التقرير
الاستراتيجي

الدولة الوطنية في العالم العربي:

المعضلات والتحديات خلال عقد من الاضطرابات واللايقين

(2019-2018)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

الدولة الوطنية في العالم العربي:

المعضلات والتحديات خلال عقد من الاضطرابات واللايقين

الدولة الوطنية في العالم العربي:

المعضلات والتحديات خلال عقد من الاضطرابات واللايقين

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation
مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الدولة الوطنية في العالم العربي: المعضلات والتحديات خلال عقد من الاضطرابات واللايقين

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشراف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب.
إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل اللّه

مدير التحرير: حسام مطر

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: حزيران 2020

الطبعة: الأولى

القياس: 29×21

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات وا سترجاعها، أو نقله بأية و سيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، ا ستنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا فى حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول
البريد الإلكتروني: E.mail: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net
P.o.Box: 24/47 Lebanon – Baabda 10172010
هاتف: 01/836610
فاكس: 01/836611
خليوي: 03/833438

ثبت المحتويات

المقدمة / **عبد الحليم فضل اللّه** 7

المدخل / **حسام مطر** 11

الدولة العميقة بين إعاقة التغيير وضرورات الاستقرار..... 21

ممدوح الشيخ

الدولة الوطنية: الاستقلال والشراكة وتماسك الهوية / **المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق** 37

الإسلاميون وإعادة إنتاج العلاقة بالمجال الداخلي..... 41

محمد علوش

تحريف الهوية وقمع الذاكرة في الدولة الخليجية..... 61

عباس المرشد

المجتمع المدني: المخاطر والفرص..... 75

ربيع بركات

ويحدثونك عن رميم! / **كمال خلف الطويل**..... 88

ظاهرة الاحتجاجات الشعبية: حركات أو لا حركات اجتماعية؟ 91

علي نصار

إعادة الإعمار في العالم العربي: من السلام الليبرالي إلى النموذج التضامني والتشاركي 119

عبد الحليم فضل اللّه

مقاومة أكثر، فقرٌ أقل: الجغرافيا السياسية للخبز / **احمد حسن – جورج سالم**..... 139

على مذبح النظام ضياع السياسة الخارجية للدولة العربية..... 149

حسام مطر

القوى الشعبية المسلحة ومعضلة السيادة..... 173

علي عبد اللّه فضل اللّه

تحوّلات الدولة الوطنية العربية في ظل النيوليبرالية..... 187

البر داغر

بيان الإمام السيد علي الخامنئي الموجه إلى الشباب: الخطوة الثانية للثورة الإسلامية 203

"رؤية السعودية 2030" الليبرالية الاجتماعية والبطش السياسي 209
فؤاد ابراهيم

دور التنمية في إعادة بناء الدولة الوطنية: "حالة جمهورية مصر العربية" 241
محمد عبد الشفيع عيسى

الموجة الثانية من الاحتجاجات العربية وتجارب الانتقال في أوروبا الشرقية، دروس مستفادة /**عمروالشوبكي** 263

التجربة الخليجية في التحوّل بعيدًا عن الاقتصاد الرَّيعي 271
حسن سرور

موقف حزب اللّه من فكرة الدَّولة الوطنيّة وتحدّياتها 285
الشيخ نعيم قاسم

أفاق الدولة الوطنية في المشرق العربي 289
صفية سعادة

الدولة العالِمة: هل هي حلّ لمُعضلة "ضعف" الدولة الوطنية في العالم العربي؟ 293
شيرزاد احمد امين النجار

الدولة الوطنية في العالم العربي: مُعضلات ومتطلبات 295
عبد الحسين شعبان

تحدّيات الدولة العربية: الانقلاب على الذات! 299
حبيب فياض

أسباب فشل الدولة الوطنية في العالم العربي 303
عبد الأمير زاهد

الدولة الوطنية: ازدواجية المفاهيم وتناقضات الواقع 307
سركيس أبو زيد

من الدولة الوطنية إلى دولة الوحدة 311
زياد حافظ

المقدّمة

عبد الحليم فضل اللّه

رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

يتصــدر ســؤال الدولة الوطنية النقاش عند كل منعطف تمر به المنطقة، لكنه يأتي هذه المرة في سياق صراعي وعلى مستويات عدة؛ عالمي بسبب تغير رياح العلاقات الدولية في أكثر من اتجاه وتقلبات العولمة، وإقليمي على وقع انفراط عقد التسـويات وأفول التصـورات الجامعة التي دغدغت أحلام شـعوب المنطقة بغد أفضـل، ومحلي بفعل اصطدام الهويات المطموسة تحت قشرة زائفة من الحداثة، مما خلف تصدعات عميقة ومخيفة.

وتصح المقارنة هنا ولو على نحو مفارق بما جرى في أعقاب انهيار المعسكر الاشتراكي، فحينذاك انحصر انفجار الدول في النطاق المتروك لذلك المعسكر، وفي إطار تصفية أرث سياسي لحقبة ماضية، فدارت نزاعات وحروب داخل حدود دول كانت قائمة بالفعل، وبين جماعات افترضت أنها إما مضطهدة أو خاسرة أو مغبونة في المعادلات التي حكمت بلدانها. وبخلاف ذلك لم تؤد النيران المشتعلة في أكثر من ساحة من ساحات المنطقة، إلى تصفية شيء من البنى الموروثة بما فيها من علاقات سلطة وقوة وانتاج وتبعية، بل قامت إلى جانبها بنى جديدة موازية متماهية أو متقاطعة معها حينًا ومتعارضة معها في بعض الأحيان.

وفي إطار ذلك وبسببه، تعمّق فشل الدولة العربية، وزاد التفاعل الجدلي بين ظواهر ضارة صارت تحضر معًا ويقوي بعضها بعضًا، كالتجزئة والتفتيت والتخلف والتبعية، وبتنا أمام مشهد محير عابر للأوطان تتداخل فيه الصراعات الجيوسياسية الكبرى ذات الدوافع المعروفة أو المشروعة، مع توترات عصبوية ونزعات عدميّة مدمرة. ولا تتصل المعضلة هنا بحجم الأذى الذي لحق بالمنطقة جراء ذلك فحسب، بل بكون هذه الصراعات عقيمة ومعزولة عن أسئلتنا العالقة منذ قرن من الزمن، مثل سؤال أي دولة نريد، بل نشأ تفاعل غريب بين الجماعات الطائفية والعرقية والانتماءات ما دون الوطنية من ناحية والنظام الاقليمي الأوسع من ناحية ثانية، دون المرور بقناة ترشيد وعقلنة لا غنى عنها هي الدولة الوطنية.

ومع ذلك لا يمكن أن نغفل تمامًا الصلة التي تربط أزماتنا بمعضلة الدولة القومية التي تصاعدت في نهاية القرن العشرين، ولم تجد لها حلًا لا في مزيد من الخصوصية والانطواء على الذات، ولا في الانضواء في العالمية والانعتاق من الجغرافيا، ولم تجد ضالتها أيضًا في التكتلات الاقليمية. لقد أتى ضمور الدولة في مقابل نمو ما قيل إنها سيادة معولمة، التي ترافقت مع تلاشي الحدود السياسية وتشابك الأسواق المالية وزيادة حركية عوامل الإنتاج، بل ذهبت الدولة إلى تصفية نفسها بنفسها وظيفيًا، بدعوى تحقيق آمال الوفرة والرفاهية على يد الشركات والقطاع الخاص.

لكن ضمور السيادة القومية لصالح مفهوم غامض وهلامي هو السيادة المعولمة، ما كان ليتم لو لم يكن دافع التعاون بين الدول آنذاك أقوى من دوافع الانقسام والصدام، ولولا وجود قوى عالمية مستعدة لتأدية دور "قيادي" في اللعبة السياسية والاقتصادية، كما زعمت أميركا فعله في التسعينيات المنصرمة، ولولا استعداد معظم الدول لتقديم بعض التضحيات من أجل دعم النمو والاستقرار وضمان الأمن العالمي. وهذا ما نفتقده الآن؛ فالمنافسات السياسية والجيواستراتيجية تحل محل التعاون، ويعاني العالم من تبعات الفشل الأميركي في ثلاثة عقود دامية، ويتراجع ميل الدول إلى التضامن فيما بينها، بل إن بارومتر التعاون يتراجع في اللحظات الصعبة. وقد كشف وباء كورونا عن افتقار العالم إلى القيادة، وضعف التضامنات العالمية وخواء الائتلافات الاقليمية. وبالمقابل تعيد الدولة القومية تكريس نفسها بوصفها الملاذ الأخير في مواجهة التحديات الداهمة والخطيرة، والتي تحتاج إلى توافقات عقدية متينة لا توجد الا داخل البناء التقليدي للدولة.

إنّ الدولة الوطنية هي بمعنى ما خشبة الخلاص مما نحن فيه، كونها تملك ما لا تحظى به المنظومات السياسية الأخرى ما فوقها وما دونها (أحزاب، اتحادات اقليمية، منظمات دولية، شراكات عالمية)، فهي الضمانة التي لا غنى للنهوض وإعادة البناء، ولمواجهة الاستحقاقات الصعبة كالوباء الأخير أو الارهاب أو الانهيارات الاقتصادية، وهي الطريقة الفعالة الوحيدة لبث الطمأنينة في الجماعات القلقة، و تهدئة الهويات الفرعية وإبرام المصالحات الضرورية بينها، كما أنها المنطلق نحو صياغة تفاهمات إقليمية لإنهاء الحروب أولًا وللوصول تاليًا إلى نظام جديد يعزز حضور منطقتنا في العالم. إنّها أيضًا المضمار المناسب والوحيد للمضي قدمًا في تطوير أنظمة الحكم والتوافق قائمة على عقود اجتماعية جديدة ومتوازنة إذا لزم الأمر.

ومن نافل القول الإشارة إلى أنّ الدولة في مرحلة العولمة وما بعدها لن تعود إلى ما كانت عليه قبلها، بل ستكون أكثر انفتاحًا وتفاعلًا مع محيطها القريب والبعيد، وكذلك الهويات الوطنية التي يجب أن تكون متماسكة لا متصلبة، موحدة لكنها تحتمل التنوع، سياسية الطابع لكنها لا تخلو من تصورات إيديولوجية ونضالية تتجاوز اللحظة الراهنة، وتنطوي على تصوراتنا الأوسع للإقليم والعالم.

هذا ما سيناقشه التقرير الاستراتيجي الثالث، الذي يأتي ضمن مسار خطّه المركز الاستشاري في متابعة المسائل التي برزت خلال العقد الأخير الحافل بالحروب والأزمات، وقد استهل هذا المسار بمحاولة تفسير الموجة الأولى من الأحداث في العالم العربي وتحليل تفاعلاتها (التقرير الاستراتيجي الأول)، وتضمن مقاربة للنظام العربي والاقليمي الجديد، والتسويات الاقليمية الممكنة بين اللاعبين والاتجاهات الأساسية في المرحلة الانتقالية (التقرير الاستراتيجي الثاني)، والحوارات المطلوبة لذلك (مؤتمر العرب وإيران الأول/2016 والثاني/ 2018 اللذان نظمهما المركز مع شركاء). وكان من الطبيعي في المسار نفسه أن يعمل التقرير الذي بين أيدينا، على سبر غور التحديات والمعضلات والفرص الناشئة بعد استنفاد الحروب في المنطقة أغراضها وتعثر التسويات بين دولها، ومن شأن ذلك أن يزيد من أهميّة المقاربات الوطنية والمحلية، في الخروج من المأزق الراهن وبناء المستقبل، بدلًا من انتظار قطار الحلول الكبرى التي لم يحن أوانها بعد.

المدخل

حسام مطر

مدير التحرير

لا تزال فكرة الدولة تعاود الظهور بقوة أثناء الأزمات والتحوّلات الكبرى مثل نشوء العولمة والأزمات المالية والاقتصادية وازدياد تركّز الثروة واللامساواة واندلاع الحروب الأهلية، واليوم يعاد السجال حولها مع الأزمة التي تعصف بالرأسمالية والليبرالية. في الحقبة الحالية تواجه الرأسمالية تحديًا من داخلها وليس من خارجها، وهو تحدٍ بين الرأسمالية الليبرالية بقيادة الولايات المتحدة وبين رأسمالية الدولة التي تمثلها الصين. كما تظهر أصوات تنادي بأنه لا سوق ناجحة من دون دولة قوية وفاعلة تقوم بالحد من اللامساواة وتحسّن مستويات التعليم والصحة والاستقرار، أي أن الدولة قادرة على حماية الرأسمالية من نفسها. ويشهد العالم في سياق أزمة النظام الدولي نزوعًا يمينيًا قوميًا أكثر تمسكًا بالحدود الوطنية التي تعمل بوصفها جدارًا يحد من الانزياح الثقافي والديموغرافي والاقتصادي في الدول الغربية إما لحساب مجتمعات المهاجرين أو لحساب الدول الآسيوية.

أما في المنطقة العربية فانفجرت مسألة الدولة مجددًا بعد انتفاضات العام 2011، وعادت السجالات الإيديولوجية بين من رأى أن ما حصل يكشف أزمة الدولة العربية القطرية الكيانية وأنه لا بد من دولة الوحدة العربية القادرة على تجاوز قيود النظام الدولي، بينما سارعت حركات الإسلام السنّي لإحياء فكرة دولة الخلافة بوصفها حلًا وحيدًا لاستعادة الأمجاد الغابرة، وبين هذا وذاك ركّزت المقاربات الليبرالية على أن الأزمة في النظام وليس في الدولة بحدودها القائمة، ولذا نادوا بالتحول نحو الحداثة السياسية والديموقراطية والمواطنة الكاملة.

في المقابل كان محور المقاومة يقارب مسألة الدولة بمنظار إقليمي، انطلاقًا من أن المُعضلة في المنطقة تبدأ من دور منظومة الهيمنة والاحتلال التي لا تسمح بقيام دول مستقلة وقوية، والدولة بذاتها ليست حلًا إلا بمقدار استقلالها وهذا لا يتحقق من دون تقويض منظومة الهيمنة والاحتلال بدايةً. يعود جزء من أزمة الدولة في المنطقة العربية إلى تاريخ تشكلها الحديث بعد أن ظهرت في الغرب في سياق ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي بعد الثورة الصناعية الأولى. وقد كان لهذه الدولة جذورها في عصر التنوير الذي انبثقت في سياقه أفكار مثل العقد الاجتماعي في محاولة لتقييد الحق الإلهي للملكية المطلقة.

في هذه الدولة الحديثة ترتبط السلطة بالمواطنين بواسطة عقد اجتماعي يظلله حكم القانون، وهي دولة سعت للمركزة والتجانس في مقابل النموذج الإمبراطوري السابق عليها. وتعود جذور الدولة الحديثة إلى معاهدة وستفاليا 1648 (ولادة مفهوم السيادة الداخلية والخارجية في نطاق إقليمي جغرافي محدد معترف به) ثم الثورة الفرنسية 1789 حيث انتقلت السيادة من الملك إلى الشعب أو الأمة (الدولة – الأمة) ثم تعززت الدولة مع القضاء على الإمبراطوريات الثلاث في أوروبا وأسرها الحاكمة (الهابسبورغ – الروسية – العثمانية) خلال الحرب العالمية الأولى وظهور المؤسسات الدولية حيث العضوية فيها لدول، وتلا ذلك تفكك الاستعمار وظهور دول جديدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي غرب آسيا والعالم العربي يرتبط ظهور فكرة الدولة بالتنظيمات العثمانية عام 1839 التي سعت لتحويل السلطنة إلى دولة مؤسسية حديثة. وتلا ذلك نشوء حركة القوميات تأثرًا بما كان يجري في الغرب ما أدّى إلى بروز مساع لتحويل القوميات إلى دول قومية كما في نموذج الدولة – الأمة الأوروبي، وفي هذا السياق ظهرت حركة القومية العربية الحديثة. وبالتزامن بدأت تنشأ الفكرة "الدستورية" في الدولة العثمانية ثم الإيرانية بما يعزز قيام الدولة ككيان سياسي مستقل عن حكامها، ثم أخذت نخب عربية تتلقف هذه الفكرة بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية، وذلك في سياق الصراع مع الاستعمار والاستبداد بينما كانت تيارات إسلامية عربية تسعى لإحياء الخلافة.

في تلك المرحلة ومع نهاية السلطنة العثمانية وفيما كانت الدولة القومية تتقدم في تركيا ويُمنح اليهود الحق في وطن قومي من خلال وعد بلفور واجه العرب مساعي دول الاستعمار الفرنسي – البريطاني (نظام الانتداب) لإحباط مشروع "الدولة – الأمة العربية" مقابل تكريس فكرة "الدولة – الوطنية/القطرية" بما يمنع العرب من تعميق شعورهم القومي وتجاوز بقايا انقساماتهم العمودية.

فكانت الدولة القطرية القائمة على تجاوز حقائق جغرافية وتاريخية ثم جرى مزيد من محاولات التقسيم وفق هويّات مذهبية وطائفية وإثنية ما زالت متواصلة حتى اليوم. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وتفكك الاستعمار الأوروبي صعد زعماء عرب تنادوا لتأسيس دول وطنيّة مستقلّة وذات سيادة. وهي دول ربطت قيامها بهدف تحرير فلسطين وترجمة الاستقلال إلى واقع فعلي، ووعدت بتأميم الثروات وتحقيق مطالب العدالة والكرامة والحرّية وضمان أسباب الرقيّ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

وفي هذه المرحلة كانت المؤسسة العسكرية في العموم هي التي تصدت لمهمة بناء الدولة، وجزء من هذه المؤسسة كان من بقايا المرحلة الاستعمارية. ولكن سرعان ما اتجهت المؤسسة العسكرية نحو عسكرة الحياة السياسية وهو ما ساهم في إغراق الدول العربية في سلسلة مفتوحة من الانقلابات الدموية. وبعد ارتفاع المدّ القومي في الحقبة الناصرية والوحدة بين مصر وسوريا ازدهرت أطروحة الدولة العربية الموحدة.

إلا أن تعثّر المشروع الناصري الذي عانى من ضغوط خارجية هائلة أعاد الدولة القُطرية لتصبح أكثر رسوخًا مع تزايد اختراق منظومة الهيمنة الأميركية (عسكريًا وثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا) للمنطقة وتمكين وكلائها المحليين وتضخّم الدولة العربية مع ميلها للبطش والاستبداد وانقسامات المحاور العربية وتاليًا تكرّست هويات عربية متقابلة متعارضة*.

وقد أدّى هذا الواقع إلى تغييب المجتمع وتماهي النظام والدولة فتحوّل الأمن القومي ليُختصر في بقاء النظام الحاكم الذي دخل في صراعات مفتوحة مع الأنظمة المحيطة تحت عناوين إيديولوجية وقومية. وقد تشكلت الدولة العربية حول فكرة العدو بشكل أساسي.

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين اشتدت العولمة الرأسمالية بالتزامن مع الطفرة النفطية في العالم العالم، فجرى استلحاق الدول العربية تباعًا كدول طرفية بالمركز الأميركي ونشأت طبقات وكيلة للرأسمالية تقوم بدور الوسيط في إلحاق الدولة والمجتمع بآلية الإفقار الرأسالمية، فالدمج بالعولمة الرأسمالية يتضمن بذاته إقصاء وتهميشًا لموقع الدولة في العالم وفي عملية الإنتاج وضبطها ضمن إطار هرمي حيث لا خيار إلا الخضوع والتبعية وتأدية الدور المحدد في قسمة العمل كما تحددها منظومة الهيمنة.

بالمحصلة أخذ الاقتصاد يجنح نحو التحرير والخصخصة والمجتمع نحو التفكك الطبقي والاجتماعي والثقافي بينما أخذت الدولة تزداد استبدادًا وتسلطًا وانغلاقًا. وبمرور الوقت أخذت شبكات رجال الأعمال المرتبطة بمركز القرار تسيطر على الموارد التي كانت في مراحل سابقة تحت سيطرة القوى المسلحة.

عززت هذه الظروف من تقويض استقلال الدول العربية وسيادتها على ثرواتها والخضوع للوصفات النيوليبرالية حيث بدأت تتسرب الثروة نحو أعلى الهرم ونشوء شراكة مستجدة بين رجال المال والأعمال والنخب السياسية والبيروقراطية، فتحالفت الأنظمة العربيّة مع أصحابِ رؤوس الأموال تحت عناوين مثل "تحرير الاقتصاد" و"الشراكة مع القطاع الخاصّ". هكذا استحوذ أصحابُ رؤوس الأموال مع شبكات الاستبداد (الحاكم وأسرته وحاشيته الحزبيّة والاقتصاديّة وأجهزته العسكريّة والأمنيّة) على نسب متزايدة من الثروة، على حساب فقراء الأرياف والضواحي، وعلى حساب الطبقاتِ الوسطى التي تدهورتْ أوضاعُها. بالتوازي، تقهقرت الإيديولوجيا التي احتمت خلفها نظم الاستبداد، سواء الإيديولوجيات القوميّة أو الوطنيّة أو الهوياتية، بفعل استغلال النخب الحاكمة لها.

كلّ ذلك جرى ويجري داخل سياق محلّي يشتمل على: انفجار ديموغرافيّ، وخصوصًا في الشرائح الشبابيّة، وتراجع في النمو الاقتصادي، وانهيار في الخدمات العامّة، وضغوط على الموارد الطبيعيّة.

* لمزيد من التفصيل عن تلك الحقبة أنظر: علي القادري، تفكيك الاشتراكية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.

والأهمّ أنّ سيادة هذه الدول مُصادَرة أو منتهَكَة، لكونها ملحقةً بالنظام العالمي أو مكشوفةً أمام تدخّلات خارجيّة عبر قوى في السلطة أو المجتمع (أحزاب أو "منظّمات مجتمع مدنيّ" أو نُخَب) أو في كليهما. والحال أن قوى رأس المال أو السوق ابتلعت الدولة من خلال حكم القلّة القليلة على حساب تهميش عموم الناس.

ووجدت النخب الحاكمة في تلك القوى شريكًا مثاليًا من أجل ترميم صورتها الخارجيّة، وجذب الاستثمارات، وتحصيل تأييد قسم من الطبقة الوسطى المندمجة مصالحها مع الدولة، واستخلاصِ عوائدَ إضافيّةٍ من المجتمع (ناجمةٍ عن تطوير بنًى تحتيّة وخدماتيّة).

كما تتراكم عواملُ وأدواتٌ تتيح التمرّدَ لمن تتزايد أعدادُهم على هامش النظام فيتّجهون نحو موقف جذريّ (قوميّ، دينيّ، طبقيّ.. الخ)، ويَخْلقون من خلاله شبكات متماسكةً ومتضامنةً تنمو في الفراغات الاجتماعيّة التي يتراجع فيها النظام. هكذا يتشكّل صراعٌ بين قوى الأمر الواقع والقوى التغييريّة، وهو صراعٌ يُحسم إمّا بالعنف (حرب أهليّة أو ثورة) لصالح أحد الطرفين (ونتيجتُه مرتبطة بدرجة العنف والتدخّل الخارجيّ)، وإما بتسويةٍ تعيد إنتاج النظام السياسيّ وفق التوازنات الجديدة. وقد أسهم اشتداد النزعة النيوليبرالية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتداعياته الاقتصادية وانكشاف المجتمعات العربية على ثورة المعلومات وأنماط الثقافة الجديدة والاختلالات الجيوسياسية في المنطقة- بفعل صعود قوى المقاومة بنجاح باهر وصحوة الحركات السلفية الجهادية التي سلبت الأنظمة العربية "ورقة" الدين ومشروعيته ومآسي الغزوات الأميركية والعدوانية الإسرائيلية- كل ذلك أسهم في اهتزاز النظام الرسمي العربي بشدة بعد التدهور الحاد في مشروعيته وصورته واشتداد انقسام الهويات الاجتماعية والثقافية داخله وتراجع قدرته على الاستبداد والبطش. إن لدى معظم حركات المقاومة ذات الجذور الإسلامية اتجاهات إيديولوجية ما فوق وطنية تتجاوز مفهوم الدولة الوطنية ولكنها تساكنت مع المفهوم من منطلق الواقعية وكذلك إنطلاقًا من رؤية تقوم على أولوية مواجهة منظومة الهيمنة والاحتلال في المنطقة. وقد حققت هذه القوى بدعم من الجمهورية الإسلامية في إيران منجزات تاريخية سواء في تمكين الدولة الوطنية من استعادة جزء من سيادتها المفقودة بتحرير الأرض وردع العدوان أو في تقويض منظومة الهيمنة في المنطقة ما عزز من قدرة دول المنطقة على أن تكون أكثر استقلالًا.

في المحصّلة أعادت انتفاضات العالم العربي عام 2011 سؤال الدولة العربية إلى الواجهة مجددًا. في لحظة الفراغ تلك نهضت مجددًا أطروحات دولة الخلافة والفيديرالية ودولة الوحدة والدولة الليبرالية فيما زاد إصرار آخرين على التمسك بحدود الدولة القطرية. وفي السياق ذاته انكشفت بعمق أزمة شرعية الأنظمة الحاكمة في وجودها ودورها، والتراجع الواسع في سيادة الدولة بفعل الانكشاف الخارجي وصعود لاعبين داخليين زاحموا الدولة في مجال العنف، وكذلك انفجار الهويات على المستوى الاجتماعي.

ولهذه الأسباب لم تخرج الدول العربية من مفاعيل انتفاضات العام 2011 التي ما تزال تخمد وتنفجر وتتوسع وتأخذ أشكالًا وأنماطًا متغيرة. ربطًا بكل ما تقدم، نعالج في هذا التقرير الاستراتيجي الخاص بعامي 2018 – 2019 قضية الدولة في المنطقة أو الوطن العربي من ناحية أبرز الأسئلة والتحديات المستجدة أمامها في هذه المرحلة.

إن الدولة الوطنية المقصودة في التقرير هي تلك الدولة المستقلة عن أية سلطة خارجية ودولة العدالة الاجتماعية في الداخل، فلا هي مرتهنة لمنظومة الهيمنة ولا خاضعة للقلة المتسلطة من رأس المال. وهي لا تعني الإقرار بالدولة القُطرية أو رفضها، إذ إن سؤال الدولة الأمة لا يمكن تغييبه، وقد تبرز أشكال من الوحدة الثنائية بين قُطرين أو أكثر، أو أشكال من التكامل والتعاون الموسع والمتدرج نحو الاندماج. وبما أن الأسئلة المرتبطة بالدولة شديدة التنوع والتداخل وجدنا أن الإجابة عنها تستدعي اعتماد مقاربة متعددة التخصصات والمناهج. فالأسئلة والتحديات الراهنة تشمل قضايا الهويّة والنظام السياسي والحرب وإعادة الإعمار والسياسة الخارجية والمجتمع المدني والحراكات الشعبية والحركات المسلحة غير الحكومية والتحوّل الاجتماعي والاقتصاد السياسي ونمط الإنتاج. ولذا استعان التقرير بنخبة من الأكاديميين والباحثين من اختصاصات العلوم السياسية والعلاقات الدولية والقانون الدولي والاقتصاد والإعلام وعلم الاجتماع والفلسفة في معالجة موضوعات هذا التقرير الذي يضم إثنتي عشرة دراسةً وثماني مقالات، موزعة على الشكل الآتي:

يعالج الباحث المصري الأستاذ ممدوح الشيخ ظاهرة "الدولة العميقة" بين إعاقة التغيير وضرورات الاستقرار. وتنطلق الورقة من مفهوم الدولة وصولًا إلى شيوع مصطلح "الدولة العميقة" منذ تسعينيات القرن الماضي. وفي تتبع لسياقات التداول يبدو أحيانًا مصطلح الدولة العميقة كأنه لا يعني أكثر من نظام عسكري متصلِّب، ويُستخدَم كثيرًا بطريقة مرتجلة لوصف "النشاطات السياسية غير الشفافة، والعلاقات غير المحدَّدة بطريقة بيروقراطية معقلنة". ويركّز الباحث على محورية المؤسسة العسكرية العربية في ظاهرة الدولة العميقة حيث للجيوش مكانة استثنائية كقوة مسلحة محترفة ومسيَّسة ترغب في الظهور "فوق" السياسة، فالجيوش أو فصائل داخلها تراهن على تشكيل "الدولة العميقة" للقيام بنشاطات سياسية بدلًا منها. وتخلص الورقة إلى أن مكوّنات الدولة العميقة غادرت بمرور الوقت خطابها الثوري نحو المحافظة مع تجذّر المصالح الاقتصادية للمؤسسة العسكرية وشبكاتها، ما جعل مقولات الاستقرار تحل بالتدريج محل كل الديباجات الثورية لإبقاء البنية القائمة لهرم السلطة والثروة دون تغيير. وتضيء الدراسة في الجانب العملي على حالات مصر والجزائر والسودان.

يتناول الباحث المتخصص في الحركات الإسلامية الدكتور محمد علوش تجربة الإسلاميين في العلاقة مع النظام السياسي والدولة بعد موجة "الربيع العربي" وذلك من خلال دراسة مقارنة لتجارب الإخوان المسلمين في تونس والمغرب والأردن.

في هذه البلدان تمكنت الحركة الإسلامية بشكل أو بآخر من الإفلات من العقاب الذي يترصد بها من قبل الدولة العميقة، ولم تعدم أنها وجدت حيلة حتى في التعايش مع الواقعين السياسي والاجتماعي داخل بلدانها. وقد أنتج بعضها أنموذجًا خاصًا به جدير بالقراءة والمتابعة. وترصد الدراسة جدلية العلاقة وطبيعتها بين الحركة الإسلامية في أطروحتها الفكرية وبين تعاطي النظام السياسي للدولة معها. وعمل علوش على تحديد الخيوط الأساسية ورصد الميكانيزمات الداخلية في أدبيات الحركة الإسلامية لاستشراف كيفية تطورها في المستقبل المنظور بعد أن تتلمس القواسم المشتركة والتمايزات القائمة بينها. وقد كثفت الورقة من النقاش حول تطور مفهوم الدولة الوطنية والخصوصية القطرية عند الحركات الإسلامية ولا سيما في فكر الحركات الإسلامية المغاربية التي كان لها قصب السبق في هذا المجال.

يعالج الباحث البحراني الأستاذ عباس المرشد في دراسته مسألة تحريف الهوية وقمع الذاكرة في الدولة الخليجية ولا سيما البحرين على وجه التحديد. وتمثّل مسألة الهويّة واحدة من أبرز معضلات الدولة في العالم العربي حيث إنها تحوّلت إلى أداة لتفكيك الدول والمجتمعات أو وسيلة لتقويض المعارضة والسيطرة التامة على السلطة والثروة. ينطلق الباحث من انغلاق المجال العام في الدولة العربية وهو ما يعني أن تكون الأقليات بعيدة ومنفصلة عن الثقافة السائدة ما يعيق بناء مواطنة كاملة. وتركّز الدراسة على الأقليات الشيعية في الخليج وظروف تكوّنها وتنوّعاتها البينية والداخلية وسياسات الضبط الاجتماعي والسياسي التي تمارس ضدها ما يدفع هذه الأقليات للدخول في "الهويات المقاوِمة". ويكشف المرشد عن سياسات النخبة الحاكمة البحرينية في فرض ذاكرة جماعية على المجتمع البحراني بغرض إقصاء السكان الأصليين عبر قهر ذاكرتهم الجماعية وإخفائها.

ويتناول الكاتب والأكاديمي الدكتور ربيع بركات ظاهرة المجتمع المدني التي تبدو في السجالات الحالية محكومةً بدور "تاريخي" لا فكاك منه. فإما أن يُصَوّر الدور الذي يلعبه هذا المجتمع على أنه تقدّميّ بالمطلق أو يُظهَّر كتابعٍ للخارج. تفرّق الدراسة بين المجتمع المدني في كل من دول المركز والأطراف وتراقب تطورها وعديدها وأدوارها وتوظيفها للأدوات الرقمية لتصل إلى أن الحراكات التي تشكّلت أساسًا في أوساط الطبقة الوسطى و"نخبتها" و"مجتمعها المدني" تحديدًا في السنوات العشر الأولى من الألفية الجديدة لم تكن حصيلتها في مصلحة معسكر دولي على حساب الآخر دائمًا. ولذلك يتعرّض المجتمع المدني لضغوط ورقابة متصاعدة في مختلف أنحاء العالم بما فيها تلك الديموقراطية.

ثم ينتقل بركات لاستعراض ظاهرة المجتمع المدني ومقارنتها بالمنظمات غير الحكومية في موجات "الربيع العربي"، من تونس والسودان وفلسطين والعراق وسوريا ولبنان، مستخلصًا أن المشاريع التحررية في المنطقة العربية معنية بالقضايا الكبرى منها و"الفرعية" والاستثمار في عملية الإنتاج المعرفي لإيجاد نُخب وطنية غير ملحقة بالمركز الرأسمالي.

يدرس الكاتب والصحافي الأستاذ علي نصّار الاحتجاجات الشعبية مُميزًا بين منهجين في دراسة الحركات الاجتماعية، الأول يشترط مقاربة ديالكتيكية لظاهرة "الحركات الاجتماعية"، من وجهة نظر ماكروإجتماعية – تاريخية تشمل طبيعة العولمة والقضايا الوطنية والتدخلات الخارجية، والثاني هو المنهج السكوني الذي بنى مقاربة ستاتيكية تتمحور بشكل مطلق حول مفهوم "الاستبداد". وتاليًا يظهر التفريق بين الحركات الاجتماعية "البنيوية" التي تستهدف بناء أو إعادة بناء أو إصلاح الدولة الوطنية، لكي تتمكن من تحمّل أعباء اجتماعية وسياسية واستراتيجية، وبين الحركات الاجتماعية التي تصبح مسكونة بفكرة "الانتقال الديموقراطي" التي تمثل جزءًا من المشروع النيوليبرالي الأميركي. وتشرح الدراسة بشكل معمّق الفوارق بين هذين الاتجاهين من الحركات الاجتماعية وفق السياقات الداخلية والخارجية. وفي القسم الأخير يفحص نصّار حركة الاحتجاج في لبنان التي اندلعت بعد 17 تشرين الأول 2019 ضمن ما يصنّفه باليمين الجديد.

ويقارن الأستاذ الجامعي المتخصص في الاقتصاد الدكتور عبد الحليم فضل الله بين نماذج إعادة الإعمار الممكنة للتطبيق في العالم العربي وعلاقتها ببناء الدولة القوية المستقلة. تنطلق الدراسة من وضع مسألة إعادة الإعمار ضمن سياق أزمتي الدولة والتنمية في العالم العربي حيث عانت دوله من فشل ذريع في إنجاز التحوّل الاقتصادي. وبناء على فحص الحرب ومؤشراتها تقارب الدراسة الإعمار بوصفه استكمالًا للحرب بوسائل أخرى، وهنا تحضر نماذج تتراوح بين السلام الليبرالي والنموذج التضامني التشاركي. وفق نموذج السلام الليبرالي يتفرّع مفهوم رأسمالية المقاولين وروّاد المشاريع ورجال الأعمال، هؤلاء الذين يقومون بدور مكمّل لما تقوم به الجيوش الأميركية من خلال القيام بأنشطة إعمارية تحت رعايتها. ويطرح فضل الله في المقابل خيارات بديلة لإعادة الإعمار في العالم العربي وبالتحديد النموذج الإعماري التضامني التشاركي ومثاله الرئيسي إعادة إعمار الضاحية الجنوبية في لبنان بعد العدوان الإسرائيلي 2006. وتخلص الدراسة إلى أن عمليات إعادة الإعمار في البلدان العربية هي بالأساس إعادة بناء للمجتمعات التي مزقتها الحروب، ولذا يجب أن تتسم إعادة الإعمار بعنصري الاستدامة والتناسب مع قدرات الدولة ومواردها.

يتطرق الأكاديمي المتخصص في العلاقات الدولية الدكتور حسام مطر في دراسته أزمة السياسة الخارجية للدولة العربية من خلال استخدام نظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة. ترى الدراسة أن نظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة هي الأمثل لتفسير السياسات الخارجية العربية كونها تأخذ بعين الاعتبار السياسة الداخلية كمتغير متدخل بين البيئة الخارجية وسلوك الدولة. فهي تساعد على فهم التعقيد والتداخل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وكيف يجري توظيف إحداها في صالح الأخرى. وتتمحور إشكالية الدراسة حول كيفية تأثير حسابات السياسة الداخلية للأنظمة العربية على تقييمات الدولة للتهديدات

والضغوط الخارجية بشكل يؤدي إلى تقويض مصالح السياسة الخارجية للدولة وأمنها الوطني؟ تطبيقيًا، اختار مطر النظر في ثلاثة نماذج هي حالة لبنان من المشرق العربي وحالة السودان من شمال أفريقيا وحالة الإمارات العربية المتحدة من الخليج. وتخلص الدراسة إلى أن إصلاح السياسات الخارجية وترشيدها ليس ممكنًا من دون إعادة إنتاج السياسات المحلية وبناء مؤسسات الدولة وتأطير المنافسات الداخلية تحت سقف القانون وتصويب العلاقة بين المجتمع والسلطة ضمن إطار المشاركة الشعبية.

يتناول الأكاديمي المتخصص في القانون الدولي الدكتور علي فضل الله مسألة "القوى الشعبية المسلحة ومعضلة السيادة" حيث إن الإشكالية هي في وجود قواعد القانون الدولي والأعراف التي تشدّد على أهمية السيادة القومية، ومن ناحية ثانية هناك أولوية أعلى في الحفاظ على حياة الناس وأمن المجتمعات عندما تكون عُرضة لعدوان خارجي يفوق قدرة الجيوش المحلية على التصدّي لها. تنطلق الدراسة من مقاربة نقدية لمفهوم السيادة بصيغته التقليدية كونه يناسب الدول القوية أو المعزولة فقط، ولا يأخذ بعين الاعتبار عدوانية "الغرب" تجاه العالم الآخر.

ولذلك يرى فضل الله أنه ينبغي الحديث عن سيادة قانونية للدولة، وسيادة واقعية على الأرض لقوى شعبية مسلحة قد تشارك الدولة في سيادتها الشرعية. وبعد دراسة حالتي المقاومة في لبنان وأنصار الله في اليمن تستخلص الدراسة الحاجة إلى مفهوم جديد للسيادة يتجاوز المفهوم الويستفالي ويستجيب لفشل مجلس الأمن وحق تقرير المصير ومنع العدوان عن الدول والمنظمات الشعبية على حد سواء.

ويتناول الباحث والأكاديمي المتخصص في الاقتصاد السياسي الدكتور ألبر داغر "تحولات الدولة الوطنية العربية في ظل النيوليبرالية". تستعرض الدراسة الأدبيات المتداولة في الاقتصاد السياسي حول الدولة العربية وتحوّلها من "دولة التجمّعات المهنية" إلى "رأسمالية محاسيب" وهو ما أوجد ضرورة لمزيد من السلطوية والاعتماد على الأذرع الأمنية للدولة من أجل التصدي للمتضرّرين من هذه التحولات وقمع المعارضة وذلك قبل الربيع العربي وبعده. يرصد داغر وضع الدولة العربية في أربعة مجالات هي الإدارة العامة وشكل الانخراط في العلاقات الدولية والتعليم العالي والتصنيع. يخلص الباحث من خلال دراسة النجاح والفشل في التحويل الصناعي للبلدان النامية إلى أن النجاح يقتضي وجود إدارة عامة فيبرية، وإدراكًا من النخبة لأهمية التنمية بوصفها "تصنيعًا متأخرًا"، وشكلًا للانخراط في العلاقات الدولية يحمي هذه التوجهات.

ويعرض الكاتب والباحث السعودي المتخصص في قضايا الخليج الدكتور فؤاد إبراهيم "رؤية 2030" السعودية المصمّمة للتحرر من قبضة النفط كمصدر شبه وحيد للدخل، وذلك عن طريق إحداث تغييرات جوهرية، اقتصادية واجتماعية، بمفاعيل ثقافية وسياسية.

وترى الدراسة أن الهدف الرئيس للرؤية هو إدارة عملية انتقال آمن للسلطة في المملكة ولذلك فهي تقوم على تناقض من ناحية تشكيل سلطة مركزية صارمة والانتقال نحو دولة جباية ونكوص انقلابي على حريات سياسية، ومنح بعض الإصلاحات الاجتماعية الجديدة ونمط من التحررية الشكلية في الثقافة والاقتصاد من ناحية أخرى. وبناء على هذا التناقض الجوهري يستخلص الباحث جملة من التحولات البنيوية والتوترات المحتملة والسيناريوهات المستقبلية التي تتراوح بين انزلاق الانفتاح والإصلاحات إلى المجال السياسي رغمًا عن نظام الحكم وبين الوصول إلى درجة غير مسبوقة من الاستبداد وهي بذاتها ستواجه بالرفض والتمرد مع تطور الحركة الإصلاحية داخل المملكة.

يبحث الأكاديمي المصري المتخصص في اقتصاديات التنمية الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى في دور التنمية في إعادة بناء الدولة الوطنية من خلال قراءة التجربة المصرية. تنقسم الدراسة إلى خمسة أقسام.

في القسم الأول تعالج "التحوّل الهيكلي للاقتصاد الوطني"، بوصفه لبّ عملية التنمية الاقتصادية في الداخل. ويخصص القسم الثاني لفحص النمط الأساسي للعلاقات الاقتصادية الخارجية في ثلاث شُعَب: الاستثمار الأجنبي المباشر، والديون الأجنبية، والإطار العربي والدولي للمتغيرات المحلية. وفي القسم الثالث يتناول التحوّل نحو التنمية الاجتماعية (عن الريف والمدينة والفقر). وفي القسمين الأخيرين يعمد عيسى إلى محاولة تبيان معالم رؤية فكرية مختلفة يراها أكثر نجاعة لمقاربة المستقبل المصري - العربي المرتجى تؤكد على التكامل الإقليمي وتفعيل مؤسسات البحث والتطوير، وتوطين التكنولوجيا والتطبيقات الرقمية. ويخلص إلى أن استعادة الدولة الوظيفة الإنمائية – العدالية هي المخرج الحقيقي من المأزق المعقد الراهن.

يتناول الأكاديمي المتخصص في الاقتصاد الدكتور حسن سرور التجربة الخليجية في "التحول بعيدًا عن الاقتصاد الريعي" باعتباره هدفًا تعهدت به الدول الخليجية. تفحص الدراسة بشكل معمق جملة من المؤشرات الرقمية عن السنوات الأخيرة حول مساهمة الإيرادات البترولية للحكم على مدى نجاح دول الخليج في تنويع مصادر الدخل. وتخلص الدراسة إلى أنه رغم بعض الجهود التي بُذلت في مجال الصناعات التحويلية، خصوصًا الصناعات البتروكيماوية والألمنيوم، فإن مساهمة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي تبقى متواضعة، وهو ما يبقي الدول الخليجية هشة أمام التحولات في أسعار النفط. ولدى هذه الدول المقدرات والإمكانات للقيام بهذا التحول ولكن يبدو العائق مرتبطًا بالخيارات السياسية الداخلية والخارجية.

يُختم التقرير بملف خاص يحاول استكشاف مقاربات استشرافية عن واقع الدولة في العالم العربي ردًا على أسئلة حول التحدي الأبرز الذي تواجهه تجربة الدولة الوطنية في العام العربي؟ وما هو الدرس الأهم الذي ينبغي للعالم العربي أن يستفيده من تجارب الدولة الوطنية في دول العالم الثالث والدول الصاعدة؟ وأهمية خيار الدولة الوطنية القطرية في العالم العربي في مقابل الخيارات الأخرى (القومية – الإسلامية...) وما هو مستقبلها: الوحدة أم التكامل أم التجزئة؟

شارك في الملف نخبة من الخبراء والمؤثرين في صنع القرار وهم نائب الأمين العام لحزب اللّه الشيخ نعيم قاسم، الكاتبة والباحثة الدكتورة صفية سعادة (لبنان)، الدكتور شيرزاد النجار (أربيل – العراق)، الأكاديمي الدكتور عبد الأمير زاهد (العراق)، الباحث الخبير الدكتور عبد الحسين شعبان (العراق)، الأكاديمي الدكتور حبيب فياض (لبنان)، الباحث الأستاذ سركيس أبو زيد (لبنان)، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي الدكتور زياد حافظ (لبنان).

الدولة العميقة بين إعاقة التغيير وضرورات الاستقرار

ممدوح الشيخ
باحث ومدير المركز الدولي
للدراسات والاستشارات والتوثيق

مقدمة:

شاع تعبير "الدولة العميقة" في الخطابين الإعلامي والسياسي في دول "الربيع العربي" شيوعًا واسعًا جعل كثيرين يتداولونه دون تدقيق في دلالاته التي اختلفت بين منتج خطاب وآخر، بقدر ما اختلف من يستهلكون هذا الخطاب (إعلاميًا أو سياسيًا). واكتست الدلالات طيفًا من المفاهيم عند الطرفين يجعل من معانيها أنها:

- دولة تتجاوز الدولة (دولة فوق الدولة)
- دولة تتوازى مع الدولة (دولة موازية)
- دولة ترتكز عليها الدولة (بنية عميقة)

وقد بقيت هذه المعاني جميعًا متجاورة، رغم ما بينها من فروق، ورغم ما يترتب على هذه الفروق من نتائج. ومن نافل القول في هذا السياق إن الإشكالية لم تنفصل عن الوعي العربي بـ "الدولة" وما شابه من اختلافات أيديولوجية، ولاحقًا سياسية، جعلت أفرقاء الاجتماع السياسي العربي يختلفون حينًا حول معنى "الدولة"، ويفضلون في أحيانٍ أخرى استخدام المصطلح دون حسم خلافاتهم حول ما يمكن اعتباره: "تعريفًا جامعًا مانعًا". وقد انتقل التباين حول "مفهوم الدولة" ليصبح جزءًا من النقاش حول "الدولة العميقة": معناها، حدود دورها، بنيتها التنظيمية، مشروعيتها، علاقتها بـ "الدولة"، إلى آخر القضايا ذات الصلة.

تتناول هذه الورقة ظاهرة "الدولة العميقة" كفاعل سياسي محدد، أو كفرض تحليلي يتم استخدامه على نطاق واسع، رغم أنه يفتقر إلى الدقة والوضوح. وتدقيق دلالة المفهوم ما كان لينفصل عن اعتبارات منها:

"الدولة العميقة" تبرِّر وجودها عبر "حاجة الدولة والمجتمع إلى الوصاية"

- معنى "الدولة" في الثقافة السياسية العربية المعاصرة تصورًا وتطبيقًا.
- حدود ما ينبغي على الدولة (أو ما يجوز لها) الدفاع عنه علنًا أو سرًا.
- تجارب أمم أخرى في التاريخ الحديث عرفت ظواهر تنظيمية سرّية (أو شبه سرّية) تملك نفوذًا استثنائيًا على الدولة.
- تصوّرات تتسم بقدر غير قليل من الغموض لمفهوم دور النخبة السياسية الرسمية (العسكرية، والأمنية، والتنفيذية،) متحالفة مع نخبة غير رسمية اقتصادية أو اجتماعية في

الحفاظ على ما يشبه "الوديعة السياسية" غير المدوّنة في دستور الدولة وقانونها.

- الحفاظ على هذه "الوديعة" يبرر انتهاك الدستور والقوانين وتسخير الجهاز التنفيذي للدولة بكل شكل ممكن لتنفيذ الهدف.

ويمكن اختصار هذا كله اختصارًا غير مخلّ – بحسب اجتهادي – في أن: ""الدولة العميقة" تعني رفض فكرة "المجتمع المفتوح" رفضًا تامًا". وقد أصدر المفكر النمسوي الإنجليزي كارل بوبر (1902، 1994) كتابه: "المجتمع المفتوح وأعداؤه" (1945)، وهو فيه لا يقف فقط ضد الماركسية، بل ضد كل الأفكار الشمولية التي تحاول أن تغلق ما يسميه "المجتمع المفتوح". سعى بوبر لدحض التطور الذي عرفه الفكر التاريخاني منذ أفلاطون حتى ماركس مرورًا بهيغل، وذلك في سياق دفاعه عن "المجتمع المفتوح" والديموقراطية، قائلًا إنه يفعل هذا مع العلم "بالمصاعب المرتبطة بالديموقراطية.... الأمل الوحيد للإنسانية"[1]. وخلال فترة التداول القصيرة للمفهوم في الخطابين الإعلامي والسياسي العربي، أي منذ بدأ الصراع بين ثورات "الربيع العربي" وقوى داخلية تستهدف إعادة إنتاج الأنظمة السياسية التي ثارت عليها شعوبها، كانت الديموقراطية تتحوّل إلى علامة فارقة في الاصطفاف بين دعاة "تغيير" يريدونها، ودعاة "استقرار" يرفضونها رفضًا تامًا، ما يجعل ما شهدته الدول المشار إليها قابلًا للتلخيص بناءً على تصوّر كارل بوبر سالف الذكر.

الدولة ظاهرة اجتماعيّة، وكيان قانونيّ، وتمظهر تاريخيّ لجوهر السياسيّ، ونظام سياسيّ

ستنقسم الورقة إلى:

- مدخل مفهومي/ تاريخي (يتضمن استعراضًا موجزًا للأدبيات المتصلة بالموضوع).
- ملامح "الدولة العميقة" في التجربة العربية.
- الدولة العميقة بين مساري الاستقرار والتغيير.
- وتعتمد الورقة – في المقام الأول – على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب المنهج التاريخي.

مدخل مفهومي/ تاريخي:

شكّل "مفهوم الدولة" موضوعًا سجاليًا في الثقافة العربية المعاصرة، وتنبني إشكاليّة المفهوم على اعتبارات عدّة، منها ما يتعلّق بطبيعة المفهوم، فكلّ مفهوم هو "مقولة اختزاليّة". وهو لذلك يبقى "عمليّة تبسيط". ومنها ما يتّصل بطبيعة الظاهرة في "تشكّلها التاريخيّ، فمفهوم الدولة من هذا الوجه تعميم لتركيبات تاريخيّة متنوّعة لـ "السياسيّ"، فيُطلق تعبير الدولة على: المدينة، والإمارة، والمملكة، والإمبراطورية.

والدولة ليست مُعطىً جاهزًا للوصف بل سجلّ لـ "مفاهيم سياسيّة، وإداريّة، وعقليّة" وقانونيّة، واجتماعيّة، وثقافيّة عامّة. وهذا ما أنتج تعدّد واجهات المفهوم، فالدولة ظاهرة اجتماعيّة، وكيان قانونيّ، وتمظهر تاريخيّ لجوهر السياسيّ، ونظام سياسيّ. ومّما ضاعف هذه السيولة المميّزة للمفهوم علاقته الوثيقة بمفهوم لا يقلّ عنه زئبقيّة هو

[1] - إبراهيم العريس، "المجتمع المفتوح وأعداؤه" لكارل بوبر: ضد الحتمية التاريخية، مقال، جريدة الحياة اللندنية، 27 نيسان/أبريل 2017، الرابط: https://cutt.us/fNruB

مفهوم "السياسة"[2]. ويرى مفكرون غربيون أن غياب الاستقرار في بلدان نامية كثيرة ناتج عن العجز عن تحديد مفهوم الدولة والأسس والأنماط المعيارية (أخلاقيًا وتنفيذيًا) التي تحكم المجتمع.

بعد الاستعمار، انبعثت الدولة في كثير من مناطق العالم الثالث كمفهوم قانوني ذي شرعية دولية، رغم غياب العوامل الاجتماعية والتنظيمية والاقتصادية التي تتطلب نشوء الدولة كحقيقة، بينما نشأت الدول في الغرب ككيانات اجتماعية اقتصادية سياسية عسكرية، ثم حصلت على الاعتراف[3]. يُستخدم المفهوم خارج أي سياق تحديدي، فإذا تجاوزنا الإطار المشترك لمعادلة السلطة السياسية ظهر لنا أن الدول تختلف أشد الاختلاف من حيث تركيبة الحقل السياسي ومحدداته. ووجه القصور الرئيس أن النقاش حولها اقتصر على وجه واحد من وجوه مركّب ثلاثي. فهي ثمرة تفاعل بين:

- الإجراءات.
- الغيبيات.
- القِيَم.

والدولة بهذا المعنى لا يمكن تعريفها تعريفًا جامعًا مانعًا دون استكناه ما وراء المفهوم من مسبقات (ما ورائيات) تسهم بقدر كبير في تحديد حدود المفهوم، وكذلك في تقرير المحرمات والممكنات والأولويات.

تاريخيًا يتفق مؤرخون كثيرون على أن مفهوم "الدولة الحديثة" لم يظهر حتى العصور الوسطى مع كتابات نيقولا مكيافيللي (ق 16)، والكلمة ظهرت في الفكر السياسي قبل ذلك وكان المصطلح فضفاضًا[4].

ومن أهم مُعضلات الدولة الحديثة انطلاقها أساسًا من طبيعة متجردة إلى درجة كبيرة من البعد الأخلاقي فهي: رابطة تقوم أساسًا على الاعتبارات المصلحية الوقتية، ولا تعترف بقيم أزلية ثابتة. وهكذا بُنيت على فراغ أخلاقي وانطلقت تخلق في داخلها قيمها الخاصة بها "منطق الدولة"، وهو يعلو على كل قيمة أخلاقية باسم "مصلحة الدولة العليا"[5]. يرصد عبد الوهاب الأفندي نموذجين لعقلين غربيين كبيرين متعاصرين عاشا في ظل دولة واحدة وواجها هذه الإشكالية وكان لكل منهما تصوّر مناقض لتصوّر معاصره.

يُستخدَم مفهوم الدولة العميقة أحياناً لوصف "النشاطات السياسية غير الشفافة، والعلاقات غير المحدَّدة بطريقة بيروقراطية معقلنة"

هذان المفكران هما البريطاني توماس هوبز الذي رأى أن السلطة لها منطقها الخاص، وأن الأمن والنظام لا يتحققان إلا بقوة قاهرة والسلطة السياسية عنده تفرض مرجعيتها الذاتية ولا يحكمها إلا منطقها[6]. والثاني هو مواطنه جون لوك الذي كتب في عام 1690 منتقدًا أطروحة هوبز في كتابه "سفران في شؤون الحكم" بعد عامين على نجاح

---

[2] - أنس الطريقي، في مفهوم الدولة، موقع مؤمنون بلا حدود، الرابط:

https://cutt.us/PBl0q

[3] - عبد الرحمن الحبيب، مفهوم الدولة، جريدة الجزيرة السعودية، 2005/9/12.

[4] - الحبيب، مصدر سبق ذكره.

[5] - عبد الوهاب أحمد الأفندي، الإسلام والدولة الحديثة: رؤية جديدة، دار الحكمة، لندن، دون تاريخ، ص 11– 1.

[6] - الإسلام والدولة الحديثة: رؤية جديدة، مصدر سبق ذكره، ص 19، بتصرف واختصار.

الجيوش قد تراهن على تشكيل "الدولة العميقة" للقيام بنشاطات سياسية بدلًا منها

ثورة 1688 التي وضعت قيودًا دستورية على السلطة الملكية، ما أتاح لجون لوك أن يؤكد عمليًا وجود "طريق ثالث" بين الاستبداد والفوضى هو الحكم الدستوري المقيّد. استخدم لوك المقدمات نفسها التي استخدمها هوبز لكنه خلص إلى نتائج متعارضة تمامًا مع ما توصل إليه هوبز. فالسلطة الغاشمة نقيض هذه المؤسسة وأهدافها، وبالتالي فإن الهدف المذكور الذي هو مبرر وجود الدولة يفقد الدولة المستبدة كل مبرر وأساس[7].

أولًا "الدولة العميقة": محاولة لضبط المفهوم

في دراسات النظم السياسية المقارنة طفا على السطح منذ تسعينيات القرن الماضي مفهوم بدا جديدًا، هو مفهوم "الدولة العميقة".

هذا المفهوم جاء في السابق تحت مسمّيات مختلفة مثل: "دولة داخل الدولة" و"حكومة الظلّ" و"الدولة الموازية"، في معالجة قضايا تتعلق بمواضيع الهيمنة على القرارات المتصلة بتوزيع المصادر المحدودة داخل الدولة، والصراع الناجم عن ذلك بين المكونّات ومراكز القوى المختلفة فيها[8]. ومن الملاحظات المهمة على المفهوم تلك التي رصدها الباحث باتريك أونيل، وأولها أن المصطلح يبرز في "النقاش حول الأنظمة الاستبدادية والمضادة لليبرالية". الملاحظة الثانية هي أن هذا المفهوم يبدو في بعض النقاشات وكأنه لا يعني أكثر من نظام عسكري متصلِّب. وبحسب أونيل تكمن هذه المشكلة في المفهوم ذاته الذي يشير إلى مجموعة خفية من الفاعلين والمؤسسات السرية المتسرِّبة داخل أجهزة الدولة الواسعة النطاق و "الظاهرة للعيان". والمعنى الرائج لهذا المصطلح يدل على أنه استُحضِر ليعني عددًا من الأشياء المختلفة لأشخاص مختلفين. وغالبًا ما تكون "الدولة العميقة" شرحًا مختصرًا لأحداث سياسية تتحدى التفسير البسيط. ويمكن أن تتفاقم هذه المشكلة بسبب التحيز القائم على تأكيد حضور "الدولة العميقة" وانتشارها في كل مكان.

وهي، نتيجة لذلك مؤامرة هائلة، أو حتى عالمية[9]. وتكمن المشكلة الأساسية في تحليل المفهوم في كونه "فضفاضًا جدًا". ويُستخدَم في حالات كثيرة بطريقة مرتجلة تقريبًا لوصف "النشاطات السياسية غير الشفافة، والعلاقات غير المحدَّدة بطريقة بيروقراطية معقلنة".

المشكلة الثانية في تلك المحاولات القليلة للغاية لوضع تصور لـ "الدولة العميقة" هي أن العمل يتركز حصرًا على دراسة حالات فردية على نحو يصعِّب بناء تعميمات صالحة للتطبيق في الدراسات المقارنة. وهكذا فمن المهم النظر للعناصر المشتركة أولًا، فهي تتعلق بكثير من الأعراف غير الرسمية التي يُعرِّفها هلمكي وليفيتسكي بكونها تلك "القواعد المشتركة اجتماعيًا، غير المكتوبة

---

[7] - المصدر نفسه، ص 21 – 23.

[8] - علي الجرباوي، "الدولة العميقة": محاولة لضبط المفهوم، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 34، أيلول/سبتمبر، 2018، الرابط:

https://cutt.us/6TulH

[9] - باتريك أونيل، الدولة العميقة: المفهوم الناشئ في علم السياسة المقارن، ترجمة: الحسن مصباح، مجلة سياسات عربية، الدوحة، ص 84.

عادةً، التي تم إنشاؤها، وتبليغها وتطبيقها خارج القنوات الرسمية"[10].

وهذه السمة بالتحديد (القواعد غير المكتوبة) ميزت بعض تجارب الدولة العميقة بما يمكن اعتباره "ثقبًا أسود" حيث تحمل جماعة مغلقة (دولة عميقة) عبء وديعة سياسية قد تتعارض تعارضًا تامًا مع الأهداف المعلنة لـ "الدولة الرسمية" التي تسيطر عليها. ومن القضايا التي تزداد أهميتها، منذ انتهاء الصراع الدولي ثنائي القطبية (الشيوعي /الرأسمالي) قضية "السرديات الكبرى"، ذلك أن الأيديولوجيتين اللتين احتلتا جانبًا كبيرًا من المسرح الدولي لما يقرب من نصف قرن ارتكزتا على نقطة النهاية. ولنأخذ مثالًا لـ "السردية الكبرى" المعلنة وعلاقتها بـ "الوديعة السياسية" غير المعلنة نموذج "الدولة الوطنية" التي أسسها محمد علي باشا في مصر (1805)، ولنرصد المفارقة في ضوء العبارة التالية للمستشرق الفرنسي أرنست رينان وهو أحد أهم صانعي أسس الرؤية الفرنسية الرسمية لمصر. يقول رينان: "إن أهمية مصر الاستراتيجية بالنسبة لملكوت البحار، كما بالنسبة للاستيلاء على أعماق أفريقيا، إنما تشير إلى أنه حين يلعب بلدٌ ما دورًا يمس المصالح العامة للبشرية يجري دائمًا التضحية به في سبيل هذه المصالح. والبلد الذي تكون له مثل هذه الأهمية بالنسبة لبقية العالم لن يسعه الانتماء إلى نفسه إذ يجري تحييده لحساب البشرية... وسلالة محمد علي المالكة ليست سوى دُمية بيد أوروبا. إن فرنسا على مدار ثلاثة أرباع القرن وجدت حلًا لهذه المشكلة الصعبة، حلًا سوف يكون مثار الإعجاب عندما تبيّن التجربة أية دموع ودماء سوف يدفعها العالم ثمنًا للحلول الأخرى. لقد ارتأت أن تحقق عبر أسرةٍ مالكةٍ مسلمةٍ من الناحية الظاهرية(!).. هيمنة الروح الحديثة على هذا البلد غير العادي الذي لا يمكن تركه منتميًا إلى البربرية، من دون أن يترتب على ذلك إلحاق أذى فادح بالصالح العام". و "يرد محمد علي وأسرته المالكة على خاطره فورًا وهو يصف الملوك اليهود المتأثرين بالروح الهللينية، والذين يخدمون روما بالخروج على روح "إسرائيل" الدينية"[11]. والعبارة مليئة بما يستحق التعليق، لكن وصف أسرة محمد علي "المسلمة ظاهريًا" يستثير التوقف عنده، وهو لأرنست رينان الذي لم يفصح عن حقيقة ما وراء هذا الظاهر، وقوله: "إن مصر سوف يتم حكمها دائمًا من مجموع الأمم المتحضرة"، وهو حديث لا لبس فيه عن فراغٍ استراتيجي تتحكم فيه قوى دولية. وتشير العبارة إلى قضية أن "مصر في المخيال الفرنسي" أهم مفاتيح فهم ما يحدث في مصر اليوم في عام 2016، ففي باريس، أكثر من أي مكان آخر في العالم، وضعت الخطوط العريضة لـ "السردية الكبرى" التي يقاتل كثيرون دفاعًا عنها. وحديثًا احتلت الجيوش مكانة استثنائية في هذا النموذج للدولة الوطنية. وفي علاقة "الدولة العميقة" بالجيش لا يعني الانفصال أنه لا يوجد جيش محترف، فوجود قوة مسلحة محترفة، ومسيَّسة،

قد تكون الدولة العميقة سرية، ولكنها ليست سرًّا؛ فقوتها مستمدة في جزء منها من شعور سائد بأن "الدولة العميقة" تتمتع بسلطة استثنائية

[10] - أونيل، مصدر سبق ذكره، ص 84 – 85.

[11] - ممدوح الشيخ، مصر ووهم السردية الكبرى، جريدة العربي الجديد اللندنية، 30 آذار/مارس 2016.

يمكن أن يؤدي إلى رغبة الجيش في الظهور "فوق" السياسة، وبناء شرعيته باعتباره "الوسيط النزيه"، ويسعى في الوقت نفسه لـ "تحقيق أهداف سياسية". ومن ثم فالجيوش الاحترافية، أو بعض الفصائل داخلها، تراهن على تشكيل "الدولة العميقة" للقيام بنشاطات سياسية بدلًا منها. وعن منطقها الداخلي يقرر أونيل أنه يبدو على السطح غيرَ مختلف عن كثير من أمثلة الأنظمة العسكرية، وهو يتيح العمل خارج الإكراهات العادية للدولة والمراقبة الحكومية. فيستطيع الأفراد داخل "الدولة العميقة" إيجاد فرص للإثراء الشخصي من خلال الفساد ومختلف العلاقات النفعية التي من شأنها أن تكون بخلاف ذلك مقيَّدة. لكن "الدولة العميقة"، انطلاقًا من منطق تأسيسي، تبرِّر وجودها من خلال "حاجة الدولة والمجتمع إلى الوصاية". وهي تعتبر نفسها الوصي على القيم الوطنية ضد الأعداء الداخليين والخارجيين. وهي لا تثق بالضرورة بقدرة الحكومة والدولة، وربما الجيش أو المجتمع، على الحفاظ على الوطن. وبناءً على ذلك يستطيع الفاعلون داخلها تبرير الإجراءات التي يتخذونها ضد الحكومة والمجتمع والدولة بأنها ضرورية للدفاع عن الوطن والهوية الوطنية ضد "الخونة". و "يرافق الطابع الهلامي للدولة العميقة الاعتقاد بأن أعضاءها هم القلب النابض للأمة".

ولا ينحصر منطق الوصاية في الجيش فقط بالضرورة، بل قد يشمل مجموعة واسعة من المؤسسات والعلاقات الأمنية؛ "فالوصاية على الدولة والمجتمع هي علة وجود "الدولة العميقة"، وليست قوة احتياط". ومنطق الوصاية ضروري لشن حرب دائمة ضد التهديدات المتصوَّرة لوجود الدولة الوطنية. ويستمد منطق الوصاية جزءًا كبيرًا من مبرراته من "بارانويا الحصار"، ... وأن التهديد لا يزال قائمًا بلا انقطاع، وعلى الدولة العميقة أن تظل يقظة دائمًا لمناهضة المؤامرات الداخلية والخارجية التي تسعى لتقديم الوطن هديةً للعدو. وتبرر هذه المخاوف قيام الدولة العميقة بأعمال تآمرية. وفي مستوى معيّن يتم تبرير هذه الإجراءات بضرورة تحييد التهديدات المتصوَّرة للوطن، مثل تهديد منتقدي الأيديولوجيا الوطنية الذين يُعَدُّون بيادق لقوى خارجية. والنشاط التآمري من جانب "الدولة العميقة" ضروري أيضًا لتعزيز بارانويا الحصار والحفاظ عليها. و "قد تكون الدولة العميقة سرّية ولكنها ليست سرًا"؛ فقوتها مستمدة في جزء منها من شعور سائد بأن "الدولة العميقة" تتمتع بسلطة استثنائية. ويتخيل الأفراد خارجها "حربًا خفية" بينها وبين خصومها، والبارانويا الناتجة عن ذلك يمكن أن تدفع الدولة والنخب للتخلي عن مزيد من السلطات لـ "الدولة العميقة"[12]. وقد لخّص الروائي المصري نجيب محفوظ في مجموعته القصصية "التنظيم السري" جانبًا من البنية النفسية لرجال هذا العالم الغامض بالقول: "هذا ما تطوّعنا فيه بدافع تلك الرغبة الجنونية المقدسة في تغيير الكون. حسبنا أن نؤمن بأننا ضمن الصفوة المختارة". ورجال الظل لا يكون هدفهم التغيير بل السيطرة ومنع التغيير، لكن الإحساس المبالغ فيه بالنخبوية مشترك بين رجال التنظيمات السرية جميعًا[13]. وفيما يتصل بـ "التعريف" فإن المصطلحٌ جديد لا نجده في موسوعات العلوم السياسية سابقًا

[12] - أونيل، مصدر سبق ذكره، ص 85– 86.

[13] - ممدوح الشيخ، دولة التنظيم السري، جريدة الوفد المصرية، 6 كانون الثاني/يناير 2012، الرابط:
https://cutt.us/kbEZU

وبدأ توظيفه أخيرًا، وقد فسّره المؤرخ الأميركي كريك كراندن بوجود "حكومة خفيّة تآمرية عميقة في أحشاء الدولة، تمثلها مراكز قوى، أو سلطة دينية، أو اجتماعية مخفيّة عن الأعين، تعمل ضدّ المصالح الوطنية، لتكبح تطور الدولة دومًا، وتقيّدها وتسلب مواردها بشتى الوسائل، فتعرقل نمو المجتمع، والمشكلة أنه ليست هناك أيّة قدرة لمؤسسات الدولة الراسخة يمكنها إيقاف الشرور العميقة وتحجيم دورها، أو حتى التقليل من أثرها في دول قوية وكبيرة، فكيفَ الحال إن كانت المؤسسات عاجزةً في دولة فاشلة"[14].

وإذا تحدثنا بلغة المناطقة يمكننا القول بأن المجتمع والمؤسسات الوطنية في ظل "الدولة العميقة" يحدث بينهما اتفاق بدلالة "غير لفظية وضعية" أي "اتفاق ضمني" على أن "الدولة هي من يحدد العدو ومن يحدد الخطر وما يهدد الأمن القومي والعمل على حماية تلك الحدود بكل الوسائل الممكنة" وضمن ذلك تعليق القانون وإشاعة الهلع. و "الدولة العميقة" هي "تلك السلطة الآمرة التي تشكل توجه الدولة والمجتمع والمزاج العام من خلال مفهوم السيادة على الأرض والمواطن والقانون، والتغلغل الثقافي في المجتمع من خلال خلخلة البنية الاجتماعية والاقتصادية في مرحلة ما قبل الدولة، وهي ذات حدود أقل وضوحًا من السلطة التنفيذية العسكرية في حالة الاستثناء غير أنها تختفي "ظاهريًا" في حالة زوال الخطر". وهي دائمًا تراقب ما يحدث وتعمل على التأثير في تلك المساحة لضمان الحفاظ على شبكة المصالح الخاصة بهذا العمق من الدولة عبر شعار "من يبتغي الدولة الآمنة فليتبعني" وهذه إشارة إلى منطقة وحالة لا ملجأ ولا أمان فيما وراء ما تتحدث عنه الدولة في خطابها للمجتمع[15].

وقد تعددت تعريفات الظاهرة، فعرَّفها عضو الكونغرس الجمهوري مايك لوفغرين (2014) بأنها: "الجزء المخفي من الحكومة"، و "تمثله قطاعات أصحاب رؤوس الأموال والصناعيين والذين تشكلت لديهم إمكانية حكم الولايات المتحدة بدون ضرورة الانخراط في العملية السياسية الرسمية" فهي غير مرئية. ويرى جيسون رويسليندسي أن المصطلح يرتبط مباشرة بمؤسسة الأمن القومي لا سيما في البلدان المتقدمة، فـ "الدولة العميقة" تستمد سلطتها من جماعات الأمن والمخابرات الوطنية. أما هوغ دوغان سفير أميركا السابق في الأمم المتحدة فيصفها بكونها عنصرًا يقع بين إطارين مختلفين: الأول، قطاع الخدمات الحكومية العامة والجهاز التكنوقراطي دون الأخذ بالقيادات المنتخبة ديمقراطيًا. والثاني، التعريف الحديث لها وهو أنها "القوى الفاعلة العامة والخاصة التي تحكم البلاد"، "دون الأخذ بعين الاعتبار نتائج الانتخابات الديمقراطية، وعناصر الدولة العميقة قادرة على العمل بشكل تفاعلي، واختصار الوقت الذي تستلزمه الأجهزة الحكومية لإنجاز أعمالها".

تاريخيًا، تنسب مصادر عديدة فكرة "الدولة العميقة لتركيا، وهو ما يمتد لأيام الدولة العثمانية

---

[14] - سيّار الجميّل، مفهوم الدولة العميقة، جريدة العربي الجديد اللندنية، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، الرابط:
http://sayyaraljamil.com/2018/12/06/5227.html

[15] - عادل علي، ما هي الدولة العميقة؟، موقع إضاءات، 30 تموز/يوليو 2015، الرابط:
https://www.ida2at.com/what-are-the-deep-state/

هذا المفهوم تجاوز مفاهيم سياسية تقليدية كاليمين واليسار وسعى لتجاوز البيروقراطية الحكومية التي تمنع أفراد المجتمع من التعبير عن إرادتهم الحرة، كما أكد "أن ميزة الدولة العميقة تقوم على الإرادة الحرة الطوعية، فليس هناك مركز أو مجال للتخطيط لفكرة أو ممارسة معيّنة، ولكن معطيات الدولة العميقة قادرة على التأثير على القادة المنتخبين، ولا يميل رجال الدولة العميقة للاستخدام العضلي أو اللفظي، بل استخدام المؤثرات والمدركات الشرعية والقانونية والعقود والمشاركات السياسية". ويعرّفها قاموس أكسفورد بأنها: "مجموعة من الناس، وهم عادة أعضاء مؤثرون في المؤسسات الحكومية أو الجيش، متورطون في التلاعب السرّي بالسياسة الحكومية أو السيطرة عليها".

وتُعرَّف أيضًا بأنها مجموعة تحالفات وشبكات علاقات ممتدة "داخل جسد الوطن أفقيًا ورأسيًا بدون شكل أو تنظيم محدد وملموس"[16]. وتاريخيًا تنسب مصادر عديدة فكرة "الدولة العميقة لتركيا، وهو ما يمتد لأيام الدولة العثمانية، وتم تداول المفهوم بصورة واضحة لدى الساسة والمسؤولين الأتراك.

وتعود الفكرة لجمعيات سرية ظهرت في الدولة العثمانية، وقد عمل مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية الحديثة على الاستفادة من هذه التنظيمات السرية، فشكل مع أنصاره "جمعية الحرس" التي تعدّ بمنزلة قوات خاصة تعمل على دعم فكرة الجمهورية. وقد أشار إلى "الدولة العميقة" صراحةً رئيس الوزراء التركي الأسبق بولنت أجاويد، كما كانت محاولاته لوضع حد لنشاط التنظيمات السرية التي تقف وراء تشكيلها سببًا في محاولة اغتياله (1977). آنذاك نمت شبكة سرية تجمع ضباطًا ومدنيين عملوا لعقود على قمع المنشقين (شيوعيين، إسلاميين، أقليات، إعلاميين وغيرهم) ممن يعتقد أنهم يشكلون تهديدًا للنظام العلماني.

وقد وصف الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميرل "الدولة العميقة" بأنها: "مرادف للقوات المسلحة، ولها القدرة على إخضاع الدولة الشرعية في أوقات الاضطرابات"، والتأكيد الأهم والأبرز للظاهرة ما أعلنه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (26 كانون الثاني/يناير 2007)، قائلًا: "لا أتفق مع من يقول إن "الدولة العميقة" غير موجودة، بل هي موجودة وكانت موجودة دومًا،... ومن الواجب تقليلها، ولو أمكن مسحها من الوجود"[17]. المفهوم القادم من تركيا برز تحديدًا في مناقشات سياسية تركية أواخر تسعينيات القرن الماضي.

وكانت فضيحة سوسورلوك التركية الحدث الذي ساعد على تكريس الفكرة. ففي 1996 أدى حادث مروري لنتائج مفاجئة؛ فالمصابون في السيارة كان بينهم زعيم عشيرة كردية وعضو برلمان، ونائب سابق لرئيس شرطة إسطنبول، وقاتل محترف متطرف مطارَد كان يحمل أوراق هوية مزورة صادرة عن مسؤولين بالدولة.

وأثارت الفضيحة تساؤلات حول حالات التواطؤ بين المسؤولين الحكوميين وقوات الأمن والاستخبارات،

---

[16] - مصطفي إبراهيم الشمري، الدولة العميقة دراسة في النشأة والمفهوم، موقع مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 10 شباط/فبراير 2018، الرابط:

http://mcsr.net/news349

[17] - الشمري، مصدر سبق ذكره.

والعصابات الإجرامية وشبه العسكرية ورغم عديد التحقيقات البرلمانية والقضائية التي أجريت وتم الكشف من خلالها عن اتصالات واضحة بين عناصر من قطاعات الأمن والاستخبارات والجماعات الإجرامية وشبه العسكرية، فإن كثيرًا من المدعوين للإدلاء بشهاداتهم لم يكونوا متعاونين. وفي غياب أدلة واضحة لم تكن هناك إدانات كبيرة.

لقد بلورت الفضيحة فكرة "الدولة العميقة"، حتى لو ظلت حدودها ونطاق سلطتها غير واضحين. والمشاركون في "الدولة العميقة" استفادوا شخصيًا من مجموعة واسعة من النشاطات الإجرامية، وأصبحت هذه العلاقة "جوهر الدولة العميقة التركية"[18].

ثانيًا: ملامح "الدولة العميقة" في التجربة العربية:

اجتهد كاتب هذه الورقة مبكرًا (2005) في بلورة مقولة تحليلية لفهم ظاهرة هذه "الدولة العربية الشبح" المختبئة تحت جلد الدولة. وقد كتبت تحت عنوان: "دولة القانون ودولة التنظيم السري"[19] أنه عبر تجربة حكم نخب التحرر الوطني تبلور نموذج سياسي لخص المفكر الإسلامي المرموق الدكتور أبو يعرب المرزوقي أهم سماته في تعبير: "التحديث الاستبدادي والبهائية المتخفية"[20]، حيث دخل الثوريون العرب تجربة "إصلاح" (أو تحطيم) الشعوب بدلًا من إصلاح الدولة، وذلك حتى يصبح المواطنون متوافقين مع شكل للدولة معدّ ومستورد من أوروبا هو خليط تلفيقي من النموذجين الفرنسي والألماني، لكن الدولة التي بدت (أو حاولت أن تبدو) دولة قانون تحديثية سقطت أقنعتها فإذا هي دولة تنظيم سري أكثر همجية وبربرية مما يذهب إليه الخيال.

وقد تصورت عندما كتبت عن الظاهرة لأول مرة مجتهدًا في صوغ تعبير "دولة التنظيم السري" أنني أطرق بابًا غير مسبوق، لكنني اكتشفت متأخرًا عملًا مهمًا في هذا السياق هو كتاب: "دولة المنظمة السرية"[21] للسياسي العراقي حسن العلوي. وقضية السرية تعيد للذاكرة أسماء مثل: "جماعة تركيا الفتاة" و"تنظيم العروة الوثقى" و "جماعة الكتاب الأحمر" و"التنظيم الطليعي" وفي هذه الحالات نحن أمام عملية "ترانسفير" للسياسة من جهاز الدولة إلى بنى سياسية موازية غامضة تمسك بخيوط القرار السياسي عبر آليات خفية.

وعلى سبيل المثال، كشف وزير التعليم السابق أحمد جمال الدين موسى أنه كان زميلًا لخيرت الشاطر (نائب مرشد الإخوان) في "المعهد الاشتراكي" وكان مدرسة لإعداد الكوادر لتنظيم جمال عبد الناصر السري (التنظيم الطليعي السري)[22]. وبحسب باحث عربي يعكس اجتهاده خصوصية الظاهرة في محيطها العربي، يعبّر المصطلح عن تحالف عميق يجمع بين بنيات الدولة المختلفة، من مركّبٍ إداري وسياسيّ وإعلاميّ، ومؤسّسةٍ عسكريّة واستخبارات، وقضاءٍ ومثقّفين ورجال دين وأصحاب أموال تجمعهم جميعًا "رابطة" واحدة منطقها ومؤدّاها: الإبقاء على مصالحهم

---

[18] - أونيل، مصدر سبق ذكره، ص 88.

[19] - الشيخ، دولة القانون ودولة التنظيم السري، مصدر سبق ذكره.

[20] - سلسلة مقالات نشرت في جريدة القدس العربي اللندنية بدءًا من: 28 تشرين الأول/أكتوبر 1999.

[21] - حسن العلوي، العراق: دولة المنظمة السرية، الشركة السعودية للأبحاث، 1990.

[22] - محمد السيد صالح وشيماء عادل (حوار)، جريدة المصري اليوم، 19 آب/أغسطس 2011.

وامتيازاتهم الخاصّة، واستثناؤهم من أيّة مساءلة. ويعبّر المصطلح أيضًا عن الطبيعة الشبكيّة وليس الهرميّة لهذه الدولة، إذ تبدو بناءً شبكيًا متراصًا، يتكوّن من العناصر الرفيعة في النظام، تجمعها مصالحُ، وعلاقات اجتماعيّة وممالكُ إعلاميّة وما سواها[23].

وهي بحسب هذا التصور ليست دولة داخل الدولة بل الدولة ذاتها[24]. و "كلما تجذرت الديمقراطية والمحاسبة والتداول على الحكم ضعفت "الدولة العميقة" والعكس صحيح"[25]. ويتوقف النائب الأردني سليم البطاينة أمام تمويل "الدولة العميقة" الذي لا أحد يعرف مصدره، وأمام تعريف أحد أهم مرادفاتها: "الدولة الموازية" الذي صاغه المؤرخ الأميركي روبت باكستون قائلًا: "هي مؤسسات تشبه الدولة في تنظيمها وإدارتها لكنها ليست جزءًا من الدولة... فالخطر منها هو اختراقها لمختلف نواحي الحياة العامة؟ فعندما تُصبحُ المصالح العليا للدولة في تناقض مع مصالح البعض يحدث الاصطدام وتتحول الدولة من عميقة إلى موازية"، وتصبح المصالح الطبقية هي المحدد لطبيعة الصراع في النهاية[26]. وقد نشر الباحث الفرنسي المرموق جان بيار فيليو[27] طبعة محدّثة وموسّعة من كتابه: "من الدولة العميقة إلى الدولة الإسلامية: الثورة العربية المضادة وإرثها الجهادي"، وكانت حجّته الأساسية أن الديكتاتوريات العربية ليست أبدًا "متاريس ضد الإرهاب"، بل أدّت دورًا أساسيًا في تعزيز تنظيم الدولة الإسلامية. ولهذا جعل العنوان الفرعي للطبعة الفرنسية: "تاريخ الثورة العربية المضادة"[28]. وهنا يمكن الوقوف أمام هذه الظاهرة في بعض الدول العربية:

الدولة العميقة هي البناء الداخلي المتماسك، الذي يملك النفوذ والسلطة، دون أن يتصدر المشهد السياسي الإعلامي، بل يظهر منه جزء صغير فقط، كرأس جبل الجليد

2.1 مصر:

أحد أشكال بناء "الدولة العميقة" ما وصفه الدكتور أنور عبد الملك عن الحالة المصرية. كتب عبد الملك (1967) أن ضباطًا "نزعوا زيّهم العسكري وتخلّوا عن كل امتيازات الرتبة... وحصلوا في المقابل على وظائف رئيسة في الدولة، مشكّلين بذلك الأغلبية الساحقة من كبار الموظفين الدبلوماسيين، ونسبة كبيرة من رؤساء ومديري وأعضاء مجالس الشركات الحكومية، إلخ. كما شكلوا نسبة كبيرة جدًا

---

[23] - عباس شريفة، الثورة والدولة العميقة: فلسفة الصراع واستراتيجية المواجهة، رؤية للثقافة والإعلام، إسطنبول، 2018، ص 11.

[24] - يحيي اليحياوي، منظومة الدولة العميقة في ظل الربيع العربي، موقع الجزيرة نت، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، الرابط:
https://cutt.us/qqMNV

[25] - محمد شرفي، من هي الدولة العميقة في الجزائر؟، جريدة الرأي اليوم، 7 نيسان/إبريل 2019، الرابط:
https://cutt.us/ZA53H

[26] - سليم البطاينه، اختطاف الدولة وتحويلها إلى دولة عميقة وموازية!، جريدة الرأي اليوم،9 أيلول/سبتمبر 2019، الرابط:
https://cutt.us/XTkA4

[27] - جان بيار فيليو، أستاذ الدراسات الشرق أوسطية في كلية العلوم السياسية في مدرسة باريس للشؤون الدولية. تولّى كرسي أستاذية في جامعتي: كولومبيا بنيويورك، وجورجتاون بواشنطن. من مؤلفاته: "الثورة العربية: عشرة دروس من الانتفاضة الديمقراطية" (2011).

[28] - مايكل يونغ(حاوره)، ممارساتهم القذرة، يتحدّث جان بيار فيليو، عن كتابه الأخير حول آليات البقاء التي تعتمدها الأنظمة العربية، موقع مركز كارنيغي، 21 أيار/مايو 2018، الرابط:
https://carnegie-mec.org/diwan/76404

من الوزراء ووكلاء الوزراء، والمدراء العامين ومدراء الوزارات المختلفة، إضافةً إلى السواد الأعظم من كبار العاملين والإداريين في الأجهزة الأمنية، فضلًا عن نسبة كبيرة جدًا من المناصب الرئيسة في مجال الثقافة والصحافة والإذاعة والتلفزيون". وقدّر عبد الملك أن قرابة 1500 ضابط "تم تعيينهم في المراتب العليا في المؤسسة غير العسكرية" بين 1954 و1962[29].

وفي وقت مبكر من مسار ظهور "الدولة العميقة" كمقولة تحليلّية (تموز/يوليو 2012) اعتبر المفكر المصري (القبطي) الدكتور رفيق حبيب، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة (الذراع السياسية للإخوان المسلمين)، أن نخبة الدولة شبكة واسعة تمسك بزمام الأمور، واصفًا إياها بـ "الدولة العميقة". وأوضح أنها تعني: "البناء الداخلي المتماسك، والذي يملك النفوذ والسلطة، دون أن يتصدر المشهد السياسي الإعلامي، بل يظهر منه جزء صغير فقط، كرأس جبل الجليد". وفي المقابل توجد حركة اجتماعية "متجذرة في المجتمع"، حسب تعبيره، هي الحركة الإسلامية، وبخاصة الإخوان، وتلك معركة عربية، معتبرًا أنها المعركة الرمزية والمركزية، "معركة الثورات الشعبية جميعها في مواجهة الدول القائمة"[30]. وثمة عبارة للمفكر الإسلامي فهمي هويدي أثارت جدلًا كبيرًا حيث يقول: "لأن الكثير مما يحدث في مصر الآن يتعذر افتراض البراءة في تفسيره فإن ذلك يستدعى أكثر من سؤال حول مدى إسهام "الدولة العميقة" فيه".

ويستطرد هويدي (في مقاله الشهير): "سبقني إلى طرح السؤال الصحفي البريطاني البارز روبرت فيسك حين نشرت له صحيفة "الإندبندنت" تحليلًا استهله بقوله: هل ظهرت الدولة العميقة على مسرح الأحداث في مصر؟". و "المسمّى" بحسب هويدي يعني: "شبكة العملاء الذين ينتمون إلى تنظيم غير رسمي له مصالحه الواسعة وامتداداته في الداخل والخارج".

ومصدر قوته أن لعناصره الأساسية وجود "في مختلف مؤسسات ومفاصل الدولة، المدنية والعسكرية والسياسية والإعلامية والأمنية"، ما يُمكِّنه من "توجيه أنشطة مؤسسات الدولة الرسمية".

وللظاهرة وجهان: "معلن وظاهر، يتمثل في رجالها الذين يتبوأون مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة والجيش والبرلمان والنقابات"، وخفيّ "يتولى تحريك الأطراف المعنية في مؤسسات الدولة لتنفيذ المخططات المرسومة". ويرى هويدي أن "طرفًا مجهولًا رتّب "موقعة الجمل"، وفتح السجون وهاجم أقسام الشرطة، وأطلق الرصاص على المتظاهرين... كما لابد أن تثير انتباهك تلك الحملة الشرسة التي تستهدف تخويف المجتمع بكل فئاته من الإسلاميين"[31]. وفي سياق جدل ممتد حول ما كتب هويدي، كتب الباحث الدكتور وحيد عبد المجيد متوقفًا أمام حدود "الاسم" و "المسمّى" في الحالة المصرية، معتبرًا أن المصطلح يثير "شيئًا من الحوار وكثيرًا من الخرافات". فللدولة معنيان: الأول

---

[29] - يزيد صايغ، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، مركز كارنيغي للدراسات، 1 آب/أغسطس 2012، الرابط:
https://carnegie-mec.org/2012/08/01/ar-pub-48996

[30] - معتز نادي (تقرير)، رفيق حبيب: المواجهة بين "الإخوان" و"الدولة العميقة" معركة مركزية، جريدة المصري اليوم، 11 تموز/يوليو 2012، الرابط: https://www.almasryalyoum.com/news/details/198845

[31] - فهمي هويدي، سؤال الدولة العميقة في مصر، جريدة الشروق المصرية، 12 حزيران/يونيو 2012.
https://cutt.us/8Drcz

القانوني، والثاني "السياسي" ويُقصد به المؤسسات والأجهزة، "التي تتميز بحكم طابعها بالاستمرارية بخلاف تلك التي تتغير بسبب ارتباطها بنظام الحكم أو الحكومة بمعناها الواسع". "ولما كانت الاستمرارية في مؤسسات الدولة وأجهزتها هي القاعدة فمن الطبيعي أن تتراكم لديها مع مرور الزمن أنماط سلوك وقواعد في الإدارة، وربما تقاليد في العمل لا يسهل تبديلها، لأن تواترها على مدى فترات طويلة يؤدى إلى تجذرها" وهو ما يجعلها "عميقة". فـ "العمق أمر معتاد في الدول المعاصرة بشكل عام"، والمصطلح دخل قاموس السياسة في مصر اقتباسًا من "تجربة تركيا المعاصرة"، "ولذلك ينبغي تحرير مصطلح "الدولة العميقة في مصر" من أي حمولات أيديولوجية أو سياسية، ومعالجة مسألة عمق الدولة بمنهج موضوعي يقوم على أساسين: أولهما أن هذا العمق معتاد، بل ضروري لضمان عدم إخضاع مؤسسات الدولة لأي نظام حكم سواء سيطرت عليه مجموعات مصالح فاسدة أو جماعة أيديولوجية أو سياسية معيّنة أو غيرهما"، والثاني "تدعيم مفهوم المصلحة العامة في مؤسسات الدولة بعد أن تراجع في كثير منها كما في المجتمع لحساب نزعة فئوية باتت تهدد ما بقي من معنى إيجابي لـ "الدولة العميقة""[32].

اعتبر البعض الانتخابات الرئاسية المصرية (2012) المثال الأوضح لتأثير "الدولة العميقة"، وبحسب وصف لا يخلو من درامية نقرأ في الأهرام القاهرية شبه الرسمية: "كان المشهد قبل إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية مربكًا... تسريبات من مصادر حكومية ودبلوماسية، تأكيدات شبه واثقة من وسائل إعلام عن فوز أحمد شفيق". ورغم أن "محاضر فرز اللجان نشرت... فإن الأيام الأخيرة أكدت أن شيئًا ما يجري في الخفاء، وأن "الدولة العميقة" تعمل باجتهاد غير مسبوق". ومن الشواهد "أن صحفيًا جزائريًا التقى وزيرًا في الحكومة المصرية.... فأكد له أن شفيق هو الرئيس" وصحفي آخر "التقى بدبلوماسي أجنبي رفيع أكد له أن لديه معلومات عن فوز شفيق، وهو بالضبط ما نقله موقع "أهرام أون لاين" باللغة الإنجليزية عن مصادر حكومية ودبلوماسية".

و "كانت قمة التراجيديا قبل النتيجة بيوم أن مواقع التواصل الاجتماعي تداولت محضرًا للفرز – عرفنا أنه مزوّر فيما بعد – عن نتيجة الانتخابات وفيها إعلان فوز شفيق بفارق نصف مليون صوت وبتوقيع يشبه توقيع رئيس اللجنة"، (رئيس لجنة الانتخابات) "وبعد مقدمة طويلة عاتب فيها من شككوا في اللجنة وكيف أنها عملت في أجواء من الريبة لم يكن لها ما يبررها، أعلن فوز الدكتور محمد مرسي"، "وربما يفسر ما جرى أن أجنحة متصارعة في سراديب "الدولة العميقة" أدارت معركتها في الخفاء بأكبر قدر من الشراسة، واستعراض العضلات فخرج المشهد أمام المصريين مضطربًا ومرتبكًا"[33].

لم يسقط حكم الرئيس مرسي نتيجة الأخطاء السياسية الجسيمة وحسب، بل أيضًا نتيجة رفض "الدولة العميقة" للإخوان

---

[32] - وحيد عبد المجيد، ماذا تعنى "الدولة العميقة" في مصر؟، مقال، موقع قناة العربية على الإنترنت (العربية نت)، نقلًا عن جريدة المصري اليوم المصرية، 10 كانون الثاني/يناير 2014، الرابط:

https://cutt.us/YMvUf

[33] - هشام يونس، كيف تصارعت أجنحة "الدولة العميقة" لإنجاح شفيق ثم أعلنت فوز مرسي؟، جريدة الأهرام المصرية، 25 حزيران/يونيو 2012، الرابط:

http://gate.ahram.org.eg/News/224710.aspx

وفي استخلاص صاغه صاحبه بلهجة تأكيد واضحة يقول النائب البرلماني الباحث الدكتور عمرو الشوبكي: "لم يسقط حكم الرئيس مرسي نتيجة الأخطاء السياسية الجسيمة وحسب، بل أيضًا نتيجة رفض "الدولة العميقة" للإخوان". "والمؤكّد أن الجيش تدخّل بصورة أكبر من جماعة ضغطٍ... وأقل من انقلاب عسكري خشن... والحقيقة أن ما اصطُلِح على تسميته بـ "الدولة العميقة"، والذي يتمثّل أساسًا في المؤسسة العسكرية والشرطة والقضاء والخارجية والإعلام" وجزء من جهاز الدولة (أكثر من 6 ملايين)، "أدّى دورًا كبيرًا في رفض حكم الإخوان والمساهمة في إسقاطه"[34].

2.2 السودان:

في السودان، الذي يشكل مع الجزائر الموجة الثانية من ثورات "الربيع العربي"، أطلق تنحي الرئيس السابق عمر البشير صراعًا سياسيًا شاع في وصفه استخدام مصطلح "الدولة العميقة" بشكل واسع. كان انقلاب عسكري (1989) أوصل البشير للحكم متحالفًا مع حسن الترابي، مؤسس الحركة الإسلامية الحديثة. وبحسب روزاليند مارسدن، خبيرة الشؤون السودانية بمركز تشاتام هاوس للأبحاث بلندن، فإن البشير والإسلاميين "بذلا جهودًا كبيرة لتأسيس دولة إسلامية عميقة"، و "مكنوا المطلعين على أسرار النظام من السيطرة على القطاعات والشركات الرئيسية في الاقتصاد"، و "هذه الدولة الإسلامية العميقة تشكل عائقًا ضخمًا أمام التغيير الحقيقي".

و "أي تغيير واضح (للنظام السابق) يتطلب تفكيك ميليشيات الظل الإسلامية وإصلاحًا شاملًا للقطاع الأمني تحت إشراف المدنيين"، وهي عملية قد تستغرق وقتًا، حيث إن "تأسيس "الدولة العميقة" تم على مدار 30 عامًا". وتقول ويلو بيريدج، وهي أستاذة بجامعة نيوكاسل ألفت كتابًا عن الترابي وإسلاميي السودان، إن "معظم الجماعات الإسلامية دعمت دورًا قويًا للجيش في الفترة الانتقالية"، ربما كـ "درع محتمل ضد العلمانيين"[35].

الدولة العميقة السودانية تعزز قبضتها بفضل حماتها الإماراتيين والسعوديين الأقوياء

وخلال التفاوض الشاق بين الثوار وقيادة الجيش السوداني، وصفت لوموند ديبلوماتيك الفرنسية المشهد بأنه مناورة تقوم بها "الدولة العميقة"، فـ "الجيش السوداني يجد نفسه مضطرًا، لأول مرة منذ عقود، إلى تقاسم السلطة مع المدنيين".

وفي مقال آخر بملف أعدّته المجلة، كتبت سيسيل مارين أن ""الدولة العميقة" السودانية تعزز قبضتها بفضل حماتها الإماراتيين والسعوديين الأقوياء"[36].

2.3 الجزائر:

يملك عمّار سعداني، الأمين العام السابق لـ "جبهة التحرير الوطني" "حقوق التأليف" بالنسبة للمصطلح في الجزائر، فقد ردده مرات أمام الإعلام. و"الدولة

---

[34] عمرو محمود الشوبكي، كيف سقط حكم الإخوان؟، موقع مركز كارنيغي للدراسات، 1 آب/أغسطس 2013، الرابط:
https://carnegie-mec.org/2013/08/01/ar-pub-52525

[35] السودانيون يواجهون الدولة العميقة، تقرير، موقع قناة الحرة الأميركية، 4 أيار/مايو 2019، الرابط:
https://cutt.us/UkJrK

[36] (جيرارد برونيي) لوموند ديبلوماتيك: في السودان.. الدولة العميقة تناور، نقلًا عن موقع قناة الجزيرة على الإنترنت (الجزيرة نت)، 4 أيلول/سبتمبر، 2019، الرابط:
https://cutt.us/zHXHF

العميقة" برأيه سلطة خفية موازية لسلطة الرئيس[37]. والمصطلح بعد اتساع نطاق استخدامه جزائريًا أصبح يشير لأذرع سياسية وأمنية وإعلامية، تتبع مدير جهاز الاستخبارات السابق الفريق محمد مدين (أقيل من منصبه في 15 أيلول/سبتمبر 2015، بعد 25 عامًا على رأس الجهاز). حذّر عمّار سعداني من "مجموعة تقف وراءها "الدولة العميقة" تريد ضرب المؤسسات الحيوية" في البلاد، وقال: "يريدون الرجوع إلى قيادة الأركان لأنهم عن طريقها قاموا بكل ما فعلوه منذ 1992 وبدونها انهاروا". وأشار إلى سيطرة مجموعة من الجنرالات على مقاليد الحكم بعد استقالة الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد (1992) حتى تولى عبد العزيز بوتفليقة الرئاسة عام 1999[38]. واعتبرت صحيفة لوفيغارو الفرنسية أن وراء كواليس الأزمة تجاذبات داخل أوساط السلطة لإبعاد المجتمع المدني. وجاء في الصحيفة تحت عنوان: "الجزائر.. كيف تتشبث الدولة العميقة لمواصلة عهد بوتفليقة"، الصحيفة إن بعض المستفيدين من النظام الحالي بدؤوا يتهمون بعض الجهات بأنها وراء ما يحدث[39].

ثالثًا: الدولة العميقة بين مساري الاستقرار والتغيير:

خلال سنوات حكم الرئيسين المصريين السابقين أنور السادات وحسني مبارك تغيرت ملامح الظاهرة في مصر في البنية والهدف، وكان هناك دائمًا حضور كبير نسبيًا للمنتمين إلى القوات المسلحة والمتقاعدين في مواقع شتى. وأسهمت "سياسة الوديعة" فيما يتصل بالدور الذي قامت به "الدولة العميقة" في تباعد المسافة بين "المعلَن" و"المضمَر" في السياسة العربية. وكان من الودائع السياسية الأكثر تأثيرًا في السياسة العربية قبل "الربيع العربي" وبعده أن تكون "الدولة العميقة" حائط صدّ في مواجهة "الأصولية الإسلامية" وهو ما كان أحد المحركات الرئيسة لسياسات بعض أكثر النخب العسكرية تأثيرًا في المنطقة، وصولًا إلى المواجهة الدامية التي تسبب فيها قرار "الدولة العميقة" في الجزائر بوقف المسار الانتخابي في تسعينيات القرن الماضي بسبب حصول الإسلاميين على الأغلبية. وهو قرار فتح الباب أمام ما سُمّي: "عشرية الدم". خلال العقود التي تلت رحيل الاستعمار الغربي العسكري المباشر، منذ منتصف القرن الماضي تقريبًا، كانت النخب السياسية الرسمية (واجهة "الدولة العميقة") تتبنى خطابًا هو خليط من النقيضين: الثوري والمحافظ. ومع توسع حجم المصالح الاقتصادية للنخب العسكرية – وليس هذا هو السبب الوحيد يقينًا – صار التغيير السياسي في الجمهوريات العربية التي تسيطر على مفاصلها "الدولة العميقة"، ما جعل مقولات

---

[37] - انهيار "الدولة العميقة" و"القوى غير الدستورية" بعد سجن مسؤولين كبار في الجزائر: مصطلحان يتداولهما "الحراك الشعبي"، تقرير: بوعلام غمراسة، جريدة الشرق الوسط للندنية، 7 أيار/مايو 2019، رقم العدد: 14770، الرابط:

https://cutt.us/fNrBs

[38] - مسؤول سابق للحزب الحاكم بالجزائر: الدولة العميقة تريد ركوب موجة الحراك، تقرير، عباس ميموني، موقع وكالة أنباء الأناضول، 25 آذار/مارس 201، الرابط:

https://cutt.us/dWfTb

[39] - لوفيغارو: كيف تحاول الدولة العميقة التشبث بالسلطة في الجزائر؟، تقرير، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت (الجزيرة نت)، 13 آذار/مارس 2019، الرابط:

https://cutt.us/InOPZ

الاستقرار تحل بالتدريج مجل كل الديباجات الثورية التي لم تكن سوى قشرة لغوية تخفي إصرارًا لا يتزحزح على إبقاء البنية القائمة لهرم السلطة والثروة دون تغيير لحساب الفئات والمؤسسات (والتكوينات غير الرسمية المرتبطة بها) بشكل يتصادم مع كل ما هو مرفوع من شعارات. وقد شهدت السنوات الممتدة بين مطلع سبعينيات القرن الماضي وتسعينياته متغيرات جعلت استمرار المعادلة القائمة (بوجوهها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية) أمرًا شديد الصعوبة. أول المتغيرات كان طفرة سكانية متزامنة تقريبًا لم ترافقها طفرة في الموارد الاقتصادية. وكان ثانيها التحوّل الذي شهده العالم مع انهيار الاتحاد السوفياتي بكل ما عناه رمزيًا وواقعيًا، وتضخّمت أعداد المتعلمين بشكل غير مسبوق في ظل أفق مغلق اقتصاديًا وسياسيًا جعلهم قوة ضغط هائلة على بنية النظام السياسي المتكلّس المحكوم عبر "دائرة مغلقة". يضاف إلى ذلك تداعيات التطور التكنولوجي الكبير القادر على عبور حدود الدولة الوطنية التي تقلصت قدرتها على الحجب والمنع.

فصارت "القشرة الحافظة" التي تختفي خلفها الدولة العميقة عُرضة للتحطم السريع المتتابع (تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن، السودان، الجزائر) خلال موجتين من الثورات الشعبية الرافضة لاستمرار "المجتمع المغلق" وربيبته "الدولة العميقة". وقد أسهم في هذا التحطم غياب التصور الواضح المتصف بالتوافق مع الثقافة والوطنية والعصر بحدود ما يمكن قبول الدفاع عنه لتحقيق هدف "الاستقرار"، وما يمكن قبول التخلي عنه لتحقيق قدر من التغيير. وغياب هذا التصور مرده في معظم الحالات إلى حقيقة أن المطلوب الحفاظ عليه هو في الحقيقة مصالح فئة تريد نفسها دائمًا محصنة من المساءلة أو المطالبة بالمساواة (حتى لو كانت مساواة نسبية)، أو مصالح قوى إقليمية أو دولية، تختفي كل منهما خلف شعارات يجري تسويقها لإبقاء البناء الهرمي للسلطة والثروة غير قابل للتغيير، فـ "الدولة العميقة" هنا وسيلة وهدف في آن واحد. والاستقرار يقوم على معادلة أمنية لا مكان فيها لتوافقات لا غنى عنها للقضايا السياسية والثقافية والاجتماعية والجيلية.

خاتمة:

يمثل التأرجح بين نقيضي: "الاستمرار" و"الانقطاع" أحد أهم قضايا الاجتماع الإنساني على الإطلاق في مختلف المجتمعات. وبناءً على هذه الأهمية تتأسس تصورات سياسية يحاول أصحابها استثمار هذا التأرجح الذي كرّسته عوامل عديدة محدثة، ربما على نحو غير مسبوق في التاريخ الإنساني. وإلى جانب التصورات بدأت تختبئ أنماط عديدة من "المصالح" وراء اللافتتين: "الاستمرار" و"الانقطاع". وفي ما شهدته المنطقة العربية منذ العام 2010 في موجة التغيير الكبيرة المعروفة بـ "الربيع العربي" كان هناك انقسام واضح داخل المجتمعات (وعابر للمجتمعات) حول القيمتين: "الاستمرار" و"الانقطاع"، وكان النقاش المجرد حولهما كما هو متوقع في نقاشات جماهيرها مليونية – تستغني عن التجريد والتنظير، بمخاطبة الغرائز وصولًا إلى "غريزة البقاء" نفسها، والمخاوف بدءًا من الخوف الفردي على الحياة والسلامة والمصالح حتى خوف الجماعات والدول والمجتمعات على الوجود والوحدة والهوية والمصالح.

ومن هنا كان في مقدمة "آليات الدفاع" عن خطاب الاستقرار، بوصفه استعصاءً على التغيير (حتى لو كان للأفضل)، القوى المحافظة والسلطات القائمة داخل الدولة الواحدة وعبر الإقليم. وفي مواجهة الثورات دُشنت "الثورات المضادة" وخرجت للعلن (بدرجات متفاوتة من الوضوح) "الدول العميقة"، رسميةً كانت، أو موازيةً، أو خليطًا منهما. وقد توسع الحضور الذهني والمعرفي للمقولة كإطار تفسيري حتى كادت تصبح عند البعض التفسير الوحيد لكل شيء!

الدولة الوطنية: الاستقلال والشراكة وتماسك الهوية

من وثيقة مؤتمر "العرب وإيران: نحو مستقبل مشترك... الأمن والاستقرار والتعاون"*

يرى المؤتمر أن الدولة الوطنية المستقلة، والمستندة قوتها وقدرتها إلى الشرعية الشعبية، هي ركيزة أساسية للاستقرار والتعاون والتفاعل الإقليمي، وشرط لا غنى عنه لقيام علاقات صحيحة ومتوازنة بين بلدان الإقليم ولا سيما بين الدول العربية وجوارها، ومواجهة الأزمات الداخلية والمؤامرات الخارجية. لذلك لا بد للدولة الوطنية المنشودة من أن تستند إلى عقد اجتماعي جديد يتضمن في آن معًا التعددية والحريات والازدهار والرفاه من جهة ومتطلبات الأمن القومي والتموضع الجيو سياسي الفعال من جهة أخرى، وأن تكون جزءًا من فضاء أوسع.

ومع أن الدولة الوطنية القطرية في تكوينها الحالي لا تخلو من عيوب، ويصعب تجديد ركائزها في الظروف الحاضرة، إلا أنها تبقى- وفق العديد من المشاركين- خط الدفاع الأخير ضد المخاطر الداخلية والخارجية، فهي التي تضمن المواطنة الجامعة، وتمنع الانحدار نحو مزيد من التفتيت العِرقي والمذهبي والهوياتي، وهي المؤهلة إذا ما قامت على أسس صحيحة لتشخيص مصالحها تشخيصًا راشدًا والتمييز بين أعدائها وأصدقائها تمييزًا دقيقًا، ونسج روابط عقلانية مبدئية مثمرة وشراكات مفيدة مع غيرها من الدول.

وقد ناقش المشاركون الدور الإيراني في المنطقة، وما إذا كان ينطوي على تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أم أنه حضور طبيعي ومتوقع في إطار التفاعل الإقليمي التلقائي والتأثير المتبادل، خصوصًا أن هذا الدور - ولا سيما في البلدان التي تتعرض للخطرين الصهيوني والتكفيري - يتم بوسائل شرعية وتحقيقًا لغايات مشروعة. وقد أفضت النقاشات إلى أن ضعف الدولة العربية هو العقبة الرئيسية أمام الارتقاء بالعلاقات العربية - الإيرانية إلى المستويات المطلوبة من التكافؤ والندّية، ولا يمكن عزو الضعف المذكور إلى الالتباسات والتحفظات المحيطة بهذه العلاقات. بل إن التدخلات الخارجية والأجنبية وما يصاحبها من شروط والتزامات أوجدت بيئة غير ملائمة لتطوير هذه العلاقات، ومنعت دولًا عربية عدة من الاستفادة من الفرص المتاحة اقتصاديًا وتجاريًا وثقافيًا وعلميًا في علاقاتها مع طهران.

وقد لاحظ المشاركون أن أغلب دول المنطقة قامت في أواسط القرن الماضي لكنها لم تملك استقلالها الحقيقي ولا سارت بخطى ثابتة على طريق التقدم والتنمية، ومن أسباب ذلك، بل على رأس تلك الأسباب، التدخلات

* مؤتمر نظمه المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والدولية ومؤسسة مطالعات انديشه سازان نور، بيروت،2018.

الخارجية وزرع دولة العدو الإسرائيلي في قلب المنطقة لمنع توحد أجزائها. ومن أسبابه البنيوية أيضًا عدم وجود دساتير تستند إلى توافقات داخلية عريضة وعميقة، وغياب حكم القانون وعدم المساواة أمامه، والافتقار إلى العدالة الاجتماعية ومصادرة حق الشعب في تكوين السلطة، وتفويض ذلك إلى الجهات المهيمنة في الخارج والمتسلطة في الداخل.

ولا يمكن أن يُغفل من بين الأسباب أيضًا العامل الاقتصادي، سواء في تحليل قوة الدولة أو ضعفها وانعكاساتهما على أوضاع المنطقة وظروف مجتمعاتها، أو في البحث عن المصالح المشتركة في العلاقات الإقليمية. وقد أبرز العديد من المشاركين الدور السلبي للسياسات النيوليبرالية التي فاقمت الفقر واللامساواة دون أن تحقق النمو، فنشرت البطالة ولا سيما بين صفوف الشبان والخريجين، وارتضت الاندماج بلا شروط في نظام عالمي ينطوي على بذور استعمار جديد. وقد أجج ذلك كوامن السخط الاجتماعي، وأوجد بيئة غير مستقرة ساهمت في تعميق الانقسامات الداخلية ونشر الفرقة والعنف في دول الإقليم ومجتمعاته.

ورأى المشاركون أن التقدم الاقتصادي لبلدان المنطقة، بوصفه شرطًا لا غنى عنه لاستقرارها الاجتماعي وتطورها السياسي ونضج علاقاتها البينية، لا يمكن أن يتحقق في حدود الموارد المتاحة وطنيًا فقط، بل يحتاج أيضًا إلى شراكات إقليمية واسعة، في مسار تحدد فيه الحكومات الأهداف والغايات ويكون للقطاع الخاص دور في وضعها موضع التطبيق.

وتناول المؤتمر دور النخبة أو الصفوة الوطنية في تقدم مجتمعاتها واستقلال قراراتها أو في تأخرها وتراجعها؛ فرأى أنّ استتباع النخبة الإعلامية والاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية والاقتصادية من قِبل دول إقليمية وعواصم دولية، أو صناعتها على نحو مناسب لمصالح تلك الدول، قد ألحق ضررًا فادحًا بالسياق الطبيعي لنمو تلك المجتمعات وعرقل في كثير من الأحيان بناء التوافقات الداخلية وإيجاد الحاضنات الوطنية للتطور والتقدم، وحال دون وصولها إلى مرحلة النضج الذي لا بد منه للتواصل الحميد والبنّاء مع الآخرين. فكثيرًا ما يستفاد من النخب المرتهنة للمصالح أو التمويل أو الدعم الخارجي في منع التغيير تارة أو حرفه عن مساره تارة أخرى.

ولهذا الغرض تعمل الدول المهيمنة على إيجاد بنية تحتية "مدنية"، موازية أو متداخلة مع المجتمع المدني الوطني، تستخدمها في لجم التحولات أو التحكم بها، أو في زيادة الفجوات والتوترات القومية والدينية والطائفية والمذهبية والعرقية، وهو ما نجد انعكاساته الأخطر على العلاقات العربية- الإيرانية على وجه الخصوص. وحسب تعبير بعض المشاركين، يصعب توصيف واقع الدولة الوطنية العربية في حالتها الحاضرة إذا أغفلنا دور النخب المستزلَمة في قيام دولة مستزلَمة تدور في فلك الإمبراطورية غير الرسمية المسيطرة عالميًا وتخضع لقوتها وحروبها الناعمة.

إن تأكيد المؤتمر على وحدة دول المنطقة بوصفها الحل الناجع للحروب والأزمات الراهنة، ورفض مشاريع التقسيم، ينطلق من القناعات المبدئية للمشاركين فيه أولًا، ومن التجارب العالمية ثانيًا، فالنظم الفدرالية على سبيل المثال أعطت لبعض الفئات المسيطرة فرصة التعبئة والتحشيد على أسس إثنية وطائفيّة، بينما كان النجاح، حسب بعض المشاركين، حليف الدول التي أرست نوعًا من "الوطنية المركبة" القائمة على مزيج من الوحدة الجغرافية والتنوع الاجتماعي، أي تلك التي توسع هوامش الحريات الثقافية، لكنها تمنع "المقاولين والمغامرين السياسيين" من استخدام الانتماءات الفرعيّة في الداخل والخارج خدمة لمصالحهم.

إن الخروج من مرحلة الأزمة إلى مرحلة إعادة البناء يجب أن ينطلق من نقاط الالتقاء التي تجمع التيارات الأساسية في المنطقة، والتي تعبّر عن مبادئها وقيمها ومصالحها المشتركة. من أجل ذلك لا بد لهذه التيارات من أن تقدم التنازلات الممكنة ولا سيما في القضايا الفرعية، وأن تبتعد عن السرديات والدعوات والسياسات القائمة على الاستقطاب الإيديولوجي والعقائدي ذي الخلفيات والتوجهات الانقسامية، وأن تدقق في مدى تطابق أهدافها وتوجهاتها مع غاياتها الجوهرية.

وإذا لم يكن ممكنًا تحصين الدولة العربية وتمتين ركائزها في الظروف الصعبة الراهنة فعلى القوى الاستقلالية أن تهيئ نفسها لتكون نواة العقد الاجتماعي الوطني والإقليمي، فتقوّي مناعتها الذاتية تجاه التدخلات والنفوذ الخارجيين، وتتجاوز أزماتها وإشكالياتها الداخلية، وتتبنى مقاربات إصلاحية داخلية قائمة على عمومية الحقوق، وتتكامل مع رؤية خارجية تقع في قلبها وعمقها القضايا الكبرى وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، أكّد المشاركون في المؤتمر على الحاجة إلى نموذج مرجعي ناجح للدولة الوطنية يُبنى عليه في إطلاق عجلة الإصلاح، وتطوير أوضاع بلدان المنطقة، وهو ما لا تلوح بشائره في الأفق في ظل ما يعانيه الإقليم من أزمات وتوترات وانقسامات وحروب. ومع ذلك ثمة مسؤولية تاريخية وأساسية في إيجاد مثل هذا النموذج تقع على عاتق الاتجاهات والتيارات الاستقلالية المذكورة، والتي تلتقي على مبادئ عدة على رأسها مقاومة الاحتلال والتصدي للعدوان ورفض الاختراق الأجنبي ونبذ حركات التطرف والتكفير والدعوة إلى الإصلاح. ويفترض بهذا النموذج، القائم على المواطنة وحفظ الحقوق الأساسية والسيادة واستقلال القرار الداخلي، أن يكرّس وحدة الكيانات ويكفل تحقيق التنمية بأرفع مستوياتها ويضمن الحريات العامة، وأن يتوافق مع متطلبات الاندماج في فضاءات أوسع من التعاون والتكامل والشراكة والاندماج الإقليمي. والهدف من كل ذلك بناء دولة تحاكي طموحات شعبها على جميع الصعد، ولا تنشغل بصون سلطتها أكثر من انشغالها بتمكين مواطنيها؛ دولة حماية ورعاية وقدرة لا دولة ضارية في الداخل وتابعة في الخارج.

لكن الوصول إلى نموذج راسخ للدولة الوطنية ليس ممكنًا دون الارتباط بمشروع أوسع، وحدوي عربي قومي وفق بعض المشاركين، وإقليمي أو إسلامي وفق آخرين؛ وذلك لاستعادة التوازن والانطلاق إلى الأمام من

جديد. كما أن الحوار المثمر حول مسائل الدولة والإقليم يحتاج إلى عمق داخلي يقيه عواقب التدخلات الخارجية، ويمنع تحوّل قضايانا ومشاكلنا الخاصة إلى قضايا دولية كما يحدث غالبًا.

وأكد المؤتمر على أن التفكير بالدولة الوطنية، أزماتها ومستقبلها، لا يصح دون وعي الأهداف الأميركية بعيدة المدى في المنطقة، والتي يأتي على رأسها، بالتضامن مع مصالح الكيان الإسرائيلي ورغبات عواصم في الإقليم، زعزعة الأمن القومي للدول الإقليمية الرئيسية (مصر، سورية، إيران، العراق)، وتهديد وحدتها واستقرارها أو وضع اليد عليها وضرب خيار المقاومة.

إن فهم مشكلة الدولة الوطنية وتجديد بناها وتمتين أواصرها لا يكون دون وجود رأس مال اجتماعي "داخلي" تستند إليه في ترسيخ شرعية الحكم، كما أنه يرتبط بامتلاك فهم متعدد الأبعاد لوظائفها، سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، وجيو- سياسيًا، إذ لا يمكن للدولة أن تكون مقتدرة ومتماسكة ومزدهرة في الداخل إذا كانت ضعيفة وهامشية وتابعة في الخارج والعكس بالعكس، والأمر نفسه ينطبق على تحليل أوضاع الإقليم على المستوى العالمي. كما لا يمكن للدولة الوطنية أن تكون مصدرًا للاستقرار ومرتكزًا للأمن والتعاون إلا إذا ابتعدت عن لغة النبذ والإقصاء وما لم تتوخّ في خياراتها المصلحة الإقليمية العامة.

وعلى العموم، فإن بناء الدولة الوطنية يحتاج إلى التعامل الواقعي مع الإشكاليات والتحديات التي تواجهها، ولا سيما منها التدخل الخارجي والشراكة الداخلية وتماسك الهوية. وهو ما يجب أن ينطلق من التجارب التاريخية والواقعية لا من التصوّرات والآمال الافتراضية، وأن يستخدم مقاربة متعددة الحقول المعرفية لفهم أزمة الدولة الوطنية التي صارت بخلاف ما قصده روّادها الأوائل دولة هشة ورخوة وتابعة، وهذا ما يستدعي في الظروف الحاضرة إحداث قطيعة مع لحظة التأسيس التي كانت ترجمة لتوازنات القوى الخارجية ومصالح المستعمرين، أكثر مما عبّرت عن تطلعات شعوب المنطقة وطموحاتها.

الإسلاميون وإعادة إنتاج العلاقة بالمجال الداخلي

دراسة مقارنة لتجارب الإخوان المسلمين في تونس والمغرب والأردن

محمد علوش
باحث وأكاديمي لبناني متخصص بدراسة الحركات الإسلامية

مقدمّة

تقدّم هذه الورقة قراءة في واقع الحركات الإسلامية ذات الجذور الإخوانية أو المتفقة معها على مرجعية واحدة في كلّ من المغرب وتونس والأردن، كون الحركة الإسلامية في هذه البلدان تمكنت بشكل أو بآخر من الإفلات من العقاب الذي يترصدها من قبل الدولة العميقة، ولم تعدم أنها وجدت حيلة حتى اللحظة أو اتفقت معها الظروف في التعايش حتى حين مع الواقعين السياسي والاجتماعي داخل بلدانها. وقد أنتج بعضها أنموذجًا خاصًا به جدير بالقراءة والمتابعة. لا تهدف الورقة إلى تناول كل الأدبيات الفكرية لهذه الحركة بقدر ما يعنيها رصد جدلية العلاقة وطبيعتها بين الحركة الإسلامية في أطروحتها الفكرية وبين تعاطي النظام السياسي للدولة معها. كما لا تهدف إلى رصد واقع هذه الحركات بشكل منعزل عن أدبيات الحركة الإسلامية في عالمنا العربي، بل عملت على تحديد الخيوط الأساسية ورصد الميكانيزمات الداخلية في أدبيات الحركة الإسلامية لاستشراف كيفية تطورها في المستقبل المنظور بعد أن تتلمس القواسم المشتركة والتمايزات القائمة بينها. وقد كثفت الورقة من النقاش حول تطور مفهوم الدولة الوطنية والخصوصية القُطرية عند الحركات الإسلامية ولا سيما في فكر الحركات الإسلامية المغاربية التي كان لها قصب السبق في هذا المجال.

أولًا: في التجربة التونسية: النهضة تكتشف الدولة بعد الثورة

نشهد اليوم حالة من المساكنة بل التطبيع الكامل بين الدولة وحركة النهضة. فهناك جملة من الأسباب التي أدت إلى هذا التطبيع. ذلك أن انفتاح حركة النهضة على الدولة بعد الثورة التي فتحت المجال العام على مصراعيه أمام الإسلاميين وغيرهم حملها على القيام بقطيعة شبه تامة مع أدبياتها الفكرية بعد أن أصبحت جزءًا من الدولة. وهكذا تحوّلت الدولة بعد الثورة في نظر زعيمها راشد الغنوشي إلى من يقع على عاتقها إدارة الشأن الديني. وانفتاح الدولة على الإسلاميين حمله على القول بأن ليس من واجب الأحزاب التفرغ للدين وحمايته فهذا يضر بالحزب والدين معًا. يحاول راشد الغنوشي (ملحق واحد: الغنوشي مهندس مسار الحركة الإسلامية في تونس) إعادة صوغ العلاقة بين حركته وبين الدولة التونسية انطلاقًا من المتغيرات العميقة التي طالت المشهدين الاجتماعي والسياسي في تونس. فالهاجس الذي لحق به

طوال سنوات نفيه في الخارج هو كيفية الوصول إلى السلطة وأن يكون لأطروحته دور في هندسة الدولة التونسية. ولم يتخذ الغنوشي موقفه هذا دفعة واحدة بل مر بمراحل من التدرج ففي مرحلة التحالف مع المرزوقي حاول الغنوشي المساكنة في احتواء الإسلاميين السلفيين من ناحية والتودد إلى مراكز القوى داخل الدولة من ناحية أخرى. فقد كان صريحًا فيما سرّب له من حوارات مع سلفيين بالقول إنه لا يثق بالجيش والشرطة وإن العهد القديم لا يزال يتحكم بالإعلام والقضاء وبقية مؤسسات الدولة، وإن وزارة الشؤون الدينية هي في يد الإسلاميين وبالتالي فالفضاء مفتوح أمام الإسلاميين للتبشير بدعوتهم ورسالتهم. كان يوحي حديثه بالصراع مع العلمانية. وقد فشلت القوى والأحزاب العلمانية واليسارية في فتح حرب أيديولوجية مع حركة النهضة. وعلى الرغم من سعي هذه الحركات لجلب حركة النهضة إلى فخ الصراع الأيديولوجي إلا أن النهضة كانت أكثر حنكة ولم يكن من مصلحتها بتاتًا الذهاب إلى ذلك المعترك. فهي جزء من السلطة وهي تعمل على ترميم صورتها أمام مراكز القوى داخليًا وخارجيًا وتريد تشبيك علاقاتها ومصالحها مع المؤسسات الاقتصادية ذات التأثير الواضح في الشأنين الاقتصادي والسياسي لتونس فضلًا عن قطاع الإعلام لذلك حرصت النهضة ألا تظهر بمظهر المتوحش أو الجاهل القادم إلى قصر منيف أو العاجز عن الدفاع عن نفسه في آن. جهدت حركة النهضة على تقديم صورة حضارية عنها، صورة تظهرها بالوطنية والحرص على مصالح البلاد. وأنّ جلّ ما تسعى إليه هو تمكين الشعب التونسي من حكم نفسه بنفسه، والحدّ من الفساد وتوفير فرص العمل وإعادة التوازن للدبلوماسية التونسية الخارجية في علاقاتها مع محيطها المغاربي ومع بقية دول العالم الإسلامي فهي لم تسع البتة لقطع التواصل أو تخفيض العلاقة مع السعودية في الوقت الذي دفعت بقوة لتعزيز علاقات تونس بقطر وتركيا. وإذا لم تتجرأ على فتح أبواب تونس أمام علاقة عميقة واستراتيجية مع إيران تجنبًا للغضب السعودي والإخواني على خلفية الموقف الإيراني من سوريا إلا أنها أيضًا لم تدع إلى قطع العلاقات ولم تحرّض على إيران وجلّ خطابها تمركز حول الحفاظ على التوازن في العلاقات الإيرانية العربية[1].

من تكتيكات الغنوشي إعادة تعريف الدولة التونسية في أدبيات النهضة وإعادة كتابة العلاقة بينها وبين الدين

يمكن القول إن حركة النهضة، بتوجيه مباشر من شخص رئيسها الشيخ الغنوشي، تفاعلت بحيوية مع المشهد السياسي التونسي شديد التوتر والتقلبات. وقدمت بعض التنازلات من أجل الحصول على الحصة الكبيرة أي البقاء في المشهد السياسي. وكانت تفاوض وتعقد التحالفات بوعي ورؤية ودراية واضحة ورهانات مستمرة على وطنية خصومها الأقوياء. إن التحالف أو التفاهم بين

[1] - في هذا السياق نذكر ما قاله رئيس المكتب السياسي لحركة النهضة نورالدين عرباوي في مؤتمر "العرب وإيران: نحو مستقبل مشترك: الأمن والاستقرار والتعاون" الذي انعقد في بيروت عام 2018 بدعوة من المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وآخرين: "ما دام هناك دعوة للحوار العربي الإيراني يعني أن هناك على الأقل مستوى أدنى لضرورة الحل.. ما يدعو استتباعًا لهذا أن النتيجة الطبيعية هي الدعوة لاستمرار هذا الحوار بأي شكل من الأشكال لأنه ضروري.. وهذا الحوار مهم حتى نصل إلى إيجاد حل للانحراف الحالي المتمثل في توجيه البوصلة عن الصراع الأساسي والحقيقي مع الكيان الصهيوني نحو صراع وهمي مع إيران".

الرئيس السبسي والشيخ الغنوشي سمح دون تكرار السيناريو المصري في تونس رغم أن دولًا إقليمية كانت تدفع بقوة لتكرار السيناريو وهيأت الأجواء لذلك إلا أن الغنوشي كان يتعامل بحنكة وروية وهدوء مع تلك المخططات تجنيبًا لحركته من التصدع الداخلي ولجمًا لها من الميل كل الميل إلى الصدام والصراع. واكتفى بالحد الأدنى من المكاسب في ذلك التحالف، مقدمًا صلح الحُديبة كأنموذج فعله النبي مع المشركين أو فكرة "المؤلفة قلوبهم" الذين ظل أبو بكر يعطيهم تتبعًا لسنّة النبي حتى جاء عمر بن الخطاب وقال قولته الشهيرة" كان النبي يعطيهم حين كان الإسلام ذليلًا أما وقد أصبح الإسلام قويًا فلا حق لهؤلاء في هذا المال".

هذا على صعيد التأسيس الديني، أما الظروف الدولية والإقليمية فكانت حاضرة هي بدورها في ميل الغنوشي إلى المناورة والمساومة والتنازل في سبيل تهدئة الدولة العميقة وتدجينها للقبول بالإسلاميين في مشروع المشاركة السياسية وخاصة أن الظروف الإقليمية والدولية عقب تجربة الإخوان في مصر كانت تميل لعزل الإسلاميين وإقصائهم.

ولقد نجحت التجربة التونسية في عبور أخطر مراحلها وفي تجاوز التجربة المصرية وفي تقديم نموذج من التعايش الأيديولوجي والسياسي بين مكونات سياسية أخرى.

ومن التكتيكات التي اعتمدها الغنوشي في هذا التحول:

- الابتعاد عن الإخوان المسلمين ونفي الصلة بهم وتقديم خطاب سياسي مختلف عنهم.
- التخفيف من استحضار الدين في الخطاب والعمل السياسي لقيادات حركة النهضة.
- إعلاء الشأن الوطني والولاء لتونس وقضاياها على حساب القضايا القومية والإسلامية.
- إعادة تعريف الدولة التونسية في أدبيات النهضة وإعادة كتابة العلاقة بينها وبين الدين.
- الفصل أو التمييز بين الدعوي والسياسي. وإيلاء الشأن الديني للدولة ومؤسساتها المختصة.
- إعادة بناء الحركة عبر مؤتمرها العاشر بإعادة صياغة وجودها ودورها وتطلعاتها.
- الابتعاد عن الاستحضار الأيديولوجي في التشابك والتناتش السياسي بين القوى.
- رفض تهمة الإرهاب والقتل والتنظيم السري المسلح بهدوء وروية وبأسلوب حضاري.
- تجنُّب الحديث عن الأوضاع العربية وتجفيف تناول أوضاع الإسلاميين في الأقطار العربية الأخرى.
- الحرص على تقديم نموذج تونسي يستفيد من النماذج المختلفة مثل النموذج التركي والنموذج الإيراني وغيره دون استلهامها بالكامل أو تقليدها.

ثانيًا: العلاقة بين الإسلاميين والمؤسسة الملكية في المغرب

الملكية في المغرب هي نموذج من السلطوية المرنة التي تتيح مجالًا ومتنفسًا في الحياة السياسية بين مجموع الأحزاب ذات المشارب والتوجهات والمشاريع المختلفة بما يضمن لها اللعب وفق القواعد الموضوعة ضمنًا من قبل المؤسسة الملكية والتي تهدف بصورة مباشرة إلى تعزيز صلاحيات الملك وتحفظ مصالحه في الدولة والمجتمع. في

سبيل ذلك تعتمد المؤسسة الملكية مجموعة من الأساليب[2] في ضبط العمل الحزبي والسياسي تتراوح بين الضمّ والإبعاد، وبين الإغراء والإهمال، وبين التشويه والثناء، بغضّ النظر عن خلفيات الأحزاب ومشاريعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية. وهكذا تحافظ المؤسسة الملكية على التوازنات السياسية الكبرى بين الملك وجميع الأحزاب بحيث يبقى الملك الجهة الوحيدة التي تلجأ إليها الأحزاب والقوى المتنافسة داخل الدولة للتوسط والاحتكام والترجيح حين تتصارع وتتضارب مشاريعها. الإسلاميون ليسوا استثناء في هذه الاستراتيجية. وقد مرت العلاقة بينهم وبين المؤسسة الملكية في المغرب بمحطات شديدة التقلب والاهتزاز. فاللعبة السياسية منحت الإسلاميين الإذن في الجلوس إلى الطاولة كجهة طامحة للعب إلى جانب لاعبين كثر تحت رعاية الملك ومباركته. وقد شهد عام 1997 عملية اندماج بين عدد من التيارات والجمعيات الإسلامية إلى جانب شخصيات سياسية مقربة من القصر بتأسيس حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي ما منح الحزب إمكانية الفوز بتسعة مقاعد في الانتخابات التشريعية لذلك العام.

2.1 الإسلاميون في عهد الملك الحالي

بعد عام واحد من وصول الملك الحالي محمد السادس إلى السلطة عام 1999 تبدلت العلاقة مع الإسلاميين ودخلت مرحلة من الاضطراب. وتوسعت دائرة التهميش لهم على اختلاف مشاربهم بعد تفجيرات الدار البيضاء عام 2003. وتكشف وثائق ويكيليكس النظرة التي كوّنها الملك مبكرًا عن الإسلاميين، حيث قال أثناء استقباله عام 2005 لسيناتور جمهوري أميركي يدعى ريشارد لوكار[3]: "عندما نتحدث عن الإسلاميين، سواء المعتدلين أو المتطرفين، فإنهم جميعًا مناهضون للولايات المتحدة.. لا تنخدع، فقط لأنهم يبدون مسالمين وطيبين. إنهم يبدون متعقلين. لكن يتعين على الولايات المتحدة أن لا تكون لديها أوهام بشأنهم. إنهم معادون لأميركا". وقد سعت الدولة لاحتوائهم، ففُرض عدد من القواعد التي تقيّد مشاركتهم في الانتخابات البلدية والبرلمانية وتأسست أحزاب مقربة من القصر لمنافسة الإسلاميين، وصولًا إلى حلّ حزبي الأمة والبديل الحضاري عام 2009 وإيداع بعض القيادات السجون[4]. كما امتنعت الدولة عن الترخيص لأكبر جماعة إسلامية مفترضة هي جماعة العدل والإحسان. ورغم ذلك كانت حصة العدالة والتنمية قد ازدادت بارتفاع عدد أعضائها النواب إلى 47 عضوًا في انتخابات عام 2007 من أصل 325 مقعدًا. ثم جاءت

وتحت ضغط الشارع تأسس الدستور المغربي الجديد الذي وسّع من دائرة الفضاء السياسي أمام الأحزاب، وحدّ من مساحة تفرّد الملك بإدارة الدولة

---

[2] - علي أنزولا، تجربة العدالة والتنمية.. رضى القصر قبل ثقة الشعب، موقع قنطرة 2015، تاريخ الدخول 24-2-2019، /https://ar.qantara.de/content

[3] - المرجع السابق.

[4] - المرجع السابق.

موجات الانتفاضات في العالم العربي التي حملت المؤسسة الملكية على اعتماد قواعد جديدة في الحياة السياسية. وتحت ضغط الشارع في تحركات 20 شباط/فبراير 2011، الذي لم يشارك في احتجاجاته حزب العدالة والتنمية خلافًا لنظرائه من قوى المعارضة، تأسس الدستور الجديد الذي وسّع من دائرة الفضاء السياسي أمام الأحزاب، وحدّ من مساحة تفرّد الملك بإدارة الدولة إلا أن الفصل 47 من الوثيقة الدستورية صيغ بما يتناسب مع إبقاء السلطة بيد الملك وعدم تحوّل الشرعية الانتخابية إلى قوة مهددة لوضعه الدستوري. وهكذا أجريت الانتخابات البرلمانية عام 2011 وفاز العدالة والتنمية بـ 107 مقاعد حيث حاز الأغلبية البرلمانية التي مكنته من تشكيل الحكومة لأول مرة في تاريخ الإسلاميين في المغرب. وللحكم على تجربة العدالة والتنمية في المغرب لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن حكومة عبد الاله بنكيران وهي الحكومة الأولى للإسلامين في المغرب جاءت في مرحلة سياسية دقيقة جسّدت تداعيات مرحلة ما بعد ما سُمي "الربيع العربي". فحكومته جاءت في إطار دستوري جديد لم تفعّل مواده بعد، كما لم تكن حكومة خالصة من الحزب بل كانت ائتلافًا واسعًا من الأحزاب المختلفة المشارب والولاءات. وقد عاشت حكومته الثانية أزمة حقيقية استمرت خمسة أشهر وتجسدت بانسحاب حزب الاستقلال من الائتلاف الحكومي في 11 أيار/مايو 2013 بهدف التشويش على حزب العدالة والتنمية وإسقاطه تأثرًا بالسيناريو المصري الذي أسقط الإخوان المسلمين.

إلاّ أن الحزب فوّت الفرصة على مخطط إسقاطه فتعامل ببرغماتية عالية مع القوى السياسية من ناحية، وسعى إلى عدم خلق توتر بينه وبين المؤسسة الملكية من ناحية أخرى، محافظًا بالحد الأدنى على التوافق الدائم في القضايا الخلافية. كما قدم حزب العدالة والتنمية تنازلات مؤلمة بإعطاء حقائب أساسية لحلفاء النظام، وأبقى القصر الحزب على رأس الحكومة[5]. ولمواجهة الضغوط الخليجية سُحِبَت وزارة الشؤون الخارجية من حزب العدالة والتنمية... وبعد التعديل الوزاري تُرِكت لوزراء حزب العدالة والتنمية السيطرة على أقل من 8 في المئة من الميزانية العامة للدولة. وكان بنكيران حريصًا على عدم التصادم مع الملك. ومن أقواله وهو رئيس للحكومة "إذا كانَ المغاربةُ يبحثون عن رئيسِ حكومةٍ يصطدمُ بملِكِهم بسببِ الصلاحيّات وغيرِها فليبحثوا عن شخصٍ آخر". هذه الرغبة بعدم التصادم حملته لاحقًا على الانصياعِ لإرادةِ الملكِ الذي كلَّفه بحضورِ القمّة العربيَّة في شرمِ الشيخ المصريّة 28 في آذار/مارس 2015. وهكذا أُلزِم بنكيران بلقاءِ الرئيسِ المصريّ عبد الفتاح السيسي، خِلافًا لموقف حزبه الطبيعي الذي وَصف تغيير 30 حزيران/يونيو 2013 في مصر بأنه "انقلاب عسكري". وترى

رفض إسلاميو المغرب بشكل عام وصف المجتمعات المسلمة بكونها مجتمعات جاهلية وإنما هي مفتونة فقط

[5] - محمد مصباح، إسلاميو الملك: التجربة المغربية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 23 آذار/مارس 2015،
http://carnegie-mec.org/2015/03/23/ar-pub-59455

عدّل حزب العدالة والتنمية من برامجه السياسية لتجنب إزعاج أو تهديد مصالح الملك المتجذرة في مؤسسات الدولة

سارة فوهر[6] الباحثة في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى أنه في الفترة السابقة لصعود الإسلاميين إلى السلطة عام 2011 تفرغت الملكية لاستكمال البناء المؤسساتي للحقل الديني ببنما اتجهت بعد صعود الإسلاميين إلى مراقبه وتوجيه ومراجعه المضامين الدينية لاسيما في البرامج والمقررات الدراسية، والملكية تعمل من أجل تحجيم التعليم الديني للإسلاميين وإضعاف القاعدة الدينية لحزب العدالة والتنمية الذي يسعى هو بدوره إلى تخفيض هويته وخطابه الديني لكسب ثقة الملك.

2.2 الإيمان بالدولة والفصل بين الدعوي والسياسي

برز مبكرًا وبشكل تدريجي داخل الحركة الإسلامية المغربية الوعي بأهمية كون الدولة في المغرب ذات جذور تاريخية تمتد إلى أكثر من اثني عشر قرنًا كيانًا سياسيًا مستقلًا وتستند إلى المشروعية الدينية.

"فكان مبرر وجودها، على العموم، هو الدفاع عن الدين ونشره، وهو أيضًا مبررها في الاستمرار، وذلك على الرغم من التحفظ على ممارسات قد تبرز أحيانًا وتكون منافية للحكم الرشيد أو لمقاصد الدين. وقد تعززت تلك الشرعية الدينية بالتنصيص في الدستور بعد الاستقلال على أن المغرب دولة إسلامية وأن الملك أمير المؤمنين. وبالتالي فإن تأثير صدمة سقوط "الخلافة الإسلامية" على المغرب كان أخف بكثير منه على المشرق العربي، لأن الجميع يعتبر أن الدولة الإسلامية في المغرب مستمرة، لم تنقطع ولم تسقط. ومن تأثيرات ذلك القطيعة التدريجية مع فكرة "إقامة الدولة الإسلامية" التي أخذت مفهومًا انقلابيًا طيلة عقود من القرن الماضي لدى بعض الحركات الإسلامية المشرقية "[7].

كما رفض إسلاميو المغرب بشكل عام مفهوم الجاهلية التي طرحها المودودي وسيد قطب، واعتمدوا بدلًا منها أطروحة الفتنة، فالمجتمعات المسلمة ليست مجتمعات جاهلية وإنما هي مفتونة فقط. وهكذا تمايز فكر العدالة والتنمية المغربية عن فكر الإخوان المسلمين.

ففي لقاء جمعه بشبيبة الحزب في 2015، انتقد عبد الإله بن كيران الاختيارات السياسية لجماعة الإخوان المسلمين وطريقة اشتغالهم، متحديًا من يثبت "أي علاقة مفترضة بين الحزب والإخوان"، في حين يحاجج العثماني[8] أن حزبه اقتبس أفكاره وأدبياته من كتابات علّال الفاسي، أحد مؤسسي حزب الاستقلال المغربي، أكثر من كتابات الإخوان

---

[6] - بلال التليدي، العدالة والتنمية المغربي: الإسلام والتدبير ما بعد 2011، عربي21، تاريخ الدخول 24-2-2019،
https://arabi21.com/story/1132748

[7] - سعد الدين العثماني، التمايز بين الدعوي والسياسي في التجربة المغربية، الجزيرة نت، 2016/5/12. تاريخ الدخول 25-2-2019،
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/5/12

[8] - المحجوب لال، "المصباح" وشماعة الانتماء للتنظيم الدولي للإخوان، الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية، 7 آذار/مارس،2017،
https://www.pjd.ma

المسلمين في مصر. ومن علامات النضج السياسي عند إسلاميي المغرب أنهم أدركوا مبكرًا ضرورة الفصل بين العمل السياسي والعمل الدعوي، وقد بدأ ذاك الوعي متدرجًا حيث أصدرت حركة التوحيد والإصلاح عام 1998 ورقة حول طبيعة علاقتها بالحزب السياسي أي حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية الذي سيصبح لاحقًا حزب العدالة والتنمية. فعرّفته بأنه "هيئة مستقلة عن الأخرى استقلالًا قانونيًا وفعليًا، وليس لأي منهما وصاية على الأخرى، ويجمعهما التشاور والتعاون والتنسيق". يقول العثماني: لعل أهم تأثيرات هذا التمايز هو تمكين العمل الدعوي من أن يسير دون أن يخضع بشكل مباشر لتقلبات العمل السياسي أو إكراهاته أو حاجاته، وأن يمضي العمل السياسي في طريقه دون أن يؤثر -في المجمل- على العمل الدعوي" رغم أن إشكاليات عديدة بقيت قائمة مثل "تداخل الكفاءات بين الهيئتين، وحدود العلاقة في الخطاب بين الدعوي والحزبي"[9].

2.3 تقييم تجربة العدالة والتنمية

مكّنت التجربة السياسية لحزب "العدالة والتنمية" من تطوير رؤيته الأيديولوجية واكتسابه المزيد من النضج نتيجة التطورات السياسية. فاتّجه نحو الواقعية السياسية التي تأطرت باعتماد رؤية إصلاحية متدرجة قامت على دخول المعترك السياسي مبكّرًا على قاعدة: "الإصلاح المتدرّج مع أولوية الاستقرار السياسي".

وقد اتسمت هذه الاستراتيجية بالدينامية السياسية والاجتماعية من حيث العلاقة مع الحكم التي مرّت بمراحل ما بين التوافق الحذر والتنافر المدروس. نجاح "العدالة والتنمية" في البقاء في الحكم كان مُكلفًا على برنامجه الإصلاحي وعلى شعبيته التي تآكلت كما يتضح من حراك الريف مؤخرًا. فقد عجز الحزب خلال وجوده في السلطة عن خلق تغييرات جذرية باجتراح مشروع مجتمعي جديد يتلاءم ويفي بمتطلبات وتطلعات الشعب المغاربي، حيث كان مجبورًا دائمًا على مسايرة القصر الملكي كباقي المكونات السياسية الأخرى. كما اندفع غصبًا عن رغبته نحو إعادة النظر في كثير من شعاراته وأطروحاته، فعدّل برامجه السياسية نائيًا بنفسه عن أي إزعاج أو تهديد لمصالح الملك المتجذرة في مؤسسات الدولة.

وكان الحزب وعد خلال برامجه الانتخابية بتحقيق نسبة نمو عالية، وتوفير فرص شغل كبيرة، وتوسّع في الخدمات الاجتماعية، مع الحدّ من الفساد إلا أنه فشل في نيل الرّضا الشعبي بعد سبع سنوات من وجوده في السلطة. وبدل أن يقدّم مشروعًا مجتمعيًا أفضل مما كان عليه الوضع، سار الحزب في تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي غير الشعبية الأمر الذي عزز من ارتهان الاقتصاد إلى قروض المنظمات المالية، وتخلّي الدولة تدريجيًا عن توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وتآكل الطبقة المتوسطة وزيادة في الاحتقان الاجتماعي. وقد فشلت الحكومة في محاربه الرشوة وتخليق الحياة العامة.

فهل مسايرة الحزب المؤسسة الملكية وعدم إغضابها مهما كلّفه الأمر، وعجزه في آن واحد عن تحقيق الوعود التي أوصلته إلى السلطة، قد

[9] - العثماني، مصدر سابق.

يشكلان الضربة القاصمة له على المستوى الشعبي داخليًا وعلى نموذجه بين قوى الإسلام السياسي في المنطقة؟

ثالثًا: الحركة الإسلامية في الأردن

تُعتبر جماعة الإخوان المسلمين في الأردن من أقدم الفروع الإخوانية في الدول العربية (نشأت عام 1945) وأكثرها التصاقًا بالتنظيم الأم كون نظامها الداخلي نصّ على تعريفها فرعًا من جماعة الإخوان في مصر[10]. ووفق ذلك التعريف نالت ترخيصها في الأردن. وتعتبر الجماعة أكبر قوة سياسية في البلاد إذ لا تجاريها أي قوة سياسية أخرى. وقد مرت علاقتها بالنظام الملكي بتقلبات كثيرة ترددت بين التعاون الوثيق وصولًا إلى الصراع الشامل دون أن يؤدي الأمر إلى قطيعة تامة بينهما.

3.1 العلاقة بين الدولة والإخوان المسلمين في الأردن

يمكن تقسيم العلاقة بين الدولة والإخوان المسلمين في الأردن إلى أربع مراحل أساسية:

المرحلة الأولى تميزت باحتضان ورعاية لها منذ تأسيسها عام 1945 واستمر الأمر على هذا المنوال حتى منتصف الثمانينيات حيث شكلت الجماعة قوة اجتماعية تعزل وتحد من أثر الحركات اليسارية والقومية التي ازدهرت في المنطقة خلال السبعينيات[11].

فكان التفاهم وتبادل المنافع بين الجماعة والدولة على أتم ما يمكن. ويفسر المراقب العام السابق للإخوان المسلمين في الأردن سالم الفلاحات[12] حالة التعايش بين النظام والجماعة بصفة عامة بأنهما كانا مستهدفين من الأنظمة القومية العربية ولا سيما الرئيس جمال عبد الناصر، ومع إدراك الحركة أن الأردن ليس له مقوّمات دولة إسلامية اطمأن النظام الأردني لوجودها ودورها في الأردن في مرحلة ما قبل التسعينيات.

رغم ذلك فإن ثقة الملك حسين بالإخوان لم تكن تامة حيث يُرجع محمد أبو رمان في حوار مع عربي21 تأزم العلاقة الملكية مع الإخوان إلى عام 1985 عندما وجّه الملك حسين رسالة للرئيس حافظ الأسد، يتهم فيها الإخوان بالخداع.

المرحلة الثانية تبدأ من منتصف الثمانينيات وحتى اعتلاء الملك الحالي عبد اللّه بن الحسين عرش الأردن حيث تميزت المرحلة بعودة الحياة الديمقراطية نسبيًا إلى البلاد عام 1989 وشارك الإخوان في الانتخابات البرلمانية التي عكست قوة شعبيتهم التي أقلقت الدولة لاعتبارات[13]:

- منها صعودهم الشعبي ما أقلق الدولة من خروجهم عن السيطرة.
- تراجع قوة اليسار والقوميين في الشارع بحيث لم تعد الدولة بحاجة للتحالف مع الإخوان لمواجهة القوميين واليسار والحدّ من نفوذهم الاجتماعي.

---

[10] - سالم الفلاحات، الحركة الإسلامية في الأردن، الإخوان المسلمون.. دراسة تاريخية وتحليلية ونقد ذاتي، دار عمار، عمّان، ج1، 2016، ص 7.

[11] - محمد أبو رمان، نفين بندقجي، من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنية، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن، 2018، ص 46.

[12] - الفلاحات، مصدر سابق، ص 19-32.

[13] - أبو رمان، مصدر سابق، ص 47.

- انخراط المملكة في مؤتمرات السلام مع "إسرائيل" عام 1994 والميل نحو التطبيع الذي رفضه الإخوان ووقفوا منه موقفًا صارمًا شعبيا وسياسيًا. وللحد من تنامي نفوذ الإخوان لجأت الحكومة الأردنية إلى تعديل قانون الانتخابات البرلمانية إلى نظام الصوت الواحد الذي رفضه الإخوان واعتبروه موجهًا بالأساس لتحجيمهم ومحاصرتهم، وهو كان كذلك بالفعل، فقاطعوا الانتخابات البرلمانية عام 1997.

المرحلة الثالثة[14] تتجلى باعتلاء الملك عبد اللّه العرش عام 1999، حيث جاءت نخبة سياسية إلى الحكم لم تكن على علاقة وخبرة في التعامل مع الإخوان فتبنّت موقفًا عدائيًا منها وخاصة أن الظروف الإقليمية التي بدأت بأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 بضرب برجي التجارة العالمية وتوجه الولايات المتحدة لاحتلال أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 ووصول حركة حماس للسلطة عام 2006، وبروز محوري الاعتدال والممانعة في المنطقة الذي كان الإخوان المسلمون جزءًا منه، هذه الظروف دفعت العلاقة مع الإخوان نحو مرحلة متوترة تمثلت بتزوير الانتخابات البرلمانية بشكل واسع عام 2007 رغم تعهد الدولة بعدم تزويرها.

يُرجع سميح المعايطة تبدّل العلاقة بين الجماعة والدولة مع تولّي الملك عبد اللّه الثاني سلطاته إلى العلاقة الشخصية والتواصل المباشر بين الملك حسين وقيادة الجماعة خلافًا لما أضحى عليه الأمر مع نجله الملك عبد اللّه.

فالإخوان "لم يقدموا أنفسهم جيدًا للملك عبد اللّه الثاني حين تولّى السلطة". وقد "تحوّل ملف الإخوان لدى الدولة من سياسي إلى أمني، وأصبح لدى الملك وجهة نظر سلبية تجاه الجماعة، وخصوصًا إبّان فترة الربيع العربي"[15].

تُتهم قيادة الإخوان بأنها حاولت استغلال الربيع العربي، والانقلاب على سياسة الإخوان التي تقوم على الإصلاح وأنها رديف للدولة

وهناك عدد من الملفات باتت الدولة في غنىً فيها عن التقارب مع الإخوان منها الحسم والوضوح تجاه القضية الفلسطينية فالأردن لم يعد يطمح بأي نفوذ في الضفة الغربية آو تنازع مع منظمة التحرير[16]. ثم إن العداء والحرب المستمرة بين حركتي فتح وحماس عززت مسير الافتراق بين الجماعة والنظام السياسي الأردني الذي مال لحركة فتح. ففي العام الأول للملك عبد اللّه في الحكم عام 1999 أبعدت السلطات الأردنية قادة حركة حماس عن أراضيها، وأغلقت مكاتبها في البلاد. وشكل توقيع الأردن على معاهدة "وادي عربة" للسلام مع "إسرائيل" في عام 1994 افتراقًا مبدئيًا بين النظام وبين الجماعة حيث انسحب 17 نائبًا للجماعة من جلسة البرلمان الأردني المخصصة للتصويت على المعاهدة،

---

14 - المصدر ذاته، ص 47.

15 - إخوان الأردن والنظام.. كيف أضحى حلفاء الأمس أعداء اليوم؟ عربي21، 13 نيسان /أبريل 2016، تاريخ الدخول: 22-2-2019، https://arabi21.com/story/901512/

16 - سميح المعايطة، "الدولة والإخوان: قراءة تحليلية"، مركز القدس للدراسات السياسية، سلسلة أوراق سياسية، 8 أيلول/سبتمبر 2009، عمان، ص 13.

ليعقبها قرار "الإخوان" بمقاطعة الانتخابات النيابية لعام 1997، احتجاجًا على النهج السياسي للدولة.

في هذه المرحلة عمل حزب جبهة العمل الإسلامي على بناء خطاب رسمي تم الإعلان عنه عام 2005 في مذكرة عنوانها "رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح"[17] احتوت على الأولويات الوطنية، كما طرحت إطارًا برنامجيًا للحركة يضم قضايا اجتماعية وأخرى تتعلق بالتمثيل السياسي.

وقبيل اندلاع شرارة الحركات الشعبية في الأردن بثلاثة أعوام قاد الإخوان المسلمون حوارًا مع أطياف سياسية متنوعة داخل الشارع الأردني وتمخّضت عن الحوار مبادرة "الملكية الدستورية"[18] عام 2008 التي تطالب بإصلاحات سياسية تعيد ترتيب آليات الحكم في البلاد.

وفي هذا العام سيطر تيار "الصقور" على معظم مفاصل الجماعة وحزب جبهة العمل الإسلامي. ويُعرف الصقور بأنهم في معظمهم ذوو أصول فلسطينية، كالشيخ همام سعيد، أو ذوو علاقة مميزة مع حركة حماس الفلسطينية مثل زكي بني أرشيد.

وتعود نقمة الدولة على الإخوان خلال هذه المرحلة لعدة أسباب منها تبنّي فكرة "الملكية الدستورية" وتشكيل لجان مجتمعية مشتركة في قضايا عامة، واتهام الحكومة بالتزوير الرسمي في الانتخابات البلدية والنيابية. ويمكن **التأريخ للمرحلة الرابعة** بمرحلة الربيع العربي حيث شارك الإخوان بفاعلية في الحراك الشعبي الأردني مع التزامهم سقف الإصلاحات دون المطالبة بتغيير النظام. ففي شباط/فبراير 2011، وتزامنًا مع بلوغ الربيع العربي ذروته في الدول العربية، التقى الملك عبد اللّه الثاني بقيادات في الجماعة على رأسهم القيادي حمزة منصور، وتلقى القصر خلال اللقاء رسائل تطمين من الإسلاميين بأنه لن يُرفع شعار "إسقاط النظام".

عقب اللقاء عرض رئيس الحكومة معروف البخيت على الجماعة المشاركة في الحكومة، بحسب ما صرّح به القيادي في الجماعة حمزة منصور لشبكة "سي أن أن"، إلا أن الجماعة رفضت هذا العرض لأن الظرف التاريخي حينها وفق تقدير الجماعة يحقق لها مشاركة أوسع في الحكم.

وبحسب المعايطة الذي ألف كتابًا بعنوان "الدولة والإخوان" فإن الإخوان استقووا على الدولة بعد الربيع العربي فاشترطوا لمشاركتهم في انتخابات 2013 تعديل الدستور، وتغيير صلاحيات الملك، وتشكيل حكومة برلمانية.

ويتهم القيادي السابق في الجماعة بسام العموش قيادة الإخوان بأنها "لا تملك رؤية سياسية، أو فهمًا لمجريات الأحداث، فعندما بدأ الربيع العربي حاولت هذه القيادة استغلاله والانقلاب على سياسة الإخوان التي تقوم على الإصلاح وأنها رديف للدولة، معتقدة بأن ما يحدث في مصر يجب أن يحدث في الأردن"[19].

---

[17] - صدرت هذه الورقة بشكل رسمي عن حزب جبهة العمل الإسلامي عام 2005، في 86 صفحة.

[18] - انظر: أبو زيد المقرئ الإدريسي، في كتاب "حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل"، المملكة الأردنية، عمّان، 2015، ص 62.

[19] - إخوان الأردن والنظام.. كيف أضحى حلفاء الأمس أعداء اليوم؟ عربي21، 13 نيسان /أبريل 2016، تاريخ الدخول: 22-2-2019، https://arabi21.com/story/901512/

ومع انتكاسة الربيع الأردني أُفسحِ المجال أمام الملك لشن هجوم على الجماعة فوصفها بـ "الماسونية" في مقابلة مع مجلة "ذا أتلانتك" الأميركية، وقال في حديث لشبكة "بي بي إس" الأميركية إن "جماعة الإخوان المسلمين جمعية سياسية منظّمة؛ قامت باختطاف الربيع العربي"[20].

وقد سعى فيصل الشوبكي الذي تولّى منصب المخابرات الأردنية عام 2011 إلى تفتيت حركة الإخوان من الداخل، تزامنًا مع حراك داخلي عاشته الجماعة أفرز تيارات داخلية متباينة حول كيفية التعامل مع القضايا المطروحة على الساحتين الفكرية والسياسية في الأردن وخارجه. فقامت أجهزة المخابرات بإبلاغ الجماعة بأن النظام الأساسي غير مطابق لقانون الجمعيات الأردني وأمرتها بتصويبه.

كذلك تقدم عضوان بارزان في الجماعة بطلب تسجيل جمعية موازية تطابق نظامها الأساسي مع شروط السلطات الرسمية.

بالإضافة إلى قيام كوادر إخوانية معروفة وما يتراوح بين 200 و250 ناشطًا أقل شهرة بتقديم استقالتهم في 2017 ولم تتخذ إدارة الحركة قرارها بعد بخصوص هذه الاستقالة التي تعتبر بمثابة انفصال.

وكان من مظاهر التوتر اعتقال عدد من قيادات الجماعة ونشطائها، وعلى رأسهم نائب المراقب العام زكي بني أرشيد، الذي حُكم عليه في 15 شباط/فبراير 2015 بالسجن لمدة عام ونصف العام مع الشغل بحجة "الإساءة" لدولة الإمارات عبر منشور له على صفحته في موقع "فيسبوك".

تأزمت العلاقة بين الطرفين لكن لم تصل إلى مرحلة القطيعة التامة، فلا الحكومة صنّفت الإخوان تنظيمًا إرهابيًا بعد القضاء عليهم في مصر ولا الجماعة استغلت الحراك العربي للدعوة لإسقاط الملكية أو التشكيك بشرعية الملك عبد اللّه وعائلته في الحكم[21]. والحرص على عدم القطيعة رغم المضايقة الشديدة من المؤسسة الملكية حمل الإخوان على المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام 2016.

3.2 سجالات الإخوان الداخلية

كانت الحركة الإسلامية تغلي في داخلها الذي شهد تنوعًا وتباينًا في المواقف تجاه قضايا مثارة ولا تزال مثل: الموقف من الديمقراطية، والمسألة الوطنية، والعلاقة مع حركة حماس، والفصل بين الدعوي والسياسي، وصولًا إلى المأسسة السياسية. هذا التباين أدى في جانب منه إلى فرز ديموغرافي داخل الحركة بين قيادات من أصول أردنية عُرفت بتيار الحمائم وبين قيادات من أصول فلسطينية في أغلبها صُنفت صقورًا. ورغم أن الحركة توجهت لتشكيل حزب جبهة العمل الإسلامي عام 1992 ليكون ذراعًا سياسية جامعة أو ميدانًا لتنافس التيارات السياسية التي تشكلت، بعيدًا عن الجسم الدعوي للجماعة الأم، فإن الحزب الوليد لم ينجح في احتواء تلك التيارات وخاصة أنه فشل في تحقيق الغاية التي نشأ من أجلها. وكان من دواعي تشكيل الحزب بناء جبهة تضم مختلف الطيف الإسلامي في الساحة الأردنية وغير مقتصرة على الإخوان الذين لا يفترض بهم أن يشغلوا ما يزيد عن

[20] - المصدر ذاته.

[21] - أبو رمان، وبندقجي، مرجع سابق، ص 48.

60 بالمئة من المواقع القيادية في الحزب[22]، وأن يستوعب الحزب جميع الإسلاميين الراغبين في العمل في إطار واسع. ومع تعثّر الحركة في احتواء التفاعلات الداخلية بين تياراتها وعجزها عن تمثيلها مجتمعة خرجت من رحم الحركة تيارات ما لبثت أن تباعدت حتى استقلت بذاتها.

فتشكل حزب الوسط في التسعينيات أي في فترة مبكرة جدًا. ويبرر الفلاحات[23] سبب نشوء حزب الوسط، بسريان شعور عارم داخل بعض الكوادر بأنه قد تأصل في الجماعة منهج رفض قبول النقد، والشعور بأن طول الألفة مع الجماعة يورث الإحساس بقداستها تمامًا كقداسة الإسلام نفسه، واليأس من الإصلاح الداخلي للجماعة لأسباب كثيرة ذكرها المؤسسون، ومنها أن المراجعات حتى لو تمت فهي لا تناقش سوى المظاهر والنتائج ولا تذهب إلى الأسباب والأصل وتكتفي بذلك". ثم ظهرت مبادرة زمزم عام 2013 ورُخّص لجمعية جماعة الإخوان عام 2015 وأنشئ حزب الشراكة والإنقاذ[24] عام 2017. ديموغرافيًا[25]، طغت صفة الشرق أردنيين على الكيانات الوليدة الثلاثة مع حضور لمبادرة زمزم في منطقة إربد، وعضوية واضحة لجمعية جماعة الإخوان من أبناء محافظات الشمال، وبذلك ابتعد عن الجماعة الأم المكوّن الأردني والتيار المعتدل. فالإصلاح المتعذر داخل الجماعة خاصة في ميدان العمل السياسي حمل المراقب العام الأسبق للجماعة سالم الفلاحات وآخرين على تقديم استقالاتهم من حزب جبهة العمل الإسلامي، والتوجه إلى تشكيل حزب "الشراكة والإنقاذ"، الذي يؤسس لعمل تشاركي يتسع لجميع أبناء الشعب الأردني، بعيدًا عن الانتماءات الحزبية. ويحصر أبو رمان وزميلته بندقجي[26] العوامل التي أدت لبروز الانشقاقات في ثلاثة أسباب أولها الأزمة التنظيمية الداخلية بين التيارين المعتدل والمتشدد وانسداد أفق الإصلاح أو اليأس من تحققه من وجهة نظر أصحاب التيار المعتدل وإخفاقات التجارب الإسلامية في المنطقة. ومع أن جمعية جماعة الإخوان التي رخّص لها عام 2015 لا تشكل حزبًا سياسيًا وإنما تتجه نحو الجانب الدعوي إلا أن ظروف الترخيص والفكر الذي أتت به يتزاوجان مع ما يطرحه حزب المؤتمر الوطني. أما زمزم وحزب الشراكة والإنقاذ فهما يلتزمان دورًا سياسيًا بعيدًا عن الإطار الدعوي الذي ميّز الإخوان في تاريخهم[27]. حيث يركز خطاب زمزم والشراكة والإنقاذ على الهوية الأردنية والشراكة السياسية وسيادة القانون وأحكام الدستور. وتطغى صفة "ما بعد الإسلام السياسي" على الحزبين، نظرًا لتركيزهما على المسألة الوطنية في

تطغى صفة "ما بعد الإسلام السياسي" على حزبي زمزم والشراكة والإنقاذ، نظرًا لتركيزهما على المسألة الوطنية في مقابل الأيديولوجية الإسلامية

[22] - محمد أبو رمان، حسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن، مؤسّسة فردريش إيبرت، عمّان، 2011، ص 86.

[23] - سالم الفلاحات، الحركة الإسلامية في الأردن، مرجع سابق، ج1، ص 45.

[24] - أبو رمان، وبندقجي، مرجع سابق، ص77.

[25] - المصدر ذاته، ص 110.

[26] - المصدر ذاته، ص 109.

[27] - المصدر ذاته، ص109

مقابل الأيديولوجية الإسلامية التي تميّز أحزاب الإسلام السياسي وبعدهما عن مفهوم "الدولة الإسلامية" أو المرجعية المدنية في خطابهما واستبداله بتعبير "الدولة المدنية"[28]. ويرى المعايطة[29] أن الجماعة حاليًا تعاني من غياب المفكرين المنشغلين بالفكر السياسي، فالجميع استنزفتهم الأعمال الإدارية في التنظيم.

3.3 مستقبل العلاقة بين الدولة والإخوان

تمكنت المؤسسة الملكية عبر سلسلة من الإجراءات مما يلي:

- فصل إخوان الأردن عن حركة حماس فصلًا كليًا وإبعاد كوادر وقيادات حركة حماس من الأراضي الأردنية.
- إشغال الجماعة بنزاعاتها الداخلية حول هويتها وقانونية وجودها وطبيعة مشروعها.
- إحداث خلل كبير في جسم الحركة وإلحاق الضرر بصورتها كقوة متماسكة داخليًا وتنظيميًا.
- إرغامها على القبول بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية المفصلة على مقاس السلطة.
- الحد من شعبيتها عبر إجراءات قانونية بحجة مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه.
- استخدامها عند الحاجة كجدار تحتمي به الملكية من ضربات السلفيين والمتشددين تارة ومن القوميين وقوى اليسار تارة أخرى.
- استغلالها كورقة ابتزاز للحصول على الدعم الخارجي بحجة العمل على احتواء الإخوان داخليًا.

حرصت المؤسسة الملكية في المغرب والأردن على توظيف قوة الإسلاميين وحضورهم الشعبي في تحجيم القوى المهددة لمصالح الملكية داخليًا وخارجيًا

في المقابل تمكنت جماعة الإخوان المسلمين عبر حزبها جبهة العمل الإسلامي من البقاء ضمن قواعد اللعبة السياسية المعمول بها والمسموح اللعب وفق قواعدها. فهي لم تدع يومًا إلى التمرد على الملك ولم تشكك بشرعيته ورفضت التوطين والوطن البديل للفلسطينيين وكانت شديدة الحرص على بقاء الأردن كدولة متماسكة، وحثت الملكية على اتخاذ إجراءات أكثر قوة لدعم الفلسطينيين. وأدت الظروف إلى أن تعلي الحركة من شأن العمل الجهادي في فلسطين والتبرع لحركة حماس والدفاع عنها واحتضان مصالحها ما أمكن في الداخل الأردني. ونتيجة أفكار الجهاد والاشتباك الأيديولوجي مع قوى اليسار وغيره يمكن اعتبار الحركة بشكل عام ذات طبيعة متشددة وإن قدمت تنازلات سياسية. وإن بدت بعض سياستها برغماتية في تعاملها مع المؤسسة الملكية في البلاد إلا أنها بقيت أمينة ووفية لأطروحة الإخوان الأصلية مع اختراقها بمد واسع من أفكار سيد قُطب وأطروحات تلامذته. يرى المعايطة[30] أن العلاقة بين

---

[28] - المصدر ذاته، ص 135

[29] - المعايطة، مصدر سابق، ص 38

[30] - المعايطة، مصدر سابق، ص 68.

النظام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين ستبقى تحتفظ بالحد الأدنى من أصولها وجذورها التاريخية، أي لن يتم هدر المسار التاريخي لهذه العلاقة لمصلحة تجارب أخرى عاشتها وتعيشها دول في المحيط والإقليم، كما أن الجماعة ستبقى جزءًا من النسيج السياسي الأردني. وإن بأشكال مختلفة عما كانت سابقًا. ويرجح الباحث أبو رمان أن تنزوي الجماعة الأم وتتوارى خلف العمل الدعوي في حين تمنح الدور السياسي لجبهة العمل الإسلامي نتيجة ضغوط الدولة من جهة ونزولًا عند المراجعات الداخلية من جهة أخرى. وهكذا "لن تكون جماعة الإخوان المسلمين موجودة في المشهد القادم، وسيكون هناك تعويض سياسي للإخوان عبر أحزاب متعددة"[31]. وفي جميع الأحوال فمن المستبعد في المستقبل المنظور أن تبادر الدولة للتخلي كليًا عن الفاعل السياسي الوحيد حاليًا على الساحة[32] وهو جماعة الإخوان المسلمين القادرة على احتواء أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية قد تنفجر.

رابعًا: مقارنة بين تجربتي المؤسسة الملكية في كل من المغرب والأردن

تتشابه الملكيتان المغربية والأردنية في بعض الوجوه وتختلفان في أخرى. وقد تركت هذه المقارنة أثرها على طبيعة الحركة الإسلامية في كل من البلدين نتيجة هذه المتماثلات والمتغيرات. فمن حيث التشابه بين الملكيتين يمكن القول إن كلا البلدين تحكمه عائلة هاشمية تدعي الانتساب لأهل بيت النبوة. وبالتالي استمدت مشروعيتها حين التأسيس من اتصال النسب ببيت النبوة، وتبعًا لهذا أضحت الملكية نظامًا سياسيًا مستقرًا يحظى فيه الملك بشرعية دستورية وشعبية. ولا مكان لأي حزب أو حركة تدعو لتغيير طبيعة الحكم. سمحت المشروعية السياسية المبكرة للنظام بتحكّم المؤسسة الملكية في المجال العام، فهي تسيطر على الفضاءات المختلفة من إعلام وقضاء، وهي قادرة على تشكيل وتوجيه وهندسة المشهد السياسي عبر خلق أحزاب موالية وأخرى معارضة تبقى معارضتها محصورة في نقد السياسات الحكومية دون تناول المؤسسة الملكية بأي سوء. وقد حرصت المؤسسة الملكية في كلا البلدين بانفتاح واع ومدروس بعناية فائقة على الإسلاميين ووظّفت قوتهم وحضورهم الشعبي في تحجيم القوى المهددة لمصالح الملكية داخليًا وخارجيًا. هذا التوظيف سمح للإسلاميين بالحضور السياسي وإن بنسب متفاوتة لا تعكس حجمهم الحقيقي شعبيًا، فخاضوا الانتخابات البرلمانية وشكلوا تحالفات سياسية. غير أن ذلك لم يحل دون بقاء الملكية في البلدين حذرة من التعاون مع الإسلاميين فلم تثق أو تعجب بهم، وحافظت على مسافة بينها وبينهم خلال إشراكهم في الحكم. أما التباينات أو المتغيرات بين البلدين فهي أكثر من المتشابهات. المغرب ملكية عريقة لم تنقطع تاريخيًا ولم يتأثر أهلها بزوال الخلافة العثمانية حيث كانت خارج دائرة الهيمنة التركية. ولهذا لم تشهد هزات اجتماعية وسياسية عنيفة كتلك التي شهدتها دول المشرق العربي. وفي المغرب ينص الدستور على اعتبار

---

31 - إخوان الأردن والنظام.. مصدر سابق.

32 - هناء جابر، الإخوان المسلمون في الأردن: من أركان المملكة الأردنية إلى أعداء النظام، نشرة مبادرة الإصلاح العربي، تشرين الأول/أكتوبر، 2017، ص9.

الملك أمير المؤمنين فهو الراعي والمسؤول الأول عن تطبيق الدين وحمايته. واعتادت الملكية فيه على تقريب رجال الدين وإشراكهم في الاستشارات والتحكم بالفضاء الديني. ولهذا لم يكن ثمة مجال للحديث عن إقامة شريعة أو العمل على إسلامية الدولة. وجُلّ ما طرحه الإسلاميون في المغرب برامج إصلاحية غير جذرية تحد من الفساد وتحافظ على الملكية وتوفر فرص العمل وتفعّل حضور المغرب في القضايا العربية والإسلامية. ولهذا كانت نشأة الإسلاميين فيها والأطروحات التي حملوها متعقلة وهادئة ومضبوطة ومراقبة من القصر ومهيمن عليها في أي وقت يريد القصر. أما الأردن فهو كيان أنشئ على عجل، وكانت ولادته ثمرة مباشرة للتصدّع الذي ضرب المنطقة نتيجة اندثار الخلافة العثمانية. وقد تشكل بمحاذة كيان معاد على طول حدوده وهو "إسرائيل" وقد خاض ضدها جميع الحروب التي شارك فيها العرب الأمر الذي ترك آثارًا عميقة على تركيبته الديموغرافية وطبيعة نظامه السياسي، فهو مجتمع ثنائي الهوية أردني فلسطيني. كما أن تموضعه الجغرافي بين بلدين عربيين كلاهما أكبر وأقوى منه جعله مثار نفوذ وتجاذب بين العراق وسوريا اللذين حكم فيهما حزب البعث العربي بأيديولوجية نقيضة للأيديولوجية الإسلامية ونافرة من النظام الملكيّ. ومع افتقار البلد للموارد وحاجته الدائمة لغطاء دولي قوي كان تاريخيًا بريطانيا وحاليًا الولايات المتحدة. تفجر الصدام المسلح والعنيف مع الفلسطينيين في أيلول/سبتمبر الأسود 1970. وكان هذا من العوامل التي لم تسمح للملكية في الأردن أن تقف من الإسلاميين موقفًا صداميًا حادًا. بل وازنت حضورهم في الشارع واستغلت قوتهم وطاقاتهم لصالحها. ونجحت بهم في ضرب القوى اليسارية التي كانت مدعومة من قوى عربية مجاورة للأردن. وقد فتحت لهم أبواب المؤسسات التربوية والخدماتية لتحصين المؤسسة الملكية شعبيًا عبر الإخوان المسلمين.

الفصل بين الدعوي والسياسي لا يزال قائمًا في دائرة التنظير والتنظيم ولم يتحول إلى ثقافة بين الإسلاميين بعد

وتغاضت السلطة عن كثير من أطروحاتهم للحفاظ على التماسك الداخلي في عزّ الأزمات. ولهذا نجد الحركة الإسلامية في الأردن من أكثر فروع الإخوان تأصيلًا وتأثرًا بأفكار سيد قُطب ولم تقدّم مراجعات معمقة فكريًا إذ لم تكن يومًا في حاجة إلى فعل ذلك، فهي تعرف عجز المؤسسة الملكية عن إلحاق الأذى بها وحاجتها إليها. وقد خطت الجماعة خطوات باتجاه إصلاحات محددة فأدخلت تغييرات على النظام الأساسي لجبهة العمل الإسلامي، ومكانة المرأة في الحقل العام، والحوارات مع فاعلين سياسيين لوضع أسس مشتركة من القيم والمطالب الوطنية. وتكيفت خلال الانتخابات التشريعية في 2016 مع القانون الانتخابي الجديد الذي يفرض تشكيل تحالفات. وشكلت جبهة العمل الإسلامي التحالف الوطني للإصلاح المؤلّف من عدة توجهات سياسية وفاز التحالف الوطني للإصلاح بأكثر من 15 مقعدًا من أصل 130 مقعدًا. يمكن القول إن لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن خصوصية لا تسمح بوضعها على صعيد الأطروحة والأدبيات في مصاف حركة النهضة أو العدالة والتنمية في المغرب وإن كان وضع الملكية في كلا البلدين قد سمح بنوع

من التفاهم والاحتواء والحضور السياسي لهاتين الجماعتين. فما زالت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن تطمح لولادة دولة بمرجعية إسلامية وترى الصدام مع الغرب والتمايز فكريًا وثقافيًا عنه وأن العودة للأصول هي الحلّ وأن تحرير فلسطين أولوية من أولويات التحرر والوصول للتوحد بين الدول الإسلامية. وما يحمل الملكية في الأردن على الحفاظ على مسافة ما منها دون تحالف معها بالمطلق ودون طلاق بائن هو حاجة الأردن لها داخليًا وخارجيًا. فالقضية الفلسطينية تبقي جماعة الإخوان في الأردن حاجة ماسة للملك. وساعد نقل السفارة الأميركية إلى القدس وفكرة صفقة القرن في خلق تقارب أردني مع كل من قطر وتركيا والابتعاد بحذر عن الإمارات والسعودية اللتين تحاربان بلا هوادة جماعة الإخوان. ويظهر أثر التجربة المغربية في الفصل بين العمل الدعوي والعمل السياسي[33] عند أعضاء مبادرة زمزم وحزب الشراكة والإنقاذ، ويظهر في المقابل أثر التجربة المصرية عند شباب حزب جبهة العمل الإسلامي.

كما أن التجارب الفاشلة في الجزائر والسودان مكنت حزب الشراكة والإنقاذ من توسيع مداركه حول الفرق بين الوصول السياسي والتمكين السياسي، حيث يقتضي الفرق بين الأمرين اختلافًا في الأولويات والاهتمامات والمشاريع والرؤى. فالوصول السياسي هو تمكن الحركة الإسلامية من حجز مقعد لها على الخارطة السياسية والحزبية للقوى المتنفذة في المجتمع والدولة معًا.

وهو امر يتطلب الشراكة مع القوى الأخرى من خارج المجال الإسلامي.

كما يتطلب التسامح والتفهّم لحاجيات ومصالح القوى الأخرى وخاصة الدولة العميقة وعدم العمل على استفزازها وتهديد مصالحها، في حين يسعى أنصار التمكين السياسي إلى الأطباق على كامل منافذ القوة في الدولة والمجتمع واحتكارها وتسريع عملية تحويلها نحو الأيديولوجيا الإسلامية التي تتبناها الحركة.

[33] - أبو رمان، وبندقجي، مصدر سابق، ص 235.

الخلاصة:

كانت الحركات الإسلامية الإصلاحية أو السلمية بالأمس حريصة على جلب المجتمع والدولة إلى حظيرة مفهومها للإسلام. أما اليوم فهي تحاول تبيئة الإسلام وتوطينه ودمجه مع مخرجات الحداثة الوطنية. وهذا ملاحظ على مستوى المفردات والمصطلحات المستعملة في خطابات الإسلاميين وفي نصوصهم الموجهة للداخل والخارج، وفي برغماتية متكيفة مع النصوص الدينية في حدها الأقصى. تتجه جميع الحركات الإسلامية المنبثقة من فكر الإخوان المسلمين إلى تبيئة نفسها وتوطينها من خلال:

- إعادة تشكيل الوعي الجمعي لأفرادها بإعادة صوغ العلاقة بين المجتمع والدولة.
- أن تكون أكثر برغماتية وأكثر تسيّسًا من ذي قبل.
- الهروب من شيطنة الإسلام السياسي.
- الابتعاد عن مسمّى الإسلام السياسي إلى الإسلام الديمقراطي أو الإسلام الاجتماعي أو الإسلام الحضاري الذي يتضمن فيما يحمله من مضامين ما يلي:
  - عدم التوظيف السياسي للدين من بوابة الولاء والبراء والإيمان والكفر.
  - تضخيم الجانب المقاصدي من الإسلام والبحث عن روح النص ورسالته مع تجاوز دلالات النص السطحية.
  - تخفيف جرعة الاستشهاد بالنصوص الدينية في التأكيد على صوابية المشروع السياسي وفي تفعيله الاجتماعي.
  - الاستفادة من تجارب الحركات الإسلامية في تعاملها مع السلطة.
  - أخذ جرعات منتظمة من "الواقعية السياسية" بما يتناسب طرديًا مع انخفاض جرعة الأيديولوجيا.
  - إعادة الاعتبار للمجتمع والشارع باعتباره المرجع الأول في منح الشرعية الوجودية والسياسية للحركة الإسلامية بعد أن كان الشارع في أدبيات الحركة مسلوب الإرادة ومغيبًا وخاضعًا لأنواع مختلفة من الجاهلية المعاصرة.
  - إعادة الاعتراف بالدولة العميقة والتعامل معها كواقع قائم يتردد بين مشروعية مكتسبة تاريخية وبين ضرورة فرضتها الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخليا وخارجيًا واجتراح آليات وأفكار ترسم خيارات بناء حوار معها أو التقرب منها أو الانخراط فيها.
  - التحرر تمامًا من أدبيات سيد قطب وفكره حول الدولة وجاهلية المجتمع واستعلاء الحركة المؤمنة واستبدال أطروحاته بما توصلت إليه البحوث الاجتماعية والفلسفية الحديثة حول بناء الحضارات وتدافع الحضارات مع إعادة مراجعة النصوص التأسيسية للحركة الإسلامية في ضوء الخبرات التي اكتسبتها الحركة.

أضحى المسار السياسي لحزب حركة النهضة في تونس ولحزب العدالة والتنمية في المغرب النموذج الأكثر جذبًا اليوم من بين التجارب المطروحة لحركات الإسلام السياسي. وبالتالي تمكن الحزبان من أن يجدا لهما أطروحة متموضعة وطنيًا قادرة على المقاومة والتعايش مع المتغيرات والتحديات القائمة. وقد تطورت هذه الأطروحة لجهة مفهوم الدولة والتعامل معها. وفي اعتقادي أن الجزء الأكبر من تيار الإسلام السياسي سينحو منحى هذين الحزبين في قادم الأيام مع ظهور تصدعات وتشققات لا بد منها. فالحركة الإسلامية الشمولية التي كانت مظلتها جماعة الإخوان المسلمين لم تعد ممكنة والمستقبل هو للتجارب الوطنية الداخلية بحيث تجترح كل جماعة نموذجها الخاص المتدرج في الابتعاد تنظيميًا وفكريًا عن الجماعة الأم. لقد تعلمت حركات الإسلام السياسي المنبثقة من جماعة الإخوان المسلمين وفكرها أن لا ثقة بالوعود الدولية ولا سبيل للغرب في تقبّل الحركة الإسلامية بأطروحتها الأيديولوجية مهما قدمت من تنازلات أو أوراق اعتماد لجهة حماية المصالح الغربية وعدم المساس بها. فالسياسات الغربية وتحديدًا الأميركية التي حاول الإخوان المسلمون تمتين العلاقة معها ما قبل الثورة في مصر وما بعدها قد خذلت الإخوان المسلمين في أوج حاجتهم لها حين فتكت بهم أجهزة الدولة العميقة في مصر. وما لبث الغرب أن عزز علاقاته مع الدولة المصرية من جديد رغم الظروف التي أحاطت بالواقعين السياسي والاجتماعي المصري ما بعد عزل الرئيس الراحل محمد مرسي.

الخلاصة أنه مع التمايز القائم بين تجربة الإسلاميين في دول المغرب العربي وبين أهل المشرق لا تزال الإشكاليات قائمة. فعلى أهمية الحديث عن الفصل أو التمييز أو التخصص بين الدعوي والسياسي نجد أن الأمر لا يزال قائمًا في دائرة التنظير والتنظيم ولم يتحول إلى ثقافة بين الإسلاميين ولا توجد فواصل محددة بعد. فاستحضار الدعوي وتوظيفه لصالح السياسي قائم جنبًا إلى جنب مع التوظيف السياسيّ للدين من خلال طلب التزكية أو حمل الجانب الدعوي على توجيه الناس وإرشادهم وحثهم على المشاركة والتأييد لمن يشاطره الفكرة والمرجعية والتوجه. وهذا ما يقر به سعد الدين العثماني ولا يمكن الحديث عن نظرية معتمدة عند جميع قيادات الحركة الإسلامية أو الإسلام السياسي يمكن أن يحتكم إليها الحزب بجميع أفراده. فكل جماعة تحوي في داخلها تيارات متعددة فيها السلفي والمتصوّف وفيها المتشدد والإصلاحي. وكما ينسحب هذا على الشق الدعوي وفي مجال التربية والتزكية والإرشاد نجده أيضًا ضمن المتخصصين في المعترك السياسي بين حمائم وصقور. والأولوية لحماية الجماعة من الاندثار أو لتمكينها من المشاركة في الحياة السياسية كلاعب أساسي لا تزال تفرض إشكاليات على مستقبل الحركات الإسلامية وأدائها وطبيعتها.

ملحق 1: الغنوشي مهندس مسار الحركة الإسلامية في تونس

على الموقع الرسمي للشيخ راشد الغنوشي في شبكة الإنترنت يلفت انتباهك على جانب الصفحة عبارة مقتضبة نُسقت كدليل إرشادي للمناصرين: "نحن أردنا أن نحفر قبرًا لندفن فيه كل الثارات والأحقاد ونتجه للمستقبل بقلوب مطمئنة صافية..

بدون غيظ.. بدون حقد". العبارة تحفل بالمضامين وتفتح بابًا للتأويلات أبعد مما تستحضره اللغة أو الجمل التي دبّجت به تلك الكلمات. إنها اعتراف ضمني وجلي في آن على عمق التحول الطارئ على فكر الشيخ الذي أضحى رقمًا صعبًا في الحياة السياسية التونسية وملهما لجماعات وأحزاب في العالمين العربي والإسلامي.

للإنصاف، لا يمكن دراسة فكر الشيخ راشد الغنوشي من خلال كتبه فقط. فالرجل يشهد حيوية فكرية ملحوظة وان كان يبدو لمناصريه أنه يفسّر فكره أكثر مما يتراجع عنه أو يتجاوزه إلى غيره. فما كتبه الشيخ راشد في مراحله الأولى يختلف عما تكرّس لديه في كتاباته خلال وجوده في السجن أو بعد نفيه للخارج. بعد الثورة يمكن تقسيم فكره إلى مرحلتين: مرحلة وجود حركة النهضة في الحكم خلال فترة الترويكا، ومرحلة عودة الحركة إلى الظل عبر التحالف مع نداء تونس ووصول السبسي إلى سدة الرئاسة. بالمجمل يمكن القول إن أغلب اجتهادات الشيخ الغنوشي هي في المجال السياسي أو ما يرتبط به حيث تتركز أبحاثه واهتماماته حول الدين في الاجتماع. فإذا ما تناول حق المرأة في الإسلام فالأمر ينطلق من باب التطمين وشرح موقف الحركة من حضور المرأة في المجتمعات الوطنية وتفاعلها السياسي مع خدمات المجتمع. وإذا ما تناول المثلية الجنسية فهو يتناولها من باب مفهومه للحريات الخاصّة والعامّة في الدولة الوطنية. لذا لا نجد للشيخ راشد الغنوشي أطروحة شاملة في قراءته للإسلام ولاهتماماته الفكرية وان وجِدت هناك نُتف يسيرة هنا وهناك إلا أنها لا تنتظم في إطار أطروحة كرّس الشيخ نفسه للاشتغال عليها.

ما كتبه الشيخ وما صرّح به منذ بروزه في حركة النهضة تمحور حول المجتمع المديني ولا غرابة في أنه يرى الإسلام دينًا مدينيًا أو أنه عمل على خلق مجتمع مديني بما تحمله الكلمة من حمولة حداثوية. فهو لا يقرأ الإسلام إلا من منظور حضوره في المدينة نفسها. والمدينة أحيانًا هي الدولة. وهكذا نجد أن الغنوشي لا يزال يحمل فكرة "الخلافة" كمرادف للدولة سواء كانت تتشكل من توحد أقطار ضمن سياق شامل كما هي الولايات المتحدة أو ضمن إطار سياسي مرن ومتحرر كما هو حال الاتحاد الأوروبي، أو أن الإسلام ظهر وبرزت تجلياته ضمن سياق وحدة قُطرية أيّ الدولة الوطنية بمفهومها الحاضر اليوم. وهذا يدفعنا للظنّ بأن الغنوشي في عمقه الفكري لم يتغير ولم يتطور ولا يزال أمينًا على ما ورثه وما فهمه من الإسلام وأن تصريحاته واجتهاداته الحديثة حول التمايز بين الدعوي والسياسي وحول وظيفة الدولة لا تغير من طبيعة الأمر في شيء. هناك مستويان من الحراك في فكر الشيخ راشد. مستوى عميق ثابت ومتجذر وغير جلي أو صريح دومًا حيث يلتقي فيه الشيخ مع منظري ومفكري ومؤسسي وملهمي حركات الإسلام السياسي والحضاري مثل حسن البنّا وسيد قُطب ومالك بن نبي وحسن الترابي وعلي شريعتي والإمام الخميني وغيرهم لجهة مفهومه للإسلام ورسالته في الحياة وموقع الإنسان من هذا الدين. ومستوى آخر وهو شديد الاضطراب والمراجعة وتبرزه سلسلة المواقف التي يتخذها الشيخ أو تمارسها حركة النهضة في العمل السياسي إذا ما قيس أداؤها على محكّ مبادئ الإسلام السياسي كما يفهمها الإسلاميون. فإعادة تعريف العلمانية كما يفهمها الغنوشي وحديثه عن طبيعة الدولة

ووظيفتها وموقفها من الدين في المجال العام، وموقفه المستجد من الأحزاب الإسلامية في الدولة الوطنية، إلى غير ذلك من التطورات الطارئة على فكر الشيخ، إنما هي من نتاج ما أحدثته التفاعلات الاجتماعية والسياسية في تونس والعالم العربي ما بعد الانتفاضات العربية. ويتميز الشيخ الغنوشي بذكاء بارز وقدرة على المناورة لافتة فضلًا عن القدرة على قراءة المشهد السياسي والتفاعل معه كأي سياسي مخضرم. ويملك حاسة التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها، ومدرك لنفوذ القوى الدولية ومتطلباتها واهتماماتها وإراداتها. ودائمًا ما يعدّل أو يطور أطروحته السياسية والفكرية بما يحفظ مشروعه دون تصادم واشتباك قاتل مع من يرغبون دومًا بجرّه إلى معترك المواجهة. وقد أثبت الرجل قدرة سياسية في إدارة الملفات المتفجرة وتفكيكها بهدوء أعصاب وتقديم جرعات من الصدمات الإيجابية وضخّها في الشارع التونسي بين الحين والآخر لتنفيس الضغط المكثف المهاجم لحركته ضمن برنامج ممنهج أعدّه خصوم الإسلام السياسي في الداخل والخارج.

فهو يدرك أنه و "النهضة" أمام حركة عناد متأصلة لدى شرائح واسعة في مؤسسات الدولة العميقة وعند قطاعات من النخب المعادية له لأسباب أيديولوجية وأن في الخارج جهات دولية متموّلة ونافذة ولديها وصول إلى فضاءات إعلامية وسياسية تجيّر كل هذا العداء وتنفخ فيه لتكسير حركة النهضة ودفعها إلى الهامش أكثر فأكثر حتى تفجيرها من الداخل أو تقزيمها إلى حدودها الدنيا. رغم ذلك يُتهم الشيخ الغنوشي بأنه استولى على الحركة وتصدّر زعامتها وهمّش كل من عارضه داخلها بتقريب المؤيدين له من دائرة القرار وإبعاد المعترضين بآليات غير منظورة أو ممسوكة فبعضهم خرج من الحركة منذ سنوات وبعضهم تآكل حضوره فيها حتى كاد يُنسى وبعضهم رضي لنفسه أن يكون على الهامش في حين كان الغنوشي يزداد تألقًا وحضورًا وتكاد حركة النهضة المتنوعة المشارب والغنية بعدد كبير من المفكرين والباحثين والعلماء والقادة التاريخيين لا تعكس إلا رؤية الشيخ وأطروحته ومواقفه السياسية.

تحريف الهوية وقمع الذاكرة في الدولة الخليجية

عباس المرشد
باحث وكاتب بحريني

تقديم

وجدت الجماعات الإسلامية بوجه عام والشيعية منها بوجه خاصة، وأغلبها عانت التهميش والإقصاء، في انتصار الثورة الإسلامية في إيران حافزًا وفرصة للخروج إلى مجال السلطة مستلهمة تجربة تلك الثورة إما طموحًا إلى الحكم أو المشاركة فيه أو لمواجهة مشروع الهيمنة الأميركية والاحتلال الإسرائيلي. ويحاجج بعض الباحثين الغربيين أن الحالة الشيعية لم تشكل قبل عام 1979 إشكالية ضمن إشكاليات التنمية والمواطنة في مجتمعات الخليج، ولكنها بدأت بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 بالظهور كمشكلة حقيقية أمام تحديات إنجاز المواطنة والشرعية[1].

ما من شك في أن حدث انتصار الثورة في إيران لعب دورًا رئيسيًا في دفع الجماعات الشيعية لصدارة المشهد الاجتماعي والسياسي (حدث ذلك في البحرين والسعودية والكويت) باعتبارها أقلية يمكن أن تسبب إزعاجًا للأنظمة السياسية القائمة في هذه الدول، كما زاد من مخاوف تمكن الثورة الإسلامية الإيرانية من تجنيد هذه الأقليات في بلادها لخدمة مشروع تصدير الثورة الإسلامية. مثل هذه التحديات وتلك المخاوف كانت تنبني على قدرة الثورة الإيرانية على تصعيد المطالب السياسية للجماعات الشيعية بوصفها أقليات مقهورة تارة ومدفوعة بحس ثوري سياسي تارة أخرى. ما لم يدرس جيدًا في تلك الفترة وتحديدًا بين 1979 و1985 هو التحرك المضاد للصعود الشيعي، ونتحدث هنا عن الحراك داخل المجتمعات الخليجية الأخرى التي واجهت هذا الصعود إزاء الصعود الإيراني وهو ما خلق شبكات معقدة من الاستراتيجيات المضادة داخليًا ممثلة في ثلاثة أوضاع مربكة لبناء الهوية الوطنية في هذه المجتمعات.

الوضع الأول: النهوض السلفي المعادي للفكر الشيعي باعتباره هوية فرعية إقصائية، إذ أسهم هذا النهوض في تحفيز التوجهات المناهضة للشيعة، دون وجود مانع له أو كابح، وبالتالي أصبحت إشكالية الأقلية الشيعية في منطقة الخليج ذات بُعد مذهبي وطائفي دون أن تنحصر في الخلاف السياسي.

كذلك عزز هذا النهوض السلفي المضاد موقع الهويات الفرعية للجماعات الشيعية وتقويتها في ظل عجز الهوية الوطنية عن استيعاب هموم الجماعات الشيعية وتطلعاتها وهواجسها.

---

[1] - Juan R. I. Cole & Nikki R. Keddie (eds) Shi'ism and Social Protest, Yale University Press, New York, (1986) p.29.
New York, (1986) p.29.

الوضع الثاني: الذي لم يدرس بعناية كافية هو مسألة توظيف الطائفية من قبل الأنظمة السياسية الحاكمة واعتبار الطوائف أوراقًا تحرق وقت الحاجة من أجل ضمان البقاء في سدة الحكم أو إبقاء القدرة على مواجهة تطلعات المجتمع بصورة تجعل قوى المجتمع تنظر لنفسها على أنها محتاجة دومًا للنخب الحاكمة.

الوضع الثالث: إعادة تشكيل الهوية المجتمعية والسعي لفرض ذاكرة جماعية على الفئات والجماعات وهو الأمر الذي زاد من حدة المواجهة بين الدولة والمجتمع انطلاقًا من كون الذاكرة الجماعية المفروضة غير متوافق على محتواها، ومضمونها أن تكون ذاكرة إقصائية وغير منصفة للجماعات المناوئة للدولة أو السلطة المركزية أو تلك الجماعات التي تصنّف على هامش الفعل السياسي الدولي. على الرغم من قدرة الأنظمة على إنجاز هذا الاحتواء الهش بفعل أدوات إكراهية وسلطوية واضحة، فإن هذا الوضع سرعان ما كان ينفجر ويستجيب لأي رسائل خارجية أو متغيرات إقليمية كما في انهيار نظام الحكم في العراق سنة 2003 وصعود الشيعة للحكم واختلال التوازن الإقليمي لصالح إيران وحلفائها لا سيما بعد انتصار المقاومة في لبنان عام 2006. لا شك أن خطوط الفصل المذهبية كانت قبل 1979 و2003 و2006، ولكن هذه التوترات تتخذ عادة شكل منحنيات مفصلية ترتفع وتنخفض بتأثير عوامل خارجة عنها. يتيح لنا هذا الوضع طرح مجموعة من الأسئلة حول وضع الهويات الشيعية في دول الخليج وإلى أي حد تساهم سياسات الأنظمة في ترسيخ الطائفية أو المذهبية. يحتل سؤال الهوية موقعًا مركزيًا في قضية الدولة الوطنية، فهذه الدولة في العالم العربي تتلقى تهديدات من مجال ما فوق الدولة (النظام الدولي والإقليمي والعولمة. الخ) وما تحت الدولة (الهويات الجزئية والجماعات غير الحكومية. الخ). إن بناء الدولة الوطنية العربية يستلزم إنتاج هويات مشتركة تعترف بالتنوعات المحلية ولا تمارس الإقصاء، وهذه عملية تتداخل مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. إن الدولة الوطنية العربية تعاني من تحدي سطوة الهويات الأُحادية التي تستخدمها أنظمة الحكم للضبط الاجتماعي والسياسي والتعبئة، حيث تنفرد هوية متخيلة بالموارد والنفوذ ما يقوّض الانتماء والمواطنة ويعزز عوامل النقمة والانعزال والتمرد.

أولًا: الجماعات الشيعية وتعبئة المجال العمومي

يشير مفهوم "المجال العمومي" وفقًا لما يطرحه يورغن هابرماس إلى مجموعة القواعد المنظمة للسلوك العام وبهذا يغدو المجال العمومي مساحة للتنظيم والمراقبة، بمعنى قيام الماسكين بزمام السلطة بتحديد السلوكيات المقبولة والمشروعة والمتوافقة مع الثقافة السائدة. وهذا يتفق وطبيعة الأنظمة الملكية السائدة في دول الخليج، فالمجال العمومي فيها خاضع لمبادئ الرغبة والمكرمة قبل أن تكون منبثقة من القانون والدستور. وعلى غرار أي مؤسسة تقوم على أسس ملكية يتشكل المجال العمومي بطريقة مقيدة وخاضعة للرقابة. وهذا ما يفسر خلوّ النصوص

المجال العام المغلق يعني أن تكون الأقليات بعيدة ومنفصلة عن الثقافة السائدة ما يعيق بناء مواطنة كاملة

الدستورية والمدوّنات القانونية من القيود الملزمة والاكتفاء بعمومية النصوص المحالة لاحقًا لتنظيمها وفقًا للقانون الذي تصوغه السلطات التنفيذية بعيدًا عن السلطة التشريعية التي إن وجدت فهي محدودة الصلاحيات. وفيما يخص الجماعات الشيعية باعتبارها أقليات فهي الأكثر عرضة للمراقبة ولإثبات توافقها مع المدوّنة الثقافية السائدة رغم تمتعها بمستوى من الحرية في ممارسة شعائرها. إلا أن تلك الممارسة لا تستند إلى النصوص القانونية الواضحة، فلا تزال الحُسينيات في الكويت غير مسجلة رسميًا وهناك جدل حول تعريفها ووضعها القانوني وهل تعتبر دور عبادة أم معاهد تعليمية أم ديوانيات خاصة. هذا الأمر يؤدي إلى أن تصبح الأعراف والممارسة التاريخية هي صاحبة السلطة لا القانون أو المواطنة. وبقدر ما تمكّن سلطة الأعراف الجماعات الشيعية من ممارسة شعائرها، فإن افتقادها للبنية القانونية يحرمها من مجموعة الحقوق والواجبات ويجعلها منفصلة بطريقة أو بأخرى عن الجماعات الأخرى.من ناحية ثانية فإن المجال العام المتاح والخاضع للمراقبة أساسًا لا يقوم على مبدأ الاستيعاب والفردية كما تقرره الأسس الليبرالية في الحريات واعتبار الفرد محورًا رئيسًا تدور حوله منظومة الحقوق والواجبات، بقدر ما يقوم على أساس فكرة الدمج أو الاندماج المعبرة عن السيطرة الجمعية على خيارات الفرد (الفرد الطبيعي والجماعات باعتبارها أفرادًا)، مما يعني ضرورة أن تكون الأقليات بعيدة ومنفصلة عن الثقافة السائدة من جهة بحكم خصوصيتها، ومحكومة بالخصوصيات المذهبية من جهة ثانية. الأمر الذي يعيق بناء مواطنة كاملة تستوعب الفروق الثقافية والتمايزات المذهبية دون أن تحد منها أو تلغيها. يمكّن ملاحظة هذا المنحى في حالة الجماعات الشيعية في السعودية والإشكاليات التي تخضع لها من قبل مدوّنة السلوك الحنبلي المفروضة على المجتمع السعودي. أما في البحرين فإن الجماعات الشيعية تتمتع بحرية واسعة لممارسة شعائرها إلا أن هناك توترات تبرز بين فترة وأخرى للمطالبة بالحد من تلك الممارسات والتقيد بالرؤية العامة للسلطة مما يؤدي بالجماعات الشيعية في البحرين لأن تخوض نضالًا كبيرًا للاحتفاظ بالطابع العمومي لشعائرها. وأما الكويت وباقي الدول الأخرى فإن ممارسة الشعائر الشيعية فيها تبقى معزولة ومحصورة داخل المؤسسات والبيوت المفتوحة[2]. في الجانب الأخر من المجال العمومي وهو المتصل بالمشاركة في الأنشطة والفعاليات يمكن بوضوح تتبع سياسات شبه إقصائية للأقليات وأوضاعها عن وسائل الإعلام الرسمية المملوكة للدولة ونادرًا ما تتاح الفرصة للأقليات الشيعية بالظهور كجماعات حيث يتعيّن عليهم الظهور ضمن النسق العام السائد والقائم على فكرتي الدمج والاندماج[3]. فحتى الأعضاء الشيعة في مجالس الشورى المعيّنين أو الموظفين في مراتب عليا عليهم التقيد بالطابع الرسمي للمجال العام ومن غير المسموح لهم التعبير عن جماعتهم وحقوقهم ويندرج هذا السلوك ضمن ما يصطلح

[2] - بخصوص البحرين، أنظر عبد الله سيف، المأتم في البحرين، وفي الكويت انظر فلاح المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، دار قراطاس 1999.

[3] - Graham E. Fuller and Rend Rahim Francke, The Arab Shi'a: The Forgotten Muslims,1999,PP 35,47,56.

عليه بسياسات التسامح المستمدة من مبادئ المكرمة والرغبة وإظهار الولاء للحاكم أو السلطة[4]. لذلك لا نفاجأ إذا ما لاحظنا في الخليج هيمنة القطاع السنّي على مجمل الأنشطة الدينية العامة التي تمثل عصبية ظاهرة ومخفية لنمط التحالفات المجتمعية (الدين والسياسة) حيث لا تنقل وسائل الإعلام الرسمية فعاليات وأنشطة الأقلية الشيعية مقابل نقلها وحرصها على مواكبة الأنشطة الخاصة بالمذهب السني مثل نقل شعائر صلاة الجمعة أو صلاة التراويح أو البرامج الدينية. فالعصبية هنا تعتبر قيمة مضافة تسمح بتكوين رأسمال اجتماعي وهذا يفسر التمثيل المذهبي المحدد أساسًا بمعطيات خارجة عن السياق المذهبي مثل التاريخ السياسي للعائلة والانتماء المرجعي. مع ذلك فإن بعض النخب الشيعية العليا لم ترتهن لهذا الواقع بل نجدها توظف هذه السياسات لتقوية موقعها السياسي والاجتماعي. وفي الواقع فقد استفادت بعض الجماعات الشيعية في الخليج من التركة التاريخية لأسلافهم ووراثة العمل التجاري عنهم. وهذا الأمر مكّن العديد منهم من الاستفادة المباشرة من الثروة النفطية والتحول الرأسمالي السريع لاقتصاد المجتمعات الخليجية من خلال الاستفادة من التجارة البينية والوكالات التجارية خلافًا للجماعات الأخرى التي توجهت لاقتصاد الإنشاءات. مع ذلك فإن الحديث عن وجود فئات تجارية ضمن الجماعات الشيعية لا يعني شمول ذلك لجميع الشيعة أو أغلبهم فهذا الأمر لا تزال تحول دونه الإحصاءات والأرقام الدقيقة. بل على العكس من ذلك فإن أرقام العاطلين عن العمل من الجماعات الشيعية يفوق نظراءهم من السنّة في البحرين والمنطقة الشرقية كما لا يتجاوز معدل الدخل الشيعي للعامل الشيعي في البحرين 400 دينار لأكثر من 80٪ من مجموع قوة العمل[5]. وبالتالي فإن الحديث عن ثراء وهيمنة الأعيان الشيعة هو حديث فرعي وضمن إثبات التباين الداخلي للجماعات الشيعية في الخليج. مثل هذا التباين الاجتماعي يطابقه تباين سياسي أيضًا وبالوتيرة نفسها. إن ما يميز الجماعات الشيعية عن باقي الجماعات الأخرى، إذن، هو التراكم التاريخي السياسي والمجتمعي وعلاقتهم بالدولة والأنظمة السياسية فيها.

مسار تشكل الجماعات الشيعية في دول الخليج ليس مسارًا واحدًا كما أنهم ليسوا كتلة متجانسة

بل يمكن القول إن الاختلاف في التراكم التاريخي يطال الجماعات الشيعية نفسها باختلاف مجتمعها ونظامها السياسي، فالتراكم التاريخي لشيعة البحرين والمنطقة الشرقية يختلف تمامًا في مساراته الاجتماعية وخياراته السياسية عن باقي الجماعات الشيعية في الكويت أو عُمان أو قطر.

وبالتالي فأمام ما يمكن تسميته بتعددية الجماعات الشيعية هناك تعددية سياسات أيضًا نتيجة للتراكم التاريخي للمجتمعات وللجماعات الشيعية. وهذا ما عزز كما سنرى تنامي شعور الجماعات الشيعية بالاغتراب داخل مجتمعاتهم المحاطة

---

[4] - أنظر عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة، دار الكنوز الأدبية، 2004. فؤاد إسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، معهد الإنماء العربي، 1983.

[5] - أنظر إحصاءات التأمينات الاجتماعية للنصف الثاني من العام 2014 الصادرة عن هيئة التأمينات الاجتماعية لدولة البحرين.

بأكثرية سنّية. يبرز أمر الشيعة كقوة شعبية تسعى للتأثير على السياسة العامة للدول الخليجية، ولتكون لهم مكانة أهم وأكبر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسعى للاستفادة من كل ما يمكن أن يتاح لها، كما في الوضع البحريني الجديد حيث سمحت "الإصلاحات" لهم بأخذ مكانة كبرى في مجمل نواحي الحياة العامة.

وفي الكويت استفاد الشيعة من حالة "الانفتاح السياسي" فأصبح لهم ممثلون في البرلمان الكويتي، حيث توجد خمسة مقاعد في مجلس الأمة الكويتي للشيعة. وعلى الجانب الاقتصادي سعى الشيعة إلى لعب دور مهم في الاستحواذ على مشروعات اقتصادية وتكنولوجية غاية في الأهمية داخل دول الخليج، كما يحتل تجار الشيعة مكانة كبيرة ومهمة في تجارة بعض أنواع البضائع في المنطقة[6]. وهذه الجماعات الشيعية مختلفة في الكثير من خصائصها الإثنية حيث تتوزع بين أصول عربية وثانية إيرانية وثالثة مختلفة كما تختلف في مكانتها الاجتماعية بشكل متفاوت فبعض أفرادها يمثلون طبقة ثرية جدًا وهناك طبقات متوسطة وأخرى متدنية وبالمثل فإن مستوى تعليمها لا يختلف كثيرًا عن التباين العام للمجتمعات الخليجية. وهذا يعني أن الأقلية الشيعية داخل هذه الدول هي أقلية متنوعة اجتماعيًا وإثنيًا ولا يصح إصدار تعميمات وتصورات عامة لها، كما يمنع هذا التصور المقترح تقديم مبررات غير مقبولة لتقسيم الجماعات الشيعية تقسيمًا سياسيًا وفق سياسة المحاور الإقليمية واعتبارهم امتدادًا لما يقال عنه إنه خطر التمدد الإيراني. مع ذلك فإن مسار تشكل الجماعات الشيعية في دول الخليج ليس مسارًا واحدًا كما أن الجماعات الشيعية ليسوا كتلة متجانسة مثل الأقليات الدينية الأخرى. وهذا يعني أن الأقليات الكبيرة تشابه في تكوينها تكوينات المجتمع الكلي من حيث هيمنة نمط توزيع الموارد الاقتصادية وتوزيع القوة السياسية.

فمن الناحية الإثنية تتنوع أصولهم الإثنية/القومية إلى عرب، وهم "البحارنة" في البحرين، والإحساء والقطيف في السعودية؛ وإيرانيين أو "العجم"، وأبرزهم اللاريون والأشكنانيون؛ وهنود، ومنهم اللواتية، الذين هاجروا قبل قرون من منطقة حيدر آباد الهندية إلى سلطنة عُمان، ومنها إلى الشارقة ودبي. ويتركز أغلب الشيعة (الاثني عشرية) في عواصم كل من الكويت وقطر والإمارات وعُمان في حين يتركزون في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية، أما البحرين فبحكم كون الشيعة يمثلون أغلبية السكان فإن المناطق التي لا يسكنها الشيعة تعتبر قليلة جدًا. نتيجة لتمركز التواجد الشيعي في العواصم والمدن يمكن القول إن هذا البعد ساهم كثيرًا في اعتبار الجماعات الشيعية جماعات حضرية تفتقد للعصبية القبلية المنتشرة كثيرًا في صفوف الجماعات السنّية المنتشرة في الخليج. كما مكّن هذا التواجد العديد من أعضاء الجماعات الشيعية لأن يكونوا ضمن الفئات المقربة لمراكز السلطة السياسية باعتبارهم يمثلون فئات الوجهاء والأعيان المتحكمين بالأفراد الشيعة الآخرين نشأ عن ذلك نسج علاقات زبائنية بين

[6] - محمد صادق إسماعيل، الأقليات في الخليج العربي.. وقفة تأمل، الأربعاء، 8 آب/أغسطس 2007.

http://is.gd/4X5jdz

http://www.alrased.net/main/?w=4921

الكثير من أعيان الشيعة وبين الحكام. من جهة أخرى وفّرت أجواء المدن نمو طبقات وفئات شيعية متوسطة نظرًا لانخراطهم في عملية التعليم الحديث وإتقانهم للأصول التجارية وخصوصًا التموينية. وبالمثل فقد استفادت أغلب الجماعات الشيعية من الطفرة النفطية كما لدى شيعة المنطقة الشرقية في السعودية وانخراطهم المبكر في أرامكو وبرامجها الاقتصادية. أما شيعة عُمان[7] والإمارات فبحكم كون الغالبية منهم يعتبرون مهاجرين (اللواتية- العجم- البحارنة) فقد أسسوا لأنفسهم موارد اقتصادية تستفيد من الطبيعة الاقتصادية لتلك المجتمعات. يشار هنا إلى أهمية الترابط بين شيعة الخليج عبر عامل الهجرة الاقتصادية/السياسية، وبروز ما يعرف بالشتات البحراني في تأسيس مجتمعات شيعية في مناطق عديدة من دول الخليج كما في هجرة البحارنة إلى الكويت ودُبَي وقطر وعُمان وحتى القطيف والإحساء في المنطقة الشرقية للسعودية. حيث ما زال البحارنة يعرفون بشيعة البحارنة مقارنة مع شيعة العجم القادمين من إيران أو شيعة القبائل العربية[8].

كما سمحت هذه الهجرات للبحارنة بامتلاكهم مواقع اقتصادية ومالية ساعدتهم على نسج علاقات وتحالفات تجارية مع الأسر الحاكمة في تلك المجتمعات حيث وفرت لهم تسهيلات عديدة فيما يخص تأسيس المؤسسات الشيعية الخاصة مثل المساجد والتسامح في ممارسة الشعائر الشيعية بصورة غير ملفتة للنظر بل والسماح ببناء ما يعرف بالحُسينيات.

ويحافظ الشيعة عمومًا على استقلالهم المالي، يعززه التهميش في الوظائف العامة، عبر تأسيس شبكات اقتصادية توفر الموارد الاقتصادية اللازمة في إدارة المؤسسات الدينية والإنفاق عليها بالتوافق مع الحكومات عبر الوجهاء أو الوسطاء الشيعة، وهذا يعني أن الفائدة التي تمنحها هذه الاستقلالية تعود على الجماعة بالشعور بالاستقلال من جهة لكنها من جهة أخرى تمنح الأعيان الشيعة سلطة التحكم في الخيارات والتوجهات التي تؤسس عليها تلك المؤسسات خصوصًا وأن هؤلاء الأعيان يقدمون الوفرة الاقتصادية بدوافع خيرية تارة وبدوافع تأسيس مكانة اجتماعية والتمتع بالهيبة كما يسمّيها فيبر تارة أخرى[9]. وهذا ما يجعل من أعيان الشيعة التجار في علاقات تحالف يطمح إليه الحكام أيضًا للاستفادة منها في فرض آليات ضبط سياسية واجتماعية على الجماعات الشيعية بدلًا من الاحتكام لأسس المواطنة. وتعتبر كافة مساجد الشيعة ومؤسساتهم الدينية "المآتم" ملكًا خاصًا للطائفة، ولا تتلقى أي تمويل قانوني من الحكومات إلا عبر إعانات

أدّت سياسات الأقليات المواطنة في الخليج إلى اتباع الأقليات سياسة دفاعية لمقاومة سلطة وهيمنة الهويات الأخرى

[7] - J.E. Peterson،Oman's Diverse Society: Southern Oman،Middle East Journal, Vol. 51, No. 1 (Winter 2004), pp.32-51.

[8] - حول أعداد البحارنة المهاجرين لدول الخليج أنظر عباس المرشد، البحرين في دليل الخليج، دار فراديس 2014، والكتاب عبارة عن استخلاص كل المواد الخاصة بالبحرين من كتاب دليل الخليج لريمور.

[9] - حول هذا التوظيف أنظر، فؤاد إسحاق الخورين، القبيلة والدولة في البحرين، معهد الإنماء العربي، 1983.

خاصة يتبرع بها الحكام. كما لا تتدخل الحكومات في تعيين أئمة المساجد أو الخطباء في الحسينيات رغم وجود حالات عديدة تقوم بها الحكومات بمنع استقدام خطباء من الخارج أو ترحيل خطباء مقيمين[10]. وخلال السنوات الأخيرة استطاع أغلب الجماعات الشيعية في الخليج ما عدا السعودية أن يؤسسوا لأنفسهم إدارات دينية رسمية ممثلة في الأوقاف الجعفرية.

أما في عُمان فرغم قلة الشيعة باختلاف أصولهم يأتون على قمة الهرم الاقتصادي ويمتلكون مشروعات اقتصادية كبيرة كما يحظون بأفضلية في بعض مشروعات الدولة الاقتصادية. وأما في الإمارات العربية فالشيعة يتواجدون في كل من دُبي والشارقة ويحظى تجارهم بعلاقة وثيقة مع حكام تلك الإمارات خصوصا في دُبي لرغبة الحكام في إشهار طابع الاندماج والتسامح لإمارتهم.

ثانيًا: سياسات المواطنة والأقليات في الدولة الخليجية

يعدّ مفهوم المواطنة مفهومًا حديثًا في دول الخليج، وهذا ما يجعله مفهومًا محل تجاذب ومفهومًا نظريًا بعيدًا جدًا عن التجسد على صعيد الواقع والممارسة. فقد ظلت دول الاستقلال تحمل الكثير من ملامح وبنية ما قبل الاستقلال القائمة على تبعة الرعية للراعي. أما الحقوق السياسية والمدنية فهي مستبعدة، حيث اعتبرت جميع الحركات المطالبة بالإصلاحات السياسية والمشاركة السياسية كالحركات الإصلاحية في الكويت والبحرين ودُبي في 1938 والحركات الوطنية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات أنها حركات تمرّد جرى قمعها، ومعاقبة قياداتها وكوادرها ومحاكمتهم وسجنهم ونفيهم. ومع حصول أغلب تلك الدول على استقلالها السياسي طرحت قضية المواطنة نفسها بقوة وكذلك الأمر بالنسبة للجنسية وهل لها حقوق وواجبات غير تلك التي كانت تؤديها فترة ما قبل الاستقلال. ولحسم هذا الجدل فقد اعتمدت سياسات الأقليات والمواطنة في دول الخليج مسارين متضادين هما المسار الهيكلي المتجه نحو البنية الدستورية والقانونية، والمسار الثاني هو الاستراتيجيات غير المكتوبة والقائمة على أسس **الزبائنية** (Clientelism) أو **السلطانية المحدثة** (Neopatrimonialism) وهي الأطر المفهومية التي تنتظم من خلالها الدولة القائمة في مرحلة ما بعد الاستقلال. ما أدى إلى أن تكون تلك السياسات سببًا رئيسًا لإثارة التوترات السياسية المستمرة من عقود، حيث قادت تلك السياسات بعضًا منذ مكونات المجتمعات الخليجية (الشيعة تحديدًا) لمزيد من التهميش والاستبعاد والاستعداد الضمني لدخول بعض الأقليات فيما يعرف **بالهويات المقاومة، وهي سياسة دفاعية تلجأ إليها الهويات الفرعية لمقاومة سلطة وهيمنة الهويات الأخرى**

[10] - مثال ذلك قيام الحكومة الكويتية بترحيل بعض الخطباء بحجة إثارتهم لقضايا مذهبية مثيرة للفتنة الطائفية، انظر التغطيات الصحيفة التالية:

أ- صحيفة الوطن الكويتية: الداخلية: منع القزويني من دخول البلاد لتطاوله على صحابة رسول الله (فيديو) 18 آذار/مارس 2013.

ب- صحيفة الوطن الكويتية، الشليمي: "نحذر" من مغبة السماح بدخول الكويت للمدعو "القزويني" ومن "سب الصحابة" 16 آذار/مارس 2013.

رجل الدين الشيعي جعفر الإبراهيمي يثير غضب الكويتيين ومطالبات بطرده، موقع شؤون خليجية، زيارة بتاريخ 22 حزيران/يونيو 2015.

التي عادة ما تُصنّف على أنها خطر يتهدد الهوية الفرعية المعنية[11]. وهو ما جعل من الانقسام الطائفي (السنة والشيعة) حقيقة مجتمعية، تعيشها أنظمة الحكم وتتأثر بها الأنظمة الاجتماعية في هذه الدول. ويمكننا مناقشة المواطنة من ناحية الهيكل الدستوري والقانوني وفقًا لمنظومة الحقوق والواجبات. **إذ** يتحدد المفهوم الحقوقي للمواطنة في الدستور والقوانين المنظمة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ودور المواطن في مؤسسات الدولة، خصوصًا التشريعية والرقابية. وبالرجوع إلى المنظومات الدستورية لدول الخليج نجد أنها هياكل تفتقد للأطر القانونية الناظمة لشؤون الأقليات الدينية والعرقية، لذا ظلت مسائل الأقليات العرقية والدينية في دول ومجتمعات الخليج مخفية وبعيدة عن الأنظار تحت غطاء سميك من التستر على أوضاع تلك الأقليات. هذا الاضطراب في تحديد المواطنة من شأنه أن يجعل من صفة المواطن صفة افتراضية غير متجسدة في الواقع، بل المتجسد هو مفهوم الرعية من خلال سياسة الامتيازات التي تتمتع بها النخب الحاكمة في السلطة والثروة وعدم المساءلة، فقد بني نظام تراتبي، يتم بموجبه وضع المواطنين في تراتبية من حيث السلطة والثروة والحقوق، على شكل هرم على قمته النخب الحاكمة، ثم حلفاؤها من العائلات المتحالفة وفئة التجار، ثم باقي المواطنين. وعلى أساس هذا التراتب يتم تسلّم المناصب في الدولة، والحصول على الامتيازات منها، والموقع الاقتصادي والاجتماعي.

إزاء الاضطراب الدستوري والقانوني في تحديد مفهوم المواطنة وتجسيده نظريًا وعمليًا تبرز استراتيجيات النظم الحاكمة في تعاملها مع واقع التعدد الديني والمذهبي، وهي استراتيجيات تتبع طبيعة نمط الحكم ومدى تشخيصه لدرجة التهديد الذي تخلقه الأقليات ضمن النسيج الوطني أو ضمن نطاق السلطة وتوزيع القوة والثروة. فسياسات الأنظمة تتراوح ما بين اعتبار الأقليات بمثابة مشكلة صفرية (نهايتها فوز طرف وخسارة طرف آخر) يجب أن تكون منتهية وغير ظاهرة وقد تستوجب إنهاء أو إخفاء تهديد الأقليات إما عبر القسر السياسي أو عبر الإدماج والتذويب والاستيعاب[12]، وما بين اعتبار الأقليات عنصرًا مهمًا ورئيسيًا من عناصر المجتمع يمكن التحكم فيها من خلال انتهاج سياسات تعددية واضحة المعالم. كما يتسبب هذا الوضع المضطرب قانونيًا في إحداث تداعيات غير مشجعة على إنجاح شعارات التعايش والاندماج الوطني.

ومن أبرز تلك التداعيات:

- تزايد حالات الانفصال عن الهوية الوطنية مقابل الإعلاء من شأن الهويات الفرعية باعتبارها الملاذ الآمن للجماعات.
- إمكانية الاستخدام السياسي العابر للوطنية لمسألة الأقليات وتوظيفها سياسيًا إما لفرض سياسات أخرى أو الضغط من خلالها لزعزعة الأوضاع الداخلية.
- تصدّع التماسك الاجتماعي داخل تلك المجتمعات وتأسيسها على أرضية الصراع

---

[11] - Graham E. Fuller and Rend Rahim Francke: The Arab Shi'a: The Forgotten Muslims, Macmillan, 1999, pp. 38.

[12] - انظر في ذلك نص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، 18 كانون الأول/ديسمبر 1992.

وبالتالي استنزاف المخزون الوطني من التماسك الداخلي.

ثالثًا: الهوية البحرانية: المقوّمات والذاكرة

تشكل البحرين حالة خصوصية في تمظهرات الهوية في دول الخليج العربية، ومرجع ذلك كون الشيعة يمثلون أكثرية عددية من جهة وملاك الأرض الأصليين من جهة ثانية والأشد خصوصية في الحالة البحرينية هو تباين الثقافة والهوية الذاتية بين النخبة الحاكمة والمجتمع البحراني.

3.1 الهويّة الشّيعيّة في البحرين

تقوم الهويّة الشيعيّة للمواطنين البحرينيين على أسسٍ عقائديّة مُشابهة للعقيدة الشّيعيّة العامة للإثني عشرية. إلى جانب ذلك فإنّ الهويّة الشّيعيّة تبني نفسها من خلال سردٍ تاريخيّ للشيعة في البحرين، انطلاقًا من أسبقية الاستيطان، ومن التّراث الثّقافي والاجتماعي الذي تأسّس عبر قرون طويلةٍ للوجود الشيعي في البحرين.

لقد أسّس الشيعة، منذ القرنين السابع والثامن الهجريين، مدارسَ وحوزات علميَة دينيَة، وتولّى العديدُ من فقهاء الشيعة مناصب الحاكم الشّرعي في البحرين، وكانوا يُشرفون على تنظيم القرى والأرياف، كما في تجربة **السّيد عبد الرؤف الجدحفصي** (ت 1597) الذي يُنسب إليه بناء شبكات الرّي وشقّ الطّرق وتعبيدها، وكذلك تجربة **شيخ الإسلام أو القاضي الرئيس في البحرين**. إنّ جزءًا مهمًا من الهويّة الشيعيّة في البحرين له علاقة قويّة بكمّية ونوعية المظالم التي تعرّض لها الشيعة منذ دخول آل خليفة البحرين سنة 1783م، الأمر الذي كوّن هذا الوجدان على أساس مشاعر التّهميش والإقصاء والحرمان والمظالم الكبيرة. وينبغي القول إنّ هذا الشّعور ليس شعورًا وهميًا، أو تخيّليًا، أو أسطوريًا، بقدر ما هو شعورٌ يستند إلى وقائع تاريخيّة حدثت في الماضي، واستمرّ بعضها باقيًا حتى الوقت الرّاهن[13]. على سبيل المثال، كتب **الميجر ديلي** سنة 1923م تقريرًا ضخمًا عن مظالم الشيعة في عهد الحاكم **عيسى بن علي**، احتوى

يميلُ الجزء الأكبر من الهويّة الشيعيّة في البحرين - من النّاحية السياسيّة – للتعايش مع فكرة الهويّة الوطنيّة

[13] - في تشرين الأول/أكتوبر 1922 انتفض البحارنة ضد نظام السخرة المفروض عليهم وتظاهر حوالي 1500 شخص أمام المعتمدية البريطانية لتقديم احتجاج سياسي ضد أعمال السخرة التي ينفذها فدواية الحاكم عيسى بن علي حيث قام الفدواية بضرب رجل بحراني من بلاد القديم كاد أن يفقد حياته. تداعيات هذا الاحتجاج تلاقت مع الرغبة البريطانية في عزل الحاكم عيسى بن علي وتعيين نجله حمد بن عيسى إلا أن التداعيات لم تقف عند هذه الحدود إذ كان نفوذ عبد العزيز بن سعود قويًا في البحرين واستطاع أن يشكل فريقًا معارضًا لعزل عيسى بن علي وأن يقوم بتنفيذ هجمات عدائية انتقامية ضد البحارنة وقد تكررت هذه الهجمات بصورة مقلقة رافقها حملة قمع واسعة ضد المعارضين الشيعة. كانت مخاوف بن سعود وحلفائه من القبائل السنية في البحرين وبالأخص الدواسر والنعيم تدور حول جدية بريطانيا في تمكين الشيعة من المشاركة في الحكم أو إعطائهم حقوقهم المدنية ومساواتهم مع القبائل السنية بما في ذلك قبيلة آل خليفة. تؤكد وثيقة تاريخية على تقاطع تلك المخاوف مع الهندسة البريطانية التي رسمت سابقًا إذ لم يكن في نية بريطانيا تمكين الشيعة باعتبارهم الأكثرية والسكان الأصليين وملاك الأرض من الحكم السياسي أو المشاركة فيه. فبريطانيا كانت تستهدف عزل الحاكم عيسى بن علي فقط من أجل تمرير صفقة الجمارك وإتمام السيطرة على الموارد المالية.

أسماء ووقائعَ عديدة، وصل بعضها حدّ انتهاك الأعراض والسّخرة "الجنسيّة"، كما تشير وثائق تلك الفترة إلى وجود ضرائب عنصريّة تُفرض على الشيعة فقط، مثل ضريبة الرّؤوس، وضريبة الأسماك، وافتقاد الشيعة لأيّ حقّ في التظلّم أمام الحاكم في شأن مصادرة واستملاك أراضيهم أو حجز مصايد الأسماك[14]. وتشير **نليدا فوكارو** إلى أنّ كثرة الأوقاف وبناء المآتم قد شهدَ طفرةً كبيرةً في عشرينيات القرن الماضي، دون أن تشير إلى سبب ذلك. ففي هذه الفترة تمّ إدخال نظام الطابو لتسجيل الأراضي، ولمّا لم يكن عدد كبير من الشّيعة يملكون وثائق معتمدة من قبل الحاكم أو الإدارة البريطانيّة، وخوفًا من مصادرتها، فقد قاموا بوقفها للمآتم[15]. ويميلُ الجزء الأكبر من الهويّة الشيعيّة في البحرين - من النّاحية السّياسيّة – للتعايش مع فكرة الهويّة الوطنيّة، ولا يرى بأسًا في التّعامل مع الدّولة العلمانيّة، خلافًا لأوضاع نظرائهم شيعة العراق (1923-1937) الذين فرضوا مقاطعة الدّولة الجماعاتُ الشيعيّة التي لم تخرج عن إطار المطالب الوطنيّة، والدّعوة للتعامل بالمثل والمواطنة. وعلى الرغم من ذلك كان التّوتر الذي تخلقه هذه المطالب يُعامَل وفق رؤيةٍ تصوّر تظلّمات الشّيعة وكأنها أفعالٌ تُروِّج للطائفية في الدولة[16]. وتجسّد سعي الشيعة لإيضاح مطالبهم السّياسيّة والاجتماعيّة في دعمهم للإصلاحات الإداريّة التي تمّت سنة 1923، وفي عريضةٍ مطلبية رفعت للحاكم آنذاك سنة 1935م، إلا أنّ الشيعة توحّدوا بعد ذلك مع السّنة في حركة 1938 و1954 و1994، وانخرط العديدُ من شباب الشيعة في حركاتٍ سياسيّة يساريّة وعلمانية، وما عادَ للهويّة الشيعيّة مطالب طائفيّة، بقدر ما كانت مطالبها المرفوعة تتمحور حول المساواة والمزيد من الدّيمقراطية وترسيخ المواطنة، ورفض التمييز والهرميّة التراتبيّة. في هذا الاتجاه، واجهت الهويّة الشيعيّة اتهامات تعميميّة تربطها بمخططاتٍ خارجيّة، وإقامة علاقاتٍ مشبوهة مع القيادات الرّوحية العليا للمذهب الشيعي في مدينة النجف (العراق) أو في مدينة قم (إيران). إنّ وجود صلات تربط أتباع المذهب الشيعي بعضهم ببعض، مع اختلاف مناطقهم الجغرافيّة، هو أمر طبيعي جدًا، وهي صلاتٌ لا تمتد إلى المستوى السّياسي، ولا تأثير لها على الهويّة الوطنيّة. وقد يُجادل البعض بأن مراجع الدين الشيعة في النجف وفي قُم أكّدوا مرارًا على هويّة البحرين الوطنيّة، ودفعوا برجال الدّين الشيعة على الانخراط في مؤسسات الدّولة وتقويتها. تُذكر هنا حادثة الاستفتاء الأممي الذي أجري سنة 1971، حيث أشار المرجع الدّيني الشّيعي آنذاك **السّيّد محسن الحكيم** إلى اختيار استقلال البحرين وعروبتها، كما تُذكر السّير التّاريخيّة للمرجع السّيّد **محمد باقر الصدر** أنّه شجّع،

---

[14] - أنظر الخوري: مصدر سابق، وأنظر نص تقرير الميجر ديلي في سعيد الشهابي: البحرين 1920-1971، قراءة في الوثائق البريطانية دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1996.

[15] - أنظر:

Nelida Fuccaro, "Islam and urban space: Ma'tams in Bahrain before oil" ISIM Newsletter 3 July 1999. Fuccaro, Nelida 'Mapping the Transnational Community: Persians and the Space of the City in Bahrain, c. 1869-1937. In: Al-Rasheed, M., (ed.), Transnational Connections and the Arab Gulf. Routledge 2005, pp. 39-58.

[16] - لمزيد من التفاصيل انظر إسحاق نقاش: شيعة العراق. ترجمة عبدالاله النعيمي، دار المدى، دمشق، 2033، ص 209-211.

بل أفتى، لاثنين من طلاّبه، وهما **الشّيخ عبد الأمير الجمري والشّيخ عيسى قاسم**، للدّخول في المجلس التأسيسي والمجلس الوطني (1973/ 1974).

3.2 الذاكرة الجماعية المفروضة والأخرى المقهورة

إن المجتمع المتشكل أساسًا من مجموعات وحدات اجتماعية لا ترتبط بنظام شامل من الرموز أو القيم المركزية يؤدي لأن تكون قوة الدولة غير كافية لتحقيق السيطرة الاجتماعية.

عمدت النخبة الحاكمة البحرينية إلى فرض ذاكرة جماعية على المجتمع البحراني بغرض إقصاء السكان الأصليين

نتيجة لذلك ينشأ صراع من أجل السيطرة الاجتماعية بين الفئات القوية المتزعمة للوحدات الاجتماعية التي عادة ما تكون غير راغبة في التخلي عن الامتيازات الخاصة بها وبين الدولة. هذا النمط يكثر في وضع الجماعات الشيعية في الكويت أو البحرين حيث تشكل الجماعات الشيعية الأكثرية العددية في البحرين والأقلية الكبرى في الكويت. وبحسب مجدال (Migdal) فإن السياسات المرسومة تقع تحت عنوان ما يسميه "السياسة من أجل البقاء على قيد الحياة"[17] وتدعو الدولة لفتح قنوات تؤمن لها التعبئة وتبعد عنها مجموعة المخاطر الناتجة عن تمرّد الوحدات الاجتماعية شبه المستقلة بما في ذلك الأقليات الدينية في محاولة لمنع تشكيل مراكز قوى مستقلة، حيث تشارك الأقليات الدينية بشكل محدود في إدارة الدولة بغرض تخفيف التهديدات المحتملة وإعادة شحن مخزون الشرعية. وهنا تبرز تفاصيل عديدة ضمن سياسات هذا النموذج حيث نجد بعض السياسات المتصلة بالصراعات المعقدة حيث تلجأ الدولة إلى أن تتحالف مع بعض الفئات ضد فئات أخرى أو توجهات داخل الأقلية وتضمن لها مناصب متقدمة في الدولة بغرض الاستفادة منها في فرض السيطرة الاجتماعية على أفراد الأقلية أو تنفيذ سياسة الدولة عليها. ورغم نجاعة هذا النمط في منع انفصال الأقليات الكبيرة أو على الأقل الحد من طموحها إلا أن هذه السياسات تعوق عملية بناء الدولة الحديثة كما يشير مجدال[18]. في هذا السياق يمكن القول إنه على الرغم من تباين مستوى انفتاح النظم الحاكمة على الأقليات الدينية وطبيعة نظرتها إلى هذه الأقليات باختلافها فإنها تشترك جميعًا في وجود نوع من التوجس تجاه توجهات ومطالب بعض الأقليات الدينية وبالأخص الشيعية منها[19]. هذا التوجس أو الحذر يكاد يتلاشى في أوضاع الأقليات الدينية الصغيرة جدًا إن لم تكن هذه الأقليات عنصرًا مساندًا وداعمًا للنظم الحاكمة. وإذا ما انتقلنا إلى مجال السياسات الحكومية إزاء الأقليات الدينية يمكن القول إن هناك تباينًا واضحًا إزاء التعامل مع الأقليات الدينية اعتمادًا على حجم الأقلية وسياساتها اتجاه الدولة أو السلطة الحاكمة. يضاف إلى ذلك أن الأنظمة

---

[17] - Joel S. Migdal, Strong Societies and Weak States: State-society Relations and State Capabilities in the Third World،Princeton University Press، 1988, pp. 200-250.

[18] Ibid, p 241.

[19] - شحاتة محمد ناصر: سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2011، ص 18.

الحاكمة تتخذ نماذج متعددة من السياسات إزاء كل أقلية فهي تنتهج نموذج التسامح أو الاحتواء مع أقلية وتلجأ لنموذج الإدراج أو نموذج الانفتاح المحدود مع أقلية أخرى. لكن ما معنى تأكيدنا أن عملية الإقصاء والتهميش للجماعات الشيعية لا تقوم على أسس طائفية مذهبية؟ يحيلنا التتبع التاريخي إلى ما يؤكد وجود رؤية استراتيجية عملت من خلالها النخبة الحاكمة على إقصاء الهوية البحرانية من الفضاء العمومي للدولة عبر فرض ذاكرة جماعية على المجتمع البحراني وهذا ما أدى إلى أن تصبح عملية بناء الدولة مهمة غير منجزة وأن تكون هوية الدولة الوطنية هوية إقصائية وطاردة لمكوّنات الدولة نفسها. لقد رأت النخبة الحاكمة، وذلك بتدبير بريطاني، أن تغذية المذهبية والطائفية عملية مكلفة جدًا وقد تقود إلى تدمير الدولة المشوّهة أصلًا، ويمكن استبدال عملية الهيمنة عبر فرض ذاكرة جماعية مختلقة أو غريبة على السكان الأصليين من جهة، ومن جهة ثانية أهمّ وأخطر هي تقويض الأسس المادية للهوية البحرانية. وهذا يعني إمكانية التعايش مع الطائفة الشيعية باعتبارها بناء فوقيًا لبنية تحتية هي البحارنة. وبشكل مختصر يمكن تحديد الهوية البحرانية من خلال عناصرها المادية الأربعة وهي:

أ. امتلاك الأرض

ويعني أن الأرض الزراعية والأرض السكنية كانت ملكًا شرعيًا للسكان الأقدم والسكان البحارنة قبل قدوم آل خليفة البحرين في 1783 وقد استمرت عملية السيطرة على الأرض واستملاكها عقودًا حيث تمكنت قبيلة آل خليفة من انتزاع الأراضي من ملاكها الأصليين واستملاكها أو هبتها للقبائل المتحالفة مع قبيلة آل خليفة كما في مناطق عديدة من بينها قرية عسكر والبديع والزلاق حيث تم استبدال الملاك الأصليين بملاك وافدين متحالفين مع النخبة الحاكمة. واستمرت عملية الاستيلاء والسيطرة والهيمنة حتى أصبح آل خليفة هم الأكثر هيمنة على الأرض الزراعية والأرض السكنية ومع بدايات تأسيس الإدارة البيروقراطية في عام 1923 تحولت الأراضي الرحمانية والأراضي المشاعة إلى أملاك خاصة بالعائلة الحاكمة.

ب. الأغلبية العددية

وقوامها أن البحارنة والشيعة كانوا يمثلون أكثرية سكان الجزيرة وبالتالي فإن ثقافة الجزيرة وعاداتها وطباعها ستكون محكومة بعادات وثقافة الأكثرية ولهذا كان الطابع الشيعي الديني مسيطرًا وواضحًا لمن يدخل الجزيرة قديما وحديثًا. وقد يتطلب القضاء على هذا العنصر سنوات طويلة ابتدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر عبر تشجيع آل خليفة القبائل على الاستيطان في البحرين مقابل الإعفاء من الضرائب كما في حالة قبيلة الدواسر التي استوطنت البحرين في 1846 وفي حالة قبيلة النعيم التي تم توطينها نهائيًا في الثلاثينيات من القرن الماضي ثم تحولت الاستراتيجية إلى مشروع التجنيس السياسي بغرض إعادة هندسة التركيبة السكانية للجزيرة.

ج. الاقتصاد المعيشي

كان اقتصاد البحرين قديمًا يتكون من ثلاثة موارد رئيسية هي الزراعة وصيد الأسماك والتجارة، تجارة اللؤلؤ، وكانت تلك الموارد تدار في معظمها من قبل البحارنة أنفسهم في مقابل دفع الضرائب المقررة سياسيًا من قبل الحاكم أو الدولة المهيمنة على الجزيرة. ومع قدوم آل خليفة تحولت ملكية الأرض الزراعية من الفلاحين والمزارعين إلى

ملكية الأسياد وأمراء الإقطاعات الذين لم يكونوا سوى شيوخ آل خليفة. وهذا حول ملّاك الأرض الأصليين إلى عبيد يعملون لصالح الحاكم الإقطاعي. وبالمثل استملك آل خليفة والقبائل المتحالفة معهم على اقتصاد تجارة اللؤلؤ حيث كان الحاكم يعفي تلك القبائل من دفع الضريبة المفروضة على استخراج اللؤلؤ مقابل فرضها على الملّاك البحارنة. وحتى الثلث الأول من القرن العشرين كان البحارنة يعتبرون الفئة الأكثر فقرًا والأكثر دفعًا للضرائب والأتاوات. وعندما تحول اقتصاد البحرين إلى الاقتصاد النفطي والاقتصاد التجاري العالمي أرست النخبة الحاكمة أسهم الشركات والوكالات للفئات المتحالفة معها كنوع من إعادة توزيع الغنائم المعمول بها في التحالفات القبيلة. ولم تخل عملية بناء الدولة من هذا التضييق الاقتصادي على جماعة البحارنة بغرض إضعافهم اقتصاديًا وجعلهم محتاجين دومًا لهبات وعطاء النخبة الحاكمة.

د. الإرث الثقافي

تتلازم الثقافة بمفهومها العام مع المجتمعات البشرية، والثقافة هنا تشمل كل العادات والتقاليد المرعية في السلوك اليومي وفي المواسم والمراسم الاجتماعية. بطريقة ما ومن خلال فرض ذاكرة جماعية مستمدة من الثقافة القبلية أصبحت ثقافة البحارنة مهددة بفرض ثقافة أخرى مختلفة. ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد الذي يبدو طبيعيًا ما لم تكن هناك إرادة دولة تفرض ثقافة محددة على أنها الثقافة الرسمية للمجتمع، فقد تسرّبت آليات الهيمنة والاحتكار للكثير من عناصر ثقافة البحارنة وتغيرت جذورها ونسبتها للثقافات الوافدة كما في أغاني الغوص وأغاني الأفراح وحتى في التسميات الاجتماعية للأشياء.

3.3 فضاءات بناء الذاكرة الجماعية المقهورة

اقتضت عملية فرض الذاكرة الجماعية على فئات المجتمع البحراني أن تكون الفضاءات الخاصة بالمجال العمومي فضاءات محتكرة وممنوع على الذاكرة الجماعية المقهورة أن تظهر فيها. فالمقصود هو جعل الذاكرة المقهورة مخفية وغير قابلة للرؤية بالنسبة لأفرادها وبالنسبة للغرباء القادمين للجزية أيضًا. ابتدأ ذلك في مناهج التعليم التي كتبت خصيصًا لهذا الغرض فخلت من أي إشارة ولو عابرة لوجود هوية سابقة لهوية القبائل المستوطنة حديثًا فغاب أي أثر مادي يدلل على وجود تباين ثقافي وحضاري يبن سكان الجزيرة وأصبح المذهب السنّي المرتبط بآل خليفة هو التراث المقصود إظهاره واعتباره مقررًا إلزاميًا يتوجب على التلاميذ حفظه وإتقانه. لهذا عندما تأسس تلفزيون البحرين في عام 1971 نُظر إليه على أنه اختراع سنّي وعلامة تجارية خاصة بالنخبة الحاكمة وثقافتها، لذا لم يكن مسموحًا للتراث البحراني بالظهور واستخدام الوسيلة العمومية للتعبير عن هويته وعن ذاته. وبالمثل فإن المتحف الذي تأسس في ثمانينيات القرن الماضي مارس الإقصاء نفسه بالنسبة لتاريخ البحارنة في الجزيرة وتراثهم الثقافي والعلمي. ولم تخل الساحات والنصب التذكارية والشوارع من تهميش واضح لكل ما يمسّ الهوية البحرانية

عملت إدارة الآثار والسياحة على تجاهل تراث القرية البحرانية واستبداله بتراث القبيلة وشخوصها وزعمائها

ومعالمهما وشخوصها وهذا ما سعت إليه إدارة الآثار والسياحة إذ عملت على تجاهل تراث القرية البحرانية واستبداله بتراث القبيلة وشخوصها وزعمائها حتى لم نجد شارعًا واحدًا باسم شخصية بحرانية. وحوّلت الدولة الاهتمام بمدينة المحرق بدلًا من المنامة كمدينة أصيلة وعاصمة للثقافة العربية. في المقابل فرضت الدولة في البحرين مسار الهويات البديلة كسياسة تدبيرية تواجه بها مقاومة الهوية البحرانية واعتراضها على الإقصاء والتهميش. عبر ما يمكن تسميته بالتمكين المرئي. والمقصود به المسار الذي يجب على المواطن أن يراه ماثلًا أمام عينيه بشكل دائم وعليه أن يتعايش معه إن لم يكن عليه أن ينصهر في بوتقته. هذا التمكين المرئي للهويات البديلة يمكن ملاحظته ضمن مخرجين هما: - **المخرج الأوّل** التذويب في الفضاء الخليجي. أو ترسيخ ما يُعرف بالهويّة الخليجيّة المشتركة، والمبنيّة على التّرابط الأسري والقبلي. ورغم أنّ البحرين كانت السبب وراء فشل قيام اتحاد خليجي سنة 1970م، فإنّ تأسيس مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 أيقظ الرّغبة في تأسيس هويّة خليجيّة مشتركة تقوم مقام الهويّة الوطنيّة. وقد أسهمت تلك الهوية في ربط المتطلبات الديمقراطية والاجتماعية المحلية بسياقها الإقليمي الخليجي، وعبّرت عن نفسها في صيغٍ من الهروب إلى الأمام عبر الدّعوة إلى الوحدة الخليجيّة والتكامل الاقتصادي. ومع أنّ ذلك استغرق أكثر من ثلاثة عقود إلا أنّ الجهود الفعليّة لم تعط ثمارًا حقيقيّة للمواطن البحريني، سوى بعض الامتيازات الشّكليّة التي ارتدّت سلبًا في الفترة الأخيرة، وتسبّبت في رفع الإيجارات وأسعار الأراضي السّكنية، ما أدّى إلى عجز المواطن البحريني عن مواكبة تلهّف المواطنين الخليجين إلى التملّك والاستثمار العقاري. - **المخرج الثّاني** الهوية القبلية والذاكرة العسكرية. وهذه العسكرة للهويّة المحلية تظهر على مستويين. **المستوى الأوّل** في البُعد الهيكلي للدّولة من خلال تأسيس أجهزة أمنيّة متعدّدة، وفاعلة، وعبر ربط السّياسات الدّاخليّة بالإدارة الأمنيّة. تمّ ذلك مع تطبيق قانون أمن الدولة عام 1975 وحتى إلغائه عام 2001 واستبداله بقوانين مشابهة، مثل قانون مكافحة الإرهاب أو قانون التجمّعات والمسيرات. **المستوى الثاني** في خلق عدوّ خارجي، ممثلًا في البُعد الإيراني. فتتم عملية بناء الهويّة البحرينيّة، فكريًا وسياسيّا وثقافيًا، من خلال الهويّة المضادة لإيران، الشّيعيّة، الصّفويّة، الفارسيّة. هنا تبقى الهوية المحليّة "الرّسميّة" في حاجةٍ ضروريّة للهويّة الإيرانيّة لكي تبني نسقًا هويّاتيًا قائمًا على التّنافر والتّباعد مع كلّ ما هو فارسي، صفوي، شيعي. هذه المنافرة تُعين النظام على صياغة هويّة "بحرينيّة" قائمة على العداء للآخر المختلف. ومن المعروف أنّ الأنظمة التي تُواجِه خللًا داخليًا في تركيبتها، وتُحاصر بعلامات استفهام كبيرة على قواسمها المشتركة مع شعبها؛ هي أنظمةٌ تسعى دومًا لأن تعوِّض عن الاهتزاز الدّاخلي بحربٍ أو حروبٍ خارجيّة ضدّ هذا الآخر/ العدو، رغبةً في استجداء لُحمة، ولو آنية، مع مجتمعها، وفي وسط وضعيّة الاغتراب القديمة[20] وأملًا في مواجهة استحقاقات الهويّة الوطنيّة المشتركة.

[20] مضاوي الرشيد، السعودية وحاجتها الملحة لإيران، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، 2011/1/13، زيارة بتاريخ 23 شباط/فبراير 2012. http://www.thawabitna.com/Article/article13-01-11/article5271.htm

المجتمع المدني: المخاطر والفرص

ربيع بركات
أكاديمي وكاتب لبناني

مقدمة

يُحيل كثيرٌ من السّجال السياسي في المنطقة العربية إلى دور "النُخب" و "المجتمع المدني" و "الطبقة الوسطى" في أيّ عملية تغيير. وكثيرًا ما تبدو الفضاءات الثلاثة في سجال من هذا النوع محكومةً بدور "تاريخي" لا فكاك منه.

فإما أن يُصَوّر الدور الذي تلعبه على أنه تقدّميّ بالمطلق، ليبراليّ تمامًا، يواجه استبداد السلطات، ويغطي العورة التي كشفها ترهّل الأحزاب وتراجع النقابات، أو يُظهَّر كتابعٍ للخارج، سياسيًا أو ماليًا أو ثقافيًا أو اجتماعيًا أو معرفيًا، أو في كلّ من المجالات المذكورة مجتمعة. حتى تبدو الفضاءات الثلاثة تلك أو بعضها، مع ثنائيات هذا السّجال وحدّيه الأقصيَين، ملاذًا للخلاص الأكيد، أو حصان طروادة يسهّل عملية اختراق سيادة دول العالم الثالث على وجه التحديد ـ أو العالم العربي في حالتنا.

أولًا: "المجتمع المدني": دلالات وإيجابيات

لا تفيد كثيرًا العودة إلى الجذور الإغريقية لمصطلح "المجتمع المدني" (polis) وتتبّع تحولاته التاريخية. فما يُحيل إليه المفهوم في زمننا الراهن يتّصل أساسًا بظاهرة اقتصادية ـ سياسية ـ اجتماعية شهدت أوروبا ولادتها بُعيد ثورتها الصناعية أواخر القرن الـ 17 وما رافق هذه الثورة لجهة نمو الأسواق وانفتاحها، ونهضة الطبقة الوسطى، ونشأة المجال العام (الذي أتاح لهذه الطبقة فرصة المشاركة في النقاش السياسي)، وانتشار المطابع والصحف المطبوعة، إلخ. باختصار، "المجتمع المدني"، كما يقول يورغن هابرماس، هو وليد الدولة الحديثة وبناها الاقتصادية (الرأسمالية). ولتعبير "المجتمع المدني" دلالات مفهومية مختلفة. وقد عرّفه مايكل إدواردز تبعًا لواحدة من نظريات ثلاث. إذ يمكن النظر إليه باعتباره (1) معبّرًا عن "حياة مجتمعية ترابطية" associational life يسودها سلوك تعاوني بين أطراف المجتمع، وهو بذلك يفترق عن الدولة وعن الأسواق ويشكل طرفًا ثالثًا في المعادلة هذه، أو (2) بوصفه "المجتمع الصالح" good society المُتخيل أو المُبتغى، أو (3) بوصفه المجال العام public sphere بمعناه الحديث، أي أنه مرادف لما كانت تعنيه الصالونات والمقاهي في فرنسا وبريطانيا يوم شكّلت محطة للقاء والنقاش السياسي بُعيد الثورة الصناعية، لكن على نطاق أوسع طبعًا، ومن دون الحاجة إلى احتلال نشاطه حيّزًا مكانيًا بالضرورة (نظرًا لتشعّب نشاطه في الفضاء الافتراضي اليوم).

وقد عاد استخدام المصطلح ليظهر في سبعينيات القرن الماضي مع بروز المفاعيل الاجتماعية

(والاقتصادية) للحداثة بشكل أكثر وضوحًا، ومع سيادة "ثقافة الفصل" culture of separation والفردانية individualism المرافقة لها، فبدا صرحًا جامعًا لأفراد ذوي اهتمامات ومصالح مشتركة، وبدت منظماته (NGOs) بديلًا من قنوات التعبير المؤسسية التقليدية (الأحزاب والنقابات) والرسمية (مؤسسات الدولة التمثيلية). ثم تكثّف هذا الاستخدام أواخر الثمانينيات مع "الموجة الثالثة" من الدمقرطة التي اجتاحت أوروبا الشرقية وسائر المعسكر الاشتراكي. فزادت أهميته كوسيط غير رسمي مع الدولة، أو كـ "طريق سريع بين الحكومة والمواطنين تستطيع المعلومات والضغط والمساءلة أن تنتقل عبرها"، وخرجت منه، تدريجيًا، مئات آلاف المنظمات غير الحكومية في أنحاء مختلفة من العالم. وقد عزز نشاط هذه المنظمات، أو بعضها، من مركزيّة قضايا وعناوين كثيرًا ما تذهب ضحية المنافسة في ميادين السياسة التقليدية، كالمحاسبة، والشفافية، وشرعية الأجسام التمثيلية، الخ.

ثانيًا: في نقد "المجتمع المدني"

وليست "منظمات المجتمع المدني" بدعة جديدة بطبيعة الحال، إذ وردت الإشارة إليها في المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة التأسيسي عام 1945، التي نصّت على وجوب تشاور "المجلس الاقتصادي الاجتماعي" التابع للأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية في المسائل ذات الاهتمام المشترك.

ومنظمات المجتمع المدني لا تمثل المجتمع المدني بكلّيّته، ويمكن تعريفها بأنها مجموعات تعمل، بالاستقلال عن الدولة، على تسويق مصالح مختلفة في المجتمع. ونموّها، كظاهرة، لم يكُن مجرّدًا عن النقد. فقد اعتبر روبرت بلاه، مثلًا، أن "المجتمع المدني" ومنظماته وسيلة لـ "أنسنة الرأسمالية" humanizing capitalism. بينما رأى الباحث الراحل فريد هاليدي في معرض نقده ظاهرة "منظمات المجتمع المدني" أن ناشطي هذه المنظمات يعتقدون أنهم "أقوَم من غيرهم في أفضل الأحوال، وهم نخبويون في أسوئها". وهو في هذا الإطار يميّز بين هذه المنظمات، ويُخضع تصنيفه إياها إلى مدى استقلاليتها عن الجهات الداعمة أو تبعيتها لها. من هنا نستطيع أن نلحظ وجود جمعيات تتأثر بعالم الأعمال أو BINGOs business influenced)NGOs وجمعيات رجعية أو (RINGOs(reactionary NGOs، وجمعيات خاضعة لتأثير الحكومات أو GINGOs(government influened NGOs، وجمعيات يهيمن عليها الرجال أو MANGOs (male controlled NGOs)، وجمعيات قبلية أو (TINGOs) tribal NGOs. وتمييز هاليدي منظمات المجتمع المدني عن بعضها البعض لا يتّصل بهوية الجهات الداعمة لها فحسب بل بطبيعة المصالح التي تعبّر عنها هذه المنظمات والتي تنعكس في نشاطها اليومي.

في المركز تبدو المنظمات غير الحكومية أكثر التصاقًا بنسيج بيئتها الاجتماعية، فيما تظهر في الأطراف انعكاسًا لأولويات الجهات المانحة

إذ ثمة جمعيات تهدف إلى تعميم ثقافة الحقوق والمواطنة، في حين ينحصر نشاط جمعيات أخرى بالدفاع عن مصالح أعضائها الثقافية أو الدينية أو الاقتصادية، أي أنها تعبّر عن مصالح مجتمعات فرعية sub communities، لا عن مصالح المجتمع

ككل، وهذا، برغم أنه ليس عيبًا بحدّ ذاته على اعتبار أنه ينسجم مع فكرة التعددية في المجتمع، يؤكد تقييم هاليدي لهذه المنظمات ربطًا بطبيعة المصالح التي تخدمها. أما "نخبوية" ناشطي المجتمع المدني، إن صحّت، فيختلف مداها بين دول المركز ودول الأطراف. ففي المركز تبدو المنظمات غير الحكومية أكثر التصاقًا بنسيج بيئتها الاجتماعية، فيما تظهر في الأطراف، نتيجة اعتماد قسم كبير منها على التمويل الخارجي، كانعكاس لأولويات الجهات المانحة، لا أولويات مجتمعاتها المحلية.

ولعل هذا ما يدفع الكثير من النخب المثقفة إلى التساوق معها، على اعتبار أن البنية الثقافية لـ "النخب" تتأثر إلى حد بعيد بالإنتاج المعرفي والثقافي لدول المركز، المتقدّم قياسًا على مثيله في دول الأطراف. وهذا ما يسمح لها، على أي حال، بإبراز تمايزها و"تفوّقها" في مجال محدد، بما يؤشر إلى "أفضلية منزلتها الاجتماعية".

ثالثًا: تضخّم منظمات المجتمع المدني

عام 1987، بلغ عدد المنتسبين إلى "منظمة العفو الدولية"، إحدى أكبر المنظمات الدولية غير الحكومية، نحو 39 ألفًا.

اليوم، يبلغ عدد المنتسبين إلى المنظمة، بحسب ما يفيد موقعها الإلكتروني، أكثر من 7 ملايين شخص. هذا النمو السريع في عدد المنتسبين يرتبط بسهولة إعلان الانتساب، وبالتالي بسهولة تقديم الدعم (الذي قد يأخذ شكلًا ماديًا أو معنويًا)، على اعتبار أن أي شخص لديه كومبيوتر وإنترنت اليوم يبعد عن عضوية المنظمة بضع نقرات على أزرار الكيبورد. والعضوية "الأونلاين"، شأنها شأن أي نشاط إلكتروني بحت، لها سلبياتها أيضًا. فهي قد لا تزيد عن المساندة المعنوية والتسويقية لقضية ما، إذ تستبدل النشاط الفعلي في سبيل هذه القضية activism بالنقر على الكيبورد clicktivism. على أي حال، مع ولادة عشرات آلاف المنظمات غير الحكومية نشأ مجتمع مدني كوني global civil society. وفي حين ظهرت نزعة مضادة للسياسة في أوساط كثير من ناشطي هذا المجتمع، كما يرى جورج كونراد، فقد رأى بعضهم، مثل هاري بويت، أن ثمة حاجة إلى "إلغاء مهنية السياسة" professionalization of politics، أي إنزالها من علياء أبراج النخبة وإخراجها من الغرف المغلقة إلى الشارع، علمًا أن نشاط المنظمات غير الحكومية نفسه راح بدوره ينتظم وفق صيغ احترافية professional وإدارية managerialist، لا تختلف كثيرًا عن آلية عمل شركات الإعلانات التي تهدف إلى تلبية اتجاهات السوق (بالمعنَيين الخطابي الشعبوي، والمادي المصلحي). ومن خلال عرض بسيط لبعض الأرقام يمكن لنا أن نلاحظ مدى تضخّم حجم منظمات المجتمع المدني في الأعوام العشرين الأخيرة. ففي مسح للقطاع غير الربحي في 22 بلدًا عام 1997 تبين أن هناك ما يزيد عن مليون منظمة غير حكومية في الهند، و210 آلاف منظمة في البرازيل، و17 ألف وخمسمئة منظمة في مصر. وهذه الأرقام زادت باضطراد في السنوات اللاحقة، إذ فاق عدد المنظمات في الهند 3.3 مليون منظمة (عام 2009)، وفي البرازيل 338 ألفًا (عام 2012)، وفي مصر 47 ألفًا (عام 2016).

وفي مقابل هذا التضخم برز تراجع في حجم النقابات ودورها في الكثير من دول العالم بما فيها دول "المركز". ففي الولايات المتحدة مثلًا كانت

نسبة انتساب العاملين إلى النقابات مطلع ثمانينيات القرن الماضي تُقدّر بأكثر من 20 في المئة، وقد راحت هذه النسبة تتقلّص عامًا إثر آخر حتى بلغت نحو 10 في المئة بحلول العام 2018. ويفيد موقع وزارة الداخلية الأميركية بأن نحو مليون ونصف المليون منظمة غير حكومية تعمل في الولايات المتحدة اليوم، وهي تنال إعفاءات جزئية من الضرائب في حال كانت أهدافها سياسية، وإعفاءات كاملة في حال لم تكن كذلك.

رابعًا: الطبقة الوسطى و "الحراكات الرقمية"

ويمكن لقوى المجتمع المدني، إن عملت على امتداد زمن طويل نسبيًا على إحداث تغييرات سياسية أو اجتماعية جذرية، أن تُصنّف كحركات اجتماعية social movements. ويستدعي ربط منظمات المجتمع المدني بالحركات الاجتماعية السؤال التالي: هل الدور الوظيفي للفضاءات الثلاثة التي تطرّقنا إليها في مطلع هذه الورقة ("الطبقة الوسطى" و "النخب" و "المجتمع المدني") واحدًا، بمعزل عن ظروف تشكّل هذه الفضاءات، وهويّة القوى التي تناهضها، وطبيعة القضايا التي تتصدّى لها؟ بمعنى آخر، هل يجوز التعاطي مع هذه الفضاءات كما لو كان دورها محكومًا بـ "حتمية تاريخية"، سواء كان في مواجهة استبداد الداخل أم بيد "الخارج"؟ فلنعد بالزمن عشرين عامًا إلى الوراء، ولنحاول الربط بين هذه الفضاءات من خلال دورها في "الحراك الرقمي" digital activism، أي الحراك السياسي و/أو الاجتماعي الذي سهّلته المنصّات والأدوات الرقمية في أكثر من دولة حول العالم: خلال العقد الأول من القرن الـ 21 برز العالم الرقمي كمجال للوصل بين "الطبقة الوسطى" و "المجتمع المدني" و "النخب"، على اعتبار أن معظم الحركات الاجتماعية الداعية للتغيير وُلدت من رحم المجتمع المدني، واستخدمت أدوات رقمية كانت متاحة للطبقات الوسطى أكثر من غيرها. ولعلّ أول حراك اجتماعي وازن وُظفَت فيه الأدوات والمنصات الرقمية في عملية التهيئة والتواصل والتحشيد والإعلام هو ذاك الذي وقع في مدينة سياتل الأميركية نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 1999، توازيًا مع عَقدِ مؤتمر "منظمة التجارة العالمية". يومذاك تجمّع في المدينة الصغيرة التي لم يزد عدد سكانها عن 650 ألفًا ما بين 40 و60 ألف ناشط يمثلون نحو 700 منظمة مجتمع مدني من دول شتّى، وتظاهروا أمام مقرّ المؤتمر احتجاجًا على السياسات الاقتصادية التي تمثلها المنظمة، وعلى دور هذه السياسات في توسيع الهوّة بين الفقراء والأغنياء على مستوى العالم. وقد تراوحت مجالات نشاط المتظاهرين بين روابط أساتذة وطلاب، ونقابات عمالية، وجمعيات بيئية، مرورًا بمنظمات تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، والمرأة، والمستهلِك، والسكان الأصليين، ومرضى الإيدز، والمزارعين، وصولًا إلى جمعيات للدفاع عن حقوق الحيوان. وقد شكّل هؤلاء كتلة عابرة للحدود، تجمعهم الرغبة بمواجهة الآليات التي ولّدها نظام عالمي أخذ يتشكل مع انهيار المعسكر الاشتراكي قبل ذلك التاريخ بنحو عقد من السنين، وأنتج بنية اقتصادية دولية، تُمثل الشركات العابرة للحدود فيها، لـ الدول الـ 50 من بين أكبر 100 اقتصاد عالمي (بحسب أرقام 1999). كان الفضاء

أخذ "الحراك الرقمي" بعد "موقعة سياتل" أوجهًا عدّة في مواقع مختلفة من العالم

الرقمي حديث النشأة نسبيًا، وكانت الأداة الرقية المُساعدة في سياتل مُمثلة بموقع إلكتروني مستقل يدعى Indymedia استخدمه المتظاهرون بغرض التشبيك بينهم وتنظيم تحركاتهم، ثم بهدف الإعلام عن الحدث بالنّص والصوت والصورة أثناء مرحلة الاصطدام بقوات الأمن الأميركية وبعدها. وقد أخذ "الحراك الرقمي" بعد "موقعة سياتل" أوجهًا عدّة في مواقع مختلفة من العالم أتى بعضها بنتائج ملموسة، اعتمادًا على الرسائل النصية القصيرة المتناقلة عبر الهواتف الخلوية بالدرجة الأساس. حصل ذلك مثلًا إبّان الإطاحة بالرئيس الفلبيني جوزيف استرادا عام 2001، بعدما انحاز جهازا الجيش والشرطة لمصلحة متظاهرين محتجين على الفساد، قُدرت أعدادهم بمليون شخص. وبأسلوب مشابه لعبت الهواتف النقالة في إسبانيا دورًا بعد ثلاث سنوات (2004) في إسقاط رئيس الحكومة خوسيه ماريا أزنار وحزبه خلال الانتخابات البرلمانية، إثر تفجير تنظيم "القاعدة" ثلاثة قطارات في العاصمة مدريد ردًا على موقف أزنار المساند لواشنطن في حرب العراق (2003). وتكرّر الأمر ذاته في أوكرانيا في العام نفسه (2004)، حيث شكلت الرسائل الهاتفية أداة مثلى للمحتجين ضد الحكومة المدعومة من موسكو في ما سمي "الثورة البرتقالية" التي أثمرت تنظيمَ انتخابات جديدة أتت بزعيم المعارضة فيكتور يوتشنكو إلى رأس السلطة. لاحقًا، راحت وسائط التواصل الاجتماعي تأخذ مكانتها المركزية التي تحوزها الآن في ميدان "الحراكات الرقمية"، بدءًا من احتجاجات بورما التي أطلقت شرارتها على "فيسبوك" صفحة تدعو لمناصرة الرهبان البوذيين في مواجهة الحكم العسكري عام 2007، مرورًا بـ "الثورة الخضراء" في إيران عام 2009 احتجاجًا على انتخاب أحمدي نجاد رئيسًا للجمهورية، والتي لعب فيها "تويتر" دورًا محوريًا، وصولًا إلى أحداث "الربيع العربي" في الشهر الأخير من عام 2010، حيث شكّلت الفضاءات الافتراضية مجالًا للتحشيد، عبر تكثيف مشاعر رفض السائد (السياسي والاقتصادي)، وبناء سرديات تُفند الموجود وتُقدّم بدائل مُتخيلة. كذلك لعب الفضاء الافتراضي دورًا مركزيًا في التنسيق لحركة Indignados ("الغاضبون") الإسبانية التي قامت احتجاجًا على سوء الأوضاع الاقتصادية وإجراءات التقشف الحكومية عام 2011، وحركة Occupy Wall Street ("احتلوا وول ستريت") الأميركية المناهضة لسياسة دعم القطاعات المالية والمصرفية وأثريائها على حساب مصالح الطبقتين الوسطى والدنيا عام 2011، وتظاهرات "ميدان تقسيم" في تركيا عام 2013، ثم "ثورة المظلات" Umbrella Revolution في ميدان Central في هونغ كونغ عام 2014 (والاثنتان دعتا إلى توسيع هامش الحريات)، وصولًا إلى الحركة الاحتجاجية قبل أسابيع في هونغ كونغ احتجاجًا على مشروع قانون يسمح بتسليم المعتقلين إلى الصين. المراد قوله من الاستعراض الموجز أعلاه أن هذه الحراكات التي تشكّلت أساسًا في أوساط الطبقة الوسطى و"نخبتها" و"مجتمعها المدني" تحديدًا، حين كانت الأدوات والوسائط الرقمية محدودة الاستعمال في السنوات العشر الأولى من

الحراكات حين كانت الوسائط الرقمية محدودة الاستعمال لم تكُن حصيلتها في مصلحة معسكر دولي على حساب الآخر دائمًا

الألفية الجديدة، لم تكُن حصيلتها في مصلحة معسكر دولي على حساب الآخر دائمًا. إذ لعبت هذه الحراكات دورًا يفيد مصلحة أميركا، أي القوّة العظمى، أحيانًا (كما في أوكرانيا وجورجيا وإيران)، ومناوئًا لسياساتها أحيانًا أخرى (كما في سياتل وإسبانيا وبعض دول "الربيع العربي"). لكن كلامًا من هذا النوع يستتبع سؤالًا آخر: هل كانت الحصيلة متساوية في الحالتين؟ وهل لذلك دلالات لجهة "صلاح" النموذج الأميركي في التعامل مع المجتمع المدني، أو ارتباط حصيلة هذه الحراكات بموازين قوى إقليمية ودولية؟ واستطرادًا أيضًا ألا يمكن اعتبار المجتمع المدني العابر للحدود، مع التسهيلات التي يوفّرها الفضاء الرقمي لتحركاته، بمثابة فضاء مواز للمجتمع "الدولي" جرى احتواؤه نسبيًا، تمامًا كما يجري احتواء سوق العملات الرقمية virtual currencies مؤخرًا، بعدما أسّست اقتصادًا موازيًا منفصلًا عن رقابة الأنظمة المالية العالمية ومصارفها المركزية؟

خامسًا: مجتمع مدني بلا رقابة؟

لا يوجد "مجتمع مدني" من دون رقابة في أي دولة في العالم. وهذا، نظريًا أمر بديهي، على اعتبار أن من يشارك في عملية الرقابة على أجهزة السلطة، ويطالب بالشفافية والمحاسبة، يفترض أن يكون خاضعًا للرقابة ولآليات الشفافية والمحاسبة بدوره. طبعًا يختلف مدى الرقابة بين دولة وأخرى، وفي الكثير من الحالات ليست الرقابة سوى آلية دفاع ذاتي تستخدمها الأنظمة والسلطات لتعطيل قدرة المجتمع المدني على الكشف عن الخلل في عمل أجهزتها، وعلى تنظيم حملات مناصرة حقوقية، وخلاف ذلك من الأعمال التي قد تفضي إلى محاسبة منتهكي الحقوق أو المتسببين بالفساد. لكن الحجة الأكثر استخدامًا لفرض رقابة على عمل منظمات المجتمع المدني تتصل بقابلية هذه المنظمات للعمل وفق أجندات الدول الراعية أو الداعمة لها. ففي الولايات المتحدة مثلًا يُسمح بعمل المنظمات غير الحكومية، بما فيها المموّلة من حكومات أجنبية، لكن يُمنع التعامل مع الأشخاص والمنظمات الذين تدرجهم واشنطن على لوائح الإرهاب والعقوبات، كما يُمنع تقديم دعم لأي مرشح انتخابي من قبل جهات خارجية. وقد حازت فرضية التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة حيّزًا واسعًا من الجدل في أميركا من هذا المدخل، وعلى هذا الأساس صدر تقرير المدعي الأميركي الخاص روبرت مولر حول "التدخل الروسي" في انتخابات 2016، من دون أن يقدّم إثباتات تؤكد فرضية التدخل.

تُخضع الدول كافة، بما فيها الأكثر مناعة في مواجهة تدخلات الخارج، عمل منظمات المجتمع لاعتبارات الأمن القومي، أو لاعتبارات أمن النظام، أو للاثنين معًا

كذلك تُلزم الجمعيات غير الحكومية في أميركا بالإعلان، دوريًا وعلى الملأ، عن طبيعة علاقتها بالجهات الخارجية الداعمة، وطبيعة النشاطات التي تقوم بها، وحجم الدعم المالي الذي تتلقاه. في المقابل، تدعم الإدارة الأميركية منظمات غير حكومية في أنحاء مختلفة من العالم. وقد تجاوزت المساعدات الخارجية التي تُقدّمها عبر وكالة التنمية الدولية USAID 39.3 مليار دولار للعام 2019،

ويُفترض أن تصل إلى 40 مليارًا للسنة المالية 2020. علمًا أن هذه المساعدات تتنوع بين 28 مجالًا للدعم بحسب بيانات العام 2018، أولها يتمثل بمجال التدخل في حالات الطوارئ، وثانيها بمساندة مرضى الإيدز، في حين يأتي دعم المجتمع المدني في المرتبة الثالثة. وغني عن القول إن معظم مجالات الدعم قابل للتسييس، أو أنه مسيّس بحكم الأمر الواقع. إذ إن كلًا من أنواع المساعدات محكوم بالممنوعات التي تنص عليها لوائح العقوبات والخطوط الحمراء للسياسة الخارجية الأميركية. أما في الهند، "أكبر ديمقراطية في العالم" (من حيث عدد السكان) فقد صدر عام 2010 قانون FCRA Foreign Contribution Regulaiton Act الذي يفرض رقابة صارمة على المنظمات التي تتلقى دعمًا من جهات حكومية، بعد صدور تقرير استخباري يزعم أن عمل بعض هذه المنظمات يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي. مذاك صدر قرار بإلغاء رخص أكثر من 13 ألف منظمة، ووصل الأمر إلى حد منع منظمة "غرينبيس" البيئية ـ فرع الهند ـ من تلقي مساعدات أجنبية عام 2017. وقد ظلّ الأمر على هذه الحال إلى أن قلّصت الدولة من قيودها على المنح الخارجية مؤخرًا. في المقابل قامت السلطات في روسيا، "غريم الديمقراطيات الغربية" الأول (أو الثاني بعد الصين، بحسب طبيعة المقاربة)، بمحاولات لاحتواء المجتمع المدني المحلي عبر جملة من الإجراءات، من بينها جعل التمويل من الخارج مرادفًا للعمالة (بنص قانون صدر عام 2012)، ومن بينها تعقيد الإجراءات البيروقراطية الخاصة بتسجيل المنظمات، بالإضافة إلى تقديمها دعمًا مباشرًا لمنظمات المجتمع المدني بملايين الدولارات، لإبقاء نشاطها تحت سقف "النظام"، مع السماح بهوامش محدودة للاحتجاج في ميادين السياسة. إن كان ثمة دلالة لما ورد أعلاه فهي، أولًا، أن الدول كافة، بما فيها المقتدرة اقتصاديًا (أي الأكثر مناعة في مواجهة تدخلات الخارج)، تضبط عمل منظمات المجتمع المدني وتخضع هذا العمل لاعتبارات الأمن القومي، أو لاعتبارات أمن النظام، أو للاثنين معًا، وثانيًا، أن عملية الضبط هذه ليست في اتجاه واحد، وأن الولايات المتحدة، برغم أنها أقدر اقتصاديًا من غيرها وأن عمل المجتمع المدني أقرب إلى نماذج القيادة الناعمة soft leadership والثورات الملوّنة التي تدعمها، معرّضة بدورها لضغط هذا المجتمع، الذي تتراوح قضاياه من مسائل حقوقية أقلوّية إلى مسائل تمسّ مصير كوكب الأرض. والأمر نفسه ينطبق على حلفاء واشنطن الأقربين. هذا ما يفسّر مثلًا تأكيد الرئيس البرازيلي خايير بولسونارو مؤخرًا، وهو اليميني المتطرف وصديق واشنطن ونقيض الرئيس البرازيلي الأسبق، المعتقل (السياسي) لولا دا سيلفا، أنه سيضع "حدًا لنشاط المنظمات غير الحكومية في البرازيل، ولن يُخصّص لها تمويلًا حكوميًا بعد اليوم"، بسبب حملات المناصرة التي تنظمها دفاعًا عن غابات الأمازون والسكان الأصليين وخلاف ذلك من القضايا البيئية والحقوقية.

إن التهاون مع المطالب "الفرعية"، الحيوية جدًا، بحجّة إعطاء الأولوية للقضايا المركزية المتصلة بالاستقلال قد يعرّض هذه القضايا للاستنزاف جماهيريًا ولجهة فعالية المدافعين عنها

سادسًا: المجتمع المدني العربي

يفرّق عزمي بشارة في كتابه "المجتمع المدني" (1998) بين "المجتمع المدني" و"المجتمع الأهلي"، فالأوّل، وفق بشارة، هو "مجتمع برجوازي"، ينشط فيه أبناء الطبقة الوسطى ويطمحون إلى "تجاوز العمل الخيري باتجاه التأثير في سياسات الدولة". وهو يرى، في كتاب "المجتمع المدني: دراسة نقدية" (2012)، أن انتشار مصطلح "المجتمع المدني" في تسعينيات القرن الماضي جاء نتيجة استقالة المثقف العربي من السياسة بعد تراجع اليسار والقومية العربية، قبل أن يخلص إلى أن المجتمع المدني يشق طريقه بصعوبة في دول "الربيع" (وقد كان "الربيع العربي" في مطلعه وقت صدور الكتاب). ويربط بشارة كلمة "مدني" في "المجتمع المدني" بالمواطنة، لا بالتّمدن أو المدنية، وانطلاقًا من ذلك ينفي إمكانية وجود مجتمع مدني فلسطيني حقيقي مثلًا، نظرًا لغياب الدولة في فلسطين المحتلة. ولعلّ المرء قادر على الانطلاق من هذه الفرضية للقول إن قطر، في ذروة حماستها لـ "الربيع العربي" حتى بعد اتخاذه شكلًا مسلّحًا في سوريا وليبيا، كانت تسوّق عبر إعلامها والنخب المرتبطة بها لـ "مجتمع مدني" لا وجود حقيقيًا له تحت ركام الدولة ومؤسساتها في البلدين المذكورين، بحسب المعيار الذي وضعه بشارة، علمًا أنه أبرز وجوه النخب المشار إليها. لكن هذا استطراد لا يتّسع المجال لنقاشه هنا. ولمنظمات المجتمع المدني في العالم العربي دورٌ برز بشكل خاص أثناء "الربيع العربي"، وكان جانب من هذا الدور إشكاليًا نظرًا لارتباطه بمشاريع القوى الداعمة لهذه المنظمات. كما لعب المجتمع المدني دورًا في الموجة الثانية من الحركات الاحتجاجية التي شهدها كلّ من السودان والجزائر هذا العام. ولعلّ أبرز مثالين لنجاح منظمات المجتمع المدني في تسهيل عبور البلاد إلى برّ آمن يتمثلان في التجربتين التونسية والسودانية، علمًا أن البلدين المذكورين يتميزان عن معظم الدول العربية بقوة نقاباتهما المهنية والعمالية ("الاتحاد التونسي العام للشغل" في تونس، و"تجمع المهنيين السودانيين" في السودان)، التي تفوّق حضورها على حضور المنظمات غير الحكومية خلال الحركة الاحتجاجية. وإن كانت منظمات المجتمع المدني تلعب اليوم دورًا رقابيًا نشطًا في بلد كتونس فإن حضورها وطبيعة أدوارها في دول عربية أخرى يختلفان تبعًا للعوامل الحاكمة لهذه الدول. ففي غزة مثلًا تقلّص هذا الحضور إلى حدود دنيا نتيجة الإطباق على القطاع وصعوبة التواصل مع الخارج، فيما تتميز علاقة المنظمات غير الحكومية مع السلطة الفلسطينية بالكثير من المد والجزر، وتبرز نزعة وسط بعض المنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى فصل السياسي النضالي في ظل الاحتلال عن الحياتي اليومي، وهذا أمر يرتبط، بطبيعة الحال بعلاقة العمل "الإن جي أوزي" بمشاريع محددة، وبعلاقة هذه المشاريع بأولويات الجهات المانحة. وقد برز عمل المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية مؤخرًا في قضية إسراء غريب، الفتاة التي اتُّهم أفراد من عائلاتها بتعذيبها وقتلها، وثار حول مأساتها نقاش كثير يتصل بقصور القوانين المحلية الفلسطينية لجهة حماية حقوق المرأة. كذلك ارتبط النقاش بتشكيل كثير من العادات والأعراف الاجتماعية عاملًا مُبرّرًا للعنف المنزلي وللقتل بذريعة حماية الشرف أو الاتساق مع التقاليد. ثم عاد دور هذه المنظمات وبرز مع تنظيم تحرك

"طالعات" للسّبب عينه، أي تسليط الضوء على الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة في المنزل أو العمل أو الشارع، وهو تحرك شاركت فيه آلاف النساء في مناطق مختلفة من الأراضي الفلسطينية (أراضي الضفة الغربية و48)، وتفاعل معهن ناشطون وناشطات في دول عربية شتى وفي دول المهجر. وتوازيًا مع هذا النشاط اشتعل نقاش تمحور أحد عناوينه حول "أولويات النضال الوطني الفلسطيني"، فكان لافتًا حرص المشاركات في الحراك على ربط مطالبهنّ عضويًا بالنضال ضد الاحتلال. ولعلّ هذا يؤكد الحاجة إلى إعادة النظر في التهاون مع المطالب "الفرعية"، الحيوية جدًا، بحجّة إعطاء الأولوية للقضايا المركزية المتصلة بالاستقلال عن الخارج الراغب بفرض هيمنته السياسية والاقتصادية، تحديدًا الولايات المتحدة، وبمواجهة الاحتلال ومنازلة "إسرائيل"، كدولة عنصرية استيطانية، بالأساليب وفي المجالات المتاحة كافة، بل عبر ابتداع أساليب وفتح مجالات جديدة للصراع معها. فالقضايا المركزية هذه معرّضة للاستنزاف جماهيريًا ولجهة فعالية المدافعين عنها ورافعي لوائها، بشكل مستمر، تحديدًا بسبب هذا التهاون، خصوصًا أن القضايا الحياتية التي توضع في مقابلها تؤثر على قطاعات متنوعة المشارب السياسية والطبقية والاجتماعية (ليبرالية كانت أم محافظة)، كما هو الحال مع قضايا المرأة. وفي حين يبدو المشهد في العراق موزعًا بين واشنطن صاحبة الموارد المالية (ينشط "معهد الولايات المتحدة للسلام" USIP في تمويل عدد من المنظمات ونشاطاتها) وطهران التي تملك الشبكات العسكرية الفاعلة على الأرض (والتي تشكّل نواة "الحشد الشعبي")، يرتبط العديد من منظمات المجتمع المدني بآليات الفساد التي تنخر البلاد (رئيسة لجنة منظمات المجتمع المدني في بغداد صرّحت عام 2017 بأن العديد من هذه المنظمات يحصل على تمويل من "أصحاب النفوذ"). برغم ذلك، فقد نشط المجتمع المدني، عبر العديد من منظماته أو من خلال أفراد غير منظمين، في إطلاق حركات احتجاجية على الوضع الاقتصادي البائس الذي تعاني منه إحدى أغنى الدول العربية من حيث الموارد. وعلى المنوال ذاته الذي اتُهمت فيه منظمات وناشطات فلسطينيات بالارتباط بأجندات الخارج برز من يعتبر أن الحراك الاحتجاجي الأخير في العراق، الذي سقط فيه آلاف القتلى والجرحى، إنما هو مرتبط بمحرّك خارجي يستهدف الاصطفاف الإقليمي للعراق (لجهة التحالف مع إيران)، والسياسة الخارجية التي اعتمدتها حكومة عادل عبد المهدي لجهة تنويع خياراتها على الساحة الدولية (تعزيز العلاقات مع روسيا والصين). ولا ريب في أن واشنطن تعمل على توظيف كلّ ثغرة متاحة للانقضاض على خصومها، سواء على مستوى المنطقة أو العالم. وهذا أمر لا يستثني خصوم طهران الإقليميين (الرياض تحديدًا). لكن التعامل مع القضايا التنموية للعراق، والمعيشية للعراقيين، كما لو كانت في أدنى سلم الأولويات (فيما يُفترض أن تكون في أعلاه)، ولّاد لنزاعات اجتماعية لا تني تتكرّر بشكل شبه منتظم. والعراق اليوم أسير لدورة تكاد لا تنتهي من الصدامات بين مكوناته الاجتماعية، الطائفية والإثنية، بل داخل كلّ طائفة بعينها أيضًا. والتعاطي مع المجتمع المدني، بمنظماته غير الحكومية أو بأفراده غير المنظمين، بفوقية لا تأخذ شجون العراقيين بالاعتبار هو تعاطٍ قاصر بالمعنى السياسي، وفيه من الجهل أو

التجاهل المقصود للحاجات الضرورية لهذا المجتمع لكي يتمكن من النهوض من تحت ركام ولّده حصار امتد بين حرب 1991 و2003، وحروب أهلية واهتزازات أمنية مزّقته بين 2003 ويومنا هذا، وفساد ينخر مؤسساته ويضرب إمكانية استثمار موارده الطبيعية الهائلة في خدمة سياسة استقلالية متصالحة مع محيطه ومع قضايا هذا المحيط، التحرّرية والاستقلالية والتنموية وخلافها. أما سوريا فقد بدت لافتة في الفترة الأخيرة مساعي منظمات غير حكومية دولية للعودة إلى العمل فيها. وهذا، بالنسبة للبلد المنهك خبر جيد. إذ إن توافد هذه المنظمات من شأنه أن يوفّر كمّية من العملات الصعبة التي تحتاج إليها دمشق في ظل أزمتها الاقتصادية والنقدية الطاحنة. أما ما يعيق ذلك فهو، أولًا، العقوبات الأميركية المفروضة على المؤسسات الرسمية السورية ومن يتعامل معها، وثانيًا، غياب القوانين السورية الواضحة الناظمة للتعامل مع الجمعيات غير الحكومية الدولية، وثالثًا، اشتراط الحكومة السورية أن توقف هذه المنظمات أعمالها في الأراضي السورية غير الخاضعة لسيطرتها. علمًا أن عددًا من المنظمات دأب على توقيع تفاهمات مع "الهلال الأحمر السوري" والوزارات المعنية كوسيلة للالتفاف على العقوبات، بدلًا من المرور عبر "الأمانة السورية للتنمية" التي ترأس السيدة أسماء الأسد مجلس إدارتها (والخاضعة بالتالي لعقوبات). من ذلك على سبيل المثال أن المنظمة البريطانية "أوكسفام" أنجزت اتفاقات مباشرة مع وزارة الموارد المائية السورية. أما إذا أخذنا لبنان كمثال فيمكن القول إن الحراك الاحتجاجي الذي قادته منظمات المجتمع المدني إبّان أزمة النفايات عام 2015 لم يتوسّع كثيرًا، حيث ظلت بيئات اجتماعية محليّة عصيّة على اختراقه لها، أو أنه اخترقها بالحد الأدنى. ولهذا جملة من الأسباب بينها أن الحراك امتاز أساسًا بطابع مديني ومدني (أي أنه خرج من رحم "المجتمع المدني")، وبدا أنه يستقطب أبناء الطبقة الوسطى أكثر من غيرها. وهذا بدوره يعود إلى مجموعة من العوامل: أولها أنه ولد في العاصمة بيروت، المدينة اللبنانية الأكبر، حيث الطبقة الوسطى واسعة تقليديًا، علمًا أن المدينة بعد الحرب الأهلية أخذت تتحول إلى ورشة إعمار طاردة للطبقات الدنيا بداية، ثم للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى في ما بعد (نتيجة السياسات الاقتصادية الحكومية خلال التسعينيات أولًا، والشلل السياسي والتوترات الأمنية اللاحقة لاغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري عام 2005 ثانيًا). ثاني هذه العوامل يتمثل بكون الطبقة الوسطى، نظريًا، أقل اتصالًا من غيرها بأركان السلطة وبشبكات ريعها الزبائني من ناحية، وأكثر تحرّرًا من خطاب التعبئة الطائفي، في بيروت تحديدًا، حيث الفضاء العام، بجامعاته ومؤسساته، يمتاز بالاختلاط والتنوع الطائفيين. وثالث هذه العوامل يرتبط بكثافة نشاط الجمعيات غير الحكومية في بيروت مقارنة بغيرها من المناطق، علمًا أن نشاط الجمعيات تلك يقوم على أكتاف مجموعات شبابية يتشكّل معظمها من أبناء الطبقة الوسطى (على اختلاف تدرجاتها). في مقابل ذلك يتركز وجود الأحزاب أو القوى التقليدية التي تشكل أعمدة النظام اللبناني في الطبقتين العليا والدنيا، الأولى لحاجتها إلى هذه العلاقة من أجل الحفاظ على مكتسباتها أو تعظيم هذه المكتسبات، والثانية لحاجتها إلى خدمات الحزب أو الزعيم، مباشرة، أو بشكل غير مباشر عبر أجهزة الدولة التي يمسك بها،

على اعتبار أن نظام المحاصصة يتيح لأركان الطبقة السياسية توظيف أجهزة الدولة لتمتين أواصر الربط بينها وبين جمهورها.

وفي هذا الإطار يبدو التعاطي اللامبالي لقطاعات واسعة من اللبنانيين مع السياسة ومع مؤسساتهم التمثيلية، فيما البلاد مهدّدة بانهيار اقتصادي ومالي، ستارًا يخبئ خلفه قدرًا هائلًا من احتمالات الانفجار الاجتماعي والانفلات الأمني في حال وقع هذا الانهيار أو في حال لاحت نذره في الأفق. ولعلّ التعامل مع قضايا الفساد، بل مع الاستراتيجيات التنموية والاقتصادية المستدامة بجدّية يمكّن من إعادة الاعتبار للعمل السياسي بمعناه التقليدي (والحداثي)، بدلًا من تحميل منظمات غير حكومية مسؤولية اضطلاعها بعمل يُفترض أن يقع في صلب مهمة العمل الحزبي، وفي متن نشاط المؤسسات التشريعية والقضائية والرقابية. أما رجم المنظمات غير الحكومية باعتبارها تعبث بمطالب محقّة وفقًا لأولويات الخارج فهو إقرار غير مباشر بالانسحاب من موجبات المسؤولية السياسية والإسهام في خلق فراغ لا بدّ أن يملأه من يتصدّى لهذه الموجبات، بغضّ النظر عن خلفياته وأهدافه.

سابعًا: دول المركز والأطراف

أشرنا بإيجاز إلى علاقة "النخب" أو بعضها بمركز الإنتاج المعرفي في العالم (الغرب تحديدًا). يستدعي هذا أسئلة من قبيل: هل يمكن التأسيس لمشروع استقلالي في المنطقة العربية قابل للاستمرار من دون الإفادة من عملية الإنتاج المعرفي والتعامل مع مصادرها بواقعية؟ لا بد من الإقرار بداية بأن الفجوة المعرفية بين دول العالم الثالث ودول المركز ضخمة. وتفيد هنا قراءة العلاقة بين المركز والأطراف وفق "نظرية الاعتماد أو التبعية" Theory Dependency التي تلحظ أن اقتصادات العالم الثالث تقوم على تصدير الموارد أساسًا، فيما اقتصادات العالم الأول تصدّر السلع، وهذه الدورة ترتبط بوجود الفجوة المعرفية المشار إليها، وبأسباب هذه الفجوة المادية بطبيعة الحال. ويمكن التدليل على حجم الفجوة المعرفية من خلال الإشارة إلى نتائجها في مجال الإنتاج. ففي عام 2014 مثلًا، وفي مسح شمل أكبر 2000 شركة متعددة الجنسيات في العالم، ظهر أن 13.1، في المئة من مداخيل هذه الشركات يعود لقطاع المعلومات، و19.8 في المئة لقطاعات المال والتأمين والعقارات، و24 في المئة لقطاع النقل، و21.7 في المئة لقطاع الصناعة التقليدي.

السؤال هو: هل ثمة إنتاج يُعتدّ به في أي من هذه القطاعات في العالم العربي؟ والجواب هو كلّا. وبداهة فحيث يتركز الإنتاج الاقتصادي الذي يحتاج إلى تخصّص وابتكار (تحديدًا في قطاعي المعلومات والنقل) يتركّز الإنتاج المعرفي. وتتعزز فرضية علاقة الأطراف بالمركز، معرفيًا، إذا ما تفحّصنا أعداد الطلاب العرب من الطبقتين الوسطى والعليا في الغرب. فخلال العام الدراسي 2014 - 2015، مثلًا، قُدّر عدد السعوديين الذين يتلقون تعليمهم العالي في الولايات المتحدة بما يزيد عن 60 ألفًا، أي نحو 6 في المئة من إجمالي

المشروع الاستقلالي في المنطقة العربية يلزمه الاستثمار في عملية الإنتاج المعرفي لإيجاد نُخب تقطع التبعية مع دول المركز

عدد الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة. لكن بالعودة إلى السؤال أعلاه هل يعني هذا الاعتماد بالضرورة أن "النُخب" و"الطبقة الوسطى" و"المجتمع المدني" المتأثر بهما، مرتهنٌ لهذا "الغرب"؟ في الحقيقة تكمن الإجابة، بالدرجة الأساس، في الدور الذي تلعبه الدولة لجهة توجيه استثمارها في رأس مالها البشري human capital. فلجهة التحصيل العلمي العالي في الولايات المتحدة، وبالتالي "الاعتماد المعرفي" عليها، تتربع الصين على المركز الأول بـ 300 ألف طالب مسجّل في الجامعات الأميركية (يدفع معظمهم أقساطهم بأنفسهم، وقسم أقل منهم يعتمد على منح جامعية أو منح مشتركة يحصلون عليها جزئيًا من بلادهم)، تليها الهند، وتتساوى المملكة العربية السعودية تقريبًا مع كوريا الجنوبية في المركز الثالث. الإجابة ذاتها تنطبق على دور الطبقة الوسطى وعلاقتها بالمركز. وهنا نأخذ المثال ذاته، أي الصين، على اعتبار أنها المنافس الأول لأميركا اليوم، وأنها بالغة الحرص على سيادتها واستقلالية قرارها السياسي: إذ تتنبأ دراسة أجرتها شركة الاستشارات "ماكنزي" مؤخرًا بأنه سيكون ممكنًا تصنيف أكثر من 75 في المئة من سكان المُدن في الصين كمنتمين إلى الطبقة الوسطى بحلول العام 2022، بالمقارنة مع نحو 4 في المئة فقط عام 2000 (علمًا أن أكثر من نصف عدد سكان الصين يعيشون في المدن). هل يعني نمو الطبقة الوسطى في الصين أن البلاد تتجه لأن تكون أكثر قابلية للارتهان لحركة رأس المال العالمية؟ الجواب هو قطعًا لا، وهو لا يرتبط بالحجم الاقتصادي للصين فقط، بل أيضًا بدور الدولة فيها، الذي أتاحته قدرات تمكّنت الصين من بنائها على مدى عقود. يشرح هذا مثلًا الفارق بين الصين والهند على هذا الصعيد (اقتصاد الهند هو الرابع في العالم من حيث الحجم اليوم، لكن السياسة العامة لنيودلهي تختلف جذريًا في تطلعاتها وسلوكها عن سياسة بكين)، كما يشرح دور الدولة سبب عدم ارتهان إيران لقرارات الدول الكبرى مثلًا برغم أن رئيسها حسن روحاني نال تحصيله العلمي العالي في "الغرب" (روحاني خريج جامعة غلاسكو كاليدونيان الاسكتلندية)، وأن رئيسها السابق إبان الحرب الطاحنة مع العراق، هاشمي رفسنجاني، كان ممثلًا لطبقة "البازار" أو التجار، أي الطبقة الوسطى في إيران، وهو كان من "الصقور" خلال تلك الحقبة. الدور الذي تلعبه الدولة إذًا هو الفيصل في تحديد طبيعة أدوار "المجتمع المدني" و"النخب" و"الطبقة الوسطى".

وفي المشرق العربي ومصر والجزيرة العربية لا يمكن إغفال حقيقة أن جزءًا لا بأس به من الطبقة الوسطى تشكّل في الدول النفطية. ففي منتصف الثمانينيات مثلًا كان 3 ملايين مصري يعملون في العراق ودول الخليج، بالإضافة إلى نحو مليون يمني ومئات الآلاف من الفلسطينيين والأردنيين، بينما كان ثلثا القوة العاملة في الكويت مشكّلًا من عرب غير كويتيين، ونصف عدد أساتذة المدارس السعودية من عرب غير سعوديين. ويمكن لمس طبيعة التحوّل في انحيازات قسم من الطبقة الوسطى ونخبتها تبعًا للتحولات السياسية في المنطقة والمصالح التي أملتها هذه التحوّلات، إذ إن حرب الخليج الثانية (1999) أدّت إلى طرد أعداد كبيرة من اليمنيين والفلسطينيين والأردنيين من السعودية والكويت نتيجة موقف سلطاتهم من الغزو العراقي للكويت، فيما تضاءلت قدرة بغداد

على التأثير على هذه النخب حتى كادت تنعدم نتيجة العقوبات، واختفت نتيجة هذا التضاؤل جاذبية النموذج "الجمهوري النفطي" في العالم العربي، بعدما سبقه اختفاء دور الدولة المصرية الضابط لخيارات نخبتها وطبقتها الوسطى، بما فيها العاملة منها في الخليج، زمن جمال عبد الناصر.

خاتمة: المجتمع الضرورة

لا يبدو الرهان على فصل المجتمع المدني والطبقة الوسطى عن عملية إنتاج مشروع استقلالي في المنطقة العربية واقعيًا، ولو أن التعامل مع هذين الفضاءين يستوجب الأخذ بالاعتبار أن قطاعات واسعة منهما تخضع لتأثير الخارج وسلطته، سياسيًا واقتصاديًا. بينما يمكن فصل التأثر الثقافي والمعرفي بـ "الغرب" في هذه الأوساط عن الالتحاق بسياسات بعض دوله (علمًا أن "الغرب" ليس واحدًا، وسياسات دوله ليست متماثلة).

ثم إن المجتمع المدني ومنظماته مجالات للصراع المصلحي بين قوىً مختلفة داخل الكيانات العربية من جهة وبين مجتمعات هذه الكيانات وقوى الخارج من جهة أخرى. والطبقة الوسطى ونخبها تؤثر وتتأثر بديناميكيات هذا الصراع. ثمة حاجة ماسّة إلى قوى مجتمعية تعوّض الخواء الحزبي وتبقي المطالب الإصلاحية في الواجهة. أما تكييف ظاهرة "منظمات المجتمع المدني" مع المشاريع الاستقلالية في المنطقة فيستوجب إعادة النظر في تجارب الأحزاب أولًا، وفي تجارب الدول العقيمة ثانيًا، علمًا أن الأخيرة لا يمكن أن تستقيم من دون تجاوز عتبة الانتماء الطائفي المؤسس في النصوص الدستورية والقانونية نحو فضاء المواطنة. لعلّ هذا يساعد على سحب البساط من تحت بعض المنظمات التي تنشط تحت عناوين جذابة وترتبط بالخارج بعلاقة ريعية تخدم دوائر ضيقة من المحيطين بها أكثر مما تخدم القضايا التي تسوّق لها. وهذا بذاته بحث آخر.

ويحدثونك عن رميم!

*كمال خلف الطويل
كاتب عربي

بما هيَ الدولة كيانٌ ناظمٌ لحياة مجتمع فوق أرضه، ووفق عقدٍ تصوغه قواه الفاعلة، على خلفية الهوية الجامعة وامتلاك الموارد واستقلال الإرادة، فكلُّ ما عُدَّ «دولًا» عربية، منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، كانت – بتفاوتٍ لا ينكر – «محاولات» دول... لم تلبث، في غضون أقل من قرن أن تهاوت صروحها هشيمًا كقشٍ ذرَته الرياح... واستوت في ذلك «دول تاريخية» كاليمن، بل ومصر والمغرب وعمان، و «دول تحت - طبيعية» كالعراق وسورية وليبيا والسودان ولبنان والأردن، بل والجزائر وتونس وموريتانيا، ناهيك بكيانات الخليج.

كلها – وكذلك بتفاوتٍ لا ينكر – ناست، تعريفًا، بين سلطناتٍ أو إماراتٍ أو سلطات دولة، ولكن من دونها... لماذا وكيف؟

إن كان من مشتركٍ أعلى في تفسير كيف فهو: هشاشة الإرادة، بما تعنيه من استتباع لخارج، واستلاب الموارد – تبعًا – من لدُن ذاك الخارج. أما لماذا فلأن «الدولة» تلك لا تتوافر، بحكم طبائعها، على هذه الإرادة ولا – تُلُوًا – على تلك الموارد.

لنلحظ دليلًا هنا جدلية المحاولة والمنتهى: لقد سعى كل من العراق والجزائر، بين مطالع الستينيات وأواسط السبعينيات، ثم ليبيا عند مطالع السبعينيات، إلى وضع اليد على مواردها الطبيعية... بل مضت الجزائر، أواسط السبعينيات، إلى إحياء جهد عالمثالثي – تشكّلت بواكيره، بقيادة مصرية، قبلها بعقد – يهدف إلى تصحيح العلاقة بين الناهب الغربي والمنهوب الكوني... لكن موازين القوة بين أطراف ذلك الناهب وبين كلٍ من تلك الأقطار، فرادى، أفضت إلى تدمير مقومات اثنين منها، والسعيُ محمومٌ عند تلك الأطراف للإجهاز على الثالثة.

ولعل سياقات القرن المنصرم شاهدةٌ على عُقم محاولات تدعيم ركائز وأسس دول قُطْرية، وذلك لدواعي قواسم:

- أن كـلًا منها بمفرده، وبحسبان موارده الذاتية – البشرية والطبيعية –، غير قادرٍ على بناء تقدم منعزل.
- أن فعل التجزئة الذي مارسه الناهب على شطرٍ معتبرٍ من جغرافيا العرب – سواء منه التاريخي (كاقتطاع الساحل من عُمان، والجنوب من اليمن، والشنقيط من المغرب) أم تحت - الطبيعي (كتجزئة «الشام» إلى شققٍ ثلاث، واستلاب رابعةٍ كي تضحي مخفر الناهب الأمامي)، أصاب أشطاره القطْرية بكساحٍ مقْعد تجلّى في بتر نمو مجتمعاتها المحلية عند سقف واطئ، أي تحت - «وطني»،

* مقال منشور في مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 788، تشرين الأول 2019.

ومن ثمّ انتظام علائق قواها المكوّنة على قاعدة الأدنى من روابط (القبيلة والجهة والمذهب والعِرق والإثنية). وحتى حينما ذهب الناهب مذهب «الجمع» لا القسمة، كما فعل في العراق والسعودية وليبيا والسودان، فقد ضمن نفاذه بغواية عرقٍ أو إثنيةٍ أو أسرة لتكون مهمازه الفايسرويي فيها.

- أن تصنيع هويات قطْرية لتلك الكيانات تحت - الطبيعية باء بفشلٍ فضّاح، وببرهان وقائع «الزلزال العربي» الذي ضربها عبر عشرية الواحد والعشرين الثانية، وسواء كان جذر التلاشي عذابها المراوح بين توق المنى وتواضع الواقع، أم انفجار حشاياها تحت وطأة ضغوط تنازع مكوناتها تحت - «الوطنية) «أي القرابية) بفعل تماهي بعضها مع الناهب وتنائي بعضها الآخر عنه، أم حساسيات محلية وجدت سبيلها لتسود ناموسًا لتفاعل عناصرها؛ في غياب مشروع ناهضٍ يلمّ المحيط.
- أن من لم يعصف به الإعصار بعدُ منها مصونٌ – أو هكذا يبدو! – إما بلاصقِ مالٍ يؤجّل ولا يعصِم أو بعُتيّ عسكرٍ يُرهب ولا يسوس... ولعمري أن شواهد ما حولنا دالةّ على بؤس ما بعد.
- أن يافطة «الوطنية القُطرية» رابطةً هوياتيةً مواطنيةً لبني قُطرٍ فيه من الزعم ما يشارف حدّ الاختلاق، ولا سيّما في تلك التي تعجُّ بدعوات مشاريع فئوية لحيّزات عرقية أو إثنية أو طائفية أو جهوية أو قبلية، لا ترضيها المواطنة القُطرية سقفًا ولو حتى أشعلت لها الأغلبية المحلية أصابعها العشر، سواء لجهة حقوق ثقافية خاصة أم غيرها. فقط حين يعلو في الأفق بيرق مشروع عربي نهضوي جامع تخفت لزامًا تلك الأصوات، فلا مهرب لها حينئذ من إدراك أن التنوع في أمةٍ مضبوطٌ بناظم وحدتها... هذا من جهة، وأن حقوق فئاتها الثقافية الخاصة محفوظةٌ بالتلازم مع إيقان أن آصرتها مع خارجٍ باتت مبتورة... من جهة أخرى، ناهيك بحقوق المواطنة المتساوية.

وحتى يكون الحديث صحيح المفاد فالفرق بيّن بين خصائصَ محلية وبين هوياتيةٍ قُطرية: الأولى من طبائع الأشياء، والثانية من افتعالها.

والشاهد أن جدلية العلّة والمعلول تنبئ أن من هيمن على المنطقة منذ قرنٍ – ولتاريخه – قدر، بفعل اختلال موازين القوى لمصلحته، أن يُنشئها على أكثر من هواه... كيف؟ بفعلٍ أساس: التجزئة، وبفعلٍ ناتجٍ: النهب. تمّ له ذلك بوسيلة الاحتلال المباشر – حتى ما بين أواسط الأربعينيات ومطالع الستينيات – مصحوبةً باستزراع "إسرائيل" صرحَ تهديدٍ جوانيٍ مباشر ومستدام، وملحوقةً باستلحاق سُلطٍ محليةٍ به محمياتٍ وأضرُع انتهاب... متعدد الأوجه.

لم يكن القرن في عالمنا العربي مرتع سكينة للمهيمن بل هو حفل بسيلٍ من المقاومات ووسائل الدفع على طول مساره، كان أخطرها عليه وأصلبها عودًا لدينا وعدُ مشروع 1955 – 1970 العربي. لا يحتاج المرء غير أن ينكش في الأرشيف الأميركي حتى يلمس ما رآه المهيمن فيه من خطر، ولا سيّما عقب السويس – 1956. لقد رأى في وعده شبح قيام دولة كبيرة بموارد هائلة وسوق واسعة وموقع فريد وتاريخ جسور وإرادة نهوض. وعلى الرغم من أن عوائق هذا المشروع بصورة رئيسة، وقصوراته بدرجة أقل، لم تدعه يبلغ حدّ التجسد، إلّا أن روحه ومحض وعده ونضالاته كبحَت كل الروابط الأدنى وأنزلتها إلى قاع.

كان كرد العراق يعرفون أن تقسيم العراق، ولو مغلفًا بتفَدْرُلٍ رثّ، حلمُ ليلة صيف... وكان زنج السودان لا يطمحون بأكثر من حكم ذاتي في الجنوب... وكان مَن في قبايل الجزائر أو أطلس المغرب لا يرطن بتأمزغٍ مفرنَس... وكانت المذهبية في المشرق غافيةً في جِحر مكمور... وكان قبط مصر بريئين من مظنة التورط مع خارج. هذا لجهة الداخل، أما لجهة الخارج فكانت قوى الاستعمار القديم تُلاحق بالسياط إجلاءً وطردًا من الأرض العربية، وكانت حتى قوة الاستعمار الجديد تحسب كل حساب لقوة المشروع العربي (حقبة 1958 – 1963 شاهدة)، بل وكانت "إسرائيل" «مضبوبةً» إلى حد كبير، ولقرابة عقد... وحتى حين تنمّرت وألحقت بالمشروع ضربة مروعة في حزيران/يونيو 1967، لحسابها وسيّدها الاستعمار الجديد، وقف أصحاب المشروع على أرجلهم من جديد وأحاطوها بزنّار نار: 1970 – 1967، ثم قاتلوها في أيام أربعة فائزة خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973. تنزّلت المنعة من رحم المشروع، وأتت المناعة من لقاحه، وهي التي دام فعلها حتى نفذ مفعولها عبر عقد امتد من أواخر السبعينيات إلى أوائل التسعينيات... فلِت بعدها «الملقّ» ودقّ نفير الحرب والاحتراب، حتى صار أمر اليوم منذ عام 2011. والحاصل أن كُثُرًا، بحسن نيةٍ أو بغيره، صاحوا، منذ أن نفذ المفعول، بأعلى صوت: يا قوم، سارعوا لنجدة الدولة القُطرية وترميمها وإلا تشظّت إلى جزيئات. غاب عنهم أن ما احترق كان بفعل انعدام الجدوى أيًا كانت شرارة الحريق، وأن انتفاء شرطي الهيمنة: التجزئة والنهب، شرط لازبٌ لا لكبح الروابط الأدنى فحسب، هذه المرة، بل وتحنيطها إلى الأبد. ما معنى هذا الكلام، بالمباشر؟ معناه أن حياةً عفيّةً لقُطر لا تتوافر إلا بانتمائه العضوي إلى «كومنولث» عربي (وهو بالتعريف: كونفدراليةٌ تعاهدية، وليس بالضرورة اتحادًا تعاقديًا... هو يتجاوز «الجامعة» بالمليان، وإنْ لا يَشترط أن يُدستَر وحدة) على خلفية هوية عربية جامعة، وبهديِ استراتيجية أمنٍ قوميٍ عربيٍ واحدة، وبسعي التحلل من إسار منظومة النهب الدولية عبر إقامة سوق عربية كبيرة وانتزاع اقتصادات المنطقة من فكّ نواظمها المكسِّحة. بذا يعود المجتمع العربي الكبير، ومكوناته القُطرية، إلى استئناف تطوره الطبيعي والمرتقي إلى ملاط هوية ماسكْ يؤمّن «دولنة» القُطر بما يوازن الدولة فيه بالمجتمع، وبما يؤمّن الانتقال من شدّ الروابط الأدنى لأسفل إلى جذب الهوية الجامعة لعليّين، وبما يعلي مشتركات الكومنولث فوق أي اعتبار، كونه الملاذ والرافعة. والثابت أن استئناف المشروع العربي، في شكل كومنولث يضم أقطار العرب في إهابه، ما عاد «خطرفةَ» حالم بل حاجة بقاء يؤسس لنماء... وذلك لكلٍ منها من جهة، ولها جمعًا من جهة أخرى. يثور السؤال، هل الشرط الموضوعي متوافر للاستئناف، وهل من حوامل/نواقل له؟ أقول: لا يحتاج المرء مصباح ديوجين حتى يلحظ انحسار الغرب المهيمن وصعود الأوراسيات... ينطق بذلك رموز الأول أنفسهم، وليس تعاويذ أمل (وطالما الحديث عن انحسار، لا سقوط). إعراب هذا الحال يجيب بنعم عن شطر السؤال الأول. في محاولة الإجابة عن الثاني فكلّ ما يمكن الجزم به أن منطقتنا العربية تميد، وما المَيد إلا باكورة انسلاخ درَن، وانبعاث تعاف .أين وكيف؟ ليس تحديدهما في الوسع. إن حياة وتطور قُطرٍ، بقاء ونماء أمة، انعتاقها من رسن الهيمنة، تكسيرها منظومة النهب، حصارها المشروع الإسرائيلي وإبطالها وظيفيته، وتحريرها أرضها وسماءها ومياهها، كلّها مشروطة بقيام ودوام كومنولث... عربي.

ظاهرة الاحتجاجات الشعبية: حركات أو لا حركات اجتماعية؟

("الحركات الاجتماعية" و "حركات الشارع"؟!)

علي نصّار
باحث وصحفي عربي من لبنان،
مدير موقع الحقول

مقدمة

أصبح العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين في التاريخ العربي المعاصر عقد "الاحتجاجات الشعبية" المزمنة التي دمّرت أو فككت أركان الدولة الوطنية وشرّعت التدخل الأجنبي. وقد برز خلال "الموجة الأولى" (2011) و"الموجة الثانية" من "الاحتجاجات" (2015) دور "الحركات الاجتماعية". لكن هذا الموضوع الأساسي في العلوم الاجتماعية والسياسية، وفي تكوين أدوات العمل وخبراته السياسي في بناء الدولة الوطنية وتطوّرها، كان قد أصبح محل انقسام نظري، سياسي عميق في أول تسعينيات القرن الماضي[1]، حين انتهت "الحرب الباردة" وبدأ ظلام النيوليبرالية الرجعية يهدد مصائر الشعوب وحرياتها[2]. مذّاك تَجاذَبَ حقل النظريات والمقاربات السياسية بشأن العلاقة بين "الحركات" والدولة في الأقطار العربية تياران بارزان:

ـ الأول، وهو التيار البنيوي، الذي ينظر إلى الحركات الاجتماعية كقوة تحديث دولتي، مجتمعي، وطني[3]. لأن الدولة الوطنية العربية، كما كل "دولة قومية" حديثة، يجب أن تحضر بهيئاتها وأجهزتها، على المستوى الوطني والمحلي مباشرة، لكي "تلعب دورًا في صناعة السياسة الاجتماعية، كالتعليم والصحة والرفاه والنقل والبيئة. [إضافة إلى] التجارة والعمل والسياسة الاقتصادية"[4]. ولكي تتولى "عملية صناعة الحرب"[5] أيضًا وهذا الدور الداخلي والخارجي، بما في ذلك الانخراط في الصراع العربي ـ الصهيوني، هو جزء من نظرية الدولة الوطنية واقتصادها السياسي.

---

[1] - ندوة "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية". منشورات "مركز دراسات الوحدة العربية"، بيروت، الطبعة الأولى، أيلول/سبتمبر 1992.

[2] – تعمد المنتصرون في "الحرب الباردة" تبخيس نضالات الشعوب المستضعفة والأمم المضطهدة وإحباط الخبرات الكفاحية التي اكتسبتها ضد الإمبريالية والصهيونية، وتضليلها بشأن صحة الخيارات السياسية (والفكرية)، التي سارت فيها قوى التحرر في الدول العربية وفي آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية. المثل الأكثر شيوعًا كتاب يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ والإنسان الأخير". أنظر:
ـ فرانسيس، فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة وإشراف مطاع صفدي. منشورات مركز الإنماء القومي. بيروت، 1992، ص: 354.

[3] - الحركات الاجتماعية في العالم العربي، دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر، السودان، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان والأردن، تقديم سمير أمين، تحرير عزة خليل، الناشر مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة. الطبعة الأولى، 2006.

[4] – هانك جونستون. الدول والحركات الاجتماعية. ترجمة أحمد زايد. منشورات المركز القومي للترجمة، القاهرة. 2018. ص: 98. ونشير إلى أن الكتاب صدر بالإنكليزية في عام 2011.

[5] - المرجع السابق، ص: 25.

ـ **الثاني**، وهو التيار الوظيفي، الذي ينظر إلى الحركات الاجتماعية كقوة تغيير سلطوي، أو نخبوي[6]. لأن "النظام الأوتوقراطي يعيق [الرساميل الأجنبية عن] الوصول إلى السوق"، و "يبقي الاقتصاد منعزلًا نسبيًا عن السوق العالمية"، و "يقيّد دخول الأجانب إلى قطاعات الإنتاج". وبما أن المطلوب هو تكييف وظيفة الدولة والاقتصاد لحاجات السوق الخارجية يثير هذا التيار "السؤال عما إذا كانت لبرلة السوق وإصلاحها قادرين وحدهما على تشجيع مجتمع أعمال يهتم بتطوير ديموقراطية حقيقية، أم أنهما يقودان فقط إلى رأسمالية المنتفعين". في تنظير هذا التيار يعرَّف "الصراع العربي ـ الإسرائيلي كعائق لتطوير الديموقراطية وتحقيق دمقرطة أكثر"[7]. في السطور التالية سوف نبدي اهتمامًا مركزًا على هذا الانقسام النظري، وتفحّص التصورات النظرية عن هذه "الاحتجاجات"، وعلاقة الحركات الاجتماعية بالدولة، ولا سيما "الموجة الثانية" منها. **"موضوع البحث ديناميكي"** عَمَّت لبنان[8] والمغرب[9] والأردن[10] والسعودية[11] والعراق[12]، بدءًا من عام 2015، "تظاهرات احتجاج" على الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة. وقد تميزت "الموجة الثانية" الجديدة بأن المحتجين لم يباشروا تحركهم بشعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، الذي انتشر في مستهل "الموجة الأولى" السابقة من "تظاهرات الاحتجاج" في تونس ومصر وليبيا وسوريا عامي

---

[6] - المرجع السابق، ص: 97، حيث يقول جونستون: "إن أحد الأسباب المحتملة لعدم ظهور الاحتجاجات العنيفة هو التأثير الملطف الذي يترتب على زيادة أعداد تنظيمات الحركات الاجتماعية والتي تتنافس للوصول إلى مواقع النخب".

[7] - "تفسير العجز الديموقراطي في الوطن العربي". تحرير إبراهيم البدوي وسمير المقدسي. ترجمة حسن عبد الله بدر، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. الطبعة الأولى، 2011. الاقتباس من ورقة رائد صفدي، لورا مونرو، رضوان زيادة، بعنوان "دعائم الحكم الأوتوقراطي في سوريا"، ص: 221 ـ 225.

[8] - بدأت التظاهرات الجديدة مع خروج نحو 80 ألف متظاهر إلى ساحتي الشهداء ورياض الصلح، يوم السبت 29 آب/أغسطس 2015. وتميزت المجموعات الداعية للتظاهر بالانقسام الشديد. مع أن انتشار النفايات كان السبب المباشر لهذا التحرك المدني، الذي جمع مواطنين متنوعي الخلفيات حول قضية اجتماعية عامة.

[9] - بدأت التظاهرات الجديدة أو ما صار يسمى "حراك الريف"، وكان أبرز رموزه ناصر الزفزافي، بعد انتشار نبأ مقتل بائع السمك محسن فكري في مدينة الحسيمة الواقعة على ساحل منطقة الريف، مساء يوم الجمعة 28 تشرين الأول/أكتوبر 2016. إذ دهسته شاحنة لنقل النفايات، بينما كان يحاول اعتراض عناصر الشرطة الذين صادروا بضاعته ورموها في الشاحنة. وتجمع عشرات الشبان في ذات الليلة للاحتجاج على مقتله. وزاد الغضب بعد توزيع صورة فكري قتيلًا، عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مع دعوات للتظاهر في مختلف أنحاء المغرب.

[10] - بعدما انتهى "الحراك الشبابي" الأردني في صيف 2018 بتشكيل حكومة جديدة برئاسة عمر الرزاز، عادت مجموعاته في شهر كانون الأول/ديسمبر 2018، إلى الاعتصام عند الدوار الرابع في عمّان حيث مقر الحكومة.

[11] - قالت جريدة الوئام السعودية يوم 2 أيار/مايو 2016 إن جهاز الدفاع المدني في مكة المكرمة أحال إلى الشرطة قضية إحراق حافلات شركة بن لادن للمقاولات لاستكمال التحقيق فيها. وفي نفس اليوم كشفت جريدة الوطن السعودية أن الشركة المذكورة تأخرت في دفع رواتب الموظفين لأكثر من أربعة أشهر وأن 7 متهمين أوقفوا للتحقيق معهم في هذه القضية. وفي السنة الأخيرة تحدثت تقارير الصحافة السعودية عن حركة احتجاجية وقعت في عدد من مدن السعودية، وتمثلت في تجمعات أو اعتصامات أو تظاهرات نفذها موظفون وأجراء أمام مكاتب الشركات التي يعملون فيها، بعدما عجزت أو تأخرت عن تسديد أجورهم لشهور. وتتهم مصادر الإعلام السعودي في بيروت هؤلاء المحتجين بأنهم لقوا "تشجيعًا" خلسة من قبل أوساط النظام الحاكم، الذي أراد إضعاف تلك الشركات.

[12] - في تعليق على زيارة رئيس الحكومة العراقية عادل عبد المهدي إلى مدينة البصرة يوم 20 كانون الثاني/يناير 2019، ذكَّرَ تقرير التلفزيون الأميركي (الحرة) بأن المدينة التي يسكنها ثلاثة ملايين نسمة كانت شهدت تظاهرات وأعمال عنف سقط خلالها 12 قتيلًا، كما أدت إلى إحراق مؤسسات حكومية وذلك منذ مطلع أيلول/سبتمبر 2018. وقال التقرير: خرجت تلك التظاهرات إثر أزمة صحية حادة بسبب تلوث مياه الشرب ما أدى إلى حدوث أكثر من 100 ألف حالة تسمم جراء شرب مياه ملوثة ومالحة.

2010 ـ 2011 جاءت تظاهرات "الموجة الجديدة" سلمية عمومًا، وإن شابها قدر من العنف المحدود[13] أو المضبوط[14]. كما أن شعارات المحتجين لم تتعد المطالبة بتحسين ظروف معيشتهم أو بمنع تدهور ظروف حياتهم. لقد نادوا بتوفير فرص العمل ومكافحة الفساد وضبط غلاء الأسعار. كما دعوا إلى تفعيل الخدمات العامة والتنمية الجهوية لتخفيف الحرمان والتهميش وقد تعرّض جمهور المشاركين في هذه التظاهرات للقمع الأمني والعسكري من جانب السلطات.

في الدراسات العربية لا نتوفر على أعمال نظرية وافية تُعرِّف "الحركات الاجتماعية" في سياق التكوين الاجتماعي - السياسي للدول العربية

وقُتل وجُرح[15] وأُوقف واعتُقل آلاف المحتجين، وأُوقع بحق بعضهم عقوبات قضائية قاسية[16]. ومنذ انتشار التظاهرات بمعظم أرجاء السودان، في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، وقَتْلِ واعتقال مئات المشاركين فيها، كان من المتوقع أن ترتفع أعداد ضحايا القمع[17]. كذلك امتدت هذه التظاهرات إلى دول عربية، مثل الجزائر[18] التي تمتعت حتى شهور قليلة بالاستقرار السياسي والأمني[19]، رغم موقعها وسط الحروب في دول الجوار[20] وتمركز الجماعات الإرهابية قرب أراضيها[21].

---

[13] - ذكرت صحيفة "سبق" السعودية يوم 26 آب/أغسطس 2018 أن "11 أميرًا قاموا بالتجمهر في قصر الحكم مطالبين بإلغاء الأمر الملكي الذي نص على إيقاف سداد (فواتير) الكهرباء والمياه عن الأمراء ومطالبين بالتعويض المادي المجزي عن حكم القصاص الذي صدر بحق أحد أبناء عمومتهم، وأنه بعد إبلاغهم بخطأ مطالبتهم ورفضوا مغادرة قصر الحكم صدر الأمر الملكي بالتدخل، وتم القبض عليهم وإيداعهم سجن الحائر تمهيدًا لمحاكمتهم .

[14] – مساء الثلاثاء 25 آب/أغسطس وقعت 2015 أعنف اشتباكات بين بعض المتظاهرين وقوى الأمن في وسط مدينة بيروت. حيث منعت وسائل الإعلام من الاقتراب، واستخدمت القوى الأمنية عنفًا مفرطًا، بعد إلقاء "قنابل بنزين" على حواجز الأسلاك الشائكة. واعتقلت عشرات المتظاهرين. راجع الصحف اللبنانية يومي الأربعاء 26 /8/ 2015.

[15] - يقول "المركز العراقي لحقوق الإنسان" إن 80 في المئة من الإصابات بين المتظاهرين في البصرة "خطرة جدًا، وأغلبها في الرأس والفم". الأمر الذي يعزز فرضية أن القوات الأمنية "تعمدت" إيقاع الأذى بالمتظاهرين. صحيفة الشرق الأوسط السعودية، الخميس 6 أيلول/سبتمبر 2018.

[16] – حكم القضاء المغربي مساء يوم الثلاثاء 26 حزيران/يونيو 2018 بالحبس لمدة 20 عامًا على زعيم "حراك الريف" ناصر الزفزافي وثلاثة من رفاقه، بعدما أدانهم بتهمة "المشاركة في مؤامرة تمسّ بأمن الدولة"، فيما حكم على 49 متهمًا آخر بالسجن لفترات تتراوح بين عامين و15 عامًا واكتفى بفرض غرامة مالية على متهم واحد. تقرير الراديو الألماني يوم الأربعاء 27 حزيران/يونيو 2018.

[17] Marching Toward a Massacre" (in Sudan), Nicholas Kristof, New York Times, January 16, 2019,

المقال يتوقع حصول مذبحة للمتظاهرين في السودان. يمكن قراءته على صفحة المفكر والكاتب حلمي شعراوي على موقع فايسبوك، منشور يوم 19 كانون الثاني/يناير 2019.

[18] – "جيش الجزائر: قوى كبرى تعمل على إعادة صياغة خريطة العالم على حساب الشعوب". وكالات، 18 نيسان/أبريل، 2019. وفي هذا التصريح يشير الفريق قايد صالح رئيس الأركان إلى أن "الجيش الجزائري يعتبر أن أعظم التحديات هو حفظ استقلال البلاد، وتثبيت أسس سيادتها الوطنية وسلامتها الترابية".

[19] - تعرضت أكبر المحطات المنتجة للغاز في الجزائر في عين أميناس لهجوم مجموعات إرهابية جاءت من مالي. وذلك في شهر كانون الثاني/يناير عام 2013. وتسبب الهجوم في قتل وجرح عشرات الموظفين. تقرير مفصل في موقع الجزيرة التابع لحكومة قطر، يوم 2 شباط/فبراير 2017. وبعد شهر على نشر هذا التقرير شن الإرهابيون هجومًا على منشأة لإنتاج الغاز في الجزائر تقع في عين صالح بمنطقة خريبشة. وقد نشر الراديو البريطاني تقريرًا حول الهجوم يوم 18 آذار/مارس 2016.

[20] – "تدخُّل تركيا يؤجج الصراع المسلح في ليبيا: أسلحة ومدرعات تركية إلى حكومة السراج والإخوان". وكالات، 18 أيار/مايو، 2019.

[21] - "تونس تتعقب تحركات إرهابيين على الحدود مع الجزائر". تقرير منشور في "الشرق الأوسط"، 19 آب/أغسطس، 2019.

توحي الأوضاع الراهنة بأن السلطات "نجحت" في إخماد أو تهدئة "التظاهرات" والحؤول بينها وبين أهدافها.

لكنّ هذا البحث يفترض أن "الموجة الاحتجاجية الجديدة" في الدول المذكورة تندرج ضمن ظواهر "الحركات الاجتماعية" التي تسعى إلى "الحرية من العوز"[22]. كما يفترض أن مسار الأحداث موضوع البحث ديناميكي ما زال مفتوحًا، وأن الظاهرة لم تكتمل ولم تبلغ منتهاها. إن سؤال البحث: "ظاهرة الاحتجاجات الشعبية: حركات أو لا حركات اجتماعية؟" يضيف بطبيعته إلى تعدد الديناميات الاجتماعية ـ السياسية وتشابكها في تلك الدول، واتساع نطاق الظاهرة وتنوعها جغرافيًا ومجتمعيًا ودولتيًا. تأخذ مقاربتنا للظاهرة ومآلها هذا التعدد والاتساع والتنوع بالاعتبار. ويجري البحث من خلال منهجية التوصيف والتحليل بمنظور مُرَكَّبْ، توليفي[23]، يُدْغِم بصورة ما منظور "الحركات الاجتماعية" ومنظور النخب السياسية وشبه السياسية ومنظور الدولة والجيوبوليتيك. كما تُبنى المقاربة في سياق توصيفي تحليلي للاتجاهات النظرية بشأن "الحركات"، مع الالتفات إلى بعض الديناميات الاجتماعية ـ السياسية لـ "الاحتجاجات"، بغية الإحاطة والتعمق النسبيين. نقول ذلك وفي الحسبان ضيق الصفحات على حجم سؤال البحث وموضوعه.

أولًا: في تعريف الحركات الاجتماعية

تبلورت المساهمات النظرية في موضوع "الحركات الاجتماعية"، حسبما لوحظ، تحت تأثير قضايا المجتمعات ومشكلات الدول التي ينتمي إليها الباحثون الأجانب. وهذا الانتماء طبع الأطر النظرية التي وضعوها بخصوصيةٍ معيّنة تمنع من القول بوجود نظرية عامة حول الموضوع. كما تكشف تلك المساهمات عن "مساحة فراغ" في الدراسات العربية حيث لا نتوفر على أعمال نظرية وافية تُعرِّف "الحركات الاجتماعية" في سياق التكوين الاجتماعي ـ السياسي للدول العربية[24]. يمكن تعريف "الحركة الاجتماعية"، في خلاصة مجرَّدة، بأنها "إطار عام لنشاط اجتماعي يعبّر عن المشاعر والتصورات للفئات التي ترفض الأمر الواقع الذي يؤثر في وجودها وتعاني في ظله من مشاكل عديدة، وتسعى من خلال هذا النشاط إلى تغيير هذا الواقع، وتنشئ في سياق النشاط الأُطر والأشكال المؤسسية والتنظيمية التي تمكّنها من مواصلة نضالها وتحقيق مصالحها"[25].

وهذا التعريف يبدو تقنيًا لشدة تجريده. فهو يشير إلى "الحركات الاجتماعية" كأنها آلات تنظيمية مشحونة بدينامية اجتماعية لفاعل جمعي معيّن. وقد يتضاءل هذا المفهوم العام إلى منزلة التعريف التقني الذي يصلح لكل زمان ومكان، من دون شرح الماهية الاجتماعية الخاصة بهذه أو تلك من

---

[22] - يعتقد جيمس بوفارد أن الرئيس الأميركي السابق ف. روزفلت في خطاب "الحريات الأربع" الذي ألقاه في عام 1941، إبّان الحرب العالمية الثانية، أفسد مفهوم الأميركيين للحرية، لأنه ذكر "الحرية من العوز" كواحدة من تلك "الحريات".

[23] - المنهجية التوليفية/ multidiscipline أو المتعددة المجالات تسمح للباحثين في العلوم الإنسانية بتوليد تحليل توليفي ـ تفاعلي لدى البحث في موضوع يخص فرعًا علميًا معينًا بالارتكاز على تطور معطيات بقية فروع العلوم الإنسانية وتقدمها. أينما ورد مفهوم التوليفي في هذا البحث فإنه يعني المنهج المتعدد المجالات.

[24] - الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مصدر سابق، ص: 26.

[25] - عبد الغفار شكر، الحركات الاجتماعية والعولمة الرأسمالية في الوطن العربي، المصدر السابق نفسه، ص: 91.

"الحركات" وفهمها. إن العمومية المجردة في هذا التعريف، بما في ذلك إهمال سؤاليّ الحجم والفعالية، شجعت وتشجع على الانزلاق النظري والعملي (والعاطفي) نحو مماهاة "حشود الشارع"، من أي نوع كانت بـ "الحركات الاجتماعية". لقد أصبح تعريف "الحركات" مسألة إشكالية منذ انطلاق "الموجة الأولى" عام 2010 ـ 2011. في تلك اللحظة لم يكن ثمة تعريف موحد ولا تقدير واضح بشأن "التظاهرات الاحتجاجية". لقد تعددت الشواهد آنذاك[26] على:

ـ تشوّش النخب السياسية والفكرية والإعلامية في شأن تعريف التطورات السياسية العاصفة في بعض الدول العربية، وما إذا كانت "ثورات شعبية" أم "انتفاضات جماهيرية" أم "حركات شبابية"[27]، نهضت تحت شعار "إسقاط النظام".

ـ صعوبة العثور على تعريف موحد لظاهرة "حركات الشارع" العربي، يحدد طبيعتها ومضمونها الفكري وموقعها الاجتماعي وحتى أثرها السياسي[28]. وتعدّى هذا التشوّش النخب العربية إلى النخب الغربية التي خشيت على مصير نظام الهيمنة الإمبريالي الغربي[29].

ـ محاولة قيادات العدو الصهيوني أن تخمّن دور "حركات الشارع" في إعادة تشكيل الواقع والمستقبل العربيين. وكانت تلاحظ أن "إسرائيل التي كانت تُدان من قبل الولايات المتحدة وأوروبا..."، باتت في حال ارتياح "لأنّ الثورات في العالم العربي تُدار على يد الشعوب ضد أنظمتها بمعزل عن القضية الفلسطينية"[30].

في تلك اللحظة أيضًا كانت قوة التدخل الغربي في "حركات الشارع" العربي قد جعلت السياسيين الغربيين لا يكتفون بادعاء دعم "الثورات" في الدول العربية، بل يعلنون صراحة عن رغبتهم بـ"اغتنام الربيع العربي لنشر الديموقراطية" في هذه الدول[31]. كما أن تجربة الإدارة الأميركية في "زرع" و"تحريك" هذه "الحركات"[32]، مستفيدة من تقنيات الاجتماع السياسي الافتراضي Virtual Political Society، قد جعلتها تتجرأ على تهديد كل من روسيا والصين بها[33]، وهو تهديد كررته الصحافة الغربية[34]. كان ذلك "ثقبًا أسود" فكريًا ـ سياسيًا امتص جهودًا وموارد وبدّد قدرات هائلة، مع تحرك تلك "الموجة" في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن عامي 2010 ـ 2011.

---

[26] - الملاحظات الثلاث التالية، والفقرة التي تليها، مقتبسة من:
ـ "حركات الشارع" أم ثورات وانتفاضات (1). ورقة توثيقية ـ تحليلية غير منشورة، كتبها علي نصّار، بتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[27] - بيان المؤتمر القومي ـ الإسلامي "يدعم الثورات والانتفاضات"، السفير، 2 تشرين الثاني/أكتوبر، 2011.

[28] - ندوة "الربيع العربي والمجتمع المدني". السفير، 2 تشرين الثاني/نوفمبر، 2011.

[29] - بيتر أوبورن، "ليبيا: الربيع العربي قد يتحول إلى شتاء قارس"، تلغراف البريطانية، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[30] - راجع مداخلات: اللواء أهارون زئيفي فركش، والعميد يؤاف مردخاي، واللواء داني ياتوم، في الجلسة التي عقدت حول "الربيع العربي والتطورات في الشرق الأوسط"، خلال افتتاح "المؤتمر الدولي الحادي عشر لمعهد سياسة مكافحة الإرهاب في المركز المتعدد المجالات ـ هرتسيليا، حول تداعيات الإرهاب العالمي"، موقع مركز هرتسيليا ـ "إسرائيل"، مترجم عن العبرية، 27 أيلول/سبتمبر 2011.

[31] - تصريحات وزيري خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا هيلاري كلينتون وديفيد كاميرون. منشورة في الأهرام، 24 أيلول/سبتمبر 2011.

[32] - ذكر بعض الزملاء الذين زاروا القاهرة في منتصف آذار/مارس 2011 أن الكثير من الجمعيات غير الحكومية النشطة كانت ممولة من الأميركيين والأوروبيين وأنهم راحوا يسيسونها مع انطلاق "حشود الشارع".

[33] - جون ماكين يهدد الصين وروسيا بالشارع. السفير، 30 أيلول/سبتمبر 2011.

[34] - بوتين يصوِّت لعودة بوتين. افتتاحية فايننشال تايمز، 25 أيلول/سبتمبر 2011.

هناك ثقة أكبر بأهمية خيار التنمية المستقلة كطريق إلى التحرر الاجتماعي والوطني في الدول العربية

لقد تلاشى هذا "الثقب" أو يكاد الآن، مع اندلاع "الموجة الجديدة" من "تظاهرات الاحتجاج" في الدول المذكورة عام 2015. نحن لن نتطرق لهذا "التلاشي" ودوافعه، بما في ذلك انهيار الأوهام السياسية "الثورية" لدى أنصار "الربيع العربي"[35]، إلا في سياق عرض الاتجاهات النظرية وتحليلها في تعريف "الحركات الاجتماعية" العربية. إن صوغ معايير نظرية لـ "الحركات" أمر ذو قيمة علمية واستراتيجية وتاريخية، تتجاوز مجرد إدراك الاختلافات بين تلك التي أشعلت "ما سُمّي كذبًا وزورًا وبهتانًا بثورات الربيع العربي"[36]، أو تلك التي تسعى، في الوقت الراهن، إلى "التحرر من العوز"[37]. ما يجب أن نلحظه، غير الاختلافات بينهما، هو تواصل نشاط "الحركات الاجتماعية" العربية منذ عام 2010 دونما انقطاع، وشموله كل الدول العربية تقريبًا. فهذه ظاهرة اجتماعية ـ سياسية عامة ناجمة عن تغير الظروف العربية والإقليمية والدولية. إنها عنوان المرحلة الجديدة التي بدأت. فالدول العربية، وكذلك الإقليم والعالم، تجتاز مرحلة اضطراب اجتماعي ـ سياسي ناتجة عن الانتقال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب. هناك آراء تتحدث عن "نظام دولي لا قطبي"[38]، أو "انقسام دول العالم بين كتلتين: الأولى متعددة الأقطاب، والثانية تخضع للقطب الأحادي الأميركي"[39].

أيًا كان الحال فالانتقال جارٍ، وقد ثبت منذ عام 2007 تراجع موقع الولايات المتحدة الأميركية كقوة

---

[35] - حول هذه "الأوهام" التي تبدأ بـ "الثورة" في سوريا وتنتهي بـ "الخطابات" أمام الأميركيين في واشنطن، أنظر:
ـ فداء، عيتاني. ملاك الثورة وشياطينها، عامان في شمال سورية. رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، كانون الثاني/يناير 2015. ص: 427 ـ 428.

[36] - وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودي عبد اللطيف بن عبد العزيز آل الشيخ. وردت في جريدة عكاظ السعودية، 13 كانون الثاني/يناير 2019.

[37] - ذكر تقرير إخباري نشرته جريدة رأي اليوم، 18 أيلول/سبتمبر 2019، أن حكومة الأردن تحركت لـ"الحوار" مع نقابة المعلمين بعد تسعة أيام من الإضراب المفتوح الذي أعلنته. وتضم النقابة 140 ألف معلم، وهي تطالب الحكومة بزيادة الأجور بنسبة 50 في المئة. تقول النقابة إنها توصلت إلى اتفاق بشأنها مع الحكومة عام 2014، فيما تقول الحكومة الحالية إن تلك النسبة مرتبطة بتطوير الأداء. وكانت المواجهة بين الحكومة الأردنية (الجديدة) وقوى الحراك الأردني قد تصاعدت منذ بداية العام الحالي. وأورد تقرير إخباري نشرته جريدة رأي اليوم، 5 آذار/مارس 2019، أن التظاهرات الاحتجاجية جعلت رئيس الديوان الملكي يتعهد للمحتجين بمنحهم وظائف في مؤسسات الدولة ودعاهم لتقديم طلبات. لكن تقارير صحفية لاحقة ذكرت أن مواطنين من مدينة الكرك الأردنية وجدوا طلبات التوظيف الخاصة بهم ملقاة بين أكوام القمامة. فيما شهدت محافظة الطفيلة جنوبي البلاد ازدحامًا شديدًا بين الأهالي خلال استقبال طلبات التجنيد في المؤسسات العسكرية. وأشار شريط فيديو تداوله الأردنيون على نطاق واسع إلى ملف يتضمن طلبات توظيف تقدم بها عاطلون عن العمل. ويظهر الفيديو وسط اعتراض الأهالي طلبات التوظيف وهي ملقاة على قارعة الطريق مع أصوات تطالب بالتظاهر مجددًا أمام مقر الديوان الملكي. في غضون ذلك نشر الوزير الأسبق صبري اربيحات صورة على صفحته التواصلية تتضمن اصطفاف عدد كبير جدًا وازدحام لسيارات المواطنين المصطفين بالقرب من مقر لجنة توظيف وتجنيد زارت مدينة الطفيلة.

[38] - "تغيرات النظام العالمي". نص مقابلة مصورة مع الباحث الفرنسي في الشؤون الصينية ليونيل فيرون. إعداد وتنفيذ وترجمة علي نصار ووليد شرارة. سجلت المقابلة في بيروت، 2 شباط/فبراير 2015.

[39] - ورد ذلك على لسان ديبلوماسي من أميركا اللاتينية كان يشرح تحولات النظام الدولي الراهنة، خلال لقاء به في بيروت، 28 شباط/فبراير 2019.

عظمى وحيدة، لم تتمكن من حماية النظام الدولي الأحادي القطب الذي استولدته في نهاية "الحرب الباردة" (1991).

وذلك، نتيجة تسارع صعود أقطاب جدد يضاهونها[40]، وبسبب الفشل الاستراتيجي للجيوش الأميركية والبريطانية في احتلال العراق[41]، وهزيمة الجيش "الإسرائيلي" في عدوان تموز على لبنان عام 2006. ويحظى هذا الاستنتاج بتأكيد متكرر في الآونة الأخيرة[42].

إن تعريف "الحركات الاجتماعية"، في هذه المرحلة التي تتميز بالاضطراب الاجتماعي ـ السياسي في دول مراكز ودول أطراف النظام الرأسمالي الدولي، أي على النطاق العالمي، يتأثر باتجاهين نظريين كبيرين:

ـ الاتجاه النظري الأول، يصدر عن البحوث النقدية الجديدة حول برنامج التنمية الوطنية الشاملة والتحرر والاستقلال الوطني التي تجدد طرح السؤال الرئيسي في هذا البرنامج ألا وهو: "كيف نستعيد السيادة في ميدان صياغة السياسة الاقتصادية الوطنية كشرط لبناء المستقبل"[43].

وتَرُدُّ هذه البحوث الاعتبار، في هذه المرحلة المضطربة، لكل الإنجازات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي حققها ذلك البرنامج، وتلفت إلى شرعيته التاريخية.

لقد أوجدت بحوث علي القادري ثقة أكبر بأهمية خيار التنمية المستقلة كطريق إلى التحرر الاجتماعي والوطني في الدول العربية أو في غيرها من أقاليم الرأسمالية الطرفية. أورد القادري في كتابه الجديد: "تفكيك الاشتراكية العربية"، إحصاءات مُقَارَنة من تجارب سوريا والعراق ومصر بين المرحلتين الأساسيتين في التاريخ العربي الحديث ـ المعاصر، وهما مرحلة الاشتراكية العربية (1960 ـ 1979)، ثم مرحلة الانفتاح الليبرالية (1980 ـ 2011). وقد استنتج أن كافة المؤشرات الأساسية تظهر تفاوتًا هائلًا في الأداء الاقتصادي الكلي لصالح مرحلة الاشتراكية العربية، خلافًا للأساطير النيوليبرالية الشائعة في الإعلام النيوليبرالي ووسائل البتروميديا[44]. إن هذه البحوث حول برنامج التنمية والتحرر والاستقلال ليست نوستالجيا ماضوية أو شَجَنْ أيديولوجي. لقد نادت "الحركات الاجتماعية" العربية بهذا البرنامج لعشرات العقود السالفة، وجربته أنظمة الدولة الوطنية في "الجمهوريات الراديكالية العربية المتمردة على أميركا"[45]، قبل أن يتصدع أو يسقط بأسباب متعددة، منها تحولات

---

[40] - يرى الباحث في الشؤون الصينية ليونيل فيرون أن "هناك منافسًا وحيدًا للولايات المتحدة وهو الصين. حتى إن مجلة إيكونوميست خصصت غلافًا للسؤال: هل ستسيطر الصين على العالم. لقد بات السؤال: من الذي سيقود العالم محور اهتمامات المسؤولين الأميركيين ". أنظر:
ـ محاضرة بعنوان "المواجهة الصينية ـ الأميركية: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية"، ألقاها فيرون في قاعة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في بيروت، 15 شباط/فبراير 2019.

[41] - بعد عام واحد على الغزو الأميركي ـ البريطاني للعراق واحتلاله، أشار المفكر الفرنسي في شؤون الاستراتيجية آلان جوكس إلى أن الجيش الأميركي يسجل نجاحًا على المستوى التكتيكي ويحصد فشلًا على المستوى الاستراتيجي في العراق. ورد ذلك في مقابلة مصورة في باريس، أعدها وسجلها وترجمها وليد شرارة وعلي نصار في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

[42] - أنظر مثلًا، وثائق ومناقشات مؤتمر ""غرب آسيا في ظل نشوء عالم ما بعد الغرب: تحديات المرحلة الانتقالية". الذي نظمه "المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق"، في بيروت 7 أيلول/سبتمبر 2017. بمشاركة مراكز بحوث وشخصيات عربية وإيرانية وروسية وتركية.

[43] - ألبر داغر، منطلقات نظرية لبناء مستقبل سورية الاقتصادي. منشورات "تجمع سورية الأم"، 2018. ص: 15.

[44] - جرت مناقشة مستفيضة مع القادري بشأن هذا الخيار في بيروت مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر 2018.

[45] - داغر، مصدر سابق، ص: 59 ـ 62.

نُخب الحكم، ثم تمت "شيطنته"[46]. لكن توسع كتلة الدول المستقلة و "الفاعلين المستقلين غير الحكوميين"[47] في النظام الدولي الانتقالي وتحولاته اليوم في أوراسيا وأميركا اللاتينية وفي إفريقيا يُبرهن متانة الأساس الموضوعي لهذا البرنامج.

ـ الاتجاه النظري الثاني، يتمثل بالبحوث النقدية التي تكشف الخراب الشديد الذي أحدثه البرنامج الرأسمالي النيوليبرالي في الدول العربية[48]. وبوسعنا أن نذكر عشر دول عربية على الأقل تجاوزت فيها أهوال ذاك الخراب الاقتصاد الوطني إلى التعرّض للغزو والاحتلال الأجنبي والتقسيم والفوضى السياسية والحرب الهجينة La Geurre Hybride[49] الاستنزافية، بما يدمر أو يهدد بتدمير أسس الدولة ذاتها. كذلك حصدت حكومات البرنامج النيوليبرالي في الدول الرأسمالية المركزية، خصوصًا الولايات المتحدة، فشلًا ذريعًا. فبعد نصف قرن خلا تبين أن قيام "الاقتصاد الذي يخدم الكثيرين بدلًا من القلائل سيبقى حلمًا مستحيلًا" في ظل هذا البرنامج[50]. يؤكد جوزف إي. ستيغلتز أن ثروة "الأقلية" الاحتكارية في الولايات المتحدة الأميركية قد تنامت وتوسعت بدعم الدولة ورأس المال المالي، مقابل تآكل مداخيل الأغلبية العاملة أو العاطلة عن العمل من أفراد المجتمع الأميركي. وهو يشكك في الإحصاءات المتعلقة بنمو هذه المداخيل

---

[46] - كان من اللافت أن يحمل القسم الأول من الجزء الثاني من "التقرير الاستراتيجي العربي 1999"، عنوان: "ميراث الأيديولوجيا القومية كمصدر لأزمة النظام العربي". أنظر:

ـ التقرير الاستراتيجي العربي 1999، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام، القاهرة، كانون الثاني/يناير 2000، ص: 120 ـ 124.

[47] - حول دور الفاعلين غير الحكوميين في الحرب على سوريا وتشكيل النظام الإقليمي الجديد، أنظر:

ـ كيف نعيد تنظيم "الإخوان" إلى محور المقاومة والاستقلال! (الجزء الأول)، افتتاحية موقع الحقول، 22 كانون الثاني/يناير، 2018

[48] - مثلًا، بشأن نتائج تخلي مصر عن برنامج التنمية المستقلة والتحرر الوطني، تبين أبحاث منير الحمش مؤخرًا أن اعتماد نظام السادات ـ مبارك البرنامج النيوليبرالي في الحكم، وإخراج مصر من طريق التنمية الشاملة والمضطردة" قد أوصلاها إلى تدهور اجتماعي ـ اقتصادي وسياسي هائل:

أولًا، في الاقتصاد، "هبط المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف ما بين عامي 1975 ـ 1980. ثم تواصل الهبوط". كما "حدث تراجع ملحوظ في عملية التصنيع، وانخفض نصيب الصناعة التحويلية من الناتج إلى 19 في المئة عامي 2003 ـ 2004، وهو تقريبًا ما كانت مصر قد حققته قبل 36 سنة". وأصبح "ميل الواردات للتزايد بمعدلات أعلى من الصادرات، وتدهور سعر صرف الجنيه المصري".

ثانيًا، في المجتمع، "تضاعف معدل البطالة" مرات عدة في مصر، و "انخفضت إنتاجية التشغيل"، و "اتجهت معدلات الأجور الحقيقية إلى الانخفاض لدى مجموع العاملين" في القطاعين العام والخاص. و "تراجع نصيب الأجور في الناتج المحلي الإجمالي". كما "ارتفعت نسبة الفقراء في المجتمع بمعدلات تزيد عما هو في بلاد معروفة بارتفاع نسبة الفقر والتفاوت في التوزيع مثل الهند وبنغلادش". كذلك تدهورت "خدمات التعليم والصحة، وصارت قطاعات واسعة من السكان خارج نطاق هذه الخدمات". وهكذا، "انتشر الفساد الصغير، أي فساد الفقراء والفساد الكبير أي فساد الأغنياء، وموظفي الحكومة والقطاع المصرفي". أنظر:

ـ منير الحمش. قضايا راهنة في السياسة والاقتصاد. منشورات تجمّع سورية الأم، دمشق، 2015. ص: 191 ـ 192.

[49] - للتوسع في تاريخ مفهوم الحرب الهجينة وظروف نشوئه، أنظر، دراسة:

-Thibault Alchuls L'adaptation de l'OTAN aux menaces de «guerres hybrides» russes. Mis en ligne le, Jan 10, 2019.

[50] - ينتقد ستيغلتز "سياسات الحكومة" بعد انفجار "فقاعة الرهن العقاري" في عهد الرئيس السابق باراك أوباما. ويرى أن "هناك العديد من الدروس التي يجب تعلمها عندما نفكر في أزمة عام 2008، لكن الأهم هو أن التحدي كان وما زال سياسيًا وليس اقتصاديًا. إذ لا شيء يمنع من إدارة اقتصادنا بطريقة تضمن كامل التوظيف والازدهار". ويحدد بعض الشروط لتحقيق ذلك لأن "الحديث عن الركود المزمن كان مجرد تبرير للسياسات الاقتصادية المعيبة للحكومة. فما لم يتم التغلب على الأنانية وقصر النظر اللذين تتسم بهما سياستنا فإن الاقتصاد الذي يخدم الكثيرين بدلًا من القلائل سيظل حلمًا مستحيلًا. وحتى إن زاد الناتج المحلي الإجمالي فإن دخل أغلبية المواطنين سيصاب بالركود". أنظر:

- JOSEPH E. STIGLITZ,The Myth of Secular Stagnation. Project Syndicate, Aug 28, 2018.

في الولايات المتحدة. فيقول: "هناك الكثير من عدم اليقين بشأنها لأن معدلات نمو دخل الفرد تباينت بشكل كبير خلال الخمسين سنة الماضية. فهي ارتفعت في العقد الذي تلا الحرب العالمية الثانية من 2 إلى 3 في المئة سنويًا، لكنها تراجعت إلى 0.7 في المئة في العقد الأخير. ومن المحتمل، في غمرة الصنمية السلعية، خاصة عندما نفكر في الأكلاف البيئية للنمو، أن يكون هذا النمو قد فشل في تحقيق فائدة كبيرة للغالبية العظمى من المواطنين"[51]. يأخذ الفشل النيوليبرالي الغربي شكل صعود حكومات القومية الإمبريالية مثل الترامبية[52] وغيرها. هذه الفاشية الجديدة، كما نرى حاليًا، تعجل في الانحلال الإقليمي في "المنظومة الأطلسية"، والتفكك الإقليمي ما فوق الدولتي في "المنظومة الأوروبية".

وكلاهما، الانحلال والتفكك الجيوسياسي، يشككان بفعالية "الديموقراطية الرأسمالية" ويطعنان في صدقيتها[53].

ثانيًا: مقارنات بين منهجين في النظر إلى "الحركات الاجتماعية"

نُشِرت بعض البحوث على "مساحة الفراغ" في نظرية "الحركات الاجتماعية" منذ مطلع العقد الحالأخذت تتصف بأهمية كبيرة بعد تراجع بعض الدول العربية عن تأييد "كذب وزور وبهتان ما سمي بثورات الربيع العربي"، (بحسب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودي)، وتخلّيها عن دعم "الغربيين بالوكالة" الذين قادوها. بل إن إعلام هذه الدول بات يجرؤ على نقد "الصورة الفاضحة اليوم، لـ دول الغرب بقيادة أميركا"[54].

---

[51] - ستيغلتز، المرجع السابق.

[52] - قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018 أمام تجمّع انتخابي حاشد في تكساس: "أنتم تعرفون، هناك كلمة أصبحت بطريقة ما قديمة الطراز، هذه الكلمة "قومي". وأقول: يجب علينا ألا نستخدم هذه الكلمة. لكنكم تعرفون من أنا؟ أنا قومي. حسنًا، أنا قومي. قومي. استخدم هذه الكلمة". وكرر ترامب القول بأن إدارته تضع مصالح أميركا في الطليعة. وانتقد الديمقراطيين خصوم حزبه الجمهوري، وتوجه إلى الحشد قائلًا: "الديمقراطيون الراديكاليون يريدون إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وإعادة دعاة العولمة الفاسدين والجائعين إلى السلطة. هل تعرفون من هم هؤلاء الداعون للعولمة؟ دعاة العولمة هم أشخاص يريدون أن يكون العالم جيدًا، ولا يعتنون، حقًا وبصراحة، ببلدنا. هذا لا يصلح ولا يناسبنا". وكالة نوفوستي، 23 تشرين الأول/أكتوبر، 2018.

[53] - إن الولايات المتحدة الإمبراطورية في النظام الدولي، وأكثر الدول المركزية الرأسمالية قوة وتطورًا، باتت ديموقراطية، بل أمة بحاجة إلى إعادة البناء. هذا هو الاستنتاج الرئيس الذي نستخلصه مما يقوله ج. إي. ستيغليتز، في نص تحليلي لانتخابات الكونغرس الأميركي 2018. تحت عنوان "الشعب يواجه المال في الانتخابات النصفية الأميركية". يلفت أولًا إلى "أن إقبال الناخبين الأميركيين سيئ للغاية، ويصبح أشد سوءًا في سنوات الانتخابات غير الرئاسية. في عام 2010، أدلى 41.8 بالمئة فقط من الناخبين بأصواتهم. وفي عام 2014 أدلى بأصواتهم 36.7 بالمئة فقط من الناخبين المؤهلين، وفقًا للبيانات الصادرة عن مشروع انتخابات الولايات المتحدة. والإقبال على التصويت من جانب مؤيدي الحزب الديمقراطي أشد سوءًا، وإن كان يبدو أنه يتجه نحو الصعود في هذه الدورة الانتخابية الجارية الآن". للاطلاع على نص ستيغلتز، أنظر:
- Josephe Stiglitz. How Democrats Can Win Midterms, Project Syndicate, Oct 11, 2018.

[54] - إن "الصورة الفاضحة اليوم بدت أكثر وضوحًا ونحن نرى دول الغرب بقيادة أميركا تتجاهل حقوق الإنسان والديموقراطية، وتصطف ضد الشعب الفنزويلي في تقرير مصيره وتدعم المعارضة الانقلابية بغضّ النظر عن ديكتاتورية الرئيس الحالي وسوء إدارته التي كان الشعب الفنزويلي هو الأقدر وصاحب الحق الأوحد في حلها، وفي الجانب الآخر نجد باريس بعد أن ضاق بها الحال تعلن رسميًا أمام الملأ عن سحب سفيرها من روما لمجرد لقاء نائب رئيس الوزراء الإيطالي وفدًا فرنسيًا يمثل أصحاب السترات الصفر الباحثين عن حقوقهم في بلادهم، في إجراء وتصعيد غير مسبوق من حكومة باريس لم يحدث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بينما كانت حكومة ماكرون ولا تزال ومن قبلها قادة الإليزيه يدعمون المعارضين والانقلابيين في عدد من مواقع الصراعات في العالم". أنظر:
- خالد دراج. "رسالة للغربيين بـ الوكالة". جريدة الحياة السعودية، 10 شباط/فبراير 2019.

إن الاتجاهات النظرية في هذه البحوث تذهب بين منهجين:

ـ الأول، المنهج التحليلي ـ التوليفي لهذه "الثورات". ويشترط مقاربة ديالكتيكية لظاهرة "الحركات الاجتماعية"، بنظرٍ ماكروإجتماعي ـ تاريخي يرتكز على "جهود من الدراسات المقارنة، ومن التأمل العميق للمجتمع المدروس، سواء في طابع تراكماته التاريخية أو في إطاره العولمي، تاريخًا وحاضرًا، وفي جغرافيته في الإقليم، وقضاياه الوطنية الخاصة إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلى جانب التدخلات الأجنبية في المنطقة [العربية].

كما لا بد من الانتباه إلى خصائص التشكيلات الاجتماعية وتطورها من الدولة الوطنية التي لم تُعرف بتسامحها السياسي إلى دولة النيوليبرالية التابعة التي صعب فيها اقتران الاقتصادي بالسياسي"[55]. إن الباحثين الذين أخذوا بهذه المنهجية، في بناء المقاربات النظرية العربية لـ"الحركات الاجتماعية"، قبل "الربيع العربي"[56] قد كرّسوها في أساس الجهود النظرية اللاحقة التي بذلوها بعد[57] أن لفحت نيرانه كل "الجمهوريات العربية".

ـ الثاني، المنهج التحليلي ـ السكوني لهذه "الثورات"، الذي بنى مقاربة ستاتيكية statique لظاهرة "الحركات الاجتماعية" تتمحور، بشكل مطلق، حول مفهوم "الاستبداد"، وتحديدًا "استبداد السلطة" الحاكمة و"التحرر" منه[58]. وهذا الجمود اختزالي. فكل المقاربة النظرية سوف تتلخص، فعليًا، في "ترجمة مصطلح النظام/الدولة النيوباتريمونيالية إلى مصطلح النظام/الدولة الغنائمية.

ذلك لأن الأولوية بالنسبة إلينا هي تعريب المفهوم أي أن نعبّر عنه بمصطلح عربي يحمل المضمون الذي نقصد تحميله إياه أكثر من التركيز على ترجمة المصطلح ـ اللفظ. نعتقد أن مصطلح الدولة الغنائمية يستوفي هذه الشروط لكونه موحيًا، ويمكن ربطه بصورٍ من ممارسة الحكم في التاريخ العربي الوسيط والحديث والمعاصر. كما أنه ينسجم مع الأصل الفيبري"[59]. إن القسرية النظرية لمدرسة تحليل السلطة التي تميز هذا المنهج تضفي على "حشود الشارع" أبعادًا ثورية أو تحررية[60]. بحيث "يحمل (المفهوم / التحليل عن الدولة الباتريمونيالية) المضمون الذي نقصد تحميله

---

[55] -مجموعة من الباحثين، الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في مصر، والتمهيد لثورة 25 يناير.. تحرير حلمي شعراوي وعبد الغفار شكر. إصدار "مركز البحوث العربية والإفريقية" ـ القاهرة و"المجلس الإفريقي للبحوث الاجتماعية" ـ داكار، مع مكتبة جزيرة الورد ـ القاهرة. الطبعة الأولى، الصفحة 12.

[56] - الحركات الاجتماعية في العالم العربي مرجع سابق.

[57] - الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في مصر. مرجع سابق.

[58] Jean-Pierre Filiu, Les Arabes, leur destin et le nôtre. Histoire d'une libération. Paris : La Découverte, 2018.

[59] - أديب نعمة. الدولة الغنائمية والربيع العربي. منشورات دار الفارابي، بيروت. الطبعة الأولى، أيار/مايو 2014، ص: 107. ويذكر نعمة أسماء باحثين محليين وأجانب يأخذون بهذا المنهج. وقَصَدَ الكاتب بـ "الأصل الفيبري"، تعريف عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 ـ 1920) لمفهوم أو كما قال، لـ "مصطلح الدولة النيوباتريمونيالية".

[60] - يتحدث فيليو في كتابه الآنف الذكر عن "حركة التحرر التي تعبر العالم العربي منذ عام 2011". أنظر:

ـ لينا كنوش، "العرب، مصيرهم ومصيرنا، تاريخ تحرّر". موقع المراسل، 9 شباط/فبراير 2019.

إياه"[61] بناءً على "صور ممارسة الحكم"[62] في وعي أصحاب هذا المنهج.

إن المنهج التحليلي – الديالكتيكي يُعرّف الحركات الاجتماعية بكلا الحدَّين المكوّنين للحداثة في الدولة العربية الحديثة ـ المعاصرة: "القضية الاجتماعية" و "القضية الوطنية"

نحتاج إلى المقارنة بين المنهجين في تحليل "الحركات الاجتماعية" العربية حتى ندرك الفوارق النظرية بينهما والقيمة العلمية ـ السياسية لكل منهما. ناهيك عن أننا نريد أن نبحث ونفهم الظاهرة المستجدة بحد ذاتها. في هذه المقارنة يلاحظ الآتي:

ـ في المنهج الأول، الذي يتخلل أعمال ألبر داغر وأحمد بعلبكي وسمير أمين ومحمود عبد الفضيل ومحمد عبد الشفيع عيسى ومحمد المجذوب وعصام سليمان ومحمد طي وكذلك إدمون رباط، نجد تمييزًا نظريًا واضحًا بين مفاهيم الدولة ونظام الحكم والسلطة. يرى داغر أن خصائص الدولة النيو ـ باتريمونيالية néo-patrimoniale، تتحدد في:

أولًا، إن جوهر الدولة يتمثل بسياسيين مُبرّر وجودهم ونشاطهم السياسي العمل على تجيير الموارد العامة للدولة لمنافع خاصة.

ثانيًا، أن عمل الإدارة الحكومية لا يتوافق مع خصائص نموذج الإدارة العقلانية ـ الشرعية.

ثالثًا، إنها في أدائها تعبّر عن الطريقة التي اعتمدت في بنائها، حيث يوالي أفرادها السياسيين ضمن منطق الاستزلام السياسي clientélisme politique.

رابعًا، إن دولة القانون تعمل على قاعدة الالتزام بمعايير عامة universalistes. في حين أن الدولة النيو ـ باتريمونيالية تعطي الاعتبارات الخاصة particulariste موقع الأولوية في أدائها، ويكون التلاعب بالقانون وسيلتها في ذلك[63]. أي إن دلالات مفهوم الدولة الباتريمونيالية يمكن أن تتلخص بخروج النخبة السياسية للحكم في الدولة الحديثة على الدستور والقانون[64]. مع التشديد على استخدام هذا المفهوم ضمن سياق التاريخ الدولتي للمجتمع، وهو تاريخ السيادة الوطنية التي تؤول إلى الشعب[65]، بل هي الشعب[66]. إن المنهج التحليلي ـ التوليفي، الديالكتيكي، ذو دينامية داخلية، لأنه لا يشيح بوجهه عن التحولات الاجتماعية ـ السياسية

---

[61] - نعمة. المرجع السابق.

[62] - نعمة. المرجع السابق.

[63] - أنظر:

ـ ألبر داغر، أزمة بناء الدولة في لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، آذار/مارس 2012، ص: 11 ـ 30.

[64] -أنظر:

ـ مساهمة البر داغر في مؤتمر حول "نموذج الدولة التنموية والتحديات أمام لبنان"، المركز اللبناني للدراسات، شباط/فبراير 2002؛ صدرت في عمل جماعي تحت عنوان، الدولة والتنمية والاصلاح الإداري في لبنان، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، 2004، ص: 191 ـ 231.

[65] - تعرَّف الديمقراطية بأنها النظرية السياسية التي تعود السيادة بموجبها إلى عموم الشعب؛ ويمكن أيضًا تعريفها بأنها النظام السياسي الذي يتمتع السكان من خلاله بالحرية والمساواة. راجع:

ـ أحلام بيضون. إشكالية السيادة والدولة نموذج لبنان. مطابع يوسف بيضون، الطبعة الأولى 2008. ص: 111 ـ 114.

[66] - جهاد إسماعيل، السيادة الوطنية وحقّ الردّ على العدوان. الأخبار، 5 أيلول/سبتمبر 2019.

التي تحفر عميقًا في تاريخ "الدولة العربية الحديثة ـ المعاصرة"[67]. لذلك نجد أنه لدى أتباع هذا المنهج، حيث الإنسان هو الغاية، يصبح تعريف "الحركات الاجتماعية"، نظريًا، وعمليًا، محددًا بكلا الحدَّين المكوّنين للحداثة في الدولة العربية الحديثة ـ المعاصرة: "القضية الاجتماعية" و "القضية الوطنية"، اللتين ترتبطان معًا، عبر "المنابع العاطفية والأيديولوجية" للشعب[68]، ارتباطًا ديالكتيكيًا، تولده وتحركه أهم الديناميات الخاصة بهذه الحداثة. ويبرز أندرو شابيرو، مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية والعسكرية السابق، أهميتها بقوله: "إن ديناميات الأيديولوجيا والتكنولوجيا والديموغرافيا في المنطقة [العربية] تعني أن هذا النزاع [الصراع العربي ـ الصهيوني] المستمر يطرح تحديات جدية. يجب أن يبدأ السلام الإقليمي بإدراك كل طرف [عربي] أن الولايات المتحدة ستقف دائما إلى جانب أمن "إسرائيل". أي سلام دائم لن يكون ممكنًا ما لم يتم قبول هذا الواقع..."[69].

وبكلمة، تستهدف الحركات الاجتماعية "البنيوية" بناء أو إعادة بناء أو إصلاح الدولة الوطنية لكي تتمكن من تحمل أعباء اجتماعية وسياسية واستراتيجية، على غرار ما تحمله الدولة القومية في الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي في الشرق والغرب. حيث تحضر هيئات وأجهزة الدولة هناك، على المستوى الوطني والمحلي مباشرة، لكي "تلعب دورًا في صناعة السياسة الاجتماعية، كالتعليم والصحة والرفاه والنقل والبيئة. [إضافة إلى] التجارة والعمل والسياسة الاقتصادية"[70]. ولكي تتولى "عملية صناعة الحرب"[71].

يخزن هذا التعريف العناصر الأولية لمفهوم "الحركات الاجتماعية" البنيوية، الذي يردفه معيار الاصطفاف التاريخي لـ "الحركات" في خط المصالح العليا للشعب العربي في كل قُطر وللأمة العربية قاطبة، وأولها قضية تحرير فلسطين، وهزيمة المشروع الإمبريالي ـ الصهيوني فيها.

فالهوية القومية هي جزء من المفهوم، وقد التفت قادة الحركة الصهيونية قبل عشرات السنين إلى ذلك، حيث وجدوا أن "أهم الصعوبات في سبيل تأسيس الوطن القومي [اليهودي في فلسطين] هو نمو الفكرة القومية العربية"[72]. ويتجلى الجوهر السياسي لـ"الحركات"، بما في ذلك، طبعًا، سعيها

---

67 - أمين جلال. "مستقبل القومية العربية". محاضرة ألقاها في "الجامعة الأميركية" في بيروت، 5 آذار 2010، بمناسبة مئة عام على ميلاد المفكر القومي قسطنطين زريق. وقد أعادت مجلة "دراسات فلسطينية" نشرها في عدد الربيع، 2010. اعتمد أمين في تحليله خلال المحاضرة منهج البحث التاريخي وفق الدورات الطويلة المدى.

68 - جاء في مقال كتبه صموئيل برغر مستشار الأمن القومي الأميركي السابق، "إن غرض التسوية (بين العرب و "إسرائيل") على المسار الفلسطيني هو تجفيف المنابع العاطفية والأيديولوجية للقومية العربية"! أنظر:

ـ علي إسماعيل نصّار. "عودة الوعي الاستراتيجي". مجلة شؤون الأوسط، العدد المزدوج 97/96، حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو 2000.

69 - وردت أقوال شابيرو في نص محاضرة ألقاها في معهد "بروكينغز"، واشنطن. راجع:

ـ رسالة جو معكرون من واشنطن، السفير، 17 تموز/يوليو 2010.

70 - جونستون، ص: 98.

71 - المرجع السابق، ص: 25.

72 - "مثل الزعيم الصهيوني وايزمن أمس أمام لجنة التحقيق الملكية [في بريطانيا]، وادلى بشهادته ومما قاله: إن الحركة الصهيونية هي ذات شقين: الشق الأول منها هو عدم وجود وطن قومي لليهود يلجأون إليه، وبالرغم من أنهم يعيشون في مناطق مختلفة من أوروبا فهم منتشرون في بقاع متفرقة منها، ولا يشعرون برابطة واحدة تؤلف بينهم، ثم إنه إذ قدر لهم أن يعيشوا في بعض أقسام من أوروبا الغربية مثل بريطانيا

لتغيير السلطة السياسية كليًا أو جزئيًا، أو لمقاومة الاحتلال الإمبريالي أو الصهيوني، ويتبلور وينضج بانضوائها تحت سقف تينك القضيتين المتلازمتين معًا[73]. ففي الكيانات السياسية العربية التي ولدت في سياق التقسيم الجيوبوليتيكي الكولونيالي/الإمبريالي للعالم الرأسمالي يستدعي حل "القضية الاجتماعية" برنامج التنمية الوطنية الشاملة كأساس للديموقراطية السياسية، مثلما يستدعي حل "القضية الوطنية" برنامج المقاومة والتحرير كأساس للاستقلال الوطني[74].

فإن كلا "القضيتين" المتلازمتين، فَرضتا وتَفْرضان، تاريخيًا، مهامً اجتماعية ـ سياسية تغييرية، إصلاحية أو ثورية، في بنية النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي بالداخل، وتحررية في بنية النظام الإقليمي ـ الدولي بالخارج.

في المنهج التحليلي – السكوني تتقزّم الحركات الاجتماعية إلى شعب مفكك يتجاهل القضية الوطنية لصالح فكرة الانتقال الديموقراطي

ـ في المنهج الثاني، يدور كل التحليل للدولة ونظام الحكم والسلطة في المجتمع العربي حول مفهوم استبداد السلطة، رغم تعارضه، أصلًا، مع مفهوم "الاستبداد". يرى عبد الله حنّا أن "الاستبداد" يدلّ على ممارسة معيّنة للسلطة في الدولة الخراجية تبقى معها القوى المنتجة الزراعية، ولا سيما الفلاحون، في حال الكفاف. ويعرِّف حنّا المضمون الاجتماعي ـ الاقتصادي لمفهوم "الاستبداد" بأنه "استئثار حكام المدن وعساكرهم، عن طريق الضرائب والمصادرات والنهب والابتزاز، بالقسم الأكبر من جهد منتجي الأرياف والمدن، ما أدّى إلى تأخّر وخراب الزراعة، وتراجع الحرف وتقوقعها".

التي تعاملهم بكل رفق فهم يقاسون العذاب والإرهاق في مناطق أخرى. ففي أوروبا الشرقية أصبحت الحياة متعذرة عليهم ويوجد الآن ستة ملايين يهودي تحت الخطر، لا يعلمون إذا طردوا من أماكنهم في الغد إلى أين يلجأون. ثم إن اليهود في جميع أدوار تاريخهم الماضية لم يتنازلوا عن فلسطين قط، وقد كانوا يحاولون في كل دور أن يعودوا إليها، ويهود العالم بأسره في الوقت الحاضر يتطلعون إلى فلسطين باهتمام عظيم وجميعهم يرقبون ما يجري فيها لأنهم يعتبرون أن مرجعهم إليها ومستقبلهم فيها. أما علاقة الحكومة البريطانية في المسألة فهي ليست جديدة، بل تعود إلى ثلاثمائة سنة من وقتنا الحاضر. فقد كانت منذ ذلك الحين تعمل لمساعدة اليهود على إنشاء وطنهم القومي في فلسطين ووعد بلفور الأخير ليس جديدًا ولا مفاجأة، ثم إنه لم يتم إصدار هذا الوعد بسهولة أيضًا كما يتصور البعض، إذ جرت حوله مناقشات كثيرة مختلفة في مجلس العموم قبل الموافقة عليه، والرأي الذي يقول إنه من هبات الحرب العظمى هو رأي خاطئ. وقد لقي هذا الوعد عند إعلانه ارتياحًا كبيرًا لدى اليهود طرًا في جميع أنحاء العالم واعتبروه الميثاق الوطني الأكبر. أنظر:

ـ شهادة وايزمن أمام اللجنة الملكية: يريد جعل فلسطين يهودية كما هي إنكلترا إنكليزية! النهار، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1936.

[73] – أدرج أحد الباحثين الأحزاب السياسية والنقابات والحركة الطلابية في مكوّنات "الحركات الاجتماعية القديمة" التي كانت منقسمة بين "مدرسة الصراع الطبقي" و"مدرسة التحرر الوطني والقومي". أنظر:

ـ الحركات الاجتماعية في العالم العربي. مرجع سابق. عبد الله محي الدين، الحركات الاجتماعية في لبنان، ص: 129 ـ 174.

[74] – عندما نقول "يستدعي" فإننا نقصد أن التجربة التاريخية قد برهنت قوة هذه الأبعاد الموضوعية في الاجتماع السياسي العربي الحديث ـ المعاصر. وهذا ما يفسر، ولا نقول يبرر، التجريبية النظرية والعملية التي وسمت تاريخ الحركة القومية العربية الحديثة والمعاصرة. يلاحظ سعيد أبو الريش أن "برنامج النقاط الست" الذي قدمته ثورة 23 تموز/يوليو 1952، في أول مبتدأها "كان بسيطًا وعامًا للغاية ... إلى درجة تبعث على الضحك". أنظر:

ـ سعيد أبو الريش. "جمال عبد الناصر آخر العرب". ترجمه عن الإنكليزية سمير كرم. إصدار "مركز دراسات الوحدة العربية"، بيروت. الطبعة الأولى، نيسان/أبريل 2005. ص: 57. (وتلك النقاط هي: بناء جيش وطني، ضرب الإقطاع، القضاء على الاستعمار، القضاء على سيطرة راس المال، إرساء العدالة الاجتماعية، بناء حياة ديمقراطية سليمة).

وهذا ما جعل "الاستبداد" العائق الموضوعي لتطور القوى المنتجة في الولايات العربية من "السلطنة العثمانية"، وفي الشام تحديدًا[75]. لا يحتاج المنهج التحليلي ـ السكوني إلى مثل هذا التمييز النظري، الضروري، في كل تحليل اجتماعي ـ سياسي تاريخي. يكتفي هذا المنهج بأنه مسكون بـ"الانتقال" أو "التحوّل الديموقراطي"[76]. فيختصر "عوائق الثقافة الديموقراطية العربية" في "ظروف تاريخية منذ خمسينيات القرن العشرين حيث ما سُمّي التحرر أو الاستقلال"[77]. حينذاك "حصل في البلدان العربية انتقال من أنظمة ملكية إلى جمهوريات أكثر ملكية من الملكيات المنهارة وحصل تحوّل من طغيان إلى طغيان أكثر شراسة"[78].

يغلب التخشب الخطابي / Dogme العقيم على هذا المنهج. فالكفاح العربي ضد المشروع الصهيوني هو من "عوائق الثقافة الديموقراطية العربية" وتجب إدانته. لأن "النزاع العربي ـ الإسرائيلي كان في كل الحالات سببًا في اضطراب مسار التحرر الداخلي وأحيانًا ذريعة لصالح الأنظمة القائمة لتبرير القمع"[79] الذي مارسته "الجمهوريات الراديكالية العربية ". لا تخلو "دوغما الانتقال الديموقراطي" من استثناء وقور لأنظمة "التعاون الخليجي". إذ يشار إليها كـ"دول [عربية] أخرى وطدت موارد النفط [فيها] أنظمة ريعية لا تساعد على الثقافة المواطنية"[80].

في المنهج التحليلي ـ السكوني نجد أن "الحركات الاجتماعية" الوظيفية و"حشود الشارع" سيَّان. فما يحدد "مدنية التنظيم "الحركة الاجتماعية" ليس شكل التنظيم، [أكان] عائليًا، قبليًا، عشائريًا، طائفيًا، إتنيًا ... أو على العكس جمعية أو رابطة أو نقابة، بل وظيفته"[81] السياسية المحلية، وليس برنامجه السياسي الوطني. فـ "القضية الوطنية" تختفي.

يكرّس "منظرو" هذا المنهج اهتمامهم لإقناع أبناء الشعب العربي الفلسطيني بالتخلي عن المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الصهيوني واستبدالها "بوسائل مدنية سلمية"[82]. أما "القضية الاجتماعية" فإنها لا تُحْضَر كوسيلة لتعبئة "حشود الشارع"، إلا بمقدار ما تخدم النزوع الوظيفي المتطرف لدى دعاة "الانتقال الديموقراطي" النظريين والعمليين[83].

---

[75] - راجع: عبد الله، حنا. المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة. منشورات دار المدى للثقافة والنشر، دمشق. الطبعة الأولى، 2002. ص: 22.

[76] - أنطوان نصري، مسرَّة. الثقافة المواطنية في المجتمع التعددي، لبنان من منظور مقارن. منشورات "تصالح". المكتبة الشرقية، بيروت، 2019، الصفحة 193.

[77] - المصدر السابق.

[78] - المصدر السابق.

[79] - المصدر السابق.

[80] - المصدر السابق.

[81] - المصدر السابق.

[82] - نعمة، مصدر سابق. ص: 171 ـ 189.

[83] - بشأن دعاة النظرة الوظيفية العمليين، مثلًا، يقول معتز بن حميدة: "إن المجتمع المدني لم يتأقلم إلى حد الآن بالكيفية المطلوبة مع مرحلة الانتقال الديموقراطي، ولم يلعب دوره كسلطة مضادة تقوم بإعداد الأرضية الصحية للنشاط السياسي". أنظر: معتز بن حميدة، "العنف السياسي ودور مؤسسات المجتمع المدني في إرساء ثقافة الحوار في تونس ما بعد الثورة". منشورة في "الحوار المدني في المجتمعات العربية، تجارب

"الانتقال الديموقراطي" في منهج أتباع "مدرسة تحليل السلطة"[84] هو المعيار الوظيفي القياسي لديهم[85]، بحيث تُقَزَّم "الحركات الاجتماعية"، بموجبه، إلى دَرْكِ "حشود الشارع" أي الشعب المفكك، بل المتذرر في جموع لئلا نقول قطيع أفراد. في شأن individualization/ فردنة المجال السياسي، تقول وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس: "لا تستطيع الولايات المتّحدة أن تصنّع هذه النتائج [مؤسسات الديموقراطية] لكن يمكننا وينبغي علينا أن نخلق فرصًا للأفراد كي يتولّوا بأنفسهم تحديد مصير حياتهم ودولهم. وتكسب قوّتنا شرعيّتها الأكبر عندما ندعم الحقّ الطبيعي لكلّ الأشخاص، حتّى أولئك الذين لا يوافقوننا الرأي، في حُكم أنفسهم بحرّية"[86].

فـ "الحشود" هي أداة إنجاز "الانتقال الديموقراطي" للسلطة وحسب. أما التظلل بـ "الانسجام مع الأصل الفيبري"، أو بوجود رغبة في "تحرر هذا العالم العربي من نير النظام السياسي التسلطي أو الشمولي"[87]، فيأتي لتبرير أو تسويغ السِمة الوظيفية السافرة لهذا المنهج.

يحدث التطرف النظري ـ السياسي، برأينا، بفعل دينامية خارجية تدخل في بناء هذا المنهج الستاتيكي. حيث تتشكل هذه الدينامية على "مقتضى سياسة الولايات المتّحدة بالسعي إلى نموّ الحركات والمؤسّسات الديموقراطية في كلّ بلد وثقافة ودعمها، والهدف الأسمى هو وضع حدّ للطغيان في عالمنا، في مسار تحرّك يتماشى مع السياسة الخارجية الأميركية"[88] ومزاعمها الأيديولوجية. في رأيي، يمكننا وفق هذين المنهجين أن نُعَرِّف نوعين من "الحركات الاجتماعية": "الحركات الاجتماعية البنيوية" و"الحركات الاجتماعية الوظيفية".

ثالثًا: "تقهقر السياسة" أم عودتها؟

يختلف تفاعل كلا نوعي "الحركات" مع "الهدف الأسمى" الأميركي. لأن تحقيقه يجري، بحسب رايس، من خلال تجريد "الدول الضعيفة والفاشلة" من حق "السيادة"، الذي "ارتكز عليه نظام الدولة الحديثة منذ إنشائه بعد صلح وستفاليا قبل أكثر من 350 عامًا"[89]. الوضوح النظري يوجب علينا التنبه إلى أن هذا "الهدف" لم يكن حِكرًا على "الجمهوريين ـ المُحافظين الجدد" الرجعيين. فـ "الديموقراطيون" الرجعيون أنصار "الدمقرطة/ Démocratisation وحرية الأسواق" سعوا بدورهم إلى تحقيق ذات "الهدف"، طوال ولايتي الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون (1993 ـ 1997 ـ 2001). آنذاك قادت

مقارنة". إشراف إدريس الكراوي. أشغال الملتقى الثالث لجهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المجلس العالمي للعمل الاجتماعي". منشورات "المجلس العالمي للعمل الاجتماعي" وشبكة المغرب للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي". 2013، ص: 90.

[84] - للاطلاع على بعض "أعمال هذه المدرسة"، راجع:

ـ برهان غليون. "المحنة العربية: الدولة ضد الأمة". منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

[85] - برهان غليون. "معوقات الديمقراطية في الوطن العربي". موقع الجزيرة، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2004.

[86] - أنظر: كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية السابقة. "في مواجهة الدول الفاشلة... لم يعد لدينا عذر في الشرق الأوسط". النهار، 13 كانون الأول/ديسمبر، 2005.

[87] - غليون، "معوقات الديمقراطية...". مرجع سابق.

[88] - ترى كوندوليزا رايس أن "مؤسسات الديموقراطية [هي]: دولة القانون وقضاء مستقلّ وإعلام حرّ وحقوق الملكيّة من بين أمور أخرى".

[89] - رايس، المصدر ذاته.

الولايات المتحدة موجة العولمة الرأسمالية المتوحشة تحت لواء البرنامج النيوليبرالي الماكر، حيث راحت تبشِّرُ بـ "توسيع نطاق الديموقراطية والاقتصاد ... وفقًا لرغبة الأسواق التجارية"[90]، وتفرضه على الدول الرأسمالية المركزية والطرفية.

رضخت أنظمة الحكم "الديموقراطية" و "الشوروية" في كل من لبنان والمغرب والأردن والسعودية والعراق (منذ الاحتلال الأميركي عام 2003) والسودان لموجة العولمة الأميركية، والتزمت بتطبيق البرنامج النيوليبرالي الخرابي كاملًا. كانت "وصفة أميركية" حققت "رغبة الأسواق" من خلال "ديموقراطية الصناديق" (أو بـ "تعيين" الملك لمجلس الشورى، كما في حال السعودية). لقد أحدثت النيوليبرالية تدهورًا اجتماعيًا مهولًا[91] في هذه الدول، لأن الأنظمة الحاكمة فيها ما زالت قائمة على عصبيات طائفية وقبلية وشبه اقطاعية، زرعتها القوى الكولونيالية، وأقل ما يقال عنها إنها تتسم بالجمود السياسي الشديد. وهذه الرجعية الاجتماعية المترسخة التي تفتت "الشعب"، مفهومًا وواقعًا، تسهل على قوى سلطة الحكم "الديموقراطي" و "الشوروي" التوحش السياسي على الحقوق العامة. حيث يؤدي إكراه المجتمع على الرضوخ لسلطة البرنامج الواحد النيوليبرالي إلى فصل الاقتصاد عن السياسة وتاليًا إلى حرمان "الشعب" من تدبير حياته المادية وقهر إرادته السياسية. يعارض دعاة "الانتقال الديموقراطي" السلطة القائمة، بينما يسلِّمون للطبقة الحاكمة. في تسييرهم لـ "الحركات الاجتماعية" الوظيفية يعارضون، فعليًا، تحرير إرادة "الشعب"، ويعملون كقوة مساندة للطبقة الحاكمة، أي للأقلية الاجتماعية السياسية المتسلطة. إنهم جزءٌ لا يتجزأ من النظام السياسي، وإن لم يكونوا جزءًا من السلطة السياسية نفسها. يمكن أن نرى هذا التسليم في دأب هؤلاء "الدعاة" على تشويه "القضية الوطنية"، باختلاق تاريخ مضلل عن دور المقاومة الوطنية في حماية السيادة أي "الشعب" ونفي طابعها الاجتماعي والدولتي. أما طمسهم "القضية الاجتماعية" فيتخذ شكل التقريظ السياسي لحكم الأقلية[92]، أو يأخذ صورة نصوص نظرية

إن مسألة الكرامة الوطنية والقومية هي معطى اجتماعي - ثقافي بالغ الأهمية في نشاط "الحركات الاجتماعية" البنيوية

---

[90] - فواز جرجس. أميركا والإسلام السياسي. دار النهار، بيروت، الطبعة الأولى 1998، ص109. ونقلًا عن هذا الباحث فإن مفهوم ديمقراطية الأسواق التجارية أورده مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون الشرق الأدنى أنتوني لايك، في خطابه أمام "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" في أيار/مايو 1994. كما كرره الرئيس الأميركي كلينتون في صحيفة نيويورك تايمز في 1995/10/7.

[91] - ذكرت صحيفة "الوطن" السعودية، في تقرير نشرته 13 آب/أغسطس 2017، أن "لجنة خاصة تم تشكيلها بقرار من محمد بن سلمان، حددت 13 تحديًا يواجه الشباب السعودي. وأبرزها: ـ عدم مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل ـ ارتفاع معدلات السمنة ـ الضغوطات النفسية والاجتماعية ـ الحوادث المرورية بالسيارات ـ الانحراف الفكري ـ المخدرات ـ البطالة.

[92] - حظي نظام الحكم في المملكة المغربية بتقريظ برهان غليون منذ عام 2004، لأنه، برأيه، "ربما كان الاستثناء الوحيد في مسار التطور السلبي في العالم العربي" في مسالة "الانتقال الديموقراطي". فالمغرب "الذي شهد أول تجربة حكومة تناوب وطني بفضل الحوار الذي بدأ منذ بدايات التسعينيات بين الملك [الحسن الثاني] والمعارضة بقصد تجنيب البلاد مخاطر انتقال السلطة في مناخ من التوتر وانعدام الثقة بين الحكم والمعارضة وفقدان الأمل في المستقبل لدى أغلبية الشعب". أنظر:

ـ برهان غليون. "معوقات الديمقراطية في الوطن العربي". مرجع سابق.

تزعم بأن "الطابع الديني للملكية [المغربية] لعب دورًا غير مباشر في الدفع نحو الديمقراطية"[93].

يتضاعف هذا التضليل السياسي بـ "الثناء" الذي يغدقه إعلام الدول الإمبريالية على "الأنظمة الديموقراطية" في لبنان والمغرب والعراق و [سلطة الحكم الذاتي في] فلسطين المحتلة، ثم يضع النظام العنصري الصهيوني في الصدارة منها[94]. أيام نشوب فوضى "الربيع العربي"، لم يُخفِ زعماء "الحركات الاجتماعية" الوظيفية، "حرصهم على مفهوم السياسة الاقتصادية الليبرالية"[95]. كما تبرأوا من الباراديغم الدولتي العربي، الذي استولدته تجارب "الدولة الوطنية"[96]، وراحوا يدورون حول "النموذج التركي"[97] لتمويه حقيقة برنامجهم الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي. أهم ما في هذا البرنامج (أو كلّه، برأيي) كان "تفاهمهم" أو رغبتهم بـ"التفاهم" مع إمبريالية الولايات المتحدة[98] الذي يمكنهم من الإمساك بالسلطة، مقابل استمرار أو توسيع الهيمنة الأطلسية الغربية[99]. هكذا كان يتجلى "تقهقر السياسة"[100]. إن الرأسمالية، في دول المركز كما في الأطراف، خصوصًا الدول العربية، تعيد تشكيل مفهوم "الشعب" وواقعه وفق أضيق المصالح التي تخصها، كأقلية اجتماعية ـ سياسية، تحترم "الديموقراطية" بقدر ما تمكنها من أن تملك، بل أن تحتكر أمرها وكل الأمور في المجتمع[101].

لكن "الحركات الاجتماعية" البنيوية، في هذا الصراع الاجتماعي ـ السياسي المحموم، تبقى المعبر

---

[93] - المرجع ذاته.

[94] - قالت دراسة أعدها مركز المعلومات التابع لمجلة إيكونوميست وشملت 20 دولة في ما يسمى منطقة الشرق الأوسط، إنه على مستوى الحرية السياسية جاءت "إسرائيل" ولبنان والمغرب والعراق والأراضي الفلسطينيّة كأكثر الدول ديمقراطيّة في المنطقة. وجاءت ليبيا في المركز الأخير، بعد سورية والسعودية. ووضع الترتيب على مقياس للحرية السياسية والمدنية من 10 نقاط. وقد حاز لبنان على 6.55 نقطة ليحل ثانيًا، والمغرب على 5.20 في المرتبة الثالثة، والعراق وفلسطين على 5.05 لكل منهما. وحلت مصر في المرتبة العاشرة مع 4:30 نقطة. وحلت سوريا في المرتبة ما قبل الأخيرة مع 2.80 نقطة، أما ليبيا ففي المرتبة الأخيرة مع 2.05 نقطة. وحازت "إسرائيل" على 8.2 نقطة في المركز الأول. ملخص الدراسة منشور في موقع الراديو البريطاني، 21 كانون الأول/ديسمبر 2005.

[95] - تصريحات الأمين العام لحركة النهضة التونسية حمادي الجبالي تطمئن الأسواق وقطاع الأعمال. وكالات، 28 تشرين الأول/أكتوبر، 2011.

[96] - لقد أثرنا مسألة الباراديغم الدولتي وأهميته السياسية والفكرية في تحليل ظاهرة المنظمات غير الحكومية وجدول أعمالها. أنظر:

ـ علي إسماعيل نصّار. المجتمع المدني العربي: العولمة، الدمقرطة، السوق. منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت. الطبعة الأولى 2003. ص: 9 ـ 16.

[97]- الغنوشي من قطر: سأعمل على أن تكون تونس "قريبة من النموذج التركي مع خصوصيات تونسية". السفير، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[98] - أكد الأمين العام لـ "الجماعة الإسلامية" محمود حسين الأمين، بعد لقاء بوفد يمثل الإدارة الأميركية لمناقشة أوضاع مصر، إن "الوفد استمع جيدًا لرؤية الإخوان وعبّر عن سعادته بكل جديد لم يسمعه من قبل". وكالات، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[99] - هيثم المالح، يدعو لتدخل عسكري أطلسي في سوريا تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وكالات، 22 أيلول 2011. وكذلك: معارضون سوريون يطلبون حماية خارجية. 19 أيلول/سبتمبر 2011.

[100] - جون إهرنبرغ. "المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة"، ترجمة علي حاكم صالح حسن ناظم. إصدار "المنظمة العربية للترجمة". توزيع "مركز دراسات الوحدة العربية"، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، شباط/فبراير 2008. ص: 431 ـ 434.

[101] - قبل عقد ونيف كتب روبرت د. كابلان أنه "في جميع أنحاء الغرب ما بعد الصناعي صارت الانتخابات تلاعبًا مخيفًا بأحداث لا يمكن تمييزها عن الحملات الإعلانية للشركات. حيث يقوم المرشحون بإصدار إعلانات انتخابية منتظمة، تمس قضايا عاطفية ساخنة، ويكون من الواضح أنها غامضة أو زائفة، لكنها ضرورية لاسترضاء ملايين الناخبين". ورأى أن خداع الساسة للجمهور في الدول الديموقراطية يكشف عن نظرتهم للشعب، واقتناعهم بأن "العالم يحب هذه التصريحات الزائفة، وأن أذكى الساسة وأكثرهم نجاحًا هم الذين استوعبوا، بعمق، حقيقة أن المواطنين الديموقراطيين المتميزين هم مجرد مجموعة من الحشود البشرية". أنظر:

- Robert D. Kaplan. The Media and Medievalism; The Policy Review,no 128, December 2004 and January 2005.

عن مفهوم "الشعب" كأغلبية اجتماعية ـ سياسية، يجب احترام سيادتها ومصالحها وحقوقها واحترام كرامتها أيضًا. إن مسألة الكرامة الوطنية والقومية هي معطى اجتماعي ـ ثقافي بالغ الأهمية في نشاط "الحركات الاجتماعية" البنيوية، ومنها حركات المقاومة الوطنية العربية. لقد أخبرني شاهد عيان أنه خلال توقف مفاجئ على الطريق شبه الصحراوي من نواكشوط باتجاه داكار عام 2012. وفي هذا المكان شبه المعزول عن العالم رأى صورة السيد حسن نصر الله مرفوعة فوق جدار محطة صغيرة لتصليح عجلات السيارات يديرها شبان فقراء. وهذه الصور هي بمثابة أيقونات نفسية تحرز حاملها من نكد الدهر، ومشقات الحياة الاجتماعية والسياسية. وهذه الظاهرة تذكرنا بما أوضحه سعيد أبو الريش، بشكل جيد، عن مكانة الكرامة الوطنية كقيمة اجتماعية ـ نفسية، في محض الجمهور العربي تأييده القوي للرئيس جمال عبد الناصر[102].

إن "حركات التحرر من العوز" الجارية في لبنان والمغرب والأردن والسعودية والعراق (منذ الاحتلال الأميركي ـ البريطاني عام 2003) والسودان تبدو أقرب بكثير إلى "الحركات" البنيوية التي تريد فتح المجال السياسي مجددًا، من سبيل إعادة الاقتصاد إلى مجال السياسة[103].

يحتاج تقدير مستقبل "حركات التحرر من العوز" في هذه الدول، إلى بحث مكرّس لعوامل تفاعلها وتطورها كل على حدة في السياق الوطني وفي السياق العربي. إن كافة هذه "الحركات" تصطدم باستبداد "دولة الأمن الداخلي" الذي يقيّد تطورها ويرسم مصيرها، ما خلا لبنان والجزائر اللذين ينفردان بظروف معيّنة. إن "العدو الداخلي" الذي تتصرف به هذه "الدولة" وتصارعه هو الأغلبية الاجتماعية ككل، بما في ذلك "حركات التحرر من العوز"، حيث تعاملها بالغلظة والشدة[104] والسجن وصولًا إلى حدود القتل. أو "تمنّ" بالإحسان عليها، وتحجب عنها الحقوق.

لقد شهدت أروقة قضية المتعطلين عن العمل في الأردن أسلوبًا جديدًا في معالجة الاعتصامات أمام مقر الديوان الملكي في عمّان العاصمة. وقرر العشرات من المتعطلين عن العمل في مدينة الكرك إنهاء اعتصام سريع لهم أمام الديوان الملكي بعد تدخل وجهاء ونواب ورجال أعمال من أبناء المدينة تكفلوا بتقديم رواتب مجانية إلى حين تدبير وظيفة لنحو 47 شخصًا. وتكفّل هذا الإجراء ممثل المدينة هيثم زيادين. وكان شيوخ ورجال أعمال من مدينة معان قد وقعوا وثيقة مماثلة يتعهدون فيها بدفع 200 دينار شهريًا لنحو 750 عاطلًا عن العمل إلى حين تدبيرهم بوظائف. ويعتبر هذا الأسلوب مستجدٌّ تمامًا في التعاطي مع ملف المتعطلين عن العمل بعد الضجة التي أثيرت في هذا السياق.

ويعتقد بأن المتعطلين عن العمل في محافظات ومدن أخرى قد يقررون السير في هذا الاتجاه حيث من الواضح أن الرواتب المجانية يتكفل بها رجال

---

102 - أنظر: أبو الريش. مرجع سابق.

103 - أكد عبد الرزاق الإدريسي، الكاتب الوطني لـ "الجامعة الوطنية للتعليم ـ التوجه الديمقراطي/ FNE" في المغرب، أن ما سمي بمخطط "إصلاح" التقاعد الذي صادق عليه مجلس المستشارين الأسبوع الماضي يجب وضعه في سياق الخضوع لأوامر وتوجيهات صندوق النقد الدولي. موقع الحقول 10 تموز/يوليو 2016.

104 - أنور الزيادات، الأردن: استخدام القوة لفضّ احتجاج على السياسات الاقتصادية بالعاصمة عمّان، عمان. موقع العربي الجديد، 13 كانون الأول/ديسمبر 2018.

المال والأعمال في نفس المحافظات. وليس بخافٍ أن غاية هذا الإحسان ليس حل قضية المتعطلين، بتوفير العمل لهم، بل إجهاض التحرك الاحتجاجي لمنع تحوّلهم إلى أغلبية سياسية تؤثر في مصالح الأقلية الاجتماعية ـ السياسية الحاكمة. لأن انتقال هذه "الدولة" من جحيم "سنوات الرصاص" إلى عهد "الدمقرطة"[105]، لم يتعد "استبدال الحلّة والاحتفاظ بنفس الجسد"[106].

فـ "الدمقرطة" لم تقطع دابر الاستبداد، الذي يترك منسوبها رهنًا بحجم الأزمات النازلة بـ "دولة الأمن الداخلي"[107] التي وصلت إلى حد تجويع "الشعب" وقمع صوته الاحتجاجي[108].

إن اللهفة الجهوية التي تبدر من "حركات التحرر من العوز" لا تبخس قيمتها، بل تؤكد عمق جذورها الاجتماعية وقوة ذاكرتها الوطنية. يقول أحمد الزفزافي والد قائد "حراك الريف" ناصر الزفزافي، إن عدم شمل ابنه بالعفو الملكي، الذي يصدر يوم 30 تموز/ يوليو من كل عام، في ذكرى جلوس ملك المغرب محمد السادس على العرش، كان "أمرًا متوقعًا".

وكشف الزفزافي الأب أن "إقصاء نشطاء الريف من العفو قد يزيد من تعقيد الملف والأوضاع في المنطقة". وتساءل: "هل يجب أن نخوض حربًا ضد الدولة لنرغمها على العفو عن أبناء الريف". ونفى أحمد الزفزافي تلقيه أي اتصال لطلب العفو عن ابنه أو توصله لأي وثيقة تهدف إلى ضمان الحرية لنشطاء الحراك، لافتًا إلى أن وزير العدل في حكومة سعد الدين العثماني ينتمي لمنطقة الريف، لكنه عاجز عن القيام بأي خطوة في صالح المعتقلين.

إن الفارق الحاسم بين "الحركات" البنيوية و"الحركات" الوظيفية هو الموقف من مسألة تمكين الدولة الوطنية

وعن مصير "حراك الريف" وقادته، قال الزفزافي الأب إن "الريف سيظل هو الريف، ولا عاش من خانه"، مؤكدًا أن "ما يمس هذه المنطقة مهد الحراك يمس الوطن بأكمله"[109].

إن المضامين الاجتماعية القوية لهذه "الحركات" تبرز كذلك في الوضوح المطلبي الذي تتحلى به

---

[105] - إبراهيم أحنصال، طبيعة النظام تؤكد عبثية الانتخابات في المغرب، موقع الحوار المتمدن. العدد 5290. 20 أيلول/ سبتمبر 2016.

[106] - أنظر: مصطفى حيران. المغرب. من سنوات الرصاص إلى سنوات السموم. موقع أنوال بريس. 9 شباط/فبراير 2018.

[107] - كشفت صحيفة "هآرتس" أن رئيس هيئة الأركان "الإسرائيلية" غادي أيزنكوت عبّر خلف أبواب مغلقة عن انزعاجه الشديد مما صرّحت به سفيرة تل أبيب في عمان عينات شلاين بشأن أوضاع الأردن الاقتصادية. وأكد رئيس هيئة الأركان "الإسرائيلية"، في الاجتماع المذكور، أن على "إسرائيل" مساعدة جارتها الشرقية إذا دعت الحاجة إلى ذلك. الأردن تمثل أهمية أمنية واستراتيجية لـ "إسرائيل" وحدودها الأطول مع "إسرائيل" ومع ذلك فالحدود مستقرة منذ عشرات السنين. وكالات، 9 آذار/مارس 2017.

[108] – هند الفايز ترد على صداح الحباشنة: "سأعيد وأكرر الشعب جاع واستنزف"، 13 أيلول/سبتمبر 2017، على صفحة الفايز في موقع فايسبوك. في وقت لاحق، سيتم اعتقال هند الفايز، وهي نائبة سابقة في البرلمان، بتهمة "التهرب الضريبي". وقالت إنها تعرضت للضرب من الأجهزة الأمنية. وكانت الفايز دؤوبة على أن "تشارك في اعتصام أسبوعي كل خميس - رغم قلة عدد المشاركين فيه - قرب مبنى رئاسة الوزراء بالعاصمة عمان للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية، ورفضًا للنهج السياسي والاقتصادي الحالي".

[109] - أصدر العاهل المغربي الملك محمد السادس، في 29 تموز/يوليو 2018، قرارًا بالعفو عن 1204 أشخاص مدانين في قضايا جنائية، بمناسبة احتفالات المملكة بالذكرى الـ 19 لاعتلاء الملك كرسي الحكم. ولم تتضمن لائحة العفو أسماء المعتقلين بسبب الاحتجاجات التي شهدها الريف المغربي وتراوحت أحكام معتقلي الحراك بين الحبس لمدة عام و20 عامًا، بحق أكثر من 50 ناشطًا ريفيًا، ما خيب آمال أسرهم التي كانت تنتظر العفو الملكي بترقب كبير، المصدر: عبد اللطيف الصلحي، موقع إرم نيوز الإماراتي. 30 تموز/يوليو 2018.

ضد "الحرب والفساد والجوع"، حتى وإن شابه نوع من الغموض السياسي[110]. يعمق النظام الدولي المتعدد الأقطاب، لا سيما في المرحلة الانتقالية الراهنة، من اضطراب "دولة الأمن الداخلي" في المغرب والأردن والسعودية والعراق والسودان، وفي الوقت نفسه تتمدد رقعة الغموض السياسي في بنية ودور "الحركات" ومآلاتها الفعلية. فهذه "الدولة" واقعة في "حفرة الأزمات"، وتجأر بالشكوى من جفاف مصادر "التسوّل" الخارجية التي كانت تعتاش منها[111]. بينما يتلاشى أثر الرشى المالية التي توزعها على الفئات المتضررة من السياسات النيوليبرالية لإسكاتها[112]، وأثر الاحتماء بـ "إسرائيل"[113]، كلما زادت هذه "الدولة" الأعباء المادية والسياسية على قاعدتها الاجتماعية[114].

إن الحركات الاجتماعية التي تواجه هذه "الدولة" اليوم تكسب تكتيكيًا من دوام الغموض السياسي الذي يحيط بها. لكن حالما تَخْلع السلطة من الحكم، كما حصل لسلطة عمر البشير في السودان، وتُشكِّل أو تشارك في تشكيل "النظام الجديد"، تصبح "الحركات" معنية بجلاء هذا الغموض، وهو أصلًا غموض برنامجي، وذلك، لسببين جوهريين:

الأول، أنها تصير مطالبة بالإجابة، في الداخل، عن "السؤال التالي: بعد الاستيلاء على الحكم، كيف يبدو للعيان تعاقب [مراحل الكفاح الاجتماعي والسياسي، إلى أن] يحقق الثورة الاجتماعية الكاملة؟"[115].

والثاني، في الخارج، حيث يكون وضوح السياسة الخارجية تجاه "إسرائيل" من عدمه[116]، هو مقياس "ثوري" حاسم، لأنه يعطينا دليلًا على توجّه الحكم الجديد نحو "الثورة الاجتماعية الكاملة"، باعتبار أن المقاومة العربية ضد "إسرائيل" والمشروع الصهيوني، والكفاح العربي ضد النظام الإمبريالي، هما فاعلان ثوريان جوهريان في ديالكتيك الصراع الطبقي العالمي[117].

---

110 - تفيد "الهيئات السودانية" التي تقود تحركًا منظمًا ضد حكم الرئيس عمر البشير في أنحاء السودان إنها تريد "هزيمة نظام الحرب والفساد والجوع". وتضيف في بياناتها المنشورة على صفحة المفكر والباحث حلمي شعراوي في يومي 4 ـ 13 كانون الثاني/يناير 2019، إنها تعمل لـ "إقامة البديل الانتقالي الديمقراطي".

111 - العاهل الأُردني قال لنا جملةً لا يُمكِن أن ننساها وهي "إن زمن التسوّل انتهى، وإنّ سياسة الاعتماد على الذات هي شعار المرحلة المُقبلة". وردت في مقال عبد الباري عطوان، موقع رأي اليوم، 11 آذار / مارس 2019.

112 - وضعت الحكومة السعودية برنامجي حافز وحساب المواطن لتوزيع مساعدات مالية نقدية على "الأسر الأكثر تأثرًا بالمتغيرات الاقتصادية" مثل رفع أسعار الوقود والكهرباء والماء والتعليم، وزيادة الضرائب على الأغذية التي قررها ولي العهد محمد بن سلمان.

113 - مبارك المهدي: مصالح السودان لا تتعارض مع "التطبيع مع إسرائيل". وكالات، 3 كانون الأول/ديسمبر 2017.

114 - على الرغم من الطفرة الكبيرة في افتتاح الكليات الطبية والصحية إلا أن نسبة توطين الأطباء في القطاع مازالت في مستوى 27 ـ 30 في المئة على أقصى تقدير فيما تشير هيئة التخصصات الصحية إلى وجود أكثر من 6 آلاف طبيب يبحثون عن عمل، أنظر:
ـ أحمد الجهني، أطباء سعوديون على رصيف البطالة...! وزارة الصحة: يرفضون العمل خارج مناطقهم. جدة. جريدة المدينة، 17 كانون الثاني/يناير 2019.

115 - جونستون. مرجع سابق، ص: 233.

116 - غموض السودان "بعد الثورة": عودة 6 آلاف شاب من "إسرائيل" ويطالبون الحكومة بإعادة أموالهم المصادرة! موقع الراكوبة، 8 آب/أغسطس، 2019.

117 - ... لأن هدف "الثورة الاجتماعية" يمكن اختصاره بمعنى ما بأنه كسر "سيرورة التراكم الإمبريالي" وخلق سيرورة وطنية ودولية مستقلة عن النظام الرأسمالي الدولي. أنظر: "الحرب في الإمبريالية هي عملية ذاتية ضرورية". مقابلة مع علي القادري، موقع الحقول، 18 حزيران/يونيو، 2019.

رابعًا: ثورة "اليمين الجديد" في لبنان: دور "المنظمات غير الحكومية" في "الحراك الشعبي 2019"

صبيحة يوم "ثويرة الواتساب"[118]، الخميس 17 تشرين الأول، 2019. لاحظنا أن "الصحف أبرزت الكباش الوزاري حول الضرائب الجديدة التي فرضت على المواطنين في موازنة 2020". لكن الإفقار كان يتم عبر الموازنة ومن خارجها أيضًا. لدى صياغة تقدير الموقف السياسي اليومي، خلال السنة الجارية (2019)، تحديدًا، كنا نعثر يوميًا على مؤشرات توسع الفجوة الاجتماعية/ الطبقية بين الأوليغارشيه وبقية فئات المواطنين. كانت كلها تشير إلى أن التناقض الاجتماعي/الطبقي ازداد توترًا. وكان من الواضح أن الحراك المطلبي المعيشي الذي زخمته إضرابات وتظاهرات واعتصامات الأساتذة والمعلمين، والعسكريين المتقاعدين، والقضاة، حمل كل ملامح تمرد القاعدة الاجتماعية للنظام على أركان الأوليغارشيه المستبدة. و "بالفعل، فإن أعمال التمرد التي بدأت الليلة الماضية (17 ـ 18 تشرين الأول 2019)، تركزت على التجمع والاعتصام والتظاهر وقطع الطرق الرئيسية والفرعية في العاصمة والمناطق. لكن الأهداف السياسية لا تزال غير متماسكة. ومع بزوغ فجر اليوم الثالث، السبت 19 تشرين الأول، 2019، "كشف التمرد الشعبي عن حيوية نضالية ضد حكم الأوليغارشيه. ولكن ماذا يريد التمرد. هذا السؤال السياسي بقي جوابه معلقًا. رفعت شعارات ثورية في وسط العاصمة مثل "الشعب يريد إسقاط النظام"، أو "ثورة، ثورة، ثورة، ثورة ...".

في ظروف لبنان السياسية، أي في مواجهة هذه "الطبقة السياسية" المستحكمة بالنظام والدولة، هذه أهداف غاضبة، غامضة وشعارات عامة. بينما يفترض أن تكون الأهداف السياسية للتمرد واضحة وقابلة للتنفيذ. السؤال الثاني، لماذا فشلت "قيادة التمرد" في إثبات حضورها السياسي والإعلامي، كقيادة. إثبات الحضور، يعني طرح شروط سياسية ومطالب محددة.

أولًا، لزيادة التعبئة الشعبية حول هذا التمرد، ولاجتذاب كتل إضافية من المواطنين، لكي يشاركوا به.

ثانيًا، لكي يعرف المواطنون ماهية السقف السياسي الفعلي للتمرد، ليس الذي يتمنون بلوغه، بل الذي يمكنهم تحقيقه. الاشتباكات العنيفة مع القوى الأمنية، والقمع الشديد الذي واجهتهم به، تبين أن المكاسب السياسية التي حققها المتظاهرون محدودة. يعطينا "الحراك الشعبي 2019" في لبنان، فرصة التعمق في الاستنتاجات الرئيسية بشأن انقسام "الحركات الاجتماعية" العربية بين اتجاهين: الاتجاه البنيوي والاتجاه الوظيفي. وفق هذا التحليل النظري العام، نحاول مقاربة دور "المنظمات غير الحكومية" في لبنان. بحيث نتبيّن من خلال البحث في تحولات هذا الدور أن "الحراك" منقسمٌ، أساسًا، بالفعل، بين هذين الاتجاهين الكبيرين. لا يهتم هذا القسم بالتوسع البحثي الميداني والزمني في تقييم "الحراك"، إلا في حدود الكشف عن كلا الاتجاهين وكيفية تفاعلهما ونتائجهما. اختبرت "المنظمات غير الحكومية" في لبنان ثلاثة "حراكات شعبية" خلال عقد واحد.

[118] - جمال غصن، "ثويرة الواتساب في لبنان"، الأخبار، تشرين الثاني/نوفمبر، 2018.

الأول، تمثل بـ "التظاهرات التي انطلقت في شباط 2011 ضمن ما سمّي يومذاك حراك إسقاط النظام الطائفي اللبناني". الثاني، "حراك العام 2015 الذي تعامل مع قوى السلطة، ككلّ واحد تحت شعار : كلّن يعني كلّن"[119]. الثالث، هو "الحراك الشعبي" الذي وُصِفَ بـ "الثورة اللبنانية" أو "الانتفاضة اللبنانية"[120]، وقد بدأ في 17 تشرين الأول 2019، ولم يزل يتفاعل حتى الآن. إبّان "حراكي" 2011 ـ 2015 اكتسبت "المنظمات" كمًا هائلًا من الخبرات السياسية العميقة والمَسَانِدِ التنظيمية المرنة. لكن تحويل الشارع إلى ساحة لـ"الحراك"، أي إلى ميدان عرض القوة السياسية لديها، لم يتعد آنذاك استراتيجية "الاحتجاج الاستعراضي" وتكتيكاتها[121]، من أجل "إقناع" السلطة بتحقيق النزاهة السياسية وفرض الانصياع القانوني.

4.1 من "الاستعراضي" إلى "السياسي"

بالمقارنة مع قوى فاعلة أخرى، فإن "المنظمات غير الحكومية"[122] تعمدت أن يظلَّ "الاحتجاج الاستعراضي" في "الحراكين" السابقين خاليًا من التنازع السياسي مع السلطات المنتخبة على شرعية التمثيل السياسي للأغلبية الانتخابية- السياسية في صفوف الشعب. جرى "الاحتجاج" في كليهما عبر تجييش الحشود والدفع بها إلى "الساحة" أو "الشارع" للتصادم مع أجهزة السلطة أمام كاميرات الإعلام. كانت مشاركة "المنظمات" في ذينك "الحراكين" تبتغي هدفين: رصيد سياسي هيِّن وشرعية "السيطرة على الأرض". أما في "الحراك 2019" فقد انتقلت هذه "المنظمات" إلى مرحلة جديدة هي مرحلة الاحتجاج السياسي. لقد جاءت إلى هذا "الحراك"، مُذخرةً بما نالت قبلًا من الرصيد والسيطرة، وأخذت تتصرف كقوة سياسية.

إن انتقال "المنظمات" إلى المرحلة الجديدة، مرحلة الاحتجاج السياسي، كرّسته عبر استجابتها السريعة لثلاثة تحديات أساسية، هي:

أ. اتخاذ استراتيجية المنازعة السياسية: حرصت "المنظمات" على المبالغة بإحصاء أعداد "حشود الشارع"، لا سيما في الأيام الأولى لـ"الحراك"[123]، لكي تؤكد أن المرحلة الراهنة هي مرحلة "الثورة اللبنانية"، وحتى تبرر منازعة القوى السياسية الممثلة في برلمان 2018 على شرعية التمثيل السياسي للمواطنين[124].

ب. إعلان البرنامج السياسي: بادرت "المنظمات" إلى تحديد المطالب السياسية لـ "الحراك 2019" أو لـ "الثورة اللبنانية"، بعد أقل من أسبوع على انطلاقه[125] لكي تضاعف قدراتها على التفاعل مع

---

[119] - ماهر أبو شقرا: "لبنان 2018: هل من خلطة سحرية لمواجهة السلطة في الانتخابات النيابية؟، موقع رصيف 22، 20 أيلول/سبتمبر 2017.

[120] - مفهوم "الثورة" ومفهوم "الانتفاضة" وردا في هاشتاغ #لبنان_ينتفض وهاشتاغ #لبنان_يثور على صفحة المحامية نايلة جعجع، 22 كانون الأول/ديسمبر، 2019.

[121] - كارول كرباج، "السياسة بالصدفة: الحراك يواجه شعوبه". معهد السياسات في الجامعة الأميركية في بيروت. كانون الأول/ديسمبر 2016، ص21.

[122] - المقصود تمييز "المنظمات" عن القوى السياسية والنقابية والشبابية والحقوقية الوطنية التي شاركت في كلا "الحراكين".

[123] - إحصاءات وكالة رويترز". وردت في قناة "الحرة" الأميركية، 20 تشرين الأول/أكتوبر، 2019.

[124] - وليد حسين، "المدن" تحاور إبراهيم منيمنة: الثورة تعيد صوغ الهوية اللبنانية، موقع المدن، 24 كانون الأول/ديسمبر، 2019.

[125] - عرض هذه "المطالب" جيلبير ضومط من مجموعة "بيروت مدينتي"، وأبرزها: 1. استقالة الحكومة. 2. تشكيل حكومة اختصاصيين من أجل إدارة المرحلة المقبلة. 3. إجراء انتخابات نيابية مُبكرة. تقرير جوني فخري. موقع العربية نت، 23 تشرين الأول/أكتوبر، 2019.

الجمهور واستقطابه. كما سمح لها هذا التضخيم بالمنافسة على تسنّم "قيادة الثورة"، في مواجهة القوى والمجموعات الوطنية التي كانت سبّاقة في الحركة المطلبية الإصلاحية طيلة المرحلة السابقة[126].

ج. تطوير تكتيكات المواجهة : تابعت "المنظمات" تنفيذ تكتيكات التظاهر والاعتصام والتفاعل الإعلامي في الساحات والشوارع حتى تستقطب الجمهور، وفي الوقت عينه تجتذب دعم القوى الخارجية[127] وتبرر تدخلها في الشؤون اللبنانية. لكن أبلغ تكتيكات المواجهة أثرًا، كان قطع الطرقات. تشير الاستجابة لهذه التحديات الثلاثة إلى حجم "التسييس" العميق والواسع الذي بلغته "المنظمات غير الحكومية" في المرحلة الراهنة. ولذلك فإن متابعة ظاهرة "المنظمات" في الحياة الاجتماعية ـ السياسية وتقييمها، ومساءلتها، يوجب الأخذ بالاعتبار، من الآن فصاعدًا، التحول الوظيفي الذي أصاب دورها. بعدما انتقلت من مرحلة "الاحتجاج الاستعراضي" إلى مرحلة "الثورة اللبنانية" أي إلى مرحلة الاحتجاج السياسي السافر. لقد عادت "المنظمات" إلى دائرة الاهتمام العام مع اندلاع "الحراك الشعبي". إذ تغلغلت فيه بكل إمكانياتها وتمركزت في الشوارع والساحات باعتبارها إحدى قوى "الثورة اللبنانية". كما تهافت إلى "الحراك" رجال أعمال وشركات خاصة و"محتجون" أجانب ينتمون إلى "منظمات غير حكومية" أوروبية وأميركية، وإلى "منظمات غير حكومية" كوزموبوليتية، ومنها منظمة "المجتمع المدني المفتوح" وتوابعها مثل "الأزمات الدولية" وشركة "كوانتم" وسواهما[128]. وهذا التوجه الهجومي أحدث نوعًا من المفاجأة للمتابعين، لأنه بدا كـ "انحراف سلوكي"، أو "انقلاب"، مناف للدور الوظيفي المألوف الذي كانت تؤديه هذه "المنظمات" في لبنان. فـ "المنظمات" عاشت "الحراك" كمنعطف، أو قطيعة بين الفعل "الاستعراضي" الذي دأبت عليه، ماضيًا، وبين الفعل السياسي الذي انتهت إليه، راهنًا. معنى ذلك أنها بارحت التقية السياسية التي كانت تضمرها، وشهرت الخصومة السياسية في الصراع الاجتماعي - السياسي الناشب. وهذا بيان جلي بولادة قوة سياسية جديدة اتخذت موقعًا في هذ الصراع، بعد مخاض طويل. وأن هذه القوة تصنع[129] أو تتلقى[130] "الرواية" المناسبة لها عن "الحراك الشعبي" وتحولاته. في بؤرة هذه "الرواية" ينتصب أمامنا السؤال المحوري المُرَكَّبْ: كيف حدث "تثوير" هذا العدد الهائل من "المنظمات غير الحكومية" في لبنان. لماذا "ثارت" هذه المنظمات الآن.

---

126 - هيئة موقع الحقول، "كان التحرك الاحتجاجي أمس الأحد، في بيروت، قليلًا، لكنه كان جيدًا...". 7 تشرين الأول/أكتوبر، 2019.

127 - يمكن لباحثين جديين أن يدرسوا نسبة اللافتات المكتوبة باللغات الأجنبية إلى المكتوبة باللغة العربية التي رفعت خلال "الحراك"، كمؤشر لرهان بعض "المحتجين" على أميركا وأوروبا.

128 - يملكها ويديرها الملياردير الأميركي من أصل مجري اليهودي جورج سوروس. وهذه المنظمة تضم مؤسسات وشركات تعليمية وإعلامية ومنظمات ومراكز أبحاث مثل "مجموعة الأزمات الدولية"، وشركة quantum communications، وهي المستشار الإعلامي التنفيذي لقوى 14 آذار/مارس. مركزها في واشنطن، ولها فروع خارجية في لبنان وتركيا وغيرهما. عن سوروس، أنظر: سمير صالحة، السوروسية في إسطنبول. النهار، 11 تشرين الثاني/نوفمبر، 2005.

129 - "شعار (كلن يعني كلن) بات بوصلة حقيقة للثورة في الشارع". "المدن" تحاور إبراهيم منيمنة، مصدر سابق.

130 - أنظر، مثلًا، تقرير بعنوان : محنة لبنان.. الأزمات الاقتصادية والسياسية منذ الحرب الأهلية. قناة "الحرة" الأميركية، 18 تشرين الثاني/نوفمبر، 2019.

كيف "الْتَمَّتْ" حول البرنامج السياسي الانتقالي "لإدارة الانهيار". ما سر تغلبها العاجل على أمراضها البنيوية كـ "التفتت" و "الانتحال" و "التنابذ" و "الأنانية" و "فساد الذمة" ...ألخ. ثم ما مصيرها وكيفية التعامل معها من بعد "الحراك"؟

4.2 باراديغم الثورة اللبنانية وأزمة النظام

نفترض أن "روايتنا" عن "الحراك الشعبي 2019" يجب أن تشمل معاينة باراديغم الثورة اللبنانية، الذي كان قد صيغ قبيل وأثناء الحرب الأهلية الكبرى (1975- 1989).

لقد فكرت بعض القوى الوطنية وجربت آنذاك أن تحوّل تلك الحرب إلى ثورة شعبية، تستبدل من خلالها النظام الطائفي بنظام وطني ديموقراطي. بغضّ النظر عن الأبعاد الأيديولوجية، والرهانات السياسية لدى هاتيك القوى، فإنها استنتجت بالتجربة النظرية والعملية الخاصة أن عملية التغيير الثوري للنظام الرأسمالي- الطائفي في لبنان ذات باراديغم اجتماعي- سياسي، ينطوي على ثلاثة تناقضات أساسية[131] تواجهها حركة تطور الدولة وتحرر المجتمع، وهي: التناقض الاجتماعي والتناقض الطائفي/المذهبي والتناقض الوطني. يمكن أن نضرب الأمثلة الوافرة من تاريخنا وحاضرنا على تداخل الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجدلي لهذه التناقضات الأساسية الثلاث في النظام اللبناني. وهذا التداخل الدينامي هو الذي يحدد المعادلات الكبرى للواقع السياسي اللبناني. كذلك فإن تفاعل هذه الديناميات معًا، في صلب الوحدة الجدلية للمجتمع والدولة، يجعل البنى المجتمعية والهيئات والمؤسسات الدولتية في لبنان، بالغتي الحساسية إزاء متغيرات النظام العربي والنظام الإقليمي والنظام الدولي. تنشأ أزمة النظام وتتفاقم، وقد تتفجر، بفعل هذا التداخل الدينامي الجدلي بين هذه التناقضات الأساسية. إذ يرتفع أحدها إلى مستوى التناقض الرئيسي في مرحلة أو لحظة معيّنة من الصراع السياسي في الداخل أو في الخارج، ما يفاقم أزمة النظام، فتجد حلًا ليستقر النظام مجددًا، أو تبقى تتفاعل وتنفجر. ومن هذه الأمثلة:

- عدوان "إسرائيل" في تموز 2006. صعد التناقض الوطني إلى مرتبة التناقض الرئيسي طيلة أيام الحرب العدوانية الصهيونية. إن كيفية حل أطراف المعادلة الثلاثية: الجيش والشعب والمقاومة لهذا التناقض، في تلك اللحظة التاريخية، قد حفظ الأمن والسيادة والاستقلال للبلاد، كما أسقط مشروع الأقلمة / régionalisation الأميركية - "الإسرائيلية".
- الحرب الوطنية على الإرهاب التكفيري (2014 - 2017). أثناء تلك الحرب تضخّم التناقض الطائفي/المذهبي في المجتمع إلى حدود التناقض الرئيسي. لكن حسم قوى المعادلة الثلاثية إياها لهاتيك الحرب بهزيمة الإرهابيين وفّر الظروف لإدارة هذا التناقض، بما يحمي وحدة الدولة والمجتمع وحفظ أمنهما الردعي ضد "إسرائيل"، ومنع مشاريع التفتيت الإقليمي.
- "الحراك الشعبي الوطني 2019". "انفجار" هذا "الحراك" شكل نقطة الذروة، على مؤشر تصاعد التناقض الاجتماعي، واتساع خارطة التحركات الطبقية قطاعيًا وعدديًا وجهويًا ضد استبداد حكم

[131] - للمزيد، راجع: التقرير السياسي الصادر عن "المؤتمر الوطني الثاني" لـ "حزب العمل الاشتراكي العربي - لبنان". أيلول/سبتمبر، 1980. "القسم الثالث: الوضع اللبناني".

الأوليغارشيه /Oligarchie [132] بالسلطة وبالثروة. لقد شاهدنا كيف نجح "الحراك"، خلال أيام قلائل على "انفجاره" في "كَي الوعي لدى المسؤولين في السلطة، المسؤولين الحاليين والمسؤولين الذين سوف يأتون فيما بعد" بحسب السيد حسن نصر اللّه، (25 تشرين الأول/أكتوبر، 2019).

وكان من الممكن حقًا، مع معالجة الثغرات الذاتية فيه، أن ينجز "الحراك" تحولات ثورية أولية في النظام اللبناني. لكن "المناورة الأميركية حول بيروت وجبل لبنان"[133] أو ما يمكن أن نسميه "حرب الحراك"، التي ساهمت فيه القوى المحلية، دفعته بعيدًا عن أهدافه.

4.3 القوى المحلية: لماذا "حراكٌ" لطمس "الحراك"!

صحيح أن نار "الحراك الشعبي الوطني" الذي فجّره "حفاة المدن" وصعاليك "الطبقة الوسطى"، قد "كوى وعي" الأوليغارشيه. لكن هذه الأخيرة تأكدت في جولة الأيام الثلاثة الأولى من حجم الفراغ في مقوّمات جبهة الخصم. تيقنت الأوليغارشية أنها في صراع طبقي مع خصوم لا يملكون قيادة ولا برنامجًا ولا سياسة. أصبح من الطبيعي، في غياب رادع اجتماعي يحفظ التوازن المجتمعي، أو يدفع التناقض الاجتماعي في لبنان باتجاه مثل هذا التوازن، أن تتحرك الغرائز الطبقية، وليس الذكاء الطبقي، لدى أكثر ممثلي الأوليغارشيه توحشًا. ضيق اليمين الطائفي التقليدي على "الحراك الشعبي الوطني" وطمسه، من خلال استيلاد "الحراك الطائفي السياسي" تحت مسمى "الثورة اللبنانية". تظهَّرت، بسرعة، حدود الكانتونين المسيحي والدرزي السابقين في جبل لبنان الشمالي والجنوبي، وقويت الزعامة المحلية لكل من جعجع وجنبلاط، ما عزز ثقة الأوليغارشية بنفسها. لكن الأهم أن "الثورة" باتت غطاء قويًا لـ "المنظمات غير الحكومية" لكي "تثور" هي أيضًا. ومع فتح "الساحة" في وسط العاصمة مصحوبة ببعض طقوس "الثورات الملوّنة"، تزايدت الأدلة والتفاصيل التي توضح أن "المنظمات" شاركت اليمين الطائفي التقليدي، وهو قلب الأوليغارشية، في التلاعب بالتناقض الاجتماعي/الطبقي وتسخير ضحاياه في لعبة سياسية مشبوهة. فكلاهما، اليمين الطائفي و"اليمين الجديد"، أرادا من ركوب "الحراك"، واستغلال التناقض الاجتماعي/الطبقي، لتهديد الأمن السياسي والأمن الاستراتيجي للمجتمع والدولة.

بالمحصلة اختفى الشعار الأثير الذي رفعه "الحراك الشعبي الوطني" في "شارع المصارف": "ثورة، ثورة، ثورة"، "الشعب يريد إسقاط النظام" وحل محله شعار "المنظمات" وهو "الحكومة الانتقالية التي تنظم الانتخابات المبكرة". يجب التوقف مليًا عند اختيار "المنظمات غير الحكومية" التلاعبَ "الثوري" بالتناقض الاجتماعي، لتأسيس هذا الطعن السياسي بشرعية السلطات الدستورية التي كانت انتخبت للتو (أيار/مايو 2018).

---

[132] - في شأن مفهوم الأوليغارشية/ Oligarchie، فإننا نحن نترجمه حرفيًا ونستعمله بمعنى "حكم القلة الاجتماعية" في لبنان التي تستبد بالسلطة، وتحتكر موارد الاقتصاد والسياسة والإعلام والتعليم والصحة والثقافة والدين ... ألخ كمنافع خاصة. وهذا المفهوم يشبه مفهوم "الطبقة الوسطى"، فلا تستطيع قياسه إلا بشكل مركب من عدة مؤشرات، تتعلق بالثروة والسلطة والاحتكار والقمع والفساد والتمييز ... ألخ. ولذلك يبدو مفهوم الأوليغارشية مفهومًا سياسيًا، تعبويًا وتحريضيًا، ضد السلطة الحاكمة والطبقة الحاكمة المسؤولية على الدولة أكثر مما هو مفهوم سوسيولوجي قياسي.

[133] - "الحراك الشعبي الوطني وأخطار المناورة الأميركية حول بيروت وجبل لبنان" افتتاحية موقع الحقول، 24 تشرين الثاني/نوفمبر، 2019.

فهذه اللعبة المشبوهة حركت نفس قضايا الانقسام التاريخي بين اليمين واليسار في لبنان، حول باراديغم التناقضات الأساسية الثلاثة، التي قادت إلى الحرب الأهلية الصغرى (1958) والكبرى (1975 ـ 1989). في الوقت الراهن، تقوم "المنظمات" بنفس دور اليمين القديم (قبل عام 1975).

حيث تقوم بشن حرب عصابات اجتماعية، باعتبارها الذراع المحلية الجديدة للولايات المتحدة و"حلفائها"، التي تعبث بمعادلات التوازن السياسي الداخلي وتسمح لواشنطن بالتدخل في إعادة تركيبها. إنها "حرب الحراك" أو ثورة اليمين الجديد في لبنان: "المنظمات غير الحكومية".

الخاتمة:

إن "الحركات الاجتماعية" البنيوبة العربية هي في المرحلة الراهنة، كما كانت دائمًا، حركات عالمية ذات دينامية وطنية ـ عربية. لأن جوهر مفهوم التنمية الذي تحمله يجعل توجهها الرئيسي نحو فك أو كسر علاقات التبعية بين الدول ـ المراكز والدول ـ الأطراف في النظام الرأسمالي الدولي[134]، أي تحرير "الأطراف"، عبر مقاومة هيمنة المراكز وخوض الصراع معها، للحؤول دون أن تستمر تلك المراكز في تدمير وإعادة بناء/ تشكيل الدول الطرفية وفق مصالحها الجيواستراتيجية[135]. ويرى الفكر السياسي النقدي أن هذه "الحركات" تحقق المصلحة الوطنية ـ القومية العليا وتصونها[136].

أما "الحركات الاجتماعية" الوظيفية العربية التي تبنت برنامج "الانتقال الديموقراطي" فقد خرجت عن مبدأ الاصطفاف التاريخي حول المصلحة الوطنية ـ القومية العليا. فهي أدوات أو "حركات الدمقرطة" التي تريد، بناء على "مقتضى السياسة الخارجية الأميركية"، المساعدة في التغاضي عن "الحكم الاستبدادي" أو إضعافه ثم التخلص منه لنيل السلطة، حتى وإن انهارت الدولة وتفكك المجتمع. الأمر الذي فعلته، حقًا، في العراق وليبيا وسوريا ولبنان، وفي وسط أوروبا والبلقان.

إنها حركات محلية ذات دينامية خارجية، لأنها تخدم المراكز الإمبريالية في النظام الرأسمالي الدولي، بما في ذلك "إسرائيل"[137]، بما يمكّنها من تجديد شروط التبعية وترسيخ الهيمنة على الدول الطرفية فيه.

لن نتحدث، الآن، عن المتغيرات المتسارعة في القاعدة الاجتماعية لـ "دولة الأمن الداخلي"، وكيف تتضافر عوامل تكنواجتماعية وتكنوفردية لتعميق "حفرة الأزمات" التي سقطت فيها. المهم أن ظاهرة "حركات التحرر من العوز"، التي تبدو أقرب إلى "الحركات الاجتماعية" البنيوية، تملك قوى كامنة

---

134 - أنظر:

إبراهيم العيسوي "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2001"، إصدار "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام"، المحرر أحمد السيد النجار. القاهرة. كانون الثاني/يناير 2002. ص: 9 ـ 17.

135 - في خطاب ألقاه إبان حملته الانتخابية في نيسان/أبريل 2016، لخص "المرشح" الأميركي دونالد ترامب قصة إفقار العراق، وكذلك سوريا ودول أخرى. فقد تحدث "حول انهيار الدولة في العراق بعد الغزو الأميركي عام 2003، وصبَّ جام غضبه على سياسة كل من الرئيس جورج دبليو بوش في العراق وخَلَفِه، باراك أوباما، في سوريا". وأضاف ترامب حرفيًا: "كل شيء انطلق من فكرة خطيرة مفادها أننا نستطيع أن نصنع ديمقراطيات غربية من دول ليست لديها خبرة أو مصلحة في أن تصبح ديمقراطية على الطريقة الغربية، لقد مزقنا ما كان لديهم من مؤسسات، ثم صُدمنا بالذي أطلقنا له العنان: حرب أهلية، وتعصب ديني، وقتل لآلاف الأميركيين وإزهاق أرواح وأرواح وأرواح بشكل فظيع، وذهبت نتيجة لذلك تريليونات الدولارات أدراج الرياح، وتسبب ذلك في خلق فراغ دخلت من خلاله الدولة الإسلامية/داعش، كما اندفعت إيران بسرعة لملء ذلك الفراغ ...".

135 - روبرت فورد، ما هي سياسة ترامب الحقيقية في سوريا. موقع مركز الجزيرة للدراسات، 5 حزيران/يونيو، 2018. وأنظر:

ـ مصدر اقتباس فورد في صحيفة نيويورك تايمز.

"Donald Trump's Foreign Policy Speech", The New York Times, April 27, 2016, (Visited on 16 April 2018):

136 - يلبي البحث والتحليل الاجتماعي التاريخي وفق الدورات الطويلة المدى متطلبات الفكر السياسي النقدي ويعززه. حول هذه الميزة، أنظر:

ـ أمين. "مستقبل القومية العربية"، مرجع سابق.

137 - أبرز وجوه المعارضة السورية كمال اللبواني في تسريب صوتي: أميركا موّلت المعارضة منذ العام 2005 ولكن الأموال سرقها قادة المعارضة.. وأنس عبدة رئيس الائتلاف السوري السابق سبقني بالعلاقة مع "إسرائيل" منذ العام 2006. تقرير كمال خلف، منشور في موقع "رأي اليوم"، بتاريخ 6 نيسان/أبريل 2019.

قادرة، في ظروف معيّنة، على إعادة فتح المجال السياسي الذي أغلقته "دولة الأمن الداخلي" النيوليبرالية، رغم شدة المعوقات وتعدّدها.

إن الفارق الحاسم بين "الحركات" البنيوية و"الحركات" الوظيفية هو الموقف من مسألة تمكين الدولة الوطنية. يتوقف حسم هذه المسألة برأي "البنيويين" على حل قضيتي التنمية والاستقلال.

أما "الوظيفيون" فيكتفون بتغيير السلطة من دون الاهتمام بمصير الدولة الوطنية لا في اليوم التالي، ولا في كل الأيام.

إعادة الإعمار في العالم العربي:
من السلام الليبرالي إلى النموذج التضامني والتشاركي

عبد الحليم فضل الله
رئيس المركز الاستشاري
للدراسات والتوثيق

مقدمة

تطرح عمليات إعادة الإعمار العديد من التحديات. ولا يقتصر الأمر على الجوانب التمويلية والإنشائية والعمرانية بل يتعدّاها إلى المرجعيات الاقتصادية والسياسية والفكرية التي يُستند إليها في ذلك.

والأمر برمّته وثيق الصلة بالمنظور العام للتنمية الذي تعتمده الدولة، والتوافقات الاجتماعية التي تستند إليها. فسؤال الإعمار ما بعد الحروب يتضمن في طياته أسئلة متعددة عن قوة الدولة ونظامها السياسي ورؤيتها التنموية العامة والعقد الاجتماعي المنبثقة منه، وطبيعة الحرب وكيف انتهت، ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي عشيتها.

ولا بد من التمييز أولًا بين الحروب الأهلية والحروب بين الدول. في الحروب الأهلية تُضعف الدولة وتتسم بالفوضى ويجري خلالها التلاعب باللاوعي الجماعي الذي يؤدي دورًا محوريًا في تكوين الأمم. وفي الحروب الأهلية أيضًا يتعرض الرأسمال البشري لتدمير واسع النطاق أكثر من الرأسمال المادي، فيما يصاب توزيع الموارد المادية ما بين السكان والمناطق باختلالات حادة.

إحدى أبرز مشكلات الدولة العربية الصلبة هي اكتفاؤها غالبًا بالوسائل الإدارية أو القسرية لتسيير مجتمعاتها نحو أهدافها، وإهمالها للوسائل الأخرى

بخلاف ذلك تمتلك الحكومات قدرًا أكبر من الضبط والسيطرة في الحروب بين الدول، وتكون قادرة على تعبئة الإمكانات المادية والبشرية بما يتناسب مع أهدافها، وعلى نحو أفضل مما تفعله في الحالات العادية. ومع ذلك تترافق الحروب ما بين الدول مع نوعين من الآليات الاجتماعية التي تستخدم لدعم خطط الدولة للسيطرة على الموارد.

الأولى هي آلية الاستحواذ، حيث تتحكم المؤسسات الحكومية بالموارد الوطنية المتاحة في مرحلة الإنتاج، وبتوزيع السلع والخدمات في مرحلة الاستهلاك والتوزيع، أي أن سيطرتها على تخصيص مُدخلات الإنتاج ومُخرجاته تصبح أكثر قوة وحزمًا، لتكون الأولوية في كل ذلك للجهد العسكري وأهداف الحرب. ومن أبرز الأمثلة على ذلك أداء الحكومة في إيران أثناء حرب العراق عليها. وعلى عكس الآلية الأولى القائمة على الضبط تقوم الآلية الثانية على المرونة، حيث تتيح الدولة للمجتمع هوامش واسعة للتصرف بالموارد في المستويات الأدنى، بهدف توسيع نطاق التعبئة

الداخلية، وللوصول إلى القطاعات والمجالات والفئات التي لا يمكن للدولة بوسائلها الثقيلة الوصول إليها، ولاستقطاب الولاء ومنع تفشي السخط الاجتماعي في الحالات التي يسود فيها الانقسام بشأن أهداف الحرب، أو يستفيد فيها العدوان الخارجي من الانقسامات والنزاعات الأهلية لتحقيق أهدافه كما في الحالة السورية.

وفيما تتميز الآلية الثانية بأنها أقل وطأة على السكان وأكثر مساهمة في تقبلهم لنتائج الحرب وتداعياتها، فإن أبرز المشاكل الناتجة عنها أنها تفسح في المجال أمام الهدر والفساد وظهور طبقة من أثرياء الحرب، وتفاقم التوزيع غير العادل للثروات والمداخيل، كما أنها تمس في بعض الأحيان الانتماء الوطني وتساهم في شرذمة المجتمع على أسس طبقية ومناطقية، وتضخّم العوائق التي تمنع عمليات إعادة الإعمار من الانطلاق بعد الحرب بصورة سليمة، خصوصًا وأنّ شبكات المصالح المتغذية من الحرب (الأهلية خصوصًا) تبقى وربما تزداد قوة بعد نهايتها، وتشكل مانعًا رئيسيًا أمام تحقيق الأهداف الإعمارية المرجوة.

أولًا: الإعمار في إطار أزمتي الدولة والتنمية

لا يمكن فصل إعادة الإعمار عن أزمتي الدولة والتنمية في العالم العربي، فلم تنجح مقاربتا التنمية، من خلال التخطيط المركزي أو من خلال تساقط النمو (Trickle down effects)، في استنهاض الاقتصادات العربية التي بقيت هشة وريعية وتعاني من التبعية الداخلية للتمويل الحكومي، والتبعية الخارجية للأموال والموارد الآتية من خارج الحدود، والشروط غير المتكافئة للتبادل الدولي، مع توظيف منخفض للموارد البشرية والمادية والطبيعية المتاحة. ولهذا الفشل أسبابه العميقة المرتبطة بأزمتين مترابطتين هما أزمة الدولة العربية وأزمة نماذج التنمية.

وتبيّن أن أحد جوانب ضعف الدولة، التي أفصحت عن نفسها بقوة أثناء الأزمة الراهنة وعلى نحو صادم، هو أنها كانت تقوّي قبضتها السلطوية على المجتمع، وتعتقد أنها تقوم بتحديث المجتمع من خلال التنمية الهابطة من الأعلى إلى الأسفل، وتغفل في الوقت نفسه أهمية وجود بناء إيديولوجي مقنع وقادر على تقويض أو على الأقل موازنة نوازع التفتيت الكامنة فيها (القبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية والعِرقية). وفي سياق موازٍ انبثق عن سنوات طويلة من دعاوى التنمية والتطوير اقتصادٌ ثلاثي الأبعاد قوامه: قطاع حديث احتكاري الطابع وتربطه مصالح قوية بمراكز النفوذ في السلطة أو علاقات تبعية بالرأسمال الخارجي، وقطاع عام متضخم قليل الإنتاجية، وقطاع تقليدي مكوّن من عدد هائل من المؤسسات الصغيرة ضعيفة الإنتاجية أو غير النظامية.

وبالمحصّلة لم تفلح أفكار التنمية وتطبيقاتها في تعميم طرق إنتاج حديثة وتوسيع نطاق المشاركين في تكوين الثروة الوطنية، وهذا أمر لا يمكن تجاهله إذا كنا نفكر بجعل النشاط الاقتصادي عاملًا مساعدًا على تطوير العلاقات الاجتماعية وتكريس مبدأ المواطنة. على عكس ذلك أثبت انفجار العصبيات والهويات الدنيا أنّ التوافق كان معدومًا بين أنماط الإنتاج السائدة، وأنّ ضعف مشاركة المواطنين في البلدان العربية في الإنتاج والتبعية للريوع الحكومية والاحتكارية والمالية والخارجية،

كانت له ارتدادات سلبية على الاندماج الوطني. وقد حسبت بعض السلطات خطأ أن من الممكن التعويض عن ذلك بتقوية الجوانب الصلبة للدولة (مثل الأجهزة البيروقراطية) أو الضارية (أجهزة القمع) أو الوطنية والسيادية (كالجيوش ومؤسسات الدفاع). وعلى أهمية بعض ذلك أو كله فإنه لم يفلح في لجم التخلع الاقتصادي-الاجتماعي الكامن، وحماية اللحمة الوطنية من الانهيار أمام موجات التحول والاضطراب في المديات الأبعد. وعلى الرغم من أن الدولة الضارية كانت هي السمة الغالبة في التجارب العربية فإن ملامح الدولة الصلبة كانت موجودة أيضًا. وتتميز هذه الأخيرة بامتلاكها إدارة قوية ومركزية، وتبنّيها سياسات تدخلية كثيفة، وسعيها إلى تحقيق أهداف بعيدة الأمد تتمحور حول التراكم المادي، ودفع عجلة التنمية إلى الأمام والمضي قدُمًا في تلبية الحاجات الاجتماعية. لكن الصلابة بحد ذاتها لا تعني القوة إذا كانت الظروف والأحوال تقتضي المرونة والانسيابية[1]، فالدولة الصلبة لا تمتلك الوسائل اللازمة للتكيف السريع مع التغيرات، وهي تتبنى أدوات إدارية في التغلغل بالمجتمع وتهمل الوسائل الناعمة (الثقافية والتربوية والاجتماعية ...). إن إحدى أبرز مشاكلات الدولة العربية الصلبة هي اكتفاؤها غالبًا بالوسائل الإدارية أو الضبطية/القسرية لتسيير مجتمعاتها نحو أهدافها، وإهمالها للوسائل الأخرى. صحيح أنها نجحت أحيانًا، وبناء على ذلك، في تفكيك بعض منظومات الإنتاج القديمة (الإقطاع مثلًا)، لكنها فشلت في جعل ذلك النجاح دائمًا، ولن يمر وقت طويل قبل أن تطل علاقات الإنتاج المرتبطة بالمنظومات المندثرة برأسها من جديد، متحيّنة فرصة ضعف السلطة واضطراب المجتمع.

وهذا يقدّم دليلًا إضافيًا ملموسًا على سطحية حضور الدولة في المجتمع ووهن خطابها المجتمعي. فالدولة القوية هي التي تستطيع، مهما كان شكل نظام الحكم، بناء تحالفات وتضامنات يشارك فيها أكبر عدد ممكن من مراكز القوة في المجتمع، بدلًا من محاولة إخضاعه باللجوء إلى القوة الفظة أو الصلبة أو العارية. ولعل المعيار الأبرز لقوة الدولة هو نجاحها في إنجاز التحولات المرغوبة في المجتمع، وخصوصًا منها تحقيق الأهداف التنموية، واستخلاص الفائض الاقتصادي (من خلال الضرائب المباشرة خصوصًا) لتمويل هذه العملية بأفضل السُبل الممكنة. وعلى العموم، كان لإخفاق التنمية وعدم وضوح منظوراتها من جهة، وضعف الدولة العربية على الرغم من صلابة بيروقراطياتها وضراوة أجهزتها من جهة ثانية، دور أساسي في إشعال فتيل الأزمات والحروب والانقسامات في العالم العربي.

ولا يخلو من دلالة أن ذلك حصل أثناء القفزة الفاشلة من الاقتصد المركزي إلى اقتصاد السوق الليبرالي. لكن إذا كانت خريطة الصراعات متقاربة إلى حد بعيد مع خرائط الفقر في منطقتنا فإن مسؤولية تحفيز الصراعات وتأجيجها تقع على عاتق فئات أخرى، وخصوصًا المعتمدة منها على الريوع الخارجية. وهذا ما يدحض المزاعم النظرية التي تقول بأنّ الطبقات الوسطى تؤمن بالتغيير التدريجي بخلاف الطبقات الأكثر فقرًا التي تدفع باتجاه تغيير فوري وراديكالي.

[1] - للمزيد عن الدولة الصلبة والقوية والضارية أنظر: نزيه ن. الأيوبي؛ "تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط- ترجمة أمجد حسين"؛ بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ الطبعة الأولى؛ كانون الأول 2010؛ ص 879-881.

ثانيًا: فشل سياسات التحوّل الاقتصادي

اعتمدت معظم الدول العربية غير النفطية في مرحلة ما بعد الاستقلال النموذج المركزي، فكثفت سيطرة الدولة على الاستثمارات الكبرى، واتبعت في معظم الأحيان سياسيات تجارية قائمة على الدعم والحماية وعلى إحلال الواردات، وضاعفت إنفاقها على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والأساسية الأخرى، وعملت ما بوسعها لتقليص عجز الميزان التجاري. ومع ذلك لم تسجل نجاحًا بارزًا في إحداث التحولات الهيكلية اللازمة للتنمية الشاملة. يدل على ذلك ضعف التشابكات القطاعية، وعدم تسجيل معدلات نمو كافية لاستيعاب الوافدين الجدد إلى أسواق العمل، وبقي هيكل الاقتصاد مماثلًا لأقل الدول تقدمًا، وكذلك دليل التنمية البشرية الذي سجّل في المنطقة العربية معدلات أدنى من أمثاله في جميع الأقاليم العالمية عدا أفريقيا جنوب الصحراء. ولم يكن مردود الحقن المالي بأموال النفط وريوعه كبيرًا على المستوى الاقتصادي، فظل النمو متأخرًا عن البلدان النامية الأخرى. لكن الانتقال إلى اقتصاد السوق لم يحسّن الأوضاع بل زادها سوءًا، فالدول التي لم تحقق إنجازات كثيرة على صعيد التحول الهيكلي من أجل التنمية في الربع الثالث من القرن الماضي أخفقت في الانتقال نحو نظام السوق لأسباب عدة أهمها: انعدام الرؤية الاقتصادية المتوازنة والشاملة والمنصفة، والاعتماد على الخارج والانقياد للمؤسسات الدولية دون تبصّر ودون تفاوض جدي، وتقاطع عمليات التحرير الاقتصادي مع فساد بنيوي واسع النطاق ومنقطع النظير في العديد من الدول.

الانتقال إلى اقتصاد السوق زاد الأوضاع سوءًا، لأسباب عدة أهمها: انعدام الرؤية والانقياد للخارج، وتقاطع عمليات التحرير الاقتصادي مع فساد بنيوي واسع النطاق

ففي **تونس** مثلًا التي بكرت بتبني برامج صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الاقتصاد بيعت خلال 22 عامًا (قبل عام 2011) 219 شركة عامة بحصيلة إجمالية لا تتجاوز 4,55 مليار دولار وتقلّ كثيرًا عن المبالغ المخطط لها، وعلى الرغم من الخصخصة والتحرير الاقتصادي واسعي النطاق، واللذين كانا محل إشادة من صندوق النقد الدولي، فإن البطالة كانت مرتفعة جدًا (14,2 ٪ بحسب الأرقام الرسمية) ووصلت إلى 42 بالمئة في المناطق الداخلية، دون أن يؤدي التحرير الاقتصادي بالمقابل إلى أي تحسّن في معدلات النمو. أي أن المشكلة لم تكن البتة في ضخامة حجم الدولة أو في التخطيط المركزي وحدهما.

وعلى مدى عقدين من الزمن باعت **مصر** 413 شركة عامة من أصل 560 شركة، وكانت حصيلة هذه العملية أقل من عشرة مليارات دولار، ذهب معظمها لتمويل النفقات الجارية من الموازنة العامة، فيما كان مقدرًا لهذه العملية أن تدرّ ما متوسطه 60 مليار دولار على اختلاف التقديرات، واستعملت الحصيلة إجمالًا في تسديد الديون وتمويل عمليات صرف الموظفين وتغطية جزء من العجز المالي.

ولم ينعكس التحرير الاقتصادي في مصر أيضًا على النمو الذي تراجع من 7,4 بالمئة عام 1985 إلى أقل 1,2 بالمئة عام 2011، مع زيادة في البطالة من 7,23٪ عام 1997 إلى 16,2٪.

في وقت تدنت فيه حصة الأجور من الناتج من النصف إلى حوالي الثلث[2].

وفي **سورية**، التي اعتمدت سياسات تحرير اقتصادي تدريجية وأقل تهورًا زادت معدلات الفقر والبطالة مع تراجع في عدالة توزيع المداخيل. ويورد البنك الدولي في دراسة له عن النتائج الاجتماعية والاقتصادية للنزاع في سوريا (والحرب عليها) مؤشرات عدة عن أوضاع هذا البلد عشية الأزمة. وقد ركزت هذه الدراسة المفصلة[3] على 10 مدن و8 محافظات و6 قطاعات[4] هي الأكثر تضررًا من الحرب. قدمت الدراسة تحليلًا لأوضاع الاقتصاد السوري قبل الحرب، حيث سُجّلت معدلات نمو مرتفعة في السنوات 2000- 2010 مقارنة بالدول ذات الدخل المتوسط- المنخفض المماثلة لسورية. لكن هذا النمو المتراكم والمقدّر بـ 4,3 بالمئة متوسطًا سنويًا في ذلك العقد لم يترجم تحسنًا في المؤشرات الاجتماعية، فلم تقلّ نسبة الواقعين تحت خط الفقر الأدنى عن 12 بالمئة وعن خط الفقر الأعلى عن ربع السكان، فيما سجّل معامل جيني الذي يقيس عدم المساواة في توزيع الدخل 32.7 أي ما يقرب من المعدلات العالمية. ومن المؤشرات الدالة على التأخر النسبي للاقتصاد السوري انخفاض نسبة الناشطين اقتصاديًا المقدرة بـ 43,5 بالمئة من السكان مقارنة بالنسب العالمية والإقليمية (تبلغ النسبة نفسها 49 بالمئة، و 47 بالمئة في مصر وتونس على التوالي)، وهو ما يشير إلى تدني المشاركة الاقتصادية لفئات اجتماعية واسعة ولا سيما المرأة[5]. لبّت الحكومة السورية بعضًا من نصائح المؤسسات الدولية فوسعت قاعدة السلع والخدمات الخاضعة لضرائب الاستهلاك (المرسوم التشريعي رقم 61/ 2004) الذي زاد حصيلة هذه الضريبة بمقدار 64 بالمئة تقريبًا بين عامي 2003 و 2010، وخفضت دعم أسعار النفط تدريجيًا بدءًا من عام 2006 بعد أن كانت موازنة هذا الدعم تشكل 8,3 بالمئة من الناتج[6]. إلا أن سياسات التحرير هذه لم تؤت أكلها، بل ترافقت وفق بعض التحليلات والأرقام مع مزيد من التدهور في المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية. وكما يشير "مسح دخل ونفقات الأسرة السورية 2006- 2007" الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء في دمشق عام 2009، كان معدل الإنفاق على الغذاء مرتفعًا في سورية مقارنة بالدول المجاورة من مجموع دخل الأسرة، الأمر الذي يدل على تموضع متدن في سلّم التنمية الاجتماعية، وقدّر المسح هذه النسبة بـ 46 بالمئة من إجمالي الدخل مقارنة بـ 35 بالمئة في الدول المجاورة و20 بالمئة فقط في لبنان.

وأظهرت الدراسة أيضًا أن الشرائح الثلاث الأقل دخلًا (من بين عشر شرائح) أنفقت أقل من 15

---

[2] - للمزيد عن حصيلة الخصخصة في مصر وتونس انظر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، "تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2011"، القاهرة 2012.

[3] - The Toll of War: "The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria"; World Bank Group, 2017.

[4] - المدن هي: حلب، الرقة، دير الزور، حمص، حماة، إدلب، عين العرب، تدمر.
المحافظات: حلب، درعا، دير الزور، حماة، حمص، إدلب، الرقة، ريف دمشق،
القطاعات: التعليم، الطاقة، السكن، النقل، المياه، الصرف الصحي.

[5] - Ibid

[6] - راجع: إيمان غسان شحرور؛ "عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63 و64، صيف- خريف 2013، ص 97- 113.

بالمئة من مجموع إنفاق الأسر السورية فيما كان إنفاق الشريحتين التاسعة والعاشرة 40 بالمئة من حجم الإنفاق الاستهلاكي الكلي. وعلى الرغم من سياسات التحرير الاقتصادي سجلت سورية معدلات سلبية أخرى منها نمو سكاني يقدر بـ 2,38 بالمئة سنويًا أي أعلى بكثير من المعدلات العالمية، وبطالة مرتفعة لا تقل نسبتها عن 16بالمئة[7].

النموذج الإعماري والاقتصادي في لبنان

كان هذا النموذج حافلًا بالمفارقات والأخطاء التي تعبّر عنها المعادلة التي حكمت عمليات إعادة الإعمار وما بعدها وانطوت على التسلسل الآتي: فوائد مرتفعة تستدعي تدفقات تفوق حاجات الاستهلاك والاستثمار، وبسبب ضخامة هذه التدفقات اضطر المصرف المركزي إلى استيعاب الجزء الأكبر منها، من خلال سحب السيولة الإضافية وكبح التضخم، أي أنه كان ينقل عبء الودائع الزائدة من المصارف التجارية إلى الدولة، قبل أن تقوم السلطة النقدية مؤخرًا بنقل الخطر إلى المصارف عبر الهندسات المالية وفي مقابل أرباح فورية طائلة. أما المؤشر الأبرز على تكاليف هذه المعادلة فنجده في ارتفاع معدل الفائدة إلى ما يعادل ضعف متوسط النمو الاقتصادي تقريبًا في السنوات الماضية، فبلغ متوسط النمو الاسمي في السنوات 1997-2018 حوالي 5.86 بالمئة مقابل 11.3 تقريبًا لمعدلات الفائدة المدينة، ويقدر المتوسطان بـ 4.2 بالمئة و8.1 بالمئة على التوالي منذ عام 2011. أمّا الدلالة الأبرز على فشل مقاربة التنمية وإعادة الإعمار في لبنان فتتمثل في تضخم العجز التجاري وعجز الحساب الجاري الذي ترافق مع مديونية عامة ضخمة في القطاعين العام والخاص، ولدى الأسر. ولو شئنا التدقيق في المصطلحات لوجدنا أن ما يملكه لبنان لم يكن نموذجًا اقتصاديًا إعماريًا، بل نموذجًا نقديًا عالي الكلفة وغير مستدام ويتجه بقوة إلى الأسفل.

وقد أحاطت بهذا النموذج إخفاقات وعناصر فشل عدة. أولها الإخفاق السياسي المتمثل في عجز نظام الديموقراطية التوافقية عن إقامة إدارة رشيدة وقادرة على اتخاذ القرارات الصحيحة. ومع أنّ هذا النظام نجح نسبيًا وعلى نحو متفاوت في تحقيق الاستقرار الداخلي والحفاظ على التوازن بين الطوائف فقد ترافق مع تدني كفاءة الدولة ومؤسساتها في تلبية حاجات المواطنين الأساسية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية.

فالتوافقية السياسية أنتجت لامركزية فائقة في اتخاذ القرار مما شرّع الأبواب أمام مساومات ومقايضات ذات إيقاع بطيء بين "ممثلي" الجماعات المناطقية والفئوية والطائفية... مساومات على حساب المال العام أحيانًا وبما لا يتناسب مع المصلحة العامة في معظم الأحيان. وتُعد شركة سوليدير لإعادة إعمار وسط بيروت نقطة انطلاق هذا المسار، والتاريخ المرجعي لبدء التفاوض على مصير الاقتصاد اللبناني ونقله من الإعمار إلى الأزمة. وبالمقابل برزت مركزية مفرطة في كل ما يتعلق بالمشاريع والاستثمارات ذات الطابع المحلي والتي تتعلق بجماعة أو منطقة كبناء المدارس

[7] - للمزيد عن أثر السياسات الليبرالية على الاقتصاد السوري، راجع: منير الحمش، "أزمة اقتصادية- اجتماعية لحركة الاحتجاجات السورية"؛ المستقبل العربي؛ العدد 397؛ 2012/3، ص 159- 168. شربل نحاس، اقتصاديات الحرب وتحولاتها في سورية ولبنان، مجلة بدايات، عدد 10، شتاء 2015، ص 48-57.

والطرقات والمستشفيات في الأقضية والمحافظات، حيث انحصر القرار بأيدي قلة قليلة أُطلقت أيديها في أن تفعل ما تشاء من دون مساومات تذكر، مما تسبب بانحرافات واسعة في توزيع الموارد العامة. وبحصيلة هذا التجاذب بين اللامركزية على المستوى الوطني والمركزية على المستويات الأدنى اتسعت الفوارق بين الفئات، وانتشر الظلم الاجتماعي ومعه الاحتقان في الطبقات الشعبية الدنيا والوسطى. وحصل تمركز هائل في الثروة[8] وتضاءل الاهتمام بالقطاعات والخدمات العامة والمشاريع ذات القيمة المضافة الوطنية والتي لا تخدم التقاسم المذكور، وصارت المشاريع المحلية غير المجدية أو التي تخدم فئات دون أخرى تسير بخطى سريعة وواثقة، فيما تتعثر وتؤجل مرارًا وتكرارًا المشاريع الكبرى الأكثر أهمية، بسبب فشل المساومات بشأنها حينًا وصعوبة استيعابها داخل نظام المحاصصة حينًا آخر. ومن ناحية ثانية، فشلت "النخبة" التي تولت زمام الأمور ما بعد الحرب الأهلية في بناء نظام اقتصادي ليبرالي يستعيد ما سمّي أسطورة لبنانية، وعُطلت بالمقابل فرصة قيام نظام اقتصادي مغاير ما بعد ليبرالي ذي أسس اجتماعية. والمفارقة نفسها برزت بخصوص القطاع العام الذي لم يُعط دورًا واضحًا في التركيبة الجديدة للاقتصاد، بل تعرّض لإدانات صريحة لأسباب إيديولوجية أو اعتباطية، لكن الفراغ الذي خلفه لم يُملأ لا بخصخصة واسعة النطاق ولا باللامركزية الإدارية ولا بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، بل إن معظم عمليات الخصخصة أو الشراكة مع القطاع الخاص التي نُفذت منذ التسعينيات من القرن الماضي لم تساهم في تحسين كفاءة إدارة المرافق ذات الصلة (كالاتصالات والنفايات الصلبة) بل كانت مشوبة بالمحاصصة والزبائنية شأنها في ذلك شأن المشروعات التي تديرها الدولة. لقد تقلصت مهام الإدارة العامة في لبنان ومع ذلك تضخّم حجمها، وخصوصًا مع قيام إدارة رديفة مكوّنة من المجالس والصناديق ذات الأنظمة الرخوة والتي تتلاءم مع ممارسات المحاصصة والزبائنيّة. وكان الهدف الأساسي من استحداث تلك الإدارة الرديفة التهرب من مبدأي الكفاءة والاستحقاق، واستخدامها في صيانة توازنات السلطة من خلال تبادل المنافع بين أطرافها. ولم تقف حكاية اختلال التوازن عند هذا الحد، بل امتدت عواقبه إلى السلطتين النقدية والمالية، وإلى الطريقة التي تُوزع فيها اعتمادات الموازنة بين وزارات محظية وأخرى مهمّشة. وبسبب أزمة الدين العام والهدر والفساد فقدت السلطة المالية الحكومية استقلالها تدريجيًا، فيما تعاظم استقلال السلطة النقدية وازداد دورها وصارت لها اليد الطولى في تحديد القطاعات التي يجب أن تحظى بالرعاية، وطرق الدعم وكلفته وتوزيعه، بل إنها تمكنت بفعل قوتها من تمرير الفائض المالي الناتج عن العمليات المالية والمصرفية وتمويل الدين العام إلى فئة قليلة العدد من اللبنانيين، من خارج منطق المحاصصة.

[8] - قدر معامل جيني لعدم المساواة في توزيع الثروة في لبنان في عام 2018 بـ 9.88 وهو خامس أسوأ معدل عالمي لتوزيع الثروة من بين 173 دولة مشمولة بإحصاءات تقرير الثروة العالمي السنوي، علمًا أن حصة أغنى واحد بالمئة من اللبنانيين من الثروة المالية المقدرة بـ 52 بالمئة منها هو الأعلى في العالم بحسب ما هو متوفر من إحصاءات. أنظر:

Economics & Research Credit Suisse AG; Global Wealth Report 2019; Suisse credit 2019.

وإضافة إلى ما تقدم فإنّ إعادة بناء الاقتصاد اللبناني وإعمار ما تهدم في الحرب الأهلية لم تقم على أساس وعي تعقيدات الجغرافية السياسية المحيطة بلبنان، فجرى الرهان- ولا سيما في التسعينيات- على أنّ من الممكن التموضع في تقاطعات إقليمية ظرفية ومتقلبة، والحصول مع ذلك على مكاسب دائمة من خلال الاستثمار فيها. وفي سياق ذلك كان الرهان على مؤتمر مدريد وعلى تسوية الصراع مع العدو و"السلام" معه، ومن ثم على المال النفطي الذي كان يتدفق بوفرة وانتظام مستفيدًا من التفاهمات العربية- العربية واستقرار العلاقات الإقليمية، ثم على المؤتمرات الدولية، قبل الاضطرار إلى اللجوء للأسواق المالية التقليدية والخضوع لشروطها الصعبة. وبدا أنّ الرهان على استقرار الصفائح الجيوسياسية رهان رابح، وخصوصًا فيما أغدقه على لبنان من فرص عُدَّت إيجابية ومن ضمنها خصوصًا طوفان التدفقات المالية الذي قاربت قيمته 120 مليار دولار في السنوات التسع الأخيرة وحوالي 285 مليار دولار منذ عام 1993. لكن هذه المكاسب سرعان ما تلاشت عند تحرك الصفائح المذكورة بدءًا من حرب العراق الثانية، ليتوإلى بعدها دفع الأثمان مع قطع الحدود البرية مع سورية والداخل العربي، وانخفاض التحويلات من دول الخليج لأسباب اقتصادية وسياسية، والعقوبات الاقتصادية.

وصار واضحًا أن الاقتصاد المفتوح والهش الذي بُني في لبنان والنموذج النقدي الذي تقوقع فيه لا يتناسب البتة مع موقع هذا البلد في منطقة تعج بالصراعات والانقسامات والاستهدافات الخارجية. وفي سياق ذلك اتُخذت قرارات خاطئة عمّقت أثر الإخفاقات المذكورة أو تسببت بها.

وعلى رأس ذلك الاعتماد في تمويل "برنامج طموح للإعمار" على الخارج وليس على الداخل، وعلى الديون لا على الادخار الداخلي أو الاستثمار الخارجي المباشر.

وبدلًا من تبني خطط طويلة الأمد للاستثمار العام وتطوير البنى التحتية اختار لبنان البرامج المكثفة والمعجلة وقصيرة الأمد ذات التكاليف الباهظة والتمويل الزائد، فنفد التمويل قبل تحقيق الحد الأدنى من البرامج المخططة، ولم تتحقق معدلات النمو المرغوبة وكانت كفاءة البنية الأساسية فيه من الأقل في العالم. ولأن الأسواق المالية بطبيعتها قصيرة النظر فقد تمكن لبنان من إعادة تمويل ديونه بالعملات الصعبة مرارًا وتكرارًا من خلال طرح سندات للاكتتاب في الأسواق الخارجية وبقيم تزداد باطراد. ومع أن المكتتبين بسندات الدين المحررة بالعملات الصعبة يتخلصون من مخاطر سعر الصرف إلّا أنهم لا يقللون من خطر عدم السداد. فإذا كان الاكتتاب بالعملة المحلية لبلد نام وغير منتج يعرض صاحبه لخطر انخفاض سعر صرف العملة الناتج عن نقص السيولة بالدولار، فإن نقص السيولة هذا يضعف قدرة الدولة على إعادة تمويل ديونها الخارجية وتسديدها عند الاستحقاق، وبذلك يكون انهيار سعر الصرف والتعثر عن السداد وجهين لخطر واحدة! والمشكلة هي أن الانهيار المالي غالبًا ما يكون سريعًا أو يأتي دفعة واحدة،

تلاقي الدول فقيرة الدخل صعوبات جمّة في النهوض الاقتصادي بعد الحرب، مع وجود احتمال كبير لعودتها إلى النزاع خلال مدة وجيزة من انتهائه

فالأسواق كما تبيّن التجارب العالمية لا تولي اهتمامًا كافيًا بالصعوبات التي تمر ويمكن أن تمر بها الدولة على المدى الطويل، ولا تبدي ردود فعل إلّا عند الوصول إلى حافة الهاوية، ويتراءى للعيان خصوصًا نضوب العملات الصعبة وصعوبة تمويل العجز في ميزان المدفوعات، وحينها، وكما هو وضع لبنان الحالي، تُفقد الثقة ويتسارع الانهيار وصولًا إما إلى الامتناع عن الدفع أو إلى فقدان السيادة الاقتصادية على يد صندوق النقد الدولي أو غيره.

وبالنتيجة تسببت الأخطاء التي ارتكبت في تصميم السياسات العامة في لبنان، ربطًا بعمليات إعادة الإعمار في لبنان، في جعل نموذجه الاقتصادي حافلًا بالمفارقات، بحيث اجتمعت فيه مؤشرات لا ينبغي أن تجتمع معًا، وهي تثبيت سعر الصرف، ومعدلات تضخم عالية، وارتفاع في معدلات الفائدة بالعملة المحلية والدولار، ومضاعفة تكاليف الإنتاج وضغط معدلات الأجور إلى ما دون معدلات الإنتاجية مما أوصل في نهاية المطاف إلى أ. فيما كان بإمكان هذا البلد أن يحذو حذو بعض الدول الأوروبية التي واجهت تحدي توحيد العملة في منطقة اليورو، من خلال خفض تكاليف الإنتاج ومن ثمَّ خفض الأسعار وأحيانًا خفض معدلات الفائدة[9] كما فعلت ألمانيا، وكان الهدف من ذلك تعزيز قدرتها التنافسية من خلال خفض سعر الصرف الحقيقي، بعد أن صار متعذرًا عليها التأثير على سعر صرف العملة الموحدة. أمّا الخطأ الأبرز فكان ترك مقاليد القيادة الاقتصادية والمالية والإدارية في أيدي طبقة بيروقراطية وغير منتخبة، تضم كبار المديرين والمصرفيين والمقاولين ورؤساء مجالس الإدارة وبضعة مسؤولين في المؤسسات العامة والسلطتين النقدية والتنفيذية.

ولم تملك هذه الطبقة ما يكفي من الحس الاجتماعي والسياسي للتبصر في عواقب أفعالها. وكلما كان يحصل تناقض في خطط إعادة الإعمار وغيرها بين هدف اجتماعي أو اقتصادي وبين هدف نقدي أُعطيت الأولوية لهذا الأخير، مثل اعتماد سياسات نقدية انكماشية على نحو شبه متواصل في العقود الثلاثة الأخيرة بدعوى لجم التضخم، دون الاهتمام بآثارها الضارة على النمو والتشغيل والبطالة. وبقول موجز، يُبرز النموذج اللبناني للإعمار على نحو لا لبس فيه الآثار السيئة للزبائنية والفساد من ناحية واللامركزية السياسية والنيوليبرالية المفرطة من ناحية ثانية، والتي تسبب تضافرها بأزمات اقتصادية ومالية ونقدية خطيرة، دون تحقيق الحد الأدنى من الأهداف المرسومة قبل ثلاثة عقود تقريبًا، لجهة التخلص من آثار الحرب وتداعياتها.

ثالثًا: آثار الحرب ومؤشراتها

من المعايير المعتمدة في تصنيف الدول الخارجة من النزاعات تبرز أيضًا عوامل أساسية مثل: الدخل وتوفر فرص التشغيل، وامتلاك الموارد الطبيعية، وعدم المساواة الأفقية الذي يزداد احتمالًا في الدول الغنية بالموارد الطبيعية. هذا إلى جانب شروط أخرى لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار في تصميم مشاريع وهياكل إعادة الإعمار ومنها على سبيل

[9] - للمزيد عن تجربة اليورو وتحدياتها راجع:
جوزيف أي. ستيغلتز؛ اليورو ..كيف تهدد العملة الموحدة مستقبل أوروبا- ترجمة مجدي صبحي يوسف؛ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؛ سلسلة عالم المعرفة؛ العدد 476؛ أيلول/سبتمبر 2019.

المثال لا الحصر: الالتزام الدولي بتمويل هذه العملية وبأي شروط، الادخار المحلي والقدرات البيروقراطية للبلد، طبيعة الحكومة والسياسات العامة التي تعتمدها. وبتفصيل أكبر، تلاقي الدول فقيرة الدخل صعوبات جمّة في النهوض الاقتصادي بعد الحرب، مع وجود احتمال كبير لعودتها إلى النزاع خلال مدة وجيزة من انتهائه، ويزيد من صعوبة تنفيذ برامج إعادة الإعمار من جهة والمحافظة على الاستقرار فيها من جهة ثانية تسرّب الطاقات المتعلمة والمهنية العليا على نحو واسع إلى الخارج أثناء الأزمة وعدم العودة في نهايتها. مثلًا فقدت أوغندا 80 بالمئة من الصيادلة و50 بالمئة من الأطباء في بداية الثمانينيات. وفي أفغانستان كان المتعلمون أكثر عُرضة لخطر الحرب من غيرهم[10]، وفي الموزمبيق أغلقت 60 بالمئة من المدارس نتيجة الحرب، وتراجع الإنفاق الحكومي ما بين 40 بالمئة و60 بالمئة في بعض الدول. ويطرح نزف الموارد تحديًا كبيرًا على عمليات النهوض الاقتصادي، ويقلل من فعالية الأجهزة الحكومية وغيرها في إدارتها. من ناحية أخرى تجد الدول الفقيرة نفسها عاجزة عن تعبئة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل هذه العملية، فتزداد تبعيتها لمصادر التمويل الخارجي، وتضطر إلى الانصياع لشروط الدول والمؤسسات الممولة والتقيد ببرامجها ومصالحها، وتتضاعف في غضون ذلك مديونيتها الخارجية. وما يفاقم من أثر الدخل المنخفض أن الدول الفقيرة هي بالأساس - كما تبيّن الدراسات التطبيقية- معرّضة أكثر من غيرها للانزلاق نحو النزاعات. ولهذا تفسيراته ومنها: العنف الاجتماعي الناتج عن شعور المواطنين بعدم تنفيذ الدولة للجزء الخاص بها من العقد الاجتماعي، من خلال عدم تقديمها ما يكفي من خدمات عامة، أو الناتج عن بطالة الشباب. وفي المقابل تتمكن الحكومات الغنية بالموارد من لجم الصراعات الداخلية بفعالية أكبر، إما سلميًا من خلال توسيع نطاق المستفيدين من الريوع (مثلًا صرفت الحكومة السعودية إعانات لمواطنيها بلغت 132 مليار دولار غداة الاحتجاجات العربية وذلك دفعة واحدة!) أو بالقوة من خلال تخصيص اعتمادات كبيرة لأجهزة القمع. ومع ذلك فإن هذا الربط السببي قد يكون زائفًا لتأثر العنف والوفرة بعوامل أخرى، ولأن الدول الغنية بالموارد معرّضة للنزاعات أكثر من غيرها في بعض الأحيان، كما نبيّن لاحقًا. ومع أنّ التحليلات الإحصائية والقياسية تظهر علاقة لا يمكن إنكارها بين مستوى الدخل والعنف الداخلي، إذ إنّ معظم الدول المنخرطة في النزاعات تقع في خانة الدول ذات الدخل المنخفض، إلّا أنه لا يمكن التأكد مما إذا كانت هذه العلاقة سببية بالأساس وإذا كانت كذلك فبأي اتجاه، ففي الوقت الذي يؤثر فيه الدخل على احتمالات نشوب النزاعات فإن هذه الأخيرة تخفض معدلات النمو بما مقداره 2- 2,5٪ سنويًا. في **العراق** مثلًا كان معدل النمو في السنوات 1979- 1991، أقل بـ 16 بالمئة من معدلات النمو الإقليمي، وفي نيكاراغوا كان أقل بـ

تُقدّر الخسائر التي تسببت بها النزاعات في المنطقة بين عامي 2011 و2015 بـ 618.3 مليار دولار

[10] - See: Graham Brown, pother; "A. Typology of past Conflict Environment. An Overview"; Crisis Working paper 53; University of Oxford, 2008.

5 بالمئة في السنوات 1977- 1993، وبالمقابل هناك بعض الاستثناءات والمفارقات مثل ارتفاع معدلات الاستثمار في إيران أثناء سنوات الحرب في مقابل تسجيله انخفاضًا دراماتيكيًا في معظم البلدان الأخرى التي عانت من نزاعات (السودان، سيريلانكا، نيكاراغوا...).

وتسببت الحروب والاضطرابات التي مرّت بها **المنطقة العربية** منذ عام 2011 بخسائر هائلة، وقدّرت الفجوة الإجمالية بين الناتج المحقق والمتوقع في السنوات 2010-2015 فقط في الدول الأربع الأكثر تضررًا من الحرب، سورية واليمن والعراق وليبيا، بحوالي 428.1 مليار دولار أميركي. وتُقّدر خسائر الناتج المحلي في سورية وحدها في السنوات الخمس الأولى للحرب بأكثر من 168.6 مليار دولار[11] يضاف إليها ما لا يقل عن 100 مليار دولار من الخسائر المادية المباشرة[12].

ولم يقتصر الأمر على البلدان التي عانت من الحرب بل شمل بلدانًا أخرى تأثرت بصورة غير مباشرة كلبنان الذي خسر في السنوات 2011-2019 ما لا يقل عن 20 مليار دولار أميركي من النمو المحتمل بسبب انعكاسات الحرب السورية وأوضاع المنطقة عليه، فضلًا عن معاناته من تدهور ميزان المدفوعات الذي سجل خسائر متراكمة في المدة نفسها بلغت حوالي 18 مليار دولار، وكلفة إيواء النازحين السوريين التي قدّرها البنك الدولي بما لا يقل عن 17 مليار دولار الأمر الذي عمّق أزماته المالية والنقدية والاقتصادية.

يفترض الأميركيون أنّ الجيش الأميركي لن يحقّق أهدافه من خلال القوة وحدها، أو بتقديم الدعم اللوجستي للمجتمعات المحتلة فحسب، بل يجب التعامل مع تعمير المناطق المحتلة اقتصاديًا على أنه جزء لا يتجزأ من أي استراتيجية مستقبلية للغزوات الخارجية

وفي عام 2016 أصدرت الإسكوا تقريرًا قدّر الخسائر التي تسببت بها النزاعات في المنطقة بين عامي 2011 و2015 بـ 618.3 مليار دولار، وشملت هذه الحسابات الآثار المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك تدفق اللاجئين وانخفاض السياحة، وهذا من دون أن تؤخذ بعين الاعتبار التكاليف المترتبة على هروب الرساميل إلى الخارج وفقدان تحويلات العمال وانخفاض حجم التجارة وضعف التكامل التجاري بين البلدان المتجاورة[13] كسورية ولبنان الذي فقد بسبب ذلك معبره الوحيد للتصدير البري مع الداخل العربي.

ويلاحظ أن الانخفاض في الإيرادات الحكومية في البلدان النفطية أقل من غير النفطية، حيث تراجعت هذه الإيرادات في العراق من 80 مليار دولار أميركي

---

[11] - الإسكوا؛ إعادة النظر في السياسة المالية للمنطقة العربية؛ بيروت: الأمم المتحدة-الإسكوا؛ نيسان 2017؛ ص: 103-105.

[12] - من أصل عشر مدن ركزت عليها دراسة صادرة عن البنك الدولي فإن 7 بالمئة من المساكن دمر تمامًا و20 بالمئة تضرر، ومن بين المحافظات الثماني فإن 8 بالمئة من المنازل دمر تمامًا و23 بالمئة منها لحقت بها أضرار مختلفة. وعلى الصعيد الصحي تضرر خمسون بالمئة من التجهيزات الصحية و16 بالمئة دمرت تمامًا. والنتيجة نفسها تقريبًا في قطاع التعليم لحقت الأضرار بـ 63 بالمئة من تجهيزاته من بينها 10 بالمئة دمار كلي.

وبالأرقام بلغ عدد المنازل المهدمة في المحافظات الثماني 220826 منزلًا والمتضررة جزئيًا 649449 منزلًا بمجموع يساوي 870275 منزلًا تشكل 29.5 بالمئة من مجموع المساكن في المحافظات المشمولة بالدراسة. أنظر:

The Toll of War: "The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria"; World Bank Group, 2017.

[13] - الإسكوا؛ مصدر سبق ذكره؛ 103-105.

إلى 42 مليارًا وفي ليبيا من 43 مليار دولار إلى 10 مليارات؛ فيما كان الانخفاض أكثر حدة بكثير في سورية التي تراجعت إيراداتها الحكومية من 15 مليار دولار إلى أقل من مليار دولار وفي اليمن من 13 مليارًا إلى ثلاثة مليارات[14].

رابعًا: الإعمار بوصفه استكمالًا للحرب بوسائل أخرى

في أواسط الثمانينيات نُفض الغبار عن أطروحة ما يسمّى "السلام الليبرالي"، التي تفترض أن الليبرالية هي استراتيجية ملائمة لإعادة بناء المجتمعات الممزقة بعد الحروب.

وهذه الأطروحة تنطوي على مشاكل وتناقضات، فقد يكون صحيحًا أن الديمقراطية قد تؤدي إلى السلام الداخلي (الأهلي)، إلا أن غياب الحرب بين الديمقراطيات لا يعني أن هذه الأخيرة لا تحارب، بل على العكس تمامًا تسجل الدول المسماة "ديموقراطية" أعلى نسب الإنفاق العسكري في العالم. وهذا يطرح شكوكًا جدية بشأن ما إذا كان الانتقال إلى الديموقراطية الليبرالية يقود إلى السلام وأنه الطريق الأفضل لإدارة مراحل ما بعد النزاع على صعيدي إعادة الإعمار وبناء المجتمعات؟ هذه هي الإشكالية التي حاول رونالد باريس معالجتها في إحدى دراساته[15]، حيث عرض الآراء والأبحاث التي تبيّن التأثيرات المقوّضة للاستقرار الناتجة عن الليبرالية. وخير دليل على ذلك الاضطرابات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي ترافقت مع الليبرالية السياسية ولا سيما في البلدان الهشة، بل إنّ إحدى الدراسات أظهرت أن الدول ذات الديمقراطيات الناشئة أكثر عرضة للحرب أثناء محاولتها تجاوز مشاكلها الداخلية[16].

وهذه الاستنتاجات شكلت القسم الأساسي من نقد باريس لفرضيات "السلام الليبرالي" التي تقف خلف استراتيجيات إعادة الإعمار ما بعد الحروب. اختبر باريس فرضية أن "التحرير الاقتصادي" تشجع السلام وتساعد على بناء الدول التي مزقتها الحروب، معتمدًا في ذلك على مراجعة نجاح أو فشل المبادرات ذات الصلة في العديد من البلدان التي عانت من الحروب في السنوات 1989- 1999. ثم عالج أثر استراتيجيات إعادة الإعمار القائمة على "اللبرلة" Liberalization والسوقنة Marketization من خلال دراسة 14 حالة/ بلدًا، فوجد أن فرضيات السلام الليبرالي و"الدمقرطة" السريعة أدت إلى شحن التوتر الاجتماعي والإثني في كثير من الإحالات، وإلى تشخيص خاطئ لجوهر المشكلة في المناطق المعرّضة للأزمات. ففي الحالة الفلسطينية مثلًا فإن الخلط بين ما أسماه عمليات السلام من جهة ومبادئ إجماع واشنطن، الخصخصة، والليبرالية الاقتصادية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، من جهة أخرى، أظهر جهلًا عميقًا لحاجات المجتمع الفلسطيني، فالمشكلة الاقتصادية في المناطق المحتلة لا يتسبب بها تدخل الحكومة بل تكمن في استمرار "الهيمنة الإسرائيلية على مناطق السلطة الفلسطينية" الناشئة عن بنود اتفاق أوسلو.

---

[14] - المصدر ذاته. ص:106.

[15] - See; Ronald Paris; "Saving Liberal Peace Building"; Review of International Studies, vol. 36, Issue2, April 2010, pp: 337-366.

[16] - Mandy Turner; "At the War's End; Building Peace after Civil War"; (by Ronald Paris, Cambridge University Press, 2004, 302 pp) Democratiya 6/ Autumn 2006, pp:94-99.

وكما لاحظ ريك هوبر في أواسط التسعينيات فإن الانتخابات الحرة والعادلة لم تكن كافية لازدهار الديمقراطية في كمبوديا وليبيريا.

كما لم يفلح الأمر نفسه في إعادة بناء المجتمعات العربية وتطوير اقتصاداتها وتحسين معيشة سكانها في مرحلة ما بعد الاحتجاجات، بمجرد إخلاء المنتفضين لميادين التظاهر واحتشادهم أمام صناديق الاقتراع. تُقدم إعادة إعمار ما هدمه العدوان في حرب تموز 2006 في لبنان مثالًا آخر على وجود بدلائل "للسلام الليبرالي". وهذا ما يقر به باحثون غربيون مثل روجر جيني R. Ginty[17]. فقد لاحظ هذا الأخير أن إعمار ما هدمه عدوان 2006 حصل دون رعاية دولية واسعة النطاق وبلا إجراءات سياسية واجتماعية مفروضة مسبقًا. ففي عمليات الإعمار تلك ظهر فاعلان غير غربيين (كما يضيف جينتي) هما الدول العربية وجهاد البناء.

واعتمادًا على دراسات حقلية بينت المقالة[18] الحدود التي وصلت إليها أنشطة إعادة الإعمار من دون رعاية غربية الأمر الذي ينطوي على تهديد ما، وإن لم يكن تهديدًا حاسمًا، لمقاربة السلام الليبرالي في مجال الإعمار.

التحوّل السريع نحو الديمقراطية والسوق في البلدان الخارجة من الحرب يؤدي إلى تفاقم التوترات

وفي أعقاب حربي العراق وأفغانستان تفرّع عن مفهوم "السلام الليبرالي" مفهوم آخر يتعلق بما يمكن تسميته رأسمالية المقاولين وروّاد المشاريع ورجال الأعمال، هؤلاء الذين يقومون بدور مكمل لما تقوم به الجيوش (الأميركية) من خلال القيام بأنشطة إعماريه تحت رعايتها.

ولا يقتصر الأمر على النهوض بمناطق النزاع والحرب بل يتعداه إلى إعادة تشكيل الرأسمالية نفسها، لتغدو أكثر تحررًا من الضوابط والقيود. وكما ورد في مقالة لكارل شرام[19] فإنّ "صنّاع القرار يحاولون في كل مكان توجيه الأحداث على نحو يمكن التنبؤ به، لكنّ نظامًا اقتصاديًا ناجحًا قائمًا على دور رواد المشاريع والمقاولين ورجال الأعمال Entrepreneurial economics يتطلب القبول برأسمالية الفوضى Messy Capitalism فحتى لو بدت هذه عشوائية تمامًا فإنّها تكفل النمو والانتظام في الأمد البعيد". يطرح شرام والمشاركون في "قمة المبادرين واقتصاد التدخل والغزو" منظورًا جديدًا لاقتصاد الدول الفاشلة التي استهدفتها حملات عسكرية أميركية، انطلاقًا من عدة فرضيات، أولها فشل الولايات المتحدة

---

[17] - روجيه ماك جينتي: محاضر أول في قسم السياسة وعمليات إعادة الإعمار ما بعد الحرب في جامعة يورك.

[18] - Rojer Mac Ginty; "Reconstruction Post-War Lebanon: A Challenge to the Liberal Peace?"; Conflict Security and development; Vol. 7, 2007; Issue 3; pp: 457-482.

[19] - كارل شرام هو رئيس مؤسسة كوفمان والمؤلف المشارك لكتاب الرأسمالية الجيدة والرأسمالية السيئة. وقد تزامن نشر مقالته المذكورة أعلاه مع مؤتمر "قمة المبادرين واقتصاد التدخل والغزو Expeditionary economics" الذي نظمته المؤسسة نفسها في أيار 2010، وبحث في الدروس المستفادة من عمليات إعادة البناء الاقتصادي في مرحلة ما بعد النزاعات، بدءًا بمشروع مارشال مرورًا بحروب البلقان وانتهاءً "بنقاش صريح" لتجربتي العراق وأفغانستان.

أنظر:

Carl J. Schramm; "Expeditionary Economics: Spurring Growth After Conflicts and Disasters"; Foreign Affairs; May/June 2010 issue.

الأميركية في إعادة إعمار الدول التي استهدفتها بالغزو، حيث كان اقتصادا العراق وأفغانستان يترنحان ويسجلان منذ غزوهما أداء مخيبًا. وثانيها أنّ النمو الاقتصادي هام لبناء الاستقرار الاجتماعي، ويجب أن يكون غاية رئيسية للغزوات العسكرية وحملات الإغاثة. فالهدف الأساسي للمشاريع في مناطق النزاع، حسب ما يفترضه هؤلاء، ليس إيصال الخدمات الجيدة للمدنيين، بل إحداث تأثير بسيكولوجي على السكان لخفض معدلات العنف ومنع "المتمردين" من التحريض على الاحتلال أو ملء الفراغ. الفرضية الثالثة هي أنّ الجيش الأميركي لن يحقّق أهدافه من خلال القوة وحدها، أو بتقديم الدعم اللوجستي للمجتمعات المحتلة فحسب. صحيح أن معظم المخططين العسكريين ليس لهم خلفية اقتصادية معتد بها لكنهم يعون دون شك أن العنف والاضطرابات العالمية تتقوى بضعف الفرص الاقتصادية. ولذلك فإن على "الجيش" التعامل مع تعمير المناطق المحتلة اقتصاديًا على أنه جزء لا يتجزأ من أي استراتيجية مستقبلية للغزوات الخارجية. وما يسمّى اقتصاد التدخل، وبالأحرى اقتصاد الاحتلال، يجب أن يبنى على أفكار واضحة عما ينبغي فعله، فعندما ترسل أميركا جنودها إلى ما وراء البحار عليها أن تبذل جهودًا على ثلاثة صعد: الغزو والاجتياح، وتكريس الاستقرار، وبناء الاقتصاد، بحيث لا يكون النمو مهمة منفصلة تبدأ بعد الانتهاء من تحقيق الأهداف الأخرى. إن فشل تجارب إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات، وهذه فرضية أخرى من فرضيات رأسمالية المقاولين، لا يعود فحسب إلى التوترات العسكرية والأمنية، أو إلى قصور البنى التحتية والإدارية في البلدان المحتلة، بل يكمن أساسًا في عقيدة النمو السائدة التي تعطي أهمية كبيرة للخطط والبرامج الكبرى المدارة مركزيًا، وذلك على حساب المبادرات التي يطلقها رواد المشاريع في القطاع الخاص، حتى أن "عقلية التخطيط المركزي لا تزال حسب هؤلاء مهيمنة في أوساط التنمية الدولية". وبما أن لدى القوات المسلحة الأميركية ما يكفي من الموارد لجلب النمو للبلدان المدمرة (وهي تستحوذ على حوالي خُمس المساعدات الحكومية الموجهة إلى الخارج)، كما أنها تمتلك دافعًا قويًا لوقف النزفين البشري والمادي وتقليص أمد الاحتلال، فإن عليها أن تساهم أيضًا بصياغة عقيدة اقتصادية للتدخل، تتعارض مع العقيدة القديمة للتنمية القائمة على المشاريع الضخمة، فتتبنى خططًا أكثر تواضعًا وفعالية يتولاها مقاولون غير منظمين حكوميًا، فالتنمية الناجحة تتطلب استراتيجية واضحة وليس خططًا ثقيلة. والأداء الاقتصادي الذي تسيره المبادرات الخاصة يظل وفق هؤلاء أفضل تنظيمًا وفعالية من الأنشطة الكبرى المدارة مركزيًا. فكرة الفوضى تقع إذًا في صلب عقيدة النمو الجديدة، التي يمكن تطبيقها أولًا في البلدان الفاشلة والمحتلة، وتعميمها تاليًا على دول أخرى. وللوهلة الأولى يبدو عدم التنظيم الاقتصادي متعارضًا مع الهدف العسكري التقليدي وهو فرض النظام في مرحلة ما بعد الغزو، لكن التدقيق في ذلك يكشف، حسب شرام و "قمة المبادرين"، عن أن الاستقرار المنشود هو سياسي واجتماعي وليس اقتصاديًا بالضرورة. فالفوضى الاقتصادية برأيهم توفر ديناميكية من شأنها دفع الأمور قُدمًا إلى الأمام، وهي لا تتسبب بالاضطراب الاجتماعي أو السياسي. أما إذا تعارض هدفا الاستقرار الاجتماعي والتحرير الاقتصادي، كما في

بعض حالات الخصخصة، فينبغي اختيار الهدف الثاني، والقبول بالتالي بجرعات (ضرورية) من عدم الاستقرار! يميل المنظور الاقتصادي الجديد إلى عدم الفصل بين المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية للحملات العسكرية، ممهدًا بذلك لتغير جديد في النظرة الأميركية للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة والحرب. في عهد بيل كلينتون كانت الدبلوماسية هي الوسيلة المفضلة لفتح الأسواق، والاستحواذ على الموارد الحيوية. الحرب كانت خيارًا ثانيًا. مع إدارتي جورج بوش حصل العكس، وباتت القوة العسكرية الأداة المعوّل عليها لتحقيق الغايات الاقتصادية والسياسية المختلفة، وهذا أدى إلى تضخيم دور المنظمات الحكومية، كما دفع الجيش الأميركي إلى واجهة البيروقراطية الحكومية كونه الأكثر تنظيمًا وقوة ووفرة في الموارد. أما المنظور المشار إليه هنا فيقترح خطًا ثالثًا هو بمثابة مزيج من رؤيتي بوش وكلينتون، حيث يُقلّص دور المنظمات الحكومية لصالح دور أكبر يؤديه الجيش، ليكون هو نفسه مظلة للمبادرات الخاصة وضامنًا لها. والذروة الجديدة التي وصل إليها الرئيس الأميركي الأخير رونالد ترامب تتمثل في أن النهب لم يعد محدودًا باقتناص الفرص الاقتصادية من خلال المبادرين والمستثمرين والشركات الكبرى، بل صار مهمة مباشرة يقوم بها ساكن البيت الأبيض نفسه ويفرضها فرضًا على من يقول إنهم "ركاب بالمجّان Free riders في نظامه الأمني والعسكري (كما فعل مع السعودية في قمة الرياض 2017).

يستنتج باريس في بحثه أن التحول السريع نحو الديمقراطية والسوق في البلدان الخارجة من الحرب يؤدي إلى تفاقم التوترات، فالرأسمالية والانتخابات كلاهما يشجع المنافسة، والليبرالية تحفز التوتر الاجتماعي في مجتمعات ما بعد الحرب، لأنها تضع الربح قبل الناس والخصخصة قبل الوظائف، والتجارة الحرة قبل الأمن الغذائي، وحقوق الملكية قبل الرفاه الاجتماعي، والأمن قبل التنمية، وبناء المراكز المدينية الفخمة قبل أماكن السكن والمعيشة. والحل الذي توصل إليه هو أن عمليات اللبرلة والانتخابات وسياسات التصحيح البنيوية يجب أن تكون مسبوقة بإعادة بناء المؤسسات، ورعاة السلام والإعمار يجب أن يكونوا هم أنفسهم بناة الأمة Nation builders. وفي سياق مماثل أكدّ جوزيف ستيغليتز في كتابه الشهير "خيبات العولمة" على الحاجة إلى بناء مؤسسات تدعم الأسواق والنهوض الاقتصادي وتهيئ الظروف لمشاركة متوازنة للقطاع الخاص وتكون ضمانة "الملكية الوطنية لعملية التنمية". إن الأفكار والنظريات المتعلقة بإعادة البناء هي في واقع الحال الجزء المتمم لنقاشات التنمية، وإذا كانت النيوليبرالية هي الآن محل نقد واسع من قبل منظرين ليبراليين بالأساس مثل ستيغليتر. وجورج سوروس وجيفري ساكس فإن أطروحة السلام الليبرالي سيمسّها النقد نفسه. وكما لاحظ باحثون آخرون ينتمون إلى التيار الليبرالي الوسطي الرئيسي، فإن إجماعًا جديدًا بات يطرح الحاجة إلى استراتيجيات تنمية تصل إلى أبعد من السياسات الماكرو اقتصادية التقليدية، حتى يمكن التغلغل في مجتمعات الدول النامية وتغييرها من الداخل وتوفير شروط تطورها وتقدمها.

خامسًا: خيارات بديلة

تمثل عمليات إعادة الإعمار امتدادًا طبيعيًا للرؤية التنموية والاقتصادية التي تعتمدها الدولة، وهي لا تخلو من ملامح أيديولوجية على المستوى العالمي.

ويرتبط التخطيط لعمليات إعادة الإعمار بأمور عدة أبرزها: المقاربة الاقتصادية التنموية التي يعتمدها البلد، وطبيعة نظامه السياسي ومدى تعرّضه للتدخلات والانتهاكات الخارجية، والأوضاع التي تستقر عليها الأمور في نهاية النزاع. ولا يمكن فصل مشاريع إعادة الإعمار في العالم العربي عن الأولويات التي يجب تحقيقها فيه على مستوى التنمية والبناء الداخلي وترميم أو إعادة تكوين العقود الاجتماعية الوطنية. وهذا يقتضي إعمارًا متوازنًا وشفافًا ومنصفًا يتوافق مع النماذج المركزية وشبه المركزية والتضامنية/ التشاركية، ويتعارض مع النموذج الليبرالي الإقصائي وفكرة السلام الليبرالي المعتمد على الخارج ومشاريع الدول الكبرى. **فالنموذج النيوليبرالي** يتبنى محاجّة قائمة على الانفتاح الاقتصادي بوصفه الطريقة الأفضل لجذب التدفقات المالية من الخارج، وهذا يحصل من خلال إطلاق العنان لقوى السوق، وإعطاء القطاع الخاص أفضلية على غيره في التحكم بمفاصل السياسات الإعمارية، وتحديد طرق إعادة البناء والنسق المعماري. لكن هذه الرؤية الضيقة للنمو تشعل شرارة المضاربات العقارية، وتهدد تماسك النسيج الاجتماعي كما حصل في سوليدير ببيروت، فضلًا عن الدور السيئ للتدفقات غير المضبوطة من الخارج، والتي تصيب البلدان المتلقية لها بآفة الموارد المعطلة للنمو والتنمية. يُقصي هذا النموذج أيضًا الدولة عن أي دور تنفيذي في إعادة الإعمار، ويهمّش حضورها في مراحل التخطيط ووضع الأهداف، فالقائم على هذه العملية كما يشير البروفسير الفرنسي إريك فيرداي هو في كثير من الأحيان "استشاري خاص، يعتمد في تقييم المشروع نهجًا ماليًا محددًا، في حين يضع التصورات الاجتماعية والقضايا المدينية المركزية والأماكن العامة في مرتبة أدنى"[20]. ويتخذ النسق المعماري النيوليبرالي طابعًا مشهديًا مغرقًا في الفخامة، مع مبالغات تخطيطيه وعمرانية غرضها كسب الاهتمام وإثارة الدهشة أكثر من كونها وسيلة تحقيق أهداف محددة. وفي المقابل تبرز لدينا نماذج أخرى جديرة بالاهتمام، ومنها **النموذج المركزي** الذي تشغل فيه الدولة والإدارة الحكومية موقعًا أساسيًا في وضع الأهداف، وصوغ الهوية المعمارية، وتصميم أطُر التمويل والتنفيذ. وغالبًا ما يكون القطاع العام هو المخطط والمموّل والمنفّذ. هذا النموذج الذي استلهمه لبنان جزئيًا ولمدة من الزمن قبل الحرب الأهلية اجتماعي النزعة، ويتناسب مع وجود دولة الرعاية الشاملة. وعلى الرغم من القيم الوطنية الجامعة التي حملتها السياسات الإعمارية ذات التوجه المركزي، وخصوصًا في محاولتها تطويع المجال المديني لصالح مبادئ اجتماعية اقتصادية وطنية أعلى، فإن محاولة إخضاع الإنماء لمفاهيم تكنوقراطية مشوبة بالبيروقراطية تقلل من فعالية هذا التوجه وتسهّل الانقلاب اللاحق عليه. وقد ساهم في ذلك ضعف دور القوى الاجتماعية والسلطات المحلية في رسم الصورة المتوخاة

يقدم مشروع "وعد" لإعادة إعمار الضاحية الجنوبية صورة دقيقة وناجحة للنموذج الإعماري التضامني

[20] - راجع: إريك فرداي؛ "البيئة، المدنية والمجتمع، إعادة الإعمار بين السياسة والثقافة المدنية أفكار بدءًا من بيروت"، مؤتمر وعد: فرادة التجربة، بيروت: 13- 14 تموز/يوليو 2012.

للمدينة. ولذلك يمكن اعتماد **النموذج شبه المركزي** الذي تُسجّل فيه الدولة أيضًا حضورًا قويًا في مجالات التخطيط وإعادة الإعمار، لكن التنفيذ يمكن أن يكون من خلال أطُر ومؤسسات تتمتع باستقلال مالي وإداري نسبي، ويترافق دورها مع حضور أقوى للقطاعين الأهلي والخاص. هنا يكون دور الحكومة أقوى في مراحل التخطيط مقارنة بالتنفيذ والتمويل، وتتخذ سياسات الإعمار طابعًا وظيفيًا- مناطقيًا واضح المعالم ومحدد الجوانب والتوقيت (مثل تنظيم منطقة لهدف محدد)، ويتخذ التخطيط المديني مسارين متزامنين من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى. ويمكن في حالات محددة الاستفادة أيضًا من **النموذج الإعماري التضامني التشاركي** الذي يؤدي فيه المجتمع دورًا محوريًا في رسم الأطر العامة لإعادة الإعمار، بحيث تتحقق المصلحة العامة من خلال مراعاة أوضاع المواطنين. على أن ذلك يتطلب تنسيقًا نشطًا وتوزيعًا دقيقًا للأدوار بين الفاعلين الأساسيين المعنيين بالعملية وهم: الدولة والقطاع العام، والمخططون والمشرفون، وأصحاب الحقوق، والسلطات المحلية، والهيئات الأهلية، والقطاع الخاص. وهذا التنسيق يمكن أن تقوم به منظمات مدنية أو سياسية لا تبتغي الربح. ويقدم مشروع "وعد" لإعادة إعمار الضاحية الجنوبية[21] صورة دقيقة وناجحة لهذا النموذج التضامني، وهو على حد وصف البروفسير الأميركي سكوت بولينز[22] "خيار بديل لإعادة إعمار متجذر في الأعماق الاجتماعية والإنسانية في حياة المدينة التي يجري التخطيط لها"، إذ إنه يتسم بمزايا إيجابية عدة منها الديناميكية والمرونة الناشئتان عن عمل منظمة غير حكومية تعمل بالاستقلال عن الدولة، وتسعى إلى إعادة المهجرين بسبب العدوان إلى بيوتهم بأسرع وقت ممكن. مع الحفاظ على الترابط العميق بين القائمين على المشروع والسكان إلى حد التماهي، والمحافظة على النسيج الاجتماعي والبيئة الحضرية كما هي. وهذا أدى إلى عزل عملية الإعمار عن المضاربات وجني الأرباح التي يمكن أن تلحق تشويهًا بأهداف المشروع وسياساته. وحسب بولينز فإن الدور المعطى لجمهور أصحاب الحقوق في التخطيط والتنفيذ كان كبيرًا جدًا ومبالغًا فيه، فبرأيه يجب أن تكون مشاركة الناس معتدلة لتحقيق أهداف التنمية في زمن مقبول. ومع ذلك لم تعطل المشاركة الكثيفة للناس المشروع، وربما أبطأته قليلًا لكنه حافظ على مساره المرسوم، محققًا أهدافه في غضون مدة زمنية مقبولة لا تهدد عقد المجتمع بالانفراط. وقد نجح المشروع في إعادة النسيج الاجتماعي للمناطق المدمرة إلى ما كان عليه، مع إدخال التحسينات الممكنة، وواكب أصحاب الحقوق هذه العملية على نحو يومي وحثيث، وقد استفاد هؤلاء من المرونة الفائقة التي وسمت آليات عمل المشروع، فشاركوا في تصميم منازلهم وأعادوا النظر بها مع تقدم أعمال البناء[23]، ولم تكن هذه المرونة على حساب المواصفات العامة للمشروع الذي حافظ على خصائصه

---

[21] - أُطلق المشروع في مؤتمر صحافي عقده مديره المهندس حسن جشي بتاريخ 2007/5/24 وهو بحسب المنظمين الجهة الممثلة للمالكين الحقيقيين، يقوم بإدارة هذا الملف نيابة عنهم لإعمار المباني المهدمة كليًا وجزئيًا وفقًا لتكليف قانوني واضح وصريح.

[22] - سكوت بولينز، مقاربة نظرية؛ مؤتمر وعد: فرادة التجربة، بيروت: 13- 14 تموز/يوليو 2012.

[23] - وصل عدد طلبات التعديل التي لبّاها المشروع 10500 طلب عدا التعديلات التي نفذت في مرحلة الدروس.

المخطط لها. ولا يمكن أن نغفل هنا الدور الفعال للتعاون والثقة. إذ يسجل لمشروع إعادة الإعمار التضامني في نموذج "وعد" نجاحه في تعبئة رأسمال اجتماعي من شأنه المساعدة على تخطي الصعوبات، والصعود على سلّم متين من التضامن الشامل[24].

هذا الدخول الجماهيري إلى نطاق العمل لم يقلّل التكاليف فحسب بل خلق قيم إعادة إعمار تسمح بالتغلب على الممانعة التقليدية التي تواجه برامج التطوير والتنمية، أو التي تعرقل إمكانية قيام تعاون بدرجة كافية.

في التسعينيات بُدِّد الرأسمال الاجتماعي عبر إحلال الرأسمال المادي محله، ووُضع الإلزام (القانوني والإداري) في مكان أنماط التعاون الاجتماعي التلقائي، وهذا ما أدى، من بين أسباب أخرى معروفة، إلى اعتماد أطر تقوم على الإكراه والقهر (الشركة العقارية) بدعوى أنها الشكل الوحيد المتاح لتنظيم المجال المشترك.

بمعنى آخر جرى إحلال القوانين والهياكل المؤسسية الإجبارية محل القيم التي تسمح بقيام تعاون طوعي يستند إلى الثقة ولا يتطلب تدخلًا شاملًا من قبل طرف ثالث هو الدولة.

[24] - لم يكن للنسيج الاجتماعي في وعد أن يرمم وتعود المنطقة أفضل مما كانت لولا تضافر أنواع أربعة من الرساميل:
- رأس مال مادي يتضن موازنات المشروع وتجهيزاته.
- راس مال بشري ضم آلاف المهندسين والمخططين والإداريين والإحصائيين والفنيين، متطوعين وغير متطوعين..
- رأس مال رمزي يتمثل في الإجماع على العمل دون كلل للعودة إلى الأحياء المدمرة، كسطر أخير في كتاب الانتصار على العدوان.
- رأس مال اجتماعي يتمثل في منسوب الثقة المرتفع بين الشركاء المعنيين بهذه العملية، فضلًا عن الشبكات الأهلية والمدنية المساندة.

خلاصة في تحديات الإعمار وأهدافه

إن التحدي الذي تواجهه الحكومات في مراحل ما بعد النزاع يتمثل في وضع سياسات مالية ونقدية تمهد للإعمار الاقتصادي والمادي، وتساعد في الوقت نفسه على تخفيف الضغوط التضخمية ولجم ارتفاع الأسعار الذي قد يترافق مع ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. وهذا يعني عدم الاقتصار في الإعمار على القطاعات التقليدية والحاجات العاجلة بل يجب أن تشمل عملياته رأس المال البشري والاجتماعي في إطار منظور للتنمية الشاملة.

ما تقدّم يطرح أسئلة حاسمة عن سُبل التمويل، هل يكون بالاعتماد على القروض والمعونات الخارجية، أم على الادخار الداخلي والموارد المحلية أكثر من غيرها، وما هو حجم التمويل المطلوب. فالتحدي الذي قد تمر به الدولة في مرحلة ما بعد الحرب هو التدفق الكبير للأموال بحيث يفوق قدرة الاقتصاد على استيعابها مما يرفع التكاليف ويعطل الإنتاج أو يقلل تنوّعه ويؤدي إلى الوقوع في لعنة الموارد كما حصل في لبنان مثلًا ولا سيما في تسعينيات القرن الماضي. أو قد تعاني الدولة من ندرة التمويل وضعف تدفقه لأسباب سياسية وخارجية كما في الحالة السورية.

ومن التحديات التي يطرحها تخصيص الأموال أيضًا قدرة الدولة على التحكم بوجهتها، فالإفراط في الاستهلاك يترك آثارًا ضارة على الميزان الخارجي والوضع المالي للدولة، فيما يؤدي الإفراط في الإنفاق على الاستثمار إلى نتائج سلبيّة على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين. ولا بد من الاعتماد في حشد الموارد اللازمة لإعادة الإعمار على مصادر متنوعة ومتعددة، داخليًا وخارجيًا، مع التركيز على الموارد الضريبية المستندة إلى أنظمة حديثة ومتطورة وتضامنية وتصاعدية. ويجب أن تشمل الضريبة في آن معًا، وعلى نحو متوازن، الثروة والدخل، والاستهلاك والإنتاج. ويمكن اللجوء إلى الديون في التمويل في الحالات الاستثنائية، وفي المجالات التي تدرّ عائدات مالية، وذلك بخلاف ما فعله لبنان الذي استعمل ديونه في تمويل نفقات جارية.

إنّ نجاح عمليات إعادة الإعمار لا بد أن يستند إلى أُسس سياسية متينة وتسويات قادرة على توزيع فعّال وعادل لأعبائها، بل ربما يتطلب الأمر عقودًا اجتماعية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار أسباب النزاع من جهة والمستفيدين منه والمتضررين من نتائجه من جهة ثانية. وبقول آخر، يجب أن يتصدر قائمة المساهمين في تسديد فاتورة إعادة الإعمار المستفيدون من اقتصاد الحرب، والقادرون على تحمّل تكاليفها، والمتسببون بالأزمات المرافقة لها. مع تجنّب الاعتماد المكثف على المعونات والتمويل الخارجي حتى ولو أدى ذلك إلى إطالة عمليات الإعمار.

إن عمليات إعادة الإعمار في البلدان العربية هي بالأساس عملية إعادة بناء للمجتمعات التي مزقتها الحروب

وعلى العموم فإن عمليات إعادة الإعمار في البلدان العربية هي بالأساس عملية إعادة بناء للمجتمعات التي مزقتها الحروب، وللاقتصادات التي خسرت خصائصها الإنتاجية، وللموارد البشرية المبعثرة

والمشتتة، وللدول التي فقدت ركائزها السيادية، ولموازين القوة والردع التي لا تقوم الدولة الوطنية ولا يستقر النظام الإقليمي من دونها. ولا تقتصر عمليات إعادة إعمار ما هدمته الحروب على أعمال البناء المادي المباشر بل تقتضي التعامل مع أمور عدة مرافقة لها ومن بينها: اختيار نموذج التنمية المناسب الذي يتحاشى تبديد الموارد من خلال التنسيق المسبق للاستثمارات، ومعالجة نواقص وعيوب الأسواق وفشلها، وتحديد الإطار المنظم لعمل القطاع الخاص.

والتوصية هنا باعتماد نموذج الدولة التنموية القوية التي تكرّس استقلال الدولة وسيادتها في المجالات كافة بما في ذلك رسم سياساتها الاقتصادية والمالية ووضع برامجها الإعمارية وتوجيه المجتمع نحوها.

إن تبنّي مفهوم مركّب ومتطور للدولة الوطنية القوية يكون بجعلها قادرة على قيادة مجتمعها إلى أهدافه الداخلية في التنمية والرفاه والتمثيل الحر، وإلى غاياته الخارجية في الاقتدار والاستقلال والمنافسة بأقل قدر من الإكراه والإرغام. وهنا تجدر الإشارة إلى أمرين مترابطين.

الأول: ضرورة توسيع مفهوم الاستدامة بحيث لا يقتصر على المعنى المعروف، أي استخدام الموارد المتاحة مع حفظ حقوق الأجيال اللاحقة فيها وعدم الإضرار بالبيئة الطبيعية، بل يجب أن يشمل أيضًا عدم الإضرار بالبيئة الاجتماعية والسياسية من خلال المسّ باستقرار الدولة وأمنها الاجتماعي وسيادتها واستقلالها في مقابل ما تحصل عليه من موارد.

والثاني: برمجة عمليات إعادة الإعمار بما يتناسب مع قدرات الدولة ومواردها المتاحة والمستدامة على النحو المذكور أعلاه، حتى لا يؤدي تراكم أعباء إعادة الإعمار وعجز الدولة على الوفاء بها إلى التأثير على طبيعة الدولة وعلاقاتها الخارجية وسياساتها العامة وأهدافها الاجتماعية ونظامها الاقتصادي. ولا بد أن يكون نموذج إعادة الإعمار ملائمًا لحاجات إعادة البناء المادية والبشرية والاجتماعية. وهنا لا بد من تجنّب أطروحات السلام الليبرالي القائم على مزيد من التبعية لمصادر التمويل الخارجي، أو رأسمالية المقاولين القائمة على مزيج من الفوضى وإعادة هندسة المجتمعات الخارجة من الحرب وإحلال المتعهدين والمقاولين محل القطاع العام، وجعل عمليات البناء جزءًا من السياق العسكري الواسع، التي تدل بصورة أو بأخرى على أن إعادة البناء هي من المنظار الغربي عمومًا والأميركي خصوصًا استمرار للحرب لكن بطريقة أخرى. إن إعادة الإعمار في البلدان التي مرت بحروب في العالم العربي يجب أن تكون قادرة على إعادة الدخل إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، ومعالجة مشكلة الفقر المديني والريفي المتمادي والذي ستتضاعف أرقامه على نحو هائل، وزيادة معدلات الاستثمار بالاعتماد على الموارد المتاحة والقابلة للاستدعاء بأثمان معقولة، والتعامل مع نزف الموارد البشرية والهجرة واللجوء والنزوح والبطالة، وأن تقوم بكل ما هو مطلوب لمنع تجدد النزاعات بعد مدة من الزمن كما حصل في حالات عدّة، وللحيلولة دون تحوّله من نزاع سياسي إلى اضطرابات اجتماعية لا نهاية لها.

مقاومة أكثر، فقرٌ أقل: الجغرافيا السياسية للخبز

أحمد حسن / جورج سالم*

ا – عن العنف الإمبرياليّ

في التاريخ الإمبرياليّ يمكن تمييزُ نموذجيْن من التطويع، أو من "علم أصول التربية الإمبرياليّ" Imperial Pedagogy، استخدمتْهما (وتستخدمُهما) القوى الإمبرياليّةُ في سياق إنتاج الهيمنة الإمبرياليّة وإعادةِ إنتاجها: التطويع بالعنف Pedagogy of Violence و "التطويع بالثقافة (أو الحضارة)" Pedagogy of Culture وبناءً على ذلك، (كان) يجري تطويعُ (أو "تهذيب" أو "إعادة تربية/تثقيف") سكّان أيٍّ مستعمَرة إمّا بالقوة، أو باستخدام الثقافة، على ما يقول بارثا شاترجي[1]، مستنتجًا أنّ كلَّ تاريخ الإمبراطوريّات الحديثة "يدور إلى حدٍّ كبير حول دمج هاتيْن التقنيّتيْن التعليميّتيْن/التربويّتيْن وتسلسلِهما ودرجةِ تطبيقهما."

هذه الفكرة كان شاترجي قد أسّس لها في كتابه **ثقبُ الإمبرياليّة الأسود: تاريخُ ممارسة السلطة الكونيّة**[2]. وفيه يجادل بأنّ الإمبراطوريّة سنة 1840 بدأتْ تعمل على أسس تربويّة ومعرفيّة، وبواحدٍ من نموذجيْن فقط: العنف، المتمثّل في الغزو الإقليميّ الجشع في منتصف القرن التاسع عشر وأواخرِه؛ والثقافة، حيث التعليمُ واللغة والأدب. وفي الفصل السابع من هذا الكتاب[3]، "علم أصول التربية بالعنف،" يشرح شاترجي فرضيّتَه في كلا النموذجيْن بتفصيل أكبر:

"وفي حين أصبحت الثقافةُ - ومن ضمنها الإصلاحُ القانونيّ، وإصلاحُ المؤسّسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وانتشارُ التعليم الغربيّ الطابع – تشكّل تدريجيًا المنهجَ المفضَّل، فقد جرى التأكيدُ بشكلٍ متزامنٍ أنّ تهيئة الظروف المناسبة للتربية الثقافيّة قد تحتاج في كثيرٍ من الأحيان، من أجل ضمان نجاحها، إلى استخدام القوّة الإمبرياليّة."

وعلى الرغم من تبنّي شاترجي نظريّةَ "ما بعد الكولونياليّة،" فإنّ في الفكرة المذكورة أعلاه إضاءةً على فكرةٍ قديمةٍ في التقليد الماركسيّ (تعود ربّما إلى كتاب **الإيديولوجيا الألمانيّة**، ولاحقًا إلى نصّ لينين **خطّنا الاشتراكيّة الديمقراطيّة**)[4]، شدّد عليها أنطونيو غرامشي فيما بعد، وأعاد فرانز فانون صياغتَها في سياق التاريخ الاستعماريّ، ومضمونُها: أنّ **الهيمنة الثقافيّة والإيديولوجيّة هي، في نهاية الامر، إعادةُ تشكيلٍ للقوّة**.

---

* نص منشور في مجلة الآداب. 2019/11/14.

1 - Partha Chatterjee, "Empires, Nations, Peoples: The Imperial Prerogative and Colonial Exception", In Thesis Eleven 2017, Vol. 139 (1), p. 84 – 96.

2 - Partha Chatterjee, The Black Hole of Empire: History of Global Practice of Power, NJ: Princeton University Press, 2012.

3 - Ibid, p. 185 – 221.

4 - يذكر ماركس وأنغلز في **الأيديولوجيا الألمانيّة** أنّ "الأفكار السائدة في كلّ حقبة هي أفكار الطبقة السائدة".

بهذا المعنى، فإنّ القوّة أو الهيمنة الإيديولوجيّة ليست مستمدّةً من العنف الإمبرياليّ فحسب، **وإنّما هي مشروطة بهذا العنف أيضًا**. لهذا، يمكن الزعم أنّ أفكارَ الغرب، بل أسلوبَ حياة الغرب كذلك (وتحديدًا ما يأتي من أميركا)، ليست سائدةً (وجذّابةً) فقط، ولا يُستمدّ منها أغلبُ الأفكار خارج الغرب فحسب، بل يُتعاملُ معها وكأنّها علمٌ (أو بمثابة علمٍ) أيضًا. وليس ذلك، طبعًا، بسبب "دقّة" هذه الأفكار أو "علميّتها،" وإنّما لكون أميركا - مصدرِ هذه الأفكار - قويّةً ومهيمنةً وتمارس العنف. والأهمّ هو أنّ العنف الإمبرياليّ، ما لم يواجَهْ وتُبطَلْ مفاعيلُه بعنفٍ مضادّ، **بالعنف الثوريّ**، سيظلّ يَستولِدُ الإيديولوجيا المهيمِنةَ باستمرار.

لهذا، ففي الكفاح المسلّح عند الشعوب المستعمَرة، على ما يقول فانون، هناك "نقطةُ لاعودة،" تبدأ معها مفاعيلُ العنف الثوريّ بالتجلّي على شكلِ وعيٍ جذريّ حقيقيّ بالواقع والذاتِ والمستعمِر. وفي تاريخ المقاومة الجزائريّة يؤرِّخ فانون لهذه اللحظة الحاسمة في أعقاب معركة سكيكدة (PHILIPPE VILLE، كما سمّاها الفرنسيّون) في 1955/8/20. فبعد هذه المعركة بالذات، جاء الردُّ الجزائريّ على عبارة المستعمِر الفرنسيّ، "**كلُّ السكّان الأصليين متماثلون،**" بعبارة "**كلُّ المستعمِرين متساوون**"[5]، وتلتها عبارةٌ في بيانٍ لجبهة التحرير: "**الاستعمار لا يَرفع يديْه إلّا إذا جعلتَ السكّينَ في عنقه،**" لتكونا (أي العبارتان) مؤشِّرًا على تحوّلٍ هائلٍ في الوعي الثوريّ الجزائريّ. ففي هذه اللحظة بالذات، بدأت الثورةُ الجزائريّة تكشف عن إنسانٍ جديدٍ اكتشف العنفَ الثوريَّ قابلةً للوعي ولإدراك حقيقة الاستعمار؛ والأهمّ أنّه اكتشف الدورَ الحاسم للعنف الاستعماريّ في إخضاعِه وتزويرِ وعيه ومسخِه إلى مستعبَدٍ يقبل بمكانةٍ دونيّة.

و"نقطة اللاعودة" الحاسمة، هذه، لم تكن نتاجًا لوعيٍ وصل إليه الجزائريّون إلّا حين قرّروا أنّ العنفَ الثوريَّ هو طريقُ الخلاص، وذلك بعد أن شاهدوا الدمَ الفرنسيَّ والأوروبيَّ يسيل في شوارع سكيكدة، تمامًا كما تسيل دماؤهم هم .فـ "العنفُ وحده،" كما يقول فانون:

"العنفُ الذي يمارسه الشعبُ، والعنفُ الذي تنظِّمه وتسترشد به القيادة، [هو الذي] يوفِّر المفتاحَ للجماهير لفهم الواقع. ومن دون هذا الكفاح، لن يكون هناك إلّا موكبٌ وكرنفالٌ والكثيرُ من الهواء الساخن. من دون هذا العنف، كلُّ ما تبقّى هو إعادةُ تكييفٍ طفيفة، بعضُ الإصلاحات من الأعلى، علمٌ يلوح، لكنْ ستبقى في الأسفل كتلةٌ بشريّةٌ عديمةُ الشكل غارقةٌ في العصور المظلمة"[6].

لهذا بالضبط يقول فانون إنّ "الإنسان المستعمَر يحرِّر نفسَه من خلال العنف فقط".

لقد تمثّلتْ عبقريّةُ فانون في إدراكه المبكِّر لِما أصبح لاحقًا من مسلَّمات علم النفس الاجتماعيّ، ونعني: فهمَه لطبيعة العنف الجدليّة. فبالعنف الاستعماريّ نُستعبَد، وبالعنف الثوريّ نتحرّر. ونعني بالاستعمار والتحرّر، هنا، معناهما الشامل: فالعنف الاستعماريّ لم يُمَكِّن المستعمِرَ من استعمار الأرض وحدها، بل قاد كذلك إلى خضوع المستعمَر لاغترابٍ ثقافيٍّ وهيمنةٍ إيديولوجيّةٍ أيضًا. "العقيدة الاستعماريّة لا تكتفي بوقوع المستعمَرين في شباكها، وباستنزاف أدمغتهم من أيّ شكلٍ أو مادّة،" على ما يقول فانون، وإنّما "تُحَوِّل انتباهَها إلى ماضي

---

[5] - Franz Fanon, The Wretched of the Earth, NY: Grove Press, 2004, p. 48.

[6] - Ibid, p. 96.

الشعب المستعمَر كذلك، وتعمل على تدميرِه وتشويهِه. لهذا، فإنّ الجهدَ المبذول لتحريرِ تاريخِ ما قبل الاستعمار ذو أهمّيّةٍ جدليّةٍ كبرى "[7].

II - أبعد من لبنان: سؤالُ البديل والهيمنة الإيديولوجيّة الدوليّة

فرضيّتُنا الأساسيّة، بناءً على ما تقدّم، هي الآتية: في ظلّ وجود هيمنة إيديولوجيّة دوليّة، تستند إلى قوّةٍ كونيّة، وتعبِّر عنها وعن فكرها، فإنّ البديل المفترض الذي يسعى إليه الكثيرون لا يمكن أن يُنتَجَ محلّيًا، أو "بعقلٍ محلّيّ" خالص، كما يظنّ بعضُ المتحمِّسين الذين لا يعرفون أنّ قوّتَهم وقوّةَ مجتمعاتهم، في سياق النظام العالميّ، تقارب الصفرَ في أحسن الأحوال، ما داموا يعيشون في مجتمعات صغيرة وضعيفة ومندمجة في بنية النظام الرأسماليّ العالميّ، وتخضع كلّيًا لشروط القوى المهيمنة.

في الحقيقة، واستنادًا إلى التجربة في حالتنا العربيّة (من تونس إلى مصر وما بعدهما)، فإنّ "البديل" أُنْتِجَ، ويُنْتَج، وفق نموذج الإيديولوجيا الدوليّة السائدة والمهيمنة فقط، أو وفقًا للفكرة المسيطرة على المنظومة الدوليّة في هذه اللحظة التاريخيّة، بسبب بنية عمل النظام العالميّ الراهن وآليّاته. ونحن نرجِّح أنّ البديل سيُنتَج وفق ذلك أيضًا.

في رأينا أنّ هذا الافتراض يقارب أن يكون، في هذه المرحلة، حتميّةً نظريّة (ونشدّد على فعل "يقارب" لأنّنا سنقترح خطوطًا عامّةً لمشروعٍ مضادّ تأخذ في الاعتبار هذا الافتراض) مؤسَّسةً على الفكرة التالية:

إنّ المحرِّك الأهمّ لكلّ الحراكات الشعبيّة الراهنة، التي نعتقد أنّها أصيلة ومحقّة في العموم، وتعبِّر عن أزمة نظامٍ، على الرغم من إمكانيّة حرفها تبعًا لموازين القوى (الإيديولوجيّة والماديّة)، هو اقتصاديّ – اجتماعيّ؛ في حين أنّ الإيديولوجيا المهيمنة كونيًا حاليًا هي النيوليبراليّة الرأسماليّة، مصدرُ الخراب والدمار باستمرار.

واهمٌ مَن يظنّ أنّ الثورات والانتفاضات، وحتى الإصلاح، مجرّدُ قضايا تقنيّة (كما يظنّ أصحابُ رأي "حكومة التكنوقراط" في لبنان)، أو مجرّدُ سلسلةٍ من الإجراءات العالميّة الموحَّدة التي يمكن أن نجدَها في أحد الكتب وما علينا إلّا اتّباعُها بدقّة فقط (هكذا يستغبيكَ مَن يَستبدلُ جين شارب بماوتسي تونغ). فوفق هذه الرؤية، لا يوجد عالمٌ حقيقيّ ومصالحُ حقيقيّة، بموازينِ قوًى مختلّة، تفرض آليّاتِ تثقيفٍ وتعليمٍ وأدلجةٍ على البشر منذ اللحظة الأولى لولادتهم. من يُسوِّق هذه الأوهامَ لا يفعل في الحقيقة أكثرَ من المقامرة بحياةِ أهله ومصير بلدِه وأمّته من أجل إعادة إنتاج النموذج ذاته في النهاية.

ما يجري تجاهلُه، في كلّ الفرضيّات والنماذج التي تسوَّق كبدائل، أنّ هناك فعلًا هيمنةً إيديولوجيّةً كونيّةً راهنة، تصل في هيمنتها - باستنادها إلى القوّة الإمبرياليّة الغربيّة - حدَّ "تقمُّص التاريخ" فعلًا! ولهذا، فإنّ البديل سيكون، وفق النموذج المهيمِن، استنساخًا لهذه الهيمنة الإيديولوجيّة الدوليّة، ولا/ولن يُنتَج محلّيًا، ولا/ولن يكون محلّيًا، وبعقلٍ محلّيّ خالص، **إلّا بمقدار مقاومتنا للإمبرياليّة وأدواتِها، وبمقدار موازنتنا لعنفها وعنفِ أدواتها.** تصبح القضيّةُ، إذن، في هذا السياق، قدرتَنا على فكّ الارتباط، إلى الحدّ الأقصى، مع النظام الدوليّ من أجل تحقيق المطالب الشعبيّة العادلة.

7 - Ibid, p.149

إنّ الصناعة الرئيسة للرأسماليّة النيوليبراليّة المهيمنة عالميًا ليست التجارة، وإنّما بيعَ روح الإنسان وشراءها، وصناعةَ القتل والخراب، والتدميرَ البيئي، وتجارةَ الإفراغ السكّانيّ. هذا هو المصدرُ الأهمّ للقيمة المضافة (وفق قانون القيمة)، التي تُحوَّل إلى المركز الإمبرياليّ كلَّ يوم، وليس النفط أو السلع. فوق ذلك، سنزعم أنّ الهدفَ الأساس للصناعة الرأسماليّة النيوليبراليّة في بلادنا ليس الخصخصةَ في حدّ ذاتها، وإنّما هذه مجرّد غطاءٍ أو آليّةٍ لقتل المزيد من البشر وارتكاب المزيد من الدمار البيئيّ. إنّ القتل والإفراغَ السكّانيّ والخرابَ البيئيّ آليّة بديلة لتحصيل فائض القيمة، بل هي أكثرُ ربحًا وانتشارًا في الزمن الراهن من الآليّة التقليديّة (عبر الأجور المنخفضة).

III - تشييء المسألة الاجتماعيّة: حتى لا يقف الحراكُ على رأسه

لهذا يخطئ مَن يتخيّل، **أوّلًا**، أنّ دولَ الغرب (والمقصود أميركا طبعًا) معنيّةٌ بالاستقرار في حدّ ذاته في لبنان (أو في العراق أو في أيّ بقعةٍ من الجنوب). ويخطئ مَن يظنّ، **ثانيًا**، أنّ الغرب يخشى فعلًا من الهجرة غير الشرعيّة التي تهدِّد تركيبتَه السكّانيّة.

هذان الوهمان يتعارضان مع آليّات تسريب القيمة الحقيقيّة (والأهمّ) للغرب. ولأنّ الخراب هو صناعة النيوليبراليّة الأساسيّة الراهنة، فإنّ الاستقرار هو آخرُ ما يقلق المركزَ الرأسماليّ، خصوصًا إذا كانت النتيجة السياسيّة للفوضى والخراب المتوقّعيْن تستحقّ التضحيةَ بهذا الاستقرار.

أما الهجرة فهي التي حافظتْ حتى الآن على متوسّط عمرٍ شابٍّ نسبيًا في العديد من الدول الغربيّة التي تواجه مخاطرَ تبعات الشيخوخة. فمتوسِّطُ العمر في الولايات المتحدة، بفضل الهجرة، هو 38 عامًا؛ وهو أعلى قليلًا في أوروبا؛ في حين أنّه في اليابان - التي لا تشكّل خيارًا للهجرة من دول الجنوب - أعلى بحوالي عشر سنوات من الولايات المتحدة. وارتفاعُ متوسّط العمر يعني مواجهةَ أخطارٍ أمنيّةٍ (تركيبة الجيوش وأجهزة الأمن مثلًا)، واقتصاديّةٍ، وديموغرافيّةٍ مثل "نسبة الاعتماد" Dependency Ratio عدد العاملين ودافعي الضرائب نسبةً إلى الأطفال تحت سنّ العمل القانونيّة والمتقاعدين فوق سنّ 65. هذا ما أشار إليه تقريرُ مجلس الاستخبارات الوطنيّة الأميركيّة، **ميولٌ عالميّة: عوالمُ بديلة**، بل اعتبره أحدَ "الميول الكبرى" التي ستؤثّر في الاقتصاديّات ذاتِ المتوسّط العمريّ المرتفع نسبيًا[8]. فأن تقوم هذه الدولُ بتقنين الهجرة للتعويض من ارتفاع متوسّط العمر لا يعني أنّها تخشاها. على العكس، هي في الحقيقة تحتاج إليها، بل تحتاج أيضًا إلى المحافظة على نسبةٍ معيّنةٍ من الهجرة "غير الشرعيّة" لكون العنصريّة الناتجة عن تبعات ذلك مربحةً أيضًا في الحدّ من الأجور، كما أشار إيمانويل والرشتين[9].

ويخطئ، **ثالثًا**، مِن اليسار تحديدًا، مَن يَختزل السياسةَ في مطالب اقتصاديّة - اجتماعيّة بحتة، وكأنّ بلداننا جزرٌ معزولة، لا مندمجةٌ في النظام الرأسماليّ العالميّ، وعرضةٌ للنهب اليوميّ. هذا التصوّر يجعل أيَّ انتفاضةٍ تقف على رأسها، ما لم ترَ دورَ الخارج في تفاقم المسألة الاجتماعيّة. وهذا ما يتوجّب أن نقاومَه من أجل تهيئة الظروف لتحقيق هذه المطالب. هذه، في الحقيقة، كانت مأساةَ بعض الشيوعيين العرب منذ اعتراف بعضهم بالكيان الصهيونيّ في أعقاب النكبة، أو تبنّيهم شعاراتٍ مثل "وحدة الطبقة العاملة العربيّة واليهوديّة،"

---

8 - https://www.dni.gov/files/documents/GlobalTrends_2030.pdf

9 - Immanuel Wallerstein. “The Ideological Tensions of Capitalism: Universalism versus Racism and Sexism”. and Etienne Balibar and Immanuel Wallerstein, **Race, Nation, Class: Ambiguous Identities**, NY: Verso 1993, p. 29 -36.

وتجاهلِهم حقيقةَ المشروع الصهيونيّ الاستيطانيّ ذي الطبيعة الإباديّة في فلسطين، ومصلحةَ القابلة والراعية الغربيّة لهذا المشروع ودورها. وعلى الرغم من مرور أكثر من سبعين عامًا على خطيئة بعض الشيوعيين في فلسطين فإنّ جزءًا من اليسار العربيّ ما يزال أسيرًا للأفق القُطْريّ، ولا يعادي الإمبرياليّةَ إلّا من زاوية الأوضاع الاجتماعيّة - الاقتصاديّة، ولا يدرك مركزيّةَ التقسيم وجدليّته في آن - - أيْ في وصفه آليّةً إمبرياليّةً ضروريّةً للهيمنة والاستغلال، ونتيجةً لهما أيضًا.

الأهمّ، والأخطر، **أنّ فهمَ السياسة بهذه الطريقة حوّل المسألةَ الاجتماعيّة - الاقتصاديّة مؤخّرًا إلى أحد أسلحة الغرب الفتّاكة للدفع في اتجاه الفوضى**. فبذريعة "المطالب الاجتماعيّة - الاقتصاديّة" (والديمقراطيّة الليبراليّة) يجري العمل على زعزعة الاستقرار في الدول ذاتِ الميول الاشتراكيّة (فنزويلا وبوليفيا مثلًا)، وفي الدول التي تتحدّى الهيمنةَ الأميركيّة فلا ترى الأزماتِ الاجتماعيّةَ في معزلٍ عن الهيمنة الغربيّة أو النظام الرأسماليّ العالميّ. هكذا يمكن أن تتحوّل القضايا الاجتماعيّة العادلة إلى أداةِ خرابٍ في يدالخارج، الذي قد لا يحتاج إلى التدخّل المباشر مع وجود هذا الخلل (ألا يفسِّر ذلك المواقفَ الغربيّة المؤيِّدة لعددٍ من الحراكات الاجتماعية، بل المزايِدة على الجميع أحيانًا في تضامنها معها؟!). هذه في الحقيقة إحدى النتائج الكارثيّة للتفكير من خلال أشكالٍ خاليةٍ من التاريخ والسياسة، إلى جانب الاجتماع والاقتصاد. المطلوب، إذًا، هو رؤيةُ جدليّة "الاجتماعيّ - القوميّ" وجدليّة "الخارج - الداخل." والمطلوب - وهذا هو الأهمّ - تفكير تاريخيّ غير مشيِّئ.

لهذا، ليست دعوتُنا إلى الحذر في حالة بعض الانتفاضات نابعةً فقط من الخوف من تدخّلٍ خارجيّ مباشر مفترض، يمكن أن يَحْرفَ مسارَها (على الرغم من أهمّيّة هذا العامل في فهم كلّ حالة، وعلى سذاجة استثنائه أو التقليل من شأنه). **فقوّة الخارج الحقيقيّة والمؤثِّرة في تحديد مسار أيّ حراكٍ محلّيّ هي القوّة الإيديولوجيّة (المستندة إلى القوّة المادّيّة)**؛ إنّها قوّة الأفكار المنتَجة خارجيًا، التي لا يمْكن أيَّ تدخّلٍ مباشر أن يكون مؤثِّرًا أصلًا في معزلٍ عنها. وقوّة الخارج أيضًا تتعزّز باختزال السياسة بالعامل الاجتماعيّ، في عالمٍ تهيمن عليه الإمبرياليّةُ الأميركيّة. وقوّةُ أفكار الخارج هي من تبعات القوة النسبيّة للدول المهيمنة (الغرب الإمبرياليّ)، في مقابل مجتمعاتنا الضعيفة والمنفردة والمجزَّأة، حيث المقاومةُ تحتاج إلى تبرير وجودها كلَّ يوم وسطَ الشيطنة المستمرّة لها ولرموزها.

والمقصود بـ "الخارج" هنا ليس الخارجَ الجغرافيَّ حصرًا؛ فرأس المال لا يعرف الحدودَ القوميّة ما دام الخارجُ موجودًا بممثِّليه المحلّيّين، أو امتداداته المحلّيّة، كامتدادٍ لرأس المال ذاته. ولهذا، فإنّ ما يُطرح حتى اللحظة من جوقة "التحوّل الديمقراطيّ" في حديثها عن "الموجة الثانية من الربيع" ليس سوى استنساخٍ لنموذجٍ قاد إلى الخراب في "الموجة الأولى" وقد يقود إلى خرابٍ أكبر في "الموجة الثانية."

أمّا المثقفون الوطنيون والقوميون (وتحديدًا اليساريون) فنحن لم نرَ عند بعضهم حتى اللحظة إجابةً عن آليّات مواجهة الخارج في ظلّ الاختلال الكبير في موازين القوى (مادّيًا وإيديولوجيًا مرةً أخرى)، وفي ظلّ محاولة فرض نموذج يبدو مرغوبًا لو كانت بلدانُنا تعيش في فراغ إقليميّ ودوليّ - - هذا إذا افترضنا أنه سيكون لهذا البرنامج تأييدٌ محلّيّ أصلًا في وجود الهيمنة الإمبرياليّة الإيديولوجيّة المعمَّدة بالدم والنار.

IV - لبنان وأميركا: الجغرافيا السياسيّة للخبز

"الفيل الكبير في الغرفة،" كما يقال، وقد تناساه بعضُ المشاركين في حَراك لبنان (والعراق). إنّه دورُ السياسات الإمبرياليّة (الأميركيّة) في الوطن العربيّ. وهذا الدور في لبنان، مثلًا، أكبر بكثير من دور البنوك اللبنانيّة نفسها

(التي ينبغي عدمُ التفكير فيها، هي الأخرى، وكأنّها جُزرٌ معزولة عن الرأسمال العالميّ). وهذا، طبعًا، لا ينفي دورَ السياسة الماليّة، والدورَ المهمَّ الذي لعبتْه المصارفُ، والمصرفُ المركزيُّ وحاكمُه رياض سلامة تحديدًا، في الخراب الذي وصل إليه لبنان[10]. ولكنّه، أيْ سلامة، فعل ذلك في وصفه وكيلًا أمينًا يطبِّق السياساتِ الأميركيّة، وبمبالغةٍ غير مفهومةٍ أحيانًا، وربما غير مطلوبة بحَرْفيتها أميركيًا. فقد اعترف في مقابلة مع **نيويورك تايمز** بالآتي: "لقد عملتُ بجدّ لتأسيس لجنة تحقيق خاصّةٍ لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ولم أتنازلْ مطلقًا عن ذلك. أولئك الذين عانوْا من قراراتي يحاولون الآن أن يُسقطوني بتهمة الفساد"[11].

ما يحتاج إلى تفسيرٍ هنا هو: ماذا يعني حقيقةً مفهومُ "غسيل الأموال" في سياق وجود سرّيّةٍ مصرفيّة يُصرّ المصرفُ المركزيُّ على حمايتها؟ المقصود هنا، كما يبدو، هو "غسيل الأموال" وفق القيم والمقاييس والقوانين الأميركية، التي ترى ما يعتبره بعض الناس في بلادنا رأس مالٍ شريفًا (أو مقاومًا) رأس مالٍ غير شرعي وغسيلًا للأموال! أما ما عدا ذلك، فيخضع للسرّيّة المصرفيّة والحماية.

في الحقيقة، يمكن الزعمُ أنّ كلَّ ما يتعلّق بالتنمية والسياسة في لبنان، وصولًا إلى أصغر التفاصيل (مثل تقرير حقّ بعض مواطني لبنان امتلاكَ حسابٍ مصرفيّ في بلدهم بالذات، لا في بلدٍ آخر!)، هو من تبعات سياسة الولايات المتحدة للسيطرة على المنطقة، وخصوصًا سعيها إلى فرض الهيمنة على الخليج. هذه في الحقيقة إحدى القضايا الأساسيّة التي تثير الحيرةَ حين يتمّ تجاهلُها على الرغم من وضوحها. ذلك لأنّ السيطرة على الخليج هي القوّة التي تضمن إضفاءَ الطابع العالميّ على الدوْلرة، وعلى الريْع الإمبراطوريّ الناجم عنها.

فالواقع أنّ الولايات المتحدة في حالة حرب حقيقيّة مع إيران: فأن تَعْمَد إلى تجويع شعبٍ كاملٍ عبر العقوبات القصوى هو إعلانُ حربٍ بكلّ معنى الكلمة، سواء سمّيتَها "حربًا منخفضةَ الحدّة" أو "مكافحةَ تمرّدٍ" أو غيرَ ذلك من المصطلحات اللغويّة التي يَنضح بها المعجمُ الإمبرياليّ ولسانُ الغرب المشقوق. وهذه الحرب ستكون، في حدّ ذاتها، مربِحةً للإمبرياليّة الغربيّة اقتصاديًا كأيّ حربٍ في زمننا - - عدا عن كونها جزءًا من الجهود الأميركيّة لاحتواء الصين واحتواءِ صعودها. **ومن ثمّ، فإنّ العقوبات القصوى الراهنة على إيران وعلى أطراف محور المقاومة (بما في ذلك داخل لبنان طبعًا)، والنشاطَ الظاهرَ والمتزايدَ لوكلاء الولايات المتحدة المسلّحين في المنطقة، بل محاولةَ الانفصال الكرديّ في العراق وسوريا، ليست سوى بعض مظاهر الهجوم الأميركيّ على المنطقة.**

قد تستطيع إيران، وهي تستطيع فعلًا، إلحاقَ الأذى بأيّ عدوانٍ غربيّ محتمل، وإلحاقَ الأذى الكبير أيضًا بأدواته الإقليميّة التي ستشارك حتمًا في العدوان - - وهذا ما قد يجعل قرارَ العدوان أكثرَ تعقيدًا، بل يجعل الحربَ خاسرةً بمعنى التكلفة والحسابات المباشرة. لكنْ، في حسابات رأس المال والحسابات الإمبرياليّة، فذلك أمرٌ يتعلّق بالهيمنة والقوّة ومصير الإمبراطوريّة، لكون المواجهة تحدث على أعتابِ انقلابٍ في منظومة المفاهيم السائدة بسبب التحوّلات في موازين القوى؛ انقلابٍ قد يغيّر مجرى التاريخ وينقلنا إلى "عالمِ ما بعد الغرب،" بمفاهيمَ ورؤًى مختلفةٍ وجديدة.

لهذا، وبغضّ النظر عن التكاليف المحسوبة والمباشرة للحرب، **فإنّ الولايات المتحدة تخطّط لضرب الجناح الشرقيّ للخليج**. فالخليج ممرّ مائيّ استراتيجيّ، يمرّ منه يوميًا أكثرُ من 20٪ من إمدادات النفط العالميّة المنقولة بحرًا.

---

[10] - https://bit.ly/2KkRzxp

[11] - https://www.nytimes.com/2019/10/25/opinion/lebanon-protests.html

ولهذا، فإنّ الهيمنة عليه لا تقدَّر بثمن. صحيح أنّ الولايات المتحدة تملك النفط بل تصدِّره، لكنّ النفوذَ المهيمن هو مصدر قوة السيطرة، والقوة هي الأولويّة في السياسة، ومن دون هذه الأولويّة لا أرباح.

القوة قابلةُ التاريخ؛ فهي القادرة على تشكيل العلاقات الاجتماعيّة لتهيئة الظروف لإنتاجٍ منخفضِ التكلفة، وهي المحدِّدُ الأساس في علاقة القيمة - - بتحديدها مقدارَ ما يُنتَج، وحصّةَ رأس المال، وحصّةَ العمل، على مدى دورة حياة المجتمع. ليست القضيّة، إذن، مجرّدَ قراءةٍ لدفاتر الحسابات، تتضمّن الدخلَ بالدولار؛ فهذا تصمِّمه وتطْبعُه وزارةُ الخزانة الأمريكيّة أصلًا. رأس المال ليس شخصًا، بل كيانٌ اجتماعيّ، أو علاقةٌ اجتماعيّة - تاريخيّة.

بيننا، نحن العربَ، وبين إيران، في سياق العدوان الغربيّ على المنطقة، أكثرُ من مجرد "تنافعٍ" إيجابيّ بين حلفاءَ تقليديين. فبسبب العدوان الغربيّ المتوحِّش على الجميع، إلى حدّ التجويع والموت (أليس لهذا السبب تخرج الناسُ إلى الشوارع؟)، أصبحنا نتشارك مع إيران مصيرًا مشتركًا، ويتهدّدنا خطرٌ وجوديٌّ حقيقيٌّ واحد، تَصْغر أمامه الأخطاءُ الصغيرة، من إيران أو منّا (ولا يعني ذلك عدمَ معالجة هذه الأخطاء!). وهذا يفترض تعاونًا عاليَ المستوى (مقدِّمةً لاندماجٍ إقليميّ) .**ففي البيئة الدوليّة المعولمة لا يمكن أن تنجح التنميةُ السليمة أو تتجذّرَ في بلدٍ واحد، خصوصًا إذا كان ضمن إقليمٍ ذي أهمّيّة كبرى للقوى الإمبرياليّة. وهذا ما يقدِّم خيارَ التعاون باتجاه الاندماج الإقليميّ في المنطقة على كلٍّ ما عداه من خيارات.**

والمقصود أساسًا بهذا الخيار هو ترسيخُ التنمية في إطارٍ من السياسات الإقليميّة، تدعمه تدابيرُ مشتركة تكفل المصلحةَ المشتركة في الإقليم. وهذا مشروطٌ بجملةٍ من العوامل، يبدو أهمَّها على الإطلاق **انتشالُ غالبيّة السكّان من مستوى الفقر المدقع - - وهذا شرط ضروريّ جدًا لخلق حاضنةٍ شعبيّة، عابرةٍ للبلدان والإقليم، تحمي هذا الخيارَ وتضحّي من أجله** .ولهذا، يمكن أن تكون هذه الرؤيةُ فعّالةً إذا شاركت الأيدي العاملةُ والفقراءُ (لا رأسُ المال) في صياغة السياسات الاقتصاديّة لهذه الدول، وفي صياغةِ الأمن الماليّ والاقتصاديّ العامّ الذي يشكّل جوهرَ السيادة.

V - مقاومةٌ أكثر، فقرٌ أقلّ

صحيح أنّ الناس تطالب، محقّةً، بالخبز والديمقراطيّة. لكنْ، عن أيّ خبزٍ وديمقراطيّةٍ نتحدّث؟ ليس هذا، في الحقيقة، خبزًا منتَجًا محلّيًا، أو يُشترى بالعملة المحلّيّة، بل خبزٌ يُشترى بالدولار من الخارج (أميركا)، من ريعٍ تَحَصّل في سياق الجغرافيا السياسيّة للبنان والمنطقة وشروطها. أما "الديمقراطيّة" التي يتحدّث عنها كثيرون، فهي في الحقيقة حكمُ رأس المال العالميّ الذي تقوده الولاياتُ المتحدة، وتقوم بتفويضه إلى وكلائها المحلّيين الذين تختارهم.

هناك ندرةٌ، للأسف، في المفاهيم الثوريّة في حراك لبنان وفق ما تفيد به غالبيّةُ الشعارات المرفوعة حتى اللحظة. ليست "ديمقراطيّةً" تلك التي تصوِّت فيها الطبقةُ العاملة لرأس المال من أجل فعلِ ما يَخدمه على حساب العمّال والفقراء! كذلك، **فإنّ الدعوة إلى "إزالة النظام الطائفيّ"، على أهمّيّتها، من دون إزالة هيمنة رأس المال المرتبط به، ستعيد بالضرورة تدويرَ الطبقة نفسها في السلطة، لكنْ مع شكلٍ آخر من أشكال الطائفيّة**. فالطائفيّة هدفُها تجزئةُ الطبقة العاملة. **وتجزئة الطبقة العاملة هي في أساس سيرورة العمل، وأساس تكوين رأس المال.** وأن نستبدل بالطائفيّة القائمة صيغةً تجزئةٍ أخرى للطبقة العاملة والفقراء، من أجل الحفاظ على التراكم الرأسماليّ، لن يحلّ المشكلة.

إنّ تحصيل فائض القيمة من قِبل الخارج وأتباعِه في الداخل مرتبط - أوّلًا وأخيرًا - بالقوّة السياسيّة للطبقة العاملة، أو بضعفها عبر تجزئتها. ولهذا، فإنّ سوءَ فهم اندفاع الانتفاضة قد يتحوّل إلى انتحارٍ حقيقيّ لبقايا القوى الاشتراكيّة، التي نفترض أنّها تدرك - أكثرَ من غيرها - عمقَ الأزمة وجوهرَها.

لكنّ الخبز والديمقراطيّة علاقاتٌ اجتماعيّة قبل أن تصبح أشياء أو أفعالًا. هي علاقات تاريخيّة وعلاقات قوة مستمَدّة من الصراع الطبقيّ. غير أنّها، في غياب إيديولوجيا ثوريّة، أصبحتْ مشيّأةً تمامًا وغير تاريخيّة - - ربما بسبب تأثير الماركسيّة الغربيّة التي تعمل، في الحقيقة، من أجل الغرب، ولا ترى العالمَ من خندقنا في الجنوب (مَن، في الحقيقة، أكثرُ ديمقراطيّةً: الصين "الديكتاتوريّة" التي انتشلتْ أكثرَ من خمسمائة مليون شخص من براثن الفقر المدقع، أم الولاياتُ المتحدة "الديمقراطيّة" التي يَغرق نصفُ سكّانها في الفقر؟)[12].

لهذا، فإنّ تحصيل الخبز يتطلّب أوّلًا فكَّ الارتباط النسبيّ بالنظام الرأسماليّ العالميّ على أساس التضامن مع الطبقة العاملة. **وهذا يتطلّب، بالضرورة، اللجوءَ إلى العنف الثوريّ ضدّ الإمبرياليّة وضدّ التبعيّة لها.** لذا، كان يمكن أن يكون الفقرُ في لبنان أسوأ من مصر لولا حزبُ الله ومقاومتُه. هذه هي القاعدة الصحيحة في حالة لبنان تحديدًا، وبسببٍ من جغرافيّته السياسيّة: **مقاومةٌ أفضل، فقرٌ أقلّ.**

ولذلك، فإنّ الهجوم على المقاومة وحزبِ الله (بجهلٍ أو بقصد) هو أهمُّ أدوات "الحَراك المضادّ،" لأنّ مَن يفعلون ذلك يجرِّدون لبنانَ من أهمّ أسلحته في مقابل الخارج.

... على أمل رفع مستوى التنسيق (ونتمنّى الوحدة) بين لبنان وسوريا والعراق، وتعاونها ككتلةٍ عربيّةٍ وازنة مع إيران، القوةِ الإقليميّةِ الصاعدة، لصدّ الهجوم الغربيّ على الإقليم، وإضعافِ تأثيره، حتى يصبح التغييرُ الجذريُّ أكثرَ إمكانًا.

خاتمة

"إنّ ثمنَ النماء الغربيّ في ظلّ هذه العالميّة هو 700 مليون إنسان لا يملكون قوتَ يومهم، يموت منهم في كلّ يوم أربعون ألفًا موتَ الذباب، بينهم 34 ألف طفل دون الخامسة. وإنّ النماء الرأسماليّ الغربيّ يُلقي على العالم الثالث كلَّ يومين قنبلةً غذائيّةً معادلةً لقنبلة هيروشيما،" هذا ما يقوله منير العكش[13]. وما دام الناس يخْطئون في معرفةِ العدوّ الحقيقيّ، والهدفِ الحقيقيّ الذي يجب أن يصبّوا عليه جامَ غضبهم؛ وما لم تُشِر البوصلةُ إلى الإمبرياليّة الغربيّة ورأس المال؛ فسيظلّ الرأسمالُ الغربيّ يلقي على العالم "كلَّ يومين قنبلةً غذائيّةً معادلة لقنبلة هيروشيما،" وسيظلّ سكّانُ الجنوب وأطفالُهم يموتون ميتةَ الذباب، لأنّ صناعةَ الموت هي الصناعة الأكثر ربحًا للإمبرياليّة الغربيّة في زمننا.

إنّ قيمة كلّ سلعةٍ تباع في العالم تأتي أساسًا من الإزهاق المستمرّ لحياة الإنسان الجنوبيّ المهدورة، ومن نهب ثروات الجنوب المستباحة، ومن خراب بيئة هذا الجنوب. هكذا، ببساطة، تباع السلعُ أقلَّ كثيرًا من قيمتها الحقيقيّة، ولا يَدفع مواطنو الشمال إلّا جزءًا يسيرًا منها، ويحقّق رأسُ المال فوق ذلك الأرباحَ الهائلة. وهكذا يتراكم رأسُ المال في أيّامنا: فالقيمة التبادليّة لكلّ سلعةٍ تباع في سوق رأس المال لا تتضمّن في حساباتها

[12] - https://www.commondreams.org/views/2017/10/16/yes-half-americans-are-or-near-poverty-heres-more-evidence

[13] - http://www.geocities.ws/nassershamali/11.pdf

حياةَ الجنوبيين التي أُزهقتْ في العمليّة الإنتاجيّة وفي الحروب والدمار، ولا تتضمّن المصادرَ الطبيعيّة التي نُهبتْ، ولا البيئةَ التي دُمّرتْ .

لكنْ، مع كلّ حراكٍ جماهيريّ، وعلى الرغم من بعض التشويش الذي يفرضه الأعداءُ ووكلاؤهم في الداخل، وكلِّ العنف الإمبرياليّ الهمجيّ لكسر روح منطقتنا وشعوبِنا واستعبادِها، فما تزال منطقتُنا وشعوبُنا مستعصيةً على الاحتواء .ولهذا، نؤمن، حتى النخاع، بأنّ "الأخير سيكون الأوّلَ".

لكنْ حتى ينقلبَ العالمُ وتوازناتُه، وتتغيّرَ الحضارةُ ومفاهيمُها، وتتبدّلَ طريقةُ العيش الراهنة وصيغُها، **فإنّنا نرى أنّ التغيير المرحليّ الممكن يجب أن يتسلّحَ بالقوّة** .وفي لبنان، لا يمكن أيَّ حلّ لا يرى جدّيًا في المقاومة ذخرًا استراتيجيًا للبنان والمنطقة أن يُكتبَ له أيُّ حظّ من النجاح. فتاريخ النظام الرأسماليّ يعلّمنا أنّ القوة قابلةُ التاريخ. لهذا سنَخْتم بصلاةٍ فانونيّة (من فانون) لا نرى فيها مفتاحًا لفهم الإنسان والتاريخ والمجتمعات والعالم فحسب، بل لتغييرها جميعها أيضًا :

"إنّ العنف الذي يَحكم ترتيبَ العالم الاستعماريّ، ويستمرّ بلا كللٍ

في تدمير النسيج الاجتماعيّ الأصليّ، وهدمِ الأنظمة المرجعيّة لاقتصاد أيّ بلد، ونمطِ حياته، وأنماطِ اللباس....، هو ذاته الذي سيجري تبريرُه واستخدامُه حين يأخذ المستعمَرون بأيديهم ناصيةَ التاريخ، ويندفعون إلى مدن المستعمِر المحرَّمة. إنّ تفجيرَ العالم الاستعماريّ إلى فتاتٍ يمثّل، من الآن فصاعدًا، صورةً واضحةً في متناول خيال كلّ إنسانٍ مستعمَر. إنّ خلعَ العالم الاستعماريّ لا يعني أنّه بمجرّد إزالة الحدود سيكون هناكّ حقٌّ في الطريق بين العالميْن [المستعمِر والمستعمَر]. فتدميرُ العالم الاستعماريّ لا يعني شيئًا سوى هدم قطاع المستعمِر، أو دفنِه في عمق الأرض، أو اجتثاثِه منها كلّيًا"[14].

[14] - Fanon, Op. City, p. 6.

على مذبح النظام ضياع السياسة الخارجية للدولة العربية

حسام مطر
أكاديمي وباحث لبناني متخصص في العلاقات الدولية

المقدّمة

نشأت فكرة الدولة في ظل الحرب، ولذا قيل إن الحرب تصنع الدولة ثم تصنع الدولة الحرب. يمكن الانطلاق من هنا لفهم موقع السياسة الخارجية في بناء دول وطنية مستقلة وسيدة ومستقرة وعادلة. ولذا إن إخفاق قيام دول عربية وطنية بهذه المواصفات يؤدي إلى إنتاج سياسات خارجية تؤول إلى مزيد من التبعية وتبديد الثروات الطبيعية والانزلاق إلى صراعات عبثية بما يُعيد إنتاج موقع الدول العربية على هامش النظام الإقليمي والدولي. بمعنى آخر إن أزمة السياسة الخارجية للدول العربية هي من ناحية نتاج طبيعة بنية النظام الدولي الذي أنتج الدول العربية، ولكنها تتغذى من طبيعة البنى الداخلية والسياسات المحلية من ناحية أخرى.

إن حلول "النظام" بدل الدولة في المجال العربي جعل من السياسة الخارجية غالبًا مجرد أداة إضافية لحماية بقاء هذه النظم المأزومة في مشروعيتها وسياساتها. ولذا لا تنطبق على المجال العربي مقولة جون كينيدي الذي يرى أن "السياسة المحلية يمكن أن تهزمنا فقط، أما السياسة الخارجية فيمكن أن تقتلنا"، ففي الأنظمة العربية يمكن للسياسة المحلية أن تقتل أكثر من السياسة الخارجية. لذلك تتخبط السياسات الخارجية العربية بالفشل والإخفاق، من الانخراط في حروب عبثية بينية أو حملات الحصار والخنق والمحاور، أو التبعية المطلقة للولايات المتحدة الأميركية، أو المعاداة العمياء لدول إقليمية مثل إيران وتركيا، أو صفقات الاستسلام والتسوية مع العدو الإسرائيلي، أو جهود التطبيع المتصاعدة مع الكيان الصهيوني، أو إشعال حروب أهلية في دول عربية أخرى وتمويلها، وصولًا إلى رفض مشاريع التكامل الإقليمي وتشبيك البنى التحتية ما فوق الوطنية.

تعاني مجمل الدول العربية من قصور في سيادتها واستقلاليتها ومن سياسات خارجية غير متسقة ومتقلبة ومن فقدان للتوافق حول مصالحها الوطنية ودورها في محيطها

تشكّل هذه السياسات عقبة جدّية أمام بناء دول عربية وطنية كفؤة ومستقلة ورشيدة، فهذه السياسات تسهم في إدامة الاستبداد الداخلي وتقوّض سيادة الدولة الخارجية وتضيّع ثرواتها وطاقاتها وتمنعها من التحول نحو بدائل نافعة. نظريًا، هذه السياسات من المتعذر تفسيرها من خلال نظريات ترى الدولة لاعبًا موحدًا عقلانيًا أو من خلال النظريات التي تفسّر سلوك الدولة من خلال قياس توزّع القوة في البيئة الخارجية. في المقابل نجد أن نظرية

الواقعية الكلاسيكية الجديدة هي الأمثل لتفسير السياسات الخارجية العربية كونها تأخذ بعين الاعتبار السياسة الداخلية كمتغير متدخل بين البيئة الخارجية وسلوك الدولة.

فهي تساعد على فهم التعقيد والتداخل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وكيف يجري توظيف إحداها في صالح الأخرى. فحتى في الشرق الأوسط والعالم العربي، حيث الاختراق الخارجي يبلغ مستويات قياسية، لا يمكن فهم كل شيء فقط من خلال السياسات الدولية في المنطقة[1].

تتمحور إشكالية هذه الورقة حول كيفية تأثير حسابات السياسة الداخلية للأنظمة العربية على تقييمات الدولة للتهديدات والضغوط الخارجية بشكل يؤدي إلى تقويض مصالح السياسة الخارجية للدولة وأمنها الوطني؟ تطبيقيًا، اخترنا النظر في ثلاث حالات لفحص تأثيرات السياسة المحلية على سلوك السياسة الخارجية للدول العربية، وقد تعمّدنا أن نختار حالة من كل من الأقاليم الفرعية من المنطقة.

القادة في الشرق الأوسط يرون التحديات الخارجية لشرعيتهم وأمنهم الداخلي بأنها أكثر جدية من تلك المستندة إلى تفوّق القدرات العسكرية

وبناءً عليه اخترنا حالة لبنان من المشرق العربي وحالة السودان من شمال أفريقيا وحالة الإمارات العربية المتحدة من الخليج. وقد فحصنا في كل من هذه الحالات قرارًا أو سلوكًا خارجيًا وحاولنا فهمه من وجهة نظر النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة. وهذه الحالات خصصنا لها القسم الثاني من الورقة، فيما يركّز القسم الأول على الإطار المفاهيمي والنظري.

أولًا: الإطار المفاهيمي والنظري

تعاني أغلب الدول العربية، وربما جميعها، من معضلات داخلية في تكوينها وهويتها وانسجامها الاجتماعي وفي نظمها السياسية وتضارب المصالح داخلها وسيادة هوية ما دون الدولة أو ما يتجاوزها. فالعالم العربي هو مسرح لأنظمة وليس لدول أو لدول فاشلة في أفضل الأحوال. ونتيجة لذلك تعاني مجمل الدول العربية من قصور في سيادتها واستقلاليتها ومن سياسات خارجية غير متسقة ومتقلبة ومن فقدان للتوافق حول مصالحها الوطنية ودورها في محيطها. وبناء عليه، فإن السياسة الخارجية للدول العربية مأزومة بفعل عوامل بنيوية كدول في العالم الثالث وكذلك بفعل تركيبها الداخلي وسياساتها المحلية. لاحظ جملة من باحثي السياسة الخارجية لدول الشرق الأوسط محورية السياسات المحلية في السلوك الخارجي للدولة ولا سيما فيما يخص بناء التحالفات. فهناك من أشار إلى أن تحالفات الشرق الأوسط تمثل استجابة ليس لهواجس خارجية المنشأ فقط بل أيضًا لتهديدات محلية ودولية مترابطة. فالتحالفات بهذا المعنى هي تحالفات ما فوق وطنية بين نخب حاكمة تساند

[1] - Malcolm Kerr, The Arab Cold War: Gamal' Abd al-Nasir and his Rivals, 1958–1970 (New York: Oxford University Press, 1971, p.vi. Paul Noble, "The Arab System: Pressure, Constraints, and Opportunities", in Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, eds., The Foreign Policies of Arab States, Boulder, CO: Westview Press, 1991, pp.50–60. Leonard Binder, "The Middle East as a Subordinate International System", World Politics 10, no. 3 (April 1958), pp. 408–29.

بعضها ضد التهديدات التقليدية وكذلك ضد التهديدات من داخل مجتمعاتها. وتؤمّن هذه التحالفات، إضافة للدعم العسكري والسياسي والدبلوماسي، قاعدة اقتصادية ضرورية لاستمرار النظام في الحكم[2]. فحص ستيفان دايفد العلاقات بين الدول الإقليمية والقوى العالمية فوجد أن الدول النامية بما فيها تلك التي في الشرق الأوسط غالبًا ما تكون مهتمة بالتهديدات الداخلية لأنظمتها الحاكمة بقدر اهتمامها بالتوازنات الخارجية للقوة أو التهديد. والدول الأضعف على وجه الخصوص تنخرط أكثر في ما أسماه omni-balancing أي التحالف مع قوة عالمية يمكنها أن تساعد نظامًا محليًا على مواجهة التهديدات المتصاعدة داخله أو من المستوى المحلي[3].

الواقعية الكلاسيكية الجديدة أوجدت متغيرًا متدخلًا بين المتغير المستقل وهو توزع القوة بين الدول أي القوة النسبية، والمتغير التابع وهو سلوك الدولة في السياسة الخارجية

لذلك اقترح دايفد نظرية بديلة تركز على التهديدات لقيادة الدولة وليس للدولة بذاتها، ويدمج بين التهديدات الداخلية والخارجية في فهم التحالف، "فالمحدد الأكثر قوة في تحالفات العالم الثالث هو الحساب العقلاني للقادة ربطًا بما هي القوة الخارجية الأكثر احتمالًا أن تقوم بما هو ضروري لإبقائهم في السلطة"[4].

تطبيقيًا، تجد هذه المقاربة مصداقها في تحالفات مصر الإقليمية بوجه قطر وتركيا وذلك في سبيل احتواء جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وكذلك في طبيعة العلاقة بين البحرين والسعودية بوجه إيران للاستمرار في إقصاء الغالبية الشعبية الشيعية داخل البحرين.

وفي السودان قرر الرئيس السابق عمر البشير التقرّب من الإمارات والسعودية وفك ارتباطه بإيران لاحتواء المعارضة الإسلامية المتصاعدة ضده بعد 2011.

أما غريغوري غوز فيرى أن القادة في الشرق الأوسط يرون التحديات الخارجية لشرعيتهم وأمنهم الداخلي، وبالتحديد التحديات المرتبطة بالإيديولوجيا العابرة للحدود ذات النزعة الإسلامية والعروبية، أكثر جدية من تلك المستندة إلى تفوّق القدرات العسكرية[5]. وتفسير ذلك أنه من الأرجح أن لا يجري إسقاط نظام عربي باجتياح عسكري من نظام مجاور بالمقارنة مع سيناريو إسقاطه من خلال مجموعات داخلية ذات اتجاه إيديولوجي مشترك مع دولة مناوئة توفر لها الدعم والموارد. وبناءً على ذلك يلفت لورنيس روبين إلى أن الدول تنخرط في "توازن فكري" حين يريد النظام تخفيف التهديد السياسي المحلي من إيديولوجيا ما فوق

---

2 - Richard Harknett, and Jeffrey Vandenberg, "Alignment Theory and Interrelated Threats: Jordan and the Persian Gulf Crisis", Security Studies, Vol. 6 (3), 1997, pp.112-153. Curtis R. Ryan, Shifting Alliances and Shifting Theories in the Middle East, POMEPS Studies, Vol. 34, pp. 7 – 13.

3 - Stephen R. David, Choosing Sides: Alignment and Realignment in the Third World. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1991. Stephen R. David, "Explaining Third World Alignments," World Politics, 43, no. 2, 1991, pp. 233-256.

4 - David, Explaining Third World Alignments, Op. Cit., p. 235.

5 - F. Gregory Gause III, "Balancing What? Threat Perceptions and Alliance Choice in the Gulf", Security Studies 13, no. 2, 2003/4, pp. 273-305, p. 303.

وطنية يمكن ضخها إلى داخل الدولة[6]. وفي هذا السياق يخلص باسل صلوخ، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية الأميركية، بناء لدراسته للواقع العربي إلى الأهمية البارزة للتهديدات غير المادية والافتكارية في صناعة العلاقات الدولية في المنطقة[7]. تعج الدولة العربية بالانقسامات الداخلية، السياسية والهوياتية والاقتصادية والثقافية والسلطوية والبيروقراطية والطبقية والمناطقية، التي تحوّلت لهويات مستحكمة بين أقليات وأكثريات تتفاعل ضمن لعبة صفرية. ويفاقم من هذا الواقع كثافة الاختراق الدولي وتنافسات المنظومات العالمية على موارد الإقليم ووقائعه الجيوسياسية ما حوّل أغلب دول المنطقة إلى ساحات اشتباك أو كيانات وظيفية. ولذا غالبًا ما تتحول السياسة الخارجية إلى أداة في السياسة الداخلية للأنظمة العربية ويكون ذلك على حساب المصالح الوطنية للدولة ومواطنيها.

فالمصلحة المفتاحية لأي نظام حاكم هي بقاؤه في وجه التحديات القائمة والتهديدات المتعددة المحتملة، ولذلك غالبًا ما تخلط الأنظمة بقاءها بالأمن القومي للدولة، ما يجعل من السهل وصم أي حركة معارضة بـ "العمالة".

وهو أمر لا ينبغي أن يدفع لتجاهل وجود سياسات خارجية تستغل قوى محلية لإحداث أو تحفيز تحولات داخلية لإسقاط أو إضعاف أنظمة حكم ولا سيما تلك المعادية للهيمنة الأميركية نظرًا لما لواشنطن من موارد وقدرة نفاذ هائلة إلى الدول والمجتمعات العربية. ويضع الأميركيون هذه السياسات التدخلية الخفية من خلال قوى المعارضة والمجتمع المدني من ضمن استراتيجيات "المنطقة الرمادية" و "القدرة على الإرغام من دون حرب"[8].

1.1 الواقعية الكلاسيكية الجديدة

تسعى نظريات العلاقات الدولية لتفسير التفاعلات ما فوق الوطنية من خلال فهم المتغيرات التي تؤثر في سلوك الدولة والظواهر الناشئة عن ذلك ولا سيما الحرب. من هذه النظريات ما يركّز على العوامل المحلية عبر النظر إلى داخل الدولة (مستوى الوحدة) لفهم السياسة الخارجية، وهنا تبرز النظرية الواقعية التقليدية ونظريات ليبرالية وماركسية.

في المقابل ثمة نظريات ركّزت على "المستوى النظامي" أي النظام العالمي والعوامل الخارجية معتبرة أن الدولة مجرد "صندوق أسود"، وهنا تبرز نظرية الواقعية البنيوية التي تفسر سلوك الدولة من خلال توزع مقدرات القوة داخل بيئة دولية تتسم بالفوضوية (نظام أُحادي أو ثنائي القطب أو متعدد الأقطاب).

هذه النظريات ليست في العموم نظريات للسياسة الخارجية بل نظريات لتفسير المجال الدولي وتفاعلاته. سادت نظرية الواقعية الكلاسيكية[9] في حقبة ما بين الحربين العالميتين حتى السبعينيات

---

6 - Lawrence Rubin, Islam in the Balance: Ideational Threats in Arab Politics. Stanford: Stanford University Press, 2014, p. 37.

7 - Bassel Salloukh, "Overlapping contests and Middle East international relations", in International Relations Theory and a Changing Middle East, Project on Middle East Political Science (POMEPS) Studies 16: 2015, p.47.

8 - أنظر مثلًا: ديفيد س. غومبرت، وهانس بيننديك، القدرة على الإرغام.. مواجهة الأعداء من دون حرب، مؤسسة راند، 2016.

9 - تفسر سلوك الدولة ربطًا بالطبيعة الإنسانية الأنانية بما ينتج مصالح موضوعية تسعى لها كل دولة بغضّ النظر عن هويتها بهدف البقاء والأمن في عالم تحكمه الفوضى.

قبل أن تزاحمها نظرية الواقعية البنوية التي تستخدم في تفسير التفاعلات بين القوى الكبرى تحديدًا (بين القطبين الأميركي والسوفياتي). إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة تبيّن أن النظريات التقليدية للعلاقات الدولية بدت عاجزة عن تفسير جملة متغيرات مستجدة مثل تفجّر عامل الهويات الذي حفّز ظهور النظرية البنائية، ومع تزايد الأنظمة الديموقراطية برز أثر المتغيرات الداخلية في السياسة الخارجية للدول التي لم يعد من الممكن التعامل معها كصندوق أسود.

عام 1998 ظهر مصطلح الواقعية الكلاسيكية الجديدة من خلال مقال غيدون روز[10]، وذلك لتصنيف أعمال توماس كريستنسين (1996)[11] وراندال سيل (1998)[12] وويليام ويلفورث (1993)[13] وفريد ذكريا (1998)[14].

في العموم يمكن القول إن الواقعية الكلاسيكية الجديدة أوجدت متغيرًا متدخلًا بين المتغير المستقل (السبب) وهو توزع القوة بين الدول أي القوة النسبية، والمتغير التابع (النتيجة) وهو سلوك الدولة في السياسة الخارجية.

والمتغير المستقل يتوسط كلا المتغيرين ويعدّل تأثير المتغير المستقل على موضوع الدراسة. يعتبر الواقعيون الكلاسيكون الجدد أن الضغوط المتأتية من المستوى الدولي هي السبب الأهم وراء سلوك الدولة في السياسة الخارجية، ولكن فقط من خلال توسّط أثر المتغيرات من داخل مستوى الوحدة (المستوى المحلي) مثل تصورات النخب والظروف السياسية المحلية.

ولذا يرفض هؤلاء الواقعيون المقاربات التي تنكر ضغوط البيئة الدولية كمتغير مستقل[15] أو التي تتبنى فقط تفسيرات داخلية مثل نظرية "الحروب التحريفية"[16].

يوافق نورين ريبسمان على أطروحة الواقعيين الكلاسيكيين الجدد بأن الفاعلين المحليين بإمكانهم أحيانًا ممارسة تأثير وازن على كيفية تفسير الدولة للتهديدات الدولية والفرص وكذلك على كيفية

---

10 - Gideon Rose, Neoclassical Realism and theories of Foreign Policy, World Politics, Vol.51, No.1, October 1998, pp.144-177.

11 - Thomas Christensen, Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947–1958. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

12 - Randall Schweller, Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest. New York: Columbia University Press, 1998.

13 - William Wohlforth, The Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993.

14 - Fareed Zakaria, From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role. *Princeton*, NJ: Princeton University Press, 1998.

15 - لذا يرفضون المحاججات التي تفسر لجوء الرؤساء لاستخدام القوة خارج البلاد بالفشل السياسي الداخلي، أو الظروف الاقتصادية السيئة أو خسارة دعم القاعدة الانتخابية أو ارتفاع نسب البطالة.

16 - تفسر الحرب بأنها مسعى من القادة لحرف الانتباه عن الأزمات الداخلية وتحشيد الدعم الشعبي، وهي متاحة لا سيما في الأنظمة حيث يضعف دور المؤسسات والرقابة الشعبية. ويذهب كولن ديوك إلى أن الظروف الداخلية الأميركية تقيّد التدخلات العسكرية إلى حد بعيد وليس العكس. أنظر:

Colin Dueck, Neoclassical realism and the national interest: presidents, domestic politics, and major military interventions, in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, and Jeffrey W. Taliaferro, (eds.) Neoclassical Realism, the State and Foreign Policy, Cambridge University Press, 2009. pp.169- 139.

الاستجابة لها[17]. وينتقد الواقعيون الكلاسكيون الجدد نظرية كينيث والتز عن الواقعية البنوية ومقاربتها لتوازن القوى وقدرتها التفسيرية.

وفي سياق هذا النقد يسأل مارك براول لماذا فشل الأوروبيون، فرنسا وبريطانيا وروسيا، في تشكيل تحالف مبكر بوجه هتلر خلال ثلاثينيات القرن الماضي رغم أنها توافقوا على أن ألمانيا تشكل تهديدًا لهم على المستوى النظامي ربطًا بتوزع القوى؟ هنا يرى براول قصور الواقعية البنيوية التي تفترض أن بناء التحالف هو الطريق للتوازن وتتجاهل البدائل الأخرى مثل نزع السلاح، والأمن الجماعي. كذلك ينتقد جيفري تاليافرو الواقعية البنيوية كونها تحصر احتمالات استجابة الدولة للقيود البنيوية ولا تحددها، ولا يمكن لها أن تشرح بدقة ماذا سيكون سلوك أي دولة بوجه بعض القيود البنيوية. ويضيف أن لدى والتز نقطة ضعف هي أنه يفترض قدرة غير محدودة للدولة على استخلاص الموارد من المجتمع وتعبئتها[18].

تنظر النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة إلى الدولة كمدير لموارد الأمة لاستخدامها في التنافس داخل بيئة دولية فوضوية، ما يؤدي إلى أن تستجيب الدول بخيارات مختلفة للتهديدات الخارجية

أما بنجامين فوردهام فينتقد الواقعية البنيوية كونها تحاول تفسير سلوك الدولة في السياسة الخارجية استنادًا إلى افتراضات مبسطة مثل أن الدولة تسعى للبقاء (فليس واضحًا دائمًا ما هي السياسة اللازمة للبقاء ولا كل سياسات الدولة تكون مرتبطة بأن بقاءها مهدد) أو أنها لا تولي أهمية كافية لدوافع ومصالح الدول وتختصرها بالسعي للقوة أو الأمن مقابل تركيزها على القيود والضغوط المتأتية من النظام الدولي. بينما نجد أن أيّ نظرية للسياسة الخارجية، كما الواقعية الكلاسيكية الجديدة، يجب أن تأخذ بالاعتبار تنوّع مصالح ودوافع صانعي القرار، فتفضيلات القادة هي حصيلة التفاعل بين هذه المصالح والدوافع مع الشروط الدولية الحاكمة.

1.2 مقاربة للدولة

يرى محررو كتاب "الواقعية الكلاسيكية الجديدة: الدولة والسياسة الخارجية" أن هذه النظرية تقدم مفهومًا للدولة "من أعلى إلى أسفل"، ما يعني أن العوامل النظامية (المتأتية من النظام الدولي) هي التي تحدد في النهاية السلوك الخارجي. والدولة هنا محكومة بجهاز تنفيذي للأمن القومي يقيم عند التقاطع بين الدولة والنظام الدولي، مع قدرة نفاذ

---

17 - Norrin M. Ripsman, Neoclassical Realism and Domestic Interest Groups, in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, and Jeffrey W. Taliaferro, (eds.) Neoclassical Realism, the State and Foreign Policy, Cambridge University Press, 2009, p.192 .

18 - في المقابل يرى تاليافرو أنه عندما تواجه الدولة بتهديدات خارجية يكون أمامها ثلاث فئات من الخيارات من ضمن استراتيجيات التوازن الداخلي: الاستمرار في الاستراتيجيات العسكرية والسياسية الموجودة، والممارسات التكنولوجية حين ترى أن ذلك كاف لمواجهة تلك التهديدات، أو الانخراط في عملية تقليد، أو الابتكار.

Jeffrey W. Taliaferro, Neoclassical Realism and Resource Extraction: State Building for Future War, in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, and Jeffrey W. Taliaferro, (eds.) Neoclassical Realism, the State and Foreign Policy, Cambridge University Press, 2009, pp. 201-209.

إلى معلومات تصله من الأجهزة العسكرية والسياسية للدولة وتمنحه نوعًا من الامتياز، وتاليًا هذا الجهاز هو المؤهل لإدراك القيود النظامية واستخلاص المصالح القومية. إلا أنه رغم الاستقلالية الظاهرة للجهاز التنفيذي عن المجتمع غالبًا ما يكون مجبرًا على المساومة مع الفواعل المحلية (المشرّع، أحزاب، القطاعات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية وعامة الجمهور) بهدف سن سياسات واستخراج موارد من المجتمع لتطبيقها.

قادة الدولة، بحسب الواقعية الكلاسيكية الجديدة، يقومون بتشخيص المصالح الوطنية وممارسة السياسة الخارجية استنادًا إلى تقييماتهم للقوة النسبية للدول الأخرى وهم خاضعون للقيود المحلية. فاستجابة الدولة لتحولات ميزان القوى هي نتاج تعاون وأحيانًا تصارع بين المجتمع والدولة، فالدولة والنظام ليسا بالضرورة لاعبًا موحدًا[19]. هذه الحالات تشير إلى الأفضلية النظرية للواقعية الكلاسيكية الجديدة التي تنظر إلى الدولة كمدير لموارد الأمة لاستخدامها في التنافس داخل بيئة دولية فوضوية، ما يؤدي إلى أن تستجيب الدول بخيارات مختلفة للتهديدات الخارجية من المستوى النظامي[20]. ويربط الواقعيون الكلاسيكيون الجدد بين تشكّل الدولة والضغوط المتأتية من المستوى الدولي[21].

لهذه الضغوط التنافسية والتنشئة الاجتماعية (الناتجة عن الضغوط المتأتية من النظام الدولي على الدولة للتصرف بشكل محدد ووفق معايير محددة (من خلال التجربة المتراكمة) آثار في تشكيل التركيب الداخلي للدول. فما يحفّز هذا السلوك التكيفي هي الرغبة في زيادة الأفضلية التنافسية واحتمالية البقاء. ولذا فالدولة بحسب جنيفير ستيرلينغ-فولكر ليست الشكل النهائي لتنظيم المجموعات لكنها الآن كذلك نتيجة "لديناميات الفوضى التقليدية"[22].

فالدولة أثبتت أنها الأكثر فعالية في المراحل الأولى من أوروبا الحديثة في تعبئة الموارد الداخلية والاستجابة للتهديدات الخارجية ما أدى إلى انتشار هذا الشكل المؤسسي في أوروبا ولاحقًا حول العالم[23]. وهكذا يفسر أندريس ويمر (أستاذ الفلسفة

---

19 - Jeffrey W. Taliaferro, Steven E. Lobell, and Norrin M. Ripsman, Introduction: Neoclassical realism, the state, and foreign policy, 2009, pp. 23- 28.

20 - Mark R. Brawle, Neoclassical Realism and Strategic Calculations: Explaining Divergent British, French, and Soviet Strategies toward Germany between the World Wars (1919–1939), in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, and Jeffrey W. Taliaferro, (eds.) Neoclassical Realism, the State and Foreign Policy, Cambridge University Press, 2009, pp. 75-98.

21 - إن الغموض المتفشي والتهديدات المحتملة أمور جوهرية لمفهوم الفوضى. وطبيعة الفوضى لا تؤّمن للدول دليلًا لتجنب المخاطر ولذا تخلق الفوضى بيئة تقوم على "المساعدة الذاتية". كما أن الدوافع والتهديدات النظامية غالبًا ما تكون غامضة ويمكن أن يؤدي الفعل المعد لرد التهديد إلى جعل الدول أقل أمانًا. ويجد قادة الدول صعوبة في تقييم انزياحات القوة النسبية وفي تقييم التغذية الراجعة النظامية ذات المدى البعيد أو تلك التي تأتي على شكل صدمة أو مفاجأة. هذه الصدمات تجعل القادة يعون بشكل مفاجئ الأثر التراكمي لاتجاه القوة بعيد الأمد. أنظر: Ibid, pp. 28-30

22 - Jennifer Sterling-Folker, Neoclassical Realism and Identity: Peril despite Profit across the Taiwan Strait, in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, and Jeffrey W. Taliaferro, (eds.) Neoclassical Realism, the State and Foreign Policy, Cambridge University Press, 2009, p. 73.

23 - Taliaferro, Llobell, and Norrin M. Ripsman Introduction: Neoclassical realism, the state, and foreign policy, Op. Cit., pp. 30 -31.

السياسية في جامعة كولومبيا) صعود الدولة القومية في أوروبا بربطه بالحرب مع بروز ظاهرة الجيوش الشعبية حيث أصبح مطلوبًا من العامة القتال والتضحية، ثم حاجة الحكام للضرائب لتمويل الحرب، ومقابل ذلك بدأ الناس المطالبة بالشراكة السياسية والمساواة أمام القانون وخدمات وتقديمات أفضل، فبدأت تنشأ الدولة القومية التي اتضح أنها أكفأ من الممالك والإمبراطوريات وأكثر فعالية في جمع الضرائب وحشد الولاء السياسي وإدارة الحرب[24].

1.3 السياسة الخارجية والتهديدات

يميز ريبزمان في تحديد الجهات المؤثرة على صناعة القرارات الخارجية بين الدولة الديموقراطية والدولة غير الديموقراطية. وهنا تتدخل عدة متغيرات تحدد مدى تأثير هذه الجهات، فهناك فارق بين أوقات الأزمات والاستقرار، وفارق مرتبط بدرجة استقلالية الجهاز التنفيذي للسياسة الخارجية عن القوى المجتمعية.

ففي لحظة الأزمات الداخلية تميل الأنظمة للتعاون مع المكّونات الداخلية إما لاسترضائها في السياسة الخارجية أو حين تكون الأوضاع الخارجية مستقرة أو غير خطيرة.

وكلما كان الجهاز التنفيذي مستقلًا عن الضغوط المجتمعية فهو يعمل بعيدًا عن الحاجة إلى توافقات واسعة ما يمنحه أفضلية السرعة في أخذ القرارات وتعبئة الموارد المتاحة لتنفيذها ولو أن ذلك يمكن أن يزيد فرص تهوّره وحساباته الخاطئة. أما هوية الجهات المجتمعية الأكثر تأثيرًا على صنع القرار في الدولة فيرى ريبزمان أنها: في النظم الديموقراطية الجهات ذات القدرة على التحشيد الانتخابي[25]، واللاعبون المحليون القادرون على تأمين موارد للنظام، ولكن عادة ما يكون هؤلاء موزعين على عدة جماعات مصالح. أما في النظم غير الديموقراطية أو شبه الديموقراطية فالقيادة التي تريد التمسك بالسلطة تتأثر بمصدرين: أولًا "صانعو الملوك" ممن يمتلكون قوة هائلة لاختيار أو دعم أو رفض القيادات. وثانيًا المجموعات القادرة على تنظيم انقلاب (العسكر) أو ثورة ضد النظام، ثم من يملكون قوة الفيتو من الجهات البيروقراطية القوية والفاعلين الاقتصاديين والقادة الدينيين والنقابات[26].

إن فهم مجموعة المصالح المحلية وبنية التحالف الحاكم ضرورية لتفسير وتوقّع كيف تستجيب الدولة للتهديدات والفرص الدولية

يرتفع تأثير الفاعلين المحليين ومجموعات المصالح على سياسة الأمن الخارجي في فترات الاستقرار وحين تواجه الدولة بيئة دولية ذات تهديد منخفض أي أن المخاطر الأمنية على الدولة أو بقائها محدودة، بحيث تكون كلفة السماح لهذه المجموعات بالمساهمة في صنع القرار متدنية ولذا لا تمانع

---

[24] - Andreas Wimmer, Why Nationalism Works, Foreign Affairs, Vol. 98, no.2, March/April 2019, pp. 27 – 34.

[25] - ولذا كلما كانت المجموعة متماسكة أكثر ولو كان عددها اقل كانت أفعل لأنها قادرة على توفير "كتلة انتخابية" (مثل معارضي الإجهاض أو مجتمعات المهاجرين) أو تلك المتركزة قوتها الانتخابية في أقاليم استراتيجية بلحاظ النظام الانتخابي والسياسي.

[26] - Ripsman, Op. Cit., pp.18 – 178.

السلطة التنفيذية من صنع توافقات مع المجموعات القوية التي يمكن أن تساهم في بقائها بالسلطة أو تساهم في القضاء عليها[27]. وتحديدًا في الأنظمة غير الديموقراطية يكون النظام أكثر استعدادًا لصنع سياسة أمن قومي مع الأخذ بعين الاعتبار اللاعبين المحليين عندما تظهر أزمة يمكن أن تؤدي إلى إسقاط الحكومة أو حين يعاني الجهاز التنفيذي من الضبابية والغموض أو الانقسامات حيال قضية ما[28].

تحاول النظرية الكلاسيكية الجديدة فهم العلاقة بين المتغير المحلي واستجابة الدولة للتهديدات الخارجية. فتقترح نظرية ستيفن لوبيل أن فهم مجموعة المصالح المحلية وبنية التحالف الحاكم ستكون ضرورية لتفسير وتوقّع كيف تستجيب الدولة للتهديدات والفرص الدولية[29]. في هذا السياق طوّر لوبيل نموذجًا لكيفية تشخيص الدولة للتهديدات الخارجية.

فالدولة، وبالتحديد الجهاز التنفيذي للسياسة الخارجية (الدبلوماسيون، ضباط الاستخبارات، صناع القرار) يتواجد عند نقطة الربط بين السياسات المحلية والدولية. ويركّز الجهاز في الخارج على توازن القوى النظامي (الدولي) وشبه النظامي (الإقليمي) وفي الداخل على توازن القوى المحلي (حيت تتنافس الكتل الاجتماعية). والخطوط بين المستويات الثلاثة هذه ضبابية ومتداخلة. فيمكن أن يتصرف القادة داخل مستوى واحد لكن الهدف هو التأثير في مستوى آخر، ولذا إن حاولنا التركيز على تهديد واحد لفهم سلوك الدولة فقد نجهل الدوافع الفعلية لسلوكها وكذلك نواياها[30].

بالمجمل يكون القادة المجتمعيون معنيين بالتوزيع أو إعادة التوزيع غير المتكافىء لتأثيرات السياسة الخارجية على توازن القوى الداخلي السياسي والاقتصادي، بما قد يؤدي لصعود قوى داخلية على حساب أخرى بل على حساب المؤسسات السياسية والاقتصادية على المدى البعيد. هذا ما يسميه الكاتب نموذج "التعرف المعقد إلى التهديدات" حيث يقيّم الجهاز التنفيذي للسياسة الخارجية التهديدات على ثلاثة مستويات (دولي، إقليمي، محلي) وتاليًا يمكن أن يتصرف في مستوى واحد بهدف التأثير على المخرجات في مستوى آخر[31]. يقترح الكاتب مقاربة بديلة لفهم توازن القوى أو توازن التهديد، حيث يرى أن المهم ليس القياس الكلي لقوة دولة ثانية بل لمكوّن محدد من مكوّنات قوة تلك الدولة، أي أن التهديد يكون من زيادة في مكوّن بعينه (السكان أو الأرض أو الصناعة أو الإيديولوجيا أو القوة الجوية أو البحرية أو البرية، أو التكنولوجيا أو تحالف ما.. الخ) وليس في مجرد الزيادة الكلية، وحينها من الممكن فهم السعي للتوازن بشكل أفضل.

وبناء عليه قد لا يتشارك تنفيذيو السياسة الخارجية والقوى المجتمعة التقدير ذاته بخصوص أي مكوّن

---

27 - Ripsman, Op. Cit., pp.186.

28 - Ripsman, Op. Cit., pp.188.

29 - Steven E. Lobell, The Challenge of Hegemony: Grand Strategy, Trade, and Domestic Politics, Ann Arbor: University of Michigan Press, 2003.

30 - Steven E. Lobell, Threat Assessment, The Ttate, and Foreign Policy: A Neoclassical Realist Model, in Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, and Jeffrey W. Taliaferro, (eds.) Neoclassical Realism, the State and Foreign Policy, Cambridge University Press, 2009, pp. 46-47.

31 - Lobell, Op. Cit., 2009, pp. 54-46.

هو الأخطر ضمن مكوّنات قوة الدولة المعنية، وحينها سيختلفون حول ضرورة السعي للتوازن من عدمه[32]. بالمجمل، تكون القوى المجتمعية معنية بتأثير السياسة الخارجية على توازن القوى الداخلي السياسي والاقتصادي فيما التنفيذيون معنيون بما يعتبرونه تهديد مصالح الأمن القومي المرتبطة بالمستوى الدولي والإقليمي[33].

ثانيًا: دراسة الحالات

اخترنا النظر في ثلاث حالات لفحص تأثيرات السياسة المحلية على سلوك السياسة الخارجية للدول العربية وذلك في مرحلة ما بعد 2011، وقد تعمّدنا أن نختار حالة واحدة من كل إقليم فرعي من المنطقة. وبناء عليه اخترنا حالة لبنان من المشرق العربي (قرار النأي بالنفس عن الحرب السورية) وحالة السودان من شمال أفريقيا (قرار المشاركة في العدوان السعودي على اليمن) وحالة الإمارات العربية المتحدة من الخليج (العلاقات مع إيران والإخوان المسلمين بعد 2011).

2.1 حالة دولة الإمارات

تتكوّن دولة الإمارات من سبع إمارات لكل منها سياقها التاريخي المتمايز. ويتألف النّظام السّياسي لدولة الإمارات من مجموعةٍ من المؤسّسات الاتّحاديّة، يقع في مقدمتها المجلس الأعلى للاتحاد الذي يُمثّل السّلطة العليا في الدّولة، ويتشكّل من حُكّام الإمارات السّبع[34].

ويأتي بعد ذلك مجلس الوزراء الذي يُعدّ بمثابة السّلطة التّنفيذية في الدّولة، ويختصّ بتصريف جميع الشّؤون التّنفيذيّة الدّاخلية والخارجيّة، ومتابعة تنفيذ السّياسة العامة للدّولة في الدّاخل والخارج، والمتعارف عليه أن يكون الرّئيس حاكم إمارة دُبي، أو منْ يكلفه. إن تركيب دولة الإمارات وآلية صنع السياسة الخارجية فيها يجعلها حالة مثالية للدراسة فيما يخص النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة.

وتوفّر السياسة الخارجية الإماراتية بعد 2011 حالات عدة قابلة للدراسة بفعل المقاربة النشطة للإمارات سواء فيما يخص المواجهة مع الإسلام السياسي أو الدخول في حروب إقليمية أو الانخراط الفعّال في السياسة الأميركية بوجه الجمهورية الإسلامية أو المشاركة في محاولة بناء إطار إقليمي يكرّس مركزيتها إلى جانب السعودية في النظام الرسمي العربي.

2.1.1 الموقف الإماراتي تجاه "المحور الإخواني" بعد 2011

مع انطلاقة الانتفاضات العربية عام 2011 وصعود جماعات الإخوان المسلمين لا سيما في مصر وتونس، وتحركها في دول أخرى مثل سوريا وليبيا

---

32 - Lobell, Op. Cit., 2009, pp. 55-54.

33 - وحدها النظرية التي تتضمن متغيرات من المستوى الداخلي يمكن أن تشرح أية دول ستختار أن تسعى للتوازن ومتى أو لماذا تفشل دول في تحقيق التوازن ضد قوة صاعدة أو تهديد صاعد. كما أن العقبات الداخلية قد تقيّد قدرة الدولة على السلوك العقلاني الذي تفترضه نظرية توازن القوى أو التهديد.

Lobell, Op. Cit., 2009, pp. 63-62.

34 - يتولى المجلس الأعلى للاتحاد رسْم السّياسة العامّة للدّولة، وانتخاب رئيس الاتّحاد ونائبه، والمصادقة على القوانين الاتّحادية، وغيرها من المهام. وينتخب المجلس الأعلى للاتحاد من بين أعضائه رئيسَ الاتحاد ونائبه، وقد تعارف أن يكون رئيس الاتحاد من إمارة أبو ظبي، صاحبة النّفوذ الأوسع والأغنى والأكبر مساحة في الاتحاد.

والأردن، انتقلت الإمارات نحو سياسة خارجية نشطة عنوانها حماية الوضع القائم داخل النظام الرسمي العربي وذلك بالتعاون مع السعودية. وبناءً على ذلك اتخذت الإمارات موقفًا متشددًا تجاه من تصنّفهم ضمن الإطار الإخواني داخل الإمارات وسعت إلى تقويض حكم الإخوان المسلمين في مصر[35] ودعم استيلاء الرئيس عبد الفتاح السيسي على الحكم، ثم شجعت محاولة حصار قطر وتوتير العلاقات مع تركيا ودعم فصائل مقاتلة بوجه الجماعات المحسوبة على الإخوان في ليبيا واليمن، وكذلك التدخل في عمليات التحول السياسي لإقصاء الجماعة قدر المستطاع كما في تونس والسودان. أدت هذه السياسات إلى مشاركة الإمارات في الحرب اليمنية وتقويض مجلس التعاون الخليجي بعد حصار قطر، وتحوّلها إلى جزء من المشكلة في الصراع الليبي، واضطرارها لتكريس موارد هائلة لمواجهة المحور التركي – القطري[36].

فلماذا سلكت السياسة الخارجية الإماراتية هذا المسار المكلف وقررت هذا الشكل من الاستجابة لتحولات الإقليم ما بعد 2011؟ لماذا شخّصت الإمارات "التهديد الإخواني" باعتباره داهمًا بالرغم من أن أيًا من مراكز هذا التهديد سواء قطر أو مصر في عهد الرئيس محمد مرسي أو تركيا لا يُشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني الإماراتي؟ بل إن الثنائي الإماراتي – السعودي توصل في عام 2015 لتفاهم ظرفي مع المحور "القطري – التركي" سواء في التصعيد ضد إيران والتعاون في المجال السوري، قبل أن يحدث الافتراق وتعود الإمارات لتعريف الإخوان وقطر كتهديد يوازي خطر إيران رغم أنهما بالمعنى الجيوسياسي أقل قوة بكثير من إيران[37].

يمكن للنظرية الواقعية الجديدة أن تمنحنا الأساس النظري لتحليل هذا الموقف الإماراتي. فالمتغير المتدخل أي السياسة المحلية الإماراتية قادرة على تفسير جوانب من السياسة الخارجية الإماراتية بعد 2011.

إن فهم حساسية صنّاع القرار في السياسة الخارجية الإماراتية من الاتجاه الإخواني داخل الإمارات ومخاوفهم من صعود هذا التيار يتيح قدرة أفضل على فهم السياسة الخارجية الإماراتية. لا شك أن التموضع الإماراتي الإقليمي يعكس مصالح نظام الحكم بالمجمل ورؤيته لمصالحه داخل النظامين الدولي والإقليمي ولكن فهم المتغير الداخلي كما تقدمه النظرية موضع الدرس يُغني التفسيرات للسياسة الخارجية الإماراتية.

إذا أردنا العودة للبدايات الأولى لوجود الإخوان المسلمين في الإمارات فإن الآراء والتحليلات تختلف في تحديد البداية الفعلية لنشاط الإخوان ومصادر دعمهم الأساسية. فهناك من يعيدها إلى نهاية الستينيات (مع عودة بعض الطلبة الإماراتيين من دراستهم في مصر والكويت) أو منتصف

---

[35] - في شباط/فبراير 2014 أدرجت الإمارات الإخوان المسلمين وجمعية الإصلاح المحلية على لائحة المنظمات الإرهابية.

[36] - سواء عبر تمويل الحروب أو التدخلات المباشرة أو شراء الولاءات أو عبر محاولة التأثير على صنّاع القرار في الولايات المتحدة من خلال دعم شبكة معقدة من اللوبيات.

[37] - صرّح الفريق ضاحي خلفان، القائد العام لشرطة دبي، في مؤتمر "الأمن الوطني والأمن الإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.. رؤية من الداخل"، الذي نظمه مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة في 17- 18 كانون الثاني/يناير 2012: "اسمحوا لي أن أنأى بعيدًا عن الدبلوماسية، أنا رجل أمن.. الإخوان المسلمون هم أحد مهددات الأمن في الخليج، ولا يقلون خطرًا عن إيران".

السبعينيات[38]، ومنهم من يحدد البداية بالعام 1973 مع هجرة عدد من المدرسين المصريين الإخوانيين إلى الإمارات بحثًا عن عمل (مثل عبد الله النفيسي وسالم النعيمي). في عام 1974 تقدمت مجموعة من رجال الأعمال والوجهاء والمشايخ والدعاة – ومنهم الإخوان القدامى - بطلب إلى الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائب رئيس الدولة حاكم دبي بإشهار جمعية الإصلاح والتوجيه الديني[39]. ويُعتبر الشيخ الإماراتي عبد الله بن علي المحمود من أبرز مؤسسي التيار الإخواني في الإمارات[40]. وقد تمكن الإخوان المسلمون في الإمارات من المشاركة بوزير واحد، في أول تشكيل حكومي عام 1971. وبعد تأسيس جمعيات الإصلاح في الإمارات نشط كوادر الإخوان المسلمين عبر قطاع التعليم وساهموا في صياغة مناهج التعليم والسيطرة على النشاط الطلابي[41].

بسبب الطبيعة الفيدرالية لدولة الإمارات، لم يكن الموقف منذ البداية موحدًا تجاه مشروع الإخوان وكان موقف حكام أبو ظبي من الأكثر تشددًا

وفي بداية التسعينيات بدأت السلطات الإماراتية تتنبه لاتساع نشاط الإصلاح وعمق نفوذها واتهمتها بارتباطات مع جماعات خارجية مثل جماعة الجهاد المصرية فقامت الحكومة الاتحادية بتجميد جميع الأنشطة الخارجية لجمعية الإصلاح في العام 1994، وأتبعتها بقرار حل مجلس إدارتها، وإسناد الإشراف على فروع المؤسسة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية. وتكثفت الحملة الإماراتية بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 حيث بدأت بتصفية وجود الجماعة داخل قطاع التعليم ثم ضبط نشاطهم التنظيمي.

وحينها أثيرت قضية بيعة إخوان الإمارات وتوسع صلاتهم بإخوان مصر وسوريا والكويت[42].

---

[38] - يُستدل على ذلك بقول "الإخواني السابق" علي عشماوي وهو يخاطب سيد قطب ـ ومن المرجح أن هذا الحديث جرى في عام 1965: "والإخوان في إمارات الخليج اختاروا الأخ (عزّ الدين إبراهيم) مسؤولًا"، ويضيف "هو أحد الإخوان الذين هربوا من مصر عام 1954 إلى ليبيا.. ثم اتجه بعد ذلك إلى الخليج، حيث عاش مدةً طويلةً هناك وانتخبه الإخوان مسؤولًا".

[39] - ويدور خلاف حول الدعم الأولي للجمعية بين من يقول إنها كانت تتلقى دعمًا كويتيًا وذات ترابط عضوي مع جمعية الإصلاح الكويتية، وبين من يعتبر أن نشاط الإخوان في الإمارات انطلق من مقر البعثة التعليمية القطرية في دبي عبر إلقاء المحاضرات وإرسال طلاب إماراتيين للدراسة في قطر أو في الخارج ضمن البعثة القطرية وهؤلاء شكلوا نواة الإخوان الإماراتيين.

[40] - كان الشيخ عبد الله أول مدير للشؤون الإسلامية والأوقاف بالشارقة، وكان الشيخ المحمود يوجه رسائل دعوية إلى حكام الإمارات جميعًا حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاربة الفساد الذي استشرى بانتشار الخمور ودور اللهو والفساد في الفنادق وغيرها، وفيها "يحذرهم من غضب الله وسوء العاقبة إذا لم يتداركوا الأمر، كما حصل للمسلمين ببغداد على أيدي التتار، وما حصل للمسلمين بالأندلس".

[41] - مع بداية عقد الثمانينيات سيطرت الجماعة على قطاع التعليم العام وإدارة المناهج والتأليف في وزارة التربية والتعليم، وبحلول العام 1988 أصبح الإخوان المسلمون هم الصوت الأوحد والأقوى في مؤسسات الدولة التعليمية وفي جامعة الإمارات. ومع تأسيس مجلة "الإصلاح" عام 1978 بدأت جمعية الإصلاح بالعمل على ضرب خصومها الفكريين من التيارات الأخرى وبالتحديد القوميين واليساريين. نتيجة ضغوط الدولة، ركزت المجلة في الفترة ما بين 1989 حتى 1994 على مواضيع مثل ترشيد السياحة وضوابطها الأخلاقية، وخطر الأجانب على الثقافة والهوية الإماراتية، مع انتقاد لبرامج وسائل الإعلام المحلية والعودة، بين فينة وأخرى إلى ملف التعليم ولجنة مراجعة المناهج.

لمزيد من التفاصيل راجع: منصور النقيدان، الإخوان المسلمون في الإمارات.. التمدد والانحسار، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 16 أيلول/سبتمبر 2013.

[42] - لمزيد من التفاصيل راجع: النقيدان، مرجع سابق.

إن توسّع دور الإخوان داخل الإمارات من شأنه أن يعيد تشكيل التوازنات الداخلية ويهدد نفوذ إمارة أبو ظبي المتزايد على حساب الإمارات الأخرى

ثم أتت موجة "الربيع العربي" التي تصدّر الإخوان المسلمون موجتها الأولى مما حفّز مخاوف حكام الإمارات.

ففي العام 2011 أصدر ناشطون وأكاديميون إماراتيون ينتمي غالبيتهم لفكر الإخوان المسلمين عريضة (تعرف بعريضة الثالث من آذار/مارس - 2011) يطالبون فيها بإجراء انتخابات حرة لأعضاء المجلس الوطني الاتحادي وبتعديل دستوري يكفل له الصلاحيات التشريعية والرقابية الكاملة. نتيجة لهذه التحركات جاء موقف السلطات الإماراتية حازمًا ومباشرًا، فتم سحب الجنسية من عدد من الإماراتيين المنتمين لجماعة الإخوان في كانون الأول ونيسان 2011، واتهمتهم السلطات بالتورط في أعمال تهدد الأمن الوطني والارتباط بمنظمات وشخصيات مدرجة في قوائم الإرهاب والتآمر للإطاحة بالحكم. ولكن ما هو المتغير الداخلي المتدخل الذي عزز سياسة إماراتية شديدة العداء تجاه قوى الإخوان المسلمين وداعميهم من الدول أي قطر وتركيا بعد 2011؟ هنا يفيدنا نموذج لوبيل عن "التعرّف المعقد للتهديدات"، فالنظام يعمل في المجال الخارجي بينما يكون القصد التأثير في المستوى المحلي. فالتهديد الرئيسي لبقاء أنظمة كتلك التي في العالم العربي يأتي من المنافسين المحليين فيما تمثل الدول المجاورة تهديدًا محدودًا، ويصبح ما يحفز القادة هو نجاة النظام وليس الدولة، كما يقول لوبيل. وقد عزز دور المتغير الداخلي بعد 2011 تحولان يصفهما كريستيان أولريخسن على مستوى السلطة في دولة الإمارات وكان لهما تأثير واضح على مستوى دوائر صنع القرار السياسي وسياسة دولة الإمارات الخارجية؛ فقد حدث تحوّل في النفوذ داخل فيدرالية الإمارات السبع، انتقل على إثره النفوذ من إمارة دبي إلى إمارة أبو ظبي، ومن أيدي حاكم دبي إلى أيدي ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد[43]. وبسبب الطبيعة الفيدرالية لدولة الإمارات، لم يكن الموقف منذ البداية موحدًا تجاه مشروع الإخوان وكان موقف حكام أبو ظبي من الأكثر تشددًا.

فرئيس الدولة الراحل زايد بن سلطان آل نهيان تبرّع بأرض لإنشاء فرع للجمعية في أبو ظبي نهاية السبعينيات، ولكن قرار إنشاء الفرع جُمّد لاحقًا. أما إمارة الشارقة فقد أغلقت الباب في وجه الإخوان ولم تسمح بافتتاح فرع للجمعية، وربما يعود ذلك إلى غلبة المزاج القومي والعروبي على مفاصل الثقافة في الإمارة المحافظة في السبعينيات. وفي عجمان لم تؤسس جمعية الإصلاح فرعًا لها، واكتفى الإخوان بتبعية لجنة الإرشاد والتوجيه الاجتماعي لهم. فيما يعتبر إخوان الإمارات أن فرع جمعية الإصلاح برأس الخيمة الممثل الوحيد لهم والحاضن لأفكارهم وكوادرهم، خلافًا لفرعي دبي والفجيرة[44]. أما دُبَي فاتخذت منذ 1994 موقفًا مرنًا عبر تجميد أنشطة الجماعة وتقليص أذرعها وخفض صوتها المعارض واحتواء بعض المبعدين منهم من التعليم

[43] - كريستيان كوتس أولريخسن، الإمارات العربية، تحولات القوة والدور، مركز الجزيرة للدراسات، 8 تموز/يوليو 2018.

[44] - سلطان كايد القاسمي، لقاء خاص، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، 27 أيلول/سبتمبر 2005.

وممن أحيلوا للتقاعد من موظفي وزارة التربية والتعليم وإعادة توظيفهم في الحكومة المحلية[45].

وبدأ التوتر في علاقة بن زايد والإخوان منذ 2003 حين عقد بن زايد بصفته نائب ولي عهد أبو ظبي سلسلة لقاءات جمعته بثلاثة من قياديي الإصلاح، حيث أبدى استعداد الحكومة لدمجهم في مسيرة التنمية ومؤسسات الحكومة والاستفادة من خبراتهم، إذا ما قررت الجماعة حل تنظيمها. وبحسب محمد المنصوري نتج عن تلك الحوارات أن عادت الجماعة إلى العمل العلني في أيلول/سبتمبر من ذلك العام، ولكن الأمور ساءت بعد ذلك مما اضطر الجماعة إلى العمل السري مرة أخرى، مشيرًا إلى استفادتهم من الحكم الفيدرالي الذي يترك لكل إمارة الحرية في تطبيق قوانينها[46]. ويؤكد النقيدان أن أبو ظبي هي من أخذت على عاتقها مواجهة الإخوان المسلمين منذ 1988، وتقليص نفوذهم، والسماح للتيارات الإسلامية الأخرى بالظهور[47].

ويكنّ بن زايد عداءً شديدًا لكل حركات الإسلام السياسي وخاصة الإخوان[48]، فكيف يمكن تفسير هذا الموقف الخاص بإمارة أبو ظبي وبن زايد؟ أولًا، إمارة أبو ظبي محاذية للحدود السعودية وقد سبق للأخيرة أن حاولت ضم أراضي أبو ظبي إلى دولتها ضمن حملتها التوسّعية في المنطقة، ونشبت معارك متعدّدة بين الطرفين كانت محصّلتها احتفاظ حكّام أبو ظبي باستقلالهم عن الحكم السعودي الوهابي.

شكّل هذا الخلاف السياسي المبكر الهوية الدينية للإمارات وأبو ظبي تحديدًا التي كانت تفتح الباب لتيارات إسلامية أخرى مثل الصوفية والتبليغ والدعوة في مقابل حركات الإسلام السياسي[49].

ثانيًا، يطمح بن زايد لبناء نموذج معولم اقتصاديًا وثقافيًا يكون بمثابة قوة ناعمة تضخّم من الحضور الإقليمي والعالمي لأبو ظبي والإمارات تحت قيادته، فيما كانت أنشطة الإخوان تركّز على حظر الاختلاط ومنع دروس الرقص والموسيقى في المدارس، وتطرّقوا إلى ضرورة ترشيد السياحة والحرص على ضوابطها الأخلاقية، وخطر الأجانب على الثقافة والهوية الإماراتية.

ثالثًا، وهو الأهم لدراستنا، أنه على الرغم من أن الإخوان ارتبطوا في وقت ما بعلاقات جيدة بحكّام الإمارات إلا أن الصدام بين الطرفين بدأ مبكرًا في عهد الشيخ زايد. وتكمن خطورة جماعة الإخوان

---

[45] – النقيدان، مصدر سابق.

[46] – المصدر ذاته.

[47] – المصدر ذاته.

[48] – تؤكد كورتني فرير –وهي مؤلفة كتاب عن نفوذ الإخوان في دول الخليج –إن "حملة الإمارات ضد الإصلاح ليست قائمة على المستوى الحقيقي لتهديدها أو شعبيتها، بل على حسابات الإمارات – خاصة ابن زايد– بأن الإسلام السياسي مهما كان يشكل تهديدًا أساسيًا للاستقرار الحكومي والأمني". وكان المسؤولون الأميركيون –وفق برقيات ويكيليكس– قد أشاروا إلى أن ولي عهد أبو ظبي يطلق عبارة "الإخوان المسلمين" على جميع "المتطرفين"، سواء الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة أو الحركات الشعبية التي تمارس انتخابات ديمقراطية في المنطقة. أنظر: موقع الجزيرة، مشكلة أبو ظبي مع الإخوان.. متى ولماذا، 27 أيار/مايو 2018.

[49] – منذ وصوله للمنصب سعى بن زايد إلى التحرّك في الملف الديني، وتحويل المذهب المالكي والنهج الصوفي إلى جزء من الهوية الوطنية لجميع الإمارات المتحدة، فاستقطب العلماء الصوفيين وأنشأ مراكز وجمعيات لنشر أفكارهم ودعمهم، فدشّنت أبو ظبي مؤسّسة "طابة" بقيادة الشيخ اليمني الصوفي الحبيب علي الجفري عام 2005. كما أنشأت كيانات موازية للكيانات الدينية الموجودة في قطر مثل مجلس حكماء المسلمين و "مؤمنون بلا حدود". وكان أبرز تجليات النشاط الإماراتي الديني مؤتمر "من هم أهل السنة والجماعة"؟ الذي عقد في العاصمة الشيشانية غروزني عام 2016، واعتبَرت توصيات المؤتمر السلفية والوهابية وجماعة الإخوان المسلمين فرقًا طائفية دخيلة على أهل السنة والجماعة.

بالنسبة إلى آل زايد حكّام أبو ظبي، الإمارة المهيمنة على اتحاد الإمارات السبع منذ إنشائه، في تمتّع الإخوان بعلاقات تاريخيّة مع أفراد نافذين في المجتمع وخصوصًا أفراد من العائلات الحاكمة في الإمارات الأخرى وتحديدًا في دبي ورأس الخيمة[50]. إن توسّع دور الإخوان داخل الإمارات من شأنه أن يعيد تشكيل التوازنات الداخلية ويهدد نفوذ إمارة أبو ظبي المتزايد على حساب الإمارات الأخرى.

إذًا، السياسة الخارجية الإماراتية المنخرطة في صراع إقليمي محتدم ضد قوى الإخوان المسلمين وداعميهم تمر من خلال متغير محلي متدخل مرتبط بما لدى محمد بن زايد من تصورات وهواجس تجاه التيار الإخواني داخل دولة الإمارات، فهؤلاء قادرون على تحدي النظام الإماراتي كما أنهم قد يؤثرون في التوازنات الداخلية بين الإمارات السبع. وقد أتاح تراجع نفوذ إمارة دبي بعد أزمتها المالية استحواذ بن زايد على مجمل السياسة الخارجية الإماراتية وجذبها نحو تصوراته. وفي الوقت الذي يتخذ صاحب القرار الإماراتي مواقف وسياسات في اليمن ومصر والخليج وسوريا وليبيا والسودان فإنه لا يطمح لإحداث تغيير في الخارج فقط بل في المجال المحلي أيضًا. إذًا، تمكننا النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة من الإحاطة بمتغير إضافي يتيح تفسير أدق للسياسة الخارجية الإماراتية وعدائيتها المفرطة ضد المحور القطري – التركي.

2.1.2 العلاقات الإماراتية الإيرانية

حافظت الإمارات برغم كل التوتر الإقليمي منذ 2011 على علاقاتها الاقتصادية القوية مع إيران. فحتى بعد كل المواقف العدائية من بوابة الحرب السورية والانفتاح الإماراتي على الكيان الإسرائيلي والمشاركة الإماراتية في بناء تحالف إقليمي بوجه إيران وحتى بعد قطع الإمارات علاقتها بقطر التي تُتهم بالتعاون مع إيران، أصبحت إيران ثاني أكبر سوق للصادرات الإماراتية عام 2016، حيث بلغت قيمتها 8.8 مليارات دولار، وحلت الإمارات في الترتيب الثاني عالميًا والأول عربيًا من حيث قيمة التبادلات التجارية مع إيران عام 2018. ووفقًا لما ذكره مجلس الأعمال الإيراني المحلي فإن نحو 8 آلاف من التجار والشركات التجارية الإيرانية مسجلون في الإمارات ويمتلكون استثمارات وأصولًا تتجاوز قيمتها 200 مليار دولار[51]. وفي أوائل عام 2016 لم تقم الإمارات، على عكس السعودية والبحرين والسودان، وهي التي تتهم إيران باحتلال جزر لها، بقطع العلاقات مع إيران تمامًا، بل خفضتها فقط.

إن تطور الدور الخارجي للإمارات بقيادة محمد بن زايد أدى لانزياح تدريجي في السياسة الخارجية الإماراتية من الأولويات ذات البعد الاقتصادي لدبي نحو التموضع المتشدد لصقور أبو ظبي

---

[50] - فقد جاء إنشاء جمعية الإصلاح عام 1974 بدعم من الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائب رئيس الدولة وحاكم دبي وقتها، الذي تبرّع بأرض في دبي لإنشاء المقر الرئيسي للجمعية، وتولّى الشيخ محمد بن خليفة آل مكتوم منصب أول رئيس لمجلس إدارة الجمعية، تلا ذلك إنشاء فرع للجمعية في إمارة رأس الخيمة بدعم من أسرة القواسم الحاكمة في الإمارة، والتي ينتمي إليها سلطان بن كايد القاسمي رئيس الجمعية المعتقل حاليًا.

[51] - وحدة التحليل والرصد، التقارب الإماراتي الإيراني.. حدود التفاهم والتداعيات، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 10 آب/أغسطس 2019. لمزيد من التفصيل أنظر أيضًا: محمد النجار، الإمارات وإيران.. تفاصيل الحبل السري، الجزيرة نت، 24 أيار/مايو 2018.

فكيف يمكن تفسير هذه الازدواجية في السياسة الإماراتية تجاه إيران؟ ولماذا تحرص الإمارات على إبقاء نوع من الصلات مع إيران حتى في أشد اللحظات الإقليمية توترًا بين الطرفين؟ نحاجج هنا أن الأسباب الخارجية المرتبطة ببنية النظام الإقليمي وتوازناته ليست كافية لتقديم تفسير لهذه الأسئلة، بل لا بد من العودة إلى السياسة المحلية الإماراتية. إن طبيعة العلاقة والتوازنات بين إمارتي دبي وأبو ظبي تكشف جانبًا مهمًا من العلاقات الإيرانية – الإماراتية، فالسياسة الخارجية الإماراتية تعكس مصالح دبي وحاجة أبو ظبي للتساكن مع هذه المصالح والقبول بها.

تشير سانام فاكيل، نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "شاثام هاوس"، إلى أنه لطالما تركّزت المصالح والعلاقات الإيرانية في دولة الإمارات مع الإمارات الشمالية على وجه التحديد أي الشارقة ورأس الخيمة ودبي لا سيما فيما يتعلق بالتجارة. وهذا يفسر الموقف الحيادي للإمارات خلال الحرب الإيرانية – العراقية ومحاولتها العمل مع عُمان لاستكشاف فرص للوساطة لإيقاف الحرب. وقد نمت الروابط التجارية والاستثمارات في حقبتي رفسنجاني وخاتمي بالتحديد مع دبي حيث يحكم آل مكتوم الداعمون للتهدئة مع إيران[52].

وفي شباط/فبراير 2008، وبرغم كل التوتر الخليجي والأميركي مع إيران، زار محمد بن راشد آل مكتوم طهران، وكانت هي الزيارة الأولى لمسؤول إماراتي على هذا المستوى منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، وذلك بعدما سبقها بعدة أيام زيارة علي أكبر ولايتي لدبي. ليس عامل القرب الجغرافي وحده هو ما يُفسِّر أهمية دبي التجارية بالنسبة لإيران. فمصارف دبي، وحوالاتها المالية، وتجار العُملة غير الرسميين، ساعدوا في توجيه تمويلات إلى إيران، وهو دور فائق الأهمية في فترات العقوبات. وهذا الواقع انعكس في عدد المقيمين الإيرانيين في دبي وانتشار منتجاتهم الثقافية ومؤسساتهم المالية والاقتصادية ومستويات التبادل بكافة أشكالها. ففي عام 2017 مرّت 29٪ من الواردات الإيرانية المقدرة بـ 71 مليار$ من خلال الإمارات، وغالبيتها العظمى من خلال دبي، بحسب معلومات صندوق النقد الدولي[53]. وقد ساهمت الأزمة المالية التي عانت منها دبي بعد الأزمة العالمية 2008 في حاجة الأخيرة للتبادل المالي والتجاري مع إيران. لكن هذه الأزمة حسّنت من تأثير أبو ظبي في السياسة الخارجية ولا سيما بعدما منحت دبي قرضًا بقيمة 20 مليار دولار عام 2009. رغم ذلك ظلت علاقة إيران مع دبي علاقة استراتيجية اقتصادية، بشريان يصعب على دبي التخلي عنه (كانت تقدر الاستثمارات الإيرانية حينها في دبي بـ 300 مليار$)، هذه العلاقة تقوم على ديمغرافية قوية من الإيرانيين في دبي المرتبطين مع البازار الضخم لطهران، فضلًا عن "السوق السري بين الإمارة الصغيرة وإيران". إن متانة العلاقة بين دبي وإيران تمنح حكّام دبي قدرة على تحقيق نوع من التوازن الداخلي مع أبو ظبي. ولذا في عام 2014، مع بدء ملامح الاتفاق النووي، سارع محمد بن راشد آل مكتوم للإعلان أن العقوبات على إيران ينبغي أن يجري إبطالها، مصرّحًا أن "إيران هي جارتنا ونحن لا نريد أية مشكلة. إذا وافقوا على السلام مع

---

52 - Sanam Vakil, Iran and the GCC Hedging, Pragmatism and Opportunism, Chatham House, September 2018, p.13.

53 - Tuqa Khalid, Andrew Torchia, In Dubai, US sanctions pressure historic business ties with Iran, Reuters, November 19, 2018.

الأميركيين، والأميركيون رفعوا العقوبات، حينها سيستفيد الجميع"[54]. ومع رفع العقوبات عن إيران بعد توقيع الاتفاق النووي عام 2015 جنت دبي حصة من هذا الانفراج ففي العام 2017 كانت الإمارات الوجهة الثانية، بعد الصين، للصادرات الإيرانية. لكن سرعان ما عانت دبي من حصار قطر منذ 2017 ثم تجدد العقوبات الأميركية عام 2018. وتضررت روابط دبي الاقتصادية مع إيران في السنوات الأخيرة بفعل تشديد العقوبات والضغوط التي أتت من الولايات المتحدة[55] وأبو ظبي على حد سواء[56]. إن تطور الدور الخارجي للإمارات ورؤيتها لنموذج جديد للشرق الأوسط والإسلام السياسي بقيادة محمد بن زايد أدى لانزياح تدريجي في السياسة الخارجية الإماراتية من الأولويات ذات البعد الاقتصادي لدبي نحو التموضع المتشدد لصقور أبو ظبي (الدور في اليمن، التأييد لانسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي)[57].

ويقدّر البعض أن حاجة دبي لمساعدة مالية من أبو ظبي عام 2009 كان ثمنه تنازل دبي على مستوى السياسة الإقليمية، وهو تنازل أتى على حساب المصالح الاقتصادية لدبي التي عانت مع تزايد الروابط البنكية لإيران مع عُمان وقطر بعد[58].

ومقابل ذلك تقوم أبو ظبي منذ 2014 بتجديد قرض الإنقاذ لدبي بفوائد منخفضة، وكان التجديد الأخير حصل عام 2019[59]. ولكن منذ صيف 2019، بعد الهجمات التي طاولت ناقلات نفط في الخليج والتي نُسبت إلى إيران، تحركت العلاقات الإماراتية – الإيرانية نحو مسار من الانفتاح الحذر. فقد سارعت الإمارات بعامل الخوف من تعرضها للاستهداف بفعل وجود القوات الأميركية على أراضيها، أو دورها في حرب اليمن، إلى إرسال عدة وفود إلى طهران والإفراج عن أموال إيرانية مجمدة وتخفيف القيود على التبادلات البينية. ويبدو أن خطوات أبو ظبي هذه جاءت تحت ضغط الإمارات الشمالية التي ستكون المتضرر الأكبر من أية حوادث عسكرية مع إيران، ولا سيما دبي التي ما زالت تعاني اقتصاديًا وتتحضر في العام 2020 لاستقبال المعرض التجاري الدولي إكسبو 2020 الذي أعدت له استثمارات في البنية التحتية بقيمة 8 مليارات دولار. في تحليلها للتبادل التجاري والاعتماد المتبادل بين الدول التي في حالة عداء ترى ستيرلينغ-فولكر، من خلال الواقعية الكلاسيكية الجديدة، أن الموضوع مرتبط بصراعات داخلية على تشكيل جماعات وإنشاء تمايزات في سياق بناء

---

54 - Simeon Kerr, "Dubai keen to capitalise on Iran opening", Financial Times, January 21, 2014.

55 - ففي تموز 2018 أبرزت سيغال مانديلكر، وكيلة وزارة الخزانة الأميركية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، تعاون الإمارات في تعطيل شبكة صرافة قالت إنَّها كانت تنقل أموالًا غير شرعية إلى إيران. وقالت إيلي غيرانمايه، زميلة السياسة البارزة بالمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية: "الكثير من العمليات، حتى من أوروبا، سواء كانت استثمارًا أو محافظ تجارية، وجدت آليات عبر دبي للوصول إلى إيران".

Ladane Nasseri, Trump's Success in Isolating Iran Can Be Seen on a Dubai Menu, Bloomberg, October 31, 2018.

56 – J. Kinninmont, Iran and the GCC: Unnecessary Insecurity, Research Paper, London: Royal Institute of International Affairs, 2015.

57 - L. Wroughton, 'U.S., UAE crack down on network for smuggling funds to elite Iran group', Reuters, May 10, 2018.

58 - Sanam Vakil, Iran and the GCC Hedging, Pragmatism and Opportunism, Chatham House, September 2018, p.13.

59 - لمزيد من التفصيل أنظر:

Stanley Carvalho, Davide Barbuscia, Exclusive: Abu Dhabi expected to extend bailout loan to Dubai, sources say, Reuters, February 5, 2019.

هوية جمعية. فالعلاقات الاقتصادية قد تعكس مصلحة جماعة داخل الدولة في سعيها للحصول على موارد والسيطرة عليها.

ولذا فإن التحكم بالموارد وكيف يجري تخصيصها وما الدور الذي تلعبه القوة النسبية في القرار النهائي حول الموارد كلها أمور مهمة داخل الدول وفيما بينها. لذلك لا يمكن فهم تشكيل هويات الجماعات، وهو عملية جارية دائمًا، إلا إذا انطلقنا من كونه عملية تقاد من خلال تنافسات داخلية وخارجية متقاطعة ومترابطة. ضمن هذا كله يمكن فقط فهم الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول متنافسة (التجارة مع العدو) وتقييم التهديدات. وخيارات السياسة الخارجية هي نتاج تقاطعات للعلاقات المتبادلة بين تشكيل الهوية الوطنية وإعادة إنتاجها والصراعات السياسية المحلية للسيطرة على الدولة من جهة والفاعلين الخارجيين والظروف الخارجية من جهة أخرى. هذه عملية مركبة حيث التنافسات الداخلية والخارجية على الموارد تتضمن تمايزًا في التعريفات الجماعية للذات. وتعريفات الذات التي تسيطر على الخيارات الدولة في لحظة محددة تكون سيطرتها مرتبطة بالتنافسات الداخلية كما بالأحداث الخارجية، فكلاهما متصلان ويتبادلان التغذية الراجعة[60].

إن الجهاز التنفيذي للسياسة الخارجية اللبنانية ليس مستقلًا عن القوى المجتمعية، ولذا فإن قرار النأي بالنفس لا يمكن فهمه من دون المرور بالسياسة المحلية كمتغير متدخل

في الخلاصة، إن التوازن بين أبو ظبي ودبي ينعكس على طبيعة علاقة الإمارات بإيران. ولذلك لطالما كان لدى دبي مقاربة براغماتية تجاه إيران، وهذا ما كان يدفع محمد بن راشد آل مكتوم للتصريح دائمًا في اللقاءات الخاصة أن لديه شكوكًا حول المزاعم بأن لدى إيران نية للحصول على سلاح نووي[61].

وكما يستنتج كريستيان كوتس (باحث متخصص في الشؤون الخليجية في معهد بيكر) فعلاقات الإمارات المعقدة والمتعددة الأبعاد مع إيران كانت تاريخيًا انعكاسًا للديناميات الداخلية بين إماراتها السبع، حيث تنسج دبي والشارقة علاقات أكثر دفئًا مع طهران[62]. وتمنحنا النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة قدرة لفحص أعمق لتأثير السياسة المحلية الإماراتية على علاقاتها بإيران، وتاليًا يصبح بالإمكان فهم بعض المواقف والسياسات الإيرانية التي تستفيد من الواقع المحلي الإماراتي للضغط على السياسة الخارجية الإماراتية.

2.2 حالة لبنان: مبدأ النأي بالنفس

العلاقات اللبنانية السورية شديدة التعقيد نظرًا لكمّ العوامل والتراكمات التي رافقتها منذ ما قبل ولادة الدولتين بشكلهما الحالي. ما يعنينا هنا محاولة فهم دور السياسة اللبنانية المحلية وتصورات نخبتها في

60 - Sterling-Folker, Op. Cit., pp. 110 – 116.

61 - Kerr, Op. Cit.

62 - Kristian Coates Ulrichsen, 'Iran-UAE Relations', in Bahgat, Ehteshami and Quilliam (eds.), Security and Bilateral Issues Between Iran and Its Neighbours, 2017, p. 211.

إنتاج موقف الحكومة اللبنانية حول "النأي بالنفس" تجاه الحرب في سوريا التي اندلعت عام 2011.

الإشكالية هي أنه بلحاظ التجاور الحدودي مع سوريا حيث يتشارك لبنان معها حدوده الشمالية والشرقية، والمخاطر الهائلة الناجمة عن الحرب في سوريا ومنها إمكانية انتصار جماعات تضم متطرفين أعلنوا باكرًا نيتهم توسعة هجماتهم نحو لبنان، فقد أقرّت الدولة اللبنانية سياسة خارجية رسمية تقوم على موقف حيادي عنوانه "النأي بالنفس".

في آذار/مارس عام 2011 انطلقت مظاهرات معارضة "للحكم السوري" ما أدى لاندلاع أزمة سياسية في البلاد ولكن سرعان ما تحوّلت إلى حرب مشحونة بخطاب مذهبي وتدخل خارجي واسع.

بعدها بعام تقريبًا، وبالتحديد في 11 حزيران/يونيو 2012، اجتمع أقطاب القوى السياسية اللبنانية إلى طاولة حوار (تُعرف بهيئة الحوار الوطني) بدعوة من رئيس الجمهورية حينها ميشال سليمان في القصر الجمهوري في بعبدا ونتج عن الاجتماع بيان عُرف بـ "بيان بعبدا"[63]. ضم البيان سبعة عشر بندًا حول قضايا محلية وخارجية[64]، منها بندان مرتبطان بالأحداث السورية وينصان على:

البند 12: تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليميّة والدوليّة وتجنيبه الانعكاسات السلبيّة للتوتّرات والأزمات الإقليميّة، وذلك حرصًا على مصلحته العليا ووحدته الوطنيّة وسلمه الأهلي، ما عدا ما يتعلق بواجب التزام قرارات الشرعيّة الدوليّة والإجماع العربي والقضيّة الفلسطينيّة المحقّة، بما في ذلك حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم وعدم توطينهم.

البند 13: الحرص تاليًا على ضبط الأوضاع على طول الحدود اللبنانيّة السوريّة وعدم السماح بإقامة منطقة عازلة في لبنان وباستعمال لبنان مقرًا أو ممرًا أو منطلقًا لتهريب السلاح والمسلحين، ويبقى الحقّ في التضامن الإنساني والتعبير السياسي والإعلامي مكفولًا تحت سقف الدستور والقانون.

يتجاوز بند النأي بالنفس كون الدولة اللبنانية مُلزمة بموجب ميثاق 1943 ألّا تكون للعدوان على سوريا مقرًا أو ممرًا، وملزمة بموجب عددٍ من الاتفاقيات الثنائية مع سوريا (معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق) والمعاهدات العربية (الدفاع المشترك) والقوانين الدولية (ميثاق الأمم المتحدة حول تنظيم العلاقات بين الدول) أن تكون سندًا لسوريا[65].

فقرار النأي بالنفس هو انعكاس للتركيبة السياسية اللبنانية وتوازناتها أكثر من كونه انعكاسًا للمصلحة الوطنية اللبنانية. كانت الأطراف اللبنانية منقسمة، ولا سيما منذ العام 2005، بين قوى حليفة لسوريا (قوى الثامن من آذار/مارس) أو تطالب بعلاقة

---

[63] - وفي عام 2014 نص البيان الوزاري لحكومة الرئيس تمام سلام على "إعلان بعبدا"، لتعود حكومة الحريري وتؤكد في بيانها الوزاري 2016 على "الالتزام بخطاب قسم رئيس الجمهورية ميشال عون من أن لبنان السائر بين الألغام لا يزال بمنأى عن النار المشتعلة حوله في المنطقة بفضل وحدة موقف الشعب اللبناني وتمسّكه بسلمه الأهلي"، مؤكدة على "ضرورة الابتعاد عن الصراعات الخارجية واحترام ميثاق جامعة الدول العربية مع اعتماد سياسة خارجية مستقلة تقوم على مصلحة لبنان العليا واحترام القانون الدولي، حفاظًا على الوطن ساحة سلام واستقرار وتلاق".

[64] - يمكن الاطلاع على النص الحرفي للبيان عبر الرابط الآتي:

https://www.presidency.gov.lb/Arabic/News/Pages/Details.aspx?nid=14483

[65] - كمال ديب، فيصل الترك، لضرورة تصويب سياسة النأي بالنفس، صحيفة الأخبار، 2 نيسان/أبريل 2014.

إيجابية معها (التيار الوطني الحر) وأخرى معادية لها (قوى الرابع عشر من آذار/مارس). ولذا كان كل طرف يقارب الأزمة السورية من خلال انعكاسها على التوازنات المحلية اللبنانية وعلى تأثيراتها في صياغة الهوية اللبنانية ودور لبنان الإقليمي ويعرّف المصالح الوطنية وفقًا لذلك. فالطرف المؤيد للدولة السورية يرى فيها سندًا استراتيجيًا وعمقًا ضروريًا لمشروع المقاومة، ويرى أن الفوضى في سوريا أو الحرب أو وصول متطرفين للحكم سينعكس مباشرة على الاستقرار اللبناني، إضافة لكون سوريا ممرًا رئيسيًا للتجارة اللبنانية نحو عمق العالم العربي.

بينما كان يجد معارضو الدولة السورية، وهم من المنضوين ضمن المشروع الأميركي في المنطقة، أن سقوط الدولة السورية سيضعف حزب اللّه وحلفاءه في لبنان بشكل كبير ويقوّض المشروع الإقليمي للمقاومة، وفي النهاية سيُعيد خلط التوازنات اللبنانية لصالحهم. ثم إن الجهاز التنفيذي للسياسة الخارجية اللبنانية ليس مستقلًا عن القوى المجتمعية، إضافة لكون السياسة الخارجية خاضعة للطبيعة التوافقية للنظام اللبناني الذي لا يعمل وفق الديموقراطية العددية التقليدية بل يشترط توافقات واسعة في القضايا الكبرى.

وقد أشار ريبزمان إلى أنه كلما كان الجهاز التنفيذي مستقلًا عن الضغوط المجتمعية فهو يعمل بعيدًا عن الحاجات لتوافقات واسعة ما يمنحه أفضلية السرعة في أخذ القرارات وتعبئة الموارد المتاحة لتنفيذها[66].

وإذا كان الجهاز التنفيذي غير مستقل فهو مقيد بتلك التوافقات، ولذا فإن قرار النأي بالنفس لا يمكن فهمه من دون المرور بالسياسة المحلية كمتغير متدخل. فحتى حينما تحولت الحرب في سوريا إلى مواجهة مع تنظيمات إرهابية تهدد وحدة سوريا وتتوعد لبنان لم تستطع الحكومة اللبنانية مغادرة مبدأ النأي بالنفس. وقد استمر هذا المبدأ في تقييد السياسة الخارجية اللبنانية حتى بعدما اتضح أن الدولة السورية لن تسقط وأنها استعادت السيطرة على جزء كبير من البلاد لا سيما كامل الحدود السورية مع لبنان، وبدء عدد من الدول العربية تطبيع العلاقات معها. وبالرغم من أن هذا المبدأ يقيّد قدرة لبنان حاليًا على التواصل مع الدولة السورية في مسألة عودة النازحين السوريين وتسهيل مرور البضائع وكذلك المشاركة في عمليات إعادة الإعمار، فإن السياسة المحلية ما زالت قيدًا يمنع مراجعة هذا الاتجاه. فحين طلب وزير الخارجية اللبناني عام 2019 عودة سوريا إلى الجامعة اللبنانية اعتبر خصوم سوريا أن في هذا الطلب تجاوزًا لمبدأ النأي بالنفس. مع العلم أن مبدأ النأي بالنفس تعرض طوال الوقت لتفسيرات متباينة حيث تدخلت أطراف لبنانية في الحرب السورية إلى جانب طرفي المواجهة. فكما توقّع الواقعيون الكلاسيكيون الجدد تنحرف السياسة الخارجية عن متطلباتها المرتبطة بالنظام الدولي/الإقليمي عندما تكون للدولة سلطة محدودة في ممارسة السياسة الخارجية، أو حين يكون هناك عدة لاعبين لديهم قوة الفيتو المحلي في عملية صنع السياسات، أو حين تكون المعارضة المحلية لسياسة الحكومة مرتفعة، أو حين تكون في ظل ظروف سياسية محلية تعيق مرونة السياسات. في الواقع تعاني السياسة الخارجية اللبنانية من مجمل هذه "الأمراض" مجتمعة، فالسياسة الخارجية

[66] - Ripsman, Op. Cit., pp.186 – 178.

هي نتاج توازنات المجموعات المحلية بما تمثّل من مصالح داخلية وخارجية، ولدى القوى السياسية الأساسية الوازنة طائفيًا قدرة الفيتو على مسائل في السياسة الخارجية، كما أن حدة الانقسامات الداخلية بخصوص القضايا الخارجية والمحاصصة داخل وزارة الخارجية والتعطل المتكرر للعملية السياسية تؤدي لتخبط السياسة الخارجية وعجزها. هذه الخلاصة تؤكد حجة ريبسمان أنه في الدول التي تتصف بسلطات تنفيذية تفتقر إلى الاستقلالية فهؤلاء غالبًا ما يصابون بالشلل في مواجهة المعارضة الداخلية ولا يكونون قادرين على الاستجابة بكفاءة للضرورات والمتطلبات المرتبطة بالنظام الدولي[67].

3.2 مشاركة السودان في حرب اليمن

في آذار/مارس 2015 أعلن السودان مشاركته في الحرب العدوانية بقيادة السعودية ضد اليمن (سُميت بعاصفة الحزم). وتعرّض قرار عمر البشير بالمشاركة في حرب اليمن للانتقادات من معارضيه ووصف القرار بأنه يفتقد للشرعية كونه لم يُعرض على البرلمان السوداني ولا حتى على الحزب الحاكم. وبين 2015 و2017 تزايد عديد الجنود السودانيين في اليمن ووصل وفق بعض الأرقام إلى 40 ألف جندي. تشكّل القسم الأكبر من المقاتلين السودانيين من قوات الدعم السريع إضافة لعدد أقل من الجيش السوداني، وفيما كانت قوات الدعم السريع تشارك بمهمات هجومية داخل اليمن تركّز دور الجيش السوداني في القيام بأدوار ذات طابع دفاعي عند الحد الجنوبي في السعودية. وحتى عام 2019 سقط مئات الجنود السودانيين قتلى في العمليات، فيما قال أنصار الله إن عدد هؤلاء القتلى فاق 4000 قتيل. السؤال المطروح لماذا قرر نظام عمر البشير المشاركة في هذه الحرب؟ هل الأمر مرتبط بالأمن القومي أو المصالح العليا للدولة السودانية أو مرتبط بتوازنات داخلية وحاجة النظام لتثبيت وجوده؟ قدّم النظام السوداني جملة تبريرات لقرار المشاركة ومنها تبرير ديني بالدفاع عن الأماكن المقدسة في السعودية[68]، وتبرير قومي عربي وتبريرات مالية واقتصادية مثل الاستثمارات السعودية في السودان، ووجود أكثر من 3 ملايين سوداني في السعودية، وحاجة الخرطوم لدعم إقليمي في معركة فكّ حظر التحويلات المالية العالمية، ومنها تبريرات جيوسياسية مثل سعي النظام السوداني لأن يتجنب سياسة المحاور بين السعودية وقطر. لكن كما أقرّ أبو بكر الصديق الأمين، المتحدث باسم وزارة الخارجية السودانية، في معرض تأكيده أن السودان يشترك في هذه الحرب لمصلحة "السلام والاستقرار الإقليمي"، فإن السودان ليست له مصالح قومية في اليمن. في الواقع القرار السوداني عكس حاجة الرئيس البشير إلى تدعيم حكمه واحتواء المعارضة المتصاعدة ضده، سواء من خلال استقطاب موارد مالية بشكل رسمي أو غير رسمي وإعادة تشكيل التوازنات داخل المؤسسات العسكرية وكذلك من خلال تقوية الموالين له في إقليم دارفور. بحلول العام 2015 كان نظام البشير يواجه معارضة داخلية وسخطًا شعبيًا متزايدًا بفعل الأزمة الاقتصادية التي فاقم منها استقلال جنوب

---

[67] - Ripsman, Op. Cit., pp.177.

[68] - تُعزز السعودية هذه السردية من خلال دفن القتلى السودانيين في مقبرة البقيع في المدينة المنورة ويشهد جمع من السودانيين المقيمين هناك تشييع جثامين مواطنيهم.

السودان بموارده النفطية[69]، وتزايد الهجرة السودانية إلى الخارج والهجرة الأثيوبية والإريترية إلى داخل السودان وتجدد الحرب الأهلية في دارفور.

وفي ذلك العام كان السودان أمام موعد الانتخابات الرئاسية التي سبقتها دعوة من البشير للحوار الوطني الشامل في إثيوبيا[70].

وفي دارفور استحدثت الحكومة السودانية ولايتين جديدتين لإرضاء محمد حمدان دقلو الشهير بحميدتي (الذي نظّم قبائل الجنجاويد العربية وانضم للقتال إلى جانب الحكومة السودانية ثم شكّل قوات الدعم السريع كذراع عسكرية للنظام ليصبح حميدتي شخصية مركزية في النظام السوداني)، وكان لهذا القرار دور في اندلاع مواجهات عسكرية بين القبائل العربية الرحالة والمقيمة[71].

على مستوى المنافع الاقتصادية تلقى نظام البشير عام 2015 حوالي ملياري دولار مقابل الانضمام لحرب اليمن[72]. وحينها تحدثت تقارير إعلامية عن إيداع المملكة العربية السعودية وديعة بقيمة 4 مليارات دولار في بنك السودان المركزي، مما أسفر عن تراجع كبير فى سعر العملات الأجنبية ولا سيما الدولار أمام الجنيه السوداني[73].

ومنذ ذلك الوقت ضخت القوى الخليجية استثمارات ومساعدات وودائع في السودان وخففت من بعض القيود على التبادلات المصرفية التي كانت فرضتها عام 2014، كما انتزعت حكومة البشير قرارًا أميركيًا مدعومًا خليجيًا برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة منذ التسعينيات. وساهمت هذه المساعدات في منح جرعة حياة للنظام وفي تدعيم، ولو مؤقتًا، مساعي البشير للاستحواذ على مزيد من السلطات[74].

مثّل الانخراط في حرب اليمن فرصة لزيادة موارد ونفوذ حميدتي وقوات الردع السريع بما كان يعزز من قدرة البشير على الصمود والمناورة

---

[69] - أدى انفصال جنوب السودان في عام 2011 إلى حدوث اختلالات أساسية في جسم الاقتصاد السوداني، إذ فقد الاقتصاد ما يزيد عن 70 في المئة من موارد النقد الأجنبي، ما خلق فجوة كبيرة وأحدث هزة عنيفة في سوق النقد الأجنبي وسعر الصرف. كذلك أثر الانفصال على إيرادات الموازنة العامة فانخفضت بما يقارب 50 في المائة مما أحدث فجوة ضخمة في موازنة الدولة وارتفاعًا كبيرًا في عجز الموازنة. وأدت كل تلك العوامل مجتمعة إلى ارتفاع معدل التضخم وتدني الإنتاج المحلي وارتفاع تكلفته، وشهد الاقتصاد السوداني تدنيًا واضحًا في معدلات النمو في الناتج الإجمالي المحلي منذ عام 2011 "عام الانفصال" حيث انخفض معدل النمو من 5.2 في المائة في عام 2010 إلى 1.9 ٪ في عام 2011 ثم إلى 1.7 عام 2012. وأعلنت الحكومة السودانية في أيلول/سبتمبر 2013 حزمة إجراءات تهدف إلى إصلاح الاقتصاد المتعثر، تضمنت زيادة أسعار المواد البترولية، وهو ما أثار وقتها موجة احتجاجات شعبية. أنظر: وكالة شينخوا الصينية، تقرير اقتصادي: مكاسب للجنيه السوداني على خلفية التقارب السياسي بين السودان ودول الخليج، 3 نيسان/أبريل 2015.

[70] – علوية مختار، السودان في 2015: استمرار الصراعات من دون أفق للحل، 29 كانون الأول/ديسمبر 2019.

[71] - محمد أحمد مرسي، دارفور.. قصة مدينة أبادها حميدتي وقواته، ساسة بوست، 8 تموز/يوليو 2019.

[72] – جورجيو كافيرو، السودان يتلقى 2،2 مليار دولار مقابل انضمامه إلى قطر والسعودية في حرب اليمن، المونيتور، 23 تشرين الثاني/نوفمبر، 2015.

[73] - وكالة شينخوا الصينية، مصدر سابق.

[74] - في مطلع 2015 أنجز البشير تعديلات دستورية تسمح له بتعيين ولاة الولايات بدلًا من انتخابهم، وتحويل جهاز الأمن إلى قوة نظامية مثله مثل القوات المسلحة والشرطة، وتتضمن مهامه محاربة التهديدات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وشمل ذلك أيضًا سلطة الرئيس في

وقد استكمل نظام البشير انعطافه نحو القوى الخليجية بفك ارتباطه بإيران وتكرّس ذلك بقطع العلاقات الدبلوماسية معها عام 2016. بالتوازي توالت مواقف البشير وتصريحاته ضد تنظيم جماعة الإخوان المسلمين. وفعليًا كان قد قرر في كانون الأول/ديسمبر 2013 إزاحة كبار الإسلاميين من مناصبهم في الدولة، وعلى رأسهم نافع علي نافع وعلي عثمان طه. ثم شرع في تفكيك بعض الهيئات ذات الصبغة "الإخوانية"، وهي كانت موازية لأجهزة الدولة، وانخفضت حدة الخطاب الإيديولوجي الإسلاموي الرسمي وفقًا لشرط أميركي مقابل رفع العقوبات الذي كانت بوابته الإمارات والسعودية[75].

فالبشير الذي كان قلقًا من تنامي المعارضة ضده ولا سيما من جهات إسلامية وجد في التحالف مع الإمارات والسعودية عبر الانخراط في الحرب اليمنية فرصة للتخلص من منافسيه الإسلاميين.

على صعيد آخر وجد البشير في حميدتي وقواته (تشكلت قوات الدعم السريع عام 2013 بشكل رسمي وكانت تابعة لجهاز الأمن والمخابرات) وسيلة لاستعادة التوازن في دارفور وكذلك لإيجاد توازن داخل الجيش السوداني خوفًا من أية محاولة انقلابية، فجرى إلحاق قوات الدعم السريع بالجيش السوداني عام 2017. وكثيرًا ما تباهى البشير بإمبراطورية "الدعم السريع" العسكرية وقدراتها القتالية، وكان يقول على الدوام "أنا عندي رجال". مثّل الانخراط في حرب اليمن فرصة لزيادة موارد ونفوذ حميدتي وقوات الردع السريع بما كان يعزز من قدرة البشير على الصمود والمناورة.

فمن خلال الأموال التي حصل عليها حميدتي لعمليات التجنيد والرواتب المرتفعة للمقاتلين المرسلين إلى اليمن[76] تمكّن حميدتي من إطلاق حملات استقطاب وتجنيد واسعة في دارفور وخارجها ثم التمدد داخل المؤسسات السياسية والعسكرية السودانية وعلى حسابها[77] وإنشاء بنية تحتية عسكرية (معسكرات ومعاهد عسكرية ومطارات) وجذب مساعدات عسكرية وتجهيزات والاستحواذ على مناجم للذهب والمعادن، وكذلك تطوير صلاته الإقليمية ولا سيما مع الإمارات (وفي هذا الإطار أرسل بعض قواته للمشاركة في الحرب الليبية إلى جانب خليفة حفتر)[78].

تعيين شاغلي المناصب الدستورية والقيادات الأمنية والعسكرية، بل وحتى القضائية مما اعتبِر وسيلة للتأثير على القضاء من قبل السلطة التنفيذية.

75 - شمائل النور، السودان: لماذا تدعم الإمارات قائد مليشيا؟ السفير العربي، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

76 - تفيد التقارير بأن الأهالي يتوسطون بالرشى لدى ضباط وقادة ميليشيات وسماسرة لوضع أسماء أبنائهم على كشوفات المقبولين للذهاب للقتال في اليمن وذلك لما يتقاضاه المقاتل السوداني هناك بما يصل إلى 17 ألف يورو خلال مهمته التي تمتد لستة أشهر، فيما ينال من هم تحت 18 سنة ما يقارب 8000 يورو للفترة نفسها. تحوّلت الحرب اليمنية إلى "رب العمل الأكبر" في دارفور والسبيل الرئيسي لخروج الشباب من الفقر والبطالة. وبحسب المقابلات يقوم الإماراتيون والسعوديون بزج هذه القوات في المعارك القاسية والصفوف الأمامية مما يتسبب بسقوط أعداد كبيرة منهم بين قتلى وجرحى. أنظر: نيويورك تايمز، على الخطوط الأمامية في حرب اليمن...، مترجم على موقع درج، 14 كانون الثاني/يناير 2019. وأيضًا:

Bel Trew, 'It's our biggest employer'..., The Independent, December 22, 2019.

77 - تقدّم رئيس شعبة القوات المسلحة في لجنة الأمن والدفاع بالبرلمان الفريق خليل محمد الصادق باستقالته من الشعبة التي ظل يتولاها منذ العام 2015، ولوّح بتقديم استقالته من المجلس الوطني نهائيًا، مبررًا الخطوة بأنها لأسباب خاصة، لكن الرجل يشكو في المجالس الخاصة من تعاظُم دور مليشيات حزبية على حساب القوات المسلحة (الجيش القومي). أنظر: محمد مصطفى جامع، مكالمة ابن سلمان مع البشير...، نون بوست، 20 نيسان/أبريل 2018.

78 - النور، مرجع سابق.

خاتمة:

في الخلاصة، تتيح لنا السياسة المحلية السودانية سواء من حيث التنافسات داخل النظام بين الأجنحة السياسية والعسكرية، أو الصراع بين النظام والحكم أو الاقتتال الداخلي في دارفور، القدرة على فهم قرار نظام عمر البشير الانخراط عسكريًا في حرب اليمن. فهذه المشاركة لم تعكس المصالح الوطنية للسودان بل كانت وسيلة لإعادة إنتاج التوازنات الداخلية في لحظة اضطراب كان يمر بها السودان. بهذا المعنى لم يكن تقدير البشير للبيئة الإقليمية وتوازن المحاور محايدًا بل هو استجاب لاحتدام صراع المحورين السعودي – الإماراتي والتركي – القطري في الإقليم وداخل السودان من خلال "عدسات داخلية". تصاعدت أزمة السياسات الخارجية في العالم العربي منذ انتفاضات عام 2011 بفعل انكشاف النظم السياسية للضغوط الشعبية وتقوّض سيطرة الأنظمة الحاكمة واشتداد التنافس الإقليمي المشحون بإيديولوجيات متوثبة للتغيير وعابرة للحدود وتزايد الانقسامات داخل المؤسسات الرسمية وبين الجماعات المحلية. فهذه التحولات عززت من تسخير السياسات الخارجية العربية في سبيل احتواء التهديدات الداخلية المتزايدة بعدما احتدمت "لعبة العروش" التي كانت ساكنة لعقود خلت. ولذا تقدّم النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة قدرة على الغوص في تحليل السياسات الخارجية للدول العربية من دون اختزال أو تبسيط. إن بناء الدولة الوطنية العربية متعذر من دون وجود قدرة على صياغة وتنفيذ سياسات خارجية تضمن الاستقلال والسيادة من جهة وتحقق المصالح الوطنية للشعوب العربية وليس فقط مصالح النظم الحاكمة من جهة ثانية.

وهذه السياسات تستلزم وجود نخب وطنية حاكمة وأجهزة تنفيذية منبثقة من الإرادة الحرة للمواطنين وخاضعة لمصالحهم ولموجبات القانون والشفافية والمحاسبة، وتحمل مشروعًا استقلاليًا وسياديًا ومدركًا لطبيعة النظام الدولي والإقليمي وتوازناته ولموقع الدولة العربية فيه. ولا يكفي أن تكون النخب وطنية بل لا بد من بناء مؤسسات حقيقة تضبط سلوك النخبة وتمنع انحرافها في تحديد مصالح الأمن القومي والعلاقات الخارجية خدمة لمصالح ضيقة أو انسياقًا خلف تقديرات باطلة. إن إصلاح السياسات الخارجية وترشيدها ليس ممكنًا من دون إعادة إنتاج السياسات المحلية وبناء مؤسسات الدولة وتأطير المنافسات الداخلية تحت سقف القانون وتصويب العلاقة بين المجتمع والسلطة ضمن إطار المشاركة الشعبية. وهذه كلها تفيد في تكريس هوية وطنية جامعة يمكن الانطلاق منها لتعريف موقع الدولة العربية في الصراعات الجيوسياسية والجيو اقتصادية وتحديد مصالحها الوطنية بمعناها الواسع وتاليًا تقرير من هم الحلفاء والشركاء والمنافسون والأعداء. بهذه الحال تصبح الدول العربية قادرة على إدراك حاجتها للتكامل البيني بكافة مستوياته والانفتاح على القوى الإقليمية المشروعة في إطار من الشراكة المتوازنة وكذلك على التموضع في موقع ملائم ومستفيد من تحولات النظام الدولي بعيدًا عن الأحادية الأميركية. في هذه الظروف تتكرّس عزلة الكيان الصهيوني ويفقد وظيفته التاريخية ويتحول إلى عبء على داعميه الدوليين وينكشف أمنيًا وعسكريًا وتتراجع الثقة والأمل لدى مستوطنيه بقابليته للحياة، بما يضع وجوده كمستعمرة غربية مصطنعة على المحك.

القوى الشعبية المسلحة ومُعضلة السيادة

علي عبد الله فضل الله
أكاديمي لبناني متخصص في القانون الدولي

مقدّمة

في الزمن الذي تتسارع فيه الحركة السياسة، وتتكاثر التناقضات، يتزايد الحديث عن نهاية حِقب، ويجري البحث عما بعدها، على الطريقة الأميركية. فهل نحن، مثلًا، نعيش في عالم ما بعد وستفالي (Post-Westphalian)، أم أن القواعد المؤسّسة للتنظيمات الدولية واسعة النطاق لا تتغير كثيرًا؟ يمكننا الافتراض منذ البداية أن أسس الحكم والأمن والسلم لا تتغير إنما تتغيّر الأشكال التي تعبّر عنها من ضمن منظومات قيميّة تروّج لها في كل زمن. ومفهوم الدولة بشكلها الراهن ليس ثابتًا لكن وجود "إمارة" على الناس في كل مجتمع أمر لا يمكن الانفكاك عنه. ويتحدث "الواقعيون الجدد" عن عدم نهائية ما نعرفه اليوم من شكل الدولة، وهذه نقطة تبدو صحيحة. أما كيف يكون نظام الحكم في المستقبل فهذا أمر يحتاج إلى تبصّر واستشراف وملاحظة دقيقة للتطورات الراهنة، وتأمّل في ما نسمّيه السُنن التاريخية.

ما يعنينا في هذه الورقة مسألة السيادة بمفهومها التقليدي باعتبارها سلطة آمرة عليا لا تقبل أي مشاركة لها في احتكار العنف على حدودها وداخل إقليمها، أو بمفهومها المتغيّر بحسب التطورات التي يفرضها الواقع. فكيف يمكن تكييف السيادة التي تحدّث عنها جان بودان مع الوقائع التي تجد الشعوب نفسها في خضمّها عندما تتعرّض لعدوان خارجي أو عنف داخلي ظالم؟ في الحقيقة لقد بات العالم، كما يقول روبرت مكنامارا في كتابه "جوهر الأمن"، مكانًا أكثر خطورة "بسبب العدد الكبير للنزاعات الواقعية وميل هذه النزاعات للتزايد عوضًا عن التناقص"[1].

وتكفي نظرة سريعة إلى عدد ضحايا أعمال العنف في العالم لإدراك هذه الحقيقة. هناك دول قوية، وهناك دول أضعف لا تملك المقدرات على مواجهة الجيوش التابعة للقوى العظمى.

هنا تقع الإشكالية، فمن ناحية تشدّد قواعد القانون الدولي والأعراف على أهمية السيادة القومية وعدم قبول التعرّض لها من قبل أي سلطة خارجية، ومن ناحية ثانية هناك أولوية أعلى في الحفاظ على حياة الناس وأمن المجتمعات عندما تكون عُرضة لعدوان خارجي يفوق قدرة الجيوش المحلية على التصدّي لها.

وعلى الرغم من اتفاق الدول في ميثاق الأمم المتحدة على إنقاذ "الأجيال المقبلة من ويلات

1 - Robert McNamara, **The Essence of Security: Reflections in Office**, Harper & Row, New York, 1968, 145.

الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانًا يعجز عنها الوصف"[2]، استمرت النزاعات المسلحة وكان لا بد من الدفاع عن النفس خارج القيود الشكلية التي صاغتها قوانين لم تشارك أغلب الدول في وضعتها. فالظلم "يدفع الناس حقًا إلى حمل السلاح"[3]، وهو ما يجب الاعتراف بمشروعيته وشرعيته.

أولًا: الاستخدام الشعبي للعنف بين الشرعية والمشروعية

ليس البحث في موضوع الحروب أمرًا جديدًا بل تجري مناقشته "منذ أكثر من ألفين وخمسمائة سنة في كل الثقافات. ونحن لا نواجه هذا الموضوع للمرة الأولى دون موجّه"[4]. لكن التدقيق في هذه المناقشات يدّل على أنها لم تكن على وتيرة واحدة رغم أن أعمال العنف العام لم تتوقف عبر التاريخ. كانت تمر حِقب يفتر فيها الحديث عن الحرب، رغم جسامة بعض المعارك، ومن المعروف أن أغلب ما خطتّه أيدي الكتّاب من تاريخ الأمم السابقة هو النزاعات والمغازي. والذي أعاد البحث في هذا الموضوع في العقود الأخيرة هو حرب فيتنام بالتحديد حيث أصبحت "الحرب موضوعًا للجدل السياسي"[5]. والذي ميّز حرب فيتنام، إلى طول مدّتها ومراحلها وامتداداتها وهزيمة الولايات المتحدة فيها على أيدي مقاومة شعبية مصمّمة، هو تزامنها مع دخول التلفزيون إلى البيوت الأميركية على نطاق واسع ما جعل الناس، للمرة الأولى، يعيشون الحرب بالصورة وبكثافة دون فارق جغرافي وزماني. أظهرت حرب فيتنام، وقبلها الحرب الكورية، وكذلك حروب التحرر من الاستعمار وغيرها، أن الفهم الكلاسيكي للحرب باعتبارها اشتباكًا عامًا بين جيشين نظاميين أو أكثر يحتاج إلى تغيير، وهو ما لم يناسب القوى الكبرى من أجل عدم تقنين أعمال المقاومات الشعبية في القانون الدولي. لذلك، وعلى الرغم من قلة المواد القانونية التي تمنح الشرعية للجهد الغواري أو الشعبي في محاربة العدوان، فإن هذه الجهود حازت على مشروعية شعبية لا يمكن إغفالها. ففي النهاية، وفي منطقة الحرب، "تجري أغلب الأمور وفق القواعد القديمة، مع استمرار قوة عناصر الفعل ورد الفعل وفعالية المُعضلة الأمنية (Security Dilemma)"[6].

الفهم الكلاسيكي للحرب باعتبارها اشتباكًا عامًا بين جيشين نظاميين أو أكثر يحتاج إلى تغيير، وهو ما لم يناسب القوى الكبرى من أجل عدم تقنين أعمال المقاومات الشعبية في القانون الدولي

1.1: ضبط بعض المفاهيم الأساسية

السيادة، بمعناها التقليدي، هي سلطة عليا يخضع لها جميع المواطنين، وهي دائمة، ومطلقة، ولا تقبل النقض. وبحسب ميثاق الأمم المتحدة "يمتنع

---

[2] - الديباجة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، الأمم المتحدة، وموقع الأمم المتحدة، نيويورك، 1997.

[3] - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: رسم خريطة قطاع العدالة، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2006، 1.

[4] - Richard Sorabji, in: Richard Sorabji & Robin David, **The Ethics of War: Shared Problems in Different Traditions**, Ashgate, England, 2007, pp,13.

[5] - Michael Walzer, Arguing about War, Yale University Press, New Haven, 2004, p. 6.

[6] - Barry Buzan and Eric Herring, the Arms Dynamic in World Politics, Lynne Rienner Publishers, London, 1998, p. 209.

أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة،" وليس فيه "ما يسوّغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحلّ بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع"[7]. أما الحرب، كما يعرّفها كارل فون كلاوزفيتز، فهي عمل عنفي مسلح لإكراه العدو على تنفيذ إرادتنا "حيث لا حدود منطقية لاستعمال هذا العنف"[8]. ولا يخفى أن العنف أعمّ من النزاع المسلح، الذي هو أعمّ من الحرب. أما العدوان فقد عرّفته المادة الأولى من القرار 3314 الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر 1974 بأنه "استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافي مع ميثاق الأمم المتحدة، وفقًا لنص هذا التعريف"[9]. هنا نعرض لتعريفي الشرعية والمشروعية وهما مصطلحان يغيب عن الناس التفريق الدقيق بينهما. فالمشروعية (Legitimacy) هي "حالة اجتماعية تلتصق بفاعل أو عمل؛ وتقتضي النظر إليها باعتبارها جيدة، مناسبة، أو جديرة بالثناء من قبل مجموعة من الآخرين"[10]. أما الشرعية (Legality) فهي ما يوافق القانون.

أما الحرب المشروعة (Bellum Justum)، فتكون عندما "تريد بعض الدول، مدعومة بأغلبية من المجتمع الدولي، التدخل عسكريًا لمعالجة وضع يهدد السلم والأمن الدوليين، ولكنها غير قادرة على الحصول على موافقة مجلس الأمن بسبب معارضة عضو دائم أو أكثر من عضو دائم.

بحسب الظروف، فإن التدخل يبقى غير شرعي، لكن يمكن اعتباره مشروعًا"[11]، فيما الحرب الشرعية (Bellum Legale) تقع تحت سقف ميثاق الأمم المتحدة.

1.2: مفهوم السيادة التقليدي

تعرّض تعريف السيادة القديم للنقد، خصوصًا لما فيه من إقصاء، وما يثيره من تنافس بين الدول، لا سيما في زمن "العولمة" وتكاثف الارتباط والتواصل بين البشر. أضف إلى ذلك أن القول بالسيادة الحصرية للدولة على إقليمها يجرّدها من هوامش قوة وخيارات أخرى فيما لو تعرّضت لعدوان داهم وكبير من عدو يفوقها مقدرة.

يجب التمييز، بشكل عميق، بين الدول القوية والقادرة على التصدّي لأي اعتداء تتعرّض له وبين الدول الأقل قوة، وغير القادرة على الدفاع عن نفسها في وجه قوة خارجية غاشمة. هنا لا يمكن الحديث عن مساواة بين الدول، وهو ما تفتقده أغلب النصوص الناظمة للعلاقات بين الدول. أضف إلى ذلك، أن الدول تتعايش "في حالة دولية "طبيعية" (state-of-nature) مع بنادقها المصوبة

---

[7] - المادة 2، الفقرتان 4 و7، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، م. س.

[8] Karl Von Clausewitz, On War, Princeton University Press, Princeton, 1976, p. 77.

[9] - تعريف العدوان، الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار 3314، تاريخ: 14 – 9 – 1974)، موقع الأمم المتحدة، م. س.

[10] - Revise: Katharina Coleman, International Organisations and Peace Enforcement: The Politics of International Legitimacy, Cambridge University Press, New York, 2007, p. 20.

[11] - Tarcisio Gazzini, The Changing Rules on the Use of Force in International Law, Juris Publishing, Manchester, 2005, p. 98.

وعيونها المركزّة على الطرف الآخر"[12]. ولما كانت الدولية غير وديّة، ومجلس الأمن فشل في أداء مهمته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، كان من واجب الشعوب المستهدفة بالحروب أن تلجأ إلى حق الدفاع عن النفس، بمعناه الموسّع. وكما هو معروف، فقد نص ميثاق الأمم المتحدة على حق الدفاع عن النفس، وورد في المادة 51 منه: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي"[13]. لم يتم إضافة هذه المادة من قِبل الدول التي توشك على الانتصار في الحرب العالمية الثانية كرمى لعيون الحق، بل "تمت إضافة المادة 51 خلال مؤتمر سان فرنسيسكو من أجل توفيق المنظمات الإقليمية الموجودة مع المنظمة الجديدة. أكثر من ذلك، تمت مناقشتها بالأساس في سياق الهجمات التي تتضمن انتهاكات القوات المسلحة الاعتيادية"[14]. ولم يخلُ مبدأ الحرب الدفاعية من ضوابط، إنما حظي بقدر أقل من الاهتمام من قبل الدول المهيمنة. فتم اعتبار أنه يجب أن يكون الدفاع المشروع "متناسبًا مع الاعتداء، ومركّزًا على شخص الدولة المرتكبة للعدوان المباشر ومحدودًا في الزمن كما في المدى"[15].

بحسب النظرية الفيبرية، تحتكر الدولة استخدام العنف داخل إقليمها، لكن هذا رأي يناسب الدول القوية أو المعزولة فقط، ولا يأخذ بعين الاعتبار عدوانية "الغرب" تجاه العالم الآخر

فمبادئ التناسب (Proportionality) والمباشرة (Immediacy) والضرورة (Necessity) هي شروط لممارسة حق الدفاع. وقد كرّس قرار محكمة العدل الدولية في قضية نيكارغوا 1986 شرطًا مهمًا في مسألة الدفاع عن النفس، وهو مبدأ التناسب، ونص حكم المحكمة على التالي: "يتفق الطرفان، اللذان يعتبران وجود هذا الحق مقررًا في القانون الدولي العرفي (الدفاع عن النفس)، في أن مسألة ما إذا كان الرد على هجوم ما شرعيًا أم لا تتوقف على معايير ضرورة التدابير المتخذة دفاعًا عن النفس وتناسبها مع الهجوم"[16]. أما في حالة الحرب الشعبية فقد تم تحديد الوضع القانوني للغواري. وفي ذلك نصّت اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 (الاتفاقية الثالثة) على فئات المقاتلين، ومن بينهم المقاتل الغواري، وذلك على الشكل التالي:

- أفراد المليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع

---

[12] - Robert Jackson and Georg Sorensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, Oxford University Press, New York, 2003, p. 288.

[13] - **المادة 51**، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، **م. س.**

[14] - Gazzini, Op. Sit, p.132.

[15] - **بيار- ماري دوبوي**، القانون الدولي العام، **ترجمة: محمد عرب صاصيلا وسليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص: 672.**

[16] - راجع: القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها: الحكم الصادر في 27 حزيران 1986، **موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، 1948 – 1991**، موقع الأمم المتحدة، م. س.

ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، حتى لو كان هذا الإقليم محتلًا، على أن تتوفر الشروط التالية في هذه المليشيات أو الوحدات المتطوعة، بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة:

أ- أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه،

ب- أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد،

ت- أن تحمل الأسلحة جهرًا،

ث- أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها"[17]**،**

تم تقليص هذه الشروط لاحقًا، لكن لم يأخذ الموضوع حقه في السياقات الواقعية لما يجري على الأرض.

فالقوى الشعبية المسلحة هي على أنواع، ويعتمد عمل أغلبها على التخفي والمباغتة، فمن دون هذه القواعد قد تتعرّض لهزيمة سريعة على يد الجيوش النظامية الأكثر عددّ وعتادًا.

إن نجاعة الحرب الشعبية تقوم على سرّيتها واختلاطها بالناس، وهو الأمر الذي يجعل تنظيم أدائها قانونيًا عملية غير سهلة. فالحرب الشعبية فعّالة، لكن بشروطها، وهي، كما يقول والزر، "لا يمكن التصدي لها لأنها تتحوّل من حرب ضد العصابات إلى حرب ضد المجتمع؛ حرب ضد كل الناس"[18].

ينبغي الحديث عن سيادة قانونية للدولة، وسيادة واقعية على الأرض لقوى شعبية مسلحة قد تشارك الدولة في سيادتها الشرعية

1.3: التنازع القائم بين الواقع ونظرية احتكار العنف

بحسب النظرية الفيبرية، تحتكر الدولة استخدام العنف داخل إقليمها، لكن هذا رأي يناسب الدول القوية أو المعزولة فقط، ولا يأخذ بعين الاعتبار عدوانية "الغرب" تجاه العالم الآخر، ولا أعمال العنف العام التي تتجاوز الحدود. فبحسب التقديرات، مثلًا، فإن "160 مليون شخص قتلوا في أعمال عنف جرت خلال القرن العشرين!"[19] إن الواقع جارح، ويتطلّب بناء السلام في العالم فهمًا لهذا الواقع. فمن "الجهل أن نعتقد أن المفاوضات أو الحوار هما الرد المناسب لحل النزاعات التي تكون فيها القضايا الأساسية مهددة بالخطر، حيث لا يتخلّى الخصوم عن أهدافهم أو أساليبهم دون قتال"[20].

إن وجود السلطة السياسية ضروري، ومن واجبها أن تؤمّن الموارد لحماية شعبها في وجه التحديات والمخاطر والتهديدات التي تتعرض أو قد تتعرض لها، ما دامت "السياسة هي الدبابات"، كما يقول جون ميرشايمر. الإنسان في الأساس حر ومستقل، وله الحق في الدفاع الفردي والجماعي ضد أي اعتداء يتعرّض له. وفي الميدان العام، كما يقول جون لوك، "بما أن البشر جميعًا هم بالطبيعة أحرار ومتساوون ومستقلون لذا لا يمكن إخراج أحد من هذه الحالة وإخضاعه لسلطة غير السياسية، بدون قبول ذاته"[21]. لكن السلطة أمر معقد، والشعوب فيها من التنوّع والتبدلات الكثير. لذلك لا

---

[17] - المادة 4، الفقرة ألف، اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، موقع الأمم المتحدة، م. س.

[18] - Michael Walzer, Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations, Basic Books Inc. Publishers, New York, 1977, p. 187.

19 - ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والحاضر، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، آب/أغسطس 2013، ص: 13.

[20] - جين شارب، المقاومة اللاعنفية: دراسات في النضال بوسائل اللاعنف (البدائل الحقيقية)، مؤسسة ألبرت أينشتاين والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص: 2.

[21] - **جان جاك شفاليه،** المؤلفات السياسية الكبرى: من ماكيافل إلى أيامنا، **ترجمة: الياس مرقص، دار الحقيقة، بيروت، 1949، ص: 96.**

ينبغي الحديث فقط عن مقاومة شعب لاعتداء ما فقط، بل ربما عن مقاومة جزء من الشعب لهذا الاعتداء. وهذا هو حال قوى الحرب الشعبية دومًا، فمن المستبعد أن تجد شعبًا يؤيد بتمامه التصدي الغواري (أو الغواري المحدّث بطرائق نظامية) لعدوّ قادر على إحداث الكثير من الضرر. ويقول جان جاك روسو إن الشعب "كثيرًا ما يُخدع"[22]، يُضاف إلى ذلك أن طبائع الناس تميل مع كل ريح. هذه وقائع، وهي على صلة بالموضوع، وهو ما تمت الإشارة إليه أعلاه. فغالبًا ما تنتزع المقاومات الشعبية جزءًا من سيادة بلدها، أو أكثر من بلد، وعلى خلاف رغبة شريحة من مواطنيها وبيئتها، من أجل تحقيق الغلبة على عدو الجميع. من هنا، ينبغي الحديث عن سيادة قانونية للدولة (De Jure Sovereignty)، وسيادة واقعية على الأرض لقوى شعبية مسلحة قد تشارك الدولة في سيادتها الشرعية (De Facto Sovereignty). ليس هناك حل آخر لهذه القوى، لكن يمكن البحث في صيغ جامعة تحفظ سيادة القانون، وتؤمّن أكبر قدر من المشروعية، وتحقق النتيجة المرجوة في الدفاع. في هذه الحالات يكون على الدولة أن تغطّي الأعمال العسكرية لقواها الشعبية على المستوى الرسمي، وتدافع عنها في المحافل الدولية، حتى يكون الجهد الدفاعي شرعيًا في الداخل، وفي الخطاب الموجّه للخارج. كما يكون على القوى الغوارية أن لا تتجاوز في ممارستها للأنشطة الحربية المقاصد المحددة بدقة لمهمتها. لو كان العالم بخير، وما كان هناك من عدوان يحصل من حين لآخر بين الدول، لما كان هناك حاجة إلى ما يُسمّى "تجزئة" السيادة. ولو كان مجلس الأمن يقوم بدوره المنوط به بموجب الميثاق لما لجأت الشعوب إلى طرق استثنائية لحماية نفسها. إن مؤسسات الأمم المتحدة ليست كفوءة إلى حد ما، وكما تعترف الجمعية العامة نفسها فإن "أكبر مصدر لانعدام الكفاءة في مؤسسات الأمن الجماعي لدينا هو ببساطة عدم الاستعداد للتحلي بالجدية بشأن مكافحة العنف المميت"[23].

ثانيًا: مجموعة الاختبار، المقاومة في لبنان وأنصار الله في اليمن

بحسب منهج التحليل السياسي الحديث يمكن دراسة حالتين من المقاومات الشعبية في غرب آسيا، وهما المقاومة في لبنان وأنصار الله في اليمن، والخروج منها بخلاصة محددة حول فض التنازع بين السيادة الوستفالية وحق الدفاع عن النفس.

ولن يكون ممكنًا التوسّع في عرض هاتين الحالتين إلا بمقدار ما يخدم إشكالية هذه الورقة.

توجد أبحاث كثيرة حول مسوّغات الحرب الشرعية والمشروعية ليس هنا مجال إيرادها، لكن لا بأس من عرض مقولة والزر الشهيرة في هذا المجال، وهو القائل أن القتال يكون عادلًا "إذا تعرّضتُ لهجوم، أو هُددت بهجوم، أو بادرت لإعانة ضحية هجوم أحد ما"[24].

لقد ترك والزر أثرًا ملموسًا في مجاله رغم يمينيته، ويمكن البناء على ما قاله لتحليل الحالتين أدناه.

---

[22] - جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة: ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، لا ت.، ص: 68.

[23] - قرار الجمعية العامة رقم 565/59 الصادر في 2 كانون الأول/ديسمبر 2004، موقع الأمم المتحدة، م. س.، ص: 30.

[24] Michael Walzer, Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations, Basic Books Inc Publishers, New York, 1977, p. 12.

2.1: بين نموذجي ميليا وميونخ

كانت ميليا (Melos) مستعمرة لإسبارطه؛ المدينة المشهورة بعقيدة الحرب. وللمفارقة، أرادت أثينا؛ المدينة المشهورة بحكم القانون (!) احتلالها، فقاومها الميليون شهورًا إلى أن هُزموا على يد الجيش الأثيني، دون أن يصل المدد من إسبارطة لإنقاذهم.

كان الثمن باهظًا؛ قتل الأثينيون كل الرجال، واستعبدوا النساء والأطفال. ألّف ثوسايديدس Thucydides كتابه الشهير History of the Peloponnesian War، وافترض حصول محاورة بين جنرالين من أثينا هما Cleomedes و Tisias وبين حكّام ميليا، ويمكن في هذا الحوار تقصّي مبرّرات الحروب في ذلك الزمن، ومنه استنتج والزر معادلته. أما مبدأ ميونيخ (Munich principle) فقد نشأ حديثًا في ظل الحرب العالمية الثانية. فبعد أن أرعب أدولف هتلر بريطانيا وفرنسا بقوته قررتا عدم مقاومة الجيش النازي، واستسلمتا للرايخ الثالث، وقُسّمت تشيكوسلوفاكيا.

بين النموذجين أكثر من طريقة في التفكير في وجه عدوّ متفوّق: الأولى القتال حتى النهاية، والثانية هي الاستسلام. هنا تبرز القيم التي يحملها كل شعب في أفكاره وعقيدته، والقيم تُمتحن في زمن الأزمات. لقد افتخر من تبقّى من الميليين ببسالتهم، رغم فارق التوازن في القوة، ويخجل الأوروبيون "بخيانة" ميونيخ.

وفي كثير من الاحيان تجد القوى الشعبية المسلحة نفسها بين هذين النموذجين، في حالات التعرّض لهجوم، أو تهديد، أو استهداف حليف. إن فكرة التضحية مركزية في نجاح العمليات الحربية، ومتى كانت الروح المعنوية أقوى كان الردع أفعل، والنتائج السياسية أفضل. وهذا ما امتهنه القادة السياسيون الكبار عبر التاريخ، إن بمعنى سموّ القضية التي لأجلها يقاتلون، أو بمعنى التفريط بالجنود من أجل تحقيق مكاسب سياسية. ويمكن استذكار ما قاله نابليون لمترنيخ في هذا الصدد حيث أبلغه استعداده لـ "خسارة 30 ألف جندي شهريًا"[25] مقابل إصرار الأول على الانتصار. هذه تضحية غير إنسانية بالمقاتلين، في حرب غير شرعية، وهو ما جرى عليه "الغرب". لكن الأمور اختلفت مع مرور الزمن، وضعفت المبدئية العسكرية في جيوش "الغرب"، بسبب الخلفية المادية لفلسفتها في الحياة. مثال على ذلك أنه مع "كل عقد لاحق في النصف الأخير من القرن العشرين أصبح الشعب الأميركي أقل قدرة، ماديًا وفيزيائيًا، على خوض الحروب"[26]. يستحق البحث في حق الدفاع عن النفس والحليف عملًا أكبر، أكثر بكثير من "المكانة المتخلفة والمشروطة"[27] له في المادة 51 من الميثاق.

ليست الثنائية المطروحة في لبنان هي هونغ كونغ أو هانوي، بل ميليا أو ميونيخ

وفي الحديث عن المقاومة اللبنانية و"أنصار اللّه" يجب التنبّه إلى أن لكل حرب مبرراتها، وكل طرف

25- Michael Walzer, Op. Sit, p. 29.

26 - Adrian Lewis, The American Culture of War: The History of the U.S. Military Force from World War II to Operation Iraqi Freedom, Routledge, New York, 2007, p. 31.

27 - بيار- ماري دوبوي، القانون الدولي العام، م. س.، ص: 646.

يدّعي أن حربه دفاعية. إن ادّعاء الدول الأقوى بأن عملًا من أعمالها الحربية هو في معرض الدفاع يطاله التدقيق دومًا، للتوثّق من صحته[28].

2.2: المقاومة في لبنان

لطالما "كان لبنان هدفًا سهلًا، وكما قال بن غوريون: الحلقة الأضعف في التحالف العربي هو لبنان"[29]. فقد تعرضت الجمهورية اللبنانية، وخصوصًا حدّها الجنوبي، لإعتداءات إسرائيلية على مدى دون وجود من يحمي المواطنين أو حتى يتحدّث عن معاناتهم. في العام 1978 اجتاح الجيش الإسرائيلي لبنان، وقد تساءل إدوارد سعيد محقًا في هذا الشأن: "كيف يمكن للمرء أن يفهم الصمت المطبق للولايات المتحدة ولنخبتها الليبرالية المثقفة إزاء فداحة إجرام الهجوم الإسرائيلي على جنوب لبنان عام 1978؟"[30]. استمر الصمت. ثم اجتاحت "إسرائيل" لبنان مرة ثانية بشكل همجي عام 1982، كان بمثابة كارثة بمعايير القانون الدولي الإنساني[31]. وخلال سبعين عامًا لم يكن الجيش الوطني في لبنان قادرًا على رد الاعتداءات وحماية مواطنيه لأسباب عدة.

ثم ظهرت المقاومات الشعبية، من القرى والمدن، وبدأت بضرب القوات المعتديّة، وحققت نجاحات استثنائية. والسبب أن "لـ "إسرائيل" مقتلين: المقتل الأول هو الخسائر في الأفراد، والمقتل الثاني هو إطالة أمد الحرب". وقد تمكنت قوى المقاومة اللبنانية من إيلام عدّوها، ودفعه للانسحاب من الأراضي اللبنانية عام 2000. فتعرّض "المشروع الإسرائيلي" لضربة عميقة، بسبب انتصار "حرب المقاومة على دولة العدو"[32]، كما قال غسّان تويني. ليست الثنائية المطروحة في لبنان هي هونغ كونغ أو هانوي، بل ميليا أو ميونيخ. فضّل اللبنانيون أن يقاتلوا من احتل أرضهم، ويطردوه أكثر من مرة، ونجحوا بثمن معقول. وتم اعتبار المقاومة إرهابية "لأنها تشكّلت لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، ونجحت في طرد المحتلين خارجًا بعد عقدين من مواجهة قرارات مجلس الأمن بالانسحاب"[33]، كما يقول نوام تشومسكي. سدّت المقاومة الفراغ في القوى العسكرية الرسمية، وحققت ما لم يكون ممكنًا أن تنجزه تلك القوى بمفردها. وقد

هناك حاجة إلى إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية، دون الإضرار بالقوة الواجب توفرها في يد السلطة الحاكمة للقيام بوظيفتها

وقد راعت هذه المقاومة أعراف الحرب، ولم تستهدف المدنيين والأعيان المدنية. كما أنها لم تنازع الجيش الوطني انتشاره على الأرض، وكانت في موقع الاستيعاب له ولحركته.

---

[28] - كمثال على ذلك، منع قرار محكمة العدل في 6 تشرين الثاني 2003 الولايات المتحدة من التذرع بالدفاع المشروع لضرب منصات النفط الإيرانية. راجع: القضية المتعلقة بمنصات النفط (جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأميركية): الأمر الصادر في 12 كانون الأول/ديسمبر 1996. موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، 1992 – 1996، م. س.

[29] - Mohammed Zigby, Bullets to Ballots: The Lebanonization of Hezbollah, McGill University, Montreal, 2000, p. 28.

[30] - Edward Said, The Question of Palestine, Vintage Books, New York, 1992, p. 216.

[31] - أعرب مجلس الأمن عن ''صدمته العميقة وقلقه من النتائج المؤسفة للاجتياح الإسرائيلي لبيروت في 3 آب/أغسطس 1982، "واستنكر فشل "إسرائيل" في الالتزام بتطبيق" قراراته. قرار مجلس الأمن رقم 517 الصادر في 4 آب/أغسطس 1982، موقع الأمم المتحدة، م. س.

[32] - غسان تويني، الجنوب 2006: المقاومة، الحرب والسلم، الميثاق، دار النهار للنشر، بيروت، 2006، ص: 39.

[33] - Noam Chomsky, Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance, Penguin Books, London, 2003, p. 190.

2.3: أنصار الله في اليمن

في اليمن تمخضّت التحوّلات السياسية عن ظهور حركة "أنصار الله" وقد جوبهت الحركة وتمددها من الشمال إلى الجنوب بعداء شديد من قبل المحيط الإقليمي والدول "الغربية" الكبرى ومن يحالفها في الداخل. وبذل هؤلاء جهدًا كبيرًا في عدم الاعتراف بحيثية هذه الحركة شعبيًا وعسكريًا، وتنبّهوا من "إضفاء المشروعية على معارضيها، الموجودين والمحتملين، من غير الدول، وذلك من خلال إعطائها الحقوق نفسها كالدول"[34].

لكن "أنصار الله" لم ينهزموا رغم ستة حروب قاسية خيضت ضدهم، بل سيطروا على السلطة في صنعاء، وهو ما حفّز أعداءهم على شن حرب سابعة عليهم. على مستوى المؤسسات الدولية تم الاعتراف بعبد ربه منصور هادي كسلطة شرعية لليمن، وهو الرئيس الذي استقال، ثم عاد عن استقالته، قبل أن يؤكدها مجلس النواب.

في المقابل اعتبر "أنصار الله" أنه مستقيل، وأن ما قاموا به ثورة، وللثورة شرعيتها المستقلة كما هو معروف. انقسم البلد، وجرت معارك مستمرة داخله، وعلى حدوده الشمالية، بل وفي عمق مناطق القوى الداعمة لهادي. يمكن الخوض في نقاش قانوني حول شرعية ما جرى، لكن "أنصار الله" يتمتعون بمشروعية شعبية لدى مؤيديهم، وهم ليسوا فئة قليلة من المجتمع اليمني.

وقد أطلقوا اللجان الشعبية لتدافع عن مناطقهم في وجه أخصام يتمتعون بقدرات تفوقهم بكثير، وبدعم دولي واسع النطاق.

وانقسم الجيش اليمني إلى ثلاث فئات: فئة مع هادي، وفئة مع أنصار الله، والأغلبية في البيوت. هنا نجد حالة مختلفة عن الحالة اللبنانية، خصوصًا أن حركة "أنصار الله" باشرت الحكم بنفسها. والأهم في ميدان البحث هنا أن القوى الشعبية اليمنية أمست في موقع استهداف العمق السعودي والإماراتي، والتبرير هو رد العدوان، حيث لا طريقة لذلك إلا باستهداف ذلك العمق.

نلاحظ مجددًا كيف تلجأ قوة شعبية إلى حيازة قدر من السيادة، تحت ضغط الظروف، وإطلاق أعمال حربية ضد أعدائها. ولم تستطع السعودية ومن معها إلحاق الهزيمة باليمنيين المعادين لها. وما زاد الطين بلّة هو الدعم الأميركي والأوروبي للحرب في اليمن، إلى جانب الغضب الكامن في نفوس اليمنيين من السياسة الأميركية في المنطقة شأنهم شأن شعوب هذه الأرض. فالسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، "التي تشدد على أمن "إسرائيل"، هي، بالتأكيد، سبب رئيسي لغضب المقاتلين"[35]. وهذا ما يحدث، وقد ثبتت القوى اليمنية الشعبية في تصدّيها للحرب عليها.

ثالثًا: الحاجة إلى إعادة النظر في حصرية السيادة

بناء على ما تقدّم، تبرز الحاجة إلى إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية، دون الإضرار بالقوة الواجب توفرها في يد السلطة الحاكمة للقيام بوظيفتها. فمنذ قرن فقط "كانت السياسة التقليدية للدول والمنافسات الجارية بين الحكام هي التي تشكل العوامل الأساسية لتحريك الأحداث.

---

[34] -Kenneth Watkin, "Small Wars": The Legal Challenges, in: Kenneth Watkin & Andrew J. Norris, Non-International Armed Conflict in the Twenty-first Century, International Law Studies, V: 88, Naval War College, Newport, 2012, p. 5.

[35] - Robin Wright, Sacred Rage: The Crusade of Modern Islam, Linden Press/Simon & Schuster, New York, 1985, p. 264.

ولم يكن لرأي الجماهير في الغالب أي قيمة (لدى الحكام). وأما اليوم فنلاحظ أن التقاليد السياسية والتوجهات الفردية للملوك والحكام والمنافسات القائمة بينهم لا تؤثر على مسار الأحداث إلا قليلًا. وقد أصبح صوت الجماهير راجحًا وغالبًا"[36].

هذه الجماهير لها الحق في أن تحمي نفسها من أي عدوان، ولا يمكنها فعل ذلك إلا من خلال الاستفادة من مزاياها التفاضلية في ساحة النزاع المسلّح. وهي مضطرة إلى ذلك، خصوصًا أن القوى المهيمنة على السياسة الدولية، والتي تتمتّع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن، والمسؤولة عن الأمن والسلم الدوليين، هي على رأس قائمة الدول الأكثر تصديرًا للسلاح في العالم.

وتبرّر هذه القوى الكبرى لنفسها تجاوز القانون الدولي متى شاءت، وكان "هناك كثير من الحالات حيث استخدمت دول القوة دون التعرّض لعقوبات دولية،" الأمر الذي يُبرز النتيجة التالية: لقد "سَمح المجتمع الدولي باستخدام القوة"[37].

ما يحق للدول الأقوى يجب عدم الاعتراض عليه إذا قامت به الدول والشعوب الأضعف.

3.1: المتغيّرات المستقلة الدافعة لإعادة النظر في مفهوم السيادة

أول "المتغيرات المستقلة" (Independent Variables)[38] هو هيمنة سياسة القوة في العلاقات الدولية، وعدم احترام الدول الأقوى لسيادة الدول التي تخاصمها أو تعاديها أو تريد ببساطة التدخل في شؤونها. في هذه الحالة، ومن أجل حفظ الأمن والسلم الدوليين، ومن أجل بناء نظام العدل في العالم، لا بد من صياغة مفهوم جديد للسيادة. هذا التعريف الجديد يجب أن تشارك في طرحه كل دول العالم، وليس مبعوثو الدول الكبرى فقط. ومن الأسباب المحورية لتغيير معنى السيادة فشل مجلس الأمن في القيام بمهامه على وجه مقبول، وهنا نستذكر حالة المجر 1956 التي اعترف فيها مجلس الأمن أنه "بسبب غياب الإجماع بين أعضائه الدائمين، فإن مجلس الأمن لم يكن قادرًا على ممارسة مسؤولياته الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين."[39] هذا اعتراف واضح، بنص قرار المجلس، ومن فمه ندينه. فاستخدام حق الاعتراض (الفيتو)، المخصوصة به دول خمس بصورة غير عادلة، يؤدي إلى شل المجلس، ويدفع المستفيدين والمتضررين إلى تجاوزه. وقد سُئل طوني بلير، رئيس وزراء بريطانيا السابق، قُبيل عملية "تحرير العراق" عام 2003، عما إذا كان مستعدًا للتعهد بعدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية دون قرار من الأمم المتحدة، فأجاب: "هذه هي الظروف

يجب أن تكون السيادة هي التي يحددها شعب ما بالشكل الذي يراه مناسبًا، بحيث يتمكن من رد أي عدوان بكل الوسائل المتاحة بين يديه

---

[36] - **غوستاف لوبون**، سيكولوجيا الجماهير، **ترجمة: هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، ط 3، 2011**، ص: **44.**

[37] - Mark Weisburd, **Use of Force: The Practice of States since World War II**, The Pennsylvania University Press, Pennsylvania, 1997, p. 315.

[38] - تقسم المتغيرات في منهج التحليل الحديث إلى أنواع عدة، على رأسها يأتي التقسيم الشائع إلى متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة. المتغير المستقل (Independent Variable) هو المتغير الذي يشكل "السبب" أو "العلة" في تحليل الظاهرة، والمتغير التابع (Dependent Variable) هو الذي يشكل "النتيجة" أو "المعلول" في التحليل.

[39] - قرار مجلس الأمن 120 الصادر في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1956، موقع الأمم المتحدة، م. س.

الوحيدة التي نوافق فيها على استخدام القوة"، عدا حالة واحدة، وهي في حال استخدام أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الفيتو "بشكل غير معقول (Unreasonably)"[40] من أجل منع صدور قرار بالحرب. على أي أساس حدّد بلير ما هو مقبول أو غير مقبول؟ من دواعي إعادة النظر في تعريف السيادة حق الشعوب في تقرير مصيرها، بالشكل الذي تراه مناسبًا، مع مراعاة مبادئ العدل والمساواة. فليس معقولًا أن يقف نص تعميمي في وجه حق شعب ما في الدفاع عن نفسه في ظل عدوان جائر. في هذا المجال، يمكن الإشارة إلى أمر إضافي، يحتاج إلى توسيع أكثر ليس هنا موقعه، فمن المعروف أن حفظ "النظام العام" يتفوق على القواعد القانونية الآمرة، والعدوان هو تصرّف يضرب، في الصميم، النظام العام الدولي. لذلك يعلو حق الدفاع عن النفس على قاعدة السيادة المتعارف عليها. يؤدي تعديل تعريف السيادة، أيضًا، إلى منع العدوان، أو على الأقل رفع كلفته على الدول المعتدية.

فالتصريح العالمي بأن من حق القوى الشعبية أن تستخدم كل الوسائل المتاحة لرد الظلم عنها سيجعل الجيوش النظامية القوية تعيد حساباتها قبل الإقدام على ذلك.

هذا سيخلق حالة جديدة من توازن القوى غير معروفة حتى اليوم؛ وهي فرض توازن قوى منصوص عليه ويشمل الجيوش والقوى الشعبية المسلحة في وقت واحد. تجب الإشارة إلى أن مجلس الأمن يبقى، بصيغته الحالية، "السلطة الأكثر مقبولية عالميًا، لكن لا يبدو أن الأمم المتحدة قادرة، في الوقت القريب، على القيام بعمليات عسكرية مؤثرة"[41].

إن قرار استبدال أو إجراء تغييرات جذرية في المنظمة الدولية يحتاج، نظريًا، إلى تفكير، وعمليًا، إلى حرب عالمية.

لكن قد يكون هناك طرق أخرى، تبتدعها فعالية اللاعبين الجدد على الساحة الدولية، ومنها المقاومات المسلحة والجيوش الخاصة.

3.2: نحو مفهوم جديد للسيادة والاستقلال

هناك إشكالية في موضوع القوى الشعبية المسلحة يعبّر عنها راولز بالشكل التالي: "المقاومة شرعية، ومعاقبة المقاومة أمر شرعي"[42]. فمن منظوره "الواقعي" يعني كلامه أن العدوان والاحتلال أمران مقبولان. صحيح أن القانون الدولي ينظّم واجبات المحتل تجاه السكان وعلى الأراضي التي احتلّها، لكن هذا يأتي من باب "تخفيف الضرر"، وليس من باب إحقاق الحق. لذلك كلامه مرفوض ما دامت المقاومة الشعبية مراعية للقانون الدولي الإنساني، الذي يحتاج هو أيضًا إلى تعديلات وإضافات. السلام، تحت ظلال السيوف، هو استسلام، ومن "أجل حفظ السلام يرضخ السياسيون غالبًا لظلم فظيع"[43]. هنا لا يتم حفظ الأمن والسلم الدوليين بالصورة الصحيحة، فالاستسلام قد يخفض صوت المعارك، لكنه يؤسس لمعارك مستقبلية أكثر حدّة.

---

40 - Michael Byers, War Law: Understanding International Law and Armed Conflict, Grove Press, New York, 2005, p. 1.

41 - Jane Sharp, Appeasement, Intervention and the Future of Europe, in: Lawrence, Freedman, Military Intervention In European Conflicts, Blackwell Publishers, Oxford, 1994, p. 54.

42 - Michael Walzer, Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations, Op Sit, p. 178.

43 - Jean Bethke Elshtain, Just War Against Terror: The Burden of American Power in a Violent World, Basic Books, New York, 2003, p. 53.

البديل هو في نموذج ميليا، والضغط في المؤسسات الدولية لدعم الحروب الشعبية، حيث إنها، كما وصفها إدوارد سعيد بشكل جميل، "طريقة بديلة لإدراك التاريخ البشري"[44]. يجب أن تكون السيادة هي التي يحددها شعب ما بالشكل الذي يراه مناسبًا، بحيث يتمكن من رد أي عدوان بكل الوسائل المتاحة بين يديه. ويجب توسيع تعريف العدوان حتى يشمل كل اعتداء يقع على الدول، وأيضًا على منظمات محلية وشعبية تدافع عن أوطانها. إن التعريف الوستفالي للسيادة لا يصلح لشعوب ليس لديها الموارد البشرية والمادية نفسها التي تملكها دول أخرى، ويجب وضع قواعد قانونية جيدة تنظّم هذا الجانب.

وكما يؤكد جان جاك روسو في كتابه "العقد الاجتماعي" فإن "القوانين الجيدة تؤدي إلى صنع قوانين أفضل، والسيئة تقود إلى الأسوأ... كل قانون لم يوافق عليه الشعب يكون باطلًا؛ أي لا يكون قانونًا مطلقًا"[45].

وما تحتاج إليه الشعوب هو أن تعيش بكرامة، دون إخضاعها بقوانين لن تمنحها المشروعية، إلا في حال أدّت هذه القوانين إلى أن تعيش بسلام واستقلال وكرامة.

---

[44] - Edward Said, Culture and Imperialism, Alfred Knopf, New York, 1993, p. 216.

[45] - روسو، مصدر سابق، ص: 155.

خاتمة:

هناك حاجة لطرح تعريف جديد للسيادة وتقديمه إلى العالم. ومن المعقول الافتراض أن هذا الطرح، متى أُتقن التحضير له وشرح مسوغاته، سيؤدي إلى إثراء "النقاش العام" حول الموضوع. أما الاعتقاد بحسن استجابة النخب المتلقية لهذه الأفكار فمردّه إلى مقولة جون راولز بإن الناس لديهم قدرة "على الإحساس بالعدل"[46]. وفي النهاية فإن الذي يتحمل جزءًا من المسؤولية عن شيوع تعريفات محددة لمصطلحات أساسية في العالم هم أولئك الذين لا يقدّمون البدائل. إن الفرص متاحة بالنسبة للمجتمع الأكاديمي أما في الميدان السياسي فإن أي تحديثات في المرتكزات التي قام عليها بناء القوى الكبرى تواجه اعتراضًا وتهميشًا.

لكن ذلك لا يضر، فإمكانية النفاذ تبقى قائمة. يجب طرح مفهوم حقيقي للسيادة، وقريب من واقع أغلب شعوب الأرض، فتكون إحالة السلطة الحقيقية إلى فكرة العدالة بمصادرها المتعددة، وبحسب قيم كل مجتمع، أمرًا مطلوبًا. فالتعريف الجديد يجب أن يتضمن اعترافًا وافيًا وحاسمًا ومفصّلًا بكل طرائق الدفاع عن النفس، وبكل مستوياته، كما يتضمّن تجريمًا لكل أنواع الاحتلالات، وبشكل أكثر وضوحًا. لا مانع في كل دولة من طرح صيغ متنوعة لوضع القوى الشعبية في مواضعها، فهي، أيضًا، تتطلّب التنظيم للحؤول دون أي استغلال سيئ لحمل السلاح. وفي هذه الحالة تكون القوى الشعبية جزءًا من السيادة، وليست حالة نافرة على ضفافها.

[46] - أمارتيا سين، **فكرة العدالة**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص: 114.

تحوّلات الدولة الوطنية العربية في ظل النيوليبرالية

ألبر داغر
أكاديمي وباحث لبناني متخصص في الاقتصاد السياسي

مقدمة

ينقسم النص إلى ثلاثة أجزاء. يستعرض الجزء الأول الأدبيات المتداولة في الاقتصاد السياسي حول الدولة العربية.

ويستخدم على وجه الخصوص إسهامات إيما مورفي وأنوشروان احتشامي وستيفان كينغ وريموند هينبوش التي تستعيد بدورها إضاءات أسبق لباحثين كـ جون واتربري وريتشارد ألن وروجر أوين.

وقد أطلقت مختلف هذه الإسهامات صفة "دولة التجمّعات المهنية" (corporatist state) على الدولة العربية. وصنّفت أنظمتها كأنظمة شعبوية سلطوية، وأظهرت حاجتها باكرًا إلى الخروج من العقد الاجتماعي الشعبوي التأسيسي الذي أمّن منافع للقوى الشعبية ممثلة بالفلاحين والعمال.

وهي بدأت منذ السبعينيات الانفتاح على النخب التجارية المحلية لمواجهة مشكلة عجزها عن التنمية بمعنى التصنيع ووفرت تسهيلات لهذه النخب لكي تؤازرها في النشاط الاقتصادي. وعمد القيّمون عليها بالتوازي مع ذلك إلى إشراع عملية دمقرطة اتخذت شكل الخروج من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية. وتناولت هذه الإسهامات تحوّل الدولة العربية إلى "رأسمالية محاسيب" والاعتماد على نخب جديدة ريفية ومدينية استفادت من خصخصة الأرض والمؤسسات الإنتاجية وأمّنت للدولة وللقائمين عليها قاعدة اجتماعية بديلة من تلك التي وفرها في وقت سابق العمال والفلاحون. وبدا التحرير الاقتصادي والخصخصة وسيلتين لتوفير ريوع للقاعدة الاجتماعية الجديدة على حساب العموم وخصوصًا العمال والفلاحين وعلى حساب التنمية الفعلية.

وهو ما أوجد ضرورة لمزيد من السلطوية والاعتماد على الأذرع الأمنية للدولة من أجل التصدي للمتضرّرين من هذه التحولات وقمع المعارضة، وذلك قبل الربيع العربي وبعده.

ويتناول الجزء الثاني رصدًا لوضع الدولة العربية في أربعة مجالات هي الإدارة العامة وشكل الانخراط في العلاقات الدولية والتعليم العالي والتصنيع. ويستند في ذلك إلى دراسات أعدّها اختصاصيون في الشرق الأوسط وباحثون من الدول العربية من مثل ريتشارد ألن وتيم نيبلوك وجلال أمين وإسحق ديوان وهبة هندوسة والبنك الدولي وهوارد باك. وهو يعبّر في ذلك عن الحاجة إلى الخروج من ثنائية التحرير الاقتصادي والسلطوية كإطارين للبحث نالا حظوة عند الباحثين.

وفي الجزء الثالث يستفيد البحث من إسهامات تيار المؤسساتية المقارنة الذي قرأ النجاح والفشل في التحويل الصناعي للبلدان النامية من خلال طبيعة علاقة الدولة مع النخب الاستثمارية. وقد اقتضى

النجاح وجود إدارة عامة فيبرية، وإدراكًا من النخبة لأهمية التنمية بوصفها "تصنيعًا متأخرًا"، وشكلًا للانخراط في العلاقات الدولية يحمي هذه التوجهات.

أولًا: الدولة الوطنية العربية: التعريفات المتداولة

1.1 "دولة التجمّعات المهنية"

تنشأ "دولة التجمّعات المهنية" (corporatist state) حين يصار لإرساء شكل من التنظيم السياسي للمجتمع يقوم على تكوين تجمّعات مهنية تضم العاملين في قطاع بعينه من أعلى الهرم إلى أسفله تكون الوسيط بين الدولة والمجتمع. أي يلتقي في التجمّع المهني ذاته العاملون في الزراعة أكانوا ملاكي أرض ميسورين أو مجرّد عمال زراعيين بدون أرض، ويجتمع في النقابات الصناعية والحرفية العاملون بأجر في مؤسسات هذا القطاع وأرباب العمل فيه[1].

وتنتدب هذه التجمّعات المهنية ممثليها إلى البرلمان بحيث ينحصر التمثيل السياسي في هذا الأخير بالمنتمين إلى التجمّعات المهنية. وهي صيغة للتنظيم السياسي بدأ التنظير لها في القرن التاسع عشر ووجدت تعبيرًا عنها في تجارب أوروبا وأميركا اللاتينية خلال حقبة ما بين الحربين. وكانت النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا شكلين من أشكال التعبير عنها. وعكست أشكال التنظيم السياسي هذه همّ إلغاء الطبقات ومنع التشكّل السياسي على أساس طبقي.

ووجدت في أنظمة الحزب الواحد التعبير الأشمل عنها. وقد أصبح الحزب الواحد الإطار الوحيد المعترف به للتعريف بحاجات القطاعات المهنية المختلفة ونقل همومها إلى مسؤولي الدولة والإطار الوحيد للتفاوض حول السياسات التي تعني هذه القطاعات وحول الموارد التي تخصّص لها. وقد أصبح هذا هو شكل التنظيم السياسي السائد في أغلب البلدان العربية التي صُنّف أكثرها بدءًا من الخمسينيات في فئة "الجمهوريات الراديكالية". واعتُمد شكل التنظيم هذا في بلدان ذات توجّهات متعارضة في العلاقات الدولية، من مصر إلى سوريا والعراق والجزائر وتونس واليمن، إلخ. وكان القاسم المشترك بين هذه البلدان كلها وجود حزب واحد يلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، ويشكّل الإطار الوحيد للتعبير السياسي، وبحيث يصار لتجريم أي شكل من التعبير يحصل من خارج هذا الحزب.

أما القاسم المشترك الآخر لمختلف هذه التجارب فهو اعتمادها سياسات اقتصادية حمائية أطلقت عليها تسمية "التصنيع باستبدال الواردات"، وجسّدت "توجّهًا نحو الداخل" (inward orientation) في استراتيجية التنمية المعتمدة، أي همّ تلبية حاجات السوق الداخلية وعدم الاكتراث بالتصدير. وانطوى هذا التوجّه على تحكّم الدولة بالاستيراد والتصدير، وحلولها في غالب الأحيان محل القطاع الخاص في الاستثمار، بل تبؤها منزلة "المستثمر الأول" في الاقتصاد الوطني[2].

---

[1] - Ehteshami Anoushiravan, and Emma Murphy, "Transformation of the Corporatist State in the Middle East". Third World Quarterly 17 (4), 1996, pp. 753–72, p. 755.

[2] - John Waterbury, "The Long Gestation and Brief Triumph of Import Substituting Industrialization, in World Development", vol. 27, no. 2, 1999, pp. 323-341.

وكان المشترك أيضًا في كل هذه التجارب وجود "عقد اجتماعي شعبوي" بين الدولة والمجتمع جسّدته بأوضح صورة سياسة دعم الاستهلاك التي قامت على تحمّل الدولة مسؤولية توفير السلع الاستهلاكية الأساسية للمواطنين بأسعار مخفّضة هي دون أسعار السوق.

وشكّلت كلفة دعم الاستهلاك في غالب الأحيان حصة من الموازنة السنوية للدولة تساوي الحصة المخصّصة للرواتب[3].

وفي عام 2013 كانت كلفة دعم الاستهلاك تساوي 75 ٪ من قيمة المرتبات في سوريا[4]. ومثّلت الأجور والتعويضات نسبة 24.5 ٪ من المصروفات في موازنة 2016-2017 في مصر، واستحوذ الدعم على نسبة 22.4 ٪ منها[5]. كذلك تناول الدعم القطاع الزراعي من خلال التأميمات وتوزيع الأراضي على العاملين فيها واستصلاح الأراضي ومشاريع الري وتوفير المدخلات من بذار وأسمدة بأسعار مدعومة وتوفير القروض التشغيلية للمزارعين ومن ثم شراء المحصول منهم من قبل الدولة بالأسعار التي تحددها هي[6]. وتناول دعم القطاع الصناعي اعتماد نظام صرف متعدد للعملة يتيح توفير عملات صعبة بأسعار تفضيلية لمستوردي السلع الصناعية التجهيزية والآلات. وذلك لدعم الاستثمار في القطاعات الصناعية التي تنتج سلعًا استهلاكية وسلعًا صناعية معمّرة للسوق الداخلية. كما تناول الدعم اعتماد رسوم جمركية مرتفعة توفر حماية للمؤسسات الإنتاجية المحلية وتتيح لها احتكار البيع في السوق المحلية[7].

اتخذت إجراءات الانفتاح الاقتصادي شكلًا وحيدًا اختزلته سياسات التصحيح الهيكلي التي كان صندوق النقد الدولي يسوّقها في أرجاء العالم الثالث

1.2 الحاجة إلى الخروج من الدولة الشعبوية والانفتاح الاقتصادي

يتفق الباحثون على أن ثمة مرحلتين في تجربة "استبدال الواردات". المرحلة الأولى هي مرحلة "النمو السهل" حيث يصار لاستيراد الماكينات لإنتاج السلع الاستهلاكية للسوق المحلية واستيراد مكوّنات السلع المعمّرة كالبرادات والغسّالات وغيرها لتجميع (assembling) هذه السلع محليًا وطرحها في السوق كصناعة محلية. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة إنتاج السلع الترسملية أو الآلات بالإمكانات المحلية. وهي تقتضي "تعلّمًا تكنولوجيًا" أي تعلّم تفكيك وإعادة تركيب الآلات المستوردة وإنتاج سلع

---

3 - M. Chatelus, « La croissance économique: mutation des structures et dynamisme du déséquilibre », in La Syrie d'aujourd'hui, éd. du CNRS, Paris, 1980, p. 256.

4 - ألبر داغر، "فكر كينز مصدرًا لبرنامج وطني للإصلاح: حالة سورية"، مساهمة في المؤتمر الاقتصادي "نحو رؤية اقتصادية وطنية لسورية المستقبل"، إعداد تجمّع سورية الأم وجامعة دمشق، جامعة دمشق – 16 و17 كانون الأول – 2017؛ أعيد نشره في ألبر داغر، منطلقات نظرية لبناء مستقبل سورية الاقتصادي، تجمّع سورية الأم، دمشق، 2018، 223 صفحة، ص. 201.

5 - جمهورية مصر العربية - وزارة المالية، "البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2016-2017، القاهرة، 2016، 118 صفحة، ص 12.

6 - Chang Ha-Joon, Rethinking Public Policy in Agriculture: Lessons from History, Distant and Recent, Univ. of Cambridge, 2010.

7 - Henry Bruton, “A Reconsideration of Import Substitution”, in Journal of Economic Literature, vol. 35, June 1998, pp. 903-936.

تكنولوجية كالسيارات وغيرها بالمواصفات العالمية المتداولة. وقد تحققت المرحلة الأولى من التصنيع في البلدان العربية وتمت تلبية حاجة السوق المحلية إلى هذه السلع ثم توقّف الاستثمار في هذه القطاعات وتوقّف النمو. وذلك لأن السوق المحلية استنفدت قدرتها على استيعاب السلع الجديدة التي لم يكن ممكنًا تصدير شيء منها إلى الخارج لأنها لا تملك ميزات تنافسية. أي أن التصنيع توقّف في البلدان العربية قبل ولوج مرحلة "تعميق استبدال الواردات" أو مرحلة إنتاج السلع التكنولوجية بالإمكانات المحلية.

اتخذت خصخصة الأرض وخصخصة المؤسسات الإنتاجية المملوكة من الدولة الشكل الرئيسي لعملية توزيع الريوع على النخب الجديدة

وقد دفع هذا الفشل في المضي قُدمًا في مشروع التصنيع الدولة العربية إلى اللجوء إلى النُخب التجارية المحلية لكي تساعدها في تغطية حاجة السوق المحلية إلى السلع الاستهلاكية ومنها السلع الفاخرة. وجرى التعويل على هذه النخب أيضًا لتسهيل عملية تصدير المنتجات المحلية ولاستقطاب ما أمكن من الرساميل الأجنبية للاستثمار[8]. وأتضح أن ما كان مطلوبًا من النخب التجارية هو أن تعطي الانطباع بأن ثمة نجاحًا اقتصاديًا يحصل، وإخفاء الأهم أي الفشل في السير قُدمًا في مشروع "التصنيع المتأخر".

وقد اقتضى ذلك أن تخفّف الدولة العوائق على الاستيراد وعلى الاستثمار الأجنبي وعلى نشاط القطاع الخاص. أي أن الدولة هي نفسها التي أشرعت سيرورة التحرير الاقتصادي أو الانفتاح الاقتصادي. واقتضى ذلك أيضًا أن يستجيب القائمون على الدولة لمطالبات النخب التجارية بأن يصار لتمثيل مصالحها على المستوى السياسي وبأن تُقَدّم لها ضمانات بأن الدولة لن تلجأ إلى النكوص عن مسارها الجديد في الانفتاح الاقتصادي. وقد جرى اعتماد نظام التعددية الحزبية من خلال انقسام الحزب الواحد إلى أحزاب أو تيارات وقبول دخول أحزاب جديدة إلى ساحة العمل السياسي. ويسمح تكوين أحزاب جديدة وخلق نوادٍ وهيئات لرجال الأعمال بأن يؤثر القطاع الخاص في السياسة الاقتصادية للدولة.

واستفاد رؤساء الجمهوريات الذين تولوا إرساء النظام الجديد من التعددية الحزبية لتحجيم الحزب الواحد الذي كان يحتكر التمثيل السياسي والوساطة بين المجتمع والدولة، وللتصدي للممانعة الأيديولوجية التي أظهرها هذا الحزب تجاه التحرير الاقتصادي. أي أن الدمقرطة اعتُمدت لاستبدال التحالف القديم بين الدولة والحزب الواحد بتحالف جديد بين نخبة الدولة وبين القطاع الخاص[9].

وقد اتخذت إجراءات الانفتاح الاقتصادي شكلًا وحيدًا اختزلته سياسات التصحيح الهيكلي التي كان صندوق النقد الدولي يسوّقها في أرجاء العالم الثالث. وعبّرت هذه الإجراءات عن رغبة الدولة في الانكفاء عن دورها السابق في الرعاية الاجتماعية وفي التخلي تدريجيًا عن سياسات دعم الاستهلاك ودعم القطاعات الإنتاجية.

وأدى وضع هذه الإجراءات موضع التنفيذ إلى خفض الدعم للسلع الأساسية وارتفاع الأسعار. الأمر الذي

---

[8] - Ehteshami and Murphy, Op. Cit., p. 759.

[9] - Ehteshami and Murphy, Op. Cit., p. 764.

أدى إلى حصول انتفاضات شعبية في مصر عام 1977 ثم عام 1984 وفي المغرب خلال أعوام 1981 و1982 و1984 وفي تونس عام 1984 وفي السودان عام 1985 وفي الجزائر عام 1988 وفي الأردن عام 1989. وسوف تعكس العقود اللاحقة إصرارًا من الدولة والقائمين عليها على تحقيق مزيد من التحرير الاقتصادي أو الاندماج في السوق الدولية. وذلك لأن بقاء هذه الأنظمة السياسية بات مرهونًا بالالتزام بتحقيق هذا الاندماج[10]. وكان من شأن هذا التحرير أن عمّق النزاع الاجتماعي من خلال الآثار السلبية التي رتبها على العمال والفلاحين والشرائح الوسطى. وكان المعترضون على إجراءات التحرير الاقتصادي المسمّاة إصلاحات يطالبون الدولة بإعادة تجديد العقد الاجتماعي بما يجعل الدولة مسؤولة عن تحقيق الرفاه الاجتماعي. ولأن الدمقرطة والتعددية الحزبية لم تتيحا إيجاد أحزاب معارضة تتمتع بمصداقية وتستطيع بلورة برامج بديلة، ولأن الحزب الواحد السابق فقد مصداقيته الأيديولوجية وقدرته على التوسّط، فقد نشأ فراغ سياسي كان مصدر عدم استقرار سياسي وانفتاح للأوضاع على المجهول. ومن مظاهر هذا المجهول دخول الإسلام السياسي ممثلًا بالإخوان المسلمين إلى الساحة السياسية بقوة أكبر، وانفتاح الأوضاع على إمكانية نشوب عنف سافر في كل بلد بعينه. وقد وضع الباحثان مورفي واحتشامي حقبة الانفتاح كلها وما رافقها من انفتاح للأوضاع على المجهول تحت عنواني تخلخل نظام ومؤسسات "دولة التجمعات المهنية" وغياب البديل.

1.3 "التفتيش عن الريوع"

وضع الباحث ستيفان كينغ التجربة العربية برمّتها منذ حقبة "استبدال الواردات" تحت عنوان تشكّل تكتلات تهدف إلى "التفتيش عن الريوع" (rent seeking) والإفادة منها. ويسمّى ريعًا كل دخل يتأتى من ملكية الأرض أو باطن الأرض أو من الموقع الجغرافي الذي يوفر مداخيل من السياحة أو الترانزيت، أو من تدخّل الدولة الذي يتيح للمنتجين تحقيق ريوع عن طريق رفع الأسعار. ويكون ذلك من خلال وضع رسوم جمركية لحماية القطاع المعني أو من خلال منح المنشأة وضعًا احتكاريًا في قطاعها. وقد اتخذ توزيع الريوع من قبل الدولة على هذه التكتلات خلال حقبة الحمائية شكل توزيع الأراضي التي تملكها على المستفيدين وتوفير حماية جمركية وأشكال دعم مختلفة للقطاعات الإنتاجية وخلق وظائف في القطاع العام وتوفير تقديمات اجتماعية استفادت منها شرائح أوسع من العاملين في القطاع العام[11]. ووضع الباحث تجربة التحرير الاقتصادي والخصخصة برمّتها أيضًا تحت عنوان "التفتيش عن ريوع" مع فارق أن المستفيدين منها هم غير الذين استفادوا خلال حقبة "استبدال الواردات".

بات مفهوم "رأسمالية المحاسيب" هو المفهوم المعتمد لوصف ما آلت إليه الدولة العربية خلال حقبة الانفتاح والخصخصة

[10] - Ibid, p. 761.

[11] - King Stephen J., The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa. Bloomington: Indiana University Press, 2009, p. 89.

وقد استعاد الرأي القائل بأن الدولة عملت خلال مرحلة الانفتاح على استقطاب نخب ريفية ومدينية جديدة لإيجاد قاعدة اجتماعية لها تحل محل القاعدة القديمة لحقبة الشعبوية الممثلة بالعمال والفلاحين. واتخذت خصخصة الأرض وخصخصة المؤسسات الإنتاجية المملوكة من الدولة الشكل الرئيسي لعملية توزيع الريوع على النخب الجديدة[12].

وقد تم التراجع عن ما تحقّق خلال حقبة الإصلاح الزراعي لجهة تأميم الأرض وتمليكها للعاملين فيها، كما جرى في مصر وفي تونس على وجه الخصوص[13]. وبرزت نخبة جديدة من ملاكي الأرض والمستثمرين الزراعيين مثّلت القطاع الريفي من النخبة. وجرت إفادة المالكين الجدد للمؤسسات الصناعية التي تمت خصخصتها من الصفة الاحتكارية التي كانت لها أيام كانت حكومية. أي حلّت احتكارات خاصة محل الاحتكارات الحكومية السابقة.

وقد سفّه كينغ مقاربة المدرسة النيو-كلاسيكية في الاقتصاد السياسي التي تنظر إلى كل خصخصة بوصفها عملية إزالة للريوع. ورأى في الخصخصة العربية عملية نقل للإفادة من الريوع من القطاع العام إلى القطاع الخاص. أي أنه لم يكن ثمة إزالة للريوع بل إعادة توزيع لها[14].

1.4 "رأسمالية المحاسيب"

وقد بات مفهوم "رأسمالية المحاسيب" (crony capitalism) هو المفهوم المعتمد لوصف ما آلت إليه الدولة العربية خلال حقبة الانفتاح والخصخصة. وكان تكوين نخب من المحاسيب، بإفادة هؤلاء من جملة من الامتيازات وحجبها عن الآخرين، الوسيلة لمواجهة المعارضة من خلال أشخاص موثوقين.

واستفادت نخبة المحاسيب من التشريعات الجديدة التي فتحت الباب واسعًا أمام آليات السوق، بمعنى جعل القطاع الخاص مسؤولًا عن عرض السلع والخدمات، وترك حرية التسعير له. كما استفادت من انسحاب الدولة من قطاعات كانت تُعتبر استراتيجية. وقد تسارعت وتيرة التحرير الاقتصادي والخصخصة بعد العام 2000، جاعلة من هذه الفئة بالذات المستفيد الأول من هذا التحرير. وقد تناولت استثماراتها قطاعات العقارات والسياحة والغاز والبترول والبنوك والتلفون والصناعات التي تلبي حاجات السوق المحلية. وكان حضور الدولة في كل هذه القطاعات ضروريًا لتوفير امتيازات للمحاسيب. فالمنشآت السياحية والأبنية السكنية كانت تتم إقامتها على أراضٍ كانت مملوكة للدولة. والاستثمار في الغاز والبترول كان يتطلب موافقة حكومية. كذلك الأمر بالنسبة للمنشآت الصناعية الجديدة. وكانت المؤسسات الصناعية تحتاج إلى موافقة الحكومة للاستفادة من الأسعار المدعومة للمحروقات. واستطاع أعضاء هذه النخبة تجيير صلاتهم السياسية ووجودهم في الوزارات المتعاقبة لحماية منشآتهم من المنافسة ولتحييد أنفسهم عن التطبيق الاعتباطي لبعض التشريعات التي تتناول قطاع الأعمال. وأظهرت الدعاوى المرفوعة في مناسبة "الربيع العربي" ضد كبار رجال الأعمال في العديد من البلدان العربية أنهم استفادوا من أسعار مخفضة للأرض هي دون أسعار

---

12 - Ibid, p. 90.

13 - Raymond Hinnebusch, "Change and Continuity after the Arab Uprising: The Consequences of State Formation in Arab North African States", British Journal of Middle Eastern Studies, 2014, pp. 8,10.

14 - Stephen, Ibid, p. 89.

السوق، واستخدموا نفوذهم لمنع تطبيق قوانين المنافسة التي تطالهم، وحصلوا على قروض مدعومة من المصارف الحكومية، واستفادوا من أشكال الدعم الحكومي للقطاعات الإنتاجية أكثر من غيرهم، وكانوا المستفيدين الرئيسيين من صفقات المشتريات الحكومية[15].

1.5 قبل "الربيع العربي": مزيد من الخصخصة ومزيد من السلطوية

يذكر الباحثان حمودة وديوان أن نتائج استقصاء للرأي أجري في مصر عام 2010 أظهرت أن الفساد بمعنى حصول قطاع الأعمال على تنفيعات حكومية مثّل مصدر النقمة الأول على الدولة وممارساتها. وذلك مقارنة بأسباب الاحتجاج الأخرى الممثلة بغياب الديمقراطية وسوء الأوضاع الاقتصادية[16]. وكان القيّمون على الدولة يواجهون نمو الاحتجاجات ضد الفساد وغياب الديمقراطية وسوء الأوضاع الاقتصادية بمزيد من السلطوية. وعملوا على منع تشكّل معارضة فعلية لهم. ويحصي الباحث كينغ الأساليب التي اعتمدتها الدولة لمنع تشكّل المعارضة. ومن ذلك أنها اتبعت سياسة "فرّق تسد" لجهة السماح لبعض الأحزاب بالعمل واعتبار آخرين خارجين على القانون، والتلاعب بنتائج الاقتراع، وإعطاء حريات محدودة للعاملين في المجال السياسي، وتوفير دعم مادي للأحزاب الموالية للدولة وحجبه عن الآخرين. كما عملت على إضعاف الأحزاب من خلال دعم المرشحين المستقلين. وعملت على إضعاف البرلمانات المنتخبة بإعطاء سلطات تتجاوز سلطة هذه الأخيرة لمجالس وهيئات مكوّنة من قضاة غير منتخبين. واستخدمت أخيرًا الأذرع الأمنية للدولة كمورد رئيسي لدعم السلطوية[17]. وهو ما أدى إلى انفجار الأوضاع ومواجهة الشعب للأنظمة القائمة في الشارع. وهو ما سمّي بـ "الربيع العربي".

1.6 بعد "الربيع العربي": تعمّق التوجّهات السائدة

أدّت الاحتجاجات في الشارع التي انطلقت من تونس وانتشرت بالعدوى في أغلب البلدان العربية إلى سقوط أنظمة قائمة اتخذ شكل إزاحة رئيس الجمهورية والنخبة المحيطة به. وفي حالات أخرى انفتحت الاحتجاجات على العنف وتحوّلت إلى حرب أهلية مدمّرة.

وأدى "الربيع العربي" إلى تعميق النزاع والفرز داخل المجتمع. ووضع في الغالب النخبة الجديدة التي حلّت محل النظام البائد في مواجهة حزب الإخوان المسلمين. واتخذ النزاع شكلًا سلميًا لدى البعض وتحوّل إلى مواجهة أمنيّة ضارية مع هؤلاء لدى البعض الآخر ونجم عنه حرب أهلية مفتوحة لدى المجموعة الثالثة. وكائنًا ما كانت كيفية حسم النزاع فإن المشترك بين البلدان العربية كلها هو التردّي الإضافي وأحيانًا المريع للأوضاع الاقتصادية من جهة، وبقاء الأجندة الاقتصادية النيو-ليبرالية الوحيدة المستوحاة في عموم البلدان العربية كعنوان للحلّ من جهة أخرى. وهي أجندة تناسب الجميع لأنها تسوّغ انسحاب الدولة الإضافي من مسؤولياتها في ميدان الرعاية الاجتماعية وفي ميدان دعم القطاعات الإنتاجية. ويفاقم الأخذ بهذه الأجندة النزاع الاجتماعي القائم لأنه يزيل مسألة

---

15 - Chekir Hamouda, Ishac Diwan, "Crony Capitalism in Egypt." Journal of Globalization and Development, 1, 2015; I. Diwan, M. Schiffbauer, "Private Banking and Crony Capitalism in Egypt", Business and Politics, 2018, p. 4-5.

16 - Hamouda and Diwan, Op. Cit., p. 1.

17 - Stephen, Op. Cit., p. 91.

توزيع الدخل والثروة من قائمة الاهتمامات السياسية ويجعل اللجوء إلى مزيد من السلطوية ضرورة للرد على المطالبات بالعدالة الاجتماعية التي لا يمكن تكييفها مع النظام النيو-ليبرالي[18].

ثانيًا: رصد الأوضاع في أربعة مجالات: الإدارة العامة وشكل الانخراط في العلاقات الدولية والتعليم العالي والتصنيع

2.1 الحاجة إلى الخروج من ثنائية التحرير الاقتصادي والسلطوية كإطار للبحث وإسهام تيار المؤسساتية المقارنة

طغت في الأدبيات حول تحولات الدولة العربية خلال العقود الأربعة الماضية دراسة كيفية تعاطي الأنظمة العربية مع التحرير الاقتصادي باعتباره مسارًا عامًا ينضوي الكل في إطاره. وكان حصر التنفيعات الحكومية بالمحاسيب من جهة، واعتماد الدمقرطة بمعنى التعددية الحزبية ووجود انتخابات من جهة أخرى، الطريقة التي اعتمدها القائمون على هذه الأنظمة لإدارة هذا التحوّل والحفاظ على استمراريتهم. وشكلت كيفية إفراغ الدمقرطة من مضمونها وتعويل الأنظمة أكثر فأكثر على الأذرع الأمنية للدولة لحماية نفسها الموضوع الثاني الذي تطرّقت إليه أغلب الأبحاث. أي أن مفهوم "علاقة الدولة بالمجتمع" أو الأصح "علاقة الدولة برجال الأعمال" (state-business relation) كان الإطار الناظم لهذه الأبحاث. وهي أبحاث لا تخرج في هذا الإطار عن التقليد المتّبع منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الثمانينيات في التركيز على المجتمع (society centered) معبّرًا عنه بمجموعات الضغط.

وقد انتقد الباحثون المنتمون إلى تيار المؤسساتية المقارنة هذا التوجّه في البحوث الاجتماعية ودعوا منذ الثمانينيات إلى "استعادة الدولة كموضوع للبحث"[19]. وذلك من خلال التركيز على دراسة الدولة بوصفها إدارة عامة وباعتبار أن البنى الإدارية للدولة هي العنصر المحدّد لنجاحها أو فشلها في إشراع سيرورة التحويل الصناعي أو "التصنيع المتأخر". وعنت "استعادة الدولة كموضوع للبحث" التركيز على موضوعات استقلالية الإدارة الحكومية (autonomy) وفعالية هذه الإدارة (capacity) وشكل الانخراط في العلاقات الدولية (transnational linkages) كعناصر محدّدة لقدرتها على الفعل[20]. وفي ما يلي استعراض لبعض الأدبيات حول أوضاع الإدارة العامة وشكل الانخراط في العلاقات الدولية والتعليم العالي والتصنيع في الدول العربية. وهو يتيح تحديد مواصفات الإدارة الحكومية والآثار المترتبة على شكل انخراط الدول المعنية في العلاقات الدولية وتعاطي نخبها مع مسألة التحويل الصناعي المطلوب لبلدانهم.

إذا كان ثمة قاسم مشترك بين الإدارات الحكومية في كل البلدان العربية فهو أن الانتساب إليها يخضع لاعتبارات لا علاقة لها بمبدأ الاستحقاق وتوفير الخدمة العامة

---

18 - Hinnebusch, Op. Cit., p. 19.

19 - Evans Peter, Dietrich Reuschemeyer, Theda Skocpol (eds.), Bringing the State Back In, Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

20 - ألبر داغر، "المقاربات النظرية لدور الإدارة العامة في التنمية"، ورقة أُعدّت لـ "الطاولة المستديرة" التي نظمتها "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية"- القاهرة، 26 كانون الثاني/يناير 2019؛ أعيد نشرها في الأخبار – ملحق رأس المال، 4 و11/ 3/ 2019.

2.2 مواصفات الإدارة العامة

يصف الباحث راجي أسعد الإدارة العامة في مصر في ملحق للتقرير السنوي عن التنمية الذي يصدره البنك الدولي، وذلك عن عام 1995. وقد أعطى قانون صدر في 1961 الحق للحائزين على دبلوم جامعي بالتوظّف في الإدارة العامة ومؤسسات القطاع العام. وتم توسيع هذا الامتياز ليشمل الحائزين على شهادة ثانوية أو صادرة عن معهد تقني عام 1964. وارتفع عدد المستحقين للانتساب إلى القطاع العام بنسبة تساوي 12 ٪ سنويًا خلال فترة 1963-1983 في حين لم يتجاوز نمو القوى العاملة 2.2 ٪ سنويًا خلال الفترة ذاتها[21].

وقد أنشأ ذلك وفقًا للبنك الدولي إدارة متضخّمة (bloated) أبعد ما تكون عن الفعالية. كما أنشأ بطالة مهمة لدى منتظري التوظيف الذين كان يمكن أن يفتشوا عن عمل في القطاع الخاص. والأمر الخطير الثالث الذي أدى إليه ضمان التوظيف في الإدارة العامة هو رصد أغلب الموارد الحكومية المخصصة للتعليم لتلبية الطلب على التعليم الجامعي والثانوي. الأمر الذي حرم التعليم في المرحلة الابتدائية من موارد كافية، ضاربًا مستوى التعليم برمته. وخلال الثمانينيات جرى خفض أعداد المنتسبين إلى الإدارة العامة بتمديد مهلة الانتظار للالتحاق بالوظيفة العامة بعد الدبلوم. وهي بلغت خمس إلى ست سنوات أواخر الثمانينيات[22]. كما جرى خفض الأجور الحقيقية في الإدارة العامة بحيث باتت تساوي عام 1988 40 ٪ من مستواها لعام 1981[23]. وقد بلغت أعداد العاملين في القطاع العام في مصر خمسة ملايين شخص قبل 2011، أُضيف إليهم بعد ذلك التاريخ 2.5 مليون شخص[24]. أما في سوريا فكانت الدولة تدفع عام 2013 مرتبات لـ 2.5 مليون شخص يعملون في الإدارة العامة والقطاع العام[25]. ولا تتردد الباحثتان هندوسة والعُربي في اعتبار أن زيادة الاستخدام في الإدارة العامة ينبغي النظر إليها ليس بوصفها تعبيرًا عن نمو الخدمات الحكومية التي توفر الرفاه للمواطنين بل بوصفها دعمًا (subsidy) أو تحويلات (transfers) لصالح المستفيدين منها[26]. وما يؤكد ذلك هو أن الترقيات داخل الإدارة العامة تخضع لنظام الأقدمية ولتوفّر موارد في الموازنة، وأن التقديمات الإضافية التي يستفيد منها العاملون في الإدارة العامة تضيف قدرة شرائية إلى المرتبات من دون أن يكون هناك ربط لذلك بالفعالية على المستوى الفردي. ويجتمع تكدّس المنتسبين إلى الإدارة من دون ربط التنسيب بحاجات هذه الأخيرة مع ضعف التأهيل لهؤلاء المنتسبين وانخفاض مرتباتهم وعدم وجود نظام للحوافز يكافئ المستحقين منهم لتحطيم معنويات الجادين منهم والدفع بهم إلى إحباط أسود. ويجعل ذلك الإدارة العامة عبئًا على التنمية وعبئًا على الاقتصاد.

---

21 - Ragui Assaad, "The Effects of Public Sector Hiring and Compensation Policies on the Egyptian Labor Market", Humphrcy Institute of Public Affairs, University of Minnesotta, background document for the 1995 World Development Report, p. 4.

22 - Ibid, p. 5.

23 - Ibid. p. 8.

24 - ألبر داغر، "مواجهة "العولمة النيو-ليبرالية" كشرط للتنمية العربية"، الأخبار، 17 و2017/3/22.

25 - داغر، منطلقات نظرية...، ص. 201.

26 - Heba Handoussa & Nivine El Oraby, "Civil Service Wages and Reform: The Case of Egypt", ECES, Working Paper No. 98, May 2004, p. 3.

ويصح سحب واقع الإدارة العامة هذا على مجمل البلدان العربية حيث هناك إدارة حكومية متضخّمة ذات فعالية متدنية للغاية. وإذا كان ثمة قاسم مشترك بين الإدارات الحكومية في كل البلدان العربية فهو أن الانتساب إليها يخضع لاعتبارات لا علاقة لها بمبدأ الاستحقاق وتوفير الخدمة العامة بمقدار ما يخضع للحاجة إلى توزيع تنفيعات من قبل الدولة. وهي لهذا السبب بالذات نسخة معاصرة عن الإدارة الحكومية في السلطنة العثمانية التي تحكّمت المحسوبية (patronage) بعملية التنسيب إليها، أي هاجس تقديم تنفيعات لاكتساب ولاء المنتفعين وتأمين الاستقرار السياسي[27].

2.3 شكل الانخراط في العلاقات الدولية

في نص شيّق نُشر عام 1982، رصد الكاتب العربي جلال أمين دور النظام الدولي وتغيراته في التأثير سلبًا أو إيجابًا على مسار التنمية العربية[28]. وذلك بدءًا من تجربة محمد علي باشا في مصر. أشرع هذا الأخير على مدى أربعة عقود مسار تنمية مستقلة في مصر أولًا وفي سوريا لاحقًا قامت على تولّي الدولة قيادة مشروع التنمية. وذلك من خلال تطوير الزراعة وإنتاجيتها وإقامة احتكار حكومي لإنتاج القطن وتحويله إلى نسيج واستيراد الآلات من أوروبا لإقامة منشآت صناعية وإرسال آلاف الطلبة للتعلّم في أوروبا وبناء جيش قوي من خلال فرض التجنيد الإجباري وضبط الإدارة خصوصًا في ما يتعلّق بالجباية.

واعتمد محمد علي باشا سياسة جمركية حمائية منعت الاستيراد وحمت الإنتاج المحلي. والمثير في التجربة أنها لم تقتصر على مصر وإنما امتدت إلى سوريا ولبنان بين 1830 و1840 ووجدت تطبيقًا لها في السودان وفي العراق أيام داوود باشا.

استخدمت الولايات المتحدة المساعدات الغذائية للضغط على مصر بعد 1965. وكانت وسيلتها الأخرى استخدام الذراع العسكرية الإسرائيلية

أما في أوروبا فقد بدأ استخدام الآلات البخارية منذ 1830 الأمر الذي زاد القدرة على الإنتاج بشكل كبير وأوجد حاجة ماسة إلى تأمين المواد الأولية وأسواق التصريف، خصوصًا في صناعة النسيج البريطانية. وعبّر بالمرستون وزير خارجية بريطانيا عن مصالح هذه الأخيرة بالقول إن من مصلحتها الإبقاء على السلطنة العثمانية في الأراضي العربية الواقعة على طريق الهند لأنه يسهل التحكّم بقراراتها وضرب تجربة محمد علي باشا كقائد عربي يمكنه توحيد الأصقاع العربية[29]. وقد تم ذلك بالحسم العسكري بعد الإنزال العسكري الإنجليزي-النمساوي في مرفأ جونيه في لبنان وهزيمة إبراهيم باشا في معركة بحر صاف وقصف بيروت من طرف البوارج الإنجليزية والنمساوية والعثمانية والهزيمة العسكرية التي منيَ بها محمد علي باشا في بحر الإسكندرية. واعتمدت بريطانيا أسلوب "الحكم غير المباشر" (indirect

---

27 - Chambers Richard L., “Turkey: The Civil Bureaucracy”, in Ward, R., D. Rustow (eds.), Political modernization in Japan and Turkey, Princeton University Press, 1964, pp. 301-327, p. 304.

28 - Galal Amin, "External Factors in the reorientation of Egypt's Economic Policy", in Malcolm H. Kerr and El Sayed Yassin, Rich and poor states in the Middle East: Egypt and the new Arab order, Boulder, Colo: Westview Press, 1982, pp. 285-315.

29 - Amin, Op. Cit., p. 291.

rule) كما في كل مكان آخر[30]. وأبقت على سلالة محمد علي باشا في الحكم. ووقّعت مع خلفائه "اتفاقية تحرير للتبادل" أدت إلى تحويل مصر إلى مجرد منتج ومصدّر للقطن الخام، وتحوّل المنشآت الصناعية التي أقامها محمد علي باشا إلى خرائب منتشرة في أنحاء مصر تصدأ فيها الآلات. وجرى بيع الآلات التي كانت تُستخدم في غزل الحرير في لبنان إلى مصانع مدينة ليون في فرنسا قبل أن يتخصّص هذا الأخير في إنتاج الحرير الخام وتصديره إلى هذه المصانع[31]. لم تتحرك فرنسا التي أسهمت في إطلاق تجربة محمد علي باشا لمنع إنجلترا من تنفيذ مشروعها. ربما لأنها كانت تستكمل عملية احتلال الجزائر ولأنها كانت عاجزة عن منازلة بريطانيا في البحر. تكرّرت محاولة التنمية المستقلة في مصر والبلدان العربية بعد انتهاء تجربة محمد علي باشا بنحو 120 عامًا على يد عبد الناصر. وتولت الدولة للمرة الثانية إشراع سيرورة تنمية مستقلة من خلال تأميم قناة السويس وتأميم الأرض والصناعة واعتماد رسوم جمركية مرتفعة لحماية الإنتاج المحلي وإقامة الوحدة مع سوريا وتوقيع اتفاقيات مع الدول العربية أسهمت في رفع التبادل التجاري بينها مقدمة لمزيد من التكامل الاقتصادي العربي. لم تكن الولايات المتحدة ضد ما كان يحصل بين 1955 و1965، خصوصًا أنه اندرج في سياق الإجهاز على النفوذ الإنجليزي والفرنسي في المشرق العربي منذ فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. كانت مصر قادرة حتى نهاية الحقبة أن تحصل على مساعدات غذائية من الولايات المتحدة وتستعين في الوقت عينه بالاتحاد السوفياتي لبناء السد العالي. يعطي جلال أمين أهمية كبرى لأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 التي كادت أن تتحوّل إلى مواجهة نووية بين القوتين العظميين. أضيف إلى ذلك اغتيال كينيدي عام 1963 وعزل خروتشوف عام 1964، وأسهم ذلك في التأسيس لمرحلة جديدة في العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، عنوانها الانفراج (détente).

عنى الانفراج أن كلًا منهما سوف تتولّى إحكام قبضتها على الدول السائرة في فلكها وتصادر حريتها السابقة النسبية. كما عنى أن تمتنع كل منهما مهما حصل عن التدخّل في شؤون البلدان الواقعة في دائرة نفوذ الأخرى بأكثر من بيانات الإدانة الفارغة. وسيسقط خلال فترة وجيزة كل رؤساء الدول المؤسسين لـ "حركة عدم الانحياز" في مؤتمر باندونغ، من سوكارنو في إندونيسيا إلى نكروما في غانا وبن بلا في الجزائر وغولار في البرازيل. وسوف يغيب نهرو في الهند ويبدأ تيتو في يوغوسلافيا الانفتاح اقتصاديًا على الغرب[32]. استخدمت الولايات المتحدة المساعدات الغذائية للضغط على مصر بعد 1965.

وكانت وسيلتها الأخرى استخدام الذراع العسكرية الإسرائيلية. وقد أُنزلت هزيمة ماحقة بالعرب في حرب حزيران 1967 سبقها توافق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على عدم التدخّل مباشرة في الحرب[33].

وجاء موت عبد الناصر عام 1970 ليختم مرحلة تاريخية بكاملها. وكانت حقبة ما بعد 1970 هي

30 - Robinson Ronald, "Non-European Foundations of European Imperialism: Sketch for a Theory of Collaboration", in Owen, Roger, Robert Sutcliff (eds.), Studies in the theory of imperialism, London: Longman, 1972, pp. 117-140.

31 - Amin, Op. Cit., p. 292.

32 - Amin, Op. Cit., p. 301.

33 - Ibid, p. 302.

مرحلة استعادة مصر إلى "بيت الطاعة" الغربي.

نهى تقرير عن البنك الدولي عام 2005 البلدان العربية عن الأخذ بالتجربة الآسيوية لجهة استخدام إجراءات انتقائية في ميداني السياسة التجارية والسياسة الصناعية

يقارن جلال أمين بين تخلي فرنسا عن محمد علي باشا في القرن التاسع عشر ووقوف الاتحاد السوفياتي على الحياد قبل 1970 وبعدها. ويعطي العامل الخارجي مجسدًا بالدعم الذي توفره قوة عظمى دورًا مقرّرًا في مآل التنمية المستقلة العربية برمّتها. أما الضغط الخارجي من أجل الانفتاح الاقتصادي في عهد السادات فقد أملته وفقًا لهذا التحليل حاجة "إسرائيل" الماسة لتطوير قدرتها على التصدير. وهو ما يتطلّب فتح السوق المصرية لهذه الصادرات وإنهاء المقاطعة العربية. الأمر الذي من شأنه إفادتها من وفورات الحجم التي بدونها لن تتمكّن من منافسة أوروبا وأميركا في أسواق التصدير[34]. وهو ما كان يتطلّب توقيع اتفاقية سلام بين مصر و "إسرائيل". الأمر الذي حصل مع توقيع "اتفاقية كامب ديفيد" عام 1978.

وبيّن الباحث تيم نيبلوك بدوره أهمية العامل الخارجي في رسم السياسة الاقتصادية وفي إجراءات التحرير الاقتصادي المتخذة في عدة بلدان عربية. وأظهر صندوق النقد الدولي بوصفه المؤسسة الدولية الأكثر عملًا على إعادة دمج الدول العربية في النظام الدولي[35]. وبيّن أن قدرة الصندوق على فرض إجراءات تحرير جديدة ارتبطت بمديونية البلد العربي المعني الخارجية[36]. ولو أخذنا مثال مصر مجددًا في الثمانينيات لتبيّن أن مديونيّتها كانت الأعلى عربيًا. وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج 126٪ عام 1988كما بلغ عجز الموازنة 16 ٪ من الناتج في ذلك التاريخ[37]. وأظهر تتبّع المفاوضات بين الصندوق الحكومة المصرية أن هذه الأخيرة كانت تلتزم بما يفرضه الصندوق حين تكون استحقاقات تسديد الدين داهمة أو حين تحتاج مبالغ لشراء السلع الغذائية من السوق الدولية. وكان الصندوق يشترط اتخاذ إجراءات تحرير جديدة قبل الموافقة على توفير القروض. أما الإجراءات التي كان الصندوق يصر على اتخاذها فهي كانت تعود في مختلف برامجه للإصلاح كائنًا ما كان البلد المعني أو الفترة الزمنية. وهي تناولت خفض سعر صرف العملة الوطنية والخروج من نظام الصرف المتعدد واعتماد سعر صرف معوّم، ورفع سعر الفائدة، وإزالة الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعارها، والتخلي عن دعم الكهرباء ودعم المحروقات. وكل هذا من شأنه خفض الإنفاق العام وخفض عجز الموازنة. وهي إجراءات يمكن إدراجها ضمن سياسة التثبيت الاقتصادي (stabilization). وقد أُضيفت إليها لاحقًا إجراءات تناولت خصخصة المؤسسات

---

34 - Amin, Op. Cit., p. 308.

35 Niblock Tim, “International and Domestic Factors in the Economic Liberalization Process in Arab Countries”, in Niblock Tim, Emma Murphy (eds.), Political and Economic Liberalization in the Middle East, London: British Academic Press. 1993, pp. 55-87, p. 56.

36 - Tim, Op. Cit., p. 58.

37 - Ibid, p. 58 et 62.

الحكومية ومنع الدولة من متابعة الاستثمار في المؤسسات الإنتاجية باعتبار أن ذلك "يقع خارج اختصاصها"، ومنعها من متابعة السياسة الزراعية القائمة على اعتماد زراعات إجبارية وشراء المحصول[38]. وقد دخل البنك الدولي كمقرض إضافي والتزم بشروط الصندوق (cross-conditionality) للموافقة على إعطاء قروض تناولت على وجه الخصوص خفض عديد الإدارة العامة من خلال توفير تعويضات لمن يتركون القطاع العام (severance paye) وتمويل برامج مكافحة الفقر. وإذا كانت سياسة التحرير الاقتصادي قد بدأت في البلدان العربية بإصدار قوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي فإنها أعطت في وقت لاحق صندوق النقد الدولي دورًا تجلّى بتدخّل هذا الأخير في أدق تفاصيل السياسة الاقتصادية الوطنية. وكان رؤساء هذه الدول يلجأون إلى أصدقائهم الدوليين أي الولايات المتحدة وأوروبا لإبطاء تنفيذ إجراءات التحرير التي يطلبها الصندوق تلافيًا لتفاقم النزاع الاجتماعي الذي ينجم عن تطبيقها. لكن الدولة لم تطرح في أي وقت برنامجًا بديلًا للتنمية من ذلك الذي سوّقته المؤسسات الدولية. وبدا الانخراط في السوق الدولية وفق الشروط التي تمليها هذه المؤسسات خيارًا وحيدًا بالنسبة لها لا مجال لتصوّر بديل منه.

2.4 حالة التعليم العالي

تُظهر دراسة أعدها ريتشارد ألن في مطلع التسعينيات عن التعليم العالي في مصر لحساب البنك الدولي أن حقبة السبعينيات هي التي شهدت نموًا هائلًا لأعداد المقبولين في الجامعات على حساب مستوى التعليم وجودته. وقد ازدادت أعداد هؤلاء بنسبة 14 ٪ سنويًا بين 1971 و1977، وانخفضت حصة العلوم في المجموع من 55 ٪ عام 1971 إلى 25 ٪ عام1989[39]. واستعادت الدراسة ما سبقت الإشارة إليه من استحواذ التعليم الجامعي والثانوي على غالبية الموارد المخصّصة للتعليم على حساب التعليم الابتدائي أو الأساسي. واقترحت أن يخضع إصلاح التعليم العالي لمتطلبات اعتماد استراتيجية نمو للإنتاج الصناعي المعد للتصدير يتولاها القطاع الخاص[40].

كما اقترحت الأخذ بإجراءات التثبيت الاقتصادي وانسحاب الدولة من الاقتصاد التي حفلت بها أدبيات صندوق النقد الدولي المشار إليها أعلاه. لكنها لم تُشر إلا عرضًا إلى أهمية التمكّن من اللغات الأجنبية في إصلاح التعليم. وذلك في معرض المقارنة بين خريجي الجامعة الأميركية في القاهرة الذين يجدون سهولة أكبر في إيجاد عمل مقارنة بخريجي الجامعات الأخرى. وأشار الباحث هوارد باك إلى عدم تلاؤم تأهيل رأس المال البشري في البلدان العربية مع متطلبات التصنيع بغاية التصدير. وأضاء على ضعف عدد الكتب المترجمة من اللغات الأجنبية في البلدان العربية[41].

2.5 حالة التصنيع

من بين من تابعوا موضوع التصنيع في البلدان العربية باحثان يدوران في فلك البنك الدولي هما

---

38 - Tim, Op. Cit., p. 69.

39 - Richards Alan, "Higher Education in Egypt." Policy Research Working Papers, WPS 862. Education and Employment. Population and Human Resources Department, The World Bank, Washington D.C., 1992, p. 2-3.

40 - Alan, Op. Cit., p. 10.

41 - Pack Howard, "Asian Successes vs. Middle Eastern Failures: The Role of Technology Transfer in Economic Development", Issues in Science and Technology, 24, no. 3, Spring 2008, p. 12.

هوارد باك وماركوس نولاند وينضح التشفّي وانعدام التعاطف والتركيز على مثالب التجربة العربية في كتاباتهما.

وقد غلبت في هذه الكتابات المقارنة بين التجربة الآسيوية في "التصنيع المتأخر" وبين التجربة العربية. وفي تقرير لهما صدر عن البنك الدولي عام 2005 كان همهما أن ينهَيا البلدان العربية عن الأخذ بالتجربة الآسيوية لجهة استخدام إجراءات انتقائية (selective) في ميداني السياسة التجارية والسياسة الصناعية لحماية ودعم القطاعات الإنتاجية المؤهِّلة لاكتساب مقدرة تكنولوجية فيها بغاية التصدير[42].

واستخدما حجة البنك الدولي في تقريره لعام 1993 التي تقول بأن البلدان النامية لا تستطيع تقليد التجربة الآسيوية لأنها لا تمتلك الإدارة العامة التي توفرت عليها بلدان آسيا. وقد عاد الباحث هوارد باك إلى هذا الموضوع في نصه لعام 2008، من باب المقارنة بين المجموعتين في ميدان نقل المعرفة التكنولوجية (knowledge).

تكون هذه الأخيرة متضمنّة (embodied) في السلع الوسيطة والآلات المستوردة التي يقتضي استعمالها ورفع مستوى إنتاجيتها مقدرة لدى مستخدميها على فهم طرق عملها، وهي مقدرة لا تتوفر إلا إذا كانت القوى العاملة المعنية بتشغيلها على درجة عالية من المقدرة العلمية. وهي مقدرة مرتبطة بمستوى النظام التعليمي الوطني. وقد أظهر الباحث ضعف استيراد البلدان العربية للآلات الصناعية كدليل على ضعف الاستثمار الصناعي[43].

وتكون المعرفة التكنولوجية غير متضمّنة (disembodied) حين يتم نقلها بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر أو شراء حقوق إعادة الإنتاج أو استخدام معرفة الاستشاريين من البلدان الغربية. كما تنجم عن التفاعل بين منتجي السلع التكنولوجية كما في آسيا وبين مستخدميها الغربيين الذين يتدخّلون في مجال تكييفها لحاجاتهم وتطويرها. وأظهر الباحث ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي انحصر بقطاعي الطاقة والسياحة. وكان حجم هذا الاستثمار لمجموع الدول العربية موازيًا لحجمه في بلد واحد هو تايلاندا[44]. كما بدا حجم ما تنفقه البلدان العربية على شكل "حقوق إعادة إنتاج" (royalties) للشركات الغربية غير ذي شأن مقارنة بالتجربة الآسيوية، وذلك دليل على غياب الأنشطة الصناعية التي تقوم على شراء حقوق الإنتاج. ويستعيد باك التصنيف الذي تستخدمه وسائل الإعلام الغربية للدول العربية من أنه لا أمل منها في مجال التصنيع[45]. ويبدو تعداد مثالب التجربة العربية من قبل مرتزقة المؤسسات الدولية متحيّزًا ومتحاملًا لأنه يُغفل مسؤولية هذه المؤسسات في ما آلت إليه تجربة التنمية العربية. وهي فرضت على البلدان النامية ككل الأخذ بسياسات تثبيت اقتصادي فقط ولم تقم في أي وقت بمساعدتها على بناء مقدرة تكنولوجية.

---

42 - Noland Marcus, Howard Pack, "The East Asian Industrial Policy Experience: Implications for the Middle East", in "Rethinking the Role of the State: An Assessment of Industrial Policy in MENA", November 13, 2005, Institute for International Economics, Working Paper Series, December, 2005.

43 - Pack Howard, "Asian Successes vs. Middle Eastern Failures: The Role of Technology Transfer in Economic Development", Issues in Science and Technology, 24, no. 3, Spring 2008, p. 4-7.

44 - Howard, Op. Cit., p. 8.

45 - Howard, Op. Cit., p. 2-9.

وثابرت على إصدار تشريعات تعيق حماية الصناعات الناشئة فيها وتفتح أسواقها قسرًا على الاستيراد. وصادرت حق هذه البلدان في بلورة سياساتها الاقتصادية وعطلت قدرتها على "التعلّم في ميدان صوغ السياسة الاقتصادية" (policy learning)[46]. وهو ما بدا واضحًا في استعراض الوقائع حول التجربة العربية الوارد أعلاه. ولو اكتفينا بأدبيات المؤسسات الدولية لبدت أبواب التصنيع موصدة أمام البلدان العربية. فهي تنهاها عن استلهام التجربة الآسيوية وتركز على نقل التكنولوجيا كمعبر وحيد للتصنيع. وهو ما يتطلّب أن تكون البلدان العربية جاهزة لاستعطاء الشركات المتعددة الجنسية وتقبّل إملاءاتها. وهي تعتمد مقاربة اقتصادوية لمسألة التصنيع وتشيح بوجهها عن كل ما يمت بصلة إلى دور النظام الدولي في اختيار النخب العربية المسؤولة عن إيصاد الأبواب أمام التحويل الصناعي لبلدانها.

ثالثًا: نتائج ومقترحات

3.1 الإدارة

بدت مشكلة الدولة العربية الأساسية في طبيعة الإدارة العامة التي توفّرت عليها. وهي إدارة لا تستوفي شروط الإدارة "الفيبرية" التي كانت وراء النمو الرأسمالي في الغرب. وأهم خصائص تلك الإدارة أنها تقوم على الاستحقاق ويصار لتنسيب العاملين فيها بواسطة المباريات الوطنية. وهي توفر للعاملين فيها الأمان الوظيفي من خلال تثبيتهم وتوفر ضمانات لهم تجعلهم بمنأى عن الضغوط التي تمارسها مجموعات الضغط المختلفة. أخذًا بالاعتبار للمواصفات التي أُشير إليها تتيح هذه الإدارة للعاملين فيها أن يتحوّلوا إلى خبراء في ميادين نشاطهم يعوّل عليهم لدفع التنمية إلى الأمام وتحقيق النمو الاقتصادي[47]. وقد طرحت المؤسسات الدولية حلًا لمشكلة الإدارات المتضخمة في العالم الثالث يقوم على صرف العاملين فيها و"ترشيقها" وصولًا إلى تحقيق هدف "دولة الحد الأدنى". وهو طرح كارثي بحد ذاته. فقد كان يتعذّر صرف العاملين في الإدارة العامة بالجملة، أي إجراء تطهير إداري. وكان يُستعاض عن ذلك بترك العاملين حيث هم مع خفض مرتباتهم. وهي لم تعد تكفي لإعالتهم. والأخطر من ذلك في قراءة المؤسسات الدولية للإصلاح الإداري المطلوب أن صرف العاملين في الإدارة العامة سيتيح لهم التوظّف في القطاع الخاص، باعتبار أن هذا الأخير قادر على الاستثمار وتوفير فرص عمل جدية. وهو أمر غير صحيح. أي أن مقتل الإصلاح الإداري كما تراه المؤسسات الدولية هو التعويل على اقتصاد السوق والقطاع الخاص لاستيعاب القوى العاملة وسحب المسؤولية من الدولة على هذا الصعيد.

النموذج الفعلي الذي يجب الاقتداء به من قبل البلدان العربية هو شراء الآلات من السوق الدولية و "تعلّم" تفكيكها وتركيبها مدخلًا لبناء القاعدة التكنولوجية المحلية الأصيلة

---

[46] - داغر، "المقاربات النظرية لدور الإدارة العامة في التنمية"، مصدر سابق، ص. 7-10.

[47] - ألبر داغر، "الإدارة الحكومية كشرط للتنمية"، مجلة "الإدارة اليوم"، الصادرة عن الجامعة العربية – المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد الأول، 22 شباط/فبراير، 2017، ألبر داغر، لبنان المعاصر: النخبة والخارج وفشل التنمية، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق"، بيروت، 2017، ص. 197-206.

ويمثل التعويل على آليات السوق وعلى القطاع الخاص للقيام بأعباء التنمية نقطة اختلاف جوهرية مع الطرح النيو-ليبرالي والقائلين به.

3.2 شكل الانخراط في العلاقات الدولية

تُظهر السنوات الأخيرة أن لا أحد من البلدان العربية يجرؤ على مخالفة مسار الدمج في النظام الدولي وفق شروط المؤسسات الدولية. وتُظهر التزامًا أكبر من السابق من قبل هذه الدول بالأجندات التي تفرضها المؤسسات الدولية وخضوعًا أكبر من قبلها لإملاءات هذه المؤسسات. من ذلك الموافقة مثلًا على "تعويم" العملة الوطنية كشرط يفرضه صندوق النقد الدولي لمنح قروضه. ويؤدي هذا التعويم الذي هو خفض مريع لسعر صرف العملة إلى ازدياد أسعار المستوردات بالعملة الوطنية وإفقاد المرتبات والأجور جزءًا كبيرًا من قدرتها الشرائية. الأمر الذي يدفع ملايين إضافية من المواطنين تحت خط الفقر. يترافق ذلك مع مزيد من تدخّل النظام الدولي في تكوين النخب العربية الحاكمة، ومزيد من السلطوية في الداخل، ومزيد من تحكيم نخب المحاسيب في حاضر الشعب العربي ومستقبله.

3.3 التصنيع

لا ينكر الباحثون الدائرون في فلك المؤسسات الدولية أن الدول التي حققت تحويلًا صناعيًا فعليًا خلال القرن العشرين ككوريا وتايوان وقبلهما اليابان رفضت التعويل على الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التصنيع ونقل التكنولوجيا. وهي استعاضت عن ذلك بابتياع الآلات والماكينات من السوق الدولية وتعلّم تفكيكها وتركيبها محليًا. وأثبتت تجارب التعويل على الاستثمار الأجنبي المباشر أن المنفعة منه كانت ضئيلة ولا تتجاوز تشغيل قسم ضئيل من القوى العاملة الوطنية. أما إسهامه في بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية فكان معدومًا. يصرّ خبراء المؤسسات الدولية رغم ذلك على اقتراح نقل التكنولوجيا بواسطة الشركات الأجنبية كمقاربة وحيدة يقترحونها على البلدان النامية. أما النموذج الفعلي الذي يجب الاقتداء به من قبل البلدان العربية فهو تجارب كوريا وتايوان واليابان ومن ثم إيران في شراء الآلات من السوق الدولية و "تعلّم" تفكيكها وتركيبها مدخلًا لبناء القاعدة التكنولوجية المحلية الأصيلة وتحقيق التنمية المستقلة.

بيان الإمام السيد علي الخامنئي الموجه إلى الشباب: الخطوة الثانية للثورة الإسلامية

جزء من بيان الخطوة الثانية بمناسبة الذكرى
الأربعين لانتصار الثورة الإسلامية، شباط 2019*

ـ توصيات بخصوص جملة من العناوين الأساسية

والآن أقدم لكم يا أبنائي الأعزاء بعض التوصيات بخصوص جملة من العناوين الأساسية. وهذه العناوين هي: العلوم والبحث العلمي، المعنوية والأخلاق، الاقتصاد، العدالة ومكافحة الفساد، الاستقلال والحرية، العزة الوطنية، العلاقات الخارجية تحديد الأطر والحدود مع العدو، ونمط الحياة.

•الأمل والنظرة المتفائلة للمستقبل مفتاح كل الأقفال

لكن قبل كلّ شيء، توصيتي الأولى هي الأمل والنظرة المتفائلة للمستقبل، إذ لا يمكن خطو أي خطوة من دون هذا المفتاح الأساسي الفاتح لكل الأقفال. وما أتكلّم عنه هو الأمل الصادق المعتمد على الوقائع الخارجيّة. فلطالما ابتعدت عن الأمل الكاذب الخادع، ولكنّي حذرت وأحذر نفسي والجميع في الوقت عينه من اليأس في غير محله ومن الخوف الكاذب. لقد كانت السياسة الإعلامية للعدو طوال هذه الأعوام الأربعين ـ والآن أيضًا كما هي دومًا ـ وأبرز برامجها وأنشطتها منصبة على تيئيس شعبنا؛ وحتّى مسؤولينا ومديرينا، من المستقبل. ولقد كانت الخطط الدائمة لآلاف الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية والإنترنتية المعادية للشعب الإيراني تعتمد الأخبار الكاذبة، والتحليلات المغرضة، وقلب الوقائع والحقائق، وإخفاء المظاهر الباعثة على الأمل، وتضخيم العيوب الصغيرة وتصغير أو إنكار الإيجابيات الكبيرة. وبالطبع، يمكن مشاهدة أذنابهم وأتباعهم في داخل البلاد ممن يعملون على خدمة العدو مستغلين الحريات المتاحة. عليكم أنتم الشباب أن تكونوا روادًا في كسر هذا الحصار الإعلامي. نمّوا في نفوسكم وفي نفوس الآخرين غرسات الأمل بالمستقبل، وانبذوا من نفوسكم ونفوس الآخرين الخوف واليأس. هذا جهادكم الأوّل والأهمّ. ومؤشرات الأمل ـ التي تمّت الإشارة إلى بعضها ـ نصب أعينكم. وحالات النماء في الثورة أكثر بكثير من حالات السقوط، والأيدي والقلوب الأمينة الخدومة أكثر بكثير من المفسدين والخونة والناهبين. والعالم ينظر بعين الإجلال والاحترام للشباب الإيراني والصمود الإيراني والإبداعات الإيرانية في كثير من المجالات. فاعرفوا قدر أنفسكم وجدّوا السير نحو المستقبل، بقوّة اللّه، واصنعوا الملاحم. أما التوصيات:

1ـ العلم والبحث العلمي

العلم هو الوسيلة الأبرز لعزة بلد ما وقّوته. فالوجه الآخر للعلم هو القدرة. وقد استطاع العالم الغربي بفضل علومه تحقيق الثروة والنفوذ والقوة لنفسه طوال مائتي عام. ورغم فقره من حيث الأسس الأخلاقية والعقائديّة، استطاع بفرضه أسلوب الحياة الغربي على المجتمعات المتأخرة عن قافلة العلم، الإمساك بزمام سياساتها واقتصادها. إننا لا نوصي باستغلال العلم كما فعل الغرب. إلا أننا نؤكّد، وبنحو قاطع، على حاجة البلاد لتدفّق ينابيع العلم بين ظهرانيها. والحمد للّه أنّ المواهب العلمية والبحثية لدى شعبنا أعلى من المتوسط العالمي. فقد بدأت النهضة العلميّة في بلدنا منذ ما يقارب العقدين من الزمن، وتقدمت بسرعة كانت مفاجئة للمراقبين العالميّين. وهي سرعة تزيد بأحد عشر ضعفًا عن متوسط النموّ العلمي في العالم.

إن مكتسباتنا العلمية والتقنية خلال هذه المدة ـ والتي رفعتنا إلى المرتبة السادسة عشرة بين أكثر من مائتي بلد في العالم، وأذهلت المراقبين العالميين وارتقت بنا في بعض الحقول الحساسة والجديدة إلى المراتب الأولى ـ كلّها حصلت عندما كان البلد يتعرّض لحظر مالي وعلمي. ولقد سجلنا أرقامًا قياسية كبيرة على الرغم من سباحتنا عكس التيار الذي صنعه العدوّ، وهذه نعمة كبيرة يجب أن نشكر الله عليها ليل نهار.
إلّا أنّ ما أريد قوله هو أن: هذا الطريق الذي طوي ما هو ـ على أهمّيته ـ سوى بداية ليس أكثر. إننا لا نزال متأخرين جدًا عن قمم العلم في العالم، ويجب أن نصل إلى القمم. يجب أن نتخطى الحدود الراهنة للعلم في أهم الحقول والفروع. إنّنا لا نزال متأخرين عن هذه المرحلة كثيرًا. لقد بدأنا من الصفر. وإنّ التأخر العلمي المخجل في العهدين البهلوي والقاجاري عندما كان السباق العلمي في العالم قد انطلق لتوه وجّه لنا ضربة قوية وأبقانا متأخرين فراسخ عن هذه القافلة المسرعة. لقد بدأنا الحركة والمسيرة الآن، ونحن نتقدم فيها بسرعة، غير أن هذه السرعة يجب أن تستمر على شدتها لسنين طويلة للتعويض عن ذلك التأخر. ولطالما نبهت وحذرت ودعوت بحرارة وحسم وجدّ الجامعات والجامعيّين ومراكز البحث العلمي والباحثين في هذا الخصوص، إلا أن مطالبتي العامة منكم أيها الشباب الآن هي أن تسيروا في هذا الدرب بمزيد من الشعور بالمسؤولية و[تعدّونه] عملًا جهاديًا. لقد تم وضع الحجر الأساس لثورة علمية في البلاد وقدّمت هذه الثورة شهداء من قبيل شهداء الطاقة النووية. فانهضوا وافرضوا الفشل والإخفاق على العدوّ الحاقد الذي يضمر لكم السوء ويخاف من جهادكم العلمي أشد الخوف.

2ـ المعنوية والأخلاق

المعنوية بمعنى تكريس القيم المعنوية من قبيل: الإخلاص والإيثار والتوكل والإيمان بالذات وبالمجتمع. والأخلاق بمعنى مراعاة فضائل من قبيل حب الخير والتسامح ومساعدة المحتاجين والصدق والشجاعة والتواضع والثقة بالنفس وسائر الأخلاق الحسنة. فالمعنوية والأخلاق هي الموجّهة لكل الحركات والنشاطات الفردية والاجتماعية وهي حاجة أساسية للمجتمع، ووجودها يجعل من أجواء الحياة جنة حتى مع وجود النواقص المادية، وعدم وجودها يجعل الحياة جحيمًا حتى مع التمتّع بالإمكانيات المادية.

كلّما نما الشعور المعنوي والضمير الأخلاقي في المجتمع أكثر أثمر خيرات وبركات أكثر. ولا شك أنّ هذا بحاجة إلى جهاد وسعي. وهذا الجهاد والسعي لن يكتب له النجاح بشكل ملموس من دون مواكبة الحكومات له. والأخلاق والمعنوية حتمًا لا تتحقّقان عن طريق الأوامر والنواهي. وعليه، لا يمكن للحكومات تحقيقها عن طريق القوة القهرية، لكن عليها هي أولًا أن تتحلّى بالسِّيَر والسلوكيات الأخلاقية والمعنوية، وثانيًا عليها أن تهيّىء الأرضية لإشاعتها وترويجها في المجتمع، وأن تتيح الفرص للمؤسسات الاجتماعية للعمل على هذا الموضوع، وتمد لها يد العون. كما عليها محاربة المؤسّسات المعادية للمعنوية والأخلاق بأسلوب معقول. وباختصار، أن لا تسمح للجهنميين أن يجعلوا الناس جهنميين بالقوة والخداع.

لقد وفّرت الوسائل الإعلامية المتطورة والشاملة إمكانيات خطيرة جدًا للمراكز المعادية للمعنوية والأخلاق. وها نحن نرى الآن بأعيننا الهجمات المتصاعدة للأعداء على القلوب الطاهرة للشباب والأحداث وحتّى الأطفال بالاستفادة من هذه الوسائل. تتحمّل الأجهزة الحكومية المسؤولة في هذا الخصوص واجبات جسيمة يجب أن تنهض بها بشكل ذكي ومسؤول تمامًا. وهذا بالطبع لا يعني إسقاط المسؤولية عن الأشخاص والمؤسسات

غير الحكومية. ويجب في المرحلة القادمة إعداد خطط وبرامج شاملة قصيرة ومتوسطة الأمد في هذا الخصوص والعمل على تطبيقها، إن شاء اللّه.

3ـ الاقتصاد

الاقتصاد قضية مفتاحية مصيرية. والاقتصاد القوي نقطة قوة وعامل مهم في عدم الخضوع للهيمنة، وفي مناعة البلاد حيال النفوذ والتغلغل. والاقتصاد الضعيف نقطة ضعف ومقدمة لنفوذ الأعداء وهيمنتهم وتدخّلهم. الفقر والغنى يؤثّران في الشؤون الماديّة والمعنويّة للبشر. والاقتصاد بالطبع ليس هدف المجتمع الإسلامي، لكنّه وسيلة لا يمكن تحقيق الأهداف من دونها. وما تأكيدي على تعزيز الاقتصاد المستقل للبلاد والقائم على الإنتاج الوفير ذي الجودة، والتوزيع العادل، والاستهلاك على قدر الحاجة ومن دون إسراف، والعلاقات الإدارية العقلانية، ما تأكيدي على كلّ ذلك في الأعوام الأخيرة وتكراري له سوى لذلك التأثير المذهل الذي يمكن للاقتصاد أن يتركه في حياة المجتمع حاضرًا ومستقبلًا.

لقد بيّنت الثورة الإسلاميّة لنا طريق الخلاص من الاقتصاد الضعيف والتابع والفاسد في عهد الطاغوت. إلّا أنّ الأداءات الضعيفة عرّضت اقتصاد البلاد لتحدّيات خارجية وداخلية. التحدي الخارجي هو الحظر وإلقاءات العدوّ ومغرياته والتي ستكون قليلة التأثير أو حتّى عديمته في حال إصلاح المشكلة الداخلية. أمّا التحدّي الداخلي فعبارة عن العيوب البنيوية والضعف الإداري.

وأهمّ العيوب هي تبعية الاقتصاد للنفط، وتبعيّة بعض القطاعات الاقتصادية للحكومة والتي ليست من اختصاصها، والتركيز على الخارج وليس على القدرات والطاقات الداخلية، والاستثمار القليل للطاقات البشرية الداخلية، وإعداد الموازنات بشكل مختل وغير متوازن، وبالتالي عدم استقرار السياسات التنفيذية للاقتصاد وعدم مراعاة الأولويات، ووجود مصاريف إضافية بل وحتّى إسرافيّة في بعض أقسام الأجهزة الحكومية. ونتيجة لهذا، تحدث مشكلات في حياة الناس من قبيل بطالة الشباب وتدنّي مداخيل الطبقة الفقيرة وما شاكل.

وسبيل الحل لهذه المشكلات هو سياسات الاقتصاد المقاوم، الذي ينبغي إعداد خطط تنفيذية لكلّ جانب من جوانبه، ومتابعته وتطبيقه باقتدار ونشاط وشعور بالمسؤولية من قبل الحكومات. ومن الجوانب المهمة في هذه الحلول، التدفّق الداخلي في اقتصاد البلاد، وصيرورته اقتصادًا إنتاجيًا وعلميّ المحور، وأخذه الطابع الشعبي العام [شعبوية الإقتصاد] وعدم تصدّي الحكومة له، والتوجّه نحو الخارج من خلال استثمار الإمكانيات والطاقات التي سبق وتمّت الإشارة إليها. ولا شكّ في أنّ مجموعة شابة عالمة متدينة مؤمنة متمكنة في العلوم الاقتصادية داخل الحكومة ستستطيع تحقيق هذه المقاصد. وينبغي للمرحلة القادمة أن تكون ساحة لنشاط مثل هذه المجموعة.

ليعلم الشباب الأعزاء في سائر أنحاء البلاد أنّ كلّ الحلول هي في داخل البلاد. وأن يتصوّر شخص أن «المشكلات الاقتصادية ناجمة فقط عن الحظر، وسبب الحظر هو المقاومة ضد الاستكبار وعدم الاستسلام أمام العدو؛ فالحلّ إذًا، هو الركوع أمام العدوّ وتقبيل يد الذئب»؛ فهذا خطأ لا يغتفر. هذا التحليل الخاطىء بكلّيّته يصدر بين الحين والآخر على ألسنة بعض الغافلين الداخليين وأقلامهم، لكنّ مصدره مراكز الفكر والتآمر الخارجية التي تبثه وتوحي به بمائة لغة إلى صناع القرار وأصحاب القرار والرأي العام الداخلي.

4ـ العدالة ومكافحة الفساد

هذان الأمران متلازمان. الفساد الاقتصادي والأخلاقي والسياسي كتلة مرَضيّة في البلدان والأنظمة، إذا ما أصابت هيكل الحكومات عرّضتها لزلزال مدمر ووجهت ضربة شديدة لشرعيتها. وهذه قضية جدّية وأساسيّة للغاية بالنسبة لنظام كنظام الجمهورية الإسلامية الذي يحتاج إلى شرعية أعلى من الشرعيات الدارجة وأشدّ

رسوخًا من المقبوليّة الاجتماعيّة مقارنة بسائر الأنظمة. ومغريات المال والمنصب والرئاسة قد تتسبّب بزلل أقدام البعض حتّى في أكثر حكومات التاريخ نزاهة أي حكومة الإمام علي أمير المؤمنين (عليه السلام) نفسها. وعليه، فمخاطر ظهور هذا التهديد في الجمهورية الإسلامية أيضًا ـ التي كان مديروها ومسؤولوها يومًا يتسابقون في الزهد الثوري والبساطة في الحياة ـ غير مستبعد على الإطلاق. وهذا ما يتطلّب الحضور الدائم للأجهزة الكفوءة، ذات النظرة الثاقبة والتعاطي الحاسم، في السلطات الثلاث، فتحارب الفساد بالمعنى الحقيقي للكلمة، وخصوصًا داخل الأجهزة الحكومية.

وبالطبع، فإنّ نسبة الفساد بين المسؤولين في حكومة الجمهورية الإسلامية قليلة جدًا، بالمقارنة مع كثير من البلدان الأخرى؛ خاصّة نظام الطاغوت الذي كان مملوءًا بالفساد من رأسه إلى أخمص قدميه، ومروّجًا له. والحمد لله أنّ رجال هذا النظام قد حافظوا في الأعمّ الأغلب على نزاهتهم. لكن حتّى هذا المقدار الموجود غير مقبول. على الجميع أن يعلموا أن النزاهة الاقتصادية شرط لشرعيّة كلّ المسؤولين في دولة الجمهورية الإسلامية. على الجميع أن يحذروا من شيطان الطمع ويفرّوا من اللقمة الحرام وأن يستعينوا بالله في هذا الخصوص. وعلى الأجهزة الرقابيّة والحكومية أن تكافح ـ بحسم وبحساسية ـ انعقاد نطف الفساد ونموّها. وهذا الكفاح يتطلب أناسًا مؤمنين ومجاهدين، ذوي نفوس عزيزة، وأيد نظيفة وقلوب نيّرة. هذا الكفاح هو جزء مؤثر من [جملة] المساعي الشاملة التي ينبغي لنظام الجمهورية الإسلامية بذلها في سبيل تكريس العدالة.

تقع العدالة في قائمة الأهداف الأولى لبعثة سائر الأنبياء. ولها في الجمهورية الإسلامية أيضًا المنزلة والمكانة ذاتها. إنّها كلمة مقدّسة في كلّ الأزمنة والبلدان ولن تتحقّق بشكلها الكامل إلا في دولة الإمام صاحب العصر والزمان (أرواحنا فداه). لكنها ممكنة بنسبة ما، في كلّ مكان وزمان. وهي فريضة على عاتق الجميع؛ خاصّة الحكام والمقتدرين. وقد قطعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية خطوات واسعة في هذا السبيل؛ سبقت الإشارة إليها على نحو الإيجاز وطبعًا ينبغي القيام بأعمال أكثر في إيضاح تلك الخطوات وشرحها لإحباط مؤامرة قلب الحقائق ـ أو لا أقل ـ [مؤامرة] الصمت والتعتيم التي تمثل في الوقت الحاضر بالمخطط الجاد لأعداء الثورة.

ومع كلّ هذا أقول بصراحة للشباب الأعزاء الذين يتطلع لهم مستقبل البلاد: يوجد بون شاسع بين ما تمّ إنجازه إلى الآن وما كان ينبغي أن يُنجز. ينبغي لقلوب المسؤولين في الجمهورية الإسلامية أن تخفق دومًا من أجل رفع الحرمان، وتخاف أشدّ الخوف من الفوارق الطبقية العميقة. إنّ اكتساب الثروة في الجمهورية الإسلامية ليس جريمة، بل هو موضع تشجيع وترغيب. لكنّ التمييز في توزيع المصادر والثروات العامة، وإتاحة الفرصة للانتهازيين والمحتكرين، ومداراة المخادعين الاقتصاديين، والتي تؤدّي كلّها إلى انعدام العدالة، هي ممارسات ممنوعة أشد المنع. كما أنّ الغفلة عن الشرائح المحتاجة إلى الدعم غير مقبولة على الإطلاق. لقد ورد هذا الكلام مرارًا على شكل سياسات وقوانين، لكنّ عيون الأمل مسمّرة عليكم أيها الشباب لتنفيذه تنفيذًا لائقًا، وإذا ما أُحيلت إدارة قطاعات البلاد المختلفة إلى الشباب المؤمن الثوري العالِم الكفوء ـ وهم ليسوا قلة بحمد الله ـ فسوف يتحقّق هذا الأمل إن شاء الله.

5ـ الاستقلال والحرية

الاستقلال الوطني بمعنى انعتاق الشعب والدولة ممّا تفرضه القوى المهيمنة على العالم ومن عسفها وهيمنتها. والحرية الاجتماعية بمعنى حق اتخاذ القرار والعمل والتفكير لكلّ أفراد المجتمع. وهذان كلاهما من القيم الإسلامية، وكلاهما عطايا إلهية للبشر، وليس أيّ منهما تفضُّل تجود به الحكومات على الشعوب. ومن واجب الحكومات تأمين هذين الأمرين. إنّ أكثر من يعرف أهمّيّة الحرية والاستقلال هم من حاربوا من أجلهما. ومن هؤلاء الشعب الإيراني بجهاده على مدى أربعين عامًا. والاستقلال والحرية الحاليان الموجودان في إيران الإسلامية هما إنجاز، بل ثمرة دماء مئات الآلاف من الأشخاص المتسامين الشجعان والمضحّين. وهم غالبًا من

الشباب، لكنّهم في المراتب الإنسانية الرفيعة. لا يمكن المخاطرة بثمرة شجرة الثورة الطيبة هذه، بالتأويلات والتبريرات الساذجة، والمغرضة أحيانًا. من واجب الجميع ـ وخصوصًا حكومة الجمهورية الإسلامية ـ حماية هذا الإنجاز بكلّ كيانهم. ومن البديهي أن الاستقلال يجب أن لا يؤخذ بمعنى حصر سياسة البلاد واقتصادها داخل حدودها، كما لا ينبغي تفسير الحرية بشكل متعارض مع الأخلاق والقانون والقيم الإلهيّة والحقوق العامّة.

6ـ العزة الوطنية والعلاقات الخارجية وتحديد الأطر والحدود مع العدوّ

هذه العناوين الثلاثة تفريعات لمبدأ «العزة، والحكمة، والمصلحة» في العلاقات الدولية. تشهد الساحة العالمية اليوم ظواهر تحقّقت أو هي على وشك التحقّق والظهور: الحركة الجديدة لنهضة الصحوة الإسلامية على أساس نموذج المقاومة بوجه هيمنة أميركا والصهيونية، وفشل سياسات أميركا في منطقة غرب آسيا وعجز حلفائها الخونة في المنطقة، واتساع [رقعة] الحضور القوي لسياسة الجمهورية الإسلامية في غرب آسيا، وانعكاساته الواسعة في كلّ العالم المهيمن.

هذه بعض مظاهر عزّة الجمهورية الإسلامية التي لا تتأتّى إلا بشجاعة المسؤولين الجهاديين وحكمتهم. إنّ زعماء نظام الهيمنة قلقون، واقتراحاتهم عمومًا تنطوي على الخداع والحيل والأكاذيب. إنّ الشعب الإيراني اليوم يُعِدّ ـ فضلًا عن أميركا المجرمة ـ بعض الحكومات الأوروبية أيضًا، مخادعة ولا يمكن الثقة بها. وعلى حكومة الجمهورية الإسلامية أن تحافظ على الحدود الفاصلة بينها وبينهم بدقة، ولا تتراجع عن قيمها الثورية والوطنية خطوة واحدة، وأن لا تخاف تهديداتهم الجوفاء، وأن تأخذ في جميع الأحوال، عزّة بلادها وشعبها بعين النظر، وتعالج مشكلاتها الممكنة الحلّ معهم بطريقة حكيمة، ووفق المصالح، وبالطبع من الموقع والمنطلق الثوري. أمّا فيما يخصّ أميركا، فإنّ حلّ أيّ مشكلة غير متصوّر معها، والتفاوض معها لن يعود سوى بالخسائر والأضرار المادية والمعنوية.

7ـ نمط الحياة:

ما يلزم قوله في هذا المضمار كثير، فأتركه لمناسبة أخرى وأكتفي بنقطة واحدة هي أنّ: جهود الغرب لترويج أسلوب الحياة الغربي في إيران وإشاعته، قد عرّضت بلادنا وشعبنا لأضرار أخلاقية واقتصادية ودينية وسياسية لا تعوّض، ومواجهتها تتطلب جهادًا شاملًا وواعيًا تتسمّر فيه عيون الأمل أيضًا عليكم أيها الشباب.

في الختام، أتقدّم بالشكر من الشعب العزيز على المشاركة المهيبة والباعثة على الفخر والمحطّمة [لآمال] الأعداء في الثاني والعشرين من بهمن والذكرى الأربعين لانتصار الثورة الإسلامية العظيمة، وأمرّغ جبهتي على أعتاب الساحة الربوبية شكرًا. السلام على الإمام بقية اللّه (أرواحنا فداه)، والسلام على الأرواح الطيّبة للشهداء الأجلّاء، وعلى الروح الطاهرة للإمام الخميني الكبير، وسلامي لكلّ أبناء الشعب الإيراني العزيز، وسلامٌ خاصّ للشباب.

"رؤية السعودية 2030" الليبرالية الاجتماعية والبطش السياسي

فؤاد إبراهيم
أكاديمي وباحث سعودي

مقدمة:

نُسِجَ العقد الاجتماعي في السعودية، ودول مجلس التعاون عمومًا، من وحي أوضاع اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وأيديولوجية خاصة. ولم تنشأ الكيانات السياسية وفق مبدأ التراضي العام أو توافق المكوّنات السكّانية، وكانت القوة العسكرية عامل التوحيد الجيوسياسي شبه الوحيد، فيما لعبت العوامل الأخرى دور تثبيت معادلة "المتغلّب".

وفق تلك الصيغة الفريدة في العلاقة بين الحكم والمحكوم بقي المجال السياسي محتكرًا من العوائل المالكة/الحاكمة، وعملت المؤسسة الدينية، بصفة الشريك الأيديولوجي للسلطة، على توفير "وصفة المشروعية الدينية" للسلطة السياسية. وكان ترسيخ مفهوم "الطاعة" في الثقافة الشعبية وتطويره بهدف استيعاب دلالات أخرى، دينية وسياسية، في طليعة الشواغل الفقهية التي عمل علماء المؤسسة الدينية عليها لتكريس معادلة السلطة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على مكتسبات خاصة لن يتسنّى الحصول عليها من غير طريق.

ثنائية الديني - السياسي نجحت إلى حد كبير في تأمين الحماية الداخلية، بحفاظها على استقرار الكيان وتماسكه لعقود من الزمن، جنبًا إلى جنب مع الحماية الأميركية التي أمّنت الحماية الخارجية. لا ريب أن أي مصدر للحماية لا يعتصم بأوضاع معيشية محتشمة يكون مكشوفًا على اضطرابات اجتماعية وسياسية يصعب التكهّن بعواقبها في بلد يقوم على مقايضة المشاركة السياسية بالرفاه الاجتماعي. تبقى الإشكالية المركزية في وجهة التحوّلات الفرعية والكليّة هي ما ينطلق منه الفاعل السياسي والمقاصد النهائية التي يروم تحقيقها. وفي حالة السعودية فإن الاتكال على ضبط إيقاع التحوّلات الاجتماعية - الاقتصادية (socioeconomic) بعزل التأثيرات السياسية هو بالنسبة للسلطات السعودية هاجس وهدف معًا. فالمقاربة تحوم حول سبيل تأمين الانتقال الآمن للسلطة.

ويبقى السؤال: هل نجاح مقاربة من هذا القبيل في مرحلة يكفل نجاحها في كل المراحل؟ الإشكالية المركزية تتمحور، على وجه الدقة، حول الأسئلة التالية: هل يمكن ضبط مديات الليبرالية الاجتماعية في عصر سِمته السرعة، والتحوّل؟ وهل السلطة السياسية وحدها من يقرر شكل التحوّل الاجتماعي ووتيرته؟

وماذا عن سقف توقعات الجمهور العام؟ وهل يمكن لخطّة التحوّل الوطني في السعودية أن تظفر بالليبرالية الاجتماعية والثقافية، في شكلها الانتقائي والمنضبط، دون تداعيات سياسية؟

لناحية الإطار النظري للبحث، وانطلاقًا من العلاقة الحميمية بين التحوّلات الاجتماعية والأخرى

الاقتصادية، نطل سريعًا على مفاعيل برنامج التحديث الذي بدأ في العام 1970 فيما يعرف بـ "الخطط الخمسية"، بكونها مرتكزًا أساسًا لفهم طبيعة التحدي الذي واجه المنظومة الفكرية، والسياسية، والاجتماعية للمملكة أولًا والعواقب التي خلصت إليها، حيث جرى اختبار القدرة المناعية للمنظومة إزاء التغيير، وكانت بمثابة التجربة الهادية لما أعقبها من تجارب مماثلة ثانيًا. لناحية تجربة "التحديث"، كانت النوايا معقودة منذ اليوم الأول على الفصل بين التكنولوجيا والأيديولوجيا، وبين التحديث (البنى التحتية) والحداثة (البنى الفوقية). من وجهة نظر السلطة السياسية نجحت مفاعيل التجربة في تقليص الآثار السياسية للتحديث إلى حدودها القصوى. فالتغييرات الهيكلية في الجهاز البيروقراطي، ولا سيما في المؤسسة العسكرية التي شهدت حتى نهاية الستينيات سلسلة من المحاولات الانقلابية مشفوعة بتحوّلات اقتصادية غير مسبوقة، أرست معالم الدولة الريعية.

كانت آخر محاولة انقلابية سنة 1969، بالتزامن مع انقلاب ليبيا وبالأهداف نفسها، وشارك فيها ضبّاط كبار من القطاعات العسكرية كافة، ولا سيما سلاح الجو الذي كان في طليعة القوة المشاركة في الانقلاب وتسبب في تعطيل القوة الجوية بالكامل[1].

خطّة بن سلمان ليست خلاّقة، بل تتعلّق برغبة في المحاكاة، التي تذكّر بإرث الاستعارات العمياء بعد ملاقاة الشرق والغرب في أواخر القرن التاسع عشر وما بعده

الرواية غير الرسمية تنبئ أن تجربة التحديث في المملكة بقدر ما كشفت عن ضعف المناعة الأيديولوجية لدى الدولة فإنها رسمت دربًا لا حياد عنه لجهة تثمير أداة التحديث نفسها في توليد منظومة فكرية جديدة لا تنتمي حكمًا للمنظومة الفكرية المسؤولة عن إنشاء الدولة السعودية نفسها. بدا ذلك واضحًا في تجربتين، الأولى انتفاضة الحرم التي قامت بها "الجماعة السلفية المحتسبة" بقيادة جهيمان العتيبي[2] والثانية هي انتفاضة المحرّم في المنطقة الشرقية[3].

نستطيع الجزم، بصواب، أن انتفاضتي "الحرم" و "المحرّم" شقّتا قناتي وعي وعمل لدى أشد المكوّنات السكّانية مراسًا (المكوّن السلفي/الوهابي والمكوّن الشيعي) في تناقض شبه تام مع نبوءة الدولة السعودية وأجندتها.

ولا تزال مفاعيل الوعي والعمل لدى المكوّنين السلفي والشيعي متّصلة، وهي مسؤولة، سلفيًا، عن إنتاج تيار الصحوة ومتوالياتها بما فيها الأشكال الراديكالية المتناسلة منها (القاعدة وتاليًا داعش)،

[1] - للمزيد أنظر: عدنان العطار، الحركات التحررية في الحجاز ونجد..1901 ـ 1973، طبع خاص، دون تاريخ، ص 73ـ78.

[2] - حركة برزت في الستينيات وبلغت ذروة فعلها في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1979 باقتحام الحرم المكي والإعلان عن حركة عصيان مسلح ضد النظام السعودي. فقد نشأ عناصر الجماعة في حضن الدولة، وفي سياق برنامجها التحديثي (التعليمي والعمراني)، ولكن توسّلوا الأداة نفسها، أي التحديث، لصوغ الجماعة ورؤيتها وآليات عملها للمصادمة مع الدولة التي وجدوا فيها منتجًا مارقًا عن التعاليم الدينية التي ضرعت إليها لتحقيق أصل وجودها.

[3] - حصلت انتفاضة المحرّم" سنة 1400هـ الموافق تشرين الثاني/نوفمبر 1979 في المنطقة الشرقية حيث تقطن غالبية الشيعة الأمامية، وجاءت بعد أيام من إخماد حركة جهيمان العتيبي. مسيرات شعبية عمّت مدن وقرن القطيف والإحساء بشعارات مطلبية دينية واجتماعية واقتصادية. كانت انتفاضة ضد سياسات التمييز، التي كشف التحديث عن أبشع وجه لها في اختلال التنمية العمرانية غير المتكافئة، فكان الإهمال فادحًا في البنية التحتية المسحوقة، والتهميش الاجتماعي والحرمان الاقتصادي، لسكان المنطقة الشرقية عمومًا، وللمدن ذات الغالبية الشيعية على وجه الخصوص.

كما أنها مسؤولة، شيعيًا، عن الحركات الاعتراضية المنظّمة (منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، ولاحقًا الحركة الإصلاحية)، و(حزب اللّه الحجاز)، وصولًا إلى ما عُرف بـ "انتفاضة الكرامة" في العام 2011 وتداعياتها التي لا تزال قائمة حتى الآن. سوف يكرّس البحث مساحة واسعة تتعلق بتجربة "رؤية السعودية 2030"، المصمّمة للتحرر من قبضة النفط كمصدر شبه وحيد للدخل، عن طريق إحداث تغييرات جوهرية، اقتصادية واجتماعية، بمفاعيل ثقافية وسياسية. وبالرغم من أن التعامل هنا يجري مع تجربة تفتقر إلى الفرادة، بما هي امتداد لحركة تغييرات بدأت في السنوات الأولى من الألفية الجديدة، في رد فعل على تداعيات هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، فإن "الرؤية" في نبرتها العالية وبلوغها ذرى جديدة واختراقية، على مستويات متعدّدة: إيديولوجية، وسلطوية، واجتماعية، واقتصادية، أملت تعاطيًا مختلفًا، بأبعاد متشعّبة.

أولًا: رؤية بن سلمان

في ضوء قراءة باثولوجية لاقتصاد المملكة، وعلى وقع قرع الإنذارات بوقوع كارثة اقتصادية وشيكة، كان على السعودية إعداد خطة طوارئ لإنقاذ اقتصادها ومصيرها. خطّة ليست، بالضرورة، خلاّقة ولا ابتكارية بأي معنى، بل تتعلّق برغبة في المحاكاة، التي تذكّر بإرث الاستعارات العمياء بعد ملاقاة الشرق والغرب في أواخر القرن التاسع عشر وما بعده. وعلى حين غرّة تبنّت السعودية وصفة العلاج بالصدمة، وهي، في جوهرها، من ابتكارات النيوليبرالية، والمسؤولة عن عواقب كارثية على البلدان التي اعتنقتها في أميركا اللاتينية وروسيا والعراق.

فالنيوليبرالية، بما يعني التحرر من جميع القيود، مبتكر مدرسة شيكاغو في الاقتصاد، وبحسب نعومي كلاين فليس في ذلك اختراع جديد بل هي الرأسمالية المجّردة من أطرافها الكينزية في مرحلة الاحتكار، وهي نظام سمح لنفسه بالعمل لإبقائنا كزبائن، ويمكن أن يكون معاديًا للمجتمع ومعاديًا للديمقراطية ومتخلّفًا كما يشاء[4]. مقاربة "الرؤية" التي تبنّاها محمد بن سلمان ليست بعيدة عن المخطط النيوليبرالي الكارثي. فالمقاربة تصدر عن استراتيجية العلاج بالصدمة التي ابتكرها عالم الاقتصاد الأميركي ميلتون فريدمان، واشتغل على تطويرها على مدى أكثر من ثلاثة عقود وتقوم على "انتظار وقوع أزمة كبيرة، يُعمد في أعقابها إلى بيع أجزاء من البلد المنكوب للاعبين من القطاع الخاص، بينما يكون المواطنون لا يزالون في حالة من الذهول إزاء الصدمة، ويسارع بعدها إلى جعل تلك "الإصلاحات" دائمة". وقد جرى تطبيق تلك الاستراتيجية في الولايات المتحدة في الثمانينيات ودعمتها إدارة بل كلينتون في التسعينيات وتبناها عمليًا جورج بوش الابن في مطلع الألفية الثالثة، حيث بيعت الشركات المملوكة للدولة في قطاعات مختلفة كالماء، والكهرباء، وصيانة الطرق السريعة، وجمع النفايات، وبقيت للدولة مؤسسات الجيش، والشرطة، ومراكز إطفاء الحريق، والسجون، ومراقبة الحدود، ونظام المدارس الحكومية، وإدارة بيروقراطية الحكومة[5]. ما يحاول محمد بن سلمان فعله يقترب إلى حد كبير من المجازفة التي تبناها

[4] - Naomi Klein, The Shock Doctrine, Internet Archive, March 3, 2014, p.253; httpp://archive.org/stream/fp_Naomi_Klein-The_Shock_Doctrine/Naomi_Klein-The_Shock_Doctrine_djvu.txt

[5] - Ibid, p.288.

فريق عمل بوش باستغلال الحروب والكوارث لجني الأرباح. بالنسبة للأمير الشاب فإن الحملة على الفساد، ومحاربة التطرف الديني، والإجراءات الاقتصادية الراديكالية الأخرى في إطار "العلاج بالصدمة"، لا تختلف كثيرًا عن الهدف الذي وضعه بوش نصب برنامجه الاقتصادي بجني الأرباح، وتحويل دور الحكومة إلى مجرد جابٍ للأموال. وقد أفصح ابن سلمان عن تبنيه لفكرة "العلاج بالصدمة"، المتطابقة مضمونيًا ومآلًا مع عقيدة الصدمة الأميركية[6].

بعض حقول النفط الرئيسية شرقي المملكة السعودية هي في أيامها الأخيرة من الإنتاج، مثل حقل بقيق

1.1 الدوافع

إن البحث في خلفيات "رؤية السعودية 2030"، يوصل، على نحو يقيني، إلى أن ثمة أزمة مركّبة كانت مسؤولة عن مهمة استعجالية وإنقاذية للاقتصاد كما للدولة بكامل حمولتها. ويمكن رصد دوافع رئيسة لخطة التحوّل الوطني:

1.1.1 خطر الإفلاس:

ما يهب المملكة السعودية خاصية فريدة في الحراك الجيوسياسي الإقليمي والدولي هو تحصنّها بملاءة مالية جبّارة، بما يمنحها الاستقرار الداخلي والنفوذ الخارجي. وحين تفقد المملكة السند المالي تصبح خياراتها السياسية عقيمة، أو ذات مفعول ضئيل للغاية، وذلك ببساطة لأن مصدر قوتها الفعلية مستمد من قدرتها على توفير الغطاء المالي لأدواتها السياسية، والأيديولوجية، والاقتصادية، والإعلامية، والثقافية، والأمنية، والعسكرية.. والأهم من ذلك كله أن الجفاف المالي يعني انفراط العقد الاجتماعي المؤسس على مقايضة الشراكة السياسية بالرعاية الاجتماعية ـ الاقتصادية. مع انهيار أسعار النفط في تشرين الأول/أكتوبر 2014، حذّرت هيئات مالية عالمية دولًا من خطر الإفلاس. وأفادت توقعات صندوق النقد الدوليّ أن عجز موازنة السعودية للعام 2016 قد يصل إلى 150 مليار دولار[7]. وفي تقرير صادر عنه في 27 تشرين الأول/أكتوبر من العام 2015، ذكر أنّ السعوديّة، من بين دول شرق أوسطيّة أخرى، سوف تعاني من الإفلاس خلال خمس سنوات بسبب الهبوط في أسعار النفط. وإذا ما أرادت تلبية التزاماتها فلا بدّ أن يصل سعر البرميل إلى 106 دولارات[8]. وبحسب محلّل في سيتي بنك فإنّه من دون اللّجوء إلى الاقتراض قد تجفّ مدّخرات البلاد في غضون عامَيْن أو ثلاثة[9]. كانت الرسالة شديدة الوضوح، مفادها أن تنويع مصادر الدخل بات حتمية اقتصادية إنقاذية، وعلى صانعي القرار في المملكة التحرر من "اليقين الزائف" الذي يفقد مفعوله الخلاصي بمرور الوقت.

1.1.2 انهيار أسعار النفط:

ضبط الاقتصاد السعودي إيقاعه على خديعة احتكار ورقة النفط والتحّكم في معادلة العرض والطلب

---

[6] - David Ignatius, The crown prince of Saudi Arabia is giving his country shock therapy, The Washington Post, February 27, 2018; https://goo.gl/ji3GXz

[7] وكالة رويترز، السعوديّة تتجه لإصدار صكوك تمويلًا لعجز الموازنة، 6 أيلول/سبتمبر 2015،

[8] - Hazel Sheffield, One chart that shows which Middle Eastern countries could run out of money in less than five years, Independent, October 27, 2015; see: https://cutt.ly/Jr6spT

[9] - Rori Donaghy, Senior Saudi royal urges leadership change for fear of monarchy collapse, Middle East Eye, September 22, 2015, see: https://cutt.ly/Or6dWJ

في الأسواق العالمية، التي على أساسها ولدت منظمة أوبك. ولأن الخطأ الاقتصادي، كما السياسي، يصبح قاتلًا حين يكون محصورًا بين حدّي الكل أو لا شيء، أي بين حدّي الحياة أو الموت، فإن قرار السعودية استخدام ورقة النفط في الصراع السياسي كان مغامرة خطرة.

تجدر الإشارة إلى جملة عوامل تآزرت في انهيار أسعار النفط منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، حيث فقد خام برنت 44٪ من قيمته، أي من متوسط قدره 110 دولارات أميركية للبرميل بين كانون الثاني/يناير 2011 وحزيران/يونيو 2014 إلى مستوى 29 دولارًا أميركيًا في كانون الثاني/يناير 2016 وبمتوسط 50 دولارًا فقط منذ العام 2015[10]. من جهة ثانية، شهدت اقتصادات كبرى مثل الصين، المستهلك الأكبر للنفط عالميًا، وروسيا والهند والبرازيل تباطؤًا في العقد الأول من الألفية الجديدة، وتلاه نمو أبطأ بكثير بعد العام 2010. في المقابل ضاعفت الولايات المتحدة وكندا من جهودها لإنتاج النفط. فقد بدأت الشركات الخاصة باستخراج النفط الصخري في ولاية داكوتا الشمالية الأميركية، فيما قرّرت كندا العمل على استخراج النفط من رمال ألبرتا، ثالث أكبر احتياطي للنفط الخام في العالم.

وفي النتيجة، نجحت أمريكا وكندا في خفض وارداتهما من النفط بشكل حاد، الأمر الذي زاد من وتيرة انهيار الأسعار العالمية.

يضاف إلى ما سبق، وفي خطوة غير منطقية ومفاجئة، إقدام السعودية في تشرين الأول/أكتوبر 2014 على إغراق الأسواق العالمية بكميات كبيرة من النفط الخام، في رد فعل اعتراضي على طلب التنازل عن جزء من حصتها السوقية عن طريق خفض الإنتاج في محاولة لرفع الأسعار إلى الأعلى، ولكنّها رفضت الطلب ومضت في خيار زيادة العرض مهما كلّف الأمر ما أدّى إلى انهيار الأسعار، بهدف ضرب الاقتصادين الروسي والإيراني[11].

1.1.3 خديعة الاحتياطي النفطي:

إن ضروب المكر والمناورة حين تتعلق بمصدر القوة مشفوعة بحقائق ظاهرية تعزّزها تصبح قابلة للتصديق لبعض الوقت. فالقدرة الإنتاجية لدى السعودية واستمرارها لسنوات طويلة أنجبت قناعة لدى كثير من دول العالم بأن المملكة هي الخزّان النفطي الأكبر والأطول عمرًا في العالم. ولكن لعبة المكر تلغي ذاتها أمام صانعها حين يجري التعامل مع حقائق وليس الأوهام. كان وزير الطاقة خالد الفالح قد وعد بأن يقدّم قبل العام 2018 تأكيدًا على دعوى المملكة فإن إجمالي الاحتياطيات النفطية لديها يبلغ 260 مليار برميل. وبحسب التقديرات المرسلة، فأن السعودية تملك ربع الاحتياطي العالمي من النفط، وثلث الاحتياطي من نفط الخليج، وإن آخر برميل سوف يباع في الأسواق سوف يخرج من المملكة. حسنًا، ولكن ليس كل المزاعم في هذه المملكة متصالحة مع الحقيقة.

يجدر النظر مليًا في الملاحظات التي قدّمها خبراء في الصناعة النفطية، والمؤسسة على دراسات تخصصية وأبحاث تقنية تخلص إلى تقييمات مناقضة لما تقدّمه السعودية من معطيات عن احتياطاتها النفطية. فقد خلص رئيس شركة النفط الإيرانية علي بختياري في العام 1999 إلى حقائق

---

[10] - Factors Behind the 2014 Oil Price Decline, Bank of Canada Review, Autumn 2017; http://tiny.cc/lvmy5y

[11] - John Hulsman, A crude conspiracy: Saudi Arabia's oil war is about far more than economics, CITYAM, 16 November 2014; https://bit.ly/2MNooGL

بالغة الأهمية حول إجمالي الإنتاج العالمي، وحول سيناريو النفط السعودي[12]. وفي العام 2003 شرح بختياري بالأرقام الاحتياطي الحقيقي للنفط في السعودية، وخلص إلى أن السعودية أنتجت حتى ذلك التاريخ نحو 100 مليار برميل من النفط، وبالتالي فهي تقترب من منتصف الطريق من احتياطيها الثابت البالغ 260 مليار برميل وهو الأعلى تقديرًا قياسًا على تقدير آخر يعود إلى العام 1999 بنحو 170 مليار برميل.

وإذا كان معدّل الإنتاج السنوي 3 مليارات برميل فإن العمر الافتراضي للنفط في السعودية سوف يكون خمسين سنة على أعلى تقدير[13]. تتطابق خلاصات بختياري مع أخرى قدّمها الجيولوجي المتخصص في الصناعة النفطية ماثيو سيمونز مؤلف كتاب "Twilight in the Desert" (شفق في الصحراء) في العام 2005، خصّصه لدراسة الأرقام المزعومة حول الاحتياطي النفطي السعودي بناء على قراءة 200 ورقة أكاديمية. وخلص سيمونز إلى أن بعض حقول النفط الرئيسية شرقي المملكة السعودية هي في أيامها الأخيرة من الإنتاج، مثل حقل بقيق الذي نضب بنسبة أكثر من 70٪، وحقل الغوار الذي يُعدّ ملك ملوك جميع حقول النفط، وقد نضب بنسبة أكثر من 60٪[14]. لم يتفاجأ سيمونز بالإعلانات المتواترة من وزراء البترول السعوديين على مدى سنوات بأن بإمكانهم زيادة احتياطاتهم النفطية. وكان وزير البترول الأسبق علي النعيمي قد أعلن في 28 كانون الأول/ديسمبر 2004 عن إمكانية زيادة احتياطي المملكة من النفط الخام إلى 461 مليار برميل خلال السنوات القادمة[15]. رد سيمونز على فرضية النعيمي بأنها لا تصمد أمام شكوك مستندة إلى دراسة 150 ورقة تقنيّة، وأثار تساؤلًا عمّا إذا كان في المملكة السعودية من قام، بالفعل، بالقدر نفسه من البحث[16]. ما يلفت الانتباه أنه بعد مرور 14 عامًا على إعلان النعيمي عادت أرامكو لتعلن في تقريرها السنوي الصادر في آب/أغسطس 2018 أنها تحتفظ حتى نهاية العام 2017 بنحو 260.86 مليار برميل من النفط الخام والمكثفات، أي بأقل من 200 مليار برميل عن الرقم الذي أعلنه النعيمي[17]. ونقترب من نقطة انقشاع السحر في قضية كانت سر الأسرار الاقتصادية في المملكة بإماطة وكالة "بلومبرغ" الستار عن الحقائق نفسها التي خلص إليها بختياري وسيمونز حول الاحتياطي الحقيقي للنفط والغاز في المملكة السعودية، والقدرة الإنتاجية للحقول الكبرى مثل الغوار وبقيق وخريص والسفانية التي تراجعت طاقتها الإنتاجية بأكثر من الثلثين. وذكرت بلومبرغ أن المملكة تمتلك في المجموع 226 مليار برميل من الاحتياطيات، وهو ما يكفي لمدة 52 عامًا أخرى

---

[12] - Aden Cappelen and Robin Choudhury, The Future of the Saudi Arabian Economy, Statistic Norway 2000, p. 32; https://goo.gl/vSWYz9

[13] - Mat Savinar, The Peak Oil and Die-Off, July 22, 2018; https://goo.gl/wbYBbk

[14] - Matthew Simmons, Twilight in the Desert: The Coming Saudi Oil Shock and the World Economy, Wiley, USA, 2005.

[15] - السعودية تسعى لرفع احتياطيها النفطي لـ 461 مليار برميل، الجزيرة نت، 28 كانون الأول/ديسمبر 2004، أنظر:
https://goo.gl/aZ7PMy

[16] Matt Simmons “Twilight in the Desert” Saudi Arabia oil: how much left?, March 1, 2014; https://goo.gl/Cuyd7Q

[17] - احتياطيات السعودية النفطية ما زالت ترتفع بعد 80 عامًا من بدء الإنتاج، صحيفة "الشرق الأوسط"، 20 أيلول/سبتمبر 2018، أنظر:
https://goo.gl/VK8xsn

من الإنتاج وبحد أقصى 12 مليون برميل يوميًا، وقد تمّ استخراج 40 في المئة من النفط وهو رقم كبير[18]. والحال ينطبق بالقدر نفسه على الغاز، حيث قدّرته السعودية بما يخالف الحقيقة الفعلية (283 تريليون قدم مكعّب) تعويلًا على أن اكتشافات النفط والغاز ليست خاضعة للرقابة من أطراف محايدة. ومع ذلك فإن جزءًا كبيرًا منه سينتهي به المطاف في رؤوس الآبار، وإعادة ضخّه في حقول النفط لاستخراج المزيد من النفط الخام، أو فقدانه في نقاط أخرى في عملية الإنتاج. وبقياس احتياطيات الغاز القابلة للتسويق فقط فإن أرامكو تعتقد أن لديها 110 تريليون قدم مكعب[19].

1.2 التحوّل في بنية السلطة

تبقى "الرؤية" مجرد طوبى، ما لم تحتم بأدوات فاعلة تكون، في مجموعها، رافعة مستعصية يتعذر مقاومتها، أو إزالتها بسهولة. مرد ذلك هو المدى الزمني الذي يطمح محمد بن سلمان إلى بلوغه كملك، أي نصف قرن من الزمن[20].

بناء عليه، تظهر التدابير، أولًا، في بنية السلطة من خلال تشكيل سلطة مركزية صارمة قادرة على إدارة عملية التحوّل، أو ما تصفه "الرؤية" بـ "إعادة هيكلة الحكومة"، ما يعني "إلغاء المجالس العليا في الدولة، وإنشاء مجلسين أحدهما للشؤون السياسية والأمنية والآخر للشؤون الاقتصادية والتنمية" لغرض "تسريع عملية وضع الاستراتيجيات ورفع كفاءة الأداء وتسريع الإجراءات وعملية اتخاذ القرار"[21]. ما يغفله معدّو "الرؤية"، عن سابق قصد، أن إعادة الهيكلة الحكومية ألغت المجالس العليا من جهة، ولكنها، ضدّيًا، أنجبت شكلًا آخر أشد تعقيدًا وتخريبًا من الازدواجية في البنية البيروقراطية للدولة. وبالرغم من أن المجلسين سالفي الذكر يتبعان، في الشكل، مجلس الوزراء، فإن الوزراء الأعضاء يخضعون لرئيس كلا المجلسين. وبحسب الحالة الراهنة، يعمل الوزراء الأعضاء في المجلسين تحت سلطة ولي العهد محمد بن سلمان. وما يرسّخ الازدواجية الوظيفية في عمل الأجهزة هو تضخّم دور الديوان الملكي الذي تحوّل إلى حكومة ظل في مقابل مجلس الوزراء. وقد أرست "الرؤية" هذه الازدواجية تحت شعار "تعزيز حوكمة العمل الحكومي"، بمنح الديوان الملكي تفويضًا مطلقًا في بتّ القضايا ذات الطابع الاستراتيجي، عبر ما عرف بـ "مركز دعم اتخاذ القرار" في الديوان الملكي. ثم إن الصيغة البيروقراطية الجديدة، المصمّمة لتحقيق أهداف "الرؤية"، خلقت هيئات موازية في مرحلة لاحقة على حساب الهيئات التقليدية مثل مركز الأمن الوطني وربطه تنظيميًا بالديوان الملكي (22 نيسان/أبريل 2017)، وجهاز "رئاسة أمن الدولة" (20 تموز/يوليو 2017)، و "لجنة مكافحة الفساد"

إن إعادة الهيكلة الحكومية ألغت المجالس العليا من جهة، ولكنها، ضدّيًا، أنجبت شكلًا آخر أشد تعقيدًا وتخريبًا من الازدواجية في البنية البيروقراطية للدولة

---

18 - Javier Blas, The Biggest Saudi Oil Field Is Fading Faster Than Anyone Guessed, Bloomberg, April 2, 2019; https://bloom.bg/2VgkIgq

19 - David Fickling, Saudi Arabia's Gas Tank Is Running Low, Bloomberg, April 2, 2019; https://bloom.bg/2OLJUZH

20 - Saudi Arabia's heir to the throne talks to 60 Minutes, CBS news, March 19, 2018; https://cbsn.ws/2IBwrQG

21 - رؤية السعودية 2030، كيف نحقق رؤيتنا، أنظر:

https://vision2030.gov.sa/ar/node/125

برئاسة محمد بن سلمان، (4 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، و "اللجنة العليا لشؤون المواد الهيدروكربونية" المعنية بملف النفط والغاز برئاسة محمد بن سلمان (31 تموز/يوليو 2018) و "مجلس المخاطر الوطنية" برئاسة محمد بن سلمان (26 تشرين الأول/أكتوبر)، و "الهيئة السعودية للفضاء" (27 كانون الأول/ديسمبر 2018) برئاسة سلطان بن سلمان. بحسب رواية صانع "الرؤية"، بات بناء سلطة مركزية صارمة شرطًا إلزاميًا لنجاحها، المتزامن مع انحسار مصادر التهديد المنبعثة من داخل معادلة وتقليد تقاسم وتوارث السلطة في العائلة المالكة. فقد كان حتميًا إلغاء ثنائية الشراكة داخل العائلة المالكة، التي حكمت منذ رحيل عبد العزيز في (9 تشرين الثاني/نوفمبر 1953) وحتى تاريخ إعفاء ولي العهد ووزير الداخلية محمد بن نايف في (21 حزيران/يونيو 2017)، والذي تأكّد، بصورة حاسمة، مع اعتقال آخر المنافسين المحتملين وإعفائهم، أي متعب بن عبد الله، وزير الحرس الوطني السابق، ضمن حملة مكافحة الفساد في (4 تشرين الثاني/نوفمبر 2017).

ينزع محمد بن سلمان إلى اعتماد معادلة جديدة، وغير منطقية، تقوم على مقايضة الحريات الاجتماعية بسياسة ضريبية قاسية

هنا بالذات، يجب أن نرقب بدقة كيف تنسج النيوليبرالية في شكلها الأوتقراطي روايتها، لأن كل ما عداها يبدو ملتحمًا معها.

1.3 النيوليبرالية الاقتصادية:

يكمن سر "رؤية السعودية 2030" في خلاصة مكثّفة تبلغنا عن تخلي الدولة عن التزامها بوصفها دولة رعاية واستبدالها بدولة الجباية.

قدّر لهذه "الرؤية"، التي كُشِفَ النقاب عن مسودتها النهائية في (نيسان/أبريل 2016)، أن تكون نتاج غرسة نيوليبرالية بمواصفات أميركية، وأوكل إعداد خمائرها لمجموعة ماكينزي وشركة بوسطن غلوب. وتشتغل "الرؤية" وفق برنامج نيوليبرالي يستهدف خصخصة قطاعات بكاملها، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وخفض الدعم الحكومي، واستمالة المستثمرين في الداخل والخارج، وترشيد الخدمات الحكومية، وطرح أسهم شركة النفط الوطنية (أرامكو) للاكتتاب العام، فضلًا عن مئات المبادرات الأخرى. وقد تعهد محمد بن سلمان في افتتاحية "الرؤية" بأن تكون المملكة "من أفضل بلدان العالم الإسلامي دون أن ترتهن إلى قيمة سلعة أو حراك أسواق خارجية" حسب قوله[22]. وفق تصوّر إجمالي حول مستقبل المملكة أجرى الملك سلمان، منذ لحظة استلامه مقاليد السلطة في (23 كانون الثاني/يناير 2015)، سلسلة تغييرات بنيوية متوالية من أجل وضع اليد، بصورة كاملة، على الملف الاقتصادي، بدأت بقرارات متعاقبة على النحو التالي:

- إنشاء مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة محمد بن سلمان في 29 كانون الثاني/يناير 2015.
- إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة أرامكو في الأول من آذار/مارس 2015، وتعيين محمد بن سلمان رئيسًا له.

[22] - رؤية: السعودية... العمق العربي والإسلامي... قوة استثمارية رائدة... ومحور ربط القارات الثلاث...، الافتتاحية، ولي العهد محمد بن سلمان، رؤية السعودية 2030، أنظر:

https://vision2030.gov.sa/ar/foreword

ـ فصل صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) عن وزارة المالية منذ 23 آذار /مارس 2015 وربطه بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويرأس الصندوق محمد بن سلمان.

وفي ضوء الخطة الاقتصادية الواردة في وثيقة "الرؤية"، تقرر العمل على:

أ- بناء شراكات اقتصادية مع الخارج لاسيما الشركات المتعددة الجنسية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا..). وبموجب ذلك سمحت السعودية في العام 2016 للمستثمرين الأجانب بشراء كامل الأصول في تجارة التجزئة والجملة. كما تمّ إطلاق برنامج الخصخصة في محاولة من الحكومة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الطاقة المتجددة والترفيه.

ب ـ إعادة تشكيل القطاع الخاص بإطلاق العنان له، من جهة لكي يؤدي دورًا محوريًا، وفي الواقع بديلًا عن الدولة لناحية حل مشكلاتها، ومن جهة ثانية لتكبيل نشاط العوائل التجارية الكبيرة التي كانت العمود الفقري و "دينامو" القطاع لعقود طويلة. في هذا التناقض بين النزوعين تلعب شركات عائلة الملك سلمان مثل "مسك" برئاسة محمد بن سلمان، أو "ثروات" التي يرأسها تركي بن سلمان، وشركات أخرى يرأسها أمراء أو شخصيات مقرّبة من الملك أو نجله محمد، مثل الشركة السعودية لإعادة التدوير برئاسة الأمير بدر بن عبد اللّه بن محمد بن فرحان آل سعود، وزير الثقافة الحالي، الذي برز اسمه في قصة شراء لوحة دا فنشي لحساب محمد بن سلمان بقيمة 450 مليون دولار.

باختصار، تشغل تلك الشركات قلب المناشط الاقتصادية في مرحلة "الرؤية".

ج ـ إصلاحات اقتصادية راديكالية: على خلاف المقولة الرائجة في الأدبيات السياسية الغربية "لا ضرائب بدون تمثيل"، ينزع محمد بن سلمان إلى اعتماد معادلة جديدة، وغير منطقية، تقوم على مقايضة الحريات الاجتماعية بسياسة ضريبية قاسية مفروضة على المشتقات البترولية والمشروبات الغازية والدخان والدخل ورسوم العمالة الوافدة والحجاج والمعتمرين، ورفع الدعم عن السلع والخدمات، ووقف أو تخفيض التقديمات الاجتماعية.

بلغة الأرقام، ثمة حزمة ضريبية تموضعت داخل البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية، وتحوّلت إلى ركن أساسي من الدخل العام للدولة، حيث شهدت موازنات 2017، 2018، 2019 ضريبة تصاعدية بدأت بـ 87 مليار ريال (23.2 مليار دولار) وتضاعفت في العام 2018 لتصل إلى 166 مليار ريال (44.2 مليار دولار)، أي ما يعادل خمس الموازنة البالغ تقديرها 783 مليار ريال (209 مليار دولار)[23].

وفي موازنة 2019 البالغة 975 مليار ريال (260 مليار دولار) ارتفعت تقديرات الضرائب إلى 183 مليار ريال (49 مليار دولار)[24].

في التفاصيل، تتوزّع الضرائب على: الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، والسلع والخدمات، والزكاة، والملكيّة، والتجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)، والقيمة المضافة على السلع، والضريبة الانتقائية على المشروبات الغازية والطاقة والتبغ، يضاف إليها حزمة ضرائب تحت

[23] - بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1440 ـ1441هـ (2019)، وزارة المالية، ص 28 أنظر الرابط:
https://bit.ly/2KmFMjw

[24] - بيان الميزانية العامة، المصدر السابق، ص 48.

مسمى "رسوم"، وتشمل تأشيرات الجوازات: الدخول والمرور والخروج والعودة وتطبق على المقيمين، ورسوم "العمالة الوافدة والمرافقين"، ورسوم مرورية على المركبات التي تمر عبر أراضي المملكة، ورسوم الأراضي البيضاء، ورسوم تراخيص إنشاء المباني. علاوة على ذلك، فقد قرّرت الحكومة السعودية رفع الدعم عن المشتقات البترولية، وبعض السلع التموينية، وزيادة رسوم الهاتف، والكهرباء، والماء، مشفوعًا بخفض مرتبات الوزراء وأعضاء مجلس الشورى وموظفي الدرجة الممتازة، وتخفيض أو تجميد أو إلغاء العلاوات السنوية، وبدلات السكن، والإصابة، والمخاطر وغيرها.. إن ثمة نواة جديدة لمجتمع ودولة، تصوغها "الرؤية" باختزالية فضفاضة وسطحية في محاور ثلاثة: "المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح". ما يلفت في هذه المحاور أنها جميعًا مصمّمة لغرض واحد يتمثل في بناء دولة المستقبل، ولكن بمواصفات شديدة الخصوصية. ففي توصيف المجتمع الحيوي لا تقترب "الرؤية" من احتياجاته وأزماته وسبل معالجة مشكلاته بل تتجاوزها إلى شروط تأهيله كيما يكون متصالحًا مع الدولة المراد إعادة تشكيلها. بكلمات أخرى، هي رؤية نيوليبرالية تحرر الدولة من التزاماتها، وتعزز دور القطاع الخاص، وتؤسس لرأسمالية اقتصاد السوق بعيدًا عن الإنفاق الحكومي، أي تقليص دور الدولة في العملية الاقتصادية والاكتفاء، نظريًا، بدور الرقابة والتوجيه. في الواقع، هي عملية تخلّ اقتصادي للدولة في مقابل تكرّيس دور الدولة السياسي والأمني. إنها "رؤية" تنتج، في الوقت نفسه، قطاعًا خاصًا لم يكن قط مفصولًا عن القطاع العام، بسبب تغوّل دور الأمراء تاريخيًا، وأخيرًا بسبب تغوّل دور ولي العهد في القطاع الخاص.

ثانيًا: الليبرالية الاجتماعية

لابد، ابتداءً، من درء تأثير الانطباع النمطي بأن نوع الإصلاحات الاجتماعية التي أُدخلت في عهد سلمان تمثل في جوهرها ومسارها تطويرًا لتجربة كانت قد بدأت في عهد الملك عبد الله، الأكثر مرونة بالقياس إلى عهود فيصل، وخالد، وفهد على مستوى حرية التعبير، والتعددية الفكرية، وحرية الصحافة، وحتى الحرية الدينية في مستوى ما. سيحرم مثل هذا الانطباع معرفة الفوارق الجوهرية بين العهدين، وقد يخلص إلى مطب الاختزالية العقيمة.

2.1 من عبد الله إلى سلمان

بدأت الإصلاحات الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والثقافية بعد حوادث 11 أيلول/سبتمبر 2001 بضغط من الولايات المتحدة. وكانت في سياق خطة "دمقرطة الشرق الأوسط"، التي دخلت حيّز التنفيذ منذ العام 2003 تحت عنوان "مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية"، بدعم من الاتحاد الأوروبي، وتضمّنت تمكين المرأة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني والمنظّمات الحقوقية، وإصلاح التعليم، وصولًا إلى دمقرطة النظم السياسية[25]. في الظاهر، تبدو إصلاحات سلمان استمرارًا لنسق سياسي واجتماعي بدأه عبد الله، ولكن في صميمه يقطع معه لناحية إلغاء التنوع الذي بدا وكأنه يعكس الصورة الواقعية لسكّان هذا البلد، والأخطر

25 - ELIZABETH CHENEY, The Middle East Partnership Initiative: Supporting Voices of Change, Carnegie Middle East Center, August 25, 2008; https://bit.ly/2XTkYUd

نكوصه الانقلابي على حريات أساسية مثل حرية التعبير.

وفيما تستعيد الواحدية التسلّطية، بأشكال شتى، سطوتها في عهد سلمان، كان الملك عبد الله منحازًا، شكليًا على الأُقل، نحو تظهير التنوّع الفكري والاجتماعي في البلاد. فقد تدخّل، في أكثر من مناسبة، لحماية كتّاب ليبراليين من تهديدات متشدّدين في التيار الديني السلفي[26]. وفي حالة الكاتب الليبرالي حمزة المزيني صدر مرسوم خاص من الملك لتسوية الخلاف بينه وبين الكاتب الصحوي عبد الله البراك بتفويض وزارة الإعلام بالأمر بدلًا من القضاء الذي يسيطر عليه التيار السلفي. في الوقت نفسه شهد عهد عبد الله انتعاشًا نسبيًا للحريات الدينية (الشيعة في المنطقة الشرقية، والإسماعيلية في الجنوب، والصوفية في الحجاز). على نحو واسع، كانت الحوارات والنقاشات السياسية في الصحافة والفضاء العام السمة العامة لعهد عبد الله، إذ كان الحراك الشعبي، والإلكتروني، والحقوقي، وحتى الفكري خصبًا وسخيًا، بدرجة لافتة.

فقد تضاعفت أعداد الكتب المنشورة، وكان بعضها يحتل قائمة الأكثر مبيعًا، كما برز جيل جديد من الكتّاب، والمثقفين والإعلاميين، وكذلك دور نشر ومواقع إعلامية وحوارية على الإنترنت بأعداد غير مسبوقة[27]. على الضد، بدا مع حقبة سلمان انقطاع النسق جليًا في حملة الاعتقالات الواسعة التي طالت عشرات الكتّاب، والإعلاميين، والناشطين الحقوقيين منذ العاشر من أيلول/سبتمبر 2017، وتواصلت على مدى العامين 2018، و2019. ولا تفسير منطقيًا يمكن الركون إليه سوى أنها كانت بمثابة تصفية لتركة عبد الله.

هنا، يصبح سياق التغييرات الاجتماعية التي شهدها عهد سلمان قابلًا للتفسير المنطقي، لأننا بصدد منهجية علمية تسمح بفهم القرارات السياسية في الملفات الاجتماعية وأبعادها ودلالاتها، حيث تغشي، غالبًا، القضايا المتداولة أغراضها وأهدافها الظاهرية، كأن يكون لموضوع اقتصادي أو اجتماعي هدف سياسي أو تجاري.

نحن بصدد ليبرالية من نوع آخر، حيث تأخذ الحرية معنى "الإباحية" أو "الإباحة" بأن يترك للفرد القيام بكل ما يشاء ومتى يشاء. هنا تبدو لعبة المقايضة واضحة بين طرفيها الفعليين: الضريبي والتسلوي

ومن بين تلك القرارات الفارقة في عهد سلمان: قيادة المرأة للسيارة في (26 أيلول/سبتمبر 2017)، والسماح بافتتاح دور للسينما في (12 كانون الأول/ديسمبر 2017)، واستئناف العمل بحفلات الغناء العامة في (9 آذار/مارس 2017) بعد انقطاع دام ثلاثين عامًا، وإقامة أول حفل نسائي في (29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، وتدشين أول حفل غنائي مختلط في (30 آذار/مارس 2018)، وإقامة حفلات لمغنين ومغنيات أجانب (الولايات المتحدة، وأوروبا، وكوريا الجنوبية) وأشهرها للمغنية الأميركية ماريا كاري في 31 كانون الثاني/يناير 2019، وآخرها حفلة رقصة ما يعرف

[26] - تركي الحمد: هذه قصة قلم الملك عبد الله.. أخبار 24، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2016، أنظر:
https://bit.ly/2wP915T

[27] - سعد بن محارب المحارب، طفرة الكتاب في السعودية هل هي أكثر من مجازفة بلاغية؟!، موقع دار الفكر، 18 أيلول/سبتمبر 2012، أنظر:
http://bit.do/eSneg

"هيب هوب" في 5 حزيران/يونيو 2019 داخل مجمع تجاري في قلب مكة المكرمة، إلى جانب العروض التسلوية: المصارعة، والسيرك، والخدع البصرية. الخ)، وأخيرًا افتتاح ملهى ليلي لسلسلة "وايت" التي لها فروع في كل من دبي وبيروت في 13 حزيران/يونيو 2019.

نحن، إذن، بصدد ليبرالية من نوع آخر، تعرّض له جون هولت في كتابه (الحرية وما وراءها)، في سياق عرضه لمفهوم الأبنية التي تكون الحرية في صدارتها، وتوقّف عند المعنى الازدرائي التوصيمي لدى كثير من الناس، حيث تأخذ الحرية معنى "الإباحية" أو "الإباحة" بأن يترك للفرد القيام بكل ما يشاء ومتى يشاء. هنا يستعاد مفهوم الحرية الشائع بين الناس وهو التفلّت وغياب الحدود والقيود. ولذلك وضعت الحرية في مقابل القانون، فإما القبول بالحرية أو القبول بالقانون، وكأنهما أمران متعارضان[28].

هنا تبدو لعبة المقايضة واضحة بين طرفيها الفعليين: الضريبي والتسلوي. ما نحن بصدده، عمليًا، هو نسق سوسيوثقافي واقتصادي متطوّر ومصمّم للمواءمة مع "رؤية السعودية 2030" وأهدافها. وقبل الدخول في مناقشة أشكال الخلل التي تعتري هذا النسق، أولًا وقبل أي شيء آخر، بفعل مصادمته لإرث المحافظة (conservatism)، والقيم الدينية للسكان المحليين، فإن العمل جار على أن يكون في حالة استمرارية.

2.2 ـ دلالات التحوّل

بمعنى ما بسيط، تحاول السعودية المصاهرة بين الليبرالية الاجتماعية والاضطهاد السياسي. وتصبح المشكلة أكثر إثارة للاهتمام حينما يكون الانفصام واقعًا بين الليبرالية الاجتماعية والرفاه الاقتصادي، بناء على العقيدة النيوليبرالية بتحرير الدولة من التزاماتها. معادلة تبدو بالغة التعقيد، ومن وجهة نظر الاستشاري النفطي ماثيو ريد فإن ولي العهد سوف يعمل على تفادي إجراءات تقشفية مؤلمة قد تثير غضب الجماهير، أي "دوزنة العقد الاجتماعي السعودي بدلًا من إعادة التفاوض حوله".

كان فريق ابن سلمان على وعي تام بضروب المكر الذي تضمره الإصلاحات الاجتماعية وانزلاقاته التلقائية نحو آفاق بعيدة قد يصعب في مرحلة ما حجز تداعياتها

ويوضح: "تنوي السعودية أن تصبح أكثر استجابةً لاحتياجات الناس المحددة إنما أيضًا أقل مسؤولية عن الرفاه الاقتصادي للمواطنين"[29].

من منظور اقتصاد سياسي فإن الإصلاحات الاجتماعية التي قام بها ابن سلمان لا تنفك بحال عن طموحه الاقتصادي.

فـ "الرؤية" الطموحة في بُعديها الاقتصادي والاجتماعي مرتبطة جوهريًا بـ "احتياجات السوق". وهنا ندرك خلفية المطالبة بتغيير النظام التعليمي، كون مناهج القرن السابع لا تلبي احتياجات السوق. ولطالما كان الاعتصام بالنموذج الصيني، ومثاله المصغّر "دبي"، حاضرًا كمعلم توجيهي لخطة التحوّل الوطني في المملكة السعودية. فالاعتقاد

---

[28] - جون هولت، الحرية وما وراءها، ترجمة نظمي لوقا، دار المعارف، القاهرة (دون تاريخ)، ص 31.

[29] - ماثيو ريد، الرؤية السعودية 2030: الرابحون والخاسرون، صدى ـ معهد كارنيغي، 2 آب/أغسطس 2016، أنظر:
http://bit.do/eSgsK

قائم على أن ترجيح الصين رأسمالية السوق على الإصلاح السياسي يشجّع السعودية على اقتفاء المسار نفسه دون إصلاح ديني أو ثقافي أو سياسي. ولذلك خلت رؤية 2030 من أي خطة للإصلاح السياسي، وركّزت على الإصلاح الاجتماعي. في النتائج، نجمت عن السياسات النيوليبرالية، المترافقة مع تخفيض العامل الديني في مجال عمل الدولة، نزعة وطنية في شكلها الشوفيني كأحد تجسيدات تغوّل السلطة، بدعوى تنامي الشعور بالهوية الوطنية. يستعيد ذلك مناخ منتصف التسعينيات وما بعده لجهة تحويل الوطنية إلى مادة تعليمية ومقرر دراسي في المدارس الرسمية والجامعات، على خلفية تقييم لدى الحكومة السعودية بضعف ارتباط المواطنين بالدولة[30]. وبمرور الوقت أصبح توظيف المسؤولين السعوديين الخطاب الديني والوطني حاجة ملحّة أكثر فأكثر لتعزيز موقع النظام ومشروعيته[31]. إن موجة التطرّف المحمولة على خطاب وطني والتي اجتاحت المملكة منذ بروز محمد بن سلمان في المشهد السياسي السعودي داخليًا وخارجيًا لا تضمر الهدف الحقيقي من ورائها، أي تعزيز سلطة ولي العهد.

وقد وعد الأخير الشباب بتحقيق آمالهم في التغيير الاقتصادي والاجتماعي إلا أنه في الوقت نفسه ألهب حماسة قطاع منهم في محاولة لتعريف الهوية السعودية بعبارات تصاعدية متزايدة. يرى أنصار محمد بن سلمان أنه تعبير عن اعتزازهم بثقة القيادة الجديدة وأسلوب حكمها الجريء والصاخب في المملكة المحافظة التقليدية. لكن بالنسبة للآخرين، إنه اتجاه مثير للانقسام والقلق تديمه عقلية "معنا أو ضدنا" العدوانية التي يرعاها فريق ابن سلمان. فالوطنية، بحسب إيمان الحسين، هي وسيلة لتوحيد السكّان حول قيادة ابن سلمان، وخلق شرعية للإصلاحات المحلية والمواجهات الإقليمية، بعد أن فقدت المؤسسة الدينية مصداقيتها. وتلفت الحسين إلى أن الوطنية الجديدة لن تترجم إلى حرية سياسية أو مساحة أكبر للحوار الفكري، وتكشف عمليات القمع في السنوات القليلة الماضية عن عدم التسامح مع النشاط المحلي[32]. في بيئة يمكن أن يؤدي فيها مجرد التلميح بالمعارضة إلى السجن يخشى البعض من أن يتم استدعاؤهم على وسائل التواصل الاجتماعي على خلفية عدم إظهار ولاء كافٍ للأمير محمد، ويمكن أن يكلفهم ذلك سمعتهم ووظائفهم وحتى حريتهم. عمليًا، نظم فريق ابن سلمان من مستشاري الديوان الملكي حملة تهويل على وسائل التواصل الاجتماعي بهدف دعم خطط محمد بن سلمان الاقتصادية وسياسته الخارجية الحازمة.

في قصة خاشقجي التي أثارت غضبًا عالميًا، وأحدثت ردود فعل عنيفة على وسائل الاتصال الاجتماعي، واجه ابن سلمان انتقادات دولية واسعة، لكنه عاد واستخدمها ضد مخالفيه، حيث تم تصنيف الناس على أنهم "خونة" لمجرد أن يُنظر إليهم على أنهم غير داعمين للحكومة بدرجة كافية[33].

---

30 - See: Michel G. Nehme, Saudi Arabia 1950-80: between nationalism and religion, Middle Eastern Studies, vol. 30, no. 4.

31 - Joseph Nevo, "Religion and National Identity in Saudi Arabia", Middle Eastern Studies, 1998, p. 34.

32 - Eman Alhussein, Saudi First: How hyper-nationalism is transforming Saudi Arabia, European Council On Foreign Relation (ECFR,EU), June 19, 2019; https://bit.ly/2RoJpX3

33 - Andrew England and Ahmed Al Omran, Nationalism on the rise as Saudi Arabia seeks sense of identity, Financial Times, May 7, 2019; https://on.ft.com/2WvaDgb

إذن، إن السياسات الليبرالية الجديدة مصمّمة لفرض المزيد من القيود على الأفراد وليس تحريرهم على أساس أن الليبرالية لا يمكنها العمل إلا في ظل انفصال الاقتصاد والمجتمع. والحال أن النيوليبرالية وإن حرّرت الدولة من التزاماتها فإنها ربطت الأفراد بالماكينة الاقتصادية السائدة، بما يفقد الأفراد حريتهم ومرونتهم واستقلالهم.

إن فن الحكومة من وجهة نظر فوكو هو في جوهره متعلق بالإجابة عن سؤال كيف تدخل الاقتصاد. أي الطريقة الصحيحة لإدارة الأفراد، والبضائع، والثروة داخل العائلة (وذلك ما يتوقع من الأب الجيد فيما يتصل بزوجته وأولاده وخدامه). فالقضية الجوهرية في تأسيس فن الحكومة: هي إدخال الاقتصاد في الممارسة السياسية. فالليبرالية، من منظور فوكوي، ليست أيديولوجيا بل هي قبل كل شيء ممارسات للقوة وترتيبات سلطوية جديدة. كان فريق ابن سلمان على وعي تام بضروب المكر الذي تضمره الإصلاحات الاجتماعية وانزلاقاته التلقائية نحو آفاق بعيدة قد يصعب في مرحلة ما حجز تداعياتها. أدرك فريقه بأن حبس الإصلاحات في الحرم الاجتماعي مهمّة شبه مستحيلة، ما لم تعضدها آليات من خارج المنظومة الليبرالية نفسها. لقد نبّه منظّرو الثورات الشعبية في العالم إلى الآمال اليافعة وثورة التوقعات المتزايدة التي تشعلها الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. وفي اللحظة التي تبدأ عجلة الإصلاحات بالدوران تتبرعم أحلام فيها الجمهور العام بانتقالها إلى آفاق أرحب واختراقها الحجب السياسية والجغرافية، وتصبح الدولة نفسها أداة القمع وأداة الثورة معًا. تلك هي الفكرة القلقة التي قدّمها المؤرخ أليكسيس دي توكفيل في كتابه "النظام القديم والثورة الفرنسية" (1856)، واكتسبت شعبية بعد الحرب العالمية الثانية، وما انتهت إليه بزعزعة هيكل السلطة في العالم، إذ دفع الرخاء والحرية الناس إلى الاعتقاد بأن بإمكانهم تحسين حياتهم لأنفسهم ولأسرهم، وتاليًا البحث عن فرص لإحداث تغييرات سياسية[34].

إن التدحرج المتسلسل من الاجتماعي إلى السياسي هو الخطر المبكّر الذي تنبّه له فريق ولي العهد بمساعدة من مجموعات متخصصة في سلوك المجتمعات والاستشارات الخاصة الأجنبية، وعمد إلى آليات غير ليبرالية لكبحه، فاختار البطش السياسي بأقصى درجاته في إطار ضبط حركة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية بدون تداعيات سياسية[35].

من المهم الإشارة إلى أن حصيلة تجارب سابقة (التحديث في السبعينيات)، والإصلاحات الثقافية والاجتماعية في عهد الملك عبد اللّه، التي خلصت إلى إمكانية فصل النطاقين الاجتماعي والسياسي، نبّهت إلى إمكانية الجمع بين حريات اجتماعية وبطش سياسي. في عهد عبد اللّه كرّس الأمراء السعوديون جهودهم لإخضاع نقد الأوضاع العامة في الحيّز الديني والاجتماعي، دون المساس، قيد أنملة، بامتيازات العائلة المالكة في الحكم. وفي رد فعل على حراك إصلاحي في 2003 التقى الأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية حينذاك، مع رموز إصلاحية في منزل عبد العزيز الدخيل، وكيل وزارة

---

[34] - أليكسي دو توكفيل، النظام القديم والثورة الفرنسية، ترجمة وتقديم: خليل كلفت، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، الفصل الرابع: في أن عهد لويس السادس عشر كان العصر الأكثر ازدهارًا للنظام الملكي القديم وكيف عجل هذا الازدهار ذاته بالثورة، ص 311 وما بعدها.

[35] - Cambridge Analytica's Parent Company Helped Shape Saudi Arabia's Reform Movement, New York Times, May 31, 2018; https://nyti.ms/2JgMC9v

سابق وأحد الشخصيات الإصلاحية، في مسعى التوسّط للإفراج عن دعاة الملكية الدستورية، وقال "ماذا يعنون بملكية دستورية. يعني سمو الأمير عبد اللّه ما له شيء ويجلس على الرف؟"[36].

ثالثًا: "الوهابية". واستراتيجية التكيّف

إن تجربة التخادم بين العلماء والأمراء في المملكة السعودية هي الأعرق في تاريخ الشرق الأوسط الحديث. وعلى مدى ما يربو عن قرنين ونصف القرن خاض الطرفان امتحانات وجودية أثبتا خلالها جدارة فائقة في تجاوز أشد المسائل العويصة بما تتطلبه من آليات استنباط من مؤسسة العلماء للاستغناء عن بعض تابواتها، وأن تهجر أدواتها الأيديولوجية أو حتى تخفيض الأسس المؤسّسة للتحالف التاريخي بين العلماء والأمراء. ولأن استراتيجية التخادم تعمل وفق معيار المصلحة وليس المثل العليا فإن موقف الأمراء يبدو مفهومًا، لأن التخادم من صميم وسنخ عمل السياسة، ولكن السؤال يصبح شديد الإلحاح بالنسبة للعلماء بصفتهم حرّاس الثوابت الدينية.

وعليه، فثمة ما يسترعي التأمّل في المقاربة الافتراضية التي يقوم بها العلماء لناحية توليد تأويلات جديدة للنصوص الدينية الثابتة والصريحة، أو بالأحرى المغلقة، أي النصوص غير الخاضعة أو القابلة للتفسير المتعدد. ولكن بوحي من المصلحة المحض تجاوز العلماء متطلبات النص والأحكام الواردة فيه، لاسيما لجهة التحريم، بما يجعله نصًا قابلًا للتوظيف لأغراض متعددة وأحيانًا متناقضة، عن طريق ليّ عنق النص.

وفي نهاية المطاف فإن مجرد القبول بالدخول في لعبة التأويل يعني القبول بشروط المصلحة وليس أحكام العقيدة، أي الاستجابة لشروط اللعبة السياسية، بما هي لعبة مصالح.

3.1 من التخادم إلى الإخضاع

يقتضي إنجاز مهمة التخادم بين مؤسستي العلماء والأمراء على أكمل وجه اتسّاق الخطاب الإيديولوجي للدولة وتناغمه مع شروط المرحلة وأهدافها. في حين تمسّك محمد بن سلمان بالرهان الديني في "رؤية 2030" على مستوى التشريع والسلوك فإنّه بشّر بنسخة عن الإسلام تتسم بـ "الوسطية وتقبّل الآخر"، حسب قوله.

لقد قدّم بمعنى ما، سرديّة محدّثة للإسلام في شكله الوهابي، بتورخة افتراضية تعود إلى ما قبل 1979، بشفرة أيديولوجية وسياسية خالية من التعقيد، وتشير، بكل بساطة، إلى ما قبل الثورة الإسلامية الإيرانية.

يمكن، إذن، أن نفهم الخطاب الديني الجديد المتصالح مع "الرؤية"، فهو خطاب مندغم في حاجات السوق، لأن النسخة الوهابية الأصلية عقيمة وتتنافر جوهريًا مع برامج "الرؤية" وأهدافها ولا بد من نسخة مطوّرة تحاكي اللحظة وتعدّل الصورة النمطية التي رافقت المملكة السعودية منذ هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بكونها دولة راعية للإرهاب، وهي صورة تعكس نفسها على علاقاتها الخارجية وتصب في سياسة الانفتاح وبناء شراكات استراتيجية مع شركاء اقتصاديين دوليين، كما يقترح برنامج الشراكة الاستراتيجية.

---

[36] - محمود قرني، سجن ثلاثة من كبار المثقفين السعوديين بتهمة مضحكة مبكية...صحيفة (القدس العربي)، 20 حزيران/يونيو 2005، الرابط: https://urlzs.com/FDrF6

ينبغي لفت الانتباه إلى أن جهود إعادة بناء الصورة الدينية للمملكة السعودية تعود إلى ما بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ولكن نجاحها المأمول لم يحسم بفعل الهوّة التي تخلقها وقائع مضادة ترسّخ الصورة النمطية، على غرار جريمة مقتل جمال خاشقجي بطريقة مأساوية أطاحت دعاوى الوسطية، والتسامح، والاعتدال لولي العهد. على أية حال، بدت الازدواجية سمة أصيلة في السياسة السعودية، وبات الجمع بين النقيضين ممكنًا في الدين والسياسة معًا، على الأقل في التجربة السعودية.

وبما أن المشكلة على صلة مباشرة بالمصلحة فإن ممارسة فعلين متعارضين في آن واحد تصبح إلزامية. بشّر محمد بن سلمان بـ "العودة إلى الإسلام" المعتدل والمتسامح المنفتح على جميع الديانات الأخرى. كلمات تحمل تساؤلاتها معها لجهة احتجازها في إطار تجريدي وإيماءات تشي بقطيعة مع الأيديولوجية الرسمية للدولة، وكأنه يبشّر بأيديولوجيا جديدة تطيح الأيديولوجية القائمة، أو تخلفها، ولكن دون إعلان التخلي عنها. كانت الإصلاحات النسبية، الاجتماعية والثقافية، تنطوي، في كل عهود الملوك السعوديين، على مصادمة مع ثوابت العقيدة الوهابية، التي بدت في عهد سلمان متصادمة مع فتاوى كبار أعضاء هيئة كبار العلماء حول نشاطات هيئة الترفيه والسينما[37].

ولكن النبرة البلاغية المرتفعة لدى علماء الوهابية تفقد زخمها حين يراد لها أن تخوض امتحانًا وجوديًا بين الطوبى والمصلحة.

على الرغم من التزام المفتي العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ بالموقف الفقهي الوهابي من السينما، بوصفها أداة إفساد ومجون، فقد بدا متسامحًا إزاء نشاط هيئة الترفيه المعنيّة بافتتاح دور السينما في المملكة وإدارتها إذ دعا "أن يوفق اللّه القائمين على هيئة الترفيه، وأن يحوّلوها من سوء إلى حسن"[38].

وقد أفادت الحكومة ودعاة افتتاح دور السينما في المملكة من هذا المقطع في الاحتجاج على المعارضين بمباركة رأس الهرم الديني[39].

على أية حال، في المسائل الخلافية، كان ينجح الحكام السعوديون في العثور على شريحة من علماء الوهابية الداعمة لسياساتهم.

على سبيل المثال، إزاء مسائل الاختلاط المثيرة للجدل صدرت فتوى من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برئاسة المفتي العام السابق الشيخ عبد العزيز بن باز بحرمة النظر إلى زوجة الأخ وقصر الكلام معها في حدود الحاجة مع التزامها بالحجاب

---

[37] - هيئة الترفيه، وتعليق عضو هيئة كبار العلماء الشيخ العلّامة صالح بن محمد اللحيدان، 16 كانون الثاني/يناير 2019، أنظر:
https://www.youtube.com/watch?v=sm7hjBcOl9M&has_verified=1

حكم حضور حفلات هيئة الترفيه الماسونية، عضو هيئة كبار العلماء الشيخ صالح الفوزان، 11 نيسان/إبريل 2018، أنظر :
https://www.youtube.com/watch?v=zKaYPLYc3Dc

عضو هيئة كبار العلماء: عبد اللّه المطلق يوجه رسالة لرئيس هيئة الترفيه بخصوص السينما، 29 نيسان/إبريل 2017، أنظر:
https://www.youtube.com/watch?v=urUFa5x5t0E

[38] - مفتي المملكة يحسم جدل "الترفيه": الحفلات الغنائية والسينما.. فساد، صحيفة سبق الإلكترونية، 13 كانون الثاني/يناير 2017، أنظر:
http://tiny.cc/m36x6y

[39] - أنظر: عبد الرحمن الراشد، السعودية وسجالات السينما والحفلات، صحيفة الشرق الأوسط، 15 كانون الثاني/يناير 2017، أنظر:
http://tiny.cc/o76x6y

وبغير خلوة[40]. والخلوة بحسب اللجنة "ليس انفراد الرجل بامرأة أجنبية منه في بيت بعيدًا عن أعين الناس فقط، بل تشمل انفراده بها في مكان تناجيه ويناجيها، وتدور بينهما الأحاديث، ولو على مرأى من الناس دون سماع حديثهما، سواء كان ذلك في فضاء أم سيارة أو سطيح بيت أو نحو ذلك.."[41]. ومع ذلك أفتى عضو هيئة كبار العلماء والمستشار في الديوان الملكي الشيخ عبد اللّه المطلق بجواز الاختلاط العائلي بجلوس الإخوة مع زوجاتهم جميعًا، بما يشمل الحديث والضحك "لكن من دون الخلوة"، ووجَّه انتقادات لاذعة لمن يتشدد في ذلك. وقال المطلق في ردٍّ على سؤال بهذا الشأن: "لا بأس في السلام على زوجة الأخ بالكلام، والسؤال عن أحوالها، ويجوز أن يجلس الإخوة مع زوجاتهم جميعًا يتناولون الشاي والقهوة، مع التستّر والحشمة والحجاب، ويتحدثون ويضحكون جميعًا، لكن من دون الخلوة"[42]. وبعد أقل من أسبوع على فرض حزمة ضريبية جديدة على المشتقات البترولية في مطلع العام 2018، أجاز المطلق السياسة الضريبية المفروضة من الحكومة، ودعا أئمة وخطباء المساجد أن يبيّنوا للناس ما أسماه الوجه الشرعي فيما يتعلق بقرارات الدولة، واعتبر المعارضين للسياسة الضرائبية حاقدين يسعون إلى "زرع الفتنة والشقاق بين الدولة والمواطنين"[43]. يلزم لفت الانتباه إلى أن هذه الفتوى صدرت بعد موجة غضب عارمة في أرجاء المملكة، أدّت إلى تحطيم عدد من محطات الوقود وتكسير واجهات عدد من البنوك الأمر الذي تطلّب تدخل علماء الدين.

لا تزال المؤسسة الدينية أداة لقمع الحرية السياسية، وأنها تمارس سلطتها الروحية لصالح السلطة السياسية في منع المجتمع من نيل حقوقه السياسية

بدا الحليفان، السياسي والديني، في حالة استنفار، وتعمّدا في لحظة ما تظهير عمق التحالف والشراكة المصيرية من خلال إضفاء رجل الدين لوازم المشروعية الدينية على القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن السلطة.

فقد أعلنت هيئة كبار العلماء في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 عن تأييدها لحملة الاعتقالات التي طالت أمراء ووزراء ومسؤولين سابقين في سياق حملة مكافحة الفساد، وجاء في تغريدة على حساب الهيئة في (تويتر): "محاربة الفساد تأمر به الشريعة الإسلامية، وتقضي به المصلحة الوطنية، ومحاربته لا تقل أهمية عن محاربة الإرهاب"[44]. من جهة ثانية، تدخّل رجال المؤسسة الوهابية في قضايا تفصيلية مثل ارتفاع الأسعار، وأثار أحد المشايخ جدلًا واسعًا على خلفية رأيه بأن "اللّه هو

---

[40] - فتاوى... اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدويش، دار المؤيد، الرياض، الطبعة الخامسة 2003، المجلد السابع عشر حجاب المرأة ولباسها، ص 20.

[41] - المصدر السابق، ج17 ص 57.

[42] - الشيخ المطلق: يجوز الجلوس وشرب الشاي والقهوة مع زوجة الأخ، صحيفة الوئام الإلكترونية، 6 آذار/مارس 2018، أنظر:
https://urlzs.com/78V5T

[43] - المطلق: الضرائب مقابل خدمات الدولة جائزة.. ليست مُكُوسًا ولا حرامًا، صحيفة سبق الإلكترونية، 8 كانون الثاني/يناير 2018، أنظر:
https://sabq.org/mXxSPC

[44] - https://twitter.com/ssa_at/status/926888824487202817

من يرفع الأسعار"[45]. المعركة هنا لا تدور مع ثوابت العقيدة السلفية التي اختار رموزها تحطيمها فالتناقضات جليّة تتجاوز معركة الحقيقة والزيف، لأن المعركة تقع في ميدان آخر، لا صلة له بالأيديولوجيا بقدر اتصاله الحميمي بامتيازات سلطة تُنتزع من أيدي أناس حظوا بها ردحًا طويلًا من الزمن ويخشون فقدانها بمرور الوقت.

وقبل كل شيء وبعده، فإن محمد بن سلمان لم يرهن "رؤية 2030" لمبرّرات أيديولوجية، ولم يكن ينتظر من رموز المؤسسة الدينية تقديم وصفة شرعية لسياساته الاقتصادية والاجتماعية. فقد كان السياسي سابقًا على الديني، والأخير هو من عليه تطويع مهاراته الفقهية والفكرية لتسويغ ومواكبة أفعال السياسي. وعلى أية حال فقد منحت هيئة كبار العلماء رجل الحكم تفويضًا مطلقًا بدعوى البيعة الشرعية "ونحن مع ولاة أمرنا في كل ما يرونه مصلحة للبلاد والعباد، وهذا مقتضى البيعة الشرعية"[46]. هكذا نرى أن المؤسسة الدينية لا تزال أداة لقمع الحرية السياسية، وأنها تمارس سلطتها الروحية لصالح السلطة السياسية في منع المجتمع من نيل حقوقه السياسية.

تدور الفتوى حيثما تدور السلطة، فيصبح الحلال والحرام قراراً سياسيًا بامتياز

وقد جاء في بيان لهيئة كبار العلماء نُشر على حسابها في "تويتر" في 17 حزيران/يونيو 2017: "من ينتمي إلى ولاءات سياسية خارجية؛ خرج عن مقتضى البيعة الشرعية؛ فيجب الأخذ على يده؛ صيانة لوحدة الصف والكلمة"[47].

كما شدد عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء الدكتور صالح بن فوزان الفوزان على أن الخروج على ولي الأمر يُعَد كبيرة تستحق قتل صاحبها ولو كان مسلمًا؛ عقوبة وتعزيرًا وردعًا لأمثاله[48].

بدا التفسير الرسمي لخلفية قرار السماح للمرأة بقيادة السيارة كطرفة سمجة. هكذا، وفي رهان على ترهّل الذاكرة الجمعية، يخبر قرار الملك سلمان بتطبيق أحكام نظام المرور ولائحته الجديدة للسماح بإصدار رخص القيادة، للذكور والإناث على حد سواء، والذي استند في تشريعه إلى ما "رآه أغلبية أعضاء هيئة كبار العلماء بشأن قيادة المرأة للمركبة.. وأنهم لا يرون مانعًا من السماح لها بقيادة المركبة"[49]. فتوى تقطع، نصًا وروحًا، مع إجماع علماء الوهابية على حرمة قيادة المرأة للسيارة، بل عُدّت بابًا من أبواب الشر[50]. ما يظهر، أن الفتوى،

---

[45] - بالفيديو.. الفليج: "الله هو الذي يرفع الأسعار وهو من ينزلها"، صحيفة صدى الإلكترونية، 10 كانون الثاني/يناير 2018، أنظر:
http://bit.do/eSyTR

[46] - الموقع الرسمي لهيئة كبار العلماء على "تويتر" بتاريخ 12 حزيران/يونيو 2017، أنظر:
https://twitter.com/ssa_at/status/874343585763786754

[47] - https://twitter.com/ssa_at/status/876041496335716352

[48] - "الفوزان": الخروج على ولي الأمر كبيرة تستحق القتل، موقع سبق، 7 أيلول/سبتمبر 2018، أنظر:
https://sabq.org/QkXF4x

[49] - تعرَّف على ثلاث نقاط وردت في بيان هيئة كِبار العلماء عن قيادة المرأة للسيارة، صحيفة سبق الإلكترونية، 27 أيلول/سبتمبر 2017، أنظر:
https://urlzs.com/aXFJ8

[50] - فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، مرجع سابق، أ. ج 17 ص 239.
وأنظر: فتاوى علماء البلد الحرام، فتاوى نسائية، إعداد. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، طبع خاص، الطبعة الأولى 1999 ص 1097.

جزئيًا على الأقل، ليست مصمّمة لضبط السلوك الاجتماعي، بقدر ارتهانها لخيارات السلطة، ثم وضعها في خدمة الحقل التي تعمل فيه هذه السلطة. باختصار، تدور الفتوى حيثما تدور السلطة، فيصبح الحلال والحرام قراراً سياسيًا بامتياز. وتطويع الفتوى الدينية لخدمة السياسة، مع ما يتخللها من تجاوزات صريحة لإجماع علماء المذهب، يرسّخ الاعتقاد بانحيازهم المطلق لامتيازاتهم المادية والخاصة، بتوثيق رباط الاستتباع لقرار السلطة. ولذلك يناضل علماء المذهب في كل المراحل من أجل وإنقاذ مصيرهم من الاندحار التام على يد الشريك.

3.2 إعادة إنتاج الوهابية

إن التحرر الأخلاقي والروحي من العقيدة الوهابية بات وكأنه شكل من التمرّد العبثي. يظهر ذلك في الانزلاق الأخرق لعدد من مشايخ الوهابية مثل كلام عبد الرحمن السديس، رئيس شؤون الحرمين وإمام الحرم المكي، في مؤتمر رابطة العالم الإسلامي عن التواصل الحضاري مع الولايات المتحدة في منتصف أيلول/سبتمبر 2017 أن: "السعودية والولايات المتحدة قطبا هذا العالم في التأثير، وبزعامة الملك سلمان بن عبد العزيز، والرئيس الأميركي دونالد ترامب، يقودان العالم والإنسانية إلى مرافئ الأمن والسلام والاستقرار والازدهار"[51].

وقد يأخذ التمرد شكلًا تهكميًا وهزليًا على طريقة الشيخ عادل الكلباني، إمام الحرم المكي السابق، في جوابه عن سؤال حول حكم التصفيق والرقص والغناء في الحفلات، فخيّر السائل بين أي منها بحسب ما يتقن[52].

يندرج في السياق نفسه الشيخ صالح المغامسي، إمام وخطيب مسجد قباء بالمدينة المنوّرة وأحد أبرز شيوخ الفضائيات في السنوات الأخيرة، الذي أفتى بحليّة الغناء في عهد سلمان بعد أن كان يحرّمه[53]. بدا وكأن ثمة من يبعث برسالة مناقضة بأن الواقع الذي يعيشه ينحدر إلى الانحطاط والتفاهة.

في الظاهر، ينذر التقلّب والتناقض في المواقف الفقهية بأفول النفوذ الروحي لمشايخ المؤسسة الوهابية، كما يظهر الإفلاس في تكرار الأخطاء، بعد أن كانوا من وجهة نظر أتباعهم محصّنين إزاءها. فالانقسام الاجتماعي حيال القضايا الخلافية على خلفية دينية (قيادة المرأة للسيارة، السينما، الحفلات الغنائية المختلطة. الخ)، يفقد المؤسسة الدينية وظيفة بناء التوافق الداخلي، وتتحوّل إلى قوة خلافية، كما عكستها أوسام (هاشتاغات) على تويتر حيث انقسم أتباع المؤسسة الدينية إلى مؤيدين ومعارضين لإصلاحات ابن سلمان.

في سياق إعادة صوغ نموذج إيديولوجي متوائم مع شروط المرحلة الجديدة، ومن مقتضيات "الرؤية"، أصدر الملك سلمان في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017 أمرًا ملكيًا بإنشاء "مجمع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل

---

[51] - السديس: مؤتمر أمريكا والعالم الإسلامي يأتي في ظروف نحتاج فيها إلى مكافحة الإرهاب والتطرف والطائفية، القناة السعودية الإخبارية، 16 أيلول/سبتمبر 2017، أنظر:

https://urlzs.com/G252X

[52] - الكلباني يبيح الغناء والرقص في الحفلات!، موقع الوعي الإسلامي على يوتيوب، 13 نيسان/إبريل 2019، أنظر:

https://urlzs.com/CHpVu

[53] - المغامسي يحلل الغناء والموسيقى لولي أمره محمد بن سلمان بعدما كان يحرمها، مقطع على يوتيوب، 19 كانون الثاني/يناير 2019، أنظر:

https://urlzs.com/s5UBh

سعود للحديث النبوي الشريف"، يكون مقرّه المدينة المنورة، وبرئاسة محمد بن حسن آل الشيخ، عضو هيئة كبار العلماء، ويُعيّن رئيسه وأعضاؤه بأمر ملكي. كانت النبرة السياسية للأمر الملكي جلية، كما تعكسها عبارة "استمرارًا لما نهجت عليه هذه الدولة من خدمتها للشريعة الإسلامية ومصادرها"[54]. سوف تصل هذه اللعبة المزدوجة إلى مداها في سياق محاولة وضع اليد بالكامل على مصادر التوجيه، وتذكّر بمحاولة سابقة لتوحيد مركز الإفتاء في عهد الملك عبد اللّه، في ظل شعور النظام بأن زمام الفتيا بات في أيدي خصومه، الذين أصبحوا "شرعيين" في تنظيمات "السلفية الجهادية"[55]. باختصار، يدور التجاذب حول السلطة في وجهها الديني. في الظاهر، يبدو تأسيس مركز للحديث النبوي خبرًا عاديًا ومألوفًا، فقد سبقه تأسيس "مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف" في المدينة المنورة في العام 1985. ما هو أبعد من ذلك هو "توحيد النسخة" باعتبارها وحدها الشرعية والنهائية ونفي ما عداها. والأهم من ذلك كله هو التملك الاحتكاري للنسخة، ومرجعيتها النهائية. وهذا ما يظهره البيان التوضيحي الصادر عن وزارة الثقافة والإعلام السعودية من أن المملكة "ستراقب تفسير أحاديث النبي محمد لكيلا تستخدم في تبرير العنف أو الإرهاب". وأوضحت أن هدف المجمع "هو القضاء على النصوص الكاذبة والمتطرفة وأي نصوص تتعارض مع تعاليم الإسلام وتبرر ارتكاب الجرائم والقتل وأعمال الإرهاب"[56]. حملة واسعة النطاق لتنظيف البيت الداخلي من آثار التطرف الديني بدأها سلمان ونجله بوتيرة تصاعدية، وبحسب محمد بن سلمان "لن نضيع 30 عامًا من حياتنا في مكافحة الأفكار المتطرفة، وسندمرها الآن وعلى الفور"[57]. شملت الحملة تسريع وتيرة عزل آلاف الخطباء وأئمة المساجد والمؤذنين التي بدأت منذ العام 2003. وكانت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد قد أعلنت، حينذاك، أن هناك مراحل لاحقة لإعادة تأهيل الخطباء والأئمة والمؤذّنين عقب نحو عشرة آلاف جولة مدنية قامت بها الوزارة على المساجد في أرجاء المملكة[58]. وكانت الوزارة أعلنت في أواخر 2016 عمّا أسمته "خطة لإعادة النظر في نظام الأئمة والمؤذنين". وكشفت الوزارة عن دليل إجرائي تحت مسمّى "وثيقة منسوبي المساجد" وتشمل الواجبات والتوجيهات والتجاوزات حتى يتقيد بها منسوبو المساجد[59].

ومن المؤكد أن الإصلاحات الاجتماعية الجديدة تتطلب إزاحة جهاز كان مسؤولًا عن الرقابة الأخلاقية والدينية على سلوك المجتمع

تخفيض صوت المكبرات خارج المساجد، وإلغاء قرار إغلاق المحال التجارية في أوقات الصلاة، وتقليص

---

[54] - أمر ملكي بإنشاء مجمع خادم الحرمين للحديث النبوي، صحيفة الشرق الأوسط، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017، أنظر: https://urlzs.co m/aXouX

[55] - السعودية تدرس توحيد الفتوى بعد انتشار الفضائيات، صحيفة البيان الإماراتية، 22 كانون الثاني/يناير 2010،

[56] - السعودية تدقق في استخدام الأحاديث النبوية بهدف مواجهة التطرف، وكالة رويترز، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017،

[57] - I will return Saudi Arabia to moderate Islam, says crown prince, The Guardian, October, 24 2017; https://urlzs.com/wKY1B

[58] - وزارة الشؤون الإسلامية السعودية تلغي قيد 1710 أئمة وخطباء ومؤذنين، صحيفة الحياة، 28 أيار/مايو 2003،

[59] - "الشؤون الإسلامية" تعيد النظر في "نظام الأئمة"، صحيفة عكاظ، 29 كانون الأول/ديسمبر 2016،

صلاحيات "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وحصر وظيفتها في المجال الرقابي دون التنفيذي، في مقابل إطلاق يد "هيئة الترفيه" التي ورثت صلاحيات ضدّها النوعي "الهيئة" سالفة الذكر، فغدت الأكثف حضورًا في المجال العام، وهي مجتمعة عناصر صورة "المملكة الجديدة" كما يحلو لفريق ولي العهد توصيفها.

ومن المؤكد أن الإصلاحات الاجتماعية الجديدة (قيادة المرأة للسيارة، وإقامة الحفلات الغنائية والمعارض الفنية، والعروض الرياضية على أشكالها) تتطلب إزاحة جهاز كان مسؤولًا عن الرقابة الأخلاقية والدينية على سلوك المجتمع.

ما يلزم فهمه مما سبق هو واقع التحالف التاريخي بين الدين والسلطة الذي كف عن الاحتفاظ بزخمه السياسي والأيديولوجي، في ظل الضغط المتصاعد والمتواصل من قوى داخلية وخارجية لتفكيكه أو تخفيضه إلى أدنى مستوى ممكن. خطة التفكيك تراوحت بين: اعتقال الرؤوس الحامية في التيار الديني السلفي، التي بدأت في 10 أيلول/سبتمبر 2017، وبعثرة الوسط الديني في سياق إعادة موضعة المعتدل والمتشدّد بحسب المسافة من "رؤية 2030".

في حقيقة الأمر، يبحث محمد بن سلمان عن نموذج للوهابية يتواءم مع خطته بإعادة تشكيل المجال الاجتماعي يساعد على احتكاره للسلطة. فهو لا يريد إلغاء الوهابية، بل يريد تفسيراتها المحدّثة التي تجعل منها نسخة معتدلة، قبل اختطافها من التيار الصحوي/الإخواني، بحسب زعمه. إن قدرة مؤسسة العلماء على التكيّف ليست ابتكارًا طارئًا، بل يكاد يسبغ المذهب من لحظة ولادته على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب[60]. خلف الشيخ ابن عبد الوهاب جيلٌ من أتباعه فسار على نهجه في تكييف الحقائق الدينية مع الواقع السياسي المتغيّر، ومع تعزيز التحالف التاريخي والاحتفاظ بمكتسبات السلطة. ظهر ذلك جليًا في قضايا محسومة في الفقه الشرعي الوهابي مثل: تعليم البنات، والتصوير، والموسيقى، وتحكيم القوانين، وحلق اللحى، واللباس العصري، والاستعانة بالكفار، والبنوك الربوية، ونظام التجارة، ونظام الشركات، ونظام المرور، ونظام الموظفين[61]. في النتائج، نجحت الحكومة في تطبيق ما تشاء من قرارات، وكان على علماء الوهابية بذل جهود استثنائية للحفاظ على الامتيازات الموروثة، والتعايش مع متغيرات لا يمكن خنق تأثيراتها الاجتماعية، والسياسية، والأيديولوجية. إن ضروب العقاب الذي تتعرّض لها المؤسسة الدينية في حال وقفت أمام تدابير المؤسسة السياسية تبدو محتملة، وقابلة للاستيعاب ما بقيت في حدود "التأديب" لا "الطلاق" التام. في 14 شباط /فبراير 2009 أقال الملك عبد الله كلًا من الشيخ صالح اللحيدان من رئاسة مجلس

---

[60] - تنكّب عبد الوهاب عن موقفه المتشدّد والتكفيري قبل نشأة الكيان ليقدّم رأيًا نقيضًا له لاحقًا، فعدّ من الكذب والبهتان "إنّا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه...وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما، لأجل جهلهم وعدم من ينبههم، فكيف نكفّر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا ولم يكفر ويقاتل..". انظر:

فتاوى ومسائل الأمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب، تصحيح وتدقيق الشيخ صالح بن عبد الرحمن الأطرم ومحمد بن عبد الرزاق الدويش، مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الرابع، ص 11.

[61] - الدُّرَرُ السَّنِيَّةُ في الأجوبة النجدية، علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مركز الكتب الإلكترونية، الطبعة السادسة، 1996، الجزء السادس عشر، ص 80، 119، 127، 433.

القضاء الأعلى وعيّن بدلًا منه رئيس مجلس الشورى صالح بن حميد، كما أقال الشيخ إبراهيم بن عبد الله الغيث من رئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعيّن مكانه الشيخ عبد العزيز الحمين، على خلفية اعتراض المقالين على إشراك المرأة في عضوية مجلس الشورى، وإصلاح قطاعي التعليم والقضاء.

ولكن هذا العقاب لا يبتغي الإخلال بمقتضيات التوازن بين الأسرة المالكة ورجال المؤسسة الدينية الرسمية، وكما تفرضها قوانين لعبة المتناقضات، فإن إصلاحات عبد الله كانت تبطن دسيسة ناعمة، تحقّق جزئيًا بعض ما يريده الإصلاحيون ولكن بدعسة ناقصة، وفي الوقت نفسه الإبقاء على حبل الوصل مع الحليف الديني. في مثل هذا الهامش الماكر يُسمح للمتشدّدين بالتعبير عن معارضة الإصلاحات، وبهم يحتج الملك أمام الإصلاحيين بأن ما يقوم به "تضحية" مكلفة.

رابعًا: الاتجاهات الداخلية تجاه عملية التحول

تمسكت السعودية بخيارها الشمولي، برفض أي محاولات تفضي إلى تقويض السلطة الاحتكارية وإقرار مبدأ الشراكة الشعبية. وهذا مرتكز أساس يرقى إلى مستوى التصوّر الكوني للدولة السعودية يشي بتملك السلطة، والنفور من التجارب الديمقراطية عمومًا[62]. وبالإجمال، يتوجب تثبيت حقيقة النضال الشعبي المتواصل منذ التسعينيات وحتى الآن نحو المشاركة السياسية، وتمكين المرأة، ودولة القانون، والفصل بين السلطات، وتقليص صلاحيات العائلة المالكة[63]، وصولًا إلى مطلب الملكية الدستورية في 2003[64].

انقسمت المواقف إزاء الإصلاحات الاجتماعية والثقافية في عهد سلمان بين اتجاهات عدّة:

الأول: يسبغ عليها وصف الوجبة الكاملة، فيما ذهب توماس فريدمان،

وديفيد أُغناتيوس، وبرنارد هيكل، وصولًا إلى وزير الخارجية الألماني الأسبق جوشكا فيشر، إلى نعتها بـ "ثورة من أعلى"[65].

الثاني: ينظر إلى الإصلاحات بكونها فعلًا ثوريًا غير مسبوق لجهة تحرير المجتمع من قيود ثقافية واجتماعية ودينية.

ويصدر غالبية الليبراليين السعوديين عن موقف أيديولوجي بخلفية خصامية يرى بأن تقليص سلطة المؤسسة الدينية في الشأن العام هو تحقيق للبشارة الليبرالية[66].

---

[62] - فلم يؤيد الملك عبد العزيز قيام مجلس تشريعي في الكويت، ودعم موقف الشيخ أحمد الجابر الصباح في تصديع المجلس خوفًا من تسرّب الأفكار الليبرالية ومبادئ الإصلاح إلى بلاده، فضلًا عن معارضته لسياسة الملك غازي في دعم أعضاء المجلس ومواقفهم تجاه الشيخ وبريطانيا وتشجيعهم، بحكم العداء التقليدي بين آل سعود والهاشميين". أنظر:

مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، مصدر سابق، ص 107 ـ 108.

[63] - أنظر نص العريضة والموقعين عليها من الأطياف الفكرية والسياسية كافة:

https://bit.ly/2VOeQPa

[64] - نداء من مثقفين سعوديين للقيادة السياسية، بتاريخ 23 شباط/فبراير 2011، موقع "محمد سعيد الطيب"، أنظر الرابط:

https://urlzs.com/mHf2M

[65] -Thomas Friedman, Saudi Arabia's Arab Spring, At Last, New York Times, November 23, 2017; - David Ignatius, A 30-year-old Saudi prince could jump-start the kingdom — or drive it off a cliff, The Washington Post, June 28, 2016; - Young Saudi Crown Prince 'Leading A Revolution From Above,' Scholar Says, wbur, December 28, 2017; - JOSCHKA FISCHER, Saudi Arabia's Revolution From Above, Project Syndicate, November 16, 2017;

[66] - تركي الحمد، نحو خطاب ديني جديد، Independent عربية، 26 كانون الثاني/يناير 2019، أنظر:

ما يلفت الانتباه أن الابتهاج في شكله الهذياني أو بما يعتقده الكاتب الليبرالي تركي الحمد خروجًا من ثوب الوهابية، تمهيدًا لفصل الدين عن الدولة، يغيب تمامًا عن أجندة "الرؤية"[67]. فالأخيرة لم تتطرق لمبدأ التعددية الدينية، ولا إلغاء احتكار المذهب الحنبلي لتفسير الشريعة الإسلامية. في حقيقة الأمر، إن المنظومة الدينية (هيئة كبار العلماء، والقضاء، ومراكز الدعوة، والمساجد، والجامعات الدينية، والمعاهد، والقنوات والإذاعات الدينية. الخ) لا تزال تحت سلطة أتباع العقيدة الوهابية. بل لحظنا تراجعًا في حرية العبادة لدى المذاهب الإسلامية الأخرى (الصوفية، والشيعة في المنطقة الشرقية).

وإذا طرأ تغيير ما في مناهج بعض الجامعات الدينية كتدريس الطب والفلسفة فذلك من متطلبات السوق.

بالمناسبة فإن ردود فعل التيارات الدينية غير الوهابية (السنيّة والشيعية) لم تكن على القدر نفسه من الابتهاج كالذي عليه التيار الليبرالي، فالحريات الدينية عمومًا أصيبت بانتكاسة غير مسبوقة منذ أكثر من أربعة عقود، وهذا مؤشر كاف إلى أن العامل الديني لا يزال مؤثرًا.

إن التوجّه لدى ملكيات الخليج منصّب على ضرب من السلطوية الليبرالية القائمة على نمط من التحررية الشكلية في مستوى الثقافة والاقتصاد، ضمن انغلاق سياسي غير مسبوق

يتطلب هنا التذكير بالنقطة الجوهرية الفارقة التي ساقها جون مل في هذا الصدد بما نصه: "لا تجد الحرية الدينية قد تحققت في بلد من البلدان إلا اذا كان هذا البلد لا يكترث بالأمور الدينية، ويكره أن تعكّر المعارك اللاهوتية صفو حياته[68].

الثالث: ينظر رهط من دعاة الإصلاح الشامل بتحفظ إزاء ما أخرجته جعبة محمد بن سلمان من تغييرات، وتصوّرها في هيئة كائن غير مكتمل النمو، ما لم تستكمل بخطوات سياسية.

يقدّم الكاتب الليبرالي خالد الدخيل مقاربة تنتمي إلى مرحلة الربيع العربي ولكنها تعكس منظوره في الإصلاحات، ويربط نجاعتها بالجانب السياسي.

ويرى بأن "الإصلاحات الاقتصادية المترافقة مع إصلاحات سياسية ودستورية هي الخيار الأفضل، لأنها تعزز متانة العلاقة بين الدولة والمجتمع.." وأن خيار المملكة هو "تزامن الإصلاح الاقتصادي والسياسي... للتأقلم مع متطلبات المرحلة، واستكمال تطورها، وترسيخ الأسس التي تقوم عليها، ودعم الاستقرار السياسي"[69].

ويربط محمد سعيد طيب، الإصلاحي الناصري المعروف، بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي، وأن تفاؤله بنجاح "رؤية 2030" مشروط، بترافقهما معًا[70].

ليس ثمة ما يمكن وصفه بالخداع المعقّد، فقد بات

---

http://tiny.cc/00885y

67 - https://twitter.com/TurkiHAlhamad1/status/865372159421673472

Also: https://twitter.com/TurkiHAlhamad1/status/879458960234950656

68 - جون ستيوارت مل، أسس الليبرالية السياسية، ترجمة وتعليق: إمام عبد الفتاح إمام، وميشيل متياس، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996ص 125 ـ 126.

69 - خالد الدخيل، ماذا ينتظر المملكة بعد «الربيع»؟، صحيفة الحياة، 23 كانون الأول/ديسمبر 2012،

70 - مقابلة محمد سعيد الطيب مع قناة روتانا خليجية، 30 حزيران/يونيو 2016، أنظر:

كل شيء جليًا، وأن لجوء بعض دول الخليج، وأبرزها السعودية، إلى الليبرالية الثقافية والاقتصادية هو هروب من الاستحقاق السياسي.

فثمة تناقض صارخ بين ليبرالية ثقافية واقتصادية في طور التشكّل مترافقة مع غياب مطلق للحد الأدنى من الليبرالية السياسية التي تتعلق بإدارة الحكم وشكل السلطة. فهذه، بحسب سُميّة الغنوشي: "ليبرالية مزيّفة مخادعة لا تضع نُصب عينيها إلا شراء حماية الغرب أو في الحد الأدنى شراءَ صمته". وأن التوجّه لدى ملكيات الخليج منصّب على "ضرب من السلطوية الليبرالية القائمة على نمط من التحررية الشكلية في مستوى الثقافة والاقتصاد، ضمن انغلاق سياسي غير مسبوق"، تشبه النموذج الذي أقامه ابن علي في تونس ومبارك في مصر، أي نوع من الليبرالية التي تقوم على صناعة طبقة جديدة من رجال المال والأعمال مرتبطة بأهل الحكم، مع جرعة من الانفتاح الثقافي تختزله في الرقص والغناء والطرب والسهرات الصاخبة، في أجواء من الانغلاق السياسي، بل القهر السياسي[71].

ليس بعيدًا من ذلك رأي المعارضة الذي ينفي صفة اللبرالية عن التغييرات التي أدخلها الملك سلمان، وفي أحسن الأحوال يمكن وصفها بـ "الليبرالية المنغولية".

وكما تذهب الباحثة مضاوي الرشيد، في سياق نقدها لتقييمات فريدمان، وأغناتيوس، وهيكل، بأن سلّة الإنجازات الليبرالية التي حقّقها ابن سلمان يلزم وضعها في سياقها الصحيح، أي تعزيز السلطة لضمان إمساكه بها بعد وفاة والده، وتتأكد عبر زيادة مستوى القمع ضد مصادر التهديد الفعلية والمتخيّلة لسلطته[72].

وسبقت الباحثة في تشاتام هوس، جين كينينمونت، أن شكّكت في قدرة محمد بن سلمان على إنقاذ السعودية، أو معرفته بما تؤول إليه التغييرات التي يقوم بها.

وتتوقف عند القائلين بإمكانية الجمع بين نظام غير متسامح دينيًا، واستبدادي سياسيًا بدعم من سياسة البترودولار والأسلحة الأميركية التي تبقي النظام على قيد الحياة.

ترى كينينمونت أن ابن سلمان هو نموذج الشركاء المفضّلين للغرب في الشرق الأوسط: إصلاحيون من داخل النظام، يعدون بالتغيير ولكن على نحو ضئيل للغاية. وإذ تنفي عن سياسات ابن سلمان صفة الجدّة، فالكثير منها جرى إقراره في عهد الملك عبد اللّه الذي أراد أن يأخذ البلاد في نفس الاتجاه الليبرالي الواسع، ولكن ابن سلمان أراد الإيحاء عبر تقنية خاصة بأنه يتحرك بسرعة ويكسر الخطوط الحمراء، الأمر الذي انعكس بوضوح في السياسة الخارجية المليئة بالأخطاء الفادحة[73]. من منظور أنصار هذا الاتجاه، فإن ابن سلمان هو "مصلح ليبرالي مزيّف" ولكنه "مستبدّ حقيقي".

فقد مزّق تقليدًا دارجًا حول توارث السلطة داخل العائلة المالكة، ليس من أجل إقامة نظام ديمقراطي تعاقدي، ولكن لإقامة حكم فردي شمولي، حيث ركّز كل القوى السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والدينية، والعسكرية،

---

http://tiny.cc/udxb6y

[71] - سميّة الغنوشي: ليبراليون خليجيون من دون ليبرالية، Sasapost، 23 كانون الثاني/يناير 2018،

[72] - Madawi Al-Rasheed, The Saudi Lie, London Review of Books, Vol. 41 No. 6 · 21 March 2019; https://bit.ly/2O6WjHC

[73] - Jane Kinninmont, Can Mohammed bin Salman really save Saudi Arabia? Prospect, March 19, 2018; http://tiny.cc/6lyb6y

والأمنية في يديه على مستوى غير مسبوق، حتى بمعايير النظام الملكي المطلق. ومن منطلق نسوي صرف رحّبت إنصاف حيدر، زوجة المعتقل رائف بدوي بتهمة التجديف والتعرّض للذات الإلهية والرسول، بإصلاحات محمد بن سلمان، ووضعتها في إطار "فرصة" لإقامة مملكة ليبرالية. لا تمنح حيدر "براءة اختراع" لابن سلمان وللتغييرات الحاصلة في المملكة، فهذه "لم تكن ممكنة بدون الناشطين/الناشطات الذين كافحوا وعانوا على مرّ السنين – من بينها فقدان الوظائف والسجن والمنفى - لزيادة الحريات في بلدهم"[74]. على نحو العموم، فإن إصلاحات ابن سلمان قد تكون منعشة للشباب، ولكن هي مجرد "تهدئة كلاسيكية"، في وقت يعانون فيه من البطالة والفقر والاضطراب[75].

خامسًا: سيناريوهات المستقبل

إن الغموض المزدوج في مسار الإصلاحات من جهة وتزايد أشكال الإكراه السياسي والأمني وحتى الأيديولوجي المصاحبة لها من جهة ثانية، إلى جانب نهج الحكم الأوتوقراطي وما ينطوي عليه من مغامرات وقرارات ارتجالية، قد يغشي رؤية المستقبل، ولكن لا يمنع ذلك من الاتكال على ما هو متاح من معطيات لرسم صورة تقريبية عن المستقبل الذي يتشكّل الآن.

من موقع المتفائل، فإن وتيرة الإصلاحات الاجتماعية متواصلة، ويصعب ضبطها مع أفول الدولة الريعية، في ظل تراجع الأداء الاقتصادي وتفاقم عبء المعيشة المترافق مع زيادة الضرائب على صنوفها، بما يملي على السلطة تخفيف الاحتقان بالمزيد من الإصلاحات والانفتاح التي سوف تطاول، حكمًا، المجال السياسي. يمكن أن نفهم انطلاقًا من تجارب مماثلة أهمية شعيرة الإصلاحات وفي أي زي تمظهرت، فلا شيء يمنع وصولها مفترق الطرق، وحينئذ على صانع القرار الاختيار إما السير في الطريق ذاتها، أو تبني تعدد المسارات، أو التراجع الذي يبدو ممكنًا نظريًا ولكنّه مكلف على المدى البعيد، مهما بلغت حدّة السلطة وضراوتها.

أولًا: إن خيار الثورة الشعبية، بالطريقة التي شهدتها بلدان عربية أخرى، غير وارد في المدى القريب، إلا أن تزايد أعداد اللاجئين السعوديين والمعارضين في الخارج، علاوة على أن الدعوات المتواصلة لحركات شعبية، في الغالب في منطقة نجد الحاضنة للعائلة المالكة، تعد رسائل إنذار مبكرة بأن المستقبل يبطن مفاجآت يصعب على النظام التنبؤ بها[76]. في هذا الصدد يمكن لنا قياس منسوب الوعي بناء على مستوى انخراط السكان المحليين في المجتمع الشبكي، أي الدرجة التي بات فيها قطاع وازن من الأفراد فاعلين على الشبكة العنكبوتية وقنواتها التواصلية. فقد تصدّرت السعودية قائمة الدول في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما تويتر وفيسبوك.

---

74 - Ensaf Haidar, Saudi Arabia's Chance to Create a Liberal Kingdom, New York Times, January 5, 2018; https://nyti.ms/2CUyIUO

75 - Alain Gabon, Not a Saudi 'Arab spring': Mohammad Bin Salman, a threat not a reformer [Part 1], Open Democracy, January 5, 2018; https://bit.ly/2Q1Lzvb

76 - تقدّم 815 سعوديًا بطلبات للجوء في العام 2017 وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويمثل زيادة بنسبة 318٪ مقارنة بالعام 2012، أنظر:

Thousands of Gulf Arabs are abandoning their homeland, The Economist, January 17, 2019; https://goo.gl/FZd7qH

فقد ارتفع عدد المستخدمين بنسبة 45٪ بين عامي 2012 و2013، وهناك حوالي 8 ملايين شخص يستخدمون Facebook من أصل 31 مليون شخص يقطنون المملكة وهذا يجعل العالم الافتراضي قوة تقدّمية اجتماعيًا[77]. كما احتلّت السعودية المرتبة الأولى عالميًا في عالم تويتر في العام 2013، بحسب دراسة أجراها فريق أبحاث (العيادة الاجتماعية) حول النمو السريع لمنصات التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، وخاصة "تويتر" في المملكة السعودية، حيث احتلت الرياض المدينة العاشرة على مستوى العالم في عدد التغريدات في الشهر، بواقع 50 مليون تغريدة[78]. هذه النشاطية الفارقة على تويتر دفعت صحيفة "نيويورك تايمز" لأن تسبغ عليها صفة "ثورة" ولكن على "تويتر"، الذي تحوّل إلى ما يشبه البرلمان، حيث النقد العلني للعائلة المالكة، ومعالجة موضوعات ذات حساسية عالية وبشكل جماعي ومتزامن مثل الفساد، والسجناء السياسيين... أصبحت ظاهرة شعبية غير مسبوقة كشفت عن مستوى الإحباط الكبير والسخط إزاء الوضع القائم.

لا ريب أن سنوات الربيع العربي (2011 ـ 2014) مثّلت ذروة التوهّج الشعبي في مملكة قدّر لها أن تبقى خارج نطاق تأثير الثورة. ولكن كثافة الحضور الشعبي في مواقع التواصل الاجتماعي كشفت عن منسوب مرتفع لتوقعات شارع يتطلع للحرية والتغيير. والسياسة الصارمة والقاسية التي تبناها الملك سلمان تعكس مستوى القلق لدى العهد الجديد من تطلعات جمهور واسع من السكّان نحو الإصلاح السياسي.

ثانيًا، إن سيناريو الفوضى لا يزال راجحًا في ظل متغيّرات بنيوية هائلة: اجتماعية، وسياسية، وأيديولوجية، واقتصادية، وثقافية. وإن محاولات ابن سلمان لاستبدال القوى الداعمة للنظام السعودي بدائرة شعبية جديدة من الشباب، المنشغل بالوظائف والمتعة أكثر من الأيديولوجية، تبدو جديّة وقد أخذت شكل الرهان الأخير. ولكن الرهان على الشباب لا يخلو من مجازفة خطيرة العواقب، بالنظر أولًا إلى حاجات الشباب الملحّة (الوظيفة، السكن، السيارة، الرفاه، التأمين الصحي..)، وإلى سقف توقعاته المرتفع ثانيًا. حتى الآن هناك شهية منخفضة في السعودية نحو الثورة، وحتى دعاوى الإصلاح مكتومة وليست معدومة. ولكن التغييرات التي أحدثها ابن سلمان دفعت الناس إلى مساءلة كثير من الثوابت الاجتماعية والعقدية في حياتهم، وسوف يبقى السؤال: ماذا لو فشلت إصلاحات ابن سلمان؟ فهل سيبدؤون بمساءلته هو أيضًا؟![79].

ثالثًا: إصرار السلطات السعودية على خيار الاضطهاد السياسي، المرتكز الثابت لكل عهود الملوك السعوديين، في التعامل مع الناشطين، واستخدام سياسة الاعتقال العشوائي، قد ينقذ النظام من خطر وشيك، ولكن ما يلزم البحث فيه هو النتائج المؤكّدة في المديين المتوسط والبعيد. في كل الأحوال سوف يتعيّن على السلطات السعودية إجراء تبديلات جوهرية لسياساتها، من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي، وكسب ثقة الحكومات والشركات الأجنبية، لا سيما بعد مقتل

77 - A Vertual Revolution, The Economist, Sep 13, 2014; https://econ.st/2VVlH9A

78 - https://www.thesocialclinic.com/saudi-arabia-ranks-first-on-twitter-worldwide/

79 - Jane Kinninmont, Can Mohammed bin Salman really save Saudi Arabia?, Prospect, March 19, 2018; http://tiny.cc/6lyb6y

خاشقجي الذي فجّر تناقضات السلطة وكشف ملفات بالغة الحساسية للخارج.

إن افتتان كثيرين في الداخل والخارج بإصلاحات ولي العهد زال بطريقة خاطفة، وبدت الليبرالية الاوتوقراطية نموذجًا مكررًا، فالآمال المعقودة على الرجل الذي تبنى "تحديث" بلده وإخراجه من أسر الماضي اقتصاديًا وإيديولوجيا تبدّدت سريعًا.

إن التوفيق بين الإسلام والحداثة كما أراده لم يكن سوى مسوّغٍ لسيطرة ديكتاتورية وحشية بدأت بالاعتقالات الواسعة التي شملت ناشطين وشخصيات دينية معتدلة، وناشطات من المدافعات عن حقوق المرأة، ثم الأمراء والوزراء والتجار، وتعذيب الناشطات وحرق أجسادهن، والجريمة الصادمة بقتل خاشقجي وتقطيع جسده، والإعدامات الجماعية. ولأن زمننا هو زمن ثورات على صنوفها، أي زمن التحوّلات الكبرى الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية، فإن الركون إلى نتائج نهائية وقاطعة يبدو ضربًا من الخيال والخداع. نعم، تقدّم النتائج الظاهرية جملة انكسارات وانحسارات لتيار إصلاحي تصدّر المشهد لسنوات، وتوارى ملايين الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، وسيق الآلاف من مختلف القوى الاجتماعية والسياسية إلى المعتقلات بتهم واهية، وتمّ تنفيذ أحكام إعدام وحشية وعشوائية، وعاد مناخ الخوف والتخويف ليبسط سطوته على أرجاء المملكة، ولكن يبقى السؤال: هل أُسدل الستار على مطالبة الناس بالحريات والحقوق السياسية؟ هل يعني ذلك أن الرغبة في التحرر من العبودية والاستبداد خمدت للأبد؟ من وحي التجارب نفسها، فإن حركة الأفكار الإصلاحية تميّزت بالذكاء الفطري الذي جعلها تتكيّف مع الظروف، وإن شيئًا واحدًا تؤكّده تلك الحركة وهو أن المطالب التي ترد في عرائض الإصلاحيين تتجدّد وتتطوّر ودائمًا تكون لناحية مطلبها الدائم المبشّر بولادة دولة ديمقراطية تحتكم إلى دستور واضح وفاعل، يفصل بين السلطات، ويؤكّد على حق المشاركة، وتقاسم السلطة والثروة، ويحقق التمثيل العادل للمكوّنات السكانية كافة، والأهم من ذلك كله أن أعداد المنضوين في التيار الإصلاحي تتضاعف بشكل كبير في كل مرحلة[80].

فقد عاد موقّعو عريضة "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" في 2003 ومعهم زمر أخرى من الكتّاب، والأدباء، والفنانين، لإطلاق عريضة أخرى من وحي ثورات الربيع العربي في 2011 بعنوان "إعلان وطني للإصلاح: نداء من مثقفين سعوديين إلى القيادة السياسية"[81].

بدا سقف العريضة الثانية مرتفعًا، ويصل إلى "معالجة العيوب الجوهرية في نظامنا السياسي،

---

[80] - للمقارنة: أنظر: نص عريضة "معالم مقترحة لسبل الإصلاح والتطوير"، مجلة الجزيرة العربية، كانون الثاني/يناير 1991، ص 7 وما بعدها، الرابط:

https://urlzs.com/DAsB5

وأنظر: عريضة "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله"، يناير 2003، مجلة "شؤون سعودية"، العدد الثاني، آذار/مارس 2003، الرابط:

https://urlzs.com/aqE2R

[81] - فرضت العريضة على القيادة السياسة التأمل في تفاعلات "الثورتين التونسية والمصرية"، وتداعياتها "وما ظهر بسببهما من تأزّمات وحراك سياسي في العديد من الأقطار العربية – وبلادنا في القلب منها -، الأمر الذي أوجد ظروفًا تفرض علينا جميعًا مراجعة أوضاعنا، وبذل أقصى الجد في إصلاحها..". في الوقت نفسه، ذكّر الموقّعون بما تضمنته العريضة السابقة من مطالب وترحيب الملك عبد الله بها. الإصلاحات الموعودة، بحسب العريضة، لم تنجز كما ينبغي "ولم يتحقق منها إلا النزر اليسير"، بل "إن المشكلات التي أشير إليها في وثيقة الرؤية وما تبعها من خطابات مطلبية قد تفاقمت بسبب تأخر الإصلاح السياسي".

ويقود البلاد نحو نظام ملكي دستوري راسخ البنيان"، مشفوعًا بمبدأ "رضا الشعب هو الأساس لشرعية السلطة".

والخلاصة، أن كل ما قيل في العريضة يندرج تحت سقف الملكية الدستورية، على مستوى شكل الحكم، والعلاقة بين السلطات الثلاث، والمساواة في الحقوق والواجبات[82].

بالتزامن، تقدّم نحو خمسين شابًا أطلقوا على أنفسهم "شباب 23 شباط/فبراير"، وهم من الكتّاب، والأدباء، والصحافيين برسالة إلى الملك عبد اللّه، خلصوا فيها إلى "ضرورة القراءة الواعية لتطوّر المجتمعات ومواكبته".

وحدّدوا سلسلة مقترحات/مطالب: مراجعة وتطوير الأنظمة الثلاثة: النظام الأساسي للحكم، مجلس الشورى، مجالس المناطق، إضافة إلى نظام مجلس الوزراء"، ومكافحة الفساد، ودعم استقلال القضاء والمساواة بين المواطنين وتمكين المرأة، وإعادة تشكيل الحكومة وفق معايير جديدة وخفض متوسط أعمار الوزراء إلى 40 سنة، وإشراك الشباب والمرأة. والحال نفسه ينسحب على مجلسي الشورى والمناطق.

وتسريع عملية الإصلاح السياسي والمشاركة الشعبية، وإقرار الانتخابات للمجالس كافة، والفصل بين السلطات، وإقرار مبدأ الشفافية والمحاسبة والتنمية المتوازنة، ومراجعة الخطاب الديني، وتطوير مناهج التعليم وإشاعة قيم التسامح والوسطية، وتعزيز دور المرأة، ورسم استراتيجية شاملة لاستقطاب الشباب وإبعادهم عن الغلو والتطرف[83].

تلفت الرسالة إلى التفكير بصورة مستقلة وسط جيل من الشباب يجترح دربًا في الحراك الإصلاحي، ويعكس ثقة الجيل بهويته الخاصة، والتأمل في الأوضاع بطريقة غير نمطية أو آلية[84].

في المقابل، اختار ثلّة من لداتهم البقاء حيث هم مع تخفيض مستوى الإفصاح عن الحقيقة، فكان السجن مآبًا لبعض منهم مثل: عصام الزامل، بدر الإبراهيم، محمد الصادق، نسيمة السادة، عبد اللّه المالكي.

واختار آخرون المنفى أو الاستقالة، أو إعادة التموضع. على وجه الإجمال، في تواصل مع التيار الإصلاحي، كانت قابلية الشارع السعودي على استيعاب أفكار "الربيع العربي" على قدر فارق من

---

[82] - ويلحظ في قائمة الموقّعين الذين تجاوز عددهم 120 شخصًا أنهم من تيارات فكرية وسياسية متنوّعة (إسلاميون، ليبراليون، يساريون، ناصريون)، وكذلك منتمون إلى مذاهب دينية متعدّدة (شيعة، سلفية/وهابية، صوفية، إسماعيلية)، ومن الجنسين. وعلى المستوى المهني هناك بيروقراطيون (وكيل وزارة، مستشار حكومي)، أساتذة جامعيون، كتّاب، روائيون، شعراء، رجال أعمال، صحافيون، فنانون، محامون، قانونيون، حقوقيون. انظر:

نداء من مثقفين سعوديين للقيادة السياسية، موقع "محمد سعيد الطيب"، بتاريخ 23 شباط/فبراير 2011، أنظر الرابط:

https://urlzs.com/mHf2M

[83] - رسالة شباب 23 شباط/فبراير إلى الملك، موقع الحوار. نت، بتاريخ 23 شباط/فبراير 2011، أنظر الرابط:

https://urlzs.com/Yk1d8

[84] - ما يلفت في قائمة الموقّعين أنها تضم صحافيين، وشعراء، وناشطين، اختاروا، في الوقت الراهن، التماهي مع السلطة، لا لأنهم يهجرون معسكر الإصلاح الذي التحقوا به عن قناعة تامة، ولا لأن مطالبهم قد تحقّقت، فإن ما يومئ إليه التخلي الظاهري هو أن مواقف بعض الأشخاص لا تعتصم بمعيار الولاء، بل بالظرف المحيطي المتبدّل، وهذا ينبّه السلطة إلى أن الالتحاق بها غالبًا ما يكون محسوسًا بتحقيق مصلحة، أو درء خطر. فكتّاب مثل أحمد عدنان، وعضوان الأحمري، وسعيد الوهابي، وهاني الظاهري، وعلي الرباعي، وحمود الزيادي العتيبي، وجمال بنون، وحسن مصطفى وغيرهم في قائمة الموقّعين على "رسالة 23 فبراير"، لم يختاروا بالضرورة التنكّب إلى معسكر السلطة بملء إرادتهم، فالعبرة بالأفكار التي كتبوها أو اعتنقوها حين كانوا أحرارًا ودون تدخّل من قوى خارج إرادتهم، إكراهية كانت أو إغرائية.

الكفاءة والسرعة. ويجدر الانتباه إلى أنه ليس مجرد خطاب الربيع العربي ومناخه هو مصدر إلهام وتحريك للشارع المحلي، بل ثمة إرث من الأفكار الإصلاحية أعيد إحياؤه ليكون جزءًا من حراك شعبي متجدّد. بعض أولئك الذين ابتهجوا لإصلاحات محمد بن سلمان يدرك تمامًا ما يعنيه الفصل بين الاجتماعي والسياسي.

ولا غرابة أن يكون من بين الأسماء التي وقّعت على عرائض، وتطالب بالإصلاحات السياسية الشاملة، أسماء وقفت مع إصلاحات محمد بن سلمان، مثل تركي الحمد، وناصر القصبي، وعبد الله بن بجاد العتيبي، وقينان الغامدي وآخرين.

وللأسباب نفسها المذكورة سلفًا فإن التنكّب الظرفي من موقف إلى آخر لا يعني بالضرورة انقلابًا على القناعات الأولية، وإنما انحصار الخيارات بين: الالتزام المبدئي بكل أثمانه المكلفة، والتموضع الإكراهي بمصالحه المتوقّعة، أو الانسحاب والخروج من حلبة المواجهة. ومع أن قلة زاد المنضوين تحت عباءة السلطة تفقر بيانهم السياسي والثقافي فإنها تدرك، بيقين، أنها تعيش وضعًا ركيكًا وغير قابل للإقناع. وإن الانفتاح الاجتماعي بات مصحوبًا ببطش سياسي غير مسبوق.

تؤكّد ذلك المعطيات الرقمية، إذ جاءت السعودية في المرتبة 172 من أصل 180 في تصنيف حرية الصحافة على مستوى العالم للعام 2019[85]. وأن النظام السعودي أصبح " أقل تسامحًا مع أي معارضة أو انتقاد مقارنة بالماضي"[86].

الكثير من الليبراليين السعوديين سعداء لأنهم يرون خصومهم خلف القضبان أو بلا سلطة. ولسان حالهم "لقد حان دورنا الآن"

يجادل روبرت كاجان أنصار نظرية التحديث في حجتهم بأن المجتمعات النامية لابد لها من المرور عبر مرحلة استبدادية قبل أن تصبح ديمقراطيات، لأسباب اقتصادية وسياسية على حد سواء. وعليه، يمكن الوثوق فقط بالحكومات الاستبدادية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة، دون عوائق بسبب الضغوط الشعبية من أجل الإنفاق التضخمي وزيادة العجز. ويرجع في ذلك إلى رأي صموئيل هنتنغتون في ستينيات القرن الماضي القائل بأن ما يؤدي إلى تحديث المجتمعات هو النظام وليس الحرية. وخلال أواخر سبعينيات القرن العشرين استخدمت جين كيركباتريك هذه الحجة للدفاع عن دعم الديكتاتوريات "الصديقة" اليمينية، على قاعدة أن هذه الدكتاتوريات قابلة لأن تتحوّل في نهاية المطاف إلى ديمقراطيات إذا دعمتها الولايات المتحدة. ولكن ما جرى في تجربة السعودية في ظل محمد بن سلمان كان عكسيًا بل مرعبًا[87].

---

[85] - Reporters without Borders; 2019 World Press Freedom Index, https://rsf.org/en/ranking/2019.

[86] - مي المهدي وكمال الضيف، "إصلاحات اجتماعية بلا انفتاح سياسي في السعودية".. Swissinfo.ch، 2 آذار/مارس 2018،

[87] - Robert Kagan, The Myth of the Modernizing Dictator, The Washington Post, October 21, 2018;

الخلاصة:

- في خلاصة مكثّفة لمجمل التغييرات البنيوية الحاصلة في عهد الملك سلمان والمفصّلة وفق قياسات نيوليبرالية تكون المعادلة النهائية على النحو التالي: خلاصة "رؤية" ابن سلمان هي: حرّيات اجتماعية مقابل حرمان اقتصادي ممثلًا في سياسة ضريبية قاسية، وقمع سياسي على نطاق واسع. هذه المعادلة تُعنى بالمستقبل أكثر من الحاضر، فكل ما جرى ويجري مرصود لتأسيس، وصون، وضمان السلطة السياسية في مرحلة يكون فيها محمد بن سلمان ملكًا. بكلمة، إنها معركة المستقبل التي تحاك حولها أساطير حقيقية ومتخيّلة، ويأمل ابن سلمان أن يربحها دون عناء، في وقت يغيب فيه العضيد الأكبر، الوالد/الملك.

- السياسة القمعية التي تبناها ابن سلمان والمتزامنة مع الإصلاحات الليبرالية في المستويين الاقتصادي والاجتماعي تؤكّد الانتقائية في النظرة إلى الليبرالية، وأن لا ليبرالية سياسية في الأفق.

في حقيقة الأمر، إن اعتناق مسارين متعاكسين في الليبرالية يبطن قلقًا من خروج الإصلاحات الاجتماعية عن السيطرة وانزلاقها إلى السياسي، ولذلك جرى اعتماد القمع أداة ضبط وكبح لتوقعات الناس. بانتقائية التعامل مع الليبرالية تبعث السعودية برسالة واضحة بأنها تتعامل مع النيوليبرالية كوصفة مشروطة، فتختار منها ما يناسبها وترفض ما يتعارض مع مصالحها. فهي ضد الليبرالية السياسية بمجمل تمثيلاتها (الفصل بين السلطات، والانتخاب، والتعددية الحزبية، والبرلمان كامل الصلاحيات..). من جهة ثانية، ثمة مجادلة مبتسرة، وفي الوقت نفسه خادعة، خلاصتها أن التغييرات التي أجراها ابن سلمان كانت بدون أكلاف: إزاحة الأمراء المنافسين (محمد بن نايف، متعب بن عبد الله)، ومصادرة أجزاء كبيرة من ثروات كثير من الأمراء والوزراء، وإدخال تغييرات اجتماعية (قيادة المرأة للسيارة، السينما، الحفلات الغنائية)، وتقليص صلاحيات المؤسسة الدينية واعتقال عدد كبير من مشايخ الصحوة... وحتى الآن لا مؤشرات على رد فعل انتقامي أو احتجاجي يمكنه تهديد مركز ابن سلمان وتطلعاته السياسية. تعضد الجدال معطيات من قبيل أن الكثير من الليبراليين السعوديين سعداء لأنهم يرون خصومهم خلف القضبان أو بلا سلطة. ولسان حالهم "لقد حان دورنا الآن". إن الركون إلى مثل هذا التفويض المخاتل يعيق التفطّن إلى تجارب سابقة كان فيها الليبراليون في موقع من يأكل العصي، وكان خصمهم الأيديولوجي هو من يعدّها. واستدعاء ذلك ضروري حتى لا تخدر مشاعر الليبراليين أمام وهم التعميمات الماكرة. والأهم من ذلك أن ابن سلمان ليس رمزًا لا للإصلاح، ولا لمكافحة الفساد والتقشف، وقد كشفت مشترياته عكس ذلك: يخت (550 مليون دولار)[88]، ولوحة ليونارد دا فنشي (450.3 مليون دولار)[89]، وقصر لويس السادس عشر في فرنسا (300 مليون دولار)[90]. وفي نهاية المطاف فابن سلمان الذي يُخضع الأمراء والوزراء للمساءلة سوف يخضع هو الآخر للمساءلة ولكن من الناس.

88 - Rise of Saudi Prince Shatters Decades of Royal Tradition, New York Times, October 15, 2016;

89 - Saudi Arabia's Crown Prince Identified as Buyer of Record-Breaking da Vinci, Wall Street Journal, December 7, 2017;

90 - World's Most Expensive Home? Another Bauble for a Saudi Prince, New York Times, December 16, 2017;

إذا كانت الليبرالية مصمّمة تاريخيًا لوضع قيود على السلطة وتقليل دورها، وإبعادها عن السوق وتوسيع الحريات المدنية، فإن السياسات الاقتصادية والاجتماعية فضلًا عن السياسية جاءت بنتائج معاكسة لليبرالية. إن التغييرات الحاصلة في مجملها تسير كلها باتجاه تحقيق هدف واحد ألا وهو تركيز السلطة في يد ابن سلمان، وإن حاول إعطاء سياساته لمسة إصلاحات ليبرالية. وإن التحرر الثقافي لا يُخفي حقيقة أن المناخ السياسي في المملكة أصبح استبداديًا. أخيرًا، ثمة قلق ينتاب محمد بن سلمان إزاء السلطة، التي تدور حولها كل التغييرات، وتكتسب صفة الديمومة أو الزوال. وما هو في حكم اليقيني، ويقع خارج الألوان المخادعة المنبعثة من تغييرات تأخذ شكلًا ليبراليًا ولكنها تنطوي على أهداف ضدّية، وهي ضروب من الهيمنة، والتملّك الاحتكاري للسلطة، هو أن الانتقائية في الإصلاحات خيار عقيم، وأن بلوغ السوّية السياسية أمر حتمي، وإن تلطى وراء الثلاثية الفوكوية للقمع: الحظر، والرقابة، والإنكار[91]. فتلك تدابير تكتيكية تفقد قدرتها الوقائية والردعية بمرور الوقت، وسوف تواجه بالرفض، والتمرّد، والثورة، بكونها نتاج معرفة تقنيات السلطة.

[91] - ميشيل فوكو، إرادة المعرفة، ترجمة مطاع صفدي وجورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990، ص 33، وأنظر الفصل الثاني: الفرضية القمعية من الكتاب نفسه، ص 37 وما بعدها.

دور التنمية في إعادة بناء الدولة الوطنية: "حالة جمهورية مصر العربية"

محمد عبد الشفيع عيسى
أستاذ باحث في اقتصاديات التنمية والعلاقات الدولية – مصر

مقدمة:

"التنمية" مقولة معقدة بطبيعتها، ومندمجة، متعددة الجوانب ومتداخلة في نفس الوقت، تفيد التطور الإنساني على مدارج الإشباع المادي والروحي للمجتمعات البشرية عبر الزمن.

وبرغم ذلك فإنه يمكن تفكيكها إلى عناصرها الأولى، لغرض التحليل، إلى تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية، وربما تنمية سياسية وثقافية وتكنولوجية أو غير ذلك. وسيكون مناط التركيز في هذه الدراسة التنمية في بعدها الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، في المحل الأول، مع إشارة موجزة نسبيا إلى التنمية الاجتماعية، دون إغفال الصلة بالأبعاد التنموية الأخرى بطبيعة الحال.

يرى عديد من الدارسين العرب أن مشروع "الدولة القُطرية" أو "الدولة الوطنية" الذي مارس الهيمنة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان العربية خلال نصف القرن الماضي قد أثبت فشله الذريع، وأكبر دليل على ذلك ما قد جرى ويجري خلال العقد الزمني الراهن. ونحن من بين هذا العديد.

ولكن تبزغ الآن دعوة لإعطاء فرصة وفسحة زمنية لإعادة بناء الدولة التي اهترأت، وثمة مدخل ناجع لذلك يمكن أن يتمثل في عملية التنمية الشاملة. لا بأس لدينا في ذلك، وإن كنا من حيث المبدأ نرى أن المشروع القابل للحياة والممثل للطموح العربي الحقيقي للعيش الكريم، في عالمنا وعصرنا، هو المشروع العربي-العروبي، المشروع "الثوري"، ذلك القائم على منظومة اقتصادية واجتماعية ذات أفق تقدمي (وفق المعنى المتوافق عليه بصورة عامة لدى فصائل اليسار العربي والعالمي لمصطلح "التقدم") وديمقراطي بالطبع، ووحدوي بالطبيعة التاريخية بالمنظور الاجتماعي والمنظار المستقبلي.

استبدل الاستعمار القديم، المثبت بالاحتلال العسكري والإخضاع الظاهر باستعمار جديد، قائم على السيطرة الاقتصادية والتكنولوجية

وجريًا على العبارة القائلة بإعطاء فرصة وفسحة لإعادة بناء الدولة الوطنية، نشرع في بسط بعض المقدمات لذلك، عن طريق البحث عن قواعد جديدة "قويمة" تصلح مدخلًا ناجعًا، بصفة نسبية، لإعادة البناء تلك. بيد أن إعادة البناء، وفق أسس فكرية مختلفة عما جرى عليه الحال خلال خمسين عامًا وزيادة، تتطلب حرث الواقع، أو الشروع في ذلك، لتقويم الحصاد، ومحاولة تقييم المسار، وإنارة

الطريق نحو مسير. وفي سبيل ذلك نقدم هذه المساهمة المتواضعة بالتطبيق على حالة عربية ممثلة إلى حدّ بعيد، هي حالة جمهورية مصر العربية، وتجربتها التنموية الراهنة، وخاصة خلال السنوات القليلة الأخيرة، في محاولة لتقييم ما جرى في مضمار التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومحاولة التقويم بإنارة شطر من السبيل المستقبلي (القويم). سعيًا إلى تحقيق هذا الغرض الطموح من هذه المحاولة المتواضعة قمنا بتقسيم الورقة البحثية هذه إلى خمسة أقسام.

في القسم الأول عالجنا "التحوّل الهيكلي للاقتصاد الوطني"، بوصفه لبّ عملية التنمية الاقتصادية في الداخل.

عرّجنا، من بعدُ، في قسم ثانٍ، على الساق الأخرى للتنمية الاقتصادية، وهي النمط الأساسي للعلاقات الاقتصادية الخارجية، في ثلاث شُعَب: الاستثمار الأجنبي المباشر، والديون الأجنبية، والإطار العربي والدولي للمتغيرات المحلية.

ثم كان لنا أن نمرّ في قسم ثالث على الجانب الثاني للتنمية الشاملة، أي التنمية الاجتماعية، في شطرين موجزين عن الريف والمدينة، من جهة أولى، وعن مشكلة الفقر، من جهة ثانية، وفي قسمين رابع وخامس عمدنا إلى محاولة تبيان معالم رؤية فكرية (مختلفة) نراها أكثر نجاعة لمقاربة المستقبل المصري - العربي المرتجى.

أولًا: التنمية والتخلف الاقتصادي

التخلف الاقتصادي، كمقولة معاصرة، ظاهرة اجتماعية ولدت وتكوّنت وتبلورت في ظرف تاريخي محدد، ظرف تكوّن وتطوّر "النظام العالمي للرأسمالية" ومعه "الاستعمار" كظاهرة مرتبطة ارتباطًا عضويًا بالانتشار الكوني للرأسمالية كمنظومة عالمية، وبشكل متدرج منذ مطالع القرن السادس عشر، بالتزامن مع انحسار الوجود القوي للعالم الإسلامي، وخاصة من الزاويتين الاقتصادية والعلمية كقوة كونية مؤثرة. بهذا المعنى، أقامت الدول الاستعمارية ذات النظام الرأسمالي، في القارة الأوربية، نظامًا عالميًا، قوامه الهيمنة على البلدان في القارات الأخرى، بغرض إخضاعها، لتمثل مواقع خلفية تابعة للمركز الرأسمالي، تمدّه بالمواد الأوليّة الزراعية والمعدنية والطاقوية، وتستقبل منتجاته النهائية والمصنّعة، فهي منجم ومزرعة وسوق.

اتخذ الاستعمار أشكالًا متنوعة، باختلاف ظروف الزمان والمكان، وظل جوهره ثابتًا: وهو الهيمنة والإخضاع، لإدامة التبعية والخضوع، تحقيقًا لجوهر النظام الرأسمالي العالمي: وهو الاستغلال والتطور غير المتوازن على ضفّتي السيطرة والتبعية، وبتعبير آخر التقدم الاقتصادي والتخلف الاقتصادي.

وبرغم حصول المستعمرات والبلدان شبه المستعمرة والبلدان المستقلة اسميًا على استقلالها السياسي المعلن، في قارات إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، وخاصة خلال مرحلة ما بعد المرحلة الثانية، فقد استُبدل الاستعمار القديم، المثبت بالاحتلال العسكري والإخضاع الظاهر باستعمار جديد، قائم على السيطرة الاقتصادية والتكنولوجية.

ولقد تحققت درجات متنوعة من الاستقلالية والتطور الاقتصادي في عموم البلدان المتخلفة المسيطَر عليها والمسماة بالعالم الثالث في مرحلة "القطبية الثنائية" (1945 و1990) بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، وخاصة في شرق آسيا وشطر من أميركا اللاتينية.

ورغم ذلك كله فقد بقي التخلف الاقتصادي النسبي قرين الانقسام غير المتكافئ للنظام الاقتصاد

العالمي، رأسماليّ التمركز، سمة مميزة لشطر واسع من "العالم الثالث السابق"، كما هي الحال في بلدان الوطن العربي والعالم الإسلامي والعديد الآخر من مناطق وبلدان إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. في ضوء ذلك، وباعتبار التخلف الاقتصادي ظاهرة تاريخية نشأت وتطورت عبر الزمان (المعاصر)، يمكن تعريف التخلف الاقتصادي انطلاقًا من علاماته الظاهرة وجوهره الكامن. وتتمثل أهم علاماته الظاهرة في الركود المتجسد في الانخفاض المقارن لمعدل النمو الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

وأما جوهره الكامن فيتجسد في الاختلال الهيكلي المتأصل والمزمن للاقتصاد الوطني ولنمط علاقاته الأساسي بالعالم الخارجي المتقدم اقتصاديًا.

يكون الاقتصاد ميّالًا للضعف الإنمائي – والتخلف النسبي- في حالة التبعية التكنولوجية أو الدرجة العالية من الاعتماد على الغير

ومن هذا التعريف للتخلف نلاحظ:

1- **أن مظهر التخلف الأساسي**، وهو في الوقت ذاته نتيجته الختامية، يأخذ شكلًا كميًا يتمثل في انخفاض معدل النمو الاقتصادي وكذلك انخفاض متوسط الدخل الفردي وهو ما يؤدى إلى ظواهر قابلة للقياس من حيث مستوى المعيشة ونوعية الحياة ومدى إشباع الحاجات الأساسية.

2- **ويعرّف معدل النمو الاقتصادي** بأنه معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي في مدة زمنية معينة، هي غالبًا سنة، محسوبًا كنسبة مئوية من مستوى ذلك الناتج.

3- أن جوهر التخلف "نوعي" أو كيفي ويتمثل في:

أ- الجمود في تطور الهيكل الاقتصادي[1].

ب- الاختلالات الأساسية بهذا الهيكل[2].

---

[1] - الهيكل الاقتصادي هو النمط المحدد للعلاقة التركيبية أو البنائية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والمتمثلة في:

1- القطاع الأوّلى (primary sector): ويشمل الزراعة والصيد، من جهة أولى، والتعدين أو الصناعة الاستخراجية، من جهة ثانية.

2- القطاع الثانوي (secondary sector): ويشمل الصناعات التحويلية.

3- القطاع الثالث: القطاع الخدمي (أ). تقليدي. (ب) غير تقليدي.

فإذا ما كانت الغلبة للقطاع الثانوي والقطاع الخدمي غير التقليدي على الهيكل الاقتصادي فإننا أمام اقتصاد متقدم، أما إذا كان الاعتماد على القطاع الأوّلي والخدمات التقليدية فإننا أمام اقتصاد متخلف. وكلما كان هناك تزايد تدريجي ومنظم في النصيب النسبي للقطاع الثانوي كمصدر مولّد للناتج المحلي الإجمالي كنا أمام اقتصاد نامٍ.

[2] - إن أهم التوازنات الأساسية للاقتصاد هي:

1- التوازن بين السكان والموارد.

2- التوازن بين الفئات الاجتماعية المختلفة من حيث نصيبها من الدخل القومي.

3- التوازن بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة المولدة للناتج المحلي الإجمالي، المشار إليها سابقًا، وكذا التوازن الداخلي بين الفروع المختلفة للقطاع الصناعي التحويلي.

ومن ثم فالاختلالات الأساسية هي:

1- عدم التوازن بين الموارد المتاحة واحتياجات السكان.

2- التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات والفئات الاجتماعية.

3- الاختلال في توزيع القطاعات المولدة للناتج من حيث غلبة أو هيمنة القطاع الأوّليّ والخدمات التقليدية، واختلال العلاقة النسبية بين الفروع المولدة للناتج الكلي لقطاع الصناعة التحويلية، من حيث غلبة صناعات السلع الاستهلاكية، وضآلة الوزن النسبي لصناعات السلع الوسيطة والرأسمالية (الآلات والمعدات الإنتاجية).

ت- العلاقات مع العالم الخارجي. يلاحظ هنا أن أنماط العلاقة بالعالم الخارجي، في الاقتصادات المعاصرة، تتحدد بصفة أساسية فيما يلي:

1- الاعتماد المفرط على العالم الخارجي، أو "التبعية"، وهذه هي السمة المميزة للاقتصاد المتخلف، في علاقته بالعالم المتقدم اقتصاديًا.

2- السمة المميزة للاقتصادات المتقدمة في العالم المعاصر هي الاعتماد بصفة أساسية على الموارد الذاتية، وربطها بعلاقات التكامل بين الاقتصادات المتقدمة وبعضها البعض. ونظرًا لهيمنة النظام الرأسمالي الدولي على النظام الاقتصادي العالمي ككل فقد جنحت الدول المتقدمة –ذات النظام الرأسمالي- إلى بناء علاقات قائمة على الاستغلال والهيمنة إزاء البلدان المتخلفة اقتصاديًا.

3- الانتقال من الاعتماد المفرط على العالم الخارجي إلى الاعتماد المتوازن، وهذه سمة الاقتصادات الناهضة في العالم النامي بصفة عامة، وفي شرق آسيا خاصة.

وهكذا يتحدد النمط الأساسي للعلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي وفق درجة الاعتماد الذاتي مقابل الاعتماد على الخارج، وذلك في الدوائر الثلاث الآتية:

الدائرة التجارية، وذلك من حيث مدى التوازن والاختلال في الميزان التجاري (صادرات/ واردات) وميزان المدفوعات (ميزان العمليات الجارية وميزان العمليات الرأسمالية)؛

ثم الدائرة المالية من حيث مدى الاعتماد على الذات/ الخارج في تمويل التنمية بوساطة القنوات المختلفة (استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر- المعونات الرسمية والقروض الميسرة – والاقتراض التجاري بشروط السوق الدولية).

وأخيرًا الدائرة التكنولوجية من حيث مدى الاعتماد على النفس في استمداد مقوّمات القدرة العلمية- التكنولوجية والقدرة المعرفية والابتكارية، سواء منها المقوّمات الصلبة (الآلات والمعدات والتجهيزات التكنولوجية المختلفة) أو المقوّمات الناعمة (الخدمات والمكوّنات غير الملموسة من التكنولوجيا –كبراءات الاختراع و "أسرار الصنعة"- بما في ذلك تكنولوجيا قطاع المعلومات والاتصالات).

وبالتالي فإن الاقتصاد يكون ميّالًا للضعف الإنمائي – والتخلف النسبي- في حالة الدرجة المتزايدة للانكشاف التجاري (مجموع الصادرات +الواردات مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي) وفي حالة الاعتماد التبعيّ على العالم الخارجي في الحصول على الموارد التمويلية، من خلال ارتفاع عبء الديون الأجنبية والشروط والقيود، أو "المشروطية" المصاحبة لها حتى في حالة القروض التيسيرية المقدمة من "البنك الدولي" وصندوق النقد الدولي"، ومن خلال الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية والمعونات.

وكذا في حالة التبعية التكنولوجية أو الدرجة العالية من الاعتماد على الغير في المجال المعرفي والابتكاري والتكنولوجي.

بينما تتحقق الدرجات العالية من التنمية كلما زادت درجة الاعتماد على الذات (على كل من المستوى القُطري داخل الدولة الواحدة، والمستوى القومي كالجماعة العربية التكاملية).

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية – وخاصة بالتعريف عن طريق "الضد" وهو "التخلف"- على النحو التالي:

التنمية الاقتصادية هي عملية رفع معدل النمو الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي؛ من خلال تحقيق التغير الهيكلي، بصفة أساسية؛ في اتجاه الزيادة الجذرية للنصيب النسبي للصناعة التحويلية والخدمات المتطورة تكنولوجيًا من الناتج المحلي الإجمالي ضمن حدود دنيا معينة بالمعايير العالمية المعاصرة؛ بما يؤدي إلى القضاء على الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع؛ من خلال تحقيق درجات أرفع من العدل الاجتماعي والتوزيعي للثروات والدخول؛ وذلك في إطار بناء وإدارة العلاقات مع العالم الخارجي على أساس الاستقلالية النسبية وزيادة درجة الاعتماد على النفس قطريًا وقوميًا ومن ثم تطوير الاعتماد المتبادل مع العالم الخارجي.

ثانيًا: التحوّل الهيكلي للاقتصاد الوطني

تتفق المصادر المختلفة على أن الاقتصاد المصري ظل يعاني خللًا هيكليًا جسيمًا طوال العقود الأخيرة التي شهدت انطلاقة تنموية كبرى في منطقتيْ شرق آسيا وأميركا اللاتينية تمكنت خلالها عدة دول نامية كانت في ظروف مشابهة لمصر حتى أواسط الستينيات من القرن المنصرم من أن تخوض تجربة التحوّل الهيكلي بنجاح. ويقاس التحول الهيكلي للاقتصاد بالتغير -عبر الزمن – بالأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية المختلفة، من حيث أنصبتها في هيكل الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والاستثمارات والتجارة الخارجية، مع الأخذ في الاعتبار حدوث تغيرات مناظرة في المواقع الجغرافية للأنشطة الاقتصادية وفي البنى المؤسسية. ويتمثل المحور المحدد لعملية التحول الهيكلي في إحداث تغير جذري في الوزن النسبي للقطاع الصناعي التحويلي كمصدر من مصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي كقطاع رائد أو قائد للتغير الهيكلي العام، وذلك بما يتراوح بين 25٪ و30٪، وفق ما تدل عليه أغلب التجارب الإنمائية المعاصرة إلى حدّ كبير[3].

وبتطبيق هذا المؤشر على توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية بمصر، كانت قيمة المؤشر قدرها 26,6 خلال فترة 1970-80 ثم انخفضت إلى 20 خلال فترة 1980-90 وجرى لها المزيد من الهبوط إلى 14,3 في الفترة 1990-2000 وإن بلغت 19,7خلال 2000-2006[4].

وتتقارب نتائج تطبيق المؤشر السابق مع معطيات المصادر الرسمية المحلية، إذ تشير البيانات المستسقاة من "وزارة التخطيط" في مصر إلى أن الوزن النسبي للصناعة التحويلية لم يتجاوز 12,7٪ في عام 82/1981. خلال ربع قرن تقريبًا لم يصل ذلك الوزن النسبي إلى أكثر من 17,2٪ في عام

---

[3] - ومن بين مقاييس التحول الهيكلي، التي اعتمدت على بعض البيانات التاريخية للاقتصاد المصري ما يسمّى بمؤشر عدم التماثل Dissimilarity ويتخذ المؤشرات التالية:

$$D=1/2\sum n\ ai-bi$$

حيث تمثل ai وbi نصيب القطاع i في كل من التوزيعين a و b ويستخدم المؤشر D كمقياس بسيط للتغير الهيكلي الذي يجري للاقتصاد عبر الزمن، عن طريق المقارنة بين قيمة توزيع معيّن في لحظة القياس وقيمته في وقت سابق.

[4] - د. محمد عبد الشفيع عيسى، محددات إدارة الصادرات والواردات في إطار هيكل الناتج المحلي الإجمالي مع تركيز خاص على قطاع الصناعة التحويلية، في: د. إجلال راتب (باحث رئيسي)، تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010، ص ص36-38. وانظر عن المؤشر محل الدراسة:

Olga Memedovic et.al, Structural Change in the World Economy: Main Features and Trends, UNIDO, Research and Statistics Branch, working Paper 24/2009, p.3.

2007/2006 ثم انخفض إلى 16,8٪ عام 2010/2009.[5]

وفي دراسة أخرى[6] تم تعريف التحول الهيكلي بأنه التحول باتجاه الصناعات الأكثر تعقيدًا والخدمات الحديثة كثيفة التكنولوجيا. وقامت الدراسة بمحاولة التغلب على عقبة نقص البيانات بفحص أنماط التحول الهيكلي عبر مدى زمني ممتد منذ 1960 وتوصلت الدراسة إلى أن أكبر موجة للتحول الهيكلي في مصر وقعت قبل مرحلة 1975-1990 ثم تباطأت عملية التحول بعد 1975 وخاصة في فترة 1990-2010.

وبعد 2000 تعمقت عملية التباطؤ في نمو الصناعة التحويلية وفي نصيبها النسبي من التوظف والقيمة المضافة، ومن ثم تباطؤ التحوّل إلى الخدمات الحديثة. وكانت النتيجة أن حدث جمود في التطوّر الصناعي والتكنولوجي، كما يبدو من خلال نقص نصيب الصادرات عالية التكنولوجيا من إجمالي الصادرات المصرية إلى أقل من 1٪ عام 2010 (مقابل 26,6٪ لدول شرقي آسيا). هذا يدل بصفة غير مباشرة على أن الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد المصري، إن وجدت وحيثما وجدت، مع قلّتها كما سوف يتضح، لم تسهم بصورة جدية في نقل التكنولوجيا الأجنبية إلى داخل البلاد. وفي محاولة للتغلب على الاختلالات الهيكلية للاقتصاد المصري، جاءت "استراتيجية التنمية المستدامة، مصر 20-30" وتمت ترجمتها من خلال وثيقة الخطة متوسطة المدى2018/19-2021/22.[7]

ومن أهم مستهدفات هذه الخطة ما يلي:

1- تحقيق معدل نمو مرتفع للناتج المحلي الإجمالي يبدأ من 5,8٪ في العام الأول من الخطة (2019/2018) ليصل إلى 8٪ في عامها الأخير (2011/2021).
2- رفع معدل الادخار من نحو 11٪ عام 19/2018 إلى ما يقرب من 23٪ في نهاية الخطة.
3- زيادة معدل الاستثمار من نحو 16,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018/2017 إلى 17,9٪ في العام الأول من الخطة ثم إلى نحو 25 ٪ في عامها الأخير.
4- زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من 7,9 مليار دولار عام 18/2017 إلى 11 مليار دولار في العام الأول من الخطة ليتصاعد تدريجيًا إلى نحو 20 مليار دولار في العام الأخير من الخطة.

ولكن هل يمكن في ضوء ذلك أن يتحقق تحول هيكلي ملموس باتجاه رفع النصيب النسبي جذريًا للصناعة التحويلية؟ إن الخطة متوسطة المدي تقدّر الوصول بالنصيب النسبي المجمّع لكل من الصناعة التحويلية وقطاع البترول في الناتج المحلي الإجمالي من 17٪ عام 19/2018 إلى ما لا يزيد عن 18٪ عام 22/2021- وكنا أشرنا إلى

---

[5] - أنظر: محمد عبد الشفيع عيسى، بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 220، معهد التخطيط القومي، مارس 2010، الفصل الثاني، جدول رقم 1، و13.

[6] - Rim Mouelhi and Monia Ghazali, Structural Transformation in Egypt, Morocco and Tunisia, ERF Economic Research Forum, The Forum, October 22, 2018.

[7] - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2019/2018-2022/2021 وعامها الأول 2019/2018.

أهمية تحقيق نصيب نسبي يتراوح بين 25٪ و30٪ على الأقل في المراحل الأولى من عملية التنمية.

وتتأكد الضآلة النسبية للمستهدف من التحول الهيكلي في الخطة متوسطة المدى من التوزيع القطاعي للاستثمار المستهدف (داخل البلاد) خلال سنوات الخطة الرباعية المتوسطة، حيث لا يزيد نصيب الصناعات التحويلية عن 12,5٪ مع نصيب للصناعات الاستخراجية (بترول وغاز طبيعي) يقدر ب 11,3٪[8].

ثالثًا: التنمية وأنماط العلاقات الاقتصادية الخارجية

3.1 الاستثمار الأجنبي المباشر

في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية للاقتصاد المصري، من حيث صلتها بعملية التنمية الشاملة، نتناول ثلاثة موضوعات: الاستثمار الأجنبي المباشر، والديون الخارجية، ثم المتغيرات المحلية في الإطارين العربي والدولي على وجه العموم.

نبدأ هنا بالتساؤل: هل يمكن للاستثمار الأجنبي أن يسد فجوة الموارد بما يساعد جديًا وجذريًا في تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد؟ علمًا بأن المقصود هنا ليس مجرد التحول الهيكلي في حد ذاته ولكن التحول المتمركز حول الذات -auto centered بقدر الإمكان- رغم صعوبة ذلك في بيئة دولية لا تسمح بسهولة بخرق "قواعد اللعبة" القائمة على الاندماج ضمن "سلاسل القيمة العالمية".

فقد يتحقق نوع من التحول، ولكن موجه نحو الخارج بأكثر من اللازم Out-ward looking على نحو ما حدث ويحدث في التجربة الصناعية التركية مثلًا، وفق بعض الدراسات العلمية الرصينة[9]. خلال العام المالي 2008/2007 بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة 17,802 (سبعة عشر ألف مليون دولار) وهي أعلى نقطة بلغها التدفق إلى الداخل خلال فترة 2008/2007-2018/2017.

وكانت أدنى نقطة قد سجلت لعام 2011/2010 بمقدار 9574 مليون دولار؛ حتى أخذت في الاستقرار اعتبارًا من العام 2015/2014 لتبلغ القيمة للعام 2017/2016 نحو 13,349 مليونًا، و13,163 مليونًا للعام 2018/2017.

يلاحظ أن قطاع البترول (والغاز) يستأثر بنصيب الأسد من التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى مصر موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب تصنيف البنك المركزي. وظل هذا هو نمط السلوك المهيمن طوال فترة الدراسة[10].

وحقق البترول والغاز استثمارات داخلة بمقدار 8,8 مليار دولار تقريبًا في 2018/2017 من إجمالي تدفق 13,1 مليار دولار أي بما يمثل نحو 70٪.

---

[8] - في الأرقام السابقة أنظر: المرجع السابق، ص 71-72، جدول 9/3 ص 101، وجدول 12/3 ص 105.

[9] - أنظر في ذلك:

Yilmaz kilikaslan etal. Global Value Chain Integration and Productivity: The Case of Turkish Manufacturing firms, Working Paper no.1283, ERF, January 2019.

[10] - حيث بلغ نصيب البترول (والغاز) نحو 5 مليارات دولار في العام 2008/2007 وواصل الصعود بوتيرة ثابتة تقريبًا ليبلغ أعلى نقطة له في عام 2009/2008 بمقدار 9,6 مليار دولار تقريبًا بنصيب يقارب 75٪ من إجمالي التدفقات الداخلة؛ مع تذبذب بسيط عند مستوى أقل من ذلك نسبيًا خلال السنوات التالية ليحقق البترول والغاز 8,1 مليار دولار في العام 2017/2016 من إجمالي تدفقات داخلية قدرها 13,3 مليار دولار أي بما يمثل 60٪ تقريبًا.

بالمقارنة مع البترول والغاز فإن الصناعة (التحويلية) بلغ نصيبها في بداية فترة الدراسة أي في 2008/2007 نحو 1,5 مليار دولار بما يمثل نحو 8٪ من إجمالي التدفقات الداخلة العام (17,8 مليار دولار). وفي 2018/2017 قدر البنك المركزي حجم التدفق الاستثماري الداخل بمبلغ 13,163 مليون دولار كان نصيب الصناعة منها 1,316 مليون دولار أي بنحو 10٪ إلا قليلًا، وهي نسبة مرتفعة تشذ عن المتوسط المسجل لنصيب الصناعة النسبي طوال فترة الدراسة، مما يستدعي التأنّي في إصدار حكم أو تقديم تفسير معيّن لذلك.

إلى أي حد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نقلة نوعية في التغلغل البيْنيّ داخل الفروع في الصناعة التحويلية Inter-branch relations من خلال إعطاء ثقل أكبر للفروع ذات العمق التكنولوجي وكثافة البحث والتطوير وما يسمى بالتكنولوجيا العالية نسبيًا؟ في ضوء القيمة العالية التي يمثلها هذا السؤال، نجد ما يلي:

1- تتوفر بعض البيانات لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فيما يخص شركات الاستثمار (بنظام العمل "داخل البلاد") في قطاع الصناعات التحويلية خلال فترة عشر سنوات من 1-1-2008 حتى 31-12-2018؛ وهذه ليست شركات للاستثمار الأجنبي بالمعنى الدقيق، أي ليست من مصدر خارجي بالضرورة.

2- بلغت جملة تدفقات رأس المال المُصدَر للشركات الصناعية في عشر سنوات ما قيمته 25 مليار و242 مليون دولار بمتوسط حوالي 2,5 مليار دولار كل سنة تقريبًا، وهو مبلغ جدّ متواضع بالمعايير الدولية، وفق ما سبقت الإشارة إليه في البحث.

3- بلغ عدد الشركات التي تم تأسيسها وظلت باقية حتى نهاية 2018 نحو 32 ألف شركة (31,952 شركة بالتحديد) – بمتوسط لرأس المال المصدر لكل شركة بأقل من مليون دولار (نحو 0,8 مليون) وهو ما يعني أنها شركات صغيرة ومتوسطة الحجم. ولا بأس في ذلك لو كانت شركات ابتكارية بادئة Start-ups ولكنها، في الواقع، غير ذلك، في أغلبها.

4- إن الشطر الأعظم من رأس المال المصدر للشركات إنما يعود إلى المواطنين المصريين؛ وهو ما يعني، إلى حد بعيد، عدم نقل تكنولوجيا أجنبية من خلال عنصر الملكية لشركاء أجانب (حيث بلغت مساهمة المصريين من إجمالي رأس المال المُصدَر نحو 18 مليار دولار مقابل 2,3 مليار للجنسيات العربية ونحو 4,8 للأجانب).

5- أما من حيث نوعية الصناعات فيلاحظ أن أغلبها مما يطلق عليه الصناعات الخفيفة، حيث المحتوى التكنولوجي البسيط نسبيًا، وخاصة الصناعات الغذائية ومجموعة "الغزل والنسيج والملابس الجاهزة" والصناعات الخشبية وصناعات المعادن. بالإضافة إلى الصناعات الأكثر قابلية لتلويث البيئة والمحيط الحيوي مثل الكيماويات (خاصة الورق والبلاستيك والأسمدة) وبعض مواد البناء (وخاصة الأسمنت). ومن إجمالي رأس المال المصدر والبالغ قرابة 25 مليار دولار-كما أسلفنا- فإن أكبر حصة تستأثر بها مجموعة الصناعات الكيماوية "البسيطة" (6,2 مليار دولار) وقد نضيف إليها "مواد البناء" (2,8

مليار دولار) تليهما الصناعات الغذائية (4,8 مليار دولار) ثم المعادن (3697 مليون دولار). وهناك فرعان صناعيان نود الإشارة إليهما لأهميتهما وهما:

أ- الصناعات الهندسية، ومن المفترض أنها تمثل القلب المحرك للتحول الهيكلي في الصناعة التحويلية، منها تجميعية[11] ومنها صناعة (قلب القلب) إذا صح التعبير، وهي "المعدات والآلات وقطع غيارها" وقد أخذت 592 مليون دولار، ولم تأخذ الإلكترونيات سوى 86,3 مليون دولار، وأخذت "مناطق تكنولوجية وحضّانات علمية" 1,85 مليون دولار.

ب- الصناعات الدوائية، وقد أخذت 2254 مليون دولار، يذهب أغلبها إلى ما يسمى "أدوية" (1,9 مليار) ولكن هل يتم الجزء الأساسي من صناعة الأدوية داخل البلاد، أم يتم شراء البراءات والابتكارات والمواد الفعالة من الشركات الأجنبية عابرة الجنسيات والمقيمة مقراتها الرئيسية في الخارج؟

بالإضافة إلى ما سبق يلاحظ ما يلي:

- إن الإطار التشريعي المصري الراهن، الممثل في القانون رقم 34 لسنة 2017 وتعديلاته، يقدم العديد من المزايا المالية للمستثمر الأجنبي، وخاصة من حيث التسهيلات الضريبية وتيسير التدفقات المالية العكسية إلى الخارج وبأقل قدر ممكن من ضوابط انتقال رأس المال للخارج Capital Controls وفي المقابل فإن هناك قدرًا من الإفراط النسبي في القيود الإجرائية المفروضة من الجهاز الإداري على إقامة المشاريع وتشغيلها بكفاءة وتحويل أصل رأس المال والأرباح.
- كما تجدر الإشارة إلى أن المشرّع المصري لم يستحدث حتى الآن قواعد تفضيلية خاصة يكون من شأنها المساعدة في توجيه الاستثمارات، في هيكلها القطاعي والجغرافي، بالقدر المحقق لانتقالات التكنولوجيا المتقدمة من الخارج، وفق رؤية محددة على المستوى التفصيلي للعلاقات المتبادلة بين الفروع الصناعية والخدمية ذات الصلة. هذا مع العلم بما تضمنته التشريعات من قواعد جاذبة بشكل عام في المناطق الاستثمارية والتكنولوجية.

بلغ إجمالي الدين الأجنبي على مصر في مطلع 2108 حوالي 83 مليار دولار؛ وبلغ في نهاية نفس العام نحو 92,6 مليار دولار تقريبًا، بما يمثل نسبة 19٪ من الناتج المحلي الإجمالي

3.2 الدين الأجنبي

كانت قيمة الدين الخارجي عام 2011 لا تتجاوز34,4 مليار دولار، بنسبة 9,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي[12]. وبإضافة قيمة السندات

[11] - لاحظنا أن رأسمالها المصدر البالغ 3,2 مليار دولار يذهب الجزء الأكبر منه إلى "أدوات كهربائية وإنارة" بمبلغ 882 مليون دولار، و "أجهزة كهربائية ومنزلية"-أي سلع استهلاكية معمّرة- بمبلغ 786 مليون دولار، و "السيارات ووسائل النقل" – وهي تعتبر صناعة تجميع إلى حد كبير أكثر من كونها "صناعة تصنيع المكونات" حيث تأخذ 716,5 مليون دولار.

[12] - ارتفعت إلى 43,2 مليارًا بنسبة 10,7٪ من الناتج في عام 2012، ثم إلى 46 مليارًا بنسبة 9,7٪ عام 2013، وثبتت عند نفس القيمة تقريبًا عام 2014 بنسبة 9,5٪، ثم زادت زيادة طفيفة عام 2015 لتبلغ 48 مليارًا ولكن بنسبة 7,7٪ من الناتج (بما يعني ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أكبر من زيادة الدين). في عام 2016 زادت الديون الأجنبية زيادة ملحوظة نوعًا ما لتبلغ 55,7 مليارًا (بنسبة 7,7٪ من الناتج). ولكن

الدولارية المُصْدَرة خلال عام 2017 بطوله بنحو 4 مليار دولار، بلغ إجمالي الدين الأجنبي على مصر في مطلع 2108 حوالي 83 مليار دولار؛ بلغت في نهاية نفس العام نحو 92,6 مليار دولار تقريبًا، بما يمثل نسبة 19٪ من الناتج المحلي الإجمالي[13].

ثم بلغت القيمة المطلقة للدين الخارجي نحو 106 مليارات عند انتصاف العام المالي 2108/ 2019 تقريبًا.

نلاحظ بصفة عامة تزايد حجم ونسبة الدين للناتج بعد عام 2011 (عام الثورة) ونلاحظ بصفة خاصة ذلك التزايد بوتيرة أعلى خلال فترة ما بعد عام 2013. فقد زاد الدين الخارجي من 46 مليار دولار خلال كل من العامين 2013 و2014 إلى نحو 79 مليارًا عام 2017، بنسبة زيادة نحو 41٪، ثم تواصلت الزيادة القافزة خلال 2018 كما أسلفنا. فهذه إذن هي الفترة (2103-2019) التي سجلت القفزة الملحوظة في مقدار الدين الأجنبي ونسبة الدين للناتج، وخاصة بأثر التوسع في إصدارات السندات الدولارية وباليورو في الأسواق الخارجية، لا سيما الأوروبية، والمسحوبة على الخزينة المصرية.

من وجهة نظر الحكومة - بالإضافة إلى هامش الأمان المستهدف عند السقف الممثل في نسبة 13٪ من الناتج – أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الكلي إلى 5,5٪ خلال النصف الأول من العام المالي الحالي كفيل بخفض نسبة الدين إلى الناتج ليستقر عند هامش الأمان المحدد.

كما ترى الحكومة أن طول الأجل المحدد لاستهلاك الدين (فوق الـ 15 سنة) لمعظم الديون الخارجية بفعل حلول السندات المصدرة باليورو والدولار محل الأصول قصيرة الأجل، بالإضافة إلى الانخفاض المتوقع لتكلفة خدمة الدين في ظل التوقعات بارتفاع التصنيف الائتماني السيادي، كل ذلك من شأنه تحسين شروط الاقتراض إلى حد كبير. من وجهة نظر الحكومة أيضًا أن ارتفاع مستوى الدين الأجنبي إلى الحدود الحالية يقابله أمران:

أ- تزايد الاحتياطي الرسمي من النقد الأجنبي من 15,5مليار دولار تقريبًا عام 2016، إلى 42,5 مليار دولار في شباط/فبراير 2018 ثم إلى ما فوق حاجز 50 مليارًا في 2019 (كأثر، بصفة أساسية، لتراكم النقد الأجنبي المتولد من الاقتراض بالسندات).

ب- ارتفاع حيازة النظام المصرفي للنقد الأجنبي (بعد "تعويم" العملة المحلية-الجنيه)، وخاصة من تحويلات العاملين بالخارج (في ظل الارتفاع في قيمة الدولار محولًا إلى العملة المحلية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2016).

أما من وجهة نظر أطراف أخرى فإن هناك عدة حقائق أساسية:

أ- مازال ارتفاع نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الديون متوسطة وطويلة الأجل يشكل مصدرًا للمخاطر، في ضوء ارتفاع سعر الفائدة وقصر أجل الاستحقاق واستهلاك أصل الدين.

زيادة كبيرة طرأت في عام 2017 لتبلغ القيمة 79 مليارًا (بنسبة 14,8٪ من الناتج أي نحو ضعف النسبة المسجلة في العام السابق، لتعني ارتفاع وتيرة الاستدانة من الخارج بأكبر من الزيادة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة).

[13] - أنظر في ذلك: عرض مشروع بحث "استدامة الدين العام المحلي والأجنبي في مصر: التحديات وبدائل الإصلاح"، السيمينار الاستهلالي المعقود في سبتمبر 2109 (الباحث الرئيسي للمشروع: د. هبه الباز).

ب- توقع زيادة تكلفة الاقتراض الخارجي مستقبلًا في ضوء احتمال استمرار الارتفاع في أسعار الفائدة على الدولار الأميركي.

ج- ليس هناك من ضمان لاستمرار القدرة مستقبلًا على السداد في ظل معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي السائدة، وبالتالي ضعف الاستدامة المالية. ويصل البعض إلى حد التحذير من حالة قد تقترب من الوضع التاريخي لمصر في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

د- انخفاض نسبة ما يتم إنفاقه على القطاعات الأعلى إنتاجية في المدى الطويل، من الصناعة التحويلية والزراعة الغذائية والتنمية التكنولوجية، بالمقارنة مع استثمارات البنية الأساسية والمدن الجديدة. وتتأكد هذه الحقيقة من نمط توزيع الإنفاق العام على أبواب الموازنة وبنودها المختلفة، حيث استنفدت خدمة الدين العام (الفوائد+الأقساط) 64٪ من إجمالي النفقات العامة في العام المالي 2019/2018 والباقي فقط للأجور والنفقات الجارية والنفقات الاستثمارية أو (التنموية) مجتمعة.

هـ- إن ارتفاع مستوى الاحتياطي من النقد الأجنبي يعود إلى الاستدانة المفرطة على هيئة إصدارات السندات المقوّمة بالعملات الأجنبية في الأسواق الخارجية؛ وليس من باطن الزيادة في الصادرات ونحوها.

و- إن ارتفاع حيازة البنوك من النقد الأجنبي يتم في ظل (التعويم النظيف) للعملة المحلية منذ قرارات 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، بما ترتب عليه من معدل مرتفع للتضخم السعري منذ 2017، ممثلًا في مؤشر التضخم الأساسي، وفي الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

3.3: المتغيرات الاقتصادية المحلية ربطًا بقضايا خارجية[14]

لعل من بين المحددات الرئيسية الكبرى للتطور الاقتصادي في المحيط العربي – الإقليمي لمصر في الأجل المتوسط (3-5 سنوات) متغير النفط والغاز، إنتاجًا وتجارةً وسعرًا، مما يدفع إلى التساؤل عن الأثر على الاقتصاد المصري من جراء ذلك. هناك أثر مباشر، وأثر غير مباشر.

أما الأثر المباشر فيتعلق بانخفاض سعر النفط الخام في الأسواق العالمية، ونلاحظ هنا – على خلاف الشائع – أن مصر ليست مستوردًا صافيًا للبترول الخام، وإنما هي مصدر ومستورد في نفس الوقت، وقد تتفوق صادراتها بفارق طفيف على الواردات. ولذلك فهي لم تستفد حتى الآن بصورة ملموسة كثيرًا من انخفاض سعر النفط.

ولكن الموقف من النفط الخام يختلف تمامًا عن الموقف من المنتجات البترولية المكررة وشحنات الغاز المسال، حيث كانت تعتمد مصر تقليديًا على الواردات بنسب متفاوتة، وخاصة من الغاز الطبيعي (حيث وفرت واردات الغاز نحو 30٪ من احتياجات محطات الطاقة) والغاز المنزلي.

ومقابل الأثر السلبي الذي يشكله انخفاض أسعار النفط الخام على مصر، أو فلنقل – مع التحفظ –

---

[14] - أنظر في ذلك: محمد عبد الشفيع عيسى، الاقتصاد المصري ومستقبله في الأجل المتوسط، المتغيرات المحلية في الإطارين العربي والدولي، في: مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 465، تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ص 153- 162.

ضآلة التأثير الإيجابي في حالة المنتجات البترولية، فإن هناك علامة "إيجابية" في المدى المتوسط، بفعل تعاظم اكتشافات الغاز الطبيعي من حقول البحر المتوسط الشمالية (شروق وظهر، والتي تتولاها بصفة أساسية كل من شركة إيني الإيطالية و (بي. بي) البريطانية وتنمية ما هو مكتشف من الحقول.

ذلك سوف يؤدي إلى تزايد الإنتاج المصري من الغاز الطبيعي لتتحول (بعد 5 سنوات تقريبًا) إلى منتج إقليمي رئيسي للغاز يحقق الاكتفاء الذاتي ويمثل شريكًا في مجال الغاز المسوّق عالميًا، ولا سيما إلى أوروبا. ولكن الظنون تحوط هذا الخيار في ضوء التعاون المزمع بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية ضمن ما يسمّى "منتدى الغاز لمنطقة شرق المتوسط"، مما قد يحمل مخاطر ممكنة يحسن التحوّط لها[15].

أما عن الأثر غير المباشر فينحصر في تبعات انخفاض العون الإنمائي المقدّم من بلدان الخليج (السعودية والإمارات والكويت) خلال السنتين الأخيرتين بالذات، لعوامل متنوعة. وفي هذا الإطار، أتى القرض المقدم من صندوق النقد الدولي عبر ثلاث سنوات 2017-2019 (بقيمة 12 مليار دولار) وما تضمنه من برنامج ذي طابع انكماشي وتقشفي بالضرورة، ومن ثم التوزيع غير المنصف والعادل لأعباء البرنامج المذكور، فيما يتعلق بالفئات الاجتماعية محدودة الدخول، وهي كثيرة وكبيرة، وتحاصرها موجات التضخم السعري المنفلت، في غياب تدخل مؤثر من جهاز الدولة، لعجز في القدرات ولنقص في الإدراك.

إن الاعتماد على "قرض الصندوق" في الأجل القصير والمتوسط، وعلى تنمية حقول الغاز الطبيعي في المدى الأبعد، كل ذلك ليس كافيًا لإحداث دفعة تنموية حقيقية للاقتصاد المصري، وتحقيق "نقلة" نوعية على سلّم التراتب الإقليمي والعالمي للدول المؤثرة أو ما يسمى بالدول النامية الكبيرة.

مع ملاحظة وجود عدد من النقاط التي يحسن الإشارة إليها، كما يأتي:

(1) تعثّر المفاوضات مع الجانب الأثيوبي في ملف سدّ النهضة، بما يحمله بناء السد من مخاطر محتملة على الطرف المصري.

(2) تعثّر في مسار تنمية محور قناة السويس خصوصًا، وفي المشروعات التي جرى توقيع مذكرات تفاهم مبدئية بشأنها في مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي لعام 2014.

(3) عدم قدرة الطاقم الاقتصادي، في أعلى مستوى، على وضع وتنفيذ منظومة للسياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، بالتعاون مع البنك المركزي، من أجل تجاوز أعراض الركود من جهة أولى، ومحاصرة التضخم السعري بصورة فعّالة، من جهة أخرى.

(4) نشير أيضًا، بصفة خاصة، إلى اتباع خيار "الاقتصاد الحر"، على مستوى القيادة السياسية تنفيذيًا وتشريعيًا، والاستنكاف عن تفعيل أدوات التدخل العام الممثل للوظيفة الإنمائية والعدالية لجهاز الدولة، كما ظهر بصفة خاصة في مجال "التعويم الحر للعملة

---

15 - أنظر: محمد عبد الشفيع عيسى، الشرق الأوسطية إذْ تعود مجددًا: المسارات البديلة للعلاقات الاقتصادية بين العرب و "إسرائيل"، في: مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 473، تموز/يوليو 2018، ص 129-136.

المحلية، اعتبارًا من 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بآثاره الكارثية المتسلسلة غير المحسوبة على الاقتصاد والمجتمع.

وتتجلى بعض الآثار ذات الطابع الكارثي في انخفاض معدل النمو للقطاعات الأساسية المولدة للناتج المحلي الإجمالي، وخاصة الصناعة التحويلية، مقابل ارتفاع معدل النمو للقطاعات ذات الأهمية "الهامشية" تنمويًا كالعقارات والاتصالات، وهذا مما يعمق حالة الركود الإنتاجي المتفاقمة في الوقت الراهن.

يحدث ذلك برغم الارتفاع الظاهري في معدل النمو الاقتصادي المحسوب بالأسعار الجارية إلى ما يتجاوز 5٪ خلال السنة المالية الأخيرة (حسب المصادر الرسمية) -وذلك بعيدًا عن أثر التضخم السعري وبمعزل عن المعدل المرتفع للزيادة السكانية، 2,8٪ تقريبًا، مما يخفض معدل النمو لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني- برغم ما تشير إليه البيانات الأخيرة من انخفاض ملحوظ في معدل النمو الديموغرافي خلال 2017-2018.

حصلت قفزة في معدل الفقر على إثْر الشروع في تنفيذ البرنامج ذي الطابع "التقشفي" المتفق عليه مع "صندوق النقد الدولي"، ارتفع معدل الفقر الإجمالي خلال عام 2018/2017 إلى 32,5٪

رابعًا: التنمية الاجتماعية

4.1 شذرات ريفية.. ومدينيّة

اتّسم الاقتصاد الاجتماعي في جمهورية مصر العربية بمعدل نمو ديموغرافي مرتفع نسبيًا، تراوح بين 2,50٪ و2,25٪ تقريبًا خلال السنوات الممتدة منذ 2011 حتى 2016، وهو أحد أكبر المعدلات في الدول النامية وفي الوطن العربي. وكان هذا المعدل قد شهد هبوطًا نسبيًا خلال عقد 1996-2006 وحتى 2010 بعد القمة التي استوى عليها في أواخر الثمانينيات بمعدل بلغ نحو 3٪ 2,94٪ عام 1988: (الكتاب الإحصائي السنوي 2017، الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، القاهرة، جدول 3-1). تزاوج ذلك مع معدلات منخفضة للنمو الاقتصادي الكلي وخاصة في الأقاليم الريفية، مع المعدل المنخفض للنمو في القطاع الزراعي ومعدلات الاستثمار، إلى جانب ضيق المساحة الزراعية الأرضية.

مع ملاحظة ارتفاع "المساحة المحصولية" بفعل زيادة الإنتاجية لمختلف المحاصيل في سياق التقدم التكنولوجي العالمي، بما فيها القمح والأرز والبطاطس والقطن وقصب السكر وما سواه[16].

وإنما حدث ضيق المساحة الزراعية بفعل التوسع العمراني اللاهث بما يأكل الأخضر واليابس، زحفًا على النطاقات التي كوّنها طمي النيل بخصوبة التربة عبر آلاف السنين من التاريخ المكتوب لواحد من أقدم المجتمعات "الهيدروليكية" في العالم. نحو مليونيْ فدان من تلك الأرض "التاريخية" تبددت في البناء السكني على امتداد الريف المصري في الوجهين القبلي والبحري خلال نصف القرن الأخير على وجه العموم[17]. ولولا ما تم من جهد كبير في

[16] - أنظر: الكتاب الإحصائي السنوي 2017، الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، القاهرة.

[17] - ولولا ما تم استصلاحه على دورات متتابعة، منذ ثورة الاستصلاح والاستزراع الأولى لثورة 23 تموز/يوليو 1952 وحتى 1970، من خلال مشاريع "الوادي الجديد" و "مديرية التحرير"، وفي بقع غير ذلك؛ لولا ذلك لما بقيت مساحة الأرض الزراعية المصرية في حدودها القائمة. ولنعلم

إدارة الموارد المائية، من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، والاستفادة من مخزون المياه الجوفية الذي يبدو شحيحًا على كل حال، لازداد حرج الموقف المائي بأكثر مما هو عليه.

ودعْ عنك الملابسات المتعلقة بالوضع المحتمل الناشئ عن التوقعات البديلة لمشروع **"سد النهضة"** الأثيوبي.

ولعل توقف قوة الدفع الخاصة بمشروع زراعة مليون ونصف مليون فدان، وبناء مجتمع ريفي جديد مصاحب، يصبح مؤشرًا على ضرورة إعادة النظر في طريقة التعامل مع ميزان الموارد المائية في مصر.

نعود إلى **أصل هذه الملاحظة** المتعلقة بارتفاع معدل النمو السكاني مقابل ضيق المساحة الزراعية، لنشير إلى أن ذلك أدى، ويؤدي، إلى نزوح ريفي تشتد وتيرته نحو مناطق الاستصلاح والاستزراع الجديدة، مثل "النوبارية" وغيرها، وإلى امتهان أنشطة غير فلاحية في المجتمع الريفي نفسه، وكذا الانتقال صوب العمل في مشروعات البنية الأساسية والطرق الرابطة بين محاور الوادي، وبين القاهرة وما حولها من مدن جديدة هنا وهناك ... أو إلى العمل في الوظائف الهامشية في المدن الكبرى، لاسيما القاهرة والإسكندرية.

ولا شك أن الاعتداء على **النطاق القابل للزراعة**، وتجاوز **النطاق العمراني المحدد**، في غياب تعريف نهائي ومستقر لـ "الأحْوِزة العمرانية" في المدن والقرى، يؤدى إلى ارتفاعات (فلكية) في أسعار أراضي البناء في ضوء التقلص الطبيعي لها، والملاحقة الحكومية بين الفيْنة والأخرى. والشيء بالشيء يذكر، فإن **الملاحظة الأساسية المتعلقة بضيق المساحة الزراعية تزايد حرج القيْد المائي**، مقابل التوسع في أنشطة المرافق والبنى الأساسية وبناء المدن.

نقصد بذلك أن القرى المصرية المحيطة والمنبثة في الوادي القديم، في الوجهين القبلي والبحري، تعاني من ظاهرة مزدوجة هي: شح المياه[18] وسوء حالة البنية الأساسية نسبيًا، بالمقارنة مع الحضر، وخاصة مرافق المياه والصرف الصحي والكهرباء، من جانب ثان.

ونسوق هنا ملاحظة اجتماعية، من الريف المصري وعنْه، تتعلق بدور المرأة، حيث ارتفعت نسبة الاستيعاب المدرسي لتقترب نظريًا من أكثر من 90٪ - وتزايد الاهتمام بتعليم الفتيات إلى مستوى التعليم الأساسي على الأقل، وكذا التعليم الثانوي، الفنّي بالخصوص، لاسيما في مجالي التجارة والتمريض.

ولكن **ضيق فرص العمل** يحبس الفتيات في المنازل دون إضافة حقيقية للناتج العائلي والريفي والوطني العام.

4.2 الفقر في المجتمع المصري

ثمة مقاربات عدة لمعالجة قضية الفقر على مستوى التقارير الدولية والتقارير الوطنية المختلفة. و نعتمد هنا على مقاربة الفقر وفق الطريقة التي اتبعها "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" بجمهورية

أن التوسع الزراعي في مصر ترد عليه قيود من الطبيعة شديدة، أبرزها القيد المتعلق بمحدودية الموارد المائية، في ضوء تواضع حصة مصر من مياه النيل (55,5 مليار متر مكعب سنويًا مقابل 18,5 مليار للسودان وفق اتفاقية 1959 بين البلدين مع الأخذ في الاعتبار ردّ 6 مليارات متر مكعب كانت تستوفيها مصر اتفاقيًا من حصة السودان حتى عام 1977).

[18] - ويشار هنا إلى تناقص كمية مياه الري المستخدمة للمحاصيل الزراعية من 40,9 مليار متر مكعب عام 2006 إلى 36,7 مليار متر مكعب عام 2105.

مصر العربية في إعداد "بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017"[19].

يتضح من النتائج المشار إليها بالخصوص ارتفاع نسبة الفقر في مصر بشكل مضطّرد خلال العقديْن الأخيريْن (2018/2017-2000/1999). لقد ارتفعت تلك النسبة من 16,7٪ عام 2000/1999إلى 19,6٪ عام 2005/2004 وإلى 21,6٪ عام 2009/2008 ثم 25,2٪ عام 2011/2010. هذا يعني ارتفاع وتيرة الزيادة النسبية في مستوى الفقر الإجمالي خلال الفترة التي سبقت ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011 مباشرة، إذ زادت بنحو خمس نقاط مئوية خلال عاميْن فقط: 2011/2010-2009/2008.

الظروف الاقتصادية-الاجتماعية إذن كانت حُبْلَى بحلم الثورة الشعبية المنتظرة على عتبة العقد الثاني من الألفية الجديدة، وخاصة بأثر تفاقم الفقر الجماعي المتسارع في ظل ما سُمّي آنئذ "حكومة رجال الأعمال" و "مشروع التوريث".

أما خلال العاميْن اللذيْن أعقبا ثورة يناير 2011 فقد ثبتت تلك النسبة، أو زادت زيادة طفيفة، عند حدّ 26,3٪، في ظل الإجراءات التي اتخذتها السلطات الانتقالية لتلطيف المناخات النفسية الاجتماعية التي خيّمت على السماوات المصرية آنئذ، و "التوقعات المتزايدة" التي أطلقتها انتفاضة الثَّوَران الشعبيّ العرمرم في الميادين الواسعة، ورمزها المُبهر "ميدان التحرير" بالقاهرة.

ويُذكر في ذلك أنه، برغم الانخفاض الحادّ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون الصفر، حسب بعض التقديرات، فقد تمت المحافظة على وتائر الإنفاق العام والحكومي في المجال الاجتماعي، كما في نُظم الدعم الحكومي للسلع الأساسية والتموينية والخدمات العامة كالكهرباء والمياه، ومرافق الصحة والتعليم العمومية، بل وزيادة ذلك الإنفاق زيادة عظيمة على إثر توظيف المزيد من العاملين في المؤسسات العامة والحكومية بما يزيد عن قرابة المليونيْن، بما يحمّله ذلك من انفجار في اعتمادات الباب الأول من الموازنة العامة (الأجور والمرتبات) وخاصة مع رفع الحد الأدنى للأجور في الحكومة والقطاع العام. استمرّ المعدل المتباطئ لزيادة الفقر خلال فترة العاميْن من 2013/2012 إلى 2105، وذلك بنسبة 27,8٪. ولكن نوعًا من القفزة في معدل الفقر قد حدثت خلال السنتين التاليتين _اعتبارًا من 2016- على إثْر الشروع في تنفيذ البرنامج ذي الطابع "التقشّفي" المتفق عليه مع "صندوق النقد الدولي"، ليرتفع معدل الفقر الإجمالي خلال عام 2018/2017 إلى 32,5٪[20].

كما ارتفعت نسبة السكان الذين لا تكفيهم دخولهم لمقابلة احتياجات الاستهلاك من المكوّن الغذائي اللازم لبقاء الفرد على قيْد الحياة، خلال فترة الدراسة، 2018/2017-2000/1999، بأكثر من

---

[19] - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية، "أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 1 أكتوبر 2017-30 أيلول/سبتمبر 2018 "، صدر في أيار/ مايو 2109، القسم التاسع "الفقر"، ص 76-81.

[20] - كان ذلك بمثابة امتداد لفشل متعدد الوجوه لعملية التنمية في مصر خلال أربعين عامًا ويزيد-منذ 1971 ثم منذ منتصف السبعينيات، في ظل "الانفتاح الاقتصادي" والتبعية للغرب، ويا للغرابة المُلْغِزة: بعد الانتصار العربي-المصري في حرب أكتوبر 1973. تحقق ذلك على إثْر الانزواء فالانكفاء المصري عربيًا وإفريقيًا و (عالم-ثالثيًا)، ذلك المصاحب لانتهاء حالة الحرب مع "إسرائيل" بحكم عقد (معاهدة السلام) في 1979، إذْ كان يفترض المزيد من توجيه الجهد المجتمعي نحو عملية التنمية الشاملة، بالمعايير العالمية المعاصرة حقًا، على غرار شرق آسيا مثلًا، وفي إطار من التكامل العربي والتعاون الإفريقي.

الضِّعف، وذلك من 2,9٪ في بداية الفترة، إلى 6,2٪ في نهايتها.

وبالعودة إلى التحليل الأساسي لنا هنا، بالبدء من حيث انتهينا حول دلالات البرنامج "التقشفي" خلال الفترة من أواخر 2106 حتى آخر 2108، فإننا نلاحظ تباطؤ الزيادة في معدل الفقر المدقع بالذات، مقابل ارتفاع نسبة الفقر العام، كما اتضحت آنفًا.

ويعود ذلك إلى نوع من الكثافة في الإجراءات المتخذة في إطار منظومة الحمية الاجتماعية، الموجهة إلى أشدّ الفئات الاجتماعية فقرًا، وهو ما يتوافق مع توصيات فريق العمل في بعثة صندوق النقد الدولي لدى جمهورية مصر العربية[21].

إن استعادة الوظيفة الاقتصادية – الاجتماعية إذن، هو المخرج الحقيقي من المأزق المعقد الراهن في المجال الاقتصادي – الاجتماعي

وقد نتج عن ذلك وقوع العبء الأكبر للبرنامج التقشفي على عاتق الفئات الوسيطة من المجتمع، بما فيها شرائح الفقر الوسيطة والمعتدلة، من أصحاب "الدخول الثابتة". وفي المقابل العكسي، تحقق "الفئات ذات الدخول المتغيرة" على المستويات العالية والمتوسطة من أصحاب الأعمال ومالكي رأس المال، بالإضافة إلى الشرائح العالية والمتوسطة كبعض العاملين في حقول الطب والمحاماة، وبعض الاستشاريين المحاسبيين والهندسيين. إلخ، زيادات في المداخيل بفعل الرفع التلقائي لأسعار السلع وعوائد الخدمات التي تقدمها، في ظل ارتفاع معدلات التضخم السعري، في إطار ما يسمى "الاقتصاد الحر" والانعدام شبه التام للضوابط على حركة الأسعار وجهاز الثمن وقوى العرض والطلب "العمياء".

خامسًا: نحو رؤية فكرية "مختلفة".. التركيز على التنمية الاقتصادية

يقال كثيرًا إن الاقتصاد المصري يسير على خطى ما يسمّى "الليبرالية الجديدة". ولكننا نرى الآن أن ذلك ليس دقيقًا على إطلاقه؛ وإذا كانت الحكومة المصرية الآن تدعو إلى ما تسميه "الاقتصاد الحر" فإننا لا نعرف نظيرًا شائعًا في الكتابات العلمية لهذه التسمية المحددة، وإنما يشيع أكثر تعبير "اقتصاد السوق"، مع العلم بأن مثل هذا (الاقتصاد الحر) أو (اقتصاد السوق) في الحقيقة العلمية المجردة هو "اقتصاد رأسمالي"، ولكن مطبّقيه لا يعترفون صراحة بهذه التسمية التي تُعرّي الطبيعة الهيكلية لنظامهم الاقتصادي.

ولو وافقنا مؤقتًا على تعبير "الاقتصاد الحر"، فإننا في الحقيقة لا نجده (حرًا) ولكنه مقيّد بإعطاء الأولوية لمصالح الفئات مالكة رأس المال.

لا بل إن الحكومة المصرية تمضي في تطبيق الأجندة "ضد الكينزية" – أي ضد أولوية التوازن التشغيلي وضد شعارات "دولة الرفاهة" الاجتماعية وهي تمضي في تطبيقها إلى مدى أبعد من أجندة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويشار هنا إلى أن القائمين على أمر السياسة الاقتصادية

[21] – وقد تم تدبير التمويل اللازم لبرامج الحماية الاجتماعية المذكورة من خلال الاقتراض التيسيري المقدم من "البنك الدولي" و "البنك الإفريقي للتنمية" ومصادر أخرى، كما في حالة برنامج "تكافل وكرامة" و "الإسكان الاجتماعي" وإسكان المناطق العشوائية، جنبًا إلى جنب الحفاظ النسبي على منظومة "البطاقات التموينية" الموجهة لتوفير عدد من السلع الأساسية لفئات اجتماعية واقعة تحت خط الدخل المحدد، بأسعار مدعومة إلى حدّ كبير.

والمالية والنقدية قد تجاوزوا ما ذهب إليه "الصندوق"، وخاصة من حيث القيام بما يسمّى التعويم (النظيف) – الحرّ أو الكامل – للعملة المحلية، اعتبارًا من يوم الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 بما ترتب عليه من انخفاض قيمة هذه العملة إلى النصف تقريبًا خلال يوم أو يومين.

وتوقعت الحكومة، أو ممثلوها من الطاقم الوزاري الاقتصادي ومحافظ البنك المركزي، أن تستعيد الأسعار توازنها بعد "الحمّى" التي أطلقها التعويم، وأقامت توقعها على أساس انخفاض الطلب على الدولار بعد تلبية الطلبات المتراكمة على الدولار من المستوردين خلال فترات سابقة وتلبية الطلب الجاري، وخاصة من حيث انخفاض سعر الدولار مقابل الجنيه.

وما يدرون أن انخفاض سعر الصرف لن يصل، في حد ذاته، بالأسعار إلى سابق عهدها، بل ولن يهدئ الحمّى المرتفعة الجارية[22].

وبالفعل، إنه مع انخفاض معدل التضخم السعري من نحو 32٪ خلال العام المالي 2018/2107 إلى نحو 13٪ خلال النصف الأخير من العام المالي 2019/2018 فإن ذلك لا يمثل أكثر من انخفاض "محاسبي"، كونه مبنيًا على ارتفاع مسبق فعلي خلال الفترة السابقة على ذلك.

إن استعادة الوظيفة الاقتصادية – الاجتماعية إذن، الوظيفة "الإنمائية – العدالية"، إذا صح التعبير، هو المخرج الحقيقي من المأزق المعقد الراهن في المجال الاقتصادي – الاجتماعي. وسمّها ما شئت: دولة تنموية، دولة الرفاهة، دولة عادلة، أو غير ذلك، فالمهم أنها "دولة" ترعى التنمية والعدل، بدلًا من أن تكون راعية لرجال المال والأعمال الأغنياء في المقام الأول، راعية لهم بما يمكن أن يسمّى "وصفة ما بعد الصندوق" - "ما بعد توافق واشنطن": ضرائب منخفضة على الأغنياء، وأثمان أعلى للسلع والخدمات الموجهة للفقراء.

هكذا، إن مصر في حقيقة الأمر ليست في حاجة الآن إلى تغيير السياسات، فتلك كلمة أقل مما هو مبتغى، إذ ليس أقل من تغيير "التوجّه الفكري الأساسي" كمطلب ضروري أثير[23].

فحينما تم "استيراد" تلك النسخة الليبرالية الجديدة إلى البلاد النامية، وخاصة البلدان المحمّلة بأعباء الديْن المحلي والخارجي، خلال الثمانينيات والتسعينيات وأوائل الألفية الجديدة، فقد أُخِذ منها أسوأ ما فيها، بالسعي إلى تحقيق التوازن النقدي والمالي، على حساب التوازن الحقيقي، أو "الإنتاجي"، و"الاجتماعي"، تحت إشراف مباشر من الوسطاء الدوليين للتمويل الأجنبي، أو "القروض الإسعافية"، وأبرزهم "الصندوق والبنك".

ففي خضمّ "توافق واشنطون" و "ما بعد توافق واشنطون" نسي الجميع – أو تناسوا- جوهر عملية التنمية الحقيقية: عملية "التصنيع" من ناحية، و "إنصاف القوى الاجتماعية المنتجة"، من ناحية

---

[22] - يعود ذلك إلى أن هناك توجهات أخرى معاكسة يمكن أن تمحو الأثر المتوقع لانخفاض سعر صرف الدولار، ومن أهم هذه التوجهات تحصيل ضريبة القيمة المضافة. كما أن إطلاق خفض الدعم على الطاقة من الوقود والكهرباء يشعل موجة سعرية أخرى إلى الأعلى. ثم إن ترك الواردات بدون ضبط حقيقي في ضوء ما تسمح به اتفاقات التجارة العالمية نفسها سوف يمكّن قوى الاحتكار الاستيرادي والتجاري و "لوبي" المصنّعين الكبار الخواص، ومضاربي العملة، وتجار السوق الموازية، سوف يمكّنهم جميعًا من معاودة اللعب في الساحة المفتوحة للنقد مرة أخرى.

[23] - أنظر: محمد عبد الشفيع عيسى، من دفاتر أحوالنا العربية-المصرية، في الاقتصاد والفكر والسياسة، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2019، ص 104-107.

أخرى. ولقد وجدنا في ثنايا الكتابات الأخيرة لبعض المنظمات الدولية، وخاصة "منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" –اليونيدو- و "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" –الأنكتاد- وجهًا آخر لليبرالية ليس رديئًا إلى الحدّ الذي يطبع الليبرالية الجديدة المنتشرة.

ولاحظنا ما يمكن أن يكون ردًا مباشرًا وغير مباشر على نهج السياسات الاقتصادية السائدة في مصر الآن، والتي بلغت ذروتها من خلال (تعويم الجنيه)، وما يسمّى "استهداف التضخم"، مما أدى من الناحية العملية إلى تعميق حالة الركود والكساد.

فصار التضخم النقدي "تضخمًا ركوديًا" بحق[24] ثم إن السياسة الاقتصادية الجارية في مصر وفي غيرها من البلدان السائرة على خطى "الليبرالية الجديدة –الرديئة" بدعوى (الاقتصاد الحر)، تهمل قوة الدفع التنموي المعالج للركود، التي يمكن استمدادها انطلاقًا من عنصر "الطلب" بالمعنى الاقتصادي، وخاصة الطلب الاستهلاكي، الذي أخذ في التراجع خلال السنة الأخيرة تحت وطأة انخفاض "الدخل المتاح للاستهلاك"، و "الإنفاق الجاري" من لدن الأغلبية الاجتماعية الساحقة[25].

إن الطريق إلى التنمية والتطور الرقمي بالذات له مداخل عديدة مطروحة، وخاصة إقامة كيان عربي توحيدي كبير نسبيًا، يتبنى مشروعًا تكامليًا وتنمويًا فاعلًا.

وقد وجدنا أن كلًا من منظمتي "اليونيدو" و "الأنكتاد" – وهما من المنظمات المتخصصة القائمة ضمن أسرة "الأمم المتحدة" كما هو معروف- تدعوان إلى الاهتمام بالتصنيع، وبالإنفاق الاستهلاكي كآلية لدفع النمو والتنمية من خلال الطلب.

ونقرأ في الأدبيات "غير الرديئة" من تلك المنظمات الدولية ما يدلّ على احتفال شديد بهذين الأمرين: الأمر الأول، كما رأينا، هو التصنيع، بمعنى إحداث زيادة جوهرية في نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي، بحدّ أدنى 20٪-25٪ (مقابل ما يتراوح بين 13٪ و16٪ في مصر على امتداد العقود الأربعة الأخيرة).

والأمر الثاني هو الدعوة إلى التخلّي عن سياسة التقشف، التي يقع عبؤها الأساسي على عاتق الأغلبية. وهذا هو "تقرير التنمية الصناعية 2018"- الصادر عن "اليونيدو"- وعنوانه: "الطلب على الصناعة التحويلية: دفع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة". وفي تناول الطلب نجد تركيزًا على الطلب المحلي والخارجي، وفي الطلب

[24] - وجاء ذلك من جراء الاهتمام الزائد بالقطاعات الأعلى ربحية لدى القطاع الخاص الكبير، كالعقارات والاتصالات، وقطاعات أخرى للبنية الأساسية والمفصولة نسبيًا عن عملية الإنتاج، ولكن الأقل قدرة على تحقيق النمو الأصيل والتنمية الشاملة في الأجل الطويل. ذلك الاهتمام الزائد هو الذي يعطل العملية التنموية الحقيقية –عملية "التحوّل الهيكلي" القائم على ترجيح كفة القطاعات السلعية والخدمية الأعلى قدرة على زيادة الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية -الاجتماعية عبر الزمن، وخاصة الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات القائمة على توطين العلم والتكنولوجيا.

[25] - تلك هي "ظاهرة "نقص الاستهلاك الجماهيري" المعروفة جيدًا في أدبيات الفكر الاقتصادي، حين تتعاظم فتؤدي إلى الكساد، أو تعمقه إن كان قائمًا، وإن تم تبريره بالحجة "الاقتصادوية" القائلة بانتقال محور التركيز في إحداث النمو الاقتصادي في مصر خلال السنوات الأخيرة من الاستهلاك إلى الاستثمار.

المحلي تركيز على أهمية التوسع في الاستهلاك الخاص وفي الإنفاق الحكومي.

أما عنوان "تقرير التجارة والتنمية لعام 2017" - الصادر عن "الأنكتاد" - فهو: "ما بعد التقشف، نحو سياسة عالمية جديدة".

ونجد مثلًا في صحيفة "الشروق" (عدد 2017/12/13) مقالًا مترجمًا عن "الجارديان" البريطانية بعنوان: "السياسة التقشفية البريطانية وعدم المساواة بين الجنسين". الاستهلاك والإنفاق الحكومي للنمو الاقتصادي.

بل ونجد في بعض أعداد "التقرير الوطني للتنافسية" والذي يمثل نخبة رجال الأعمال في مصر إلى حد كبير- تأكيدًا قويًا على أهمية حفز وهذا ما نستقيه أيضًا من تقارير صادرة مثلًا عن "غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية"، و "المجلس التصديري للصناعات الغذائية" حول أن: "انكماش الطلب يهبط بأرباح شركات الأغذية"، أو أن "ارتفاع أسعار الإسمنت يقود سوق العقارات للركود"[26]. وهكذا إذن اختار صانعو السياسة الاقتصادية من "الليبرالية الجديدة" أردأ ما فيها.

[26] - صحيفة "الشروق" القاهرية، 2017/12/13.

خاتمة:

إعادة بناء الدولة الوطنية، وتفعيل المشروع التنموي[27]

يتسم الواقع الحالي للاقتصاد العالمي، بصفة أساسية، بسيطرة عدد قليل من الشركات العملاقة عابرة الجنسيات على سوق التكنولوجيا، وخاصة التكنولوجيا الرقمية للمعلومات والاتصالات، ومعظمها من الولايات المتحدة الأميركية بالذات[28]. ليس أيّ من الدول العربية مدرجًا على قائمة البلدان المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات عابرة الجنسيات المئة العملاقة عمومًا، والشركات الرقمية العشر خصوصًا، وليس أي من الدول العربية مرشحًا في الأفق المنظور للانضمام إلى القائمة، إما لأسباب اقتصادية، وإما، في الأغلب، لأسباب سياسية – استراتيجية تتعلق بأولويات التفضيل لـ "دول الأصل" التي تنتمي إليها تلك الشركات من حيث جنسية المالكين لرأس المال.

وإذن، فلن تستطيع هذه الدول-بسهولة- الوصول إلى امتلاك أسرار التكنولوجيا الرقمية من لدُن الشركات المحتكرة لأسرارها العلمية المحميّة بحقوق الملكية الفكرية، ولأسرارها التصنيعية بحكم احتكار "المعرفة بالصنعة" know-how وهي المحمية بطريقة غير مباشرة، عن طريق القيود التي تفرضها على اتفاقات الترخيص بالمعلومات الصناعية للأطراف الأخرى، وخاصة من العالم النامي. يضاف إلى ذلك هيمنة الشركات العملاقة على الأسواق المحلية في الكثير من دول العالم بحكم تفوّق القيمة السوقية لعلاماتها التجارية وتفوّق شبكاتها الدولية للإنتاج عبر العالم، ونفاذها الفعال على طول "سلسلة القيمة المضافة العالمية"، "سلسلة العرض". ولكن هل معنى ذلك أن الباب مغلق من دون الوطن العربي – ومنه مصر العربية– للولوج إلى بوابة التنمية والتطور الرقمي بالذات؟ نرى أن هناك مدخلًا له عدة منافذ ممكنة للولوج و "الالتحاق" وربما "اللحاق" وفق أسلوب وطابع خاصّيْن. ونبدأ بالقول هناك مداخل عديدة مطروحة، تنبع من البدائل الضرورية تاريخيًا، وخاصة إقامة كيان عربي توحيدي كبير نسبيًا، يتبنى مشروعًا تكامليًا وتنمويًا فاعلًا، وهذا من خلال دولة عربية موحدة تجمع قُطرين عربيين وازنيْن أو أكثر. هذا المدخل في الوقت الراهن بالغ الصعوبة لأسباب بيّنة للجميع، وإن كان الأنجع تاريخيًا من حيث بناء قوة ذات وزن عالمي على غرار روسيا، على سبيل المثال، والبرازيل وإندونيسيا، ولا نقول الصين.

الأوْلى أن نعمل على تحويل نمط الحكم ونمط بناء الدولة الحديثة في وطننا العربي، من حيث علاقاتها الخارجية، من "التبعية" إلى "الاستقلالية النسبية". وليكنْ ذلك من خلال إعادة بناء وتفعيل نموذج "الدولة الوطنية" التي انهار مشروعها الأول على وقع المتغيرات المختلفة، داخليًا وخارجيًا؛ على أن

---

[27] - أنظر في ذلك: محمد عبد الشفيع عيسى، الوطن العربي والثورة الرقمية: إعادة بناء الدولة الوطنية وتفعيل المشروع التنموي، في: مجلة "المستقبل العربي"، العدد 485، تموز/ يوليو 2019، ص 130-137.

[28] - هناك نحو عشر شركات رقمية تندرج ضمن الشركات المئة الكبرى في الاقتصاد العالمي، تزداد تعملقًا واحتكارية عبر الزمن، خاصة خلال فترة 2010-2018. وقد تدعَّم طابعها الاحتكاري من خلال الاستيلاء على الشركات الصغيرة أو من خلال الإندماجات بين بعضها البعض. يتسم الانتشار الجغرافي لهذه الشركات المهيمنة على الاقتصاد الرقمي في العالم، بالتركز الشديد، لأسباب بعضها اقتصادي (توفر البيئة الاستثمارية والمناخ الملائم من وجهة نظر الشركات) وبعضها سياسي – استراتيجي.

تكون "دولة وطنية" ذات مشروع تنموي، يستبعد "الخضوع" إن لم يستطع الاستقلال الحقيقي الناجز عن دوائر الاستعمار القديم والجديد، التي تنوب عنها استراتيجية الهيمنة للولايات المتحدة الأميركية. ومن "استبعاد الخضوع"، مع السعي في الاتجاه الاستقلاليّ الحثيث، ومن "بناء جهاز فعّال للإدارة العامة والحكومية" تتمّ قيادة مشروع تنموي متعدد القطاعات (عام- خاص – تعاوني وأهلي...) يتعامل بمرونة وحصافة مع المتغيرات الدولية في البيئة الاقتصادية العالمية، وبخاصة من حيث هيمنة الشركات العملاقة على الفضاء الاقتصادي والرقمي عبر سلاسل القيمة المضافة التي تحرسها وترعاها الشركات، بإسناد المهام الإنتاجية المجزّأة والمنفصلة على امتداد "سلسلة العرض" إلى جهات منتقاة بالذات عبر أركان المعمورة، وفق ما أسلفنا.

وليكنْ المدخل المقترح قائمًا على ما يأتي:

1- تشجيع التكامل الإقليميّ في المجالين الاستراتيجيّين ذوي الأولوية، الوطن العربي والإقليم العربي-الإفريقي، لتحقيق سلاسل عربية، وعربية –إفريقية، للقيمة المضافة وسلسلة العرض السلعي والخدمي، استنادًا إلى تجربة تكاملية متدرجة: تبدأ من "منطقة التجارة الحرة" إلى "اتحاد جمركي" ثم إلى سوق مشتركة تضمن التنقلات الحرة للمنتجات وعوامل الإنتاج. وبهذا يتم إيجاد بديل (إقليمي) للتكامل الدولي المفروض من قبل عمالقة الإنتاج المدوّل في العصر الرقمي.

2- ليس ضروريًا أن نلج مباشرة إلى أحدث موجات العصر الرقمي، بالتحكم في آليات الثورة الرقمية من نهايات السلسلة الطرفية للتكنولوجيا "المعلوماتية – المعرفية" و "الاتصالية". وإنما يفضّل العمل على:

أ- تفعيل مؤسسات "البحث والتطوير" العامة أو الحكومية R&D للنفاذ التدريجي إلى أسرار "العلم الأساسي" المرتبط بالقمم الرقمية، وخاصة الذكاء الاصطناعي والتحكم الآلي والتحكم الإنترنتي من بُعْد في "الأشياء"، ومثال ذلك: "المركز القومي للبحوث" في جمهورية مصر العربية.

ب- إضافةً إلى تفعيل "البحث العلمي الأساسي" في قمم المعرفة ذات التماسّ الرقمي، في المؤسسات الحكومية أو العامة، فإنه يجب العمل من طرف المؤسسات الخاصة على إقامة مرافق "البحث والتطوير" على المستوى التطبيقي، وأنشطة التصميمات Design من أجل أن تكون مؤهلة لاجتذاب، والتعامل مع، الشركات الدولية، الصغيرة والمتوسطة كما أشرنا.

3- يتصل بما سبق إعطاء أولوية للتعامل الاقتصادي والتكنولوجي الدولي مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع إقامة آليات "البحث المشترك" مع تلك الشركات الصغيرة المسماة Start-ups، وخاصة في أوروبا واليابان، وربما في الولايات المتحدة أيضا، تلك المشتغلة في مجال الابتكارات في الحقل الرقمي وغيره من الحقول. وهذه الشركات تتكون عادة من عدد قليل من الأفراد الموهوبين القادرين على خلق حلول مبتكرة – ولنقل "رقمية" – ومستعدة للتعاون مع أطراف دولية عديدة للحصول على التمويل وفرص التسويق

للابتكارات، كما هو الحال في تقنيات "إنترنت الأشياء".

4- ليس ضروريًا أن تبدأ البلدان العربية بالسيطرة على القمم الرقمية الصافية أو الخالصة، وإنما أن تعمل عل توسيع وتعميق تطبيقات "الرقمية" في القطاعات الاقتصادية الأخرى، على المستويين: المحلي والعربي المشترك، سواء في الاقتصاد الريفي والحرفي وغير الرسمي، أم في الاقتصاد الرسمي الحضري بالذات، صناعيًا وخدميًا.

وفيما يتعلق بجمهورية مصر العربية بالذات فإننا لا نعوّل كثيرًا على "قرض الصندوق" في الأجل القصير والمتوسط، وعلى الاكتشافات الغازية في المدى الأبعد، وإنما نعوّل على العمل في "الاقتصاد المصري القديم" - إذا صح التعبير - وعلى وجه التحديد في القطاع الصناعي. ومن الملاحظ في هذا السياق أن التقدم الاقتصادي في العالم المعاصر إنما يقاس، إلى حدّ بعيد، بإحداث تطور جوهري في "القطاع الصناعي التحويليّ"، كما سبقت الإشارة غير مرة، من حيث رفع نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي، والتحسين التدريجي الملموس في التكنولوجيا المستخدمة بما يتناسب مع ظروف الاقتصاد والآفاق العلمية الديناميكية في المجال. لا بل شرعت الدول المتقدمة اقتصاديًا في الانتقال من العصر الصناعي إلى ما يسمّى بالعصر ما بعد الصناعي وهو ما يترجم بالانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد الخدمي. وبعبارة أخرى: نقل الاقتصاد من مرحلة الاعتماد على الصناعة كقطاع رائد إلي الاعتماد على الخدمات القائمة على العلم والتكنولوجيا كمصدر لتوليد القيمة المضافة، وتعظيم صادراتها غير الملموسة إلى العالم الخارجيّ.

أما الأدوات التي نأمل استخدامها لتحقيق (الثورة التصنيعية) في البلدان العربية، وفي مصر العربية خصوصًا، ففي مقدمتها: الاعتماد على الطاقات الصناعية المتاحة لكبرى شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، وهي كثيرة، عن طريق إطلاق عملية الإحلال والتجديد، بل والتوسعات والصيانة، واستخدام أو تشغيل "الطاقة العاطلة"؛ سعيًا حثيثًا نحو المساهمة في رسم ملامح مستقبل مأمول.

المشروعات الصناعية "التحويلية" ينبغي تحديدها وفق سلّم للأولويات التنموية المخططة، وقد حاولنا عبر الصفحات السابقة أن نمتحن الفرضية التي يحملها العنوان وتوحي بها الرسالة: العلاقة الطردية إيجابًا وسلبًا بين طرفيْ المعادلة، بالتطبيق على حالة عربية ذات مصداقية عالية في مضمار الدرس التاريخي.

توصلنا من سياق التحليل، الذي يبقى موجزًا، وربما قاصرًا دون متطلبات المهمة، إلى أن ثمة ثغرات أساسية تشوب المسار التنموي لمصر عبر الزمان الأخير، خلال نصف قرن، ثم سنين قليلة عددًا، قريبة أمدًا. هذه الثغرات تخص الأعمدة الأساسية للعملية التنموية اقتصاديًا واجتماعيًا في المقام الأول.

اقتصاديًا: اختلالات الهيكل الإنتاجي، واختلالات العلاقات الاقتصادية الخارجية، وغيرها. اجتماعيًا: خلل العلاقة ريف/مدينة، واتساع رقعة الفقر الجماعي عبر الزمن. في مواجهة تلك الثغرات وغيرها، حاولنا أن نقدم معالم رؤية فكرية بديلة، علّها تجد لها موقعًا في عالم الفعل المنتظر.

الموجة الثانية من الاحتجاجات العربية وتجارب الانتقال في أوروبا الشرقية، دروس مستفادة

عمرو الشوبكي*
خبير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

سواء وُصِفت بالموجة الثانية من الاحتجاجات العربية، أو صُنّفت باعتبارها موجة عالمية رابعة من موجات الانتقال الديمقراطي، فإنها بالتأكيد حملت سِماتًا مختلفة عن الموجات العالمية والعربية السابقة دون أن يعني ذلك أنها خارج السياق الاجتماعي والقِيَم الإنسانية العالمية. والحقيقة أن الحديث عن التفرد أو الخصوصية يجب ألا ينظر إليه باعتباره منفصلًا عن السياق الإنساني، خاصة تجارب الانتقال الديمقراطي وتحديدًا تجارب أوروبا الشرقية التي شهدت في تسعينيات القرن الماضي موجات متتالية من تجارب الانتقال الديمقراطي، إنما هي خصوصية في إطار قيم ومبادئ عالمية وتأتي على رأسها دولة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد أثارت الموجة الثانية من الانتفاضات العربية التي جرت في السودان والجزائر ثم العراق ولبنان تساؤلات كثيرة حول إمكانية وضعها في سياق الموجة الأولى من الانتفاضات العربية التي اندلعت في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وانتهت نهايات مختلفة بعضها كان مأساويًا، أو أنها تمثل موجة عالمية جديدة في الانتقال الديمقراطي. والحقيقة أنه بعد فترة السكون، وتصاعد الحديث عن فشل تجارب الانتفاضات العربية وأنها كانت مجرد سطر في كتاب خال من الثورات والانتفاضات الشعبية، عاد الأمر وشهد عدد من البلاد العربية انتفاضات جديدة، بعضها ترجم في مسار سياسي لا يزال محفوفًا بالمخاطر مثل السودان، وبعضها الآخر لا يزال يضغط من خلال الشارع من أجل تغيير معادلات السلطة أو إسقاط رموز النظام مثلما يجري في الجزائر ولبنان والعراق.

ويمكن القول إجمالًا إن معظم تجارب الانتفاضات العربية تشاركت مع تجارب إنسانية أخرى لم تقم على رفض الحكم الاستبدادي فقط مثلما جرى في موجات الانتقال الديمقراطي، إنما قامت أيضًا على رفض سنوات الحكم الطويلة و "الأبدية"...

أما بخصوص تجربتي لبنان والعراق، فقد أحتج الناس فيهما على منظومة سياسية طائفية حملت في لبنان صيغة جديدة عقب اتفاق الطائف عام 1989، وتأسست في العراق عقب الغزو الأميركي في عام 2003. صحيح أن هذه المنظومات عرفت تغييرًا من داخلها، لكنه وفق الحدود المرسومة لكل حزب / طائفة وهو ما جعل التغيير شكليًا وفي الأشخاص في حين بقيت كعكة السلطة مقسمه بين قادة أحزاب الطوائف وأنصارهم، وهو ما دفع قطاعًا واسعًا من جماهير الشعبين إلى الاحتجاج ورفض هذه المنظومة برمّتها.

وفي ظل تكرار ظاهرة الانتفاضات الكبيرة في معظم البلاد العربية في أقل من 10 سنوات يصبح من المهم الاقتراب العلمي من هذه الظاهرة ومحاولة معرفة مدى اختلافها عن التجارب الأخرى، خاصة تجارب أوروبا

* مجلة الديمقراطية، العدد 77، كانون الثاني 2020.

الشرقية التي يمكن وصفها في المجمل بالتجارب الناجحة رغم الأزمات الاقتصادية التي تواجه كثيرًا منها وتعثر بعضها عن تأسيس دولة قانون راسخة رغم سلامة الإجراءات الديمقراطية (انتخابات وأحزاب . . . الخ).

الدولة الوطنية والإصلاح المؤسسي:

ربما ما كان مطروحًا بالأساس على الموجة الثالثة من تجارب الانتقال الديمقراطي التي شهدتها بلاد أوروبا هو الإصلاح المؤسسي للدولة وأجهزتها سواء الأمنية أو القضائية أو الإدارية، ولم تشهد كل تجارب الانتقال الديمقراطية انقسامًا أو انهيارًا لمؤسسات الدولة، ولم تنقسم فيها الجيوش ولم تعرف حروبًا أهلية ولا كتائب وميليشيات مسلحة إنما طبقت برامج تدريجية لإصلاح مؤسسات الدولة بمساعدة أوروبية ولم يكن مطروحا إسقاطها، ولم تعرف تهديدات لوجودها.

والحقيقة أن بعض التجارب العربية وتحديدًا تجارب الموجة الأولى، شهدت انهيارًا كاملًا للدولة الوطنية ومؤسساتها مثل ليبيا، أو انقسامًا وحروبًا أهلية مثل سوريا. أما العراق فقد تم إسقاط دولته الوطنية وحل جيشه نتيجة الغزو الأميركي. والمؤكد أن دور المؤسسة العسكرية ظل حاضرًا في معظم التجارب العربية وأن التجارب التي لم تتعرض لانهيار الدولة أو حروب أهلية هي التي ظل فيها الجيش متماسكًا ومعبرًا عن الدولة / الشعب وليس النظام مثل حالتي مصر وتونس اللتين حافظتا على تماسك دولتهما الوطنية، ويعتبر الجيش في مصر من أعمدة الدولة الوطنية الحديثة التي أسسها محمد علي في عام 1805، وظل يلعب دورًا رئيسيًا كمؤسسة عسكرية واقتصادية وسياسية طوال العهود السابقة خاصة إن النظام الجمهوري جرى تأسيسه على يد الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر. ولقد لعب المجلس العسكري دورًا حاسمًا في مصر بدفع مبارك للتنحي عن السلطة عقب انتفاضة شعبية استمرت 18 يومًا، وأيضًا في عزل محمد مرسي عن السلطة في 3 تموز/يوليو 2013.

والمؤكد أن الجيش في الجزائر يلعب أيضًا دورًا محوريًا كمؤسسة لعبت دورًا رئيسيًا في بناء الدولة الجزائرية الحديثة، في حين اتسم دور الجيش بالضعف النسبي في السودان، وتراجع دوره وتأثيره في العراق عقب حلّ مؤسساته بعد الاحتلال الأميركي، ويظل الجيش اللبناني رغم ضعف قدراته العسكرية يلعب دورًا مهمًا في ضبط الأوضاع الأمنية في لبنان، وفي حفظ السلم الأهلي.

المؤكد أن تماسك الجيوش في تجارب الموجة الثانية من الانتفاضات العربية رغم اختلاف السياق وقوة تأثيره في كل تجربة يعزز من فرص الانتقال الديمقراطي، وتبقى حدود تدخله في العملية السياسة متوقفة على قدرة النخب المدنية والسياسية على صناعة توافقات فيما بينها وخاصة في الجزائر.

إصلاح المؤسسة الأمنية:

ربما ما ميّز تجربة بلدان أوروبا الشرقية، رغم العثرات الكثيرة التي واجهتها ومازالت تواجهها، هو نجاح معظمها في إتمام عملية إصلاح مؤسسي للمؤسسة الأمنية والعسكرية دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار الدولة، رغم مقاومة كثير من هذه المؤسسات للإصلاحات المقترحة، ورغم وجود مشاعر غضب شعبية في مواجهة الأجهزة الأمنية والأحزاب الشيوعية الحاكمة، وبعضها طالب بالانتقام وتصفية الحسابات، إلا أن معظم هذه التجارب نجحت في ترجمة مشاعر الغضب إلى فعل إصلاحي أدى إلى إصلاح هذه المؤسسات، وتلافي مخاطر سقوطها

أو تفككها أو انتقال ولائها من سلطة الأحزاب الشيوعية إلى سلطة النظام الجديد، إنما انتقالها إلى مرحلة "الولاء المهني".

ويمكن الإشارة إلى تجربتين في هذا السياق، الأولى تجربة التشيك التي يعتبرها البعض أكثر راديكالية وربما غير مناسبة للسياق العربي، والأخرى التجربة البولندية الأكثر تدرجًا واعتدلًا. فيما يتعلق بتجربة التشيك تم إسناد منصب وزير الداخلية عقب التحول الديمقراطي إلى صحفي وناشط من المجتمع المدني لم يسبق له العمل في جهاز الشرطة من قبل ولكنه كان ملمًا بمعايير حقوق الإنسان التي يجب أن تحترمها السياسة الجديدة لوزارة الداخلية، ومن ثم تم اتخاذ إجراءات راديكالية منها تسريح آلاف العاملين بجهاز الأمن السياسي في يوم واحد، وتم الاستغناء عن خدمات عدد كبير من كبار الضباط بسبب انتمائهم للنظام الشيوعي. هذه الإجراءات أسهمت على المدى الطويل في تأكيد مسار التحول الديمقراطي وإصلاح الشرطة في التشيك ولكنها رتبت تكلفة اجتماعية كبيرة على الضباط الذين تم تسريحهم، فضلًا عن حدوث اختلال في ارتباط العاملين في الشرطة ببعضهم بعضًا بروابط عائلية، كما خلقت فجوة كبيرة في العاملين بالشرطة مقارنة بالمهام المتنامية التي من المفترض القيام بها لحفظ الأمن في أوقات التحول[1].

أما على المستوى الهيكلي، فلا يمكن تصور أن يتم الإصلاح بين عشية وضحاها، ولكن من المفترض أن يتم تغيير بعض الجوانب على المدى القصير، ودراسة تغيير جوانب أخرى على المدى البعيد. في البداية، لابد من إعادة النظر في فكرة عسكرة الشرطة، فالشرطة خدمة مدنية كغيرها من الخدمات العاملة ولا يصح أن تبقى في نطاق التراتبية العسكرية (لواء عميد –عقيد.. إلخ). فكل دول العالم، التي شهدت تحولًا ديمقراطيًا أسفر عن إصلاح في جهاز الشرطة قامت بإلغاء هذه التراتبية واستبدلت بها تراتبية مدنية (مدير مفوض - مفتش..)، كما أن هذا التوجه هو بالضرورة مصاحب للتحول الديمقراطي حيث تكون السلطة الأعلى في الدولة هي سلطة السياسيين المدنيين المنتخبين، وليست سلطة العسكريين غير المنتخبين. لكن في هذا الإطار، تزيد مخاطر تسييس الشرطة وجعلها رهنًا للسياسيين، سواء كانوا تنفيذيين أو برلمانيين. فجهاز الشرطة يجب أن يكون جهازًا مهنيًا كغيره من الأجهزة الحكومية للدولة، التي لها تقاليد مهنية، ومعايير دقيقة للعاملين بها وضمان ولائهم للمؤسسة وللدولة، وليس لأي فصيل سياسي أو ديني.. إلخ.

ولعل تجربة العراق ولبنان تمثل أحد جوانب هذه الأزمة، ففي الأولى تم إسقاط الجيش والشرطة وبنت الأحزاب الطائفية الأجهزة الأمنية والعسكرية على أساس الولاء الحزبي والطائفي، مما شكل أحد أبرز التحديات التي تواجه إصلاح الدولة العراقية حتى الآن. أما في لبنان فلا يزال تأثير المحاصصة الطائفية على مؤسسات الدولة، خاصة أجهزتها الأمنية والعسكرية، أحد أبرز الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي اللبناني.

أما التجربة البولندية، فقد قسمت جهاز الشرطة إلى[2] ثلاث فئات، الفئة الأولى، هي فئة المتشبثين بالعقيدة القديمة والمعرقلين للتغيير، وهم عادة من الرتب الكبيرة قليلة العدد، ومن الممكن تسريحهم على الفور وتيسير إجراءات التقاعد بشأنهم بشكل لائق لمراعاة علاقاتهم الوثيقة داخل الوزارة. فقد يكون لهم أقارب أو تلاميذ

---

[1] يان رومل "تجربتي في وزارة الداخلية"، في عملية التحول: التجربة التشيكية، بدون تاريخ، مؤسسة بيبول ان نيد، ص 129.
https://www.covekvtisni.cz/index2en.php?id=629

[2] Christopher Paun, Democratzation and police Reform, Freie Universitat Berlin. Humboldt- Universitat zu Berlin and Universitat Potsdam, joint Master's Degree Program in international Relations, October 2007, pp. 3924-

لا يزالون بالخدمة. أما الفئة الثانية، فهم صغار الضباط من ذوي القابلية للتعلم والتطور، الطموح للارتقاء في السلم الوظيفي، وفق نظام للحوافز يشجع على الاندماج في العقيدة الجديدة. ولذا، يجب تدريبهم وتطوير قدراتهم وتأهيلهم التسلم المهام التنفيذية القيادية بالشرطة، وذلك بشرط عدم تورطهم في انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان. أما الفئة الثالثة والأخيرة، فهي غير موجودة أصلًا، ولذا يستوجب توظيفها على نحو السرعة، وهم المدنيون أصحاب التخصص في القانون وحقوق الإنسان، وتعهد إليهم مهمة رسم السياسة العامة للشرطة، وتدريب العاملين بها على العقيدة الجديدة التي تحترم حقوق المواطن وحرياته. فمن المفيد بحق ألا يشعر العاملون بسلك الشرطة أنهم فئة محصّنة أو مميزة عن المجتمع. بل على العكس تمامًا، لابد أن يشعر المجتمع بأن جهاز الشرطة ملكه، ويعمل لحمايته، وان أي مواطن يجد في نفسه القدرة والكفاءة للعمل بجهاز الشرطة يمكن أن يتقدم لشغل الوظيفة ليسهم في حماية وطنه سواء كان مدنيًا أو رجل شرطة.

والمؤكد أن النجاح في إتمام هذه الإصلاحات مثلّ جسرًا حقيقيًا لعبور معظم تجارب بلاد أوروبا الشرقية المرحلة الخطرة التي هددت كيان دول كثيرة في المنطقة العربية، ولا تزال قضية إصلاح الأجهزة الأمنية أحد التحديات التي تواجه تجربة النجاح في الموجة الأولى من الانتفاضات العربية، ولا تزال مطروحة بقوة في بلاد الموجة الثانية.

إصلاح السلطة القضائية ومفهوم العدالة الانتقالية:

رغم أن مفهوم العدالة الانتقالية متداول في معظم بلدان العالم منذ أكثر من ثلاثة عقود فإن هناك خلافًا فقهيًا دائمًا وجدلًا قانونيًا حول تعريفه، ورغم ذلك عرفته الأمم المتحدة بأنه: ".. كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة، وإقامة العدالة، وتحقيق المصالحة"[3].

والحقيقة أن هذا المفهوم يتجاوز مفهومين سادا في كثير من تجارب الانتفاضات العربية، الأول قائم على الانتقام الثوري من رموز النظام القديم، عبر إجراءات عزل سياسي، تحكمها الأهواء والتحيزات السياسية، أما المفهوم الآخر فهو "عفا الله عما سلف"، والمطالبة بضرورة طي صفحة الماضي ونسيانه من أجل المستقبل.

والحقيقة أن مفهوم العدالة الانتقالية تميز بانه يحاسب على الجرائم وفق آلية قانونية وقضائية، تعتبر المصالحة والوئام الداخلي هدفها، وليس تصفية الحسابات أو الانتقام السياسي.

وقد تكون تجربة بولندا مفيدة لتجارب عربية كثيرة، خاصة في السودان والجزائر، لأنها بدأت الإصلاحات من داخل النظام نفسه ولو بإجراءات محدودة ثم استمرت فيما عُرف بالمائدة المستديرة بين السلطة الشيوعية المتراجعة وحركة تضامن الصاعدة وأفضت إلى الاتفاق على إدخال عدد من التعديلات الدستورية على دستور 1952 الشيوعي، والتي تمثل أهمها (في إطار الحديث عن إصلاح السلطة القضائية) بالنص صراحة على كون السلطة القضائية سلطة ثالثة في الدولة، تتمتع بالاستقلالية في أداء عملها، وكذلك النص على إنشاء المجلس القومي للقضاء، وهو موكل بترشيح أسماء القضاة لرئيس الجمهورية ليقر تعيينهم، ويتضح مما سبق أن هذه المرحلة من التحول كان الاهتمام الأكبر فيها ينصب على الهيكلة السياسية للنظام، والتي كانت أوضح ما تكون

[3] زياد عبد التواب، القوانين المتعلقة بالعزل السياسي والعدالة الانتقالية، أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، روافد للنشر والتوزيع، 2012، ص 3.

في التركيز على التكييفين القانوني والدستوري للمؤسسة القضائية، دون أن يمتد ليطول شخوص العاملين بالمؤسسة لعدة اعتبارات أحدها وجود عناصر تتسم بالاستقلالية والكفاءة النسبية داخل هذا المرفق على النحو السابق بيانه، إلى جانب أن قوى المعارضة التي جلست إلى مائدة المفاوضات كانت أكثر براجماتية وأقرب لتبنّي مبدأ التصالح مع الماضي، لكن الاعتبار القوى كان إصرار النظام الشيوعي في المفاوضات على حماية العناصر التي انتمت إليه وعملت في ظله من ملاحقة القوى المعارضة الصاعدة[4].

تراجع الإسلام السياسي

يمكن القول إن تجارب الموجة الأولى من الانتفاضات العربية حضرت فيها بقوة فصائل الإسلام السياسي، ومثلت في المجمل عبئًا كبيرًا على نجاح هذه التجارب خاصة بعد أن انتقلت من احتجاجات في الشارع إلى سلطة تدير عملية انتقال ديمقراطي. مثل حالة مصر بوصول الإخوان المسلمين كجماعة دينية عقائدية رفضت أن تحصل على شرعية وجود قانوني كجمعية أهلية تعمل كجماعة دعوية دينية مثل مئات غيرها في المجال العام، وأصرت على أن تبقى فوق قوانين الدولة حتى بعد وصولها للسلطة ورفضت أن تحصل على شرعية قانونية، وأسست حزبًا سياسيًا كان مجرد ذراع للجماعة الدينية، والنتيجة كانت إقصاء القوى السياسية الأخرى وخروج احتجاجات شعبية واسعة أدت إلى عزل محمد مرسي وإسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين.

أما في تونس فقد حدث صدام بين حركة النهضة وباقي القوى السياسية عقب الثورة، ولكن كون الأخيرة حزبًا سياسيًا مدنيًا غير مرتبط تنظيميًا بجماعة دينية عقائدية توجه كل تحركاته مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، فإن هذه الصيغة أعطته هامشًا للمناورة والقبول بتقديم تنازلات وحلول وسط مع باقي أطياف المجتمع والقوى السياسية، وخاصة بعد إسقاط حكم "الجماعة الأم" في مصر.

ويمكن القول إن حضور الإسلام السياسي بصورتيه الدينية العقائدية في مصر، والمدنية في تونس قد تراجع في تجارب الموجة الثانية فليس له نفس الحضور في الجزائر كما أن الشعب السوداني واجه حكمًا ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين، وهو الحكم الذي اعتبره البعض في العالم العربي حلمًا يسعون إليه، وسمّوه الحكم الإسلامي، وهو الحكم الذي ثار ضده الشعب السوداني ونجح في إسقاطه.

أما دور تيارات الإسلام السياسي في العراق ولبنان فهو غير حاضر في الحراك الشعبي في كلا البلدين بل إن جانبًا من شعارات الانتفاضة الشعبية في كلا البلدين، وخاصة في العراق، كان موجهًا ضد أحزاب سياسية إسلامية / مذهبية تتقاسم السلطة في البلاد.

العامل الاقتصادي - الاجتماعي

يقينًا فإن طبيعة الأزمة الاقتصادية ومشكلات الفقر والتهميش التي تعاني منها دول كثيرة في العالم العربي تختلف عن طبيعة المشكلات الاقتصادية التي عرفتها المجتمعات الاشتراكية في أوروبا الشرقية. فهي لم تعان مشكلات فقر وعوز بالمعنى الموجود في كثير من البلاد العربية بقدر ما كانت قضية الحريات السياسية والاقتصادية هي السبب الرئيسي وراء تفجر الاحتجاجات داخلها وانهيار نظمها.

[4] نوران سيد احمد، تجربة الإصلاح المؤسسي البولندية: السلطة القضائية نموذجًا، أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، مارس 2013، ص 5.

ويمكن القول إن القضايا الاقتصادية كانت حاضرة في تجارب الموجة الثانية من الانتفاضات العربية، وكانت السبب الرئيسي وراء تفجّر الاحتجاجات التي طالبت بتحسين الأوضاع الاقتصادية قبل أن تتحول إلى المطالبة بإسقاط النظام. كما أن الجانب الاقتصادي والاجتماعي حاضر بقوة في انتفاضتي لبنان والعراق، في حين أنه لم يكن السبب الرئيسي وراء تفجّر انتفاضة الجزائر إنما بقاء رئيس غير قادر على الحركة والكلام 20 عامًا في منصبه ورغبته في تمديد ولايته مرة خامسة مثل إهانة للشعب وكرامته.

ويمكن القول إن البُعدين الاقتصادي الاجتماعي كانا حاضرين أيضًا في الموجة الأولى وتحديدًا في مصر وتونس، ومع ذلك يظل السبب الرئيسي وراء اندلاع الثورات في كلا البلدين سياسيًا؛ يتعلق بقضايا التهميش، والشعور بعدم العدالة، وغياب الكرامة أكثر منها مشكلات الفقر والعوز الاقتصادي، خاصة مع الدور الواسع الذي لعبته شرائح الطبقة الوسطى في احتجاجات مصر وتونس.

صناعة البديل:

لعبت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية دورًا كبيرًا في مسار بناء النظم البديلة التي نشأت عقب سقوط النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية، وشملت دعمًا اقتصاديًا هائلًا ومسارًا سياسيًا محدد المعالم انتهى بانضمام هذه البلدان إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما لم يكن حال تجارب الانتفاضات العربية التي تركت تقريبًا لمصيرها. صحيح هي لم تطلب دعمًا سياسيًا وتمسكت باستقلاليتها عن الخارج، لكنها طلبت دعمًا اقتصاديًا، خاصة تونس والسودان ولا يزالان بعيدين عن نيله.

وعرفت تجارب الانتفاضات العربية أيضًا انقسامات سياسية داخلية تختلف في طبيعتها عن بلدان أوروبا الشرقية التي عرفت قوى محافظة ولكن ليست جماعات تنظيمية دينية عقائدية مثل البلدان العربية.

وقد عرفت الانتفاضات العربية الأولى والثانية انقسامًا بين الثوريين والإصلاحيين، وبين الإسلاميين والعلمانيين، كما يلاحظ أن التجارب التي نجحت هي التي لم يصل فيها التيار الإسلامي للسلطة، وأيضًا التي تراجعت فيها المفردات الثورية وخطابات العزل السياسي والمحاكم الثورية مثل تونس في الموجة: الأولى، والسودان في الموجة الثانية، وتقبلت النظم الجديدة فكرة وجود تقدميين وثوريين، وأيضًا يمينيين محافظين.

صحيح أن كثيرًا من قوى التيارات المدنية العربية يرفع شعارات ثورية، للتأثير في حراك عفوي لم تصنعه، وحين تترجم هذه الشعارات في الواقع تختزل في إقصاء المخالفين في الرأي وكل رموز النظام القديم حتى لو كان ذلك سيؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار.

أن فرص نجاح التجربة الوحيدة في الموجة الثانية من الانتفاضات العربية التي دخلت في مسار انتقالي، أي السودان، يرجع في جانب رئيسي منه إلى أنها اختارت التفاوض والخيارات الإصلاحية بين قوى الحرية والتغيير التي قادت الانتفاضة السودانية، والمجلس العسكري الحاكم، ووصلت لحلول وسط رغم رفض قوى التطرف الثوري وقوى النظام القديم لهذه الحلول.

المؤكد أن بناء منظومة سياسية قائمة على القانون وليس الانتقام الثوري أو السياسي الذي تحكمه الأهواء وتصفية الحسابات، هو ضمانة حقيقية لنجاح تجارب الموجة الثانية من الانتفاضات العربية، كما أن الإيمان بأهمية التفاوض بين قوى التغيير وقوى السلطة مثلما جرى في السودان هو طريق الوصول إلى مسار انتقال

ديمقراطي، في حين أن أحد المخاطر الحقيقية التي تواجه انتفاضة الجزائر هو رفض المتظاهرين للتفاوض مع السلطة من حيث المبدأ، ورفض الحلول الوسط والمطالبة بالتغيير الجذري للنظام وغيرها من المقولات التي تدفع الناس للاحتجاج والرفض دون امتلاك أي بديل سياسي للنظام القائم أو النظام الذي سقط. والمؤكد أن النظريات الثورية التي يستند إليها البعض في المطالبة بالإسقاط الكامل للنظام القائم من خلال احتجاجات الشارع كانت هي البديل للنظم القائمة في بعض تجارب ثورات القرن الماضية، فقد أسقطت التنظيمات والنظريات الثورية في وقتها نظمًا قائمة لأن الشروط الموضوعية والسياق التاريخي كان يسمح بذلك، فالثورة الشيوعية في روسيا أو الصين عرفت تنظيمات ثورية وقادة ثوريين ونظريات ثورية دخلوا جميعًا في مواجهات دموية تجاه خصومهم سقط فيها ملايين البشر. أما في الوضع الحالي فلم يعد هناك تنظيم ثوري محكم قادر على أن يحرك الاحتجاجات في كل العالم العربي. وتراجع دور التنظيمات الشيوعية الثورية حتى الاختفاء، وظهرت بدلًا منها تحالفات وأحزاب سياسية أغلبها ضعيف ولديها بنية إصلاحية، وتهتم بالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وليس "التجنيد الثوري"، كما عرفته كتب لينين وتروتسكي وقادة الثورات الشيوعية.

والمؤكد أن سيناريوهات المشروع البديل للنظم القائمة متعددة، فهل سيكون رجلًا جسرًا بين النظام القديم والجديد، مثلما جرى في تونس باختيار مشروع رجل إصلاحي قادم من الدولة التونسية القديمة وهو الباجي قائد السبسي؟ أم أن القوى السياسية الجديدة لديها القدرة على تقديم بديل حقيقي للنظام القائم، وبالتالي عليها أن تؤسس لتجربة انتقال ديمقراطي، ودولة قانون بالاعتماد أساسًا على مشروعها وكوادرها السياسية.

إن شعار التغيير الجذري للنظام، ورفض كل وجوه النظام والأحزاب القديمة، ثم بعد ذلك رفض كل مؤسسات النظام القديم، المدنية والعسكرية والاحتكام فقط للشارع كوسيلة للضغط على السلطة القائمة أمر فيه مخاطرة كبيرة على أي تجربة انتقال ديمقراطي، لأن ضغط الشارع وسيلة وليس هدفًا، والهدف هو بناء بديل سياسي إصلاحي للنظام القديم، ولو ظل هذا البديل مجرد صوت احتجاجي وتظاهرات يومية فإن الوضع سيزداد هشاشة وضعفًا وستتعرض البلاد لمخاطر الفوضى والاقتتال الأهلي، التي تفتح الباب لتدخل الطرف الأقوى في المعادلة أي الجيش مدعومًا بظهير شعبي لكي تقضي على مظاهر الفوضى وإعادة النظام العام للبلاد، وسيبقى أحد تحديات انتفاضة الجزائر هو رفضها للمسارات المقترحة من السلطة والجيش، دون أن تقدم بديلًا سياسيًا واضح المعالم (غير رفض الموجود) أو قيادات مؤثرة تعبّر عن الحراك وتخوض انتخابات الرئاسة التي قاطعها، أو تتحاور مع الرئيس المنتخب.

لا يزال أمام تجارب الموجة الثانية من الانتفاضات العربية فرصة كبيرة للنجاح إذا تمسكت بثلاثة أمور أساسية، أولها: قبول التفاوض مع قوى السلطة والقوى المحافظة باعتبارها طرفًا في المعادلة السياسية القائمة وعدم إقصائها بآليات ثورية غير قانونية. وثانيها: العمل على بناء مؤسسات سياسية وحزبية تتوازى مع ضغط الشارع، أما الأمر الثالث والأخير فهو الاقتناع بأن بناء دولة القانون والانتقال الديمقراطي لن يتم بإقصاء كل رموز النظام القديم، إنما بتغيير المنظومة القديمة التي أفرزتهم، وهو تحد يتم بشكل تدريجي، ويحتاج إلى إصلاح مؤسسي لأجهزة الدولة، وبناء أحزاب ومنظمات مجتمع مدني قادرة على ملء الفراغ الذي احتلته أحزاب السلطة ومنظومة النظم الاستبدادية.

التجربة الخليجية في التحول بعيدًا عن الاقتصاد الريعي

حسن سرور
أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية

مقدمة:

هيمنت الإيرادات البترولية خلال عقود على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي حيث شكلت السلعة الأساسية للصادرات العمود الفقري لاقتصادات هذه الدول. وبلغت مساهمة هذه الإيرادات أكثر من 90٪ من مجمل الإيرادات العامة للعديد من هذه الدول. كانت الأنشطة الاقتصادية والمالية بشقيها العام والخاص أسيرة الإيرادات البترولية، بحيث أن هذه الأنشطة كانت تتأثر سلبًا أو إيجابًا بهذه الإيرادات.

وكان ذلك سببًا رئيسيًا في عدم استقرار هذه الاقتصادات نتيجة تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية مما ينعكس تغيرات حادة في هذه الإيرادات. ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول كان يسجل معدلات نمو مرتفعة جدًا في بعض السنوات وانكماشًا حادًا في سنوات أخرى. نتيجة لذلك عمدت معظم دول مجلس التعاون الخليجي إلى وضع الخطط والبرامج لتحديث اقتصاداتها وتنويع مصادر الدخل فيها.

والأسئلة المطروحة هي: هل أن السياسات التي اعتمدت من قبل دول مجلس التعاون الخليجي كفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة؟ هل نجحت هذه الدول أو بعضها في تحقيق تقدم جدّي وفعّال على طريق تنويع مصادر الدخل فيها؟

هل أن التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يساهم في تحقيق هذه الأهداف؟

يغلب الطابع الريعي على اقتصاديات معظم الدول العربية وذلك بنسب متفاوتة حيث تهيمن المواد الأولية على القسم الأكبر من الصادرات العربية، كما شكلت إيرادات هذه الصادرات ولا تزال نسبة كبيرة من إيرادات الحكومات العربية بلغت 66,3 ٪ عام 2014 لتتراجع نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأعوام التالية إلى 43,4٪ عام 2017 من إجمالي إيرادات الحكومات العربية. نستطيع القول إن الصناعات الاستخراجية في العالم العربي حددت بشكل كبير مسار اقتصاديات الدول العربية مجتمعة خلال العقود المنصرمة. وترتكز الصناعات الاستخراجية في الدول العربية أساسًا على النفط والغاز وإنتاج الفوسفات وخامات الحديد وغيرها من المواد الأولية، لكن الصناعات المرتبطة باستخراج النفط والغاز هي المحدد الأساسي للصناعات الاستخراجية في الوطن العربي. نتج عن ذلك هيمنة للاقتصادات الريعية بشكل كبير في المجموعة الأولى للدول العربية والمتمثلة بالدول المنتجة لكميات كبيرة من النفط والغاز وتشمل كلًا من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، الكويت، عُمان، قطر، البحرين) والعراق في المشرق العربي، وليبيا والجزائر في المغرب العربي. المجموعة الثانية لم ترقَ فيها عائدات النفط والغاز إلى مستوى المجموعة الأولى ولكنها ساهمت إلى حد بعيد في النشاط الاقتصادي لهذه الدول،

وشكلت نسبة جيدة من إيرادات حكومات هذه المجموعة، وتشمل هذه المجموعة اليمن وسوريا ومصر والسودان. المجموعة الثالثة تشمل بقية الدول العربية التي لا يوجد فيها احتياطيات من النفط والغاز، وأن تكن الدلائل تشير إلى أن لبنان وفلسطين وربما غيرهما قد تكون ضمن الدول التي تحتوي مياهها أو أراضيها احتياطيات تجارية هامة من مصادر الطاقة. نتج عن الاقتصاديات الريعية المباشرة للمجموعة الأولى تحويلات مالية كبيرة إلى بعض الدول في المجموعتين الثانية والثالثة مما ساهم في خلق اقتصاديات شبه ريعية في هذه الدول وباتت تعتمد إلى حد كبير على تحويلات المغتربين الموجودين في دول المجموعة الأولى وعلى بعض المساعدات القادمة من هذه الدول.

ويأتي على رأس لائحة الاقتصادات شبه الريعية كل من الأردن ولبنان وسوريا ومصر وتونس والسودان واليمن وقد استفادت هذه الدول وما تزال من تحويلات مواطنيها العاملين في دول المجموعة الأولى.

أولًا: الصناعات الاستخراجية:

لازم منحنى تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تطور منحنى ناتج الصناعات الاستخراجية بشكل كبير خلال العقود الماضية. وكان ارتباط معظم الأنشطة الاقتصادية وثيقًا جدًا بتطور ونمو إيرادات النفط والغاز المرتبطة بالصناعات الاستخراجية، المرتبطة بدورها بتطورات أسعار وكميات النفط المصدرة خلال هذه المرحلة.

جدول ورسم بياني رقم 1

تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وناتج الصناعات الاستخراجية (مليار $)

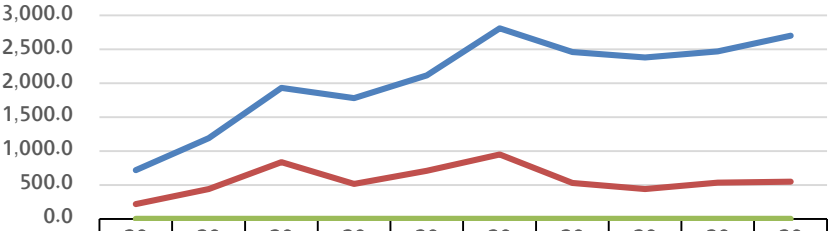

	2000	2005	2008	2009	2010	2014	2015	2016	2017	2018
PIBالناتج الإجمالي	716.9	1,188.	1,930.	1,779.	2,115.	2,807.	2,457.	2,381.	2,471.	2,700.
ناتج الصناعات الاستخراجية	215.8	440.0	837.4	516.6	710.3	951.2	528.5	440.3	535.2	550.0
نسبة الصناعات الاستخراجية إلى الناتج المحلي ٪	30٪	37٪	43٪	29٪	34٪	34٪	22٪	18٪	22٪	20٪

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

- أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- تقديرات صندوق النقد الدولي للعام 2018.

نلاحظ في الجدول والرسم البياني أعلاه مدى تلازم مساري تطور الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال العقدين الأخيرين مع ناتج الصناعات الاستخراجية. ويتبين مدى العلاقة المتوازنة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ونمو وارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية. حيث نلاحظ أن السنوات التي شهدت فيها الدول العربية نموًا ملحوظًا في قيمة الصناعات الاستخراجية شهدت نمو الناتج المحلي الإجمالي بنفس الاتجاه. في عام 2014 تخطت أسعار برميل النفط 120$ ووصلت قيمة الصناعات الاستخراجية إلى أكثر من 951 مليار $ مما أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2807.44 مليار$ بنسبة تجاوزت 30٪ عن عام 2013 لينخفض بعدها هذا الناتج إلى 2457 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع قيمة الصناعات الاستخراجية 528,5 مليار$ عام 2015.

وهكذا نجد أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة إيجابية بامتياز وحركة نموّهما تأخذ نفس المنحى، وذلك لا يدلل فقط على أهمية الصناعات الاستخراجية كقطاع هام في اقتصاديات الدول العربية وإنما أيضًا على علاقة هذا القطاع ببقية القطاعات والأنشطة الاقتصادية للدول العربية. أخيرًا نلاحظ مدى تذبذب وتغيّر نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي والتي تعود أساسًا إلى مستوى تغير أسعار وكميات النفط والغاز وكمياتهما المصدرة من الدول العربية. برزت في هذا السياق دول مجلس التعاون الخليجي التي قامت اقتصاداتها منذ نشأتها على الصناعات الاستخراجية بشكل أساسي حيث يشكل إنتاج النفط والغاز المصدر الأساسي لصادرات هذه الدول، ويوفر الغالبية الساحقة لإيرادات الحكومات الخليجية، مما يشير إلى العلاقة الوطيدة بين هذه الصناعات الاستخراجية والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع العام والقطاع الخاص على السواء. الأمر الذي أدى إلى ارتباط موازنات هذه الدول وحركتها التجارية وأنشطتها الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بقطاع النفط والغاز.

جدول ورسم بياني رقم 2

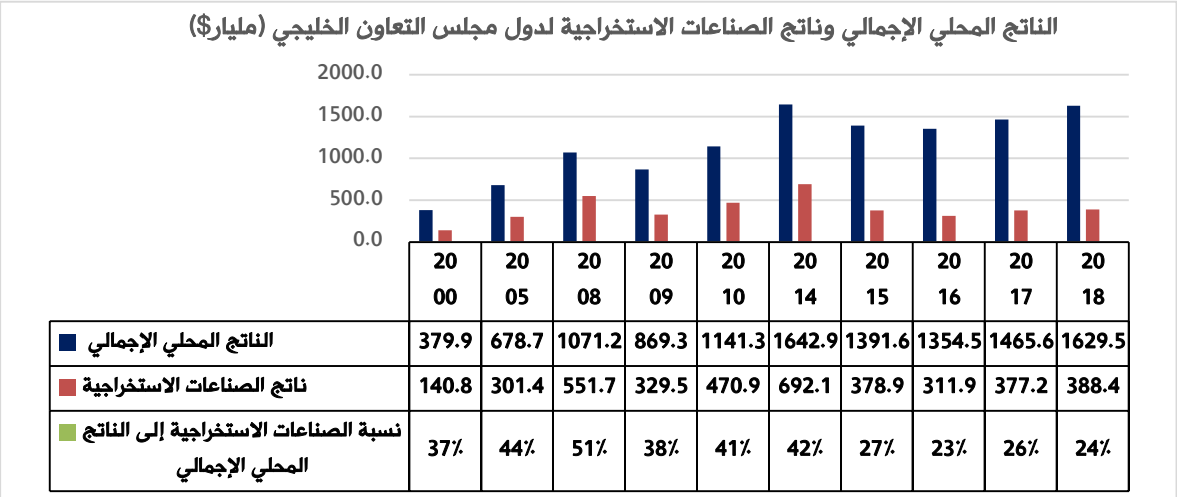

	2000	2005	2008	2009	2010	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي	379.9	678.7	1071.2	869.3	1141.3	1642.9	1391.6	1354.5	1465.6	1629.5
ناتج الصناعات الاستخراجية	140.8	301.4	551.7	329.5	470.9	692.1	378.9	311.9	377.2	388.4
نسبة الصناعات الاستخراجية إلى الناتج المحلي الإجمالي	37٪	44٪	51٪	38٪	41٪	42٪	27٪	23٪	26٪	24٪

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

- أعداد مختلفة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- تقديرات صندوق النقد الدولي للعام 2018.

يظهر بشكل جلي من خلال الرسم أعلاه العلاقة الوثيقة بين تطور العامل المتغير الأول الأساسي وهو قيمة الصناعات الاستخراجية في دول مجلس التعاون الخليجي وتطور العامل الثاني وهو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

نستطيع تبيان أن تطورات العامل الأول أدت إلى نفس التغير وفي نفس الاتجاه للعامل الثاني وهذا ما يؤكد أهمية الصناعات الاستخراجية لا كقطاع أساسي فحسب وإنما كقطاع مؤثر في بقية القطاعات وأوجه النشاط الاقتصادي لهذه الدول. بالمقابل نلاحظ تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة بشكل مستمر، بحيث إن هذه الصناعات كانت تساهم بأكثر من 51٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2008 وانخفضت إلى 42.12٪ عام 2014 وإلى 25.74٪ عام 2017 واستقرت على ما يقارب 24٪ عام 2018. السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى انخفاض قيمة هذه الصناعات بفعل انخفاض أسعار النفط والغاز خلال السنوات الخمس الماضية مما أدى إلى تراجع نسبة مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة.

ولتبيان مدى أهمية هذه الصناعات نشير إلى أن الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي لم يرق عام 2018 إلى ما كان عليه عام 2014 عندما كانت أسعار النفط تتجاوز الـ 100$ للبرميل الواحد مقابل متوسط سعر البرميل دون 60$ عام 2018.

رغم تراجع الأهمية النسبية للقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي فإن نسبة مساهمة إيرادات هذه الصناعات لا تزال تمثل قسمًا كبيرًا من الإيرادات العامة للدول العربية مجتمعة

على المستوى القُطري داخل دول مجلس التعاون الخليجي نلاحظ تراجع أهمية الصناعات الاستخراجية وتراجع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل تدريجي وإن كان التراجع الذي حصل منذ عام 2014 مفاجئًا وبفعل تراجع أسعار النفط بشكل كبير جدًا عام 2015.

خلال المرحلة الماضية وفي غضون عقدين من الزمن تقريبًا منذ العام 2000 حتى الآن، ورغم ارتفاع حصيلة الصناعات الاستخراجية في كافة دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بنسب أعلى في عموم مجلس التعاون الخليجي وهذا يدل على تطور قِيَم القطاعات خارج قطاع النفط والغاز. في هذا الإطار ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات من حوالي 104 مليارات$ عام 2000 إلى 393 مليار$ عام 2018، بالمقابل ارتفعت حصيلة الصناعات الاستخراجية في نفس الفترة من حوالي 30 مليار$ إلى 75 مليار$. وانتقلت مساهمة الصناعات الاستخراجية من حوالي 29٪ عام 2000 إلى حوالي 19.18٪ فقط عام 2018 من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر مساهمة الصناعات الاستخراجية في PIB الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات الأدنى في مجمل دول مجلس التعاون الخليجي. نشير هنا إلى أن احتياطات البحرين من النفط هي الأقل وإنتاجها مع المنطقة المشتركة مع المملكة العربية السعودية لا يتخطى 250 ألف برميل يوميًا من النفط، وقد تكون قلة الاحتياط وضعف الإنتاج هما

الدافع لتطوير مركز البحرين المالي والمصرفي بالإضافة إلى الاستثمار المبكر في مجال الألومينيوم مما ساهم بتراجع حصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي. بالنسبة لعُمان تراجعت حصة الصناعات الاستخراجية من 52.5٪ عام 2014 إلى 23.4٪ عام 2018 من الناتج المحلي الإجمالي- علمًا أن التراجع المسجل لمساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في كافة دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة إنما يعود بالدرجة الأولى إلى تراجع أسعار النفط بشكل كبير عما كانت عليه عام 2014.

حققت السعودية نقلة نوعية في ناتجها المحلي الإجمالي من حوالي 190 مليار $ عام 2000 إلى حوالي 782 مليار $ عام 2018، في حين أن القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية انتقلت في الفترة نفسها من حوالي 70 مليار $ إلى حوالي 199 مليار$.

ونسبة هذه الصناعات باتت حوالي 25.23٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل حوالي 37٪ عام 2000، علمًا أن هذه النسبة تخطت 57٪ عام 2008.

جدول ورسم بياني رقم 3

الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (مليار $)

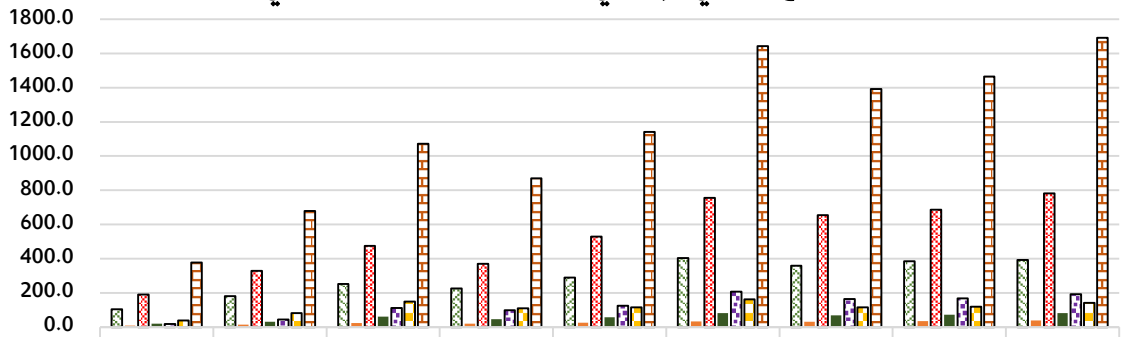

	2000	2005	2008	2009	2010	2014	2015	2017	2018
الإمارات	104.3	180.6	251.9	225.6	289.9	403.1	358.1	384.2	393.0
البحرين	8.0	13.5	24.3	20.6	25.7	33.4	31.1	35.3	38.3
السعودية	189.5	328.2	475.1	369.2	528.2	756.4	654.3	686.7	782.5
عمان	19.5	31.1	60.3	46.1	57.0	81.1	68.9	72.2	82.2
قطر	17.8	44.5	110.7	98.3	125.1	206.2	164.6	167.6	192.5
الكويت	37.7	80.8	148.9	109.5	115.3	162.7	114.5	119.5	141.1
إجمالي	376.9	678.7	1071.2	869.3	1141.3	1642.9	1391.6	1465.6	1692.5

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

- أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد من عام 2000 إلى 2018.
- تقديرات صندوق النقد الدولي للعام 2018.

جدول ورسم بياني رقم 4

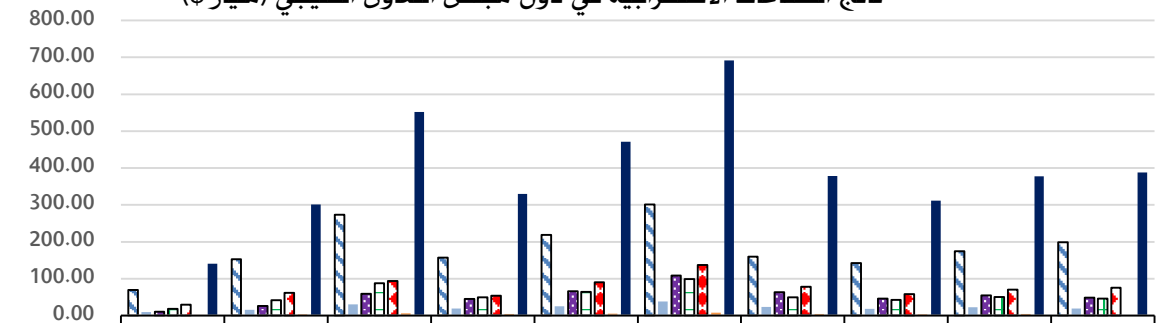

	2000	2005	2008	2009	2010	2014	2015	2016	2017	2018
السعودية	69.97	152.51	273.38	157.39	218.99	301.35	160.14	142.30	174.64	198.74
عمان	9.81	15.35	30.63	19.05	25.66	37.89	23.18	18.47	22.29	19.24
قطر	10.73	25.96	59.08	45.42	65.86	108.29	63.55	46.22	54.86	49.00
الكويت	18.07	42.00	88.08	49.47	64.45	98.98	49.45	42.48	50.65	46.00
الإمارات	29.99	62.14	94.16	53.77	90.33	137.55	78.14	58.53	70.01	75.40
البحرين	2.24	3.42	6.34	4.40	5.58	8.00	4.41	3.88	4.74	0.00
إجمالي	140.81	301.38	551.66	329.49	470.88	692.06	378.86	311.89	377.19	388.38

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

- أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد من عام 2000 إلى 2018.
- تقديرات صندوق النقد الدولي للعام 2018.
- ... غير متوفر.

نسبة الصناعات الاستخراجية إلى الناتج الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي

	2000	2008	2014	2017	2018
الإمارات	28.74	37.38	34.12	18.22	19.18
البحرين	27.85	26.03	23.95	11.00	-
السعودية	36.92	57.54	39.04	25.43	25.39
عمان	50.27	50.78	46.73	30.88	23.39
قطر	60.42	53.36	52.51	32.73	25.46
الكويت	47.922	59.14	60.83	42.37	32.61
إجمالي	37.36	51.49	42.12	25.73	-

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى الجدولين السابقين.

وقد شهدت قطر خلال هذه المرحلة تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية من أكثر من 60٪ عام 2000 إلى حوالي 25.5٪ عام 2018، علمًا أن قطر كانت الأكثر اعتمادًا على مصادر الطاقة والإيرادات الناتجة منها عام 2000 قياسًا على كافة دول مجلس التعاون الخليجي.

أما الكويت فعلى الرغم من تراجع حصة قيمة الصناعات الاستخراجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 48٪ إلى 32.6٪ خلال نفس الفترة فقد بقيت الدولة الأكثر اعتمادًا حاليًا على هذه الصناعات وباتت مساهمة قيمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي الأعلى ضمن دول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت حوالي 25.5٪ عام 2018 علمًا أنها كانت 59.1٪ عام 2008 وتخطت 60٪ عام 2014. بالإجمال تعتبر نسبة الصناعات الاستخراجية هي الأقل مساهمة في الناتج المحلي في البحرين والإمارات العربية المتحدة، لكنها لا تزال السلعة الأساسية المهيمنة على الصادرات في جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الإمارات.

ثانيًا: الإيرادات البترولية والإيرادات العامة

رغم تراجع الأهمية النسبية للقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي فإن نسبة مساهمة إيرادات هذه الصناعات لا تزال تمثل قسمًا كبيرًا من الإيرادات العامة للدول العربية مجتمعة بنسبة 43.4٪ عام 2018. علمًا أن هذه النسبة كانت تمثل قبل أقل من عقد من الزمن أكثر من 70٪ من مجمل الإيرادات الحكومية لكافة الدول العربية مجتمعه (2010). كذلك شكلت الإيرادات البترولية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات القليلة الماضية أكثر من 90٪ من الإيرادات العامة في أكثر من دولة خليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت.

واعتبارًا من عام 2014 ومع انخفاض أسعار النفط تراجعت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة لكافة دول مجلس التعاون الخليجي بنسب متفاوتة، حيث تراجعت هذه المساهمة في دولة الإمارات العربية المتحدة من حوالي 76٪ عام 2010 إلى 21.5٪ فقط عام 2017 وباتت الضرائب والرسوم تشكل القسم الأكبر من إيرادات الدولة.

في البحرين لا يزال الاعتماد قائمًا على العائدات النفطية رغم قلة الموارد النفطية فيها وضعف الإنتاج نسبيًا إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي وشكلت الإيرادات البترولية القسم الأكبر من إيرادات الدولة بنسبة 75.1٪ عام 2017 مقابل حوالي 82٪ عام 2010.

وفي المملكة العربية السعودية انخفضت مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة للمملكة من أكثر من 90٪ عام 2010 إلى حوالي 63٪ عام 2017، ونستطيع القول إنه رغم هذا الانخفاض النسبي المهم لا يزال الاعتماد على الإيرادات البترولية يتحكم بالقسم الأكبر من إيرادات الدولة وهذا ما قد يسبب العديد من المشاكل المالية للدولة نتيجة تذبذب أسعار النفط وهذا الذي حصل خلال السنوات القليلة الماضية.

جدول ورسم بياني رقم 5

مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي

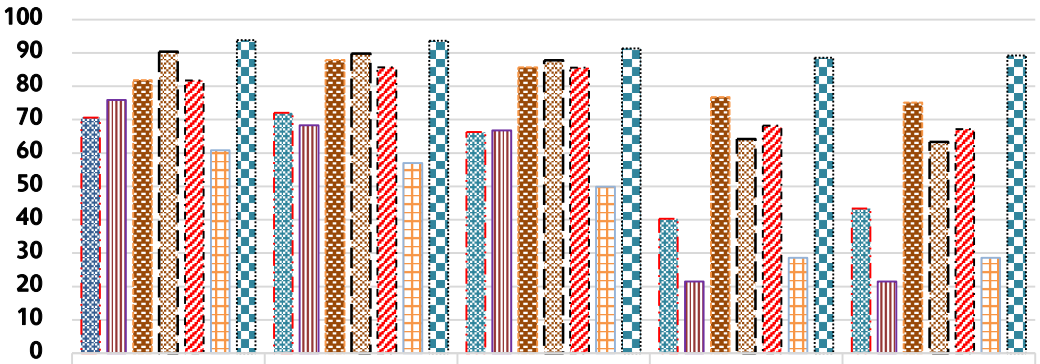

	2010	2013	2014	2016	2017
مجموع الدول العربية	70.6	72.1	66.3	40.3	43.4
الإمارات	75.9	68.3	66.8	21.5	21.5
البحرين	81.8	87.9	85.7	76.8	75.1
السعودية	90.4	89.8	87.8	64.2	63.3
عمان	81.7	85.7	85.6	68.2	67.2
قطر	60.8	57	49.9	28.6	28.6
الكويت	93.8	93.6	91.3	88.6	89.2

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد من عام 2000 إلى 2018.

كذلك الأمر بالنسبة لسلطنة عُمان ودولة الكويت رغم انخفاض مساهمة الإيرادات البترولية في مجل الإيرادات العامة فقد مثلت أكثر من ثلثي هذه الإيرادات في عُمان عام 2017 وما يقرب من 90٪ في دولة الكويت.

علمًا أن هذه المساهمة كانت عام 2010 حوالي 82٪ في عُمان وحوالي 94٪ في الكويت.

أما في قطر فقد تراجعت مساهمة إيرادات مصادر الطاقة من حوالي 61٪ عام 2010 إلى 28.6٪ عام 2017 وبالتالي باتت قطر والإمارات تمثلان الدولتين الأقل اعتمادًا على الإيرادات البترولية والغاز ضمن هيكل الإيرادات العامة الإجمالية لديهما.

ثالثًا: سياسة تنويع مصادر الدخل

عمدت معظم دول مجلس التعاون الخليجي إلى وضع الخطط والبرامج لتنويع مصادر الدخل فيها بعيدًا عن قطاع النفط والغاز. وذلك بعد استشعار خطورة الاعتماد على قطاع أُحادي (النفطي) في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي بأكمله وهيمنته الساحقة في الإيرادات العامة الإجمالية. وكانت البحرين السباقة في هذا الإطار منذ عقود بتطوير صناعات الألمنيوم التي تُعتبر ثاني أكبر المنتجات المصدرة تليها مواد البناء. كما قامت البحرين بتطوير الخدمات المصرفية والمالية وكانت الرائدة في ذلك سابقًا على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد يكون ضعف الاحتياطي النفطي للبحرين والإنتاج المتواضع للخام بحدود 250000 برميل يوميًا هما من أهم العوامل لدفع البحرين للقيام بذلك منذ فترة طويلة.

ومثلت الصناعات التحويلية نسبة مقبولة في الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين عام 2017 بحدود 17.13٪ وهي الأعلى بدون منازع بين دول مجلس التعاون الخليجي والأعلى على مستوى كافة الدول العربية. علمًا أن هذه النسبة شكلت عام 2000 حوالي 11.4٪ وعام 2010 حوالي 14.5٪. وكانت المملكة العربية السعودية قد وضعت في ثمانينيات القرن الماضي الخطة الخمسية الثالثة 1980- 1985 تحت شعار تنويع مصادر الدخل في المملكة وتطوير صناعات البتروكيماويات، حيث قامت ببناء مدينتي ينبع وجبل الصناعيتين الأولى مطلة على مياه الخليج والثانية على البحر الأحمر وتم استثمار ما يزيد عن 60 مليار$ في البتروكيماويات، وكانت أهداف المشروع الاستحواذ على حوالي 11٪ من الصناعات البتروكيماوية في العالم، لكن الرسوم والعراقيل والقيود الجمركية والحمائية أدت إلى تراجع طموحات المملكة من هذا المشروع.

في الوقت نفسه قامت المملكة بدعم جهود الاستثمار في العديد من الصناعات التحويلية في مختلف المجالات لكن رغم كل هذه الجهود لم تصل مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 11.29٪ عام 2017 مقابل حوالي 11٪ عام 2010.

رغم كل الجهود التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة إلا أن مساهمة ناتج الصناعات التحويلية لم تصل إلى 10٪ من إجمالي الناتج المحلي للإمارات

ناتج الصناعات التحويلية في الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي (مليار $)

	2000	2005	2008	2009	2010	2014	2015	2016	2017	2018
ناتج الصناعات التحويلية في الدول العربية	77.8	113.3	167.7	172.8	199.8	266.3	261.2	251.3	252.6	257.6
ناتج الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي٪	10.9	9.5	8.7	9.7	9.4	9.5	10.6	10.6	10.2	9.5
ناتج الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون	37.4	65.0	97.0	94.9	109.3	155.9	151.5	149.3	161.7	164.9
ناتج الصناعات التحويلية في مجلس التعاون إلى الناتج المحلي الإجمالي	9.9	9.6	9.1	10.9	9.6	9.5	10.9	11.0	11.0	10.1

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

- أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد من عام 2000 إلى 2018.
- 2018 تقديرات غير نهائية.

تطوير قيمة الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي مليار $.

	2000	2005	2008	2009	2010	2014	2015	2016	2017
الإمارات	13.610	19.160	30.836	34.108	23.091	31.352	31.690	32.230	35.861
البحرين	0.914	1.628	3.361	3.257	3.724	4.984	5.398	5.814	6.562
السعودية	18.211	31.324	39.433	39.199	58.179	81.650	82.991	83.243	88.367
عمان	1.117	2.619	6.394	4.725	6.203	7.958	7.455	6.370	6.927
قطر	0.966	4.394	10.425	7.792	11.218	20.916	15.950	13.792	15.606
الكويت	2.61	5.866	6.538	5.845	6.895	9.017	7.992	7.88	8.364

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

- أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد من عام 2000 إلى 2018.

جدول ورسم بياني رقم 6

مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

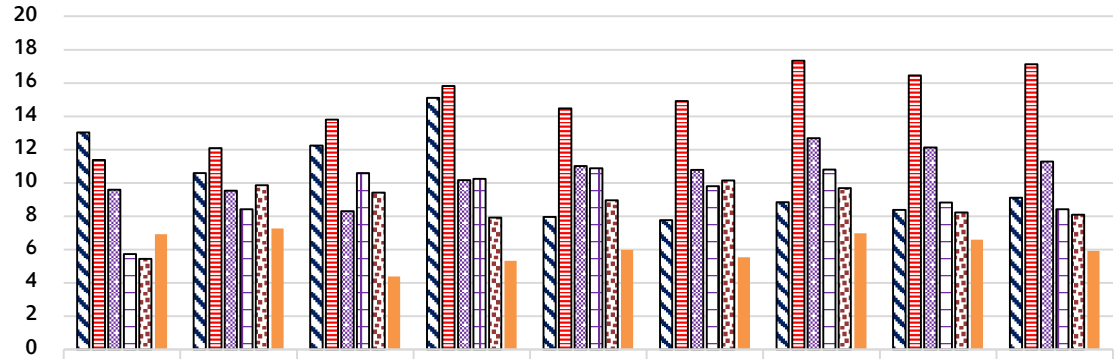

	2000	2005	2008	2009	2010	2014	2015	2016	2017
الإمارات	13.04	10.6	12.24	15.11	7.96	7.77	8.84	8.38	9.12
البحرين	11.38	12.09	13.8	15.81	14.48	14.92	17.34	16.46	17.13
السعودية	9.6	9.54	8.3	10.16	11.01	10.79	12.68	12.12	11.29
عمان	5.72	8.42	10.6	10.24	10.87	9.81	10.81	8.82	8.42
قطر	5.43	9.86	9.41	7.92	8.96	10.14	9.68	8.22	8.1
الكويت	6.92	7.26	4.39	5.33	5.97	5.54	6.97	6.59	5.92

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى الجداول السابقة.

وقامت الإمارات العربية المتحدة بتطوير البيئة الاستثمارية العامة في البلاد من خلال تطوير المناطق الصناعية في الإمارات وإنشاء مناطق حرة. مما ساهم في جذب الاستثمارات الخارجية إليها واستقدام التقنيات الحديثة التي تزيد من القدرات التنافسية للصناعة الإماراتية أمام الصناعات العالمية.

ويعدّ قطاع الصناعة في الإمارات بعد قطاع النفط والغاز من أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أهم المناطق الصناعية التي تم تطويرها في الإمارات:

- مدينة أبو ظبي الصناعية التي تقع على بعد 30 كلم عن قلب المدينة (إيكاد).
- المدينة الصناعية في الرويس في غرب الإمارات (14 كلم^2).
- مدينة زايد الصناعية.
- منطقة خليفة الصناعية ومنطقة مصفح الصناعية.
- منطقة جبل علي التي تحوي على مقار أكثر من 2000 شركة إضافة إلى المنطقة الحرة في جبل علي التي تعتبر من أكبر المواقع جاذبية للاستثمار العالمي.

وتم تطوير سوق الذهب الذي يُعتبر أهم أسواق الذهب في العالم ويهيمن على حوالي 40٪ من تجارته العالمية.

وقد استطاعت دولة الإمارات من خلال اعتماد هذه السياسات الحد من التقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية، واعتمدت سياسة إعادة التصدير إلى الأسواق العالمية انطلاقًا من دُبَي وخصوصًا المناطق الحرة ومن ضمن أسواق إعادة التصدير الجمهورية الإسلامية في إيران. وحققت المركز الأول عربيًا والـ 25 عالميًا في تقرير التنافسية العالمية في منتدى دافوس 2019. كذلك حصل مركز دبي المالي العالمي على "أفضل مركز للتكنولوجيا المالية" كذلك احتلت الإمارات المركز الأول عالميًا في تسهيل عمليات التجارة الجوية. وقد نمت القطاعات غير النفطية في السنوات الأخيرة في دولة الإمارات بمعدلات تفوق 6٪ سنويًا كما ساهمت الطفرة العقارية وتطور البنى التحتية في رفع أهمية دولة الإمارات السياحية وباتت مقصدًا سياحيًا من كل أنحاء العالمي.

ورغم كل الجهود التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة إلا أن مساهمة ناتج الصناعات التحويلية لم تصل إلى 10٪ من إجمالي الناتج المحلي للإمارات علمًا أن هذه النسبة كانت سجلت عام 2009 حوالي 15.11٪ وعام 2000 كانت بحدود 13٪، والسبب هو أن القطاعات العقارية والسياحية نمت بمعدلات أسرع من نمو الصناعات التحويلية مما ساهم في تقليص مساهمة الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي.

وعليه فإذا كان الاعتماد على القطاع النفطي بشكل أساسي له خطورته فإن الاعتماد على القطاع السياحي والعقاري كذلك لا يؤمنان الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد، وبالتالي فإن المطلوب هو التركيز على تطوير الصناعات التحويلية ودعمها لتصبح قادرة على المساهمة بشكل أكثر في الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن أن يحقق الاستقرار المنشود والتنمية المستدامة. ذلك أن القطاع الصناعي وخصوصًا التحويلي هو القطاع الوحيد القادر على خلق أكبر عدد من فرص العمل بطريقة مباشرة،

و (غير مباشرة) حيث إن كل فرصة عمل مباشرة في الصناعات التحويلية يمكن أن تخلق فرصتي عمل

في قطاع الخدمات الضروري والمرافق لنمو القطاع الصناعي عمومًا.

والنجاح الأكبر الذي استطاعت تحقيقه الإمارات العربية المتحدة هو تقليل نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة إلى حدود 21.5٪ وهذا قد يمثل نجاحًا لدولة الإمارات على المدى البعيد، وذلك بالرغم من استبدال الريوع النفطية بالريوع العقارية! بالنسبة لسلطنة عُمان ودولة الكويت لم يطرأ تطور جوهري في تنويع مصادر الدخل لديهما.

واقتصرت مساهمة ناتج الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في عُمان على 8.42٪ عام 2017 مقابل 10.87٪ عام 2010 و5.72٪ عام 2000. وفي إطار مساعي السلطنة لتنويع مصادر الدخل تضمنت موازنة 2019 مخصصات مقررة لتعزيز التنويع الاقتصادي تتمثل بدعم الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات اللوجستية والسياحة والثروة السمكية وقطاع التعدين.

أما في دولة الكويت فإن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تُعتبر الأدنى منذ عام 2000 وحتى الآن. حيث بلغت مساهمة هذه الصناعات حوالي 6٪ عام 2017 مقابل حوالي 7٪ عام 2000 وبالتالي لا يزال الاقتصاد الكويتي أسير القطاع البترولي إلى حد كبير إن لجهة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو لتمويل الإيرادات العامة للدولة بنسبة حوالي 90٪.

أما قطر فقد انطلقت من المركز الأخير لمساهمة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 بنسبة 5.4٪ إلا أن هذه النسبة ارتفعت إلى حدود 8.1٪ عام 2017. بالمقابل استطاعت قطر تخفيف الاعتماد على الإيرادات الناتجة عن النفط والغاز ضمن الإيرادات العامة للدولة إلى ما دون الـ 30٪ عام 2017 وبالتالي تعتبر قطر في هذا الإطار الدولة الخليجية الثانية بعد الإمارات العربية المتحدة في خفض الاعتماد على الإيرادات النفطية في موازناتها العامة.

خلاصة:

نستطيع القول إن معظم دول مجلس التعاون الخليجي بذلت جهودًا بنسب مختلفة في إطار سياسة التنويع الاقتصادي. وبهذا الصدد يسجل التطور النسبي لمملكة البحرين والإمارات والسعودية لجهة تنويع مصادر الدخل الاقتصادية لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. وقد نجحت البحرين والإمارات في التنويع الاقتصادي عمومًا ونجحت الإمارات في تخفيض الاعتماد على الإيرادات البترولية في تغذية الإيرادات العامة للدولة بنسبة كبيرة. بالمقابل استطاعت المملكة العربية السعودية زيادة مساهمة الصناعات التحويلية إلى مجمل اقتصادها ولكنها لا تزال تعتمد على الإيرادات النفطية لتغذية حوالي ثلثي إيراداتها العامة. كذلك استطاعت قطر تخفيض الاعتماد على إيرادات النفط والغاز بشكل كبير لكن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالية لا تزال متواضعة. ولا تزال سلطنة عمان والكويت بحاجة إلى مزيد من الخطط والبرامج لتطوير سياسة التنويع الاقتصادي للحاق بركب بقية دول مجلس التعاون الخليجي. بالعموم ورغم الجهود التي بذلت في دول مجلس التعاون الخليجي كافة لا يزال النفط والغاز يمثلان المحرك الأساسي لاقتصادات هذه الدول، وما زالت إيرادات مصادر الطاقة هي العامل الرئيسي لتحريك كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية حتى غير النفطية بالإضافة إلى دورها في تحريك عجلة القطاع العام بمجمله تقريبًا. إن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ما زالت متواضعة في كافة دول مجلس التعاون باستثناء البحرين، وسياسة التنويع التي قامت بها الإمارات لا تحصّن اقتصادها كما يجب لأنها ركزت على سياسات التطوير العقاري والسياحة وهذا بدوره يتأثر بعوامل خارجية كثيرة قد تؤثر على استقرار وثبات اقتصادها على المدى البعيد.

الخلاصة أننا نعتقد أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك كافة المقوّمات المادية والبشرية والثروات الباطنية. ذلك أن مساحة دول مجلس التعاون الخليجي تزيد عن مليوني كلم^2 شواطئ على الخليج وعلى البحر الأحمر تزيد عن 1500 كلم. وعدد المقيمين في هذه الدول يزيد على 50 مليون نسمة وبالتالي تشكل سوقًا استهلاكية ذات قدرات شرائية مرتفعة. وتختزن دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 35٪ من احتياطات النفط في العالم. وما يقرب من 20٪ من إنتاج النفط والغاز كما أن الإمكانات المالية التي تمتلكها هذه الدولة مرتفعة جدًا. كل ما سبق يسمح لهذه الدول بتطوير صناعات كبيرة في مختلف المجالات انطلاقًا من قدراتها المالية المحلية مع تطوير خطط التكامل الصناعي والاقتصادي فيما بينها والذي لا يزال حتى الآن غير متوفر. إن تطوير التشريعات في هذه الدول والاهتمام بالمشروعات المشتركة في كافة الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية بالإضافة إلى الخدمات والسياحة يمكن أن يسهل عملية التحول التدريجي ولكن بخطى أسرع نحو اقتصادات مستقرة ذات هياكل اقتصادية متينة. ويمكن لقطاع النفط أن يشكل بإيراداته من جهة وكمواد

إن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ما زالت متواضعة في كافة دول مجلس التعاون

أولية من جهة ثانية أداة هذا التحول بالاستناد إلى القدرات البشرية المحلية التي يجب العمل عليها بشكل كبير للتكامل مع عملية التحول المنشودة.

أخيرًا، يتعيّن على كافة دول مجلس التعاون الخليجي القيام بمزيد من الجهود ومن الخطط لتنويع مصادر دخلها الوطني على المستوى الاقتصادي ولتخفيف تداعيات أي تقلبات في أسواق النفط على اقتصادياتها من ناحية وعلى المالية العامة من ناحية ثانية.

إن هذه الجهود المطلوبة يجب أن تتم على المستوى القُطري أولًا من خلال دعم الاستثمارات في المجال الصناعي والتحويلي منه بشكل خاص، وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي عمومًا من خلال زيادة التنسيق فيما بينها وزيادة المشاريع المشتركة بين مختلف دول المجلس مما يخلق صناعات متكاملة ومشاريع مشتركة تكاملية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، عوضًا عن التنافس في السياسات على المستوى العام وعلى المستوى الاقتصادي.

أخيرًا نرى أن كافة العناصر المطلوبة للقيام بعملية تحول سريعة في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من مالية وبشرية وغيرها متوفرة. يبقى السؤال الأكبر في النهاية هو: هل الإرادة والقرار متوفران؟

موقف حزب الله من فكرة الدَّولة الوطنيّة وتحدّياتها

الشيخ نعيم قاسم
نائب الأمين العام لحزب الله

تدعو الرؤية الإسلامية المبنيَّة على التزام الإسلام كمنهج حياة إلى الشريعة وقواعدها، في أي مكان في العالم يكون للمؤمنين فيه وجودٌ وتأثير، قال تعالى: "إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ".

ومن الطبيعي أن تكون إقامة الحكم الإسلامي في حدود البلد الذي تمتلك الجماعة فيه القدرة على إقامته، كما حصل في الزمن المعاصر بإقامة الإمام الخميني(قده) للجمهورية الإسلامية الإيرانية القائم حكمها ودستورها على مبادئ الإسلام.

ومع أن الفكر الإسلامي عالمي، "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ"، فإنَّ الحدود الجغرافية لا تشكِّل عائقًا في تطبيقه، إلاَّ أنّ الأمر مرتبطٌ بالجماعة المؤمنة القادرة على الحكم بما أنزل الله تعالى في حدود الجغرافيا المتاحة.

حزبُ الله جماعة مؤمنة بالإسلام دينًا ودولة، وهو موجودٌ في لبنان، الذي فيه طوائف وجماعات ورؤى ثقافية وسياسية متنوعة تؤدي إلى أن يكون خيار نظام الحكم فيه الممكن خيارًا تعاقديًا لا بدَّ من الاتفاق عليه بين القوى السياسية المختلفة لتنتظم العلاقة بين مؤسسات الدَّولة وبين شعبها.

وبما أنَّ الإسلام خيارٌ لا إكراه فيه، قال تعالى: "لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لاَ انْفِصَامَ لَهَا وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"، وبما أنَّ المؤمنين به مكلّفون بالدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة، فقال: "ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ"، وبما أنَّ النتيجة هي الحاكمة، فقال: "وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاء فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاء فَلْيَكْفُرْ"، فالحزب معني بالدَّعوة إلى فكره وقناعاته، وليس معنيًا بإلزام أحد على مجاراته.

من هنا يرتفع تكليف الحزب بإقامة الحكم الإسلامي في ظروف لبنان كما بيَّنا طبيعة الرؤية الإسلامية أعلاه، فيصل الأمر إلى علاقة الاتفاق مع مكوّنات الشعب اللبناني للعمل تحت سقف نظام ودستور محل اتفاق، وهو ما حصل في اتفاق الطائف الذي تُرجم دستورًا.

وقد ذكر الحزب نظرته العملية في وثيقته السياسية المعلنة عام 2009 بقوله: "طالما أنّ النظام السياسي يقوم على أسس طائفية فإنّ الديمقراطية التوافقية تبقى القاعدة الأساس للحكم في لبنان، لأنها التجسيد الفعلي لروح الدستور ولجوهر ميثاق العيش المشترك". وقال: "إنّ إرادة اللبنانيين في العيش معًا موفوري الكرامة ومتساوي الحقوق والواجبات تحتّم التعاون

البنّاء من أجل تكريس المشاركة الحقيقية والتي تشكّل الصيغة الأنسب لحماية تنوعهم واستقرارهم الكامل بعد حقبة من اللاإستقرار سبّبتها السياسات المختلفة القائمة على النزوع نحو الاستئثار والإلغاء والإقصاء".

يستمد حزب الله رؤيته للدولة الوطنيَّة من تعاليم الإسلام، فيتبنَّى القوانين والإجراءات الصحيحة من وجهة نظره، وهي التي ينطبق عليها عنوان الحلال، ويرفض أو يتجنب ما يؤدي إلى الخطأ وعدم الصواب أو ما نُعبِّر عنه في الشريعة بالحرام، وبذلك نكون قد واءمنا بين التزامنا الإسلامي، وبين التزامنا الوطني في تماهي القناعات والقوانين والإجراءات التي تبني لبنان.

نذكر أبرز ركائز الدَّولة الوطنيَّة بحسب رؤية حزب الله كالآتي:

- التساوي بين الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، فلا تمييز مناطقي أو طائفي أو مذهبي طالما أنَّنا في بلدٍ واحد وتحت سقف دستور توافقنا على أنَّه الحاكم في علاقاتنا، مسترشدين بتوجيه أمير المؤمنين علي(ع) لمالك الأشتر عندما ولّاه على مصر: "وأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ والْمَحَبَّةَ لَهُمْ واللُّطْفَ بِهِمْ، ولَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعًا ضَارِيًا تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ، فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ، وإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ".
- الاختيار الحر لممثلي الشعب، وفق انتخابات شفَّافة ونزيهة، على أن تنبثق المسؤوليات في رئاسة الدَّولة والحكومة وكل وظائف الدَّولة عن هذا الاختيار في إطار مجلس النواب، وتكون القوانين الراعية للصلاحيات هي الحاكمة، من دون الاستقواء بالطوائف أو الإمكانات أو الأجنبي.
- ضرورة عمل الحكومة بناءً لخطط استراتيجية، وبرامج عمل مرحلية، من أجل اقتصاد إنتاجي، يشمل قطاعات الإنتاج الحيوية: الزراعة والصناعة والسياحة واقتصاد المعرفة وكل ما من شأنه أن يجعل المجتمع اللبناني مُنتجًا لا مستهلكًا، ويساهم في توفير فرص العمل ومعالجة البطالة.
- الإنماء المتوازن، وإنصاف المناطق المحرومّة، والإقلاع عن منطق توزيع المغانم أو الموارد بمعزل عن الحاجات الفعلية والأولويات.
- النظرة الاجتماعية أساس، ورعاية وضع العائلات الفقيرة وذوي الدَّخل المحدود أمرٌ مِحوري وله أولوية، وهذا ما يجب لحظه في أسعار المواد الغذائية والضرورية كتعرفة الكهرباء، وتوفير مجانية التعليم، وتأمين صحة المواطن، وفرض الضرائب، بل بتأمين الخدمات والمساعدات المباشرة للعوائل تحت خط الفقر.
- استقلال البلد عن التبعية للأجنبي على مستوى خياراته السياسية بما فيه مصلحة الشعب اللبناني، وعدم سوق البلد إلى خيارات حزبية أو مذهبية لا تصبّ في مصلحة الاستقلال الذي يُترجَم من خلال حرية المواقف التي تنفع لبنان وتحافظ على استقلاله في قراراته.
- تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي وحماية الحدود من أطماع الصهاينة، وحشد الطاقات للتحرير والحماية، واعتماد المقاومة كسبيل ناجع أثبتت جدواها بتحرير أراضي لبنان في أيار 2000 بعد التضحيات والدماء التي أريقت في سبيل التحرير، وتمكَّنت من إيجاد الحماية الحقيقية من خلال توازن الردع الذي ترسَّخ

بعد هزيمة "إسرائيل" في عدوانها في تموز 2006.

- تعزيزُ دور الجيش للقيام بواجبه الدفاعي عن الأرض، وتوفير كل المقوّمات اللازمة للقوى العسكرية والأمنية لحفظ الأمن الداخلي، في إطار اعتماد المواطن وحقوقه كعنوان من عناوين الدفاع والمحاسبة، ولا بديل عن هذه القوى في مهماتها، وما العمل المقاوم إلاَّ الموقع المساند للتحرير والحماية.
- تحريرُ القضاء من السلطة السياسية، وتعزيزُ استقلاليته ليتمكن من الحكم بالعدل بين المواطنين على اختلاف طوائفهم وانتماءاتهم، وليتمكن أيضًا من محاسبة المسؤولين وعامة الناس على حدٍ سواء، مسترشدين بالموقف النبوي بتطبيق العدالة: "والذي نفسي بيده، لو أنَّ فاطمة بنت محمد سرقت لقطعتُ يدها".
- حرية الاعتقاد مصونة في المادة التاسعة من الدستور، "حريَّة الاعتقاد مطلقة، والدَّولة بتأديتها الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حريَّة إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلالٌ في النظام العام، وهي تضمن أيضًا للأهلين على اختلاف مِللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية"، فالأحوالُ الشخصية حقوقٌ ثابتة ومشروعة لكل طائفة ومذهب، ويجب احترامها، وهي لا تؤثر ولا تقف عائقًا أمام المواطَنة والقوانين الحاكمة على الجميع.
- حقُّ كلِّ قوة سياسية أن تختار منهجها وسياساتها وتعبِّر عنها وفق الدستور والقوانين، من دون أي حق في فرض قناعات أي طرف بالقوة على الآخرين. واحترام منظومة الدَّولة فيما يكون من صلاحياتها على المستوى العملي، من دون أن يؤدي الخلاف في بعض وجهات النظر إلى تعطيل الدَّولة وعملها.
- لبنان لكل اللبنانيين، ونرفضُ التوطين من باب الدفاع عن حق الفلسطينيين ليعودوا إلى بلدهم فلسطين.
- التعاون مع دول العالم بما يحافظ على استقلالنا وتحقيق مصالحنا ولا يؤدي إلى أي شكلٍ من أشكال التبعية السياسية أو الثقافية... ولا يجرّ بلدنا إلى خيارات تخدم الآخرين على حساب بلدنا.
- الدَّولة الوطنيَّة تحكمها الرؤية والأهداف والسياسات المتفق عليها، والوطني هو الذي يعمل تحت هذا السقف، ومَن يخالف وتؤدي مخالفته إلى أضرار يجب محاسبته (كالعملاء مثلًا)، ومن يخالف القوانين يخضع لآليات المحاسبة وحدودها التي يجب أن تشمل جميع اللبنانيين.

أفاق الدولة الوطنية في المشرق العربي

صفية سعادة
باحثة سياسية من لبنان

تقوم الإشكالية المقترحة على فرضيتين، الأولى أن الدولة الوطنية موجودة في العالم العربي، والثانية أن العالم العربي يشكّل وحدة، وبالتالي يمكن وضع حل أو حلول تطبّق على جميع الدول العربية. لا أجد أن الأوضاع الجيو-سياسية، والمجتمعية، والاقتصادية، هي واحدة في العالم العربي لا في تاريخه القديم، ولا الوسيط، ولا الحديث؛ وبسبب هذا الاختلاف نظر البعض إلى العالم العربي على أساس أنه مجموعة من الدول التي تمتد على الشريط الساحلي في شمال إفريقيا كدول المغرب العربي، ومصر والسودان، ودول الجزيرة العربية المطلة على المحيط الهندي والبحر الأحمر، ودول المشرق العربي؛ لذلك سأتناول موضوع "الدولة الوطنية" ومآلاتها في المشرق العربي لأن دراستها وتقويمها مختلفان تمامًا عن دراسة الدولة الوطنية في المغرب العربي ما يعني أن اقتراح حلول لدول المشرق لا ينطبق على المغرب العربي لاختلاف الأسباب الموضوعية في كلا الموقعين[1].

إشكالية الدولة الوطنية/القومية في المشرق العربي

أحد أهم العوائق في تشكل هوية وطنية في المشرق العربي هو مكوثه تحت سيطرة السلطنة العثمانية لخمسة قرون، لم تنته إلا باستبدال محتل عثماني بآخر أوروبي. استغلت فرنسا وبريطانيا فرصة انقضاضهما على السلطنة لتجزئة المشرق العربي، ذلك أنهما، بعكس السلطنة العثمانية التي حكمت حكمًا مباشرًا، أرادتا استتباب السيطرة لهما عبر تأجيج المشاعر الغرائزية البدائية، كالطائفية والأثنية، وتأليب السكان بعضهم على البعض الآخر. وكان للتقسيمات الطائفية دور آخر أكثر خطورة إلا وهو القيام بتطهير عرقي ممنهج جنوب سورية، وتوطين الصهاينة اليهود الأوروبيين مكان الفلسطينيين، فتكاملت اتفاقية سايكس-بيكو مع وعد بلفور لترسيخ أرضية استعمارية في المشرق العربي ستؤدي إلى شرذمته واقتتال قاطنيه فيما بينهم، بينما قياداتهم تتعاون مع الأجنبي حفاظًا على مراكزها.

لقد أظهر تقرير كينغ-كراين عام 1919 أن منطقة الهلال الخصيب ومنها بلاد الشام تريد أن تبقى موحدة، وبالتالي فإن الكيانات التي أُنشئت من قبل المستعمر لا علاقة لها بالإرادة الشعبية التي لها وحدها الحق في تقرير مصيرها. التطورات السياسية التي أودت وأطاحت بهذا الشكل من الدول لم تبدأ قطعًا عام 2011، وهي ليست وليدة أسباب داخلية

[1] - الاختلافات الجوهرية بين المشرق العربي والمغرب العربي تتطلب دراسة خاصة حول الأوضاع السكانية، والانتماءات الدينية، والهويات والمشاكل الاثنية، وارتباط المغرب العربي بإفريقيا، وعلاقته بالضفة الأخرى للمتوسط، أي أوروبا.

بالرغم من وجود تململ وتذمّر، وإنما حصلت مباشرة بعد أحداث أيلول 2001 في نيويورك، التي اتخذتها الولايات المتحدة الأميركية ذريعة للتدخل المباشر على الساحة المشرقية، فاحتلت العراق عام 2003 فيما سمّاه جورج بوش الابن "الحروب الاستباقية"، وهددت سورية، عبر وزير خارجيتها آنذاك كولين بأول، بمصير مماثل إذا لم تُذعن للشروط الأميركية.

يجب ألا يغرب عن بالنا أيضًا أن هذه التطورات حصلت في مشرقنا نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1990، ما جعل الولايات المتحدة الأميركية تندفع باتجاه السيطرة على العالم عبر النموذج الإمبراطوري والعولمة الاقتصادية. إن صراع الجبارين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي حمى إلى درجة بعيدة تناثر هذه الدول المسماة "وطنية"، لأن هدف الاستعمار الغربي كان منذ البداية، ولا يزال، تفتيتها إلى كانتونات طائفية وأثنية.

والبرهان على ذلك أنه ما إن سيطرت الولايات المتحدة الأميركية على العراق حتى بادرت إلى تقسيمه إلى أقاليم سُنّية وشيعية وكردية، ووضعت دستورًا يحتِّم هذا الانقسام. وها هي اليوم تحاول وضع دستور لسورية شبيه بالدستور العراقي، ومماثل للوفاق الوطني اللبناني القائم ليس على تمثيل الشعب بل تمثيل الطوائف والاثنيات! وللمفارقة، فإن الولايات المتحدة الأميركية ترفض تطبيق هذا النموذج في بلادها وتحاربه بكل الوسائل المتاحة لأنها تعرف أنه وصفة للانهيار التام، وللمشاحنات والحروب الداخلية. أما الجيش فدوره ليس الدفاع عن الوطن في مواجهة أعدائه الخارجيين بل ضبط الأوضاع الداخلية الدائمة التفجر.

إشكالية الدولة الإسلامية

الدين لا حدود جغرافية له، فهو أممي، وهو رسالة روحية تتناول مصير الفرد بشكل أساسي، لذلك حين نتكلم عن "دولة إسلامية" فنحن قطعًا أمام نظام شبيه بالإمبراطوريات، كالدولة الإسلامية في القرون الوسطى والتي مدّت نفوذها إلى الهند، وآسيا الوسطى، وإفريقيا، وجنوب إسبانيا. وكل دولة دينية لها مركز جغرافي تنطلق منه، وبالتالي يصبح هذا المركز قلب الإمبراطورية الدينية، كروما عاصمة الإمبراطورية الكاثوليكية التي حكمت أوروبا، ولغتها الرسمية اللاتينية، ودمشق عاصمة الإمبراطورية (الدولة) الإسلامية مع الأمويين، وبغداد مع خلافة العباسيين، ولغتهما الرسمية العربية، والإمبراطورية (السلطنة) العثمانية وعاصمتها إسطنبول ولغتها التركية، وهي آخر الإمبراطوريات الدينية، بسبب سيادة مفهوم الدولة الوطنية/القومية الممثلة للشعب بمعزل عن دينه وأثنيته منذ القرن التاسع عشر، بدءًا بأوروبا، ومن ثَم انتشار هذا المفهوم في العالم أجمع المقسَّم حاليًا على شكل دول وطنية/قومية.

لا تشذّ إيران وتركيا عن هذه القاعدة. فهما دولتان وطنيتان/قوميتان لذلك لا تسمي إيران نفسها دولة إسلامية بل "جمهورية" ما يعني أن دولة إيران تمثل الشعب، وهذا الشعب مسلم في غالبيته العظمى، وبما إن هذه الغالبية شيعية في إيران وسُنيّة في تركيا فلا تعارض بين الدين والدولة الوطنية/القومية، ولا مكان لحروب أهلية بين أديان أو طوائف مختلفة، بل إن الدين في هذين المثالين يدعم المبدأ الوطني، لكن الوضع في كيانات المشرق العربي مختلف جذريًا لأن دول الهلال الخصيب تحوي مجموعة أديان وطوائف وأثنيات،

وأي محاولة لفرض مذهب أو أثنية يؤدي لا محالة إلى صراع مميت.

وبما أن إيران وتركيا دولتان وطنيتان/قوميتان فحدودهما معروفة ولا تتغير بتغير ديانة سكانهما، كما حصل حين تحوّلت إيران من المذهب السني إلى المذهب الشيعي خلال القرن السادس عشر، أما المشرق العربي فحدود دوله في تحوّل دائم خلال المئة عام الأخيرة لأن كيانات الهلال الخصيب غير قائمة على أسس وطنية/قومية، بل على أسس مذهبية وطائفية، كما أراد لها المستعمر أن تكون، لتظل منقسمة على ذاتها وفي خسارة دائمة للأرض: 1920 إنشاء لبنان الكبير للمسيحيين الموارنة واقتطاع أراض سورية؛ 1939 ضم لواء الإسكندريون إلى تركيا؛ 1948 إنشاء دولة صهيونية استيطانية وتهجير الفلسطينيين من أرضهم؛ 1967 ضم هضبة الجولان إلى أراضي الكيان الصهيوني؛ 1975 حروب أهلية ومشاريع كانتونات طائفية في لبنان؛ 1982 استيلاء "إسرائيل" على جنوب لبنان، ولولا نشوء المقاومة الشعبية لضمته "إسرائيل" نهائيًا إلى أراضيها؛ 2003 احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية وتقسيمه إلى ثلاثة أقاليم شيعية وسنية وكردية؛ 2006 محاولة ثانية لتهجير الجنوبيين (الشيعة) عن أرضهم من قبل "إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول العربية؛ 2008 محاولة إثارة حرب أهلية مذهبية في لبنان بين السنة والشيعة؛ 2011 تحالف صهيوني، أميركي، خليجي، تركي، لتدمير الدولة السورية وتقسيمها أثنيًا ومذهبيًا.

في كل هذه الحروب كان الشعب داخل هذه الكيانات منقسمًا على ذاته، وجزء منه يؤازر التدخل الخارجي بناء على نقمته وكرهه للطوائف الأخرى!

ما هي الحلول الممكنة؟

إن أفضل تعريف للدولة الوطنية/القومية الحديثة هو انتماء الشعب إلى أرض محددة وتفاعله مع هذه الأرض عبر العصور دون تمييز أو تفرقة بين أبنائه وبناته عرقيًا أو دينيًا أو طائفيًا/قبليًا.

ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من إزالة مفاعيل سايكس-بيكو لأن الكيانات التي وضعها الغرب المستعمر ترتكز على تقسيمات طائفية عمودية لدول، هي في الحقيقة هياكل فارغة، لا هوية وطنية لها، تعمّد الغرب جعلها ضعيفة وعاجزة عن مواجهة عدو خارجي، فتبقى خاضعة لأوامره.

أهم الخطوات المطلوب تنفيذها لبناء دولة وطنية/قومية في المرحلة الراهنة:

أولًا، التحرر من سيطرة الاستعمار الغربي، وإيران أول دولة في المشرق حصلت على استقلالها الذاتي عبر ثورتها عام 1979. ولقد آزرت إيران ودعمت مقاومتنا لتحرير أنفسنا، وتحرير فلسطين من مفاعيل سايكس-بيكو ووعد بلفور.

ثانيًا، بناء مفهوم المواطنة، والولاء لهذه الأرض التي تحتضننا جميعًا وتجعل مصيرنا مشتركًا لا فرق بين مسلم ومسيحي، عبر إعادة التربية الوطنية إلى المدارس الرسمية في جميع دول المشرق العربي، وفرضها على المدارس الخاصة أيضًا، لأنه إذا لم يتعلم الطفل أن انتماءه "**الأول**" يجب أن يكون للوطن وليس للطائفة الدينية، أو المذهب، أو العِرق، أو العشيرة، ستظل الدولة منقسمة على ذاتها ومعرّضة لحروب داخلية متلاحقة. لا يتعلم الطفل دروسًا في الوطنية لا في المنزل ولا في المسجد أو الكنيسة، والمكان الوحيد المتاح لنا لبناء مجتمع وطني منسجم مع نفسه، يتفق على من هو العدو، هو التربية الوطنية التي تتخطى الانقسامات الأولية من طائفية أو عشائرية أو أثنية. هذا لا

يعني التخلي عن هذه الأخيرة، إنما وضعها في المرتبة الثانية، وأي محاولة لإحلالها محل الوطن تؤدي إلى تدميره لا محالة.

ثالثًا، إلغاء الطائفية السياسية في دول المشرق العربي لأنها تؤدي إلى ديمومة الانقسامات العمودية التي لا حل لها، وارتماء بعض الطوائف والمذاهب والأثنيات في أحضان دول خارجية.

رابعًا، إلغاء مفاهيم "الأكثرية" و"الأقلية" القائمة على الأثنية أو الدين، واستبدالها بأكثرية وأقلية تؤازر مشاريع وطنية اقتصادية-اجتماعية-سياسية مختلفة.

خامسًا، فتح الحدود بين دول المشرق العربي لأنها تمثل حضارة واحدة، ولغة واحدة وما من أساس اجتماعي، أو اقتصادي، أو حضاري، أو ديني يفرّقها، لا بل أن الانفتاح يعود على جميعها بالخير العام.

سادسًا، وضع سياسة دفاع مشترك بين دول الهلال الخصيب كي تستطيع الدفاع عن نفسها في مواجهة الأعداء، والاتفاق على سياسة خارجية مشتركة تحدد الصديق من العدو.

في الختام، لا مناص من تشكيل نوع من الوحدة بين دول المشرق العربي في المستقبل بعد تنفيذ النقاط الآنفة الذكر، وإلا واجهنا زوالنا واضمحلالنا، فنحن بحاجة إلى إقامة نوع من الفدرالية، أو الكونفدرالية، وهذا سهل التطبيق لأن المنطقة متجانسة على الصعد كافة، فمن فرّقها ومنعَ التواصل بينها هو المستعمر الذي لا يزال يرابط على الحدود المصطنعة ما بين الأردن ولبنان وسورية والعراق دعمًا لمصالحه لا لمصلحتنا الوطنية/القومية.

الدولة العالِمة: هل هي حلّ لمُعضلة "ضعف" الدولة الوطنية في العالم العربي؟

شيرزاد أحمد أمين النجار
أكاديمي عراقي من أربيل متخصص في علم السياسة

تأخر تأسيس الدولة الوطنية في العالم العربي إلى بداية عشرينيات القرن العشرين، بينما نجح الأوربيون في تأسيس دولتهم الوطنية nation-state منذ صلح وستفاليا 1648.

هذه المسيرة التأريخية المتأخرة أثرت بوضوح على بُنية الدولة الوطنية العربية وهيكليتها وأدّت إلى ضعفها وهزالها. ومن أهم أسباب هذه الحالة إقامة الدولة استنادًا إلى مصالح فردية جزئية، ولكن الدولة لا يمكن تأسيسها على مصالح ذاتية، فالدولة هي اتحاد كلي للحرية الكاملة للمجتمع مع الحرية الجزئية للأفراد. وفي هذه العملية فإن أساس الدولة هو القانون، وغايتها تحقيق الحرية التي هي ماهية العقل البشري، وبالتالي فإن الدولة تقوم على أساس العقل وليس على أساس النزوة. وهذا الطابع الخاص للدولة يعني تقديم الخدمات الاجتماعية الكبرى للمجتمع وأفراده وهذا ما يجعلها جديرة بتمثيل كافة الأفراد والطبقات الاجتماعية. وهذا الوضع لا يعني إنكار الاختلافات والتعددية الاجتماعية، بل إن هدف الدولة الجوهري هو إدماج الكثرة في الوحدة، وأن الدولة هي بمثابة كائن عضوي يتقدم فيه الكلي على الجزئي، وهي تعبير عن روح الشعب أو مصير أمة محددة، أو كما يقول هيجل: إن كل شعب، بل كل دولة إنما هي لحظة من لحظات المطلق في تطوره عبر التأريخ. وعليه فإن كل فرد يعيش في كنف الدولة يجب أن لا يعتقد بأنه تم إغفاله والتضحية به ضمن تطور التأريخ. هذا الفرد يجب أن يحيا كفرد حر ولكن كجزء حيوي من الكل. الدولة يجب أن تحرر الإنسان من حالة "الاغتراب الذاتي" وصولًا إلى حالة "امتلاك الذات". فالدولة بهذا المنظور تمثل، كما يؤكد هيجل، واقع الفكرة الأخلاقية، التي تتحقق في الدولة عن طريق الحرية، التي تجعل الأفراد يرون أنفسهم كمواطنين وليس كغُرباء. حالة الحرية تلك تعني الاعتراف بوجود مصالح خاصة للأفراد تكون مصونة ومحافظًا عليها بصورة ثابتة ومستمرة ومتطورة. الدولة بهذا الشكل ستكون "دولة قانونية" و "دولة اجتماعية"، وأن الفرد لا يحقق تطلعاته الذاتية والاجتماعية والسياسية إلا ضمن تلك الدولة وضمن "عمومية القانون" و "الرفاهية العامة". هذه الأهداف لا تحققها إلا دولة حديثة متكاملة لا نجدها إلا في دولة ديمقراطية دستورية هي دولة القانون. بعد هذه التوطئة النظرية لمشكلة الدولة نتساءل عن الدولة الوطنية في العالم العربي: كيف هي حالتها ووضعها؟

الباحث الأستاذ د. نزيه الأيوبي في كتابه المهم (تضخيم الدولة العربية) يكتب ما يأتي:

"مع أن معظم الدول العربية دول "صلبة"، والكثير منها في واقع الحال دول "ضاربة"، فإن قلة قليلة منها هي دول "قوية" حقًا[1].

إذن: كيف تكون الدولة قوية؟ من أين تأتي قوة الدولة؟ وكيف تصبح الدولة الوطنية العربية قوية؟ لم "يتوغل" مفهوم الدولة إلى الفكر السياسي العربي إلا في وقت متأخر جدًا (مقارنة مع الفكر السياسي في أوروبا)، حيث كان هذا الفكر مشغولًا بمسألة السلطة وبقضايا الوحدة والتكامل ولكن دون الدولة. إذن أُسست الدولة العربية بدون أساس نظري مما أدخلها في تعقيدات تتعلق بالحرية، والانتخابات، وتداول السلطة سلميًا وحقوق الأفراد والعلاقة ما بين الدين والدولة.

وفي الناحية العملية اقتبست الدولة العربية الجهاز البيروقراطي وهيكلية الجيش والتعليم من الإدارة الأجنبية الاستعمارية وخلق بذلك هوة ما بين المجتمع والدولة التي ابتعدت كثيرًا عن القاعدة الأخلاقية لها وبالتالي لم تتمكن من أن تتحوّل إلى دولة دستورية قانونية.

ولافتقادها للأسس الأخلاقية والقانونية فقد تحوّلت الدولة العربية إلى دولة العنف التي بقدر ما كانت قوية من ناحية استخدام أدوات العنف والقمع فإنها كانت في نفس الوقت ضعيفة وهشة في جوهرها. ويرجع هذا، كما يحدده المفكر عبدالله العروي، إلى فقدان الأسس العقلانية في بناء الدولة العربية[2]. هذا الفقدان للعقلانية في تأسيس الدولة العربية واستمراريتها يقتضي تتبعه فكريًا وطرح مفهوم يُعالج هذه الثغرة الخطيرة في بنية الدولة الوطنية العربية. هذا المفهوم الجديد له شقان هما: مفهوم الدولة العالِمة ومفهوم الدولة المُعَقْلنَة. في الدولة العالمة تبرز ظاهرة جديدة هي الترابط الوثيق ما بين السلطة والعلم وخصوصًا في عصر ما بعد الحداثة وحيث بلغت تعقيدات المجتمعات درجة عالية لا يمكن التغلب عليها وتنظيمها إلا عن طريق العلم. وهكذا أصبح العلم يمثل قوة اجتماعية، وقوة إنتاجية مستقلة ولكن في خدمة الرأسمال، على حد قول ماركس، وتصبح الدولة بمثابة "تعاونية خدمات عامة" بحسب تأكيد الفقيه القانوني الفرنسي الشهير ليون دُكي. وفي الدولة المُعَقْلنَة يُلاحظ تطابق ما بين العقل والواقع حيث إن الدولة هي الشكل الموضوعي لروح الشعب، وأن الحكومة في هذه الدولة تكون في أيدي إدارة عقلانية وتقنية كفؤة تكرّس نفسها لخدمة المجتمع ويكون المواطن فيها مواطنًا حرًا[3]. وتأسيسًا على ما جاء أعلاه، فإن أزمة الدولة الوطنية في العالم العربي ليست متجسدة في مسألة التجزئة أو التكامل فقط بل إنها تتمثل أصلًا في أزمة فكرية تتعلق بنوعية وطبيعة تلك الدولة والمتمثلة في مسألة العقلانية التي أثارها بصورة معمقة عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر وحدد شكل النشاط الاقتصادي الرأسمالي، وكذلك شكل علاقات المنظمة من قِبل القانون والبيروقراطية. هذه العقلنة تقدمت وتطورت كثيرًا منذ أن طرح فيبر مفهومه عنها، يمكن الحديث عن السياسة كعلم في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث الكلام هو عن تطبيق علم في الممارسات السياسية.

---

[1] - د. نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية. السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، المنظمة العربية للترجمة، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، كانون الأول 2010، ص 25.

[2] - للتفاصيل ينظر: عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الناشر: المركز الثقافي العربي، ط 10، الدار البيضاء – بيروت، 2014.

[3] - للتفاصيل: د. شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة، دار دجلة، عمان، 2005.

الدولة الوطنية في العالم العربي: مُعضلات ومتطلبات

عبد الحسين شعبان
كاتب وباحث سياسي من العراق

I

الدولة مفهوم حديث نشأ قُبيل الثورة الصناعية وتطوّر بعد قيام الثورة الفرنسية عام 1789، ولاسيّما في ما يتعلّق بموضوع الحقوق والحريات. وهي منجز بشري بامتياز ومؤسسة دنيوية من صنع الإنسان هدفها رعاية المصلحة العامة بحفظ أرواح الناس وممتلكاتهم وضبط النظام والأمن العام كما هو مفترض. وبهذا المعنى فهي تقوم على اتفاق الناس وإراداتهم، وبالتالي فهي خيارهم، الذي هو في الوقت نفسه تعبير عن حاجتهم لإطار جامع يحميهم ويرعى مصالحهم ويحفظ حقوقهم، لاسيّما في حماية السلم والأمن المجتمعي الذي لا يمكن تطور البشر من دونه. وإذا كان مفهوم "الدولة" حديثًا في الغرب فهو أكثر حداثة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وقد احتدم النقاش واشتدّ الجدل حول الدولة "الوطنية" وتوجهاتها بعد موجة ما سمّي بـ "الربيع العربي" في مطلع العام 2011، لاسيّما التجاذب بين ما يطلق عليه **"الدولة المدنية" و "الدولة الدينية"**، تأييدًا وتنديدًا، تبعًا للمرجعيات الفكرية والسياسية للجماعات المختلفة، التي يرى بعضها في هذا المصطلح "مُدَنّسًا" في حين ينظر إليه البعض الآخر بصفته "مُقدّسًا".

II

واليوم يكتسب الحوار حول "الدولة الوطنيّة" وضرورة الحفاظ عليها أهمية كبيرة نظرًا للتصدّع الذي أصاب بعض الدول والفوضى التي عمّت بعض المجتمعات العربية بُعيد عملية التغيير "العاصف" التي حصلت فيها، والأمر لا يتعلّق بتحديد هوّيتها وتشخيص طبيعتها في إطار سجال أكاديمي ومناظرات فكرية بل إن الأمر يتعلّق بوجودها من عدمه، ذلك أن غيابها كمرجعية جامعة قاد إلى صعود مرجعيات فرعية وهويّات إثنية ودينية ومذهبية وطائفية وعشائرية وجهوية ومناطقية وغيرها. وهكذا فالاختلاف والخلاف حول مفهوم الدولة ودورها الوطني والاجتماعي لم يبق محصورًا بالحوار السلمي المدني في أروقة الجامعات والمحافل السياسية، بل اتّخذ مسارات مختلفة بما فيها الانخراط في صراعات عنفيّة ومسلّحة أحيانًا، خصوصًا علاقته بالممارسة العملية وردود الفعل المختلفة، لاسيّما فيما يتعلّق بالحقوق والحرّيات، فضلًا عن ادّعاء الأفضليات والزعم بامتلاك الحقيقة والعمل على إقصاء الآخر أو تهميشه. ولعلّ جزءًا من النقاش الذي يعلو اليوم بنبرة صاخبة له علاقة **بالمأزق التاريخي والثقافي** الذي وصلت إليه الدولة العربية الحديثة، التي ظلّت تترنّح تحت ضربات الاستبداد الداخلي والطغيان الخارجي بمبرّرات دينية أو علمانية، يمينية أو يسارية، وهو الأمر الذي ينتظر منها مواكبة حثيثة لسير تطوّرها قانونيًا ودستوريًا، وما يميّزها عن سواها من دول

ثيوقراطية أو أوتوقراطية أو أنظمة مطلقة أو دكتاتورية أو عسكرية، بما له علاقة وثيقة بفكرة المواطنة وأركانها الأساسية والحيوية التي تقوم على الحرية والمساواة والعدالة، ولاسيّما العدالة الاجتماعية وإن بحدّها الأدنى، والشراكة والمشاركة دون تمييز لأي سبب كان .

III

والجدل أو الحوار حول مفهوم الدولة ليس جديدًا، بل هو قديم قِدَم التاريخ وإن كان شكله مختلفًا، خصوصًا وأن هناك من أتى عليه منذ عهود سحيقة بقوله: إن الإنسان مدني بطبعه، لذلك فالقواعد التي تنظم حياته وعلاقته بالآخر مدنيّة ودنيوية. وكان **أرسطو** قد تناول ذلك في كتابه " السياسة" ومن بعده **ابن سينا وابن خلدون وميكافيلي** وصولًا إلى **توماس هوبز وباروخ سبينوزا وجون لوك ومونتسكيو وجان جاك روسو وهيغل وماركس،** وهكذا تكون الدولة ضرورة لا غنى عنها للاجتماع الإنساني. وإذا كانت الدولة منجزًا تاريخيًا بشكل عام فينبغي أن تتوفر فيها ثلاثة أركان أساسية هي: **الإقليم والشعب والسيادة** (حكومة تبسط سلطانها على الجميع) وهناك من يضيف **ركنًا رابعًا** ألا وهو **الاعتراف الدولي**. وتختلف **الدولة** عن **السلطة**، فالأخيرة مؤقتة، أما الدولة فهي ثابتة، وقد نشأت الدول وفقًا لنظريات مختلفة، على أساس الحاجة والضرورة وعلى أساس اتفاق وتوافق وبإرادة بشرية وولايتها بهذا المعنى مدنية، وإنها من لوازم السياسة وليست من لوازم المعتقدات، ويُفترض بها حفظ حقوق الجماعة والأمة وتحقيق وحدتها واستقرارها، وهي لا تتم بناء على تكليف ديني أو وفقًا لنص إلهي، وبالتالي فإن ولاية الدولة تكون على ولاية الاجتماع البشري داخل مجتمع معيّن. وبما أن الدولة المدنية منتج إنساني فهي لا تخص مجتمعًا دون سواه، وهي تتويج لما وصل إليه الفكر القانوني الإنساني، وهي مسألة تعني جميع الشعوب والبلدان، ولهذا نرى الجدل الدائر حولها بما يتلاءم مع خصوصيتها الثقافية وتاريخها وتراثها. ولعلّ مجتمعاتنا ودولنا معنية بها على نحو شديد، خصوصًا للّحاق بالركب العالمي والتطوّر الحضاري، وذلك انطلاقًا من قاعدة فقهية معروفة في الإسلام تقوم على **"تغيّر الأحكام بتغيّر الأزمان"** فما كان صالحًا لزمان ربما لم يعد نافعًا لزمان آخر، وحسب ما يقول **الإمام علي "لا تعلّموا أولادكم عاداتكم لأنهم خلقوا لزمان غير زمانكم".**

IV

يمكن أن تنشأ **دولة مدنية عصرية وحديثة** بخلفيات تراعي **مرجعيتها الدينية**، فليس في ذلك ما يتعارض مع **الحداثة والعقلانية والديمقراطية**، خصوصًا إذا التزمت بالحقوق والحرّيات وقامت على أساس حكم القانون ومبادئ المواطنة في الدولة العصرية الحديثة. وإذا كان للدين حقله فإن من واجب الدولة **"حماية الحق في الدين" و "الضمير" و"حق ممارسة الشعائر والطقوس بحرّية تامة ودون أي تمييز"**. وبالمناسبة ليس هناك شكل واحد للدولة الوطنية، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن **فرنسا وألمانيا** هما دولتان مدنيتان وكذلك **الولايات المتحدة والمملكة المتحدة**، وهي دول تقوم على حكم القانون وفصل السلطات واستقلال القضاء واحترام الحقوق والحرّيات ومبادئ المواطنة وعدم خلط السياسة بالدين، لكنها تختلف من حيث نظامها السياسي ومرجعياتها، فمنها ما هو **جمهوري** وما هو **ملكي**، وما هو **نظام برلماني** أو **نظام رئاسي**، مثلما توجد دول مدنية بخلفيات إسلامية ودول أخرى بخلفيات مسيحية. وهناك دول مدنية، لكنها **"فاشية" و "دكتاتورية"**، كما هي **ألمانيا "النازية"**

وإيطاليا "الفاشية"، والعديد من دكتاتوريات البلدان النامية "المدنية" في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، مثلما هناك دول "مدنية" لا دينية، كما هي "البلدان الاشتراكية" السابقة، وهناك دول "عنصرية" مثلما هي "إسرائيل" وحكومة جنوب أفريقيا سابقًا. وبتقديري إن **الدولة الوطنية العربية** يمكنها استيعاب التراث العربي - الإسلامي الحضاري وإسهامات المبدعين المسلمين على مرّ التاريخ، سواء ما يتعلق بالحكم وفلسفته أو ما يتعلق بالاجتماع الإنساني والأدب والفن والعمران والجمال، وهذا الموقف يتجاوز **التيار الإنكاري** الرافض للفكرة، كما يتجاوز **التيار الاغترابي** الذي يعتقد بالقطيعة مع التراث، ولعلّ هذا الموقف يحتاج إلى تأصيل وتعضيد، وهو استمرار للنقاش الذي ساد لعقود من الزمان حول الأصالة والمعاصرة والقدامة والحداثة والتقليد والتجديد، وكأنه استمرار لمدرسة الكوفة والبصرة حول النقل والعقل ما بعد القرن الأول الهجري والسلفية والإصلاح في عهد النهضة. إن **المفهوم الحضاري** للدولة يختلف عن الدعوات الإنكارية والتغريبية في آن، مثلما يختلف عن المحاولات التوفيقية الانتقائية لأنه ينظر إلى "الإسلام" باعتباره ممثلًا لحضارة كاملة ولا يمكن تجاهل تأثيره السابق والحالي والمستقبلي في الحضارة الإنسانية والفكر البشري، بما في ذلك قضية "الدولة"، ولذلك فلا خشية من التفاعل مع الحضارات الأخرى، بدلًا من إنكارها أو الذوبان فيها. وعليه فلا غضاضة من اعتماد المعايير التي تمثل المشتركات الإنسانية للفكر الدستوري القانوني الدولي مع مراعاة الخصوصيات وعدم القفز فوقها.

إن شروط العلاقة بين الدولة والمجتمع والفرد هي مدنية وليست عقائدية، وفقًا لقانون يتم تطبيقه على الجميع على نحو متساو مثلما هي الحقوق والحريات. وعلى هذا الأساس تحترم الدولة **الفضاء الخاص** للفرد وحريّاته وتصدر القوانين التي تنظم **الفضاء العام**، وسيكون من وظيفة الدولة حماية عقائد الأفراد والإشراف على التعليم بما فيه الديني وحماية الحق في العبادة، ومثل ذلك هو أحد مداخل الإقرار بالتعدّدية والتنوّع الذي تديره الدولة المدنية باعتباره إحدى وظائفها. وبالعودة لأصل المصطلح في علم السياسة فتوصيفه وليس تسميته يعني في الغالب إيجاد **تخارج وتقابل** بين حقلي السياسة والدين، وبقدر **تمايزهما وفصلهما** عن بعضهما، فإن **الوصل** بينهما ليس بعيدًا، وبالتوصيف فإن عدم التمييز بين المواطنين بسبب الاختلاف في الدين أو الجنس أو العرق أو العنصر أو اللغة أو الأصل الاجتماعي هو أحد أساسات الدولة العصرية التي يكون الحكم فيها للقانون، بمعنى خضوع الحاكم والمحكوم للمساءلة والمحاسبة، أي وحدانية السلطة السياسية، حيث يطبق القانون على جميع الأشخاص، وحسب **مونتسكيو** فإن **"القانون مثل الموت لا يفرّق بين الناس"** بمعنى أنه لا يستثني أحدًا، وهذا من خصائص حكم القانون في الدولة الحديثة، وهو ما ينبغي أن تقوم عليه " الدولة الوطنية" في العالم العربي.

V

إن جوهر النقاش حول مفهوم "الدولة الوطنية" ومدلولاته يدور اليوم بسبب وصولها إلى طريق مسدود، الأمر الذي يهدّد بالمزيد من التفتت والتشظي إذا ما استمر واقع الحال كما هو عليه، وهو يحتاج إلى إعادة النظر فيها خارج نطاق الأيديولوجيا، سواء أكانت دينية أم علمانية، بل بمواكبة التطوّر الحديث دستوريًا وقانونيًا، بما يضعها على مسافة واحدة من الجميع، لأن مهمة المحافظة على الدولة الوطنية ضد التحديات

الخارجية تصبح واجبًا لا غنى عنه وهو **"فرض عين وليس فرض كفاية"** كما يُقال، خصوصًا بوجه التحديات الخارجية ، ولاسيّما الإمبريالية والصهيونية التي تسعى لتمزيق دول المنطقة، لكي تصبح "إسرائيل" هي الأقلية الأكبر والأكثر تقدمًا تكنولوجيًا وعلميًا لفرض "سيادتها" على العالم العربي المجزأ، والقضاء على تطلعات شعوبه في "وحدة كيانية" متساوقة مع التطور الكوني بحيث يسهل التحكّم فيها.

لقد عملت هذه القوى بالتعاون مع قوى داخلية على تأجيج **الصراع الديني**، لاسيّما بين المسلمين والمسيحيين وغيرهم، و**الصراع الطائفي والمذهبي**، خصوصًا بين السنّة والشيعة، **والصراع الإثني** بين العرب والمجاميع الثقافية الأخرى وأصحاب الهويّات الفرعية، وتمثّل تلك الصراعات جزءًا من التحديات الداخلية، لاسيّما في ظروف التخلف والاستبداد وغياب العدالة، وخصوصًا العدالة الاجتماعية.

ولكي يتحقّق التوازن لا بدّ من **تعزيز الوحدة الوطنية** عبر توسيع دائرة الحريات داخليًا وتحقيق المساواة والمواطنة المتكافئة، وخصوصًا الاعتراف بالتنوّع وبالتعددية وقبول الآخر والإقرار بحق الهوّيات الفرعية في التطور داخل الدولة الوطنية في إطار مواجهة التحدّيات الخارجية التي تستغل نقاط الضعف الداخلية للنفاذ منها وإيجاد ركائز لمشاريعها التدميرية للدولة الوطنية، وذلك هو السبيل القويم للحفاظ على الدولة الوطنية كجزء من مشروع نهضوي عربي بعيد المدى.

تحدّيات الدولة العربية: الانقلاب على الذات!

حبيب فياض
أكاديمي وكاتب لبناني

لا يمكن الفصل في موضوع الدولة بين مفهومها النظري وبنيانها الوظيفي؛ ذلك أن الدولة من جهة تعريفها ليست أمرًا منفصلًا عن تجلياتها المشهودة وانعكاساتها الواقعية؛ وهذه ميزة لمجموعة من المفاهيم التي تتشكل من خلال كونها قوالب ذهنية مستمدة من الواقع، بخلاف ما قد يتوهمه البعض من أنها، كغيرها من المفاهيم، مجرد خارطة طريق ذهنية لا يضيرها نظريًا استعصاء التحول إلى نموذج فعلي يقوم على التطابق بين ما "يجب" وما "يكون".

المقصود مما تقدم هو أن الدولة تنتظم، بما هي مفهوم، في سياق زمرة من المفاهيم التي لا قيمة لها نظريًا في حال افتقادها لمصاديقها الوجودية (من قبيل مفاهيم الخير، الحرية، المعرفة، الدين، الديمقراطية، حقوق الإنسان...)؛ بل إن الإشكالية في مثل هذه الحالة تتعدى فقدان القيمة المنشودة من المفهوم إلى ارتدادات انقلابية على جوهره فتخرجه من فضاء القيمة المتعالية إلى حيّز انحطاطي ملؤه الريب، والوعي السلبي، وصولًا إلى الإحباط واليأس من إمكانية النهوض والتغيير. إن انعدام التطابق والمحاكاة بين مفهوم الدولة ومصداقها يفضي أولًا إلى اختلالات عميقة في بنى الفرد النفسية والذهنية والقيمية، وينتهي ثانيًا إلى انفلات مجتمعي على نحو يناقض ما هو مبتغى الدولة في وظائفها ومقاصدها، بحيث إن هذا التحول النمطي من الاختلال الفردي إلى التخبط المجتمعي ينتج اللادولة وفق محددات "فاقد الشيء لا يعطيه" و "انقلاب المفهوم إلى ضده". ما تقدم يمكن البناء عليه للقول إن الدولة العربية تمثل في عالم اليوم النموذج الأبرز لافتقاد مفهوم هذه الدولة لمحدداته النظرية بسبب فقدانه لتطبيقاته العملية، بما يؤدي إلى انبثاق ما يشبه مفهوم اللادولة من المفهوم ذاته، على قاعدة عدم خلوّ الأمر من المفهوم ونقيضه، والتلازم بين المتضايفين حتى لو حضر أحدهما وغاب الآخر؛ وذلك كله جرّاء الاختلالات العميقة والتباينات الصارخة التي تضرب الظاهرة "الدولتية" في الحيّز العربي؛ ما يعني أن تحديد المطلوب من الدولة العربية أشبه بخيمة يتم نصبها في الصحراء، ثم يكون المطلوب بعد ذلك النظر إليها كناطحة سحاب في مدينة والبحث عن عيوبها لمعالجتها وتقويمها وفق ما ينطبق على ناطحات السحاب.

وبالعموم إن الدولة، أية دولة، يتوقف تقويمها أولًا وتصنيف التحديات التي تواجهها ثانيًا، وصولًا إلى ترتيب أولوياتها ثالثًا، على العناصر التحتية التي تشكل بنيتها العميقة، وهي: نشأة الدولة، بناء الدولة، تولي سلطة الدولة، سيادة الدولة.

هذا المسار فيما لو تم إعماله على الدولة العربية ستكون نتيجته ارتكاسيه على قاعدة التحليلية الفلسفية التي تقتضي العودة بالظاهرة إلى أبسط

مكوّناتها غير القابلة للتجزئة والتحليل، وبالتالي إعادة البناء من جديد وكأن شيئًا لم يكن قائمًا ثبوتيًا من قبل ليصار إلى البناء عليه.

أولًا، تنشأ الدول عادة على أساس العقد الاجتماعي بين المكوّنات والطبقات، بحسب ما هو متعارف لدى الفلاسفة السياسيين من أمثال هوبز ولوك وروسو؛ حيث من شأن هذا العقد أن يوفر لها الشرعية، وبالتالي الاستقرار والتقدم، وصولًا إلى الديمومة والاستمرار. غير أن الدولة العربية أنشئت بمعظمها على أساس عقد استعماري قائم على تواطؤ بين الحاكم المؤسس والقوى الاستعمارية، التي غادرت الأوطان العربية مع اضطرارها لضمان استمرار مصالحها ونفوذها من خلال أدوات سلطوية تتنافى موقعيتها ودورها مع مفهوم الدولة. فالسؤال المحوري في إطار الفلسفة السياسية حول نشأة الدولة لا يمكن عزله عن متلازمة هذه الأخيرة مع السلطة التي باتت تقوم مقام الدولة، بما هي طغمة حاكمة، حيث تتحول إلى كتلة صلبة فوق دستورية، ولا تقف عند إرادة الشعب تحت عناوين وحدة القرار وضرورة حفظ النظام التي يقتضيها التمركز ومرجعية القرار، ومصلحة البلاد العليا، ليصار بذلك إلى استبدال الثابت بالمتغير، والغاية بالوسيلة، والإرادة الشعبية برغائب الأفراد، والدستور بالأهواء، والحرية بالاستعباد، و ...

ثانيًا، المراد ببناء الدولة هو مؤسساتها وهيكلياتها التي تلعب دورًا واسطيًا في إيصال الدولة إلى أهدافها وتطبيق سياساتها وحفظ دستورها وقوانينها. لكن بناء الدولة العربية غالبًا ما يكون بمثابة منشأة لخدمة أصحاب السلطة. أصل الفيء والمردود في هذه الدولة يعود إلى أركان السلطة وحواشيهم، في حين يبقى الفتات الذي لا يكفي لعامة الناس. ممارسة أهل السلطة في العالم العربي، بمعزل عن الدساتير والقوانين، هي التي تشكل المدار المحوري لبناء السلطة من خلال كونه سلطة إضافية مهيمنة على المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية. وبذلك بدلًا من أن تكون هذه الممارسة بحسب ما يرى فوكو في خدمة المجتمع والدولة تتحول إلى خدمة طغمة غير قابلة للنقد، لأن انتقادها يضع "المرتكب" في خانة الخيانة والخروج على الثوابت الوطنية، فيما السكوت المتمادي لا ينتج عنه سوى مراكمة الأخطاء والمظالم وصولًا إلى الانفجار كما حصل في دول الربيع العربي، لتكون نتيجة ذلك أن تعيد السلطة إنتاج ذاتها بأدوات مختلفة في ظل بقاء الدولة كما هي (مصر)، أو الانهيار كما يحصل في لبنان ... وعليه فإن دراسة "بناء الدولة" كما يرى المفكر منذر الشاوي (فلسفة الدولة) تحكمها طبيعة الوقائع ومعطياتها، وما يفرضه المنطق التحليلي في هذا الخضمّ، هو "أن هذا البناء ليس، كما يتصوره البعض، حلمًا يراد تحقيقه أو غاية ذاتية يُراد بلوغها، بل هو واقع لا مفر من ضرورة كونه منجزًا؛ وله أهميته البالغة في مجال إقامة، أو إصلاح، أو إعادة بناء الدولة".

ثالثًا، يتولى السلطة في الدولة العربية طبقتان، الأولى هم أهل الحل والعقد ويحملون ألقاب الجلالة والسموّ والفخامة، ويحاولون اكتساب مشروعيات شعبية، بينما الأصل في إمساكهم بالسلطة تبعيتهم للخارج وارتباطهم بعقد سلطاني يقوم على التزامهم بسياسات هذا الخارج وتعليماته مقابل بقائهم في السلطة. أما الطبقة الثانية فهم الموجودون في السلطة برضى وإيعاز من الطبقة الأولى لمجرد أنهم مستتبعون لها وقادرون على خدمتها على حساب الدولة والمجتمع. هؤلاء يؤدون للطبقة الأولى، بارتباطهم بها، ما تؤديه هذه

الأخيرة للخارج، سواء أكان هذا الخارج سلطة وصاية أو استعمارًا أو ... وفي الأساس تكمن مشكلة تولي السلطة في اختلال آليات الوصول إليها والإمساك بها، بحيث تبقى مختلة الشرعية سواء أكانت متحصلة عبر التوارث المرتبط تاريخيًا بالاستعمار، أم بالانقلابات العسكرية المرتبطة بالقوة، أو عبر صناديق الاقتراع المرتبطة بالإخضاع والتضليل والترهيب والتزوير و ...

رابعًا، شكلت مقولة السيادة محورًا لموضوع الدولة بوصفها ماهية ثقافية تنطوي على عناصر قيمية وسلوكية ومعيارية، حيث يرى مفكرون (الشاوي/ الحصري) أن السيادة هي السلطة العليا، التي تتطور وفق سيرورة تاريخية بدءًا من أصل فكرة السيادة، وقيمة فكرة السيادة، وأيديولوجية السيادة، وصولًا إلى التباسات السيادة. ولعل كانط هو أفضل من تناول موضوع السيادة فلسفيًا عندما ربط بين المواطنة والسيادة واعتبر أن السيادة تشكل مقوّمًا جوهريًا في تشكيل هويّة الشعوب، بنحو لا يصحّ معه الحديث عن هوية بمعزل عن السيادة. من هنا تبدو سيادة الدولة العربية أشد التباسًا إذ هي مندرجة في خانة التعسف الدكتاتوري عندما يجب أن تكون ديمقراطية، كما أنها تعكس استراتيجية التهاون والتراخي عندما يجب أن تكون صلبة في مقابل الاستحواذ الخارجي؛ بمعنى أن فعالية السلطة - التي تختزل الدولة في وجودها – تنشط في الداخل المجتمعي بنحو قمعي وسلبي، ولكنّ هذه الفعالية تصبح رخوة إزاء الخارج صاحب الوصاية والهيمنة.

يضاف إلى ذلك، وبحسب ما يرى منتسكيو، أن "السيادة مفهوم مطلق غير قابل للتجزئة أو القسمة، لذلك فإن كل خلط بين السيادة وسلطة الدولة يؤدي إلى النظم الكلّيانية وبالتالي تهديد المواطنة".

وعليه فإن مفهوم السيادة في الدولة العربية لا يمكن النظر إليه بمعزل عن حماية المواطنة، ذلك أن المواطنة العربية، بوصفها الوحدة التي يتشكل منها المجتمع، غالبًا ما تخضع بنحو مباشر لسيادة قمعية متمثلة بالسلطة، ولا سيادة وطنية متمثلة بالاستتباع للخارج.

بالخلاصة، التحدي الأبرز أمام الدولة العربية هو انقلابها على ذاتها، وخروجها من سلطتها، وخلاصها من كونها أداة بيد الطغمة الحاكمة، وبالتالي إمساك زمام الأمر من قبل النخب المجتمعية لإعادة بنائها على قواعد مختلفة، وذلك لا يكون من دون أكلاف كبيرة تتأتى من تنازع مرير بين المجتمع الذي يتطلع إلى تشييد الدولة من جديد والسلطة المانعة لذلك، ما يعني أن الدولة العربية الراهنة تحتاج إلى تغيير جذري يتجاوز المحاولات الإصلاحية، لأنها خارج الأنماط المعهودة على مستوى الإصلاح.

أسباب فشل الدولة الوطنية في العالم العربي

عبد الأمير زاهد
أكاديمي وباحث سياسي من العراق

لقد عايش العالم العربي نموذج الدولة الأمة قرونًا عديدة بدأت من دولة الخلافة الأولى المسماة بالراشدة ثم مع أنماط الدول الهرمية المتعاقبة في عالمنا والتي كانت لجميعها سِمة مشتركة هي أن الدولة عبارة عن صناعة الأمة والعقيدة وأنها لأجل الأمة والعقيدة.

وفي مطلع القرن العشرين وكنتيجة للحربين العالميتين والتوازنات الاستراتيجية الناجمة عنهما صارت ولايات الخلافة العثمانية دولًا قطرية على ترسيم دول الانتداب اعتمادًا على أساس جغرافي يلبّي مصالح دول الغرب.

بيد أن هذا الانتقال من النموذج ذي الطابع الديني إلى النموذج الوطني حصل خارج وعي الصيرورة المجتمعية فلم يتقبله الناس، مما دعاهم إلى أن يبحثوا عن أسس فكرية جديدة لإقامة دولة عصرية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وربما أيضًا بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك تصارعت أيديولوجيات متعددة قومية-إسلامية-ماركسية لتحل محل أيديولوجيا دولة الخلافة العثمانية التي اعتبرت تجربة مليئة بالانكسارات الحضارية والتردي في مجالات التقدم، وقِيَم حقوق الأنسان.

ومما زاد في التوحش أن الغرب قدّم فكرًا جديدًا مع احتلاله لبلدان العالم العربي مشفوعًا بالإنجازات التقنية والمنهجية التي كشفت عن مدى الفارق الحضاري بين البيئة الغربية والبيئة الاجتماعية في العالم العربي.

وزعم أصحاب أيديولوجيات الدولة الجديدة أن المجتمعات العربية تحتاج إلى قوى معنوية مستمدة من مناجمها التي هي الدين، أو القومية، أو الفكر المعاصر، سوى أن الإسلاميين منهم لم يتداركوا الفجوة الحاصلة بين عصر إيقاف الاجتهاد وعصر الاستعمار، والتي من تداعياتها صدام قِيَم حقوق الإنسان بين الثقافتين، ومنها حقوق المرأة والموقف من الآخر الديني وثقافة الاستبداد وقيمه، مع قيم الحقوق المدنية والسياسية حيث من الصعب أن نجد موقفًا يسهل الدفاع عنه في الموروث الثقافي والقيمي في عالمنا العربي، فلم يكن الصدام في حقل حقوق الإنسان معركة ثقافية فقط إنما تحوّل إلى صدام حضاري.

ولم يلتفت الإسلاميون أيضًا إلى عدم القدرة على تحويل الأخلاقيات في المنظومة التراثية والممارسة السياسية الإسلامية إلى قوانين ونظُم، مثل الشورى التي كان من الممكن أن تتطور نحو نموذج عربي إسلامي للديموقراطية الرشيدة والمشاركة السياسية للمجتمع في صناعة الدولة. ووقع الماركسيون في فخ الصدام مع الدين والاصطدام بالقيم الاجتماعية وتداعيات الاقتصاد الريَعي، كما اصطدم التيار القومي العروبي بوجود الأقليات

القومية في بلدان العالم العربي كالأكراد في العراق وسوريا والبربر في شمال أفريقيا.

إن ما يميز شعوب العالم العربي أنها مجتمعات تتسم بالتعددية الدينية: (مصر أنموذجًا) والتعددية العرقية والمذهبية (العراق ولبنان)، وأن المنظومات الفكرية الإسلامية والعروبية والماركسية قد أخفقت في إدارة التعدديات لصناعة الدولة الوطنية. يمكنني أن أعزو مُعضلة الفشل الراهن للدولة الوطنية إلى فقدانها للأساس الفلسفي الذي هو مقدمة ضرورية لفلسفة الدولة، وللتصور الدستوري، ودليل لعمل الحكومة والمؤسسات المدنية.

ولعلي أزعم أن ما تكوّن في عالمنا بعد الحربين حتى نهاية القرن الماضي هو سلطات حاكمة على بلدان عالمنا العربي، مارست الحكم من خلال المؤسسات القمعية، وأعطت العسكر دورًا سياسيًا، وتشكلت في مشهدنا السياسي الأسر السياسية كامتداد للقيم القبلية المستقرة في الذهن العربي، إضافة إلى الفارق في التفكير بين راسمي السياسات في البلدان الغربية وبين نظرائهم في بلداننا. وما نتج عن التباين في الرؤى هو فشل نموذج الدولة الوطنية في بناء مجتمع مدني رفيع القيم يتساوى مواطنوه بالحقوق والفرص، ويبادرون إلى الإيفاء بواجباتهم طوعًا، لذلك سقطت التجربة الاجتماعية في فخ اللامساواة، وتدهورت الصفة القانونية للدولة ومشروعيتها، واستشرى التخلف الشمولي الحاضن للفساد بأنواعه كافة، فضلًا عن عجز الدولة الوطنية عن استخدام ثرواتها الطبيعية والبشرية استخدامًا أمثل بل ساد التفرد بقرارات ثمّ استغلالها استغلالًا غير تنموي فصار عدد من بلداننا دولًا ريعية فشلت في توظيف الثروة لتحقيق التقدم الاقتصادي من خلال تحويل معطياتها إلى حاضنة صناعية وزراعية محققة للأمن الغذائي، والمهارات التجارية، وتطوير قطاع الخدمات والبنى التحتية الأخرى. أما سياسيًا فقد تشكلت مع السلطة مجموعات النخب الحاكمة ونخب المعارضة وكان التنافس بينهما تنافسًا على الامتيازات والمناصب وليس على برامج التطوير. ثم تصاعدت النزاعات المستندة إلى الهويات الفرعية التي عولجت بالقمع في الغالب.

وبغياب الديمقراطية الرشيدة التي كان يفترض أن تكون ناتجة عن الصيرورة التاريخية التي تعمل على إعادة بناء الذات المجتمعية بناءً متقدمًا ومعها غياب الرؤية العلمية لفلسفة الدولة والقانون. لكل ما تقدم: اعتقد أن الدولة الوطنية في تاريخنا الحديث قد فشلت في التماهي مع التاريخ المشرّف للإسلام وفشلت في معالجة مشكلات الحاضر والقلق على المستقبل غير الآمن لعالمنا العربي. لقد كانت دساتير الدولة الوطنية معنية بترسيخ حقوق الحاكم دون حقوق المحكوم ولذلك ضعفت المشاركة الشعبية في صناعة تقدم الوطن والإفادة من التاريخ. وثقافيًا فشلت الدولة الوطنية في تفكيك الصدام بين ثقافة التأصيل التي تحولت إلى ثقافة أصولية وبين ثقافة التحديث التي تحولت إلى علمانية مغتربة، كما فشلت في صناعة روح عالية في مقاومة العدوان، وأخفقت في صناعة الفاعلية التاريخية للأمة.

وفي المحصّلة:

1. لابد من اكتشاف فلسفة تتصالح فيها القيم المشرقة في التراث الإسلامي مع قيم الحداثة المعاصرة وبناء الحكم الرشيد، وتأسيس منظومة الإنسان الفكرية التي تبدأ من قداسة الكرامة الإنسانية.

2. يشترط أن تكون هذه الفلسفة هي الحاكمة على صناعة الدستور، وبناء الدولة، وهندسة المجتمع والالتزامات بقيم حقوق الإنسان، والفهم الإيجابي للدين.
3. إن شرط بناء الدولة الوطنية الرشيدة هو تحقيق العدل كمحور وجذر أساس ليس في القضاء فقط إنما في كل فعاليات الدولة والمجتمع.
4. إعادة تفعيل الاجتهاد وتوسيع منطقة اشتغاله إلى كل العلوم وتضافر كل مصادر القوى المعنوية لإشراك المجتمع في صناعة الحاضر، وتخطيط البوصلة للمستقبل.
5. جعل مقياس التفاضل مدى الرسم الصحيح لفعاليات الدولة وما تقدمه المؤسسات المدنية والرسمية لصناعة الإنسان الكامل.
6. اكتشاف رؤية لتشكيل تجمعات إقليمية على أسس اقتصادية وعلى مصالح المجتمع ورفاه الناس، وتطوير التعاون الدولي لصالح عموم الإنسانية.
7. اعتقد أن شركاء هذا الأنموذج هم النخب المفكرة، وفعاليات المجتمع المدني، وعلماء الدين والتجمعات الأكاديمية وصنّاع الرأي العام.

الدولة الوطنية: ازدواجية المفاهيم وتناقضات الواقع

سركيس أبو زيد
كاتب وباحث سياسي من لبنان

اتخذت الدولة المعاصرة أشكالًا وصيغًا مختلفة، تُعبّر عن واقع البلد ومكوّناته السكانية وثرواته الطبيعية ومستوى تطوره، وهي شرط واجب الوجود في الحياة السياسية وانتظام مؤسساتها لتأكيد السيادة الضامنة للاستقلال الوطني، وصيانة حقوق المواطنين وواجباتهم. الخطيئة الأصلية في نشوء الدولة الوطنية هي ارتباطها عضويًا بالهوية، ولاسيما بروزها من رحم الخلافة الإسلامية أو المشروع القومي العربي، وبالتالي لم تكن وليدة التطور الطبيعي لهيئات دستورية أو مؤسسات قانونية وسياسية. إنها أقرب إلى انشقاق من الأمة الإسلامية أو الأمة القومية، خاصة في المشرق العربي الذي برزت فيه الدولة الوطنية نتيجة اتفاقية سايكس-بيكو التي جزّأت المنطقة، فولّدت كيانات سياسية وفق حدود مصطنعة ومتداخلة.

لا يمكن فهم مُعضلات ومتطلبات الدولة الوطنية إلا بعد فهم التحدي الأبرز الذي واكب نشوئها وكان علّة وجودها، وهو تداخل الهوية الوطنية مع الهوية الإسلامية والقومية، مما أوجد ازدواجية رافقت تطورها وتهدد مستقبلها.

سوف أركز في هذه المطالعة على بدايات ظهور تصورات الأمة الإسلامية والأمة القومية والأمة الوطنية، من أجل تبيان التداخل والتناقض الذي ولّد أزمة فكرية نظريًا والتباسًا مربكًا في الواقع.

1ـ أمّة إسلامية قومية وطنية

بعد سقوط الخلافة، توزّع المسلمون على قوميات وأوطان مختلفة فظهرت دعوات لإخراج المسلمين من حالة الانحطاط والتفكك تركزت على تصور سياسي نابع من البعد الديني للأمة، وذلك من أجل إعادة توحيد المسلمين، وإصلاح أوضاعهم في مواجهة تحدي الحضارة الغربية الحديثة. ساد شعور مزدوج عند السواد الأعظم من المسلمين بأن لديهم انتماءين أساسيين مختلفين، الأول إلى الأمة الإسلامية والآخر إلى قومية محددة بوطن معيَّن.

وهكذا ظهرت منذ القرن 19 مفاهيم وآراء متناقضة حول الوحدة الإسلامية والقومية والوطنية أنشأت تصورًا توفيقيًا للأمة يجمع ثنائية الأصولية الدينية الطوباوية والواقع السياسي التعددي.

عبّر عن هذه الحالة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده من خلال الدعوة إلى الجامعة الإسلامية والرابطة الشرقية. وحاول الأفغاني أن يوفق بين الرابطة الجنسية والتعصب الجنسي (أي القومي) والرابطة الدينية.

من جهة أخرى، اعتقد الكواكبي مُخْلصًا أنه يمكن التوصل دون تناقض جوهري إلى صيغة عصرية لجامعة إسلامية تحترم الانتماء القومي، اللغوي أو الجنسي أو الوطني. في المقابل، استمر رشيد رضا على منهج التوفيق نفسه بين الإسلام والقومية.

وفي كتابه "الخلافة أو الإمامة العظمى" دعا إلى أن "نوفق بين الجامعة الإسلامية والجامعة الجنسية اللغوية". الازدواجية المتناقضة المتفجرة استمرت مع المفكرين الإسلاميين الأصوليين برغم محاولات التوفيق والإصلاح والواقعية، وذلك نتيجة التباين بين الفكر الديني الشمولي ورسالته التي تتخطى المساحات، وبين القومية التي تنطلق أولًا من الجغرافيا ومن مكان معيّن وحدود معروفة. وعلى هذا الأساس صرح الشيخ عبد العزيز جاويش أحد أقطاب الحزب الوطني في مصر: "لا وطنية في الإسلام غير الوطنية اللازمة للأمة الإسلامية".

وردًا على انقسام المسلمين، طرحت جماعة الإخوان المسلمين وحدة الأمة الإسلامية. فكتب حسن البنا عن الإسلام دينًا ودولة مقالات عديدة أكد فيها نظرته إلى الوحدة الإسلامية التي تتطابق فيها معاني الأمة والقومية والوطنية، وهو أول من استعمل مصطلح القومية الإسلامية، فهو يقول: "إننا نعتبر حدود الوطنية بالعقيدة"، وعليه لا يتحدد وطن المسلم بإقليم جغرافي معيّن أو بأيّ حدود غير حدود انتشار العقيدة. هذه الثنائية الملتبسة إلى حد التناقض تظهر أيضًا في طرح طه حسين الذي يتحدث تارة عن "القومية الوطنية" وطورًا عن "القومية الإسلامية".

2- الوطنية بين القومية والإسلام

مرت الفكرة القومية بمراحل عدة، فقد ظهرت كحركة استقلالية عربية عن الإمبراطورية العثمانية التي أخفقت فيها حركات الإصلاح، بينما نجحت الفكرة القومية التركية.

وبعد نجاح حركات الاستقلال الوطني على امتداد العالم العربي، واتخاذ أنظمة عدة القومية العربية فكرًا لها، أبرزها كان في مصر وسوريا والعراق وغيرها، ما لبثت أن واجهت ضربة قوية للحلم القومي العربي في نكسة 1967، لكن حرب تشرين لم تكن كافية لعودة الروح التحررية القومية. ومع اتفاقيات التسوية المنفردة مع "إسرائيل" وهيمنة المشروع الأميركي في المنطقة عبر القواعد العسكرية والهيمنة وتحوّل أنظمة قومية عربية باتجاه العزلة القطرية، اضطرت معظم الحركات القومية إلى تبنّي شعارات إسلامية، فأصبح الإسلام هو مضمون القومية العربية ورسالتها.

الازدواجية بين القومية والحركات الإسلامية والدولة الوطنية ولّدت التباسًا غير بنّاء وساعدت ـ إلى جانب أسباب موضوعية وخارجية أخرى ـ على خروج بعض الطوائف والجماعات والفئات من وحدة المجتمع باتجاه طرح مفاهيم مغايرة منها: طرح أمة مارونية وأمة آشورية وأمة سريانية وأمة قبطية وأمة كردية وأمة أرمنية وغيرها من المفاهيم التي تنطلق من الدين على منوال الأمة الإسلامية.

3 ـ ازدواجية في الدساتير العربية:

التصورات المزدوجة للأمة والقومية والوطنية لم تقتصر على المستوى النظري فحسب، بل تكرست أيضًا في عدد كبير من الدساتير العربية التي استندت إلى ترابط مفهوم الأمة والدولة، وهذا ما يقره ميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي يستعمل كلمات الأمة والدولة والشعب على سبيل الترادف.

وعلى هذا الأساس تصف بعض الدساتير العربية الأمة بأنها الأمة العربية، بينما دساتير أخرى تنسب صراحة إلى "أمة أقطارها"، فتستعمل تعبير الأمة اللبنانية والأمة التونسية والأمة الصومالية، بينما دساتير أخرى ظلت صامتة عن وصف الأمة صراحة.

4- التحديات والأخطار التي تُواجه الدولة الوطنية

تواجه الدولة الوطنية أخطار متنوعة:

- الأول خارجي يتمثل بـ "إسرائيل" والهيمنة الغربية.

- الثاني داخلي يتجسّد بالنظام الطائفي والحركات الانعزالية والانفصالية، بالإضافة إلى أننا لا نستطيع تجاهل العصبيات والروابط الناتجة عن الانتماءات العائلية والعشائرية والمناطقية والسياسية والطبقية، وتداخلها مع سلوك الفرد وموقفه السياسي.

- الثالث نموذج الدولة / الكيان أو القُطر الذي استوردته القوى الاستعمارية عبر اتفاق سايكس-بيكو في عام 1916، وهو يتعرض للتهديد الجدي على يد الكيانات الفاعلة غير الدولتية مثل داعش وحركات الحكم الذاتي والانفصالي.

إن نظام الدولة في العالم العربي يُواجه تحديات هائلة فالدولة أساسية لتنظيم الحياة السياسية ومن دونها ستصبح الفوضى هي القاعدة. إن تفكك ليبيا ما بعد القذافي وكارثة الدولة الفاشلة في اليمن، درسان مفيدان في مخاطر انعدام الدولة، كما تواجه المنطقة خطر تفتيت الدولة الوطنية وظهور خرائط عربية جديدة نتيجة نزاعات فئوية أثنية جهوية تهدد استمرار الدولة المركزية.

ما نحتاج إليه اليوم هو إعادة بناء مؤسسات فعالة وشاملة وشرعية، وضرورة بناء هوية مركبة جامعة للمستقبل.

نموذج الدولة في العالم العربي يوشك على الانهيار ونشهد تفكك منظومته، ما يستلزم تغير أنظمة الاستبداد والاستغلال حتى تبقى الدولة وإلا تزول.

للخروج من هذا المأزق، مطلوب من الفكر العربي الحديث الخروج من الصراع الإيديولوجي حول مفاهيم الأمة والشعب واللغة والدين وغيرها، وإبداع تسوية تاريخية بين تياراته الرئيسية التي يعبّر عنها في الفكر الديني والقومي والليبرالي واليساري، من أجل توحيد الرؤية إزاء الدولة الوطنية والعمل من أجل بناء نظام جديد مدني ديمقراطي عادل ومقاوم في الوقت نفسه، للحفاظ على الهوية الوطنية في مواجهة المخططات الإسرائيلية ـ الأميركية وترك باب الحوار مفتوحًا أمام الصراع الفكري العقائدي. هل نستطيع إنقاذ الدولة الوطنية قبل زوالها؟

من الدولة الوطنية إلى دولة الوحدة

زياد حافظ
كاتب اقتصادي سياسي والأمين
العام السابق للمؤتمر القومي العربي

في البداية لدينا ملاحظتان، الأولى هي أننا لا نعتقد أن مصطلح "العالم العربي" مصطلح مناسب لسببين. السبب الرئيس هو أن العالم مؤلف من أمم مختلفة بينما نؤمن بوجود أمة عربية واحدة تكوّنها أقوام متعدّدة. وبالتالي عندما نريد أن نشير إلى الكتلة العربية كجغرافيا وكشعب نقول إنها الوطن العربي الذي يضم الجميع في مكوّناته المتعدّدة دينيًا وعرقيًا وثقافيًا. أما السبب الثاني فهو أن مصطلح "العالم العربي" هو مصطلح استشراقي وغربي يتعمّد إنكار وجود أمة عربية.

الملاحظة الثانية هي تحفّظنا عن التسليم بأن الدولة الوطنية قدر علينا لأنها من الإرث الاستعماري. وإذا ما كانت الدولة هي الإطار السياسي لنهضة الأمة فلماذا نسلّم بأنه من الممكن تحقيقها عبر الدولة الوطنية أو القطرية؟ فتجارب الدولة الوطنية في مختلف الأقطار العربية تدلّ على أنها فشلت في تأمين حماية القطر من الغزوات الخارجية أو الإقليمية، وفي تأمين استقلاله الوطني من التدخّلات الخارجية و/أو الإقليمية، وفي تأمين حرّية المواطن في داخله وخارجه، وفي تأمين تنميته المستقلة والمستدامة، وفي توفير عدالة اجتماعية، وفي تأمين مشروع تجدّد حضاري أسوة بالمشروع الذي حقّقته الأمة في العصر الذهبي للحضارة العربية الإسلامية. وهذه التجربة الفاشلة تمتد من فترة حصول تلك الدول على "استقلالها" حتى الساعة أي لأكثر من سبعة عقود في العديد من الدول. ألم يئن الأوان للتفكير لماذا فشلت الدولة الوطنية وما هو الحلّ؟

في لبنان مفارقة خارج الأطر المعهودة هي أن تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الصهيوني جاء من خارج الدولة الوطنية ما يدعم وجهة نظر أن الدولة الوطنية كما ورثناها من الحقبة الاستعمارية عاجزة عن أداء مهمة التحرير. إن معادلة تكامل المقاومة والشعب والجيش حفظت دورًا للدولة التي لولا وجود قائد لجيشها وفيما بعد رئيس للدولة أي العماد إميل لحود لما نجحت المعادلة. كما أن نجاح المقاومة كان أيضًا بفضل الدعم السوري ودعم الجمهورية الإسلامية في إيران ما يؤسّس لمرحلة التشبيك السياسي والاقتصادي الذي لا مفرّ منه. بالمقابل فإن سورية استطاعت كدولة النجاح في مهمة التحرير من جماعات التعصّب والغلو والتوحّش وذلك بالتحالف مع دول ومع قوى حليفة ليست دولًا. فمهمة تحرير سورية كمهمة تحرير فلسطين مهمة وطنية ومهمة قومية في آن واحد ما يؤكّد التكامل بين الوطني والقومي. من هذا المنطلق نقارب "إشكالية الدولة الوطنية أو القُطرية".

بالنسبة لنا إن السبب الرئيسي لضعف الأمة وتراجعها إن لم نقل تخلّفها هو التجزئة التي فرضها المستعمر الأوروبي وحافظ عليها أصحاب المصالح المحلّية المتحكّمة والمرتبطة ارتباطًا عضويًا بين المستعمر القديم والجديد. والدولة الوطنية لا تفي بغرض النهضة التي تستوجب القوّة التي هي بدورها تستوجب الوحدة. فلا قوّة خارج الوحدة ولا نهضة خارج القوّة. الاقتصاد قد يكون المدخل لإقامة دولة الوحدة. لقد أشرنا في عدد من الأبحاث والمداخلات إلى أن الاقتصادات العربية تواجه طريقًا مسدودًا سواء بالنسبة للبنية الاقتصادية القائمة أو بالنسبة للسياسات المتبعة من قبل النخب الحاكمة. وبالتالي لن يتحقّق الأمن القومي العربي السياسي والاقتصادي إلاّ عبر التشبيك. فلا بد إذن من مراجعة التوجّه الاقتصادي في البنى والسياسات نحو أفق قومي لا يلغي الخصوصيات القطرية ولا يتناقض مع مقتضيات الأمن القومي العربي الذي من شروطه الأساسية توحيد الاقتصادات. فلا أفق للاقتصاد القُطري بعيدًا عن التوجّه القومي. فنحن نعيش في زمن الكيانات الكبرى الناتجة في كثير من الأحيان عن تكتّلات جغرافية وسياسية واقتصادية. هذا ما أكّدته الرؤية الاستشرافية القومية التي أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية. وأكبر دليل على ذلك هو المأزق المستمر في الاقتصاد القطري منذ حصول الدول القطرية على استقلالها من الدول المستعمرة. لا يمكننا أن ننكر أن تجارب تنمية ونهضة قد حصلت فعلًا في عدد من الأقطار لكنّها أجهضت عندما برزت ملامح نجاحها. فالتجربة المصرية خلال حقبة الرئيس الخالد الذكر جمال عبد الناصر حقّقت نموًا وتنمية ونهضة سرعان ما جمع تحالف الاستعمار والإمبريالية الرجعية العربية مع الصهيونية على إجهاضها عبر قوى محلّية ارتبطت بها واعتبرت أن "أوراق اللعبة" تملكها الولايات المتحدة وأن المفتاح للولايات المتحدة هو "إرضاء العدو الصهيوني". كذلك الأمر في العراق الذي حقّق نموًا وتنمية ونهضة خلال حقبة السبعينيات من القرن الماضي ما جعل تحالف الاستعمار والإمبريالية والرجعية العربية يعمل على استدراج العراق إلى حرب عبثية مع الجمهورية الإسلامية الناشئة في إيران آنذاك وفيما بعد إلى احتلال الكويت فكانت الحملة الأميركية سنة 1991 التي انتهت بغزو العراق واحتلاله سنة 2003. أما الجزائر فقد حقّقت هي أيضًا نموًا وتنمية ونهضة بعد الاستقلال في عهد الرئيس هواري بومدين لكن سرعان ما تمّ تغييب قائدها سنة 1978 لرفضه مشروع كامب دافيد وتأسيسه مع الرئيس حافظ الأسد والرئيس العراقي آنذاك لجبهة ترفض ذلك الاتفاق. فتم القضاء على النهج الاستقلالي التنموي في الجزائر عبر إغراقه خلال عشرية دموية ما زالت جراحها في وعي وذاكرة الجزائريين. أما سورية فاستطاعت خلال حقبة حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد أن تسلك مسيرة تنموية ونهضوية مستقلّة عن النماذج الغربية للتنمية والمصدّرة لدول العالم الثالث أي النمو عبر الاستدانة الخارجية. لذلك تمّت محاولة إجهاض الإنجازات التنموية عبر نظرية "الانفتاح" الاقتصادي الذي حاول القضاء على الاقتصاد الإنتاجي لمصلحة الاقتصاد الريعي الطفيلي لكن استدركتها القيادة السورية في بداية الحرب الكونية عليها. غير أن سورية كانت الدولة الوحيدة الباقية بين الدول العربية الرافضة للخضوع للإملاء الأميركي فكانت الحرب الكونية عليها لإجهاض النموذج السياسي والتنموي الذي اتبعته سورية منذ بداية السبعينيات إضافة لدورها المحوري في دعم المقاومة في وجه الاحتلال الصهيوني لفلسطين

ولبنان. إن الإنجازات التي تحقّقت في هذه الدول لم تصمد أمام هجمات الاستعمار القديم والجديد والصهيونية والرجعية العربية بسبب عامل التجزئة. فتم إسقاط كافة اتفاقات الدفاع المشترك التي صيغت في حقبة حكم جمال عبد الناصر كما تم إجهاض أي محاولة لتشبيك الاقتصاد العربي عبر تجاهل بناء السوق العربية المشتركة التي أقرّت في النصف الأول من الستينيات. فالتجزئة هي العامل الأساسي للضعف وإجهاض محاولات النهوض في ظل ميزان قوة دولي وإقليمي معاد للعرب. كما أن دولة التجزئة هي الدولة التي تحمي أمن الكيان الصهيوني بينما دولة الوحدة تؤدّي إلى نفي وجوده والقضاء عليه. هذه الحقائق التي سردناها بشكل سريع حول حالة الترهّل العربي بسبب التجزئة لا تغيّب حقائق تواجه كل من يحاول استشراف المستقبل. أولى هذه الحقائق هي أن واقع التجزئة الذي فرضه الاستعمار الأوروبي وكرّسه فيما بعد التحالف الأميركي الصهيوني مع الرجعية العربية خلق كيانات يمكن طرح شرعيتها على بساط البحث. بعض الكيانات ولدت بعد معركة تحرير كالجزائر، وبعض الكيانات ولدت بفضل العامل الخارجي كالتي أوجدتها اتفاقية سايكس بيكو في المشرق العربي أو العامل البريطاني شرق وجنوب قناة السويس، بينما بعض الكيانات لها قاعدة تاريخية أصيلة كمصر. غير أن الحدود المرسومة إداريًا من قبل المستعمر لهذه الدول لم تتغيّر بفعل الحرب العالمية الثانية بل استمرّت وتكرّست. والسؤال المطروح هو حول شرعية تلك الحدود وتلك الكيانات. فهل عامل الزمن الذي لا يتجاوز القرن كاف لتكريس شرعية الأمر الواقع؟ سؤال يُطرح والإجابة عنه تكون من باب الموقف السياسي ومن باب الواقع العلمي. وهنا تأتي الحقيقة الثانية وهي فقدان الأدوات التحليلية لشرعنة الواقع الموروث أو نقضه. فالأدوات عقائدية بامتياز سواء كانت وطنية وقومية، أو إسلامية، أو يسارية، أو ليبرالية. والسؤال الضمني في ذلك هو من يضمن قوامة أيّ من تلك الأدوات؟ الحقيقة الثالثة هي أن تجاوز تلك المعضلة يكون عبر السلوك النفعي، أي المصلحة التي يمكن أن تلتقي معها النخب في مختلف الأقطار فهذا فعل إرادي بامتياز يجب بذل المجهود الأكبر له. لذلك تصبح دولة الوحدة لمواجهة كافة التحدّيات التي تواجه الأمة عملًا وجوديًا وليس مجرد توجّهات وتمنّيات. وبما أن ذلك الهدف يتطلّب مجهودًا كبيرًا فلا بد من تحديد مراحل لتحقيق ذلك الهدف. أولى هذه المراحل هي التشبيك. وهذا أمر طبيعي لأننا نعيش في عصر العلاقات الشبكية خاصة بعد الثورة التكنولوجية المستمرة في التواصل والمواصلات والاحتساب. فليست صدفة أن تكون الوثبة الجديدة للصين عبر إطلاق مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد الذي يهدف إلى ربط الصين بغرب أوروبا عبر إعادة الاعتبار لطريق الحرير. فعصرنا هو عصر الاتصال (connectivité/connectivity) أو حتى الاتصال الفائق (hyperconnectivity) وهذا ما يرعب الغرب الذي يرى حتمية خروج دول الجنوب عن السيطرة التي مارستها خلال قرنين وخاصة خلال الحقبة الاستعمارية وحتى ما بعد الحرب العالمية الثانية. فالدول المستعمِرة (بكسر الميم) خرجت من الباب مكرهة لتعود من الشبّاك بسبب تواطؤ النخب الحاكمة في دول الجنوب التي أوجدتها. لذلك فعلى الدول العربية المبادرة بإطلاق حركة تشبيك اقتصادي تزيد من التجارة البينية بينها وتفتح الأسواق لتجعل وفورات الحجم التي تقتضي المشاريع الاستثمارية الكبرى ممكنة سواء

في الصناعة أو في الزراعة أو في أي قطاع إنتاجي. إن تركيبة الاقتصادي الوطني في العديد من الدول العربية إن لم نقل جميعها هي تركيبة ريعية بامتياز. ودور النخب الحاكمة هو توزيع الريع وفقًا لسلّم أولويات الولاء على قاعدة الفئة سواء كانت العائلة، أو القبيلة، أو العشيرة، أو الدين، أو المذهب، أو القطاع الجغرافي أو القطاع المهني. فجميع الفئويات، منفردة أو مجتمعة، تطغى على سلوك النخب الحاكمة التي تعتمد اللعبة الصفرية حيث تحقيق مكاسب لفئة ما هو خسارة لفئة منافسة والحبل على الجرّار.

والدولة القطرية مبنية على تلك الفئويات التي تنتفع منها نخبها الحاكمة وستقاوم بشراسة أية محاولة إصلاح سياسي داخلي. كما أن تلك النخب مرتبطة عضويًا بالخارج للاستقواء على الفئات المنافسة لها. من هنا فقدان الاستقلال الوطني وتفشّي التدخل الخارجي. أما دولة الوحدة فتتجاوز كل هذه التناقضات.

إن القوى التي تشكّل عائقًا لأي عمل وحدوي بدءًا من التشبيك ووصولًا إلى إقامة دولة الوحدة عديدة ومرتبطة بدوائر خارجية لا تريد إقامة دولة الوحدة ولا حتى الحد الأدنى من موقف عربي موحّد. فمصالح القوى المحلّية مرتبطة مع مصالح الاستعمار والإمبريالية. وهنا يكمن المجهود السياسي في إقناع تلك النخب أن لها مصلحة مباشرة في التشبيك الاقتصادي وهي أكبر بكثير من الاكتفاء بالرقعة الضيّقة نسبيًا التي تشكّلها مساحة القطر أو الدولة الوطنية. من ضمن الأسئلة التي تقفز إلى الواجهة تلك التي تتعلّق بتداعيات إقامة دولة الوحدة على التوازن الإقليمي والدولي. فسلوك النظام التركي تجاه سورية وأحلام إعادة إحياء السلطنة العثمانية ليست إلاّ محاولة لتصحيح ما أفسدته اتفاقية سايكس بيكو لكن من الزاوية التركية. من جهة أخرى هناك أطماع الكيان الصهيوني لإقامة مملكة "إسرائيل" من النيل إلى الفرات. فكيف تواجه تلك الأطماع؟ وماذا عن مخطّطات الصهيونية في تقسيم كافة دول المنطقة إلى دويلات طائفية وعرقية في حال استحالة إقامة دولة "إسرائيل" من النيل إلى الفرات؟ فهذه أطماع حقيقية وليست افتراضية وما نشهده من صراعات دامية في المنطقة ليست إلاّ الترجمة لتلك المخطّطات. لذلك كانت دولة الوحدة ضرورية ليس فقط للعرب بل لحماية الأمن الإقليمي في مواجهة الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين ومن أطماع الغرب في تقسيم المنطقة. ثم إن التوازن بين الكتلة العربية والجمهورية الإسلامية في إيران وتركيا يحقّق الأمن ويردع الأطماع الخارجية. فالموروث التاريخي المشترك يترجم بالأمن المشترك والمصالح الاقتصادية المشتركة على قاعدة الندّية بين العرب والأتراك والإيرانيين حيث لا قوامة لأحد على أحد. كيف نحقّق ذلك؟ هذا بحث منفصل يستوجب حلقات نقاشية متعدّدة لمقاربة الأبعاد المختلفة لإقامة التشبيك تمهيدًا لإقامة دولة الوحدة العربية.

In the last two sections, Dr. Issa attempts to set out the features of a different intellectual vision which he believes it to be more successful to approach the desired Egyptian-Arab future. This vision stresses on the regional integration, the activation of the research and development institutions and the indigenization of technology and digital applications. He concludes that the state's restoration of its developmental and justiciary functions is the real outlet from the current complicated impasse.

Dr. Hassan Sruor, an academic specialized in economics, deals with the Gulf experiment that tried "to turn away from the rentier economy" as a goal it promised to achieve. The paper examines thoroughly some of the numerical indicators of the last few years concerning the participation of the oil income to assess how successful the Gulf States were in diversifying the sources of income.

The study concludes that despite some efforts that were made in the field of the manufacturing industry, especially in the petrochemical and aluminum industries, the percentage of the contribution of the manufacturing industry to the Gross Domestic Product (GDP) remained modest, which leaves the Gulf States vulnerable to the large fluctuations of oil prices. Nevertheless, these countries possess the resources and the abilities to carry out this transformation, yet it seems that what hinders them is the internal and external policy preferences.

The Report ends by a special file that tries to look ahead and anticipate the [future] reality of the state in the Arab world , in an attempt to answer the question concerning the most preeminent challenge that faces the experience of the state in the Arab world and the most significant lesson the Arab world should learn from the experiments of the national states in the Third World and the rising states , as well as the importance of the national-regional state option in contrast with other options (the nationalist, the Islamist….) And its future: unity, integration or division.

Some of the best experts and influentials in decision making participated in this file including Sheikh Naim Qassem, deputy secretary-general of Hezbollah, Dr. Safiyyah Saadeh (Lebanon), Dr. Sherzad al-Najjar (Erbil, Iraq), Dr. Abdul Amir Zahed (Iraq), Dr. Abedul Hussein Shaaban (Iraq), Dr. Habib Fayyad (Lebanon), Mr. Sarkis Abu Zaid (Lebanon) and Dr. Ziyad Hafez, the former secretary general of the Arab National Conference (Lebanon).

The paper goes through the literature review in the field of political economy concerning the Arab state, and its transformation from the "state of professional groups" into the "Capitalism of clienteles" which made it more necessary to further authoritarianism and relying on the security arms of the state to confront those who are harmed by these transformations and suppress the opposition whether before or after the Arab Spring.

The writer studies the status of the Arab state in four fields: the public administration, the engagement in international relations, higher education and industrialization. He concludes, based on studying the success and failure of the developing countries in industrial transformation, that success requires the presence of a Webran (from Max Weber) administration and an appreciation by the elite to the importance of development as a "belated industrialization" and a form of engagement in international relations that protects these objectives.

The Saudi writer and researcher who is specialized in the Gulf issues, Dr. Fuad Ibrahim, discusses the Saudi '2O30 vision' designed to liberate Saudi Arabia from oil as the only source of income. According to the writer, the main aim of the vision is to secure a peaceful transformation of power in the kingdom.

That is why it is founded on a contradiction between forming an authoritarian central power and the movement towards a state that levies taxes and a regressional turning against political freedoms on the one hand and granting some new social reforms and a kind of formal cultural and economic liberalism on the other hand.

Based on this fundamental contradiction, the researcher points out to a set of transformations and anticipates certain possible tensions and futuristic scenarios that range between the spillover of the opening up and reforms to the political realm against the will of the regime and between an unprecedented degree of authoritarianism that will be faced with rebellion and rejection as the reform movement in the Kingdom evolves.

Dr. Muhamad Abdeshafi' Issa, the Egyptian scholar who is specialized in the economics of development, studies the role of development in the reconstruction of the national state through reviewing the Egyptian experiment. The study is divided into five parts.

In the first part, it deals with ''the structural transformation of the national economy" being the core of the economic development process on the internal level.

He studies in the second part the fundamental mode of external economic relations in three sectors: direct foreign investment, foreign debts and the Arab and international framework of local changes. In the third part, the writer deals with the transformation towards social development (about the country, the city and poverty).

Dr. Hosam Matar, who specializes in international relations, studies the crisis of the foreign policy of the Arab state by using the theory of Neoclassical realism, which according to the paper is the best approach to explain the Arab foreign policies, since it takes into consideration the internal policies as a variable intervening between the external environment and the behavior of the state. This theory helps in understanding the complexities and the intertwinement between the internal and foreign policies, and how one is used to serve the other. The paper studies the problem of the effect of the calculations of the internal policies of the Arab regimes on the evaluation of the state to external threats and pressures in a way that leads to undermining the interests of the states' foreign policy and its national security.

In application, Dr. Matar chose three cases: Lebanon in the Arab Mashreq, Sudan in North Africa and the United Arab Emirates in the Gulf. The study concludes that reforming and rationalizing the foreign policy, as a necessary but insufficient condition, is not possible without the reproduction of internal policies, the building of state institutions, keeping the internal competitions under the ceiling of the law and correcting the relation between the society and power in a way that enables popular participation.

Dr. Ali Fadlallah, who is specialized in international law, discusses the issue of "the armed popular forces and the dilemma of sovereignty", since the problem lies in the existence of the rules of international law and the norms which emphasize the significance of national sovereignty.

On the other hand, there is a more important priority of saving the lives of people and the security of societies, when they are subjected to a foreign aggression that surpasses the ability of local armies to confront it. The paper begins by a critical approach to the classical concept of sovereignty, as it is adequate only to strong or isolated states, and does not take into consideration the aggressiveness of the "West" towards the other world.

That is why Fadlallah believes that we should talk about the legal sovereignty of the state and a realistic sovereignty on the ground for popular armed forces that might share the state in its legitimate sovereignty. After studying the cases of the Resistance in Lebanon and Ansar Allah in Yemen, the study concludes that there is a need for a new conception of sovereignty that surpasses the Westphalian one and responds to the failure of the Security Council and the right of self-determination and preventing aggression against both states and popular organizations.

The academic and researcher economist, Albert Dagher, sheds light on "the transformation of the Arab state under neoliberalism".

He concluded that the liberation projects in the Arab region is concerned with the big causes as well as the "branching" ones. They are also concerned with of the process of producing knowledge to create elites that are not dependent on the capitalistic center.

The writer and journalist, Ali Nassar, studies the popular protests, differentiating between two methodologies in studying the social movements; The first is a dialectical approach to the phenomenon of "social movements" from a macro socio-historical point of view that includes the nature of globalization, the national causes and the foreign interferences. The second is the static methodology that adopted a static approach, which is completely centered on the concept of "despotism". Consequently, he differentiates between the "structural" social movements that aim to rebuild or reform the national state to be able to carry the social, strategic and political burdens, and the social movements that are preoccupied with the idea of the "democratic transition" that represents a part of the American neoliberal project.

The study explains the differences between these two sorts of social movements in their internal and external contexts. In the last part, the writer examines the protest movement in Lebanon, which began on the 17th of October, 2019 in the framework of what he calls the new right.

The academic and economist, Dr. Abdul Halim Fadlallah, compares between the applicable models of reconstruction in the Arab world and their pertinence to building the strong and independent state. The study begins by putting the issue of reconstruction in the context of the two crises of the state and development in the Arab World, as its states suffered from a catastrophic failure in accomplishing the economic transformation.

Based on examining the war and its indications, the paper approaches construction as a continuation of war by other means. Here we find models that range between the liberal peace and the collaborative partnership model. From the liberal peace model branches the concept of the capitalism of contractors, enterprisers and businessmen who play a complementary role to that of the American armies through their construction activities under the American armies 'sponsorship. Fadlallah proposes other alternatives for reconstruction and specifically the example of reconstructing the Southern Suburb in Lebanon following the 2006 "Israeli" aggression.

In conclusion, the paper contends that the reconstruction in the Arab countries is basically the reconstruction of the societies that were torn by wars and should therefore be characterized by the element of sustainability and take into consideration the potentials and resources of the state.

The writer defined the fundamental lines and traced the internal mechanisms in the Islamic movements' literature to foresee how they will develop in the near future, having studied their common factors and their differences. The paper discusses extensively the issue of the development of the national state and the individual (national) particularity of each Islamic movement, especially in the thought of the Magharibi Islamic movements that were the first in this respect.

The Bahraini researcher, Abbass Al-Murshid, discusses in his paper the issue of the alteration of the identity and the suppression of the memory in the Gulf states and specifically in Bahrain.

The issue of identity represents one of the most prominent dilemmas in the Arab World, having been transformed to an instrument of dismantling states and societies or a means to undermine the opposition and the complete dominance over power and wealth. The researcher bases his study on the closure of the public domain in the Arab state which means that the minorities would become far and separate from the dominant culture, thus hindering the building of complete citizenship. The study focuses on the Shiite minorities in the Gulf, the circumstances of their formation, their internal and intra diversities and the policies of social and political control that are practiced against them, which drove them to become "resisting identities".

The writer unveils the policies of Bahraini ruling elites that impose a collective memory on the Bahraini society to eliminate the natives through suppressing and hiding their collective memory.

The writer and scholar, Dr. Rabih Barakat, discusses the phenomenon of the civil society that seems in the ongoing debate is bound to play a "historic" role it cannot escape from. The role this society plays is portrayed either as absolutely progressive or a satellite of a foreign country.

The study differentiates between the civil societies in the center and the margins and follows their developments, numbers and roles, as well as their utilization of the digital instruments and concludes that the outcomes of the mobilities of essentially the middle classes and their "elites" and their "civil societies" in the first decade of the new millennium were not always in the interests of one international camp against the other. That is why the civil society was put under increasing pressures and supervision in the various parts of the world including the democratic countries.

The author then studies the phenomenon of the social society and compares [the role] of the NGOs during the waves of the "Arab Spring" in Tunisia, Sudan, Palestine, Iraq, Syria and Lebanon.

And since the questions that are related to the issue of the state are very diverse and intertwined, we found that answering them requires the adoption of multiple specialties and methodologies. The current questions and challenges include the issues of identity, the political system, war, reconstruction, foreign policy, popular protests, civil society, armed non-governmental movements, social transformation, political economy and the mode of production. That is why the Report sought the help of a number of top researchers and academics including political scientists, international relations and international law specialists, economists, and specialists in information, philosophy and sociology to study the subjects of this report that comprises twelve papers and eight articles that are distributed as follows:

The Egyptian researcher, Mamdouh Al-Sheikh deals with the phenomenon of "The Deep State" between obstructing change and the necessities of stability. The paper begins by defining the concept of the state and moves to the spread of the term of "the deep state" since the nineteen nineties. In following up the changes of its indications, it sometimes seemed to mean no more than a rigid military regime. It is also used a lot in an improvised manner, to describe "political activities and the relationships that are not defined in a rational bureaucratic way". The writer focuses on the centrality of the Arab army institution in the deep state phenomenon, where by the armies have an exceptional position as a politicized professional force that wished to appear "above" politics. The armies, or certain factions within them, put their stakes on the "state" to engage in political activities instead of them. The paper concludes that the components of the deep state, left, as time passed, its revolutionary rhetoric and moved towards conservative policies, as the economic interests of the military institution and its networks grew deep rooted. Terms like stability gradually replaced the revolutionary discourse to preserve the structure of the pyramid of power and wealth without change. On the practical level, the study sheds light on the cases of Egypt, Algeria and Sudan.

Dr. Muhammad Alloush, who is specialized in Islamic movements, deals with the Islamists' experience with the political regime and the state, after the wave of "the Arab Spring" through a comparative study of their experiences in Tunisia, Morocco and Jordan. The Islamic movements in these countries were able, in one way or another, to evade the punishment of the deep state and adapted to the political and social realities of their countries. The study focuses on the dialectical and nature of the relation between the Islamic movement with its ideological underpinnings and the way the political system of state dealt with it.

The geopolitical upsets in the region -as a result of the successful rise of the Resistance powers and the awakening of the Salafi jihadi movements that stole from the Arab regimes the "card" of religion and its legitimacy and the tragedies of the American invasions and the Israeli aggressions- al this contributed to the strong shaking of the Arab official order, as a result of the acute decline in its legitimacy and image, the heightening of the social and cultural divisions inside it and the decrease in its tyrannical and oppressive ability.

Most resistance movements of Islamic roots have transnational ideological orientations that surpass the concept of the national state, but they co-lived with it on the basis of realism as well as a vision that gives priority to confronting the system of hegemony and occupation in the region. Supported by the Islamic Republic in Iran, these forces were able to achieve historic accomplishments, whether by enabling the national state to retrieve a part of its lost sovereignty, by liberating the land and deterring the aggression, or by undermining the system of hegemony in the region, which enhanced the ability of its states to be more independent.

In sum, the Intifadas of the Arab states of 2011 returned the question of the Arab state to the forefront once more. In that moment of vacuum, the issues of the caliphate state and federalism as well as the state of unity and the liberal state were raised again, while others grew more determined to cling to the borders of the regional state. In the same context, the crisis of the legitimacy of the ruling regimes' existence and role and the big decline in the sovereignty of the state became more intense as the result of vulnerability to the external powers and the rise of internal players who competed with the state in the field of violence, in addition to the explosion of the identities on the social level. That is why the Arab states are not yet free from the effects of the 2011 Intifadas which continue to dwindle and explode and expand taking different forms and modes. Based on all the above, we deal in this strategic report of 2018-2019 with the issue of the state in the Arab region, from the angle of the main questions and challenges it faces in this stage.

In this report, we mean by the national state the state that it is independent from any foreign power and that of social justice. It is neither dependent on the system of hegemony nor subjugated to the tyrannical few who hold the capital. Studying the national state does not mean recognizing or rejecting the regional state, since the issue of the nation –state cannot be ignored. Certain forms of unity between two or more states or other forms of extended cooperation that moves gradually towards integration might appear.

In time, the domination of the network of businessmen that is associated with the centers of decision intensified on the resources that were previously dominated by the armed forces.

These circumstances heightened the undermining of the independence of the Arab states and their sovereignty over their resources, and their yielding to neoliberal prescriptions whereby the wealth began to drift to the top of the pyramid and a new partnership between businessmen, political elites and the bureaucracy was formed. The Arab regimes allied with capitals under such labels as "liberating the economy" and "partnership with the private sector". Thus the capital owners, and the networks of authoritarianism (the ruler, his family, his party and economic entourage and his military and security apparatuses) seized an increasing share of the wealth at the expense of the rural and suburban poor and the middle classes whose conditions were deteriorating. At the same time, the ideologies (national, nationalist and identitist) which the despotic regimes hid behind and waned as a result of the exploitation of the ruling elites.

All this happened and is still going on in an environment which was experiencing: a demographic explosion especially among the youth sector, a decrease in economic growth, a collapse in public services and an increasing pressure on natural resources. Most importantly, the sovereignty of these states was either appropriated or violated, either because it was annexed to the world order or because they were vulnerable to external interferences by forces either inside power or the society parties, ("civil society organizations" or elites) or both. The fact is that the forces of the capital or the market swallowed the state through the rule of the very few and marginalized the vast majority of the people. The ruling elites found in these forces an ideal partner to restore its external image, attract investments and gain the support of a part of the middle class whose interests were integrated with the state and gaining new revenues from the society (by developing infrastructures and services).

At the same time, there were some means and factors mounting up that enabled those whose numbers were increasing on the margin of the regimes to rebel and move to a radical stance (nationalist, religious, class…etc.) and create cohesive and solidarity networks that grew in the social vacuums, which the regime left. Thus a struggle erupted between the de facto forces and the forces of change. This struggle is decided either by violence (a civil war or a revolution), with wining depending on the degree of violence and foreign interference, or by a settlement that reproduces the political system in accordance with the new balances. The intensification of the neoliberal trend in the aftermath of the fall of the Soviet Union and its economic repercussions, the opening up of the Arab societies on the information revolution and the new cultural modes.

These states linked their establishment with the aim of liberating Palestine and turning independence into an actual reality. They also promised to nationalize the resources and the fulfillment of the demands of justice, dignity and freedom and the guaranteeing of the means of social, political and economic advancement.

Generally speaking, the military institution, which was partially inherited from the colonial stage, was the one that held the task of building the state. Nevertheless, it soon turned to militarize the political life, which contributed in flooding the Arab states with an open series of bloody coups.

After the nationalist surge in the Nasserist era and the unity between Egypt and Syria, the thesis of the Arab unified country boomed, but the impediment of the Nasserist project that suffered from huge external pressures, made the regional state return and become more rooted, with the penetration of the American hegemony system (politically, culturally ,economically and military wise) of the region and empowering its local agents and the inflation of the Arab state and its inclination towards oppression and tyranny and the division of Arab axis, which led to the emergence of opposing Arab identities*. This reality led to the absenting of the society and the identification of the regime and the state. The national security was reduced to the survival of the ruling regime which became engaged in open conflicts with the surrounding regimes on ideological and national [presumed] issues. The Arab states was basically formed around the idea of the enemy.

During the nineteen eighties, the intensification of capitalistic globalization coincided with the oil boom in the world. The Arab states were subordinated as marginal states to the American center. These states acted as agents to capitalism and played the role of intermediaries to incorporate the society and the state in the mechanism of capitalistic impoverishment. The integration in capitalistic globalization involves in itself exclusion and marginalization of the position of the state in the world and the process of production as well as controlling it in a pyramidical structure where there are no options except subjugation, dependency and playing the specified part in the division of labor, as determined by the hegemony system. As a result, the economy inclined towards liberalization and privatization while the society experienced social, cultural and class disintegration and the state became more oppressive and tyrannical and closed up.

* For additional details on this stage see:

علي القادري، تفكيك الاشتراكية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.

The state in itself is not a solution except in as far as it is independent, and this cannot be achieved unless the system of hegemony and occupation is destroyed to begin with.

A part of the crisis of the Arab state goes back to its recent formation, in the aftermath of its emergence in the West in the course of the appearance of the capitalist mode of production, following the first industrial revolution. This state has its roots in the age of enlightenment that witnessed the emergence of such ideas as the social contract in an attempt to restrict the absolute divine monarch right. In this modern state, power was attributed to the people by a contract that is subject to the rule of law. It is a state that sought to achieve centrality and homogeneity in contrast with the imperial state that preceded it. Its roots go back to the Westphalia Treaty 1648(the birth of the concept of internal and external sovereignty in a geographic and territorial recognized region). Then came the French Revolution in 1789, whereby the sovereignty moved from the king to the people or the nation (the nation-state). The state was, then, enhanced with the destroying of the three European empires and their ruling dynasties (the Hapsburg the Ottoman and the Russian) during the First World War and the emergence of international institutions whose membership was restricted to states. This was followed by the dismantling of colonialism and the emergence of new states following the Second World War.

In West Asia and the Arab world, the emergence of the idea of state is associated with the Ottoman Tanzimat (reorganization) in 1839, which sought to change the Sultanate into an institutionalized modern state. This was followed by the emergence of the nationalistic movement under the influence of what was happening in the West. This led to the efforts to change the nationalities into nationalist states, following the model of European nation-states. In this context, the modern pan -Arabism movement emerged. At the same time, the Idea of constitutionalism in the Ottoman state and then in Iran appeared, thus enhancing the formation of the state as a political entity that is independent from its rulers. This was followed by the adoption of this idea by Arab elites, after the disintegration of the Ottoman Empire within the framework of the struggle against colonialism and despotism, while some Arab Islamic movements were seeking to revive the caliphate.

Thus the regional state, which was based on overstepping geographical and historical facts emerged. This was followed by additional attempts of partition according to confessional, sectarian and ethnic divisions that are still going on until now. In the aftermath of World War Two and the disintegration of European colonialism some Arab leaders rose to the forefront and called for the founding of national and independent sovereign states.

Preface

Hosam Matar
Editor of the Report

The idea of the state reemerges strongly during the times of crises and big transformations, such as the emergence of globalization, financial and economic crises, increase in wealth concentration and inequality, and the eruption of civil wars. This debate is returning now that capitalism and liberalism are facing a new crisis. Capitalism faces today a challenge from within and not from the outside. It is a conflict between liberal capitalism, led by the United States and state capitalism, represented by China. In this context, there are those who strongly believe that no market can be successful without a strong and effective state that confines inequality and improves the levels of education, health and stability, which means that the state is necessary to protect capitalism from itself. The world is also witnessing, as the crisis of the world order evolves, a strong leaning towards the right that holds more firmly to national borders that are meant to be a wall that hinders the cultural, demographic and economic shift in the western countries to the benefit of the interests of the immigrant communities and Asian countries.

In the Arab region, the issue of the state remerged yet again in the wake of the Arab Intifadas in 2011. Ideological debates remerged between those who saw that what happened unveiled the crisis of the entitic (from entity) and regionalist (Qutriya)Arab state and that the state of the Arab union must be established to overcome the restrains of the world order. The Islamic Sunni movements rushed, on their part, to revive the idea of the Caliphate state as the only solution to restore past glories. The liberal approaches focused on the fact that the crisis lies in the system and not in the state with its existing borders. Thus, they called accordingly to turn to political modernity, democracy and full citizenship. On the other hand, the Axis of Resistance approached the issue of the state from a regional angle that is founded on the premise that the dilemma starts from the role of the system of hegemony and occupation that prevents the establishment of independent and strong states.

It is, firstly, the basis of formulating regional understandings to end wars and to reach secondly a new order that enhances the position of our region in the world. Furthermore, it is also the adequate and only tool to move forward in developing the systems of government and consensuses that are based on new and balanced social contracts if need be.

Needless to say that the state in the era of globalization will not go back to what it was before it. Rather it will be more open and interactive with its near and remote environment. The national identities are also expected to be coherent not rigid, unified but tolerant of diversity, of a political nature, but not void of ideological and militant features that surpass the present moment, and includes at the same time our broader vision to the region and the world.

This is what the Third Strategic Report will discuss, in the framework of the course the Consultative Center has charted: to follow the issues which emerged during the last decade that was full of wars and crises. It began by attempting to explain the first wave of events in the Arab World (The First Strategic Report) which included an attempt to study the new Arab and regional order, and the possible regional settlements and the fundamental trends in the transitional stage (The Second Strategic report) and the dialogues needed for them (the first Arab and Iran Conference/2016, and the second /2018 which the Center held with other partners) It was natural, thus, that this report will study the challenges, dilemmas and the emerging opportunities, after the wars in the region have worn out their objectives and the settlements between its states have failed. All this would increase the significance of the national and local approaches to get out of the current impasse and build the future, instead of waiting for the big solutions whose time has not come yet.

A strange reaction ensued between the racial and sectarian groups and the subnational affiliations on the one hand and the broader regional order, on the other hand, without passing through an indispensable guiding and rationalizing channel, which is the national state.

Nevertheless, we cannot completely neglect the link between our crises and the dilemma of the nation-state that escalated in the end of the twentieth century, and did not find any solution to it, neither in moving towards further particularity and introversion, nor in globalization or being liberated from geography or resorting to regional blocs. The shrinking of the state was accompanied with the growth of what was claimed to be globalized sovereignty, which was accompanied by the diminishing of political borders and the entwining of financial markets and the increase in the movement of the production elements. The state even went to the extent of liquidating its own functions, on the pretense of realizing the hopes of abundance and prosperity by the corporations and the private sector.

But the decline of national sovereignty, to the benefit of an ambiguous and viscous concept, which is the globalized sovereignty, would not have occurred , had not that been that the motive of cooperation between states was stronger than the motives of division and conflict, as well as the presence of international powers that was ready to play a " leading " role in the political and economic game, as what America claims to have done in the past nineties , in addition to the readiness of most countries to make some sacrifices to support the growth and stability of the others and secure international security.

This is what we miss now, as the political and geostrategic competitions replace cooperation and the world suffers from the consequences of the American failure in three bloody decades, and the tendency to solidarize decreases. In fact, the barometer of cooperation tends to fall in moments of difficulty. The Corona pandemic has revealed the absence of world leadership, the weakness of international cooperation and the hollowness of regional alliances. On the other hand, the national state is reestablishing itself as the last resort in the face of the imminent and dangerous challenges, as well as those that were the product of disintegration and the absence of social contracts. In a certain meaning, the national state is the wood of salvation of what we are in, since it possesses what the other political systems, above or below it, (parties, regional unions, international organizations, international partnerships …) do not. It is the only guarantee for revival and reconstruction, as well as confronting difficult challenges such as the last pandemic, calming sub-identities and concluding the necessary reconciliations between them.

Introduction

Abdul Halim Fadlallah

President of the Consultative Center for Studies and Documentation

The issue of the national state remerges at the forefront of all discussions at every turning point the region passes through. However, it returns this time in the midst of several struggles on many levels: International, as the result of the changes in the directions of the international winds and the alterations of globalization; regional, as a result of the breakup of the settlements and the collapse of the collective conceptions of the dreams of the peoples of the region in a better future, and local as the result of the clash of identities hidden under a fake cover of modernity, which led to deep and fearful cleavages.

One could compare here with what had happened after the collapse of the Socialist Camp. At that time, the explosion of the states was confined in the sphere left to that camp, and within the framework of the liquidation of the political inheritance of a previous sage. Wars and conflicts erupted within the borders of existing states and between the groups that supposed either that they lost, were suppressed or aggrieved in the equations that governed their countries. Apart from this, the fires that erupted in the region did not lead to the liquidation of inherited structures inside them, including the relationships of power, production and dependenc. Instead, other parallel structures that identified with them at times and either intersected or contradicted with them at others, emerged.

In this framework and because of it, the failure of the Arab state deepened, and the dialectical interaction between harmful phenomena (such as partition, fragmentation, backwardness and dependency), that emerged together and strengthened one another, increased. We were left with a confusing transnational scene in which the big geopolitical struggles of clear or legitimate motives intertwined with fanatic tensions and destructive annihilating tendencies. The dilemma here is not restricted only to the amount of harm that the region experienced, but it was also because these conflicts are infertile and detached from our issues, such as the question regarding which country we want, that have been hanging for a century.

Statement to the Youth: The Second Step of the Revolution 203
Al-Imam Ali Khamene'i

"Saudi 2030 Vision" Social Liberalism and Political Oppression 209
Fouad Ibrahim

The Role of Development in Reconstructing National State: The Case of Egypt 241
Mohammad Abdul-Shafi'i Issa

The Second Wave of Arab Protests and the Transitional Experiences of East Europe: Lessons Learnt 263
Amro al-Shawbaki

The Gulf Experience in Shifting Away from Rentier Economy 271
Hassan Srour

Hezbollah's Position on the Idea of the National State and its Challenges 285
Sheikh Naim Qassem

The Problem of the Suggested Problem 289
Safiyyah Saadeh

The Knowledgeable State: Is It a Solution for the "Weakness" of the National Arab State?..... 293
Sherzad Ahmad Amin al-Najjar

The National State in the Arab World: Dilemmas and Requirements 295
Abdul Hussein Shaaban

The Challenges of the Arab State: To Revolt against Oneself 299
Habib Fayyad

Causes of the Failure of the National Arab State 303
Abdul Amir Zahed

The National State: Duality of Concepts and Reality Contradictions 307
Sarkis Abu Zaid

From a National State to the State of Unity 311
Ziyad Hafez

Table of Contents

Introduction 7

Abdul Halim Fadlallah

Preface 11

Hosam Matar

Deep State: Between Obstructing Change and the Need for Stability 21

Mamdouh al-Sheikh

National States: Independence, Partnership and Identity Cohesion 37

The Consultative Center for Studies and Documentation

Islamists and the Reproduction of the Relationship with the Domestic Sphere 41

Mohammad Alloush

Alteration of Identity and Collective Memory Suppression in Gulf States 61

Abbass al-Murshid

Civil Society: Risks and Opportunities 75

Rabih Barakat

And They Speak of disintegration 88

Kamal Khalaf al-Tawil

Popular Protests Phenomenon: Social Movements or non-social Movements? 91

Ali Nassar

Reconstruction in the Arab World 119

Abdul Halim Fadlallah

More Resistance, Less Poverty: The Geopolitics of Sustenance 139

Ahmad Hassan/George Salem

On the Regime's Altar: The Loss of Arab States' Foreign policy 149

Hosam Matar

Armed Popular Forces and the Sovereignty Dilemma 173

Ali Abdallah Fadlallah

The Transformations of the National Arab State under Neoliberalism 187

Albert Dagher

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

A scientific institution meant with researches and information

National State in the Arab World: Dilemmas and Challenges Through a Decade of Disorder and Uncertainty

Publisher: The Consultative Center for Studies and Documentation

This report is the upshot of concerted efforts in writing, research and deep analysis by The Consultative Center for Studies and Documentation. An elite of Arab and foreign authors and intellectuals contributed to enrich this report with valuable ideas and analyses.
The views and opinions expressed herein are solely the views and expressions of the authors.

General supervisor: Abdul Halim Fadlallah

Editor-in-chief: Hosam Matar

Distribution: Lebanon and the Arab World

Date of publication: June 2020

First edition

Size: 21x29

All Rights Reserved

All rights reserved to the center. Therefore, it is neither allowed to copy or archive a part(s) of the report in whatever information archiving or retrieving system nor to copy via whatever mean - normal, electronic, DVD, CD, etc but in case of limited quoting with the aim of studying and scientific benefit while citing the reference is a must.

Address: Bir Hassan, Al-Assad Highway, Behind the Rest World, Al-Worood building, First floor.

E-mail: dirasat@dirasat.net

Website: www.dirasat.net

P.O. box: 24/47 Baabda 10172010

Land phone: 01/836610

Fax: 01/836611

Mobile phone: 03/833438

National State in the Arab World:

Dilemmas and Challenges Through a Decade of Disorder and Uncertainty

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

National State in the Arab World:

Dilemmas and Challenges Through a Decade of Disorder and Uncertainty

The Strategic Report

National State in the Arab World:

Dilemmas and Challenges Through a Decade of Disorder and Uncertainty

(2018-2019)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation